

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية



صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وأثره على دول الجوار 2009-2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية. تخصص: سياسة مقارنة

إشراف الأستاذ الدكتور:
المكي دراجي

إعداد الطالب(ة):
عتيقة نصيب

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 3	الأستاذ الدكتور إسماعيل دبش
مشرفا ومقررا	جامعة الوادي	الأستاذ الدكتور المكي دراجي
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	الدكتور(ة) سمية بادود
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن خليف
عضوا مناقشا	جامعة الوادي	الأستاذ الدكتور خالد بقاص
عضوا مناقشا	جامعة الجلفة	الدكتور عبد الحق بوسعيد

السنة الجامعية: 2025 - 2026

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية



صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وأثره على دول الجوار 2009-2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية. تخصص: سياسة مقارنة

إشراف الأستاذ الدكتور:
المكي دراجي

إعداد الطالب(ة):
عتيقة نصيب

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 3	الأستاذ الدكتور إسماعيل دبش
مشرفا ومقررا	جامعة الوادي	الأستاذ الدكتور المكي دراجي
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	الدكتور(ة) سمية بادود
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن خليف
عضوا مناقشا	جامعة الوادي	الأستاذ الدكتور خالد بقاص
عضوا مناقشا	جامعة الجلفة	الدكتور عبد الحق بوسعيد

السنة الجامعية: 2025-2026

Abstract

This dissertation analyses foreign policy decision-making in Algeria and its impact on neighbouring states 2009-2019, arguing that Algerian foreign policy results from a dynamic interplay between institutional frameworks, individual perception, and regional as well as international pressures.

The study covers a decisive decade marked by the Arab uprising, the fall of the Libyan regime, and the rise of transnational terrorism, with compelled Algeria to recalibrate its diplomacy while preserving a highly centralised presidential system.

Using Michael Brecher and Richard Snyder's decision-making model as the main analytical framework- combined with Pierre Bourdieu's sociological approach-the research explores how perception, institutional structure, and symbolic capital choices.

The dissertation consists of an introductory framework and five chapters analysing: internal determinants, external determinants, formal and informal actors, policy mechanisms like diplomatic, security and developmental, and finally, the regional implication of Algeria's policies toward Libya, Tunisia, Mali, Niger, Morocco, and Mauritania.

Finding reveal that presidential centralization ensured doctrinal consistency based on non-interference, sovereignty, and peaceful dispute resolution, yet limited policy flexibility.

The gradual emergence of the neighborhood centrality doctrine redefined Algeria's regional engagement, consolidating its mediating and security role.

This research contributes to enriching the study of Arab-African foreign policy by integrating institutional, cognitive, and sociological perspectives into a comprehensive decision-making model.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الى روح والدي،

ذلك السند الذي رحل وبقي أثره حاضرا في كل خطوة.. رحمة الله عليه.

الى روح والد زوجي،

الذي حمل معنى الأب الثاني بطيبه وحنانه.. أسكنه الله فسيح جناته.

الى أمي الحبيبة، نبع القوة والطمأنينة، وسر كل نجاح في حياتي.

الى أمي الثانية، خالتي فضيلة، التي كانت دائما عونا ودفئا وملاذا قريبا من القلب.

الى زوجي العزيز،

رفيق الدرب، وسندي في الحياة..

والى أبنائي: العربي ومحمد أمين وسيف الإسلام وصلاح الدين

الى أخوتي وأخواتي وأزواجهم وزوجاتهم جميعا

الى أختي الصغيرة نيهاد..

شكرا لروحك النبيلة، ووقوفك الصادق، ومرافقتك التي لن أنساها

الى كل أقاربي وأهلي من عائلة نصيب وقاسمي ونقودي وفارح.

الى صديقاتي العزيزات،

لكم جميعا..

أهدي هذا العمل عربون محبة وامتنان ووفاء لا ينضب

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من علم البشرية معنى الإخلاص في القول والعمل.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى المشرف على العمل الأستاذ الدكتور " المكي دراجي " الذي خصني بتوجيهه الكريم ونصائحه وملاحظاته العلمية القيمة، فكان له الفضل بعد الله تعالى في اخراج هذه الأطروحة الى صورتها النهائية.

كما أعبر عن خالص التقدير والاحترام الى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم قبول مناقشة هذا العمل العلمي، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات تثريه علميا ومنهجيا.

ولا يفوتني أن أتقدم بعبارات الشكر والعرفان الى كل الطاقم البيداغوجي والإداري بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، وعلى رأسهم السيدة " آمال سلامي "، لما بذلوه من جهد وتعاون كبيرين لتيسير كل الإجراءات الأكاديمية والإدارية، مما كان له الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر الى أساتذتي في جامعات الجزائر وبسكرة والوادي، والى زملائي الأساتذة وزميلاتي الأساتذات، وطلبتي الأعزاء في قسم العلوم السياسية بجامعة الوادي، الذين كان لعلمهم ودعمهم ومساندتهم بالغ الأثر في إثراء مساري العلمي والفكري.

والى كل من كان سندا لي بكلمة طيبة، أو دعم معنوي، أقول لهم جزاكم الله عني خير جزاء.

قائمة المحتويات

Abstract.....

الإهداء

الشكر والتقدير.....

قائمة المحتويات

قائمة الجداول:.....

قائمة الأشكال:.....

مقدمة: 1

المدخل المنهجي والمفاهيمي والنظري..... 5

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 48

تمهيد: 49

المبحث الأول: العوامل الجغرافية السكانية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري 50

المطلب الأول: المقومات الجغرافية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 51

المطلب الثاني: التركيبة السكانية والثقافية وأثرها في صنع القرار الخارجي في الجزائر 70

المبحث الثاني: العوامل التاريخية والسياسية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري 84

المطلب الأول: العوامل التاريخية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 85

المطلب الثاني: العوامل السياسية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 92

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية والعسكرية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري 114

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 115

المطلب الثاني: المقومات العسكرية المؤثرة في صنع القرار الخارجي..... 134

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 154

تمهيد: 155

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري..... 156

المطلب الأول: الجوار الإقليمي وتحولاته السياسية كمحدد مباشر لصنع القرار الخارجي الجزائري .	157
المطلب الثاني: التحديات الأمنية الإقليمية العابرة للحدود وأثرها على صنع القرار الخارجي في الجزائر	177
المطلب الثالث: التدخلات الأجنبية في الجوار كعامل ضغط خارجي مؤثر في إدراك صانع القرار الجزائري	198
المبحث الثاني: المتغيرات الدولية الكبرى وانعكاساتها على صنع القرار الخارجي الجزائري.....	210
المطلب الأول: صعود الصين وروسيا وانعكاساته على السياسة الخارجية الجزائرية	210
المطلب الثاني: السياسات الأمريكية والأوروبية وأثرها في صنع القرار الخارجي الجزائري.....	223
المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية العالمية والتحديات المناخية وأثرها في القرار الخارجي الجزائري	233
المطلب الرابع: المؤسسات الدولية والإقليمية وأثرها في صنع القرار الخارجي الجزائري	242
الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري 2009-2019	251
تمهيد:	251
المبحث الأول: دور الجهاز التنفيذي في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 - 2019	253
المطلب الأول: دور رئاسة الجمهورية في صنع القرار الخارجي في الجزائر	254
المطلب الثاني: دور وزارة الخارجية في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 - 2019.....	277
المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 - 2019.....	297
المبحث الثاني: دور الجهاز التشريعي في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 - 2019 ...	305
المطلب الأول: الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية وحدود تأثيرها (2009 - 2019)	306
المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية وصنع القرار الخارجي في الجزائر (2009 - 2019)	338
المبحث الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 - 2019	353
المطلب الأول: دور الدائرة المقربة من رئيس الجمهورية.....	354
المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية والنخب الاقتصادية والمالية.....	361

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام والرأي العام والزوايا والطرق الصوفية.....	380
الفصل الرابع: آليات القرار الخارجي في إدارة أزمات الجوار 2009 – 2019.....	394
تمهيد:	395
المبحث الأول: الآليات الأمنية الجزائرية في إدارة أزمات الجوار	397
المطلب الأول: مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الجوار	397
المطلب الثاني: الآليات الأمنية الإقليمية في إدارة أزمات الجوار	404
المطلب الثالث: الاتفاق الأمني الجزائري-التونسي (2017) كآلية ثنائية في إدارة أزمات الجوار ...	412
المطلب الرابع: عسكرة الحدود وغلقها كآلية أحادية لمواجهة أزمات الجوار بعد 2011.....	421
المبحث الثاني: الآليات السياسية – الدبلوماسية في إدارة أزمات الجوار	431
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في مالي: آلية دبلوماسية-سياسية لصانع القرار بعد 2009....	432
المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في ليبيا: آلية دبلوماسية-سياسية لإدارة الأزمة (2011-2019)	
.....	441
المطلب الثالث: الدعم السياسي لتونس بعد 2011 كآلية سياسية في صنع القرار الخارجي الجزائري	
.....	453
المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية – التنمية في إدارة أزمات الجوار	460
المطلب الأول: مبادرة النيباد والدور التنموي القاري للجزائر	461
المطلب الثاني: تنظيم التبادل التجاري الرسمي ومحاربة الاقتصاد الموازي.....	479
المطلب الثالث: برامج التنمية الحدودية كآلية ميدانية في إدارة أزمات الجوار (2009-2019)....	491
الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية على دول الجوار 2009-2019.....	498
تمهيد:	499
المبحث الأول: الأثر الأمني والسياسي للسياسة الخارجية على دول الجوار	501
المطلب الأول: أثر المقاربة الدفاعية الجزائرية على دينامية الأمن والاستقرار الوطني.....	502
المطلب الثاني: أثر المقاربة الدفاعية الجزائرية على دينامية الأمن والاستقرار الاقليمي.....	510
المطلب الثالث: الأثر السياسي والدبلوماسي للسياسة الخارجية الوقائية	521

المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لآليات الاقتصادية-التنموية الجزائرية على دول الجوار	
(2019-2009).....	532
المطلب الأول: أثر البنى التحتية العابرة للحدود على اعادة تشكيل أوضاع دول الجوار	533.....
المطلب الثاني: أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة على الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار	543... ..
المطلب الثالث: حدود التأثير الاقتصادي الجزائري في ظل المنافسة الإقليمية	552.....
المبحث الثالث: التقويم العام لنمط صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية في إدارة الجوار	
(2019-2009).....	559
المطلب الأول: طبيعة نمط القرار الخارجي الجزائري: قراءة تقويمية	559.....
المطلب الثاني: محددات الفعالية في نمط صنع القرار	568.....
المطلب الثالث: التكيفات والتحويلات في منطق صنع القرار الخارجي بعد 2019 (الدروس المستفادة)	578.....
الاستنتاجات:	586.....
قائمة المراجع	594.....

قائمة الجداول:

الجدول رقم (1): ترسيم الحدود البحرية الجزائرية مع الدول المجاورة	55.....
الجدول رقم (2): اتفاقيات ترسيم و/ أو تعيين الحدود البرية للجزائر	58.....
الجدول رقم (3): التضاريس في الجزائر	61.....
الجدول رقم (4): توزيع الاحتياطات المائية في الجزائر (مليار م ³ /سنة)	66.....
الجدول رقم (5): العوامل والآثار المترتبة على التوزيع السكاني (2009-2019)	75.....
الجدول رقم (6): التوزيع الجغرافي للأمازيغ في الجزائر	79.....
الجدول رقم (7): تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد "CPI" (2009-2019)	112
الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي لاحتياطات النفط والغاز في الجزائر	117.....
الجدول رقم (9): تطور احتياطي النفط والغاز في الجزائر (2009-2019)	118.....
الجدول رقم (10): الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر (2009-2019)	120.....
الجدول رقم (11): انتاج النفط في الجزائر (2009-2019)	121.....
الجدول رقم (12): تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1984-2009)	132.....
الجدول رقم (13): أفراد القوات المسلحة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة % (2009-2019)	142.....
الجدول رقم (14): الإنفاق العسكري في الجزائر (2009-2019)	144.....
الجدول رقم (15): مقارنة تطور مؤشر السلام العالمي في ليبيا قبل وبعد 2011	172.....
الجدول رقم (16): الكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر (2009-2019)	189.....
الجدول رقم (17): مخابئ الأسلحة المضبوطة المبلغ عنها في الجزائر (2011-2016)	194.....
الجدول رقم (18): عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء - الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا، المغرب (2009-2019)	196.....
الجدول رقم (19): أبرز مواقع التمرکز العسكري الأجنبي في المجال الأمني المحيط بالجزائر (2009-2019)	204.....

الجدول رقم (20): التبادلات التجارية بين الجزائر والصين / مليار دولار (2009-2019)	213
الجدول رقم (21): أهم طلبات الأسلحة الروسية وعمليات التسليم للجزائر	219
الجدول رقم (22): حجم المبادلات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية/ مليون دولار (2009-2019)	228
الجدول رقم (23): الصادرات الجزائرية الى أوروبا / مليار دولار	230
الجدول رقم (24): سعر صرف العملة الجزائرية مقابل الدولار (2013-2018)	236
الجدول رقم (25): استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	248
الجدول رقم (26): الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في السياسة الخارجية (1963-2019)	255
الجدول رقم (27): التدرج الوظيفي لعبد العزيز بوتفليقة في مؤسسات الدولة الجزائرية (1962-1979)	264
الجدول رقم (28): تطور موقع وزارة الشؤون الخارجية داخل منظومة اتخاذ القرار الخارجي في الجزائر	280
الجدول رقم (29): مصفوفة تحليلية لمستوى الإدراك واتخاذ القرار في تجارب وزراء الخارجية الجزائريين (2009 - 2019)	293
الجدول رقم (30): الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في دول الجوار 2009-2019	294
الجدول رقم (31): الأطر النظرية المفسرة لتداخل الأمن القومي بالسياسة الخارجية في الجزائر	303
الجدول رقم (32): أدوات الرقابة القبلية للبرلمان الجزائري وفق دستور 1996 والتعديلات اللاحقة	313
الجدول رقم (33): توزيع الأسئلة البرلمانية حسب طبيعتها خلال العهدة التشريعية السابعة (2012 - 2017)	322

الجدول رقم (34): الأسئلة المتعلقة بالشؤون الخارجية خلال العهدة التشريعية السابعة (2012 – 2017)	323
الجدول رقم (35): أدوات الرقابة البعيدة" اللاحقة" للبرلمان الجزائري وفق دستور 1996 والتعديلات اللاحقة.....	329
الجدول رقم (36): دورات الاتحاد البرلماني الدولي (2009-2019)	340
الجدول رقم (37): مشاركة الأحزاب السياسية في الحكومات الائتلافية الجزائرية والوزارات ذات الصلة بالسياسة الخارجية (2009 – 2019)	368
الجدول رقم (38): تمويل بعض المقاطع الأساسية في مشروع الطريق العابر للصحراء... 465	465
الجدول رقم (39): نسب الإنجاز في مشروع الطريق العابر للصحراء حتى 2019.....	467
الجدول رقم (40): الاتفاقيات الجزائرية-التونسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي (2009- 2019)	482
الجدول رقم (41): الاتفاقيات الجزائرية-المالية (2009-2019)	484
الجدول رقم (42): المعابر الحدودية بين الجزائر وتونس	488
الجدول رقم (43): ترتيب الجزائر ودول الجوار وفق النشاط الارهابي (2011-2019) 505	505
الجدول رقم (44): حجم الخسائر المترتبة على النشاطات الارهابية في الجزائر (2011- 2019)	506
الجدول رقم (45): تطور بعض مؤشرات السلام الداخلي في الجزائر (2009-2019) ..	508
الجدول رقم (46): حجم الخسائر المترتبة على النشاطات الارهابية في تونس (2011-2019)	512
الجدول رقم (47): الامتداد الجغرافي والبشري للطريق العابر للصحراء في دول الجوار . 534	534
الجدول رقم (48): تطور الصادرات الجزائرية نحو دول الجوار /ألف دولار (2010-2017)	537
الجدول رقم (49): تطور نسبة الفقر في دول الجوار % من السكان (2009-2019) ..	548

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم (1): النموذج التفسيري للجوار في العلاقات الدولية..... 19
- الشكل رقم (2): نموذج ريتشارد سنايدر " Snyder Model " في صنع القرار الخارجي .. 37
- الشكل رقم (3): نموذج مايكل بريتش "Brecher Model" للسلوك الخارجي في الأزمات . 39
- الشكل رقم (4): مقارنة الدور " The Role theory في صنع القرار الخارجي 42
- الشكل رقم (5): مقارنة الاقتصاد السياسي " Political Economy Approach " في تحليل السياسة الخارجية 44
- الشكل رقم (6): خريطة الحدود الجغرافية للجزائر 52
- الشكل رقم (7): طول الحدود البرية الجزائرية 56
- الشكل رقم (8): الأحواض الجوفية العابرة للحدود في الجزائر وجوارها الإقليمي 67
- الشكل رقم (9): تعداد السكان في الجزائر / م نسمة (2009-2019) 72
- الشكل رقم (10): البطالة في الجزائر -% من إجمالي القوة العاملة (2009-2019) 77
- الشكل رقم (11): دوائر التأثير المستخلصة من تجربة العشرية السوداء في صياغة السياسة الخارجية 91
- الشكل رقم (12): الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في الجزائر (2009-2019) 120
- الشكل رقم (13): إيرادات النفط والغاز من إجمالي الناتج المحلي (2009-2019) ... 125
- الشكل رقم (14): أفراد القوات المسلحة، إجمالي (2009-2019) 141
- الشكل رقم (15): الإنفاق العسكري في الجزائر (2009-2019) 144
- الشكل رقم (16): واردات الأسلحة في الجزائر (2009-2019) 149
- الشكل رقم (17): مستويات الجوار الجزائرية 160
- الشكل رقم (18): التوزيع الجغرافي للجماعات العرقية العابرة للحدود في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل 166
- الشكل رقم (19): الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وعلاقته بالمجال الجيوسياسي الجزائري 179

الشكل رقم (20): تطور الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (1992-2019)	183
الشكل رقم (21): خريطة دروب تهريب الكوكايين في العالم (2014-2018)	188
الشكل رقم (22): الصادرات الأمنية الاسرائيلية الى افريقيا/ مليون دولار (2009-2019)	208
الشكل رقم (23): مؤشر اتجاه لقيمة صادرات الاسلحة من روسيا الى الجزائر (2006-2020) (بالمليون دولار)	218
الشكل رقم (24): أسعار النفط الحقيقية بين سنتي (1970-2017)	235
الشكل رقم (25): الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية - المرسوم الرئاسي رقم 08 - 162 المؤرخ في 2 جوان 2008	284
الشكل رقم (26): النسبة المئوية للأسئلة المتعلقة بالشؤون الخارجية من مجموع الأسئلة البرلمانية خلال العهدة السابعة (2012 - 2017)	324
الشكل رقم (27): الخصائص الأساسية للمقاربة الجزائرية في الوساطة بالأزمة المالية (2012-2015)	437
الشكل رقم (28): التطور من ممر طرق الى الممر الاقتصادي	469
الشكل رقم (29): المقاربات النظرية المفسرة لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "TSGP"	474
الشكل رقم (30): تطور مؤشر الارهاب العالمي/10 (GTI) في الجزائر ودول الجوار (2011-2019)	503
الشكل رقم (31): تطور مؤشر السلام العالمي (GPI) في الجزائر ومحيطها (2009-2019)	509
الشكل رقم (32): تطور مؤشرات السلام العالمي في دول الجوار GPI/5 (2009-2019)	517
الشكل رقم (33): تطور مؤشرات الحوكمة (WGI) في دول الجوار (2009-2019) .	518
الشكل رقم (34): التواجد العسكري الأجنبي والقواعد العسكرية في منطقة الساحل ومحيط الجزائر (2013-2019)	520

الشكل رقم (35): تطور مؤشر الدول الهشة (FSI) في مالي وليبيا وتونس (2006-2024)	524
الشكل رقم (36): تطور مؤشر التدخل الخارجي (X1) في دول الجوار الجزائري (2006-2024)	529
الشكل رقم (37): توزيع حصة دول المسار الصحراوي من إجمالي الصادرات الجزائرية (2014-2017)	539
الشكل رقم (38): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الجوار (2009-2019)	545
الشكل رقم (39): تطور نسبة الوصول إلى الكهرباء في دول الجوار (2009-2019)	549
الشكل رقم (40): تطور نسبة استخدام الإنترنت في دول الجوار (2009-2019)	551

مقدمة:

تشكل السياسة الخارجية أحد أهم مجالات تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي، إذ تمثل الأداة التي تترجم من خلالها مصالحها الحيوية، وتعبّر من خلالها عن رؤيتها للعالم، كما تحدد موقعها ضمن بنية النظامين الإقليمي والدولي، لا تقتصر وظائف السياسة الخارجية على إدارة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، بل تمتد لتشمل الحفاظ على الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار الداخلي، وبناء النفوذ الخارجي بما يجعلها مرآة تعكس مستوى تماسك الدولة وقدرتها على التكيف مع التحولات الدولية المتسارعة، ومن هذا المنظور فإن السياسة الخارجية لا تعبر فقط عن خيارات ظرفية أو مواقف آنية، بل تجسد نمطا مستمرا من التفاعل بين الدولة وبيئتها تحكمه اعتبارات القوة والمصلحة والهوية في آن واحد، كما يتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة النظام السياسي وبنية مؤسساته، ومدى قدرته على استيعاب الضغوط الداخلية والخارجية والتفاعل معها بفعالية.

إن فهم السياسة الخارجية يظل قاصرا إذا ما تم التعامل معها بوصفها مخرجات جاهزة أو نتائج نهائية لسياسات معلنة دون التعمق في تحليل عملية صنع القرار التي تقف وراءها، باعتبارها الإطار الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف، وصياغة البدائل، واختيار الأنسب منها في ضوء إدراك صانع القرار لطبيعة التهديدات والفرص. فعملية صنع القرار لا تعكس توازنات موضوعية فحسب، بل تتأثر كذلك بعوامل إدراكية ونفسية ومؤسسية تجعل من القرار الخارجي حصيلة معقدة لتفاعل عدة مستويات من التحليل. وقد حظيت هذه العملية باهتمام بالغ لدى المنظرين في حقل العلاقات الدولية، حيث سعت المقاربات المختلفة إلى تفسير السلوك الخارجي للدول من زوايا متعددة، إذ ركزت المدرسة الواقعية على توازن القوى والمصلحة الوطنية بوصفهما محددين رئيسيين للسلوك الدولي، بينما ابرزت البنائية دور القيم والهويات والتصورات في تشكيل التوجهات الخارجية، في حين قدمت مقاربات صنع القرار تحليلا أكثر عمقا يركز على العوامل الإدراكية والمؤسسية والنفسية التي تؤثر العملية القرارية، خاصة في سياقات الالتزامات والتحوليات الكبرى.

تكتسب دراسة صنع القرار في السياسة الخارجية أهمية متعددة الأبعاد، فعلى المستوى النظري تساهم في إثراء العلمية المرتبطة بفهم سلوك الدول، خاصة البيئات غير الغربية التي

ما تزال بحاجة الى المزيد من النمذجة والتأصيل النظري بما يسمح بتجاوز التفسيرات الاختزالية التي تهيمن على بعض الأدبيات التقليدية. وعلى مستوى الباحثين كذلك توفر هذه الدراسات أدوات تحليلية تساعد على تفكيك تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل القرار الخارجي، كما تمكن من بناء نماذج تفسيرية أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياقات الإقليمية والوطنية، اما على المستوى التطبيقي فهي تهتم صناع القرار والمقررين والممارسين في المجالين الدبلوماسي والأمني، لما تتيحه من إمكانيات لتحسين جودة القرارات وتعزيز فعاليتها في إدارة الأزمات والتعامل مع التهديدات المعقدة. كما تمتد أهميتها كذلك الى المهتمين بالشأن العام والمواطنين باعتبارها تساهم في توضيح الأبعاد الواقعية للسياسات الخارجية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار والتنمية، بما يعزز الوعي بدور الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، ويقرب الفجوة بين الخطاب الرسمي والادراك المجتمعي.

وتزداد أهمية تحليل صنع القرار الخارجي في البيئات الإقليمية التي تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار، حيث تتقاطع التحديات الأمنية مع الأزمات الاقتصادية والسياسية، كما هو الحال في منطقة شمال إفريقيا والساحل، التي شهدت منذ مطلع الالفية الثالثة تحولات عميقة، تعززت بشكل واضح مع اندلاع أحداث الربيع العربي سنة 2011 وما ترتب عنها من انهيار بعض الأنظمة السياسية، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة وتزايد التدخلات الدولية في شؤون المنطقة. وقد افرزت هذه التحولات بيئة إقليمية معقدة أصبحت فيها قضايا الأمن والتنمية مترابطة بشكل وثيق، حيث لم يعد بالإمكان الفصل بين الاستقرار السياسية والتنمية الاقتصادية أو بين الأمن الداخلي والتوازنات الإقليمية، مما جعل من دراسة السياسات الخارجية للدول الفاعلة في هذه المنطقة ضرورة لفهم ديناميات الاستقرار وعدم الاستقرار وتحليل أنماط التفاعل بين مختلف الفاعلين.

وفي هذا السياق الإقليمي المعقد، تبرز الجزائر كفاعل محوري بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وإمكانياتها العسكرية وخبرتها التاريخية في إدارة الأزمات، حيث سعت الى توظيف سياستها الخارجية للحفاظ على استقرار محيطها، دون التخلي عن مبادئها التقليدية القائمة على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. غير أن هذا الدور لا يخلو من التعقيد، إذ يثير مفارقة تحليلية تتمثل في التوتر القائم بين ثبات هذه المبادئ من جهة ومتطلبات الواقع الإقليمي المتغير الذي يفرض أشكالا مختلفة من الانخراط والتفاعل من جهة أخرى، وهو

ما يطرح تساؤلات حول طبيعة صنع القرار الخارجي الجزائري وحدود مرونته ومدى قدرته على التكيف مع التحولات دون الاخلال بثوابته.

وتتجلى أهمية هذه الإشكالية بشكل أوضح خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019، التي تمثل مرحلة مفصلية في مسار السياسة الخارجية الجزائرية، أين تزامنت مع تحولات داخلية تمثلت في اعادة تشكيل مراكز صنع القرار في ظل تراجع الحضور الميداني لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نتيجة وضعه الصحي، وما ترتب عن ذلك من بروز أدوار جديدة لبعض الفاعلين داخل بنية النظام السياسي. كما شهدت هذه المرحلة تقلبات في أسعار النفط على خلفية الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أثر على الموارد الاقتصادية للدولة وانعكس على خياراتها الخارجية. وفي الوقت نفسه، ترافقت هذه التحولات الداخلية مع تغيرات إقليمية عميقة شملت انهيار النظام الليبي وتصاعد النشاط الارهابي في الساحل، وتزايد التنافس الدولي على الفضاء الافريقي، مما فرض على الجزائر اعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية والأمنية في التعامل مع محيطها.

وقد جعلت هذه المعطيات من السياسة الخارجية الجزائرية موضوعا ذي اهتمام متزايد لدى الباحثين والممارسين وصناع القرار باعتبارها تمثل حالة تحليلية مركبة تكشف كيف تتفاعل دولة ما بعد الاستعمار مع بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، كما تطرح إشكاليات تتعلق بمدى قدرة صانع القرار على التوفيق بين المحافظة على المبادئ التقليدية والاستجابة لمتطلبات الأمن الإقليمي، خاصة في ظل تزايد المخاطر العابرة للحدود، والتي تفرض مقاربات جديدة تتجاوز الأطر التقليدية للعمل الدبلوماسي.

وانطلاقا من ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من سعيها على تحليل عملية صنع القرار الخارجي في الجزائر، من خلال تفكيك محدداتها الداخلية والخارجية وبيان الكيفية التي تترجم بها المبادئ الى خيارات وممارسات عملية في ظل سياق تداخلت فيه التحولات السياسية مع التحديات الأمنية والضغط الاقتصادي. ولا تهدف هذه الدراسة الى الحكم على الأداء بقدر ما تسعى الى فهم المنطق الخارجي من خلال تفاعله مع القيود البنوية التي تفرضها طبيعة النظام السياسي، ومع التحولات الخارجية التي أعادت تشكيل بيئة صانع القرار، بما يكشف طبيعة التوازن بين الثوابت والتكيف الاستراتيجي.

ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة الى تقديم قراءة تحليلية معمقة لمسار السياسة الخارجية خلال عقد من الزمن مركزين في ذلك على آليات صنع القرار والعوامل المؤثرة فيه سواء على المستوى الادراكي وتحليل انعكاساته على دول الجوار الإقليمي في سياق اتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار، كما تسعى الى ابراز حدود الفعالية والتأثير في هذا المسار من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة الخارجية ونتائجها، بما يسهم في إثراء النقاش العلمي حول موقع الجزائر في محيطها المغاربي والافريقي، ويقدم بذلك إطارا تفسيريا يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة تعنى بصنع القرار والأمن الإقليمي في الدول النامية.

المدخل المنهجي والمفاهيمي والنظري

أولاً- المدخل المنهجي:

1-المشكلة البحثية:

تعد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من أكثر مجالات التحليل تعقيدا في حقل العلاقات الدولية، إذ تمثل النقطة التي تتقاطع فيها المحددات الداخلية للدولة مع ضغوط بيئتها الإقليمية والدولية، ويكتسب تحليل هذه العملية في الحالة الجزائرية خصوصية مضاعفة، نظرا لطابع للنظام السياسي، وارتباط السياسة الخارجية بالشرعية الثورية وبارث طويل من التوجه المبدئي الذي يجمع بين الدفاع عن السيادة وعدم التدخل ودعم القضايا العادلة. ومع ذلك فإن التحولات التي شهدتها البيئة الداخلية والإقليمية خلال العقد 2009-2019 -بما في ذلك مرض الرئيس بوتفليقة وتقلبات أسعار النفط العالمي والربيع العربي، وانهيار الدولة في ليبيا، وتصاعد الارهاب في الساحل الافريقي، - قد وضعت السياسة الخارجية الجزائرية أمام اختبار حقيقي لقدرتها على المواءمة بين الثوابت والمستجدات.

وتتبع المشكلة البحثية لهذه الاطروحة من محاولة فهم كيف صيغ القرار الخارجي الجزائري في ظل هذا التشابك بين الثابت العقائدي والضغوط الواقعية، ومدى تأثيره في مسار الأزمات الإقليمية المحيطة، فبين نزعة الانكفاء الوقائي والحذر الدبلوماسي من جهة، والرغبة في الحفاظ على الدور الإقليمي والمسؤولية الجماعية من جهة أخرى، برزت إشكالية توازن معقد شكل جوهر السلوك الخارجي خلال تلك المرحلة.

ومن ثم يتمحور السؤال الرئيس لهذه الدراسة حول:

كيف تشكلت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009-

2019، ما حدود تأثيرها في توجهات الجزائر وسلوكها تجاه الجوار المغربي والإفريقي؟

ويتفرع عن السؤال المركزي عدد من الأسئلة الفرعية الموجهة للتحليل على النحو التالي:

1-ما طبيعة العوامل الداخلية (السياسية والتاريخية والاقتصادية) التي أسهمت في صياغة

القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة المدروسة؟

- 2- كيف يسهم تفاعل البنية الاقتصادية الريفية في الجزائر مع مصالح النخب والمؤسسات الرسمية في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009-2019؟
- 3- كيف أثرت التحولات الإقليمية، ولاسيما أزمات الجوار (مالي وليبيا وتونس) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- 4- ما هو تأثير الفواعل الرئيسيون الرسميون وغير الرسميون في عملية صنع القرار الخارجية، وكيف توزعت أدوارهم داخل المنظومة المؤسسية؟
- 5- ما أثر مركزية القرار الرئاسي على تنوع بدائل وأليات السياسة الخارجية الجزائرية بين 2009-2019؟
- 6- ماهي انعكاسات طبيعة القرار الخارجي الجزائري على موقع الجزائر ودورها الإقليمي؟
- 7- ما السياسات التي ينبغي أن تعتمد بها الجزائر لتعزيز الأثر الإقليمي الإيجابي لخياراتها خلال الأزمات؟

2- مجالات الدراسة:

يعد تحديد مجالات الدراسة خطوة أساسية لضبط حدود البحث وتحديد الإطار الذي تدرس ضمنه الظاهرة السياسية محل التحليل، وانطلاقا من طبيعة هذه الأطروحة التي تتناول صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيره على دول الجوار 2009-2019، فإن تحديد المجالات يساعد على فهم أبعاد الظاهرة من خلال ترسيم نطاقها المكاني والزمني والموضوعي.

أ- المجال المكاني:

يتحدد الإطار المكاني للدراسة في مستويين متكاملين، المستوى الأول داخلي، يتمثل في الجزائر بوصفها دراسة حالة رئيسية، إذ تعد الفضاء المؤسسي والسياسي الذي ينتج القرار الخارجي، والمستوى الثاني خارجي يشمل دول الجوار الجغرافي المباشر للجزائر وهي ليبيا وتونس ومالي والنيجر وموريتانيا والمغرب، تمثل هذه الدول الامتداد الحيوي للأمن القومي الجزائري، وتشكل المجال الذي تتجلى فيه انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية بوضوح، واختير هذا المجال المكاني لاعتبارات علمية واستراتيجية، أولها أن حدود الجزائر المشتركة مع هذه الدول تمثل ما يقارب 90% من مجموع حدودها البرية، ما يجعلها فضاء لتقاطع التهديدات

الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ثانيها أن هذه الدول كانت خلال الفترة المدروسة مسرحا لتحوّلات عميقة، كل هذا يجعل من هذا الإطار المكاني مرآة عملية لقياس فاعلية القرار الخارجي الجزائري وأثره في إدارة محيطه الإقليمي.

ب- المجال الزمني:

يمتد الإطار الزمني للدراسة من سنة 2009-2019، وهي فترة تمثل عقدا سياسيا حاسما في مسار السياسة الخارجية الجزائرية، فقد شهدت الحقبة جملة من التحوّلات البنوية داخليا وخارجيا، جعلت منها مرحلة مثالية لدراسة دينامية القرار الخارجي الجزائري. فعلى المستوى الداخلي تزامن بداية المرحلة مع العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة أين استمر تمركز القرار في الرئاسة، قبل أن تتفاقم أزمة الحكم إثر تدهور الوضع الصحي للرئيس منذ عام 2013، تزامن ذلك مع تحولات على المستوى العالمي والإقليمي، فقد شهد العلم أزمة مالية خانقة في 2008، وما تبعها من تقلبات في أسعار النفط أدت الى الانهيار 2014-2017، اما على المستوى الإقليمي، فقد تميزت الفترة باندلاع ثورات الربيع العربي سنة 2011، وما تبعها من تحديات.

اختيار هذا الإطار الزمني لم يكن اعتباطيا، بل لكونه يتيح فهم تكور عملية صنع القرار في سياق انتقالي تتداخل فيه الشرعية التاريخية مع تحديات الواقع، ويكشف عن طبيعة استجابة الجزائر للتحوّلات المحيطة من خلال أدواتها الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية خلال عقد من الزمن كان نهايتها سنة 2019، تاريخ نهاية حكم الرئيس بوتفليقة للجزائر.

ت- المجال الموضوعي:

يتمحور المجال الموضوعي حول تحليل بنية صنع القرار الخارجي الجزائري من جهة ، وتقييم تأثير هذا القرار في تفاعلات الجزائر مع بيئتها الإقليمية من جهة أخرى، فالاهتمام لا ينصب على عرض المواقف أو سرد الأحداث، بل على تفكيك العملية ذاتها: كيف يتخذ القرار، وما هي العوامل التي تحدده ، وكيف يترجم الى سلوك خارجي، ويستند هذا التحلي الى مقارنة تفاعلية تجمع بين المحددات البنوية التاريخية والجغرافية والسياسية والعوامل الإدراكية والمؤسسية التي تشكل نواة القرار، كما يربط بين مستويين الوطني والإقليمي، لبيان مدى قدرة الجزائر على تحويل خياراتها النظرية الى تأثير فعلي في جوارها.

3- الفروض العلمية:

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تهدف الى توجيه التحليل والاجابة عن الإشكالية المطروحة، من خلال تحديد العلاقات المحتملة بين المتغيرات الأساسية المكونة لموضوع البحث، وقد صيغت هذه الفرضيات استنادا الى طبيعة المشكلة البحثية، والى ما تفرضه خصوصية صنع القرار في السياسة الخارجية من تداخل بين العوامل البنوية والادراكية والمؤسسية، على النحو التالي:

الفرضية الأولى: كلما تمركز صنع القرار في يد الرئاسة وتقلصت المشاركة المؤسسية، اتسمت السياسة الخارجية بدرجة أعلى من الثبات العقائدي، وبقدرة أقل على التكيف مع المتغيرات.

الفرضية الثانية: كلما تزايد ارتباط الادراك السياسي للنخبة بالحسابات الأمنية والتاريخية، تراجع الميل نحو الأدوات الاقتصادية أو الثقافية في السياسة الخارجية.

الفرضية الثالثة: كلما ازدادت درجة تعقيد البيئة الإقليمية المحيطة وتعددت الفواعل المتدخلة في الأزمات، مال صانع القرار الى تقليص الانخراط المباشر والاكتفاء بالأدوات الدبلوماسية الوقائية والوساطات غير الميدانية.

الفرضية الرابعة: كلما ازدادت هيمنة البنية الاقتصادية الريعية ومصالح النخب المرتبطة بها، اتجهت السياسة الخارجية نحو خيارات حذرة ومحافظة.

الفرضية الخامسة: كلما انخفضت الموارد المالية نتيجة الازمات الاقتصادية أو تقلصت الإيرادات الريعية، تزايدت أولوية الانفاق الداخلي على الحساب الالتزامات الخارجية، مما يؤدي الى تراجع استخدام أدوات القوة الناعمة كالمساعدات والاستثمارات والدبلوماسية الاقتصادية.

4- الأهمية العلمية والعملية:

أ- الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تتناول إحدى أكثر القضايا تعقيدا في حقل العلاقات الدولية، وهي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، بما تمثله من تقاطع بين علم السياسة المقارن، ودراسات النظم الإقليمية والتحليل الادراكي لصانعي القرار، ففهم كيف تتخذ

القرارات الخارجية داخل الدولة، ومن يشارك فيها، وما محدّداتها وحدودها، يمثل مدخلا أساسيا لتفسير سلوك الدول وموقعها في النظامين الإقليمي والدولي.

وتتعرّز القيمة العلمية للدراسة في ظل محدودية الأدبيات العربية والأفريقية التي تناولت السياسة الخارجية الجزائرية من زاوية صنع القرار، حيث ركزت أغلب الدراسات على تحليل المواقف والسياسات في بعدها الوصفي، دون التعمق في البنية الإدراكية والمؤسسية التي تحكم عملية صناعة القرار، ومن ثم فإن الدراسة تسعى إلى سد هذا الفراغ في المكتبة الجزائرية والعربية من خلال توظيف نماذج نظرية لتحليل القرار الخارجي الجزائري في فترة أتمت بكثافة الالتزامات والتحوّلات الإقليمية، مما يمنح التحليل بعدا تفسيريّا في بيئة لم يستثمر فيها هذا النموذج بما يكفي من صرامة منهجية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال اعتمادها على مقارنة متعددة المستويات تجمع بين الداخلي والإقليمي والدولي، بما يسمح بتجاوز الطروحات الجزئية التي اعتمدت على مستوى واحد في التحليل، وبالتالي تعيد هذه الدراسة قراءة السياسة الخارجية الجزائرية ضمن منطق صنع القرار الخارجي لا ضمن منطق الحدث السياسي.

الأهمية العملية:

وهي البعد التطبيقي للنتائج المتوقعة من الدراسة، إذ تتيح مخرجاتها فهما أعمق لآليات التفاعل بين الدولة ومحيطها الجغرافي المباشر، مما يساعد صانعي القرار في تطوير مقاربات وسياسات أكثر فاعلية في إدارة أزمات الجوار في بيئة إقليمية غير مستقرة كمنطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي.

كما تتمكن الدراسة من استخلاص مؤشرات عملية حول مواطن القوة والقصور في أداء المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية كالرئاسة ووزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة العسكرية، بما يسمح بتقديم توصيات واقعية لتحسين التنسيق بين المستويات المؤسسية المختلفة. وتكمن أهميتها أيضا في أنها تساهم في تقييم فاعلية الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة أزمات الجوار سواء الدبلوماسية أو الأمنية أو الاقتصادية، بما يفتح المجال أمام تطوير مقاربة أكثر توازنا تجمع بين الواقعية السياسية والالتزام بالمبادئ التقليدية للسياسة الخارجية.

إضافة الى ذلك، يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في دعم صناع القرار في الجزائر ودول الجوار على حد سواء من خلال توفير مؤشرات تحليله تساعد على صياغة رؤية استراتيجية مستقبلية للسياسة الخارجية، مستندة في ذلك الى دروس الفترة المدروسة.

المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات:

نظرا للطبيعة المركبة لموضوع هذه الدراسة، فقد اقتضى الامر تبني مقاربة منهجية متعددة المستويات، تجمع بين المناهج التفسيرية والتحليلية والمقارنة.

أ- المناهج المستخدمة:

المنهج التاريخي: لخصوصية الحالة المدروسة، تم اعتماد المنهج التاريخي للتعقب تطور البنى الفكرية والمؤسسية لصنع القرار الخارجي عبر المراحل التاريخية، بدء من التجربة التحررية، مروراً بالمرحلة الاشتراكية، وصولاً الى مرحلة التعددية السياسية وما بعدها. وتكمن أهميته في أنه يتيح فهم الخلفيات التاريخية التي أنتجت ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية مثل مبدأ عدم التدخل، واحترام السيادة ودعم حرمان التحرر، بوصفها انعكاساً لخبرة الدولة مع الاستعمار والأزمات الداخلية، استخدم هذا المنهج لتفسير استمرار الثابت العقائدي في السياسة الخارجية الجزائرية رغم التحولات الإقليمية، ولأن القرار الخارجي لا يمكن فهمه دون ربطه بإرث التجربة الوطنية.

منهج دراسة الحالة: تعد دراسة الحالة المنهج المحوري التطبيقي في الاطروحة، اذ يسمح بتحليل السياسة الخارجية كظاهرة واقعية متجسدة في حالة واحدة، ضمن سياقها الزمني والمكاني والمؤسسي الخاص. تكمن أهميته في أنه يمكن من الغوص في عمق الحالة وتحليل تفاصيلها الدقيق، بما في ذلك الفواعل المشاركة في صنع القرار، وتطور المواقف الرسمية، وآليات تنفيذ الخيارات الخارجية، وقد أستخدم هذا المنهج لتطبيق الفرضيات النظرية المستمدة من المقاربات النظرية المستخدمة على الحالة الجزائرية، عبر تتبع مراحل صنع القرار - ادراك موقف وتحديد بدائل واختيار القرار والتنفيذ والتقييم -، اختير منهج دراسة الحالة لأنه يحقق التكامل بين التحليل النظري والتفسير الواقعي، ويحول الدراسة من مستوى التجريد الى مستوى التطبيق، مما جعله الأنسب لتفسير السلوك الخارجي للدولة تواجه بيئة إقليمية مضطربة ومتغيرة.

المنهج المقارن: وظف المنهج المقارن في هذه الدراسة لمقارنة سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات المختلفة في الجوار، وكذلك لمقارنة تطور المقاربات الخارجية الجزائرية عبر الزمن قبل وبعد 2013.، اذ تكمن أهميته في قدرته على الكشف عن التشابه والاختلاف بين متغيرات أنماط السلوك الخارجي، وتحديد أسباب التباين في الأداء الخارجي تجاه بيئات إقليمية متقاربة. أستخدم المنهج المقارن لأن السياسة الخارجية الجزائرية - مثل غيرها من الحالات الإقليمية- ليست ثابتة بل تتغير تبعا لاختلاف التهديدات والفرص، مما يجعل المقارنة الزمنية والجغرافية أداة تحليلية دقيقة لاستخلاص القوانين الجزئية للسلوك الخارجي.

منهج تحليل المضمون: اعتمدت الدراسة منهج تحليل المضمون لتفسير النصوص والخطابات الرسمية الصادرة عن صناع القرار تتمثل أهميته في قدرته على تحويل الخطاب السياسي أو الوثيقة الى معطى علمي قابل للقياس والتحليل، من خلال رصد المفردات والمضامين المتكررة التي تعبر عن توجهات الدولة أو ادراكها للبيئة الإقليمية.

أستخدم هذا المنهج لتمييز التغير في لغة الخطاب الرسمي الجزائري بين 2009-2019، والكشف على أنماط التوجهات الدفاعية الوقائية أو التعاونية، وقد تم اختياره لأنه ينسجم مع النموذج النظري المقترح للدراسة، الذي يمنح للخطاب السياسي أهمية مركزية في فهم عملية اتخاذ القرار.

المنهج الإحصائي: تم الاعتماد عليه بوصفه منهجا مساعدا للتحليل السياسي الكيفي، يهدف الى قراءة المؤشرات الكمية الرقمية المستمدة من قواعد بيانات دولية، والمرتبطة بالأبعاد الأمنية والاقتصادية والديموغرافية، ويعزى اختيار هذا المنهج لما يتيح من إمكانية تتبع تطور الظواهر عبر الزمن وإجراء مقارنات بينية للجزائر ودول جوارها الإقليمي خلال الفترة المدروسة، مما يعزز موضوعية النتائج ويساعد على الانتقال من الوصف الى تفسير الاتجاهات العامة للظواهر محل الدراسة.

ب- أدوات جمع البيانات:

تعتمد الأطروحة على التوثيق بوصفه أداة رئيسية لجمع البيانات بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس والإطار الزمني المحدد للفترة الممتدة بين 2009 و2019، وقد توزعت البيانات المعتمدة بين بيانات نوعية وبيانات كمية، تم توظيفها بصورة تكاملية لفهم ديناميات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاساته على دول الجوار.

تشمل البيانات النوعية جملة من الوثائق الرسمية والتشريعية، نذكر منها الدساتير الجزائرية المتعاقبة، والمراسيم الرئاسية والتنظيمية، والبيانات والبلاغات الصادرة عن رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية، بالإضافة الى خطابات وتصريحات صناع القرار باعتبارها مواد كاشفة عن التصورات، والاهداف وإدراك التهديدات والفرص في عملية صنع القرار الخارجي، كما تم توظيف التقارير الرسمية والدراسات والأبحاث الاكاديمية المتخصصة والدوريات العلمية بوصفها مصادر ثانوية مكملة للإطار التحليلي.

أما البيانات الكمية، فقد استندت الدراسة الى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، والديموغرافية، والأمنية، والعسكرية، التي تم استخراجها من قواعد بيانات رسمية صادرة من منظمات دولية وإقليمية: مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها، إضافة الى بعض المؤشرات المتخصصة ذات الصلة بالأمن والاستقرار الإقليمي، وقد وظفت هذه المؤشرات بوصفها أدوات غير مباشرة لرصد اتجاهات المتغيرات السياقية المحيطة بالجزائر خلال الفترة 2009-2019، دعماً للتحليل السياسي، مع اعتماد مقارنة زمنية تحليلية والاستعانة بالمقارنة الزمنية الوصفية كلما اقتضت طبيعة المتغيرات ذلك. كما تم ضمان صدق البيانات ودقتها من خلال مقارنتها مع مصادر متعددة معتمدة دولياً.

ثانياً - المدخل المفاهيمي والنظري:

1- المفاهيم الأساسية:

أ- مفهوم صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية:

يندرج مفهوم صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ضمن مداخل تحليل السياسة الخارجية، التي أحدثت تحولاً أستمولوجياً في علم العلاقات الدولية، أذ انتقل التركيز من دراستها بوصفها "نتيجة" الى دراستها كـ "عملية" بمعنى آخر، أصبح السؤال المركزي هو ماذا تفعل الدولة؟ بل كيف ولماذا تفعل ذلك؟⁽¹⁾ أي كيف تتحول المدخلات السياسية والاقتصادية والأمنية الى قرارات ومواقف وسلوكيات في بيئة دولية تتسم بالتعقيد واليقين.

(1) Richard C. Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, Foreign Policy Decision-Making (New York: The Free Press, 1962), Introduction.

يقصد بصنع القرار الخارجي- وفقا للأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة- العملية التي من خلالها يعرف صانع القرار الموقف الخارجي ويحلله ويختار من بدائل متاحة ما يراه أكثر تحقيقا للمصلحة الوطنية، وهي عملية تتأثر بالمدخلات الداخلية- المؤسسات والتوجهات السياسية والقيم الوطنية- وبالضغوط الخارجية- التحالفات والأزمات والتهديدات-، وبذلك فإن السياسة الخارجية ليست مجرد سلوك عقلاني محض، بل هي نتاج لتفاعل الإدراك الإنساني، والهياكل المؤسسية والبيئة الدولية في آن واحد (1).

تبلور مفهوم صنع القرار الخارجي في ستينيات القرن العشرين مع بروز المدرسة السلوكية التي سعت الى تجاوز الطابع البنيوي الصلب للواقعية الكلاسيكية، فقد أسس ريتشارد سنايدر ورفقائه سنة 1962 أول نموذج متكامل لصنع القرار في السياسة الخارجية، عندما أكدوا ان القرارات الدولية لا تصدر عن دولة عقلانية موحدة، بل عن أفراد ومؤسسات يتفاعلون ضمن بيئة داخلية وخارجية معقدة. (2)

وفي سبعينيات القرن نفسه، قدم غراهام أليسون سنة 1971 في كتابه " **Essence of Decision**" نقلة نوعية في التحليل عبر نماذج (3):

- نموذج الفاعل العقلاني الذي يرى أن القرار استجابة محسوبة لتحقيق المصلحة القومية.
- نموذج العملية التنظيمية الذي يربط القرار بالروتين والإجراءات الإدارية.
- نموذج السياسة البيروقراطية الذي يبرز دور المنافسة بين النخب والمؤسسات الحكومية في صياغة القرار الخارجي.

يتكون صنع القرار في السياسة الخارجية من ثلاثة أبعاد متداخلة، أولها هو البعد الإدراكي والنفسي الذي يركز على كيفية بناء القائد "خريطته الذهنية" للعالم الخارجي، وترتيبه للتهديدات والفرص، وفقا لتجاربه وقيمه وتاريخه الشخصي، فالإدراك ليس مجرد عملية استيعاب للمعلومات، بل هو عملية "اختيار وانتقاء" للمعطيات التي تؤكد تصورات مسبقة، أو ما يسميه

(1) Valerie M. Hudson, *Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations* (Lanham: Rowman & Littlefield, 2005), chap.1.

(2) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 1-30.

(3) Graham T. Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little, Brown, 1971), Model I, Model II, Model III.

جيرفيس " التماثل الادراكي " ⁽¹⁾، وهنا يصبح القرار الخارجي نتيجة للكيفية التي يرى بها القائد الواقع لا كما هو، بل كما يتصوره، هذا ما يجعل دراسة الخطاب والسيرة الذاتية والتجربة التاريخية للقيادة السياسية عناصر مهمة لفهم القرارات الخارجية.

أما ثانيها فيتمثل في البعد المؤسسي- التنظيمي، حيث أن القرار يتخذ داخل منظومة مؤسسية تتوزع فيها الصلاحيات بين الرئاسة ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية وأجهزة الاستخبارات، وفقا لنموذج العملية التنظيمية، فأن المؤسسات تتعامل مع المواقف وفق برامج تشغيل معيارية تحدد الإجراءات والردود الممكنة ⁽²⁾، كما يبرز نموذج السياسة البيروقراطية فكرة أن القرار هو محصلة مساومات بين فواعل مؤسسية ذات مصالح مختلفة، وفي الأنظمة الرئاسية المركزة، يضاف الى هذا التفاعل بعد شخصي يجعل من القيادة السياسية المركز المرجعي النهائي للقرار. ⁽³⁾

أما عن آخر الأبعاد نجد البعد البنيوي والبيئي، اذ لا يمكن فهم القرار بمعزل عن البيئة الدولية والإقليمية التي تشكل سياق الفعل وحدوده، فالتحالفات والأزمات وميزان القوى وطبيعة التهديدات العابرة للحدود تحدد جميعها مجال الخيارات الممكنة، وقد أظهر مايكل بريتشير 1993 أن الازمات الدولية تمثل اختبارا جوهريا لصنع القرار، حيث ترتفع درجة التوتر وضيق الوقت وعدم اليقين، فتغدو القرارات أكثر مركزية وسرعة وأقل انفتاحا على المشاورات ⁽⁴⁾.

تتفق الأدبيات على أن صنع القرار الخارجي عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل متتابعة ومتفاعلة وهي في مجملها شرح لنموذج "هربرت سيمون 1962" ⁽⁵⁾:
- إدراك الموقف وتحديد المشكلة: حيث يعرف صانع القرار الوضع الخارجي كتهديد أو فرصة.

(1) Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1976), 222-227.

(2) Graham Allison and Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, 2nd ed. (New York: Longman, 1999)، chap.4.

(3) Graham T. Allison, *Essence of Decision*, Model III.

(4) Michael Brecher, *Crises in world politics: theory and reality* (Oxford: Pergamon Press, 1993), Part II.

(5) Alex Mintz and Karl DeRouen Jr, *Understanding Foreign Policy Decision Making* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 17-18.

- تحليل المعلومات وتقدير الموقف: تقييم المعطيات الداخلية والخارجية وفق الموارد والأهداف.
 - صياغة البدائل والمفاضلة بينها: وهي المرحلة التي تظهر حدود العقلانية المحدودة.
 - اختيار القرار وتنفيذه: حيث تتجسد السلطة التنفيذية ويتحول القرار الى فعل سياسي أو دبلوماسي.
 - التقييم والتغذية الراجعة: مراجعة النتائج واستخلاص الدروس لتعديل السياسات المستقبلية.
- تظهر هذه المراحل الطابع الدائري "Feedback Loop" ⁽¹⁾ لصنع القرار، اذ تتغذى القرارات اللاحقة من الخبرات والتجارب الناتجة عن قرارات سابقة، في دورة تعلم مستمرة ⁽²⁾ .
- أن ما يميز القرار في السياسة الخارجية عن القرار الداخلي هو تعقده الاستثنائي، فهو يتخذ في ظل معلومات ناقصة، وضغوط زمنية ومخاطر مرتفعة وغموض حول نوايا الفاعلين الآخرين، كما أنه قرار استراتيجي، يمس الأمن القومي، ويعكس هوية الدولة ومكانتها الدولية ⁽³⁾.
- انطلاقاً من كل ما سبق يمكن صياغة تعريف تركيبى لمفهوم صنع القرار في السياسة الخارجية على النحو التالي:
- صنع القرار في السياسة الخارجية هو عملية إدراكية- مؤسسية- بنيوية، يتم من خلالها تحويل المعطيات الداخلية والضغوط الخارجية الى اختيارات سياسية تهدف الى تحقيق المصلحة الوطنية في إطار من العقلانية المحدودة، وتحت قيود الزمن والمعلومات وعدم اليقين، وعبر تفاعل القيادة السياسية مع الهياكل التنظيمية والبيئة الإقليمية والدولية.
- ب- مفهوم "دول الجوار" في الأدبيات الجيوسياسية:

(1) Brecher, *Crises in world politics*, Part III.

(2) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2015)، 223-6.

(3) Hudson, *Foreign Policy Analysis*, chap.2.

يشير الباحث "آيفر نيومان" لـ "الجوار" (1) عند عرضه لمفهوم "بناء الإقليم" ليكشف أنه يحمل دلالتين متداخلتين: الأولى مكانية ترتبط بالقرب الجغرافي والتماس الحدودي (2)، والثانية قيمية تقوم على معاني التعاون والتضامن وحسن العشرة، وهذه الازدواجية تعكس بدقة طبيعة الجوار في العلاقات الدولية، حيث لا تختزل في البعد الفيزيائي للحدود، بل يمتد ليشمل الروابط الاجتماعية والهوياتية التي تتجاوز الدولة الوطنية (3). ومن هنا تبلور موقع المفهوم في الأدبيات الجيوسياسية والعلاقات الدولية، باعتباره عنصرا محوريا في تحديد مكانة الدولة وأمنها القومي فالعلاقات بين الدول لا تبنى في فراغ، وإنما تتشكل داخل فضاء حدودي وإقليمي هو المسرح الأول للتفاعل، سواء أخذ شكل التعاون أو الصراع، لذلك برز "الجوار" كعامل حاسم للاستقرار أو الهشاشة، منذ أن أولت الدراسات الجيوبولتيكية الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر أهمية خاصة لتأثير الجغرافيا في السياسة.

في الأدبيات الكلاسيكية، قدم "فريدريك راتزل" رؤيته الشهيرة للدولة باعتبارها كائنا حيا ينمو ويتوسع، حيث تصبح الحدود بمثابة "أعضاء حية" قابلة للتغير وفقا لقوة الدولة أو ضعفها (4). أما "هالفورد ماكيندر" فقد بلور نظرية "قلب العالم" (Heartland) التي أكدت أن الجوار المباشر يشكل المسرح الأول لصراع النفوذ العالمي (5). بينما ركز نيكولاس سبيكمان على نظرية "الحافة" (Rimland) ليجعل من الفضاء البحري-البري المحيط بالدولة خط الدفاع والهجوم الأساسي (6). وقد أسست هذه القراءات الكلاسيكية لفكرة أن الحدود والجوار ليسا خطوطا ساكنة، بل مجالا ديناميكيا للتوسع أو للصراع.

(1) يعرف "الجوار" لغة —: مشتق من الفعل جاور، ويعني القرب والملاصقة وله تعريفات عدة العهد والامان، [قاموس ومعجم المعاني](#).

(2) يرادف مصطلح الحدود مصطلح التخوم، والتي تعني قانونيا منطقة أو مساحة واسعة من الأرض فاصلة بين إقليميين دولتين متجاورتين، أنظر: عمر سعد الله، *الحدود الدولية: النظرية والتطبيق* (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، 28-27.

(3) Iver B. Neuman, "A Region-Building Approach to Northern Europe", *Review of International Studies* 20, no.1(1994): 53.

(4) Friedrich Ratzel, *Politische Geographie* (Leipzig: Verlag von R. Oldenbourg, 1897), 1-3.

(5) Halford Mackinder, "The Geographical Pivot of History", *The Geographical Journal* 23, Vol. 170, No.4, 421-437.

(6) Nicholas J. Spykman, *The Geography of The Peace* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1944), 60-61.

ومع تطور الدراسات الأمنية المعاصرة، أعيد تعريف "الجوار" في إطار أشمل من الرؤية العسكرية التقليدية. فقد أبرز باري بوزان، من خلال نظرية "المركبات الأمنية الإقليمية"، أن الدول المتجاورة لا يمكنها أن تعزل أمنها عن أمن محيطها، إذ تشترك فيما يعرف بـ "المصير الأمني المشترك"، حيث تنتقل الأزمات والفرص بسرعة عبر الحدود. ومن هنا توسع المفهوم ليشمل مستويات مختلفة (1):

الجوار المباشر: الدول المتاخمة جغرافياً.

الجوار الموسع: الفضاءات الإقليمية الأوسع، مثل البحر الأبيض المتوسط أو منطقة الساحل الإفريقي.

قد أظهرت الأدبيات أن الجوار يمكن أن يكون مصدراً مستقراً أو صراعاً. فمن جهة، قد يؤسس الجوار لفرص تعاون تقوم على الروابط الحضارية والاقتصادية، ومن جهة أخرى قد يتحول إلى مصدر تهديد إذا ارتبط بالاختلافات الأيديولوجية أو بتفاوت القوة، حيث تصبح الدولة الأضعف عرضة للهيمنة أو الاستتباع. وهنا يظهر البعد القانوني والسيادي: فالحدود ليست مجرد خطوط على الخرائط، وإنما مرادف مباشر لسيادة الدولة، تحدد مجالها الإقليمي ومصادر ثروتها وتخضعها لسلطانها السياسية والقانونية. وقد بينت الدراسات أن الحدود، طبيعية كانت أم اصطناعية، كثيراً ما تتحول إلى مصدر نزاعات ممتدة، كما في حالة الأكراد أو النوبة. (2)

إلى جانب البعد الجغرافي والسيادي، يكتسب "الجوار" في اللغة والثقافة معاني إضافية ترتبط بالتعاون والتضامن والعشرة الحسنة. وهذا البعد المزدوج-المكاني والقيمي- يفسر كيف أن العلاقات بين دول الجوار لا تنحصر في التماس الجغرافي بل تمتد إلى التداخلات الاجتماعية والهوياتية (كالمقاييس العابرة للحدود والروابط الدينية والثقافية). (3)

(1) Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 44-49.

(2) مفهوم دول الجوار، https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_10_2392_594.pdf

* النوبة: مجموعة اثنية إفريقية، تعيش تاريخياً على ضفتي نهر النيل، في المنطقة الممتدة بين جنوب مصر وشمال السودان.

(3) أسماء بن لمخريش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالي ليبيا ومالي". مجلة المفكر، ع. 17 (جوان 2018): 303-304.

على المستوى العربي، تبلور مفهوم "دول الجوار" بصورة عملية مع مطلع الألفية، عبر اجتماعات وزراء خارجية الدول المحيطة ببؤر الأزمات مثل العراق والسودان وأفغانستان، ثم ليبيا بعد 2011. وقد أوضح سامح راشد (2014) أن هذه الصيغة، رغم محدودية فعاليتها نتيجة تضارب المصالح وتنامي دور الفاعلين من غير الدول، فإنها تظل أكثر قابلية للاستمرار من صيغ أخرى ظرفية كالتحالفات المؤقتة أو "مجموعات الأصدقاء" لأنها تنبع من حتمية الجغرافيا التي لا يمكن التوصل منها (1).

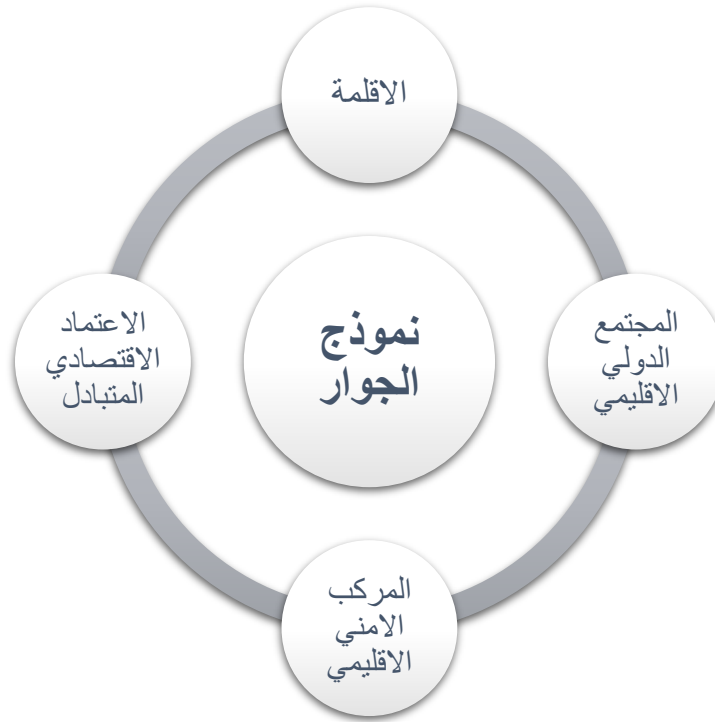
ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدراسات في حقل العلاقات الدولية لم تنتج "نظرية متكاملة" تفسر Neighbourhood كمفهوم مستقل، بل ظل يتناول من خلال مقاربات متفرقة. ولهذا، اقترحت بعض الأدبيات اعتماد "المقاربة الانتقائية" (Eclectic Approach)، التي تستلهم من أكثر من مدرسة نظرية لتفسير الظاهرة. فمن منظور الإقليمية (Regionalism)، يفهم الجوار كعملية تكامل اقتصادي وأمني

ومن منظور مدرسة كوبنهاغن - باري بوزان وزملاؤه -، يعالج كفضاء أمني مترابط، أما من زاوية الاعتماد المتبادل (Economic Interdependence)، فالجوار يقلل تكاليف التبادل ويزيد فرص الترابط التجاري، لكنه قد يولد توترات إذا كان غير متوازن. وأخيراً، تبرز المدرسة الإنجليزية (English School) التي ترى في الجوار مجالا لتشكيل "مجتمع إقليمي" قائم على قواعد ونظم مشتركة (2)، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

(1) سامح راشد، "دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي: المفهوم والدور والفعالية". شؤون عربية، ع. 159 (خريف 2014): 2-3.

(2) Seyed Ahmad Fatemi Nejad, "Between Geography and International Relations: Explaining the Neighborhood." *Geopolitics Quarterly* 19, no. 4 (Winter 2024): 291-292.

الشكل رقم (1): النموذج التفسيري للجوار في العلاقات الدولية (1)



ت - مفهوم الأزمة:

في دراسة العلاقات الدولية وصنع القرار الخارجي تحديداً، يشير مصطلح الأزمة "Crisis" (2) الى حالة الضغط الحاد والتوتر الشديد (3)، يجد فيها صانعوا القرار أنفسهم أمام تحديات عاجلة وعالية المخاطر، تهدد القيم الوطنية الأساسية أو المصالح العليا للأمن القومي، وتمثل الأزمة منعطفاً حاسماً في تفاعل الدولة مع بيئتها الداخلية والخارجية، إذ تحدث انقطاعاً في استمرارية عملية صنع القرار العادية، وتقرض على القيادة السياسية اتخاذ قرارات سريعة ومصيرية، يمكن أن تغير مسار السياسة الوطنية والإقليمية.

(1) Fatemi Nejad, 294.

(2) يعرف قاموس " وبستر " الأمريكي الأزمة على أنها: حالة خطيرة وحاسمة تستوجب مواجهة سريعة، والحدث تغير مادي، ينشأ عنه موقف جديد قد يتضمن نتائج وآثار سيئة. أنظر: هاشم خلو، " مفهوم الأزمات الدولية وآثارها، "مجلة الرائد في الدراسات السياسية 02، ع. 03 (نوفمبر 2020): 90.

(3) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، 386.

ونظرا لطابعها المفاجئ والمكثف تظهر الازمة بوضوح العوامل النفسية والتنظيمية والبنائية التي تتحكم في صنع القرار، كاشفة عن كيف تتصرف الدول فعليا في ظل الغموض وعدم اليقين (1).

يعرف مايكل بريتشر الأزمة في السياسة الخارجية بأنها "وضع يدركه صانعو القرار على أنه يشكل تهديدا خطيرا للقيم الأساسية، ويتيح وقتا محدودا للاستجابة، ويتضمن احتمالا مرتفعا للتورط العسكري" (2)، وبناء على هذا التعريف تتميز الأزمة بثلاثة عناصر رئيسية:

- التهديد للقيم الجوهرية.

- ضغط الوقت وضيق فترة الاستجابة.

- احتمال عال للتصعيد أو المواجهة العسكرية.

من منظور تحليل القرار، لا تعد الازمة ظاهرة موضوعية بحتة، بل بناء ادراكي - نفسي بالأساس، فهي توجد بقدر ما يدرك القادة السياسيون الموقف عل أنه تهديد مباشر أو أزمة حقيقية، فحدث واحد قد ينظر إليه كأزمة من قبل دولة ما، بينما تعتبره دولة أخرى مسألة عادية.

وقد أبرز هذا المعنى كل من بريتشر وتشارلز هيرمان، مؤكدين أن الإدراك والتأويل هما ما يمنحان الحدث صفة "الأزمة"، لا الوقائع المادية وحدها، ولهذا يرتبط مفهوم الازمة ارتباطا وثيقا بالبعد النفسي الإدراكي في تحليل السلوك الخارجي، اذ ما يهم هو كيفية تعريف القادة للموقف وصياغة معناه السياسي، أكثر من طبيعة الحدث نفسه.

كما أن وجود الأزمة يحدث تحولا في آلية صنع القرار المؤسسية، ففي ظل الوقت والتهديد، تميل مراكز السلطة الى المركزة الشديدة في يد القيادة العليا، بينما يتقلص دور المشاورات البيروقراطية والإجراءات التنظيمية المعتادة، هذا ما يسميه بريتشر بـ "ضغط القرار"، اذ ينكمش الفضاء المؤسسي لصنع القرار، وتتنزى أهمية الإدراك الفردي والعواطف والخبرة السابقة في تحديد المخرجات. وقد اثبتت دراسات عديدة من بينها دراسة اليسون حول أزمة الصواريخ الكوبية، أنه كلما ارتفعت درجة الاستعجال الإدراكي، تقلص نطاق المشاورة واتخذ

(1) Eric Kevin Stern, "Crisis Studies and Foreign Policy Analysis: Insights, Synergies, and Challenge, *International Studies Review* 5, no. 2 (October 2003): 183-184

(2) Brecher, Crises in world politics, 4.

القرار طابعا أكثر شخصية، إضافة الى ذلك تمثل الازمات محفزا للتغير في السياسة الخارجية، فقد تعزز الأزمة من شرعية النظام السياسي، إذا تم ادارتها بنجاح، أو تسرع من تأكله إذ أسىء التعامل معها. ولهذا يرى العديد من المنظرون وتحديدًا مايكل بريتشير أن الازمات تشكل فرصا للتعلم السياسي، ضمن الدورة المستمرة لصنع القرار، إذ تؤدي مرحلة ما بعد الأزمة الى عملية التقييم والتغذية الراجعة. وعليه يمكن تعريف الأزمة في السياسة الخارجية بأنها: حالة يدركها صانعو القرار على أنها تهديد خطير للقيم أو المصالح الأساسية، تتسم بدرجة عالية من الاستعجال وضيق الوقت، وتدفع القيادة الى اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة في ظل نقص المعلومات (1).

وتمثل الازمة كذلك البيئة الحرجة التي تتجلى فيها تفاعلات الادراك والاختيار والتقييم بأوضح صورها، وتظهر خلالها الحدود الفاصلة والمتداخلة بين البعد الفردي والمؤسسي في صياغة القرار الخارجي.

ث - مفهوم الأمن الإقليمي:

يشير هذا المفهوم الى حالة من الترابط الأمني بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، بحيث يصبح أمن كل دولة مرتبط بأمن الدول الأخرى في الإقليم ذاته، ويعني ذلك أن التهديدات الأمنية مهما كان مصدرها، تتجاوز الحدود الوطنية لتشكل منظومة تفاعلية من المخاطر والمصالح المتبادلة.

يعرف الامن الإقليمي " حماية نظام العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم ضد تهديدات عدم الاستقرار والازمات والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية" (2) .

من الناحية النظرية تطور مفهوم الامن الإقليمي كامتداد لمفهوم الامن القومي في سياق ما بعد الحرب الباردة، عندما برزت فكرة عند باحثوا مدرسة كوبنهاغن (3) أن الأمن لم يعد حكرا على الدولة، بل أصبح ظاهرة متعددة المستويات تشمل الإقليم والدولة والمجتمع والفرد، وقد صاغ الباحث باري بوزان التصور ضمن ما يعرف بـ " نظرية الأمن الإقليمي المركب" التي ترى

(1) Brecher, Crises in world politics, 3-5.

(2) عشور قشي، "الأمن الإقليمي: إطار نظري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 11، ع. 02 (جولية 2022): 44.

(3) مدرسة كوبنهاغن: تسمية صاغها "بيل ماكس سويني"، لوصف الاتجاه البنائي الذي برز في معهد أبحاث السلام بكوبنهاغن خلال التسعينيات، ويضم اعمال باري بوزان ووايفر ووايلد وكيلاستروب- رغم تباين مساهماتهم النظرية-. أنظر: سيد أحمد قوجلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لتعريف الأمن (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية)، 80.

ان العالم يتكون من أقاليم أمنية مترابطة، لكل منها خصوصيته التاريخية والجغرافية والسياسية. ويعرف بوزان الامن الإقليمي المركب بأنه "مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض بحيث أن الامن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا على أمن البقية" (1)، وبذلك يكون الامن الإقليمي بمثابة نظام فرعي ضمن النظام الدولي، تحكمه أنماط من التعاون أو التوتر.

يرتكز الأمن الإقليمي على جملة من المقومات البنوية: (2)

- القرب الجغرافي الذي يجعل من الحدود المشتركة فضاء لتبادل التهديدات والمصالح.
- الترابط الأمني الناتج عن تشابك مصادر التهديد والخطر - الارهاب والهجرة غير الشرعية والتهريب والنزاعات المسلحة.. الخ.
- الهوية السياسية والثقافية المشتركة التي تساهم في بناء إدراك جماعي للمخاطر والاولويات.
- وجود مؤسسات أو ترتيبات إقليمية - اتحادات أو منظمات أو آليات دفاع مشترك - تعزز التعاون وتخفف حدة الصراعات.

ويمكن من خلال باري بوزان التمييز بين نوعين (3) من المركبات الإقليمية: الأولى مركبات او مجتمعات إقليمية متماسكة ومستقرة، وهنا يمكن أن ندرج الاتحاد الأوروبي، حيث تتغلب آليات الثقة والتكامل على دوافع الصراع، والثانية مجتمعات هشة ومفتوحة على الأزمات، كمنطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي، حيث تتقاطع التهديدات العابرة للحدود مع هشاشة الدول وضعف مؤسسات التعاون الإقليمي.

يضيف أولي وايفر أن الأمن الإقليمي لا يفهم فقط من خلال توزيع القوة (4)، بل أيضا من خلال الخطابات الأمنية في قوله "الامن ليس عسكريا فقط، بل بكيف تدرك النخب هويتها ومصدر تهديدها عبر الخطاب" (5)، أي الطريقة التي تصور بها النخب السياسية التهديدات وتحولها الى قضايا أمنية وقضايا وجودية.

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, 21-22.

(2) Buzan and Wæver, 70-76.

(3) Buzan and Wæver, 53.

(4) يعتبر مفهوم القوة في مركبات الامن الإقليمي غير ثابت أو محدد في مضمون معين. أنظر: عامر مصباح، *المنظورات الاستراتيجية في بناء مفهوم الأمن* (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، 294.

(5) Buzan and Wæver, 69-70.

من خلال ما تم تناوله، يمكن ان تقدم الدراسة مفهوما تركيبيا اجرائيا لمفهوم الأمن الإقليمي: الأمن الإقليمي هو وضع من الترابط الموضوعي والادراكي بين الدولة الواقعة ضمن فضاء جغرافي محدد، بحيث تصبح تهديدات أي دولة مصدر قلق مشترك لبقية الدول، ويتطلب الحفاظ على الاستقرار نهجا قائما على التعان والتوازن بين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية للإقليم.

ج- الأثر أو التأثير:

الأثر "Impact" هو النتيجة الملموسة أو الانعكاس الفعلي الذي تتركه السياسات أو القرارات الخارجية على بيئتها المستهدفة، سواء كانت تلك النتيجة أمنية أو سياسية أو اقتصادية، ويفهم الأثر في العلاقات الدولية بوصفه درجة التغيير الذي تحدثه الدولة في سلوك أو استقرار أو توجهات الفاعلين الآخرين، من خلال أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية. ويرتبط مفهوم الأثر بالتأثير "Influence" من حيث العلاقة السببية، فالتأثير هو الفعل، والاثـر هو المآل أو النتيجة، وبالتالي يشكل تحليل الأثر خطوة أساسية لتقييم فعالية السياسة الخارجية، لأنه يظهر مدى قدرتها على إحداث التغيير المقصود في البيئة الإقليمية أو الدولية. وقد تستفيد العلوم السياسية من المقاربات السلوكية (1) التي تميز بين التأثير باعتباره قدرة على الإقناع وتشكيل المواقف، وبين الأثر كتحقق موضوعي لهذا التأثير عبر تغير السلوم أو القرارات أو الاتجاه الام للبيئة المستهدفة، فالتأثير قد يحدث على مستوى الخطاب أو المواقف أو التفاعلات. بينما لا يتحول الى أثر إلا إذا نتج عنه تحول قابل للقياس في الواقع الميداني. وتستفيد الدراسة من مجال الادب المقارن (2) في التمييز بين "التأثير والاثـر"، اذ يقدم فائدة مفاهيمية دقيقة، أين يعبر عن التأثير بفعل صادر من طرف فاعل قادر على نقل أفكاره أو نماذجه، بينما الأثر هو الانعكاس الذي يظهر لدى الطرف الاخر نتيجة هذا التأثير.

وبذلك يشكل تحليل الأثر في هذه الدراسة مرحلة ضرورية في تقييم فعالية سياسة خارجية، لأنه يظهر ما إذا كانت الاليات المعتمدة قد حققت الغايات والاهداف التي صيغت لأجلها، ومدى قدرة الدولة على إحداث تغيير فعلي في بيئتها الإقليمية، بينما التأثير، يعنى بتأثير

(1) Chicago State University, [Impact and Influence](#), 1.

(2) سعد التميمي، "التأثر والتأثير"، المحاضرة السادسة (الثلاثاء 23 / 2 / 2021): 4-1.

المصادر والمحددات في توجيه القرارات نحو خيارات معينة، وبالتالي يصبح تحليل الأثر في الحالة الجزائرية خلال الفترة 2009-2019 مدخل أساسي لفهم كيف تفاعلت بيئة الجوار مع المبادرات الجزائرية، وكيف ترجمت الآليات التي اعتمدتها الجزائر الى - ارتفاع وانخفاض- مؤشرات الاستقرار، أو تراجع التهديدات.. الخ.

ح- مفهوم الاستقرار الإقليمي:

يعرف الاستقرار (1) الإقليمي "Regional Stability" بأنه حالة من التوازن الديناميكي والمستمر داخل نظام إقليمي معين، تتيح للدول المكونة له الحفاظ على أمنها واستمرارية مؤسساتها وتعاونها. مع القدرة على امتصاص الأزمات دون الانزلاق الى الفوضى أو الحرب. ويشير قاموس لاروس الفرنسي - Larousse - الى أن "الاستقرار هو بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه أو استمرار التوازن دون اضطراب" (2)، غير ان ذات المعنى لا يعبر تماما عن الطبيعة الديناميكية للاستقرار الإقليمي، اذ لا يعني الجمود بقدر ما يعني القدرة على التغيير والتكيف معه دون انهيار للنظام أو التهديد للسلم الجماعي. من الناحية النظرية ينظر للاستقرار الإقليمي بوصفه نتاجا لتفاعل ثلاثة مستويات مترابطة (3):

- الاستقرار الداخلي للدول المكونة للإقليم، الذي يتجلى في قوة مؤسساتها وقدرتها على احتواء الأزمات الداخلية.
- طبيعة العلاقات البينية بين هذه الدول، سواء اتسمت بالتعاون أو التنافس أو الصراع.
- تأثير النظام الدولي أو القوى الكبرى في توجيه التوازنات داخل الإقليم وصياغة أنماط التحالف والتبعية.

(1) كلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقرارا، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان. أنظر: محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، *دفاتر السياسة والقانون*، ع. 15 (جوان 2016): 309.

(2) محمود دريدي، "أثر سياسة المحاور الجديدة على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيوسياسية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية* 7، ع. 01 (2023): 236.

(3) دريدي، "أثر سياسة المحاور الجديدة على الاستقرار الإقليمي"، 236.

وقد ناقش جوزيف ناي أهمية "الأنظمة الفرعية الإقليمية" ودور التفاعلات الداخلية للإقليم في منع الانزلاق نحو الصراع، مبينا أن استقرار الإقليم يرتبط بقدرة الدول على إدارة هذا النظام الفرعي ضمن بيئة دولية أوسع (1).

ومن منظور العلاقات الدولية المعاصرة، يعد الاستقرار الإقليمي نتاجا لتفاعل المستويات الداخلية والإقليمية والدولية في آن واحد، فاستقرار الإقليم لا يتحقق الا إذا توفر حد أدنى من الاستقرار الداخلي للدول المكونة له، وإذا اتسمت العلاقات فيما بينها بدرجة من التعاون والتوازن، مع وجود بيئة دولية داعمة أو على الأقل غير مهددة. وقد أبرز الباحث "باري بوزان" هذه الفكرة في نظريته حول مركبات الامن الإقليمي (2) كما أسلفنا الذكر، حيث أكد أن الدول في الإقليم الواحد، ترتبط بمصالح ومخاوف أمنية متشابكة تجعل استقرار أي منها مرتبطا باستقرار جيرانها.

فكل اضطراب داخلي- كالحروب الأهلية أو الانقسامات الاثنية أو الانهيارات الاقتصادية- يتحول بسرعة الى عامل عدم استقرار إقليمي، والعكس صحيح، اذ تخلق البيئة الإقليمية المضطربة ضغوطا إضافية تغذي هشاشة الدول من الداخل. ويشير بوزان في هذا الإطار الى تمزق الدول عبر الصراعات الداخلية يولد ما يسميه "معضلة الأمن الممتدة"، حيث تدخل القوى الإقليمية أطرافا في الصراعات سعيا لحماية مصالحها أو تأمين حدودها، مما يخلق دوامة من اللا استقرار المتبادل، يصعب كسرها دون تعاون إقليمي فعال.

وقد أظهرت الدروس المستخلصة من دراسات الاستقرار الإقليمي الحديثة- كما ورد في تقرير الجامعة الوطنية للدفاع في باكستان سنة 2015، بعنوان:

REGIONAL STABILITY AND LESSON LEARNED IN REGIONAL STABILITY AND LESSON LEARNED IN REGIONAL PEACE BUILDING.

أن الاستقرار لا يبنى فقط عبر التوازن العسكري والردع، بل عبر معالجة الجذور السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراعات وإرساء الثقة المتبادلة، وتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات الأمن والتنمية. ويشير التقرير أيضا الى أن الاستقرار الإقليمي المستدام لا يمكنه فرضه من الخارج، بل يجب أن يكون إقليمي المنشأ ووطني الملكية، أي نابعا من المبادرات

(1) Joseph Nye, Peace in parts: integration and conflict in regional organization) Boston: Little, Brown , 1971) 198.

(2) Buzan and Wæver, 22-25.

الداخلية للدول المعنية نفسها. ويؤكد ذات التقرير على أن تجارب بناء السلام في مناطق كجنوب آسيا، أثبتت أن التعاون الإقليمي وبناء مؤسسات مشتركة يمثلان شرطين ضروريين لاستقرار طويل الأمد⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى الاستقرار الإقليمي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الإقليمي، لكنه يتميز عنه في طبيعته وأهدافه، فالأمن يمثل الشرط المبدئي والاستقرار هو النتيجة المرجوة، ويعد التمييز بينهما ضروريا لفهم السلوك الخارجي للدول، إذ إن نجاح السياسة الخارجية لا يقاس فقط بقدرتها على صد التهديدات، بل أيضا بقدرتها على خلق بيئة إقليمية متوازنة ومستقرة. كما يتضمن مفهوم الاستقرار الإقليمي بعدا إدراكيا مهما، يمثل في إدراك الفاعلين الإقليميين للثقة والأمان المتبادل، فحتى في غياب الصراعات الفعلية، يمكن أن ينهار الاستقرار إذا سادت التصورات العدائية وانعدام الثقة بين الدول. ويشير "أولي ويفر" في إطار نظرية الأمانة إلى أن تحقيق الاستقرار الإقليمي يفترض انتقال العلاقات بين الدول من حالة "الأمانة" إلى "نزع الأمانة"⁽²⁾، أي عندما تتوقفا لدول عن النظر إلى بعضها باعتبارها تهديدات وجودية، وتتعامل ضمن أطر سياسية عادية تقوم على الحوار والتعاون.

انطلاقا من جملة الأدبيات المقدمة، يمكن تعريف الاستقرار الإقليمي كالآتي: هو حالة من التوازن الديناميكي داخل فضاء جغرافي سياسي محدد، تعكس قدرة الدول المكونة له على إدارة تفاعلاتها الداخلية والخارجية في إطار من التعاون والثقة المتبادلة، بما يضمن احتواء الأزمات ومنع انتقال عدم الاستقرار، وتحقيق الأمن والتنمية عبر آليات إقليمية.

1-مراجعة الأدبيات:

تحتل مراجعة الأدبيات مكانة محورية في البحوث السياسية، إذ تمثل الخريطة الذهنية التي توجه الباحث في استيعاب الحقل المعرفي وتحديد موقع إسهامه ضمنه، ومن ثم لا تعد هذه المراجعة عرضا تجميعيا لما كتب حول السياسة الخارجية الجزائرية فحسب، بل محاولة نقدية لتفكيك تطور الفكر التحليلي حول صنع القرار الخارجي وموقع الحالة الجزائرية داخله،

(1)Defence Studies Branche, ISSRA, *Regional Stability and Lessons Learned in Regional Peace building* :Post Seminar Report, 22-23 October2014 (Islamabad :National Defence University,2015), 34.

(2) قوجلي، الدراسات الأمنية النقدية، 90.

وبالتالي توزعت الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة عبر ثلاث دوائر تحليلية مترابطة: الأدبيات النظرية العامة والأدبيات الإقليمية المقارنة والأدبيات الوطنية الخاصة بالجزائر.

أ- الأدبيات النظرية العامة:

يعد تحليل صنع القرار في السياسة الخارجية أحد المجالات الأكثر ديناميكية في علم السياسة المعاصر، فمنذ الحرب العالمية الثانية لم يعد سلوك الدول في المجال الدولي يفسر فقط من خلال توازنات القوى أو البنى النظامية، بل باعتباره نتاجا مركبا لتفاعلات إدراكية ومؤسسية رمزية. تهدف هذه المراجعة الى تحليل المقاربات النظرية التي تناولت موضوع صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال ابراز اسهاماتها وحدودها، ثم توضيح كيفية الاستفادة منها في دراسة الحالة الجزائرية المعاصرة. ولهذا تعالج مراجعة الادبيات ثلاث مدارس فكرية رئيسية: المدرسة الكلاسيكية - الواقعية والليبرالية - والمدرسة القرارية، ثم المنعطف البنائي والسوسيولوجي.

- المقاربات الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية):

الواقعية الكلاسيكية والبنوية: مثلت المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي قادها " هانس مورغانثو سنة 1948 و" ريمون آرون" سنة 1962، اول محاولة منهجية لتفسير سلوك الدول الخارجي استنادا الى مفهوم المصلحة الوطنية، اذ ترى الواقعية أن العالم تحكمه فوضى وأن الدولة هي الفاعل الأساسي، تسعى للبقاء عبر تعظيم قوتها وردع خصومها، وهنا تختزل السياسة الخارجية في عقلانية أدواتية تهدف الى تحقيق الأمن والتوازن في بنية النظام الدولي. تقدم الواقعية إذن منطق القوة والتنافس كمنظور يفسر العلاقات الدولية، لكنها تقترض أن الدولة وحدة واحدة متجانسة ذات إرادة واحدة.

ثم جاء كينيث والتز سنة 1979 ليحدث نقلة بنوية، حين جعل التركيز على بنية النظام الدولي لا على خصائص الفاعلين، فالعلاقات الخارجية -وفق رؤيته- تحددها توزيعات القوة بين الوحدات، وليست طبيعة القيادات والمؤسسات. وقد أفرز هذا التحول إدراكا جديدا لدور القيود البنوية في توجيه القرار الخارجي، لكنه في الوقت نفسه ألغى البعد الإنساني والادراكي في صنع القرار.

في الحالة الجزائرية، تساعد الواقعية البنوية على تفسير تمسك الجزائر بسيادتها ورفضها التدخلات الأجنبية باعتبارها سلوكا مصلحيا دفاعيا في بيئة إقليمية فوضوية خصوصا بعد

سقوط نظام القذافي لكنها تعجز عن تفسير لماذا اختارت الجزائر الوساطة بل التحالفات العسكرية، أي كيف اتخذ القرار فعليا داخل النظام السياسي.

الليبرالية المؤسسية: قدمت المدرسة الليبرالية المؤسسية، خصوصا مع "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" سنة 1977، رؤية مغايرة تقوم على الاعتماد المتبادل المعقد، ووجود نظم ومؤسسات دولية تنظم سلوك الدول، فالدول وفق هذا المنظور يمكنها العيش والتعاون عبر قنوات مؤسسية تقلل من احتمالات الصراع، ومع ذلك بقيت السياسة الخارجية عند الليبراليين نتاج مصالح وطنية محددة مسبقا، أكثر منها عملية قرار ديناميكية داخل الدولة.

في السياق الجزائري، يمكن استخدام هذه المقاربة لفهم دور الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ومنظمات الساحل في تحريم الوساطات الجزائرية، لكنها لا تفسر التفاعل الداخلي الذي جعل الجزائر تختار العمل الأحادي أحيانا، أو التأخر في تفعيل بعض الاتفاقيات.

توفر الواقعية والليبرالية مقاربة بنيوية قوية لفهم موقع الجزائر ضمن النظام الدولي والإقليمي، من خلال مفاهيم القوة والمصلحة والتوازن والاعتماد المتبادل، لكنها تهمل مستوى القرار الداخلي المتعلق — من يتخذ القرار؟ ولا كيف تصاغ المواقف في إطار مؤسساتي بيروقراطي شخصي.

- المدرسة القرارية:

شهدت خمسينيات القرن العشرين تحولا معرفيا بفضل أعمال ريتشارد سنايدر و هـ. و. بروك وبروتون سابين، الذين رفضوا فكرة الدولة كفاعل موحد. ورأوا أن القرار الخارجي هو نتاج تفاعل إدراكي ومؤسسي بين الافراد والمنظمات والبيئة، وأن لحظة القرار هي لحظة اختيار بين بدائل متعددة تبنى على إدراك ذاتي للموقف.

أحدثت المدرسة القرارية في تحليل السياسة الخارجية قطيعتين أساسيتين مع المقاربات الكلاسيكية، تمثلت القطيعة الأولى في القطيعة الانطولوجية- تحول في طبيعة الفاعل السياسي- التي أنهت التصور التقليدي للدولة بوصفها كيانا موحدا ذا إرادة واحدة، لتخلص الى أن هناك منظومة معقدة من الفواعل والمؤسسات تتفاعل داخلها البنى السياسية والإدارية لصنع القرار، أما الثانية فهي القطيعة المنهجية التي دعت الى دراسة المؤسسات والعلاقات البيروقراطية والعمليات الادراكية لفهم كيفية تشكل القرار الخارجي.

في هذا السياق طور منظرو المدرسة القرارية نماذج تفسر السياسة الخارجية وصنع القرار فيها، حيث نجد ان "مايكل بريتش" (1972، 1993) طور نموذج صنع القرار في الأزمات، والذي يمر بمراحل متسلسلة هي الإدراك وتحديد البدائل والاختيار والتنفيذ والتقييم والتغذية الراجعة، وربط ثلاث مستويات تحليل متداخلة هي الفردي والتنظيمي والنظامي، ووسع "ألكسندر جورج" ثمانينيات القرن العشرين هذا التصور بالتركيز على العلاقة بين الرئيس ومستشاريه، فيما قدم "غراهام أليسون" ثلاثة نماذج - ذكرت سابقا - هي الفاعل العقلاني المنظمة والسياسة البيروقراطية، مبينا أن القار الخارجي هو حصيلة مساومات داخلية بين مراكز نفوذ متعددة ، وقد شكلت هذه المقاربة نقله نوعية مدخلة مفاهيم جديدة كالإدراك والبيروقراطية والاختيار الفردي، وفي حالة الجزائر تسمح هذه المقاربة بفهم كيف تشكل القرار داخل المثلث الرئاسة والجيش والخارجية، وكيف تتفاعل الإدراكات الشخصية للنخبة الحاكمة مع التوجهات المؤسسية للدولة، ومع ذلك تبقى لهذه المدرسة حدود ثلاث ، فقد تأسست ضمن بيئات ديمقراطية شفافة لا تنطبق على الأنظمة الرئاسية المغلقة - العلب السوداء - ، كما تهمل البعد الرمزي والتاريخي في ادراك القادة لذواتهم وللعالم ، وتكتفي بوصف مراحل القرار دون تحليل شرعيته الخطابية أو بعده الرمزي.

- المنعطف البنائي والسوسيولوجي:

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات تحولا نوعيا عرف بالمنعطف البنائي الذي غير طبيعة الأسئلة المطروحة حول الدولة والنظام الدولي، فبعد أن هيمنت المقاربات المادية التي تفسر السلوك الخارجي للدول من خلال المصلحة والقوة - الواقعية - ، أو عبر الاعتماد المتبادل والمؤسسات الليبرالية، جاء البنائيون ليؤكدوا ان الواقع الدولي ليس معطى موضوعي بل بناء اجتماعي فـ " المصالح الوطنية" في نظرهم لا تولد تلقائيا من موقع الدولة الجغرافي أو قدرتها المادية، بل تنشأ عبر تفاعلات مستمرة بين الفاعلين ضمن منظومة من المعايير والرموز والهويات المشتركة.

قدم "ألكسندر وندت" 1992 أطروحته التأسيسية الشهيرة "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"، ليشير الى ان النظام الدولي لا يفرض سلوكا واحدا، بل يكتسب معناه من إدراك الدول وتصورها لذاتها وللآخرين، فالفوضى ليست حتمية بل نسبية، يمكن ان تؤدي الى صراع أو تعاون بحسب البنية المعنوية التي تشكلها الدول عبر التفاعل، أما "مارثا فينيمور" 2003 و"بيتر

كانترنستين"1996 فقد وسعا هذا الإطار بإبراز دور المعايير الدولية والمؤسسات الاجتماعية في صياغة السياسات الوطنية، معتبرين ان الأفعال الخارجية للدول تبنى ضمن سياق معياري يحدد ما هو "شرعي" أو "مناسب" سياسيا. من هنا أصبح الفعل الخارجي يفهم بوصفه سلوكا ذا معنى اجتماعي، لا مجرد استجابة لضرورات مادية.

انطلاقا من هذا البعد الرمزي جاء الامتداد السوسيولوجي للبنائية الذي وظف أفكار " بيير بورديو" 1993 في مفهوم الحقل ورأس المال الرمزي، حيث ينظر للسياسة الخارجية كفضاء اجتماعي- دبلوماسي، تتفاعل داخله النخب السياسية والإدارية وفق منطق التمايز في رؤوس الأموال الرمزية والمؤسسية- كالشرعية الثورية والمكانة الدبلوماسية والخبرة البيروقراطية-، وقد طور الباحث الفرنسي " دافيد موران"2008 في أطروحته للدكتوراه المعنونة بـ " ما وراء المصلحة الوطنية؟ دراسة سوسيولوجية للسياسات الخارجية الفرنسية والكندية في أزمة كوسوفو"، هذا الطرح ليؤكد أن الفعل الدبلوماسي لا يفهم فقط من خلال القرارات الرسمية، بل أيضا من خلال التمثلات الاجتماعية للنخب وطريقة ادراكها لعلاقات القوة والمكانة.

تكمن أهمية المقاربة البنائية والسوسيولوجية في أنها تدخل البعد الرمزي والقيمي الى تحليل السياسة الخارجية، فهي تتيح في الحالة الجزائرية فهما معمقا، لكيفية اعادة انتاج الذاكرة الثورية ومبدأ عدم التدخل كمصدرين رئيسيين للشرعية الخارجية، فخطاب الهوية الوطنية والالتزام بقضايا التحرر، لا يعد مجرد استمرار أيديولوجي، بل يمثل رأسمالا رمزيا تستثمره الدولة الجزائرية لتأكيد مكانتها الإقليمية وإظهار استقلال قرارها الخارجي، وتساعد هذه المقاربة كذلك على تفسير تمسك الجزائر بخطاب السيادة والتحرر حتى في سياق التحولات البنيوية العميقة التي أعقبت انهيار النظام الليبي و تصاعد الارهاب في الساحل، لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبنية المعنوية التي تأسست منذ الثورة التحريرية، وليس فقط بالمصالح الراهنة.

ورغم غنى هذه المقاربة في تحليل المعاني والرموز والهويات، فإنها تواجه حدودا متعددة، أولها انها تميل الى الاهتمام بالرموز والمعايير أكثر من تحليل الإجراءات الفعلية لصنع القرار، مما يجعلها أقل قدرة على تفسير ديناميات اتخاذ القرار في المستويات المؤسسية الدقيقة، وكذلك تعاني من ضعف الأدوات التجريبية التي تمكن من تتبع القرارات ومراحلها داخل الأنظمة المغلقة، اذ تركز على الخطاب والسرديات أكثر من الوثائق والعمليات الرسمية، وثالثا تميل الى

التركيز على الهوية على حساب السلطة وتوازنات القوة الداخلية في الجهاز الدبلوماسي والرئاسي.

من هنا تبرز الحاجة الى دمج المقاربة البنوية السوسيولوجية مع المدرسة القرارية، بحيث تفسر الأولى معنى القرار وسياقه الرمزي والهياتي، بينما توفر الثانية أدوات لتحليل آليات صنعته ومؤسساته، وبهذا التكامل يمكن الوصول الى تفسير أكثر اكتمالا للسياسة الخارجية الجزائرية، بمعنى أن الدراسة لا تكتفي بفهم ما تقوله الجزائر في خطاباتها، بل أيضا كيف تصنع وتتخذ القرارات، ولماذا تم اختيار هذه الآلية دون غيرها.

ب- الأدبيات الإقليمية المقارنة:

انطلاقا من التعدد في المنطلقات النظرية التي تحلل السياسة الخارجية، برزت مجموعة من الدراسات العربية، قدمت نماذج تحليلية تفسيرية لتجارب دولية متباينة في صنع السلوك الخارجي، وتعد هذه الاعمال مرجعا مهما للمقارنة مع الحالة الجزائرية، خصوصا أنها تكشف طبيعة العلاقة بي المؤسسات الرسمية من جهة، ودور الفرد والقيادة من جهة ثانية، إضافة الى تأثير العوامل الاقتصادية والأمنية والإقليمية في توجيه القرار الخارجي. وتسمح كذلك بفهم كيف تتقاطع الدول غير الديمقراطية أو الأنظمة الرئاسية أو الملكية في انتاج قرار خارجي ذي طابع مركزي، وكيف تختلف مستويات المشاركة المؤسسية وحدود التأثير بين دولة وأخرى، ومن هذا المنطلق، يصبح عرض الأدبيات الإقليمية خطوة ضرورية لتحديد ما أنجزته الدراسات السابقة وما أغفلته، بهدف الوصول الى الفجوة العلمية التي تسعى هذه الأطروحة الى سدها.

-يمثل كتاب " الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظريات والمؤشرات " للباحثين " جهاد عودة " و " محمد عبد العظيم " سنة 2015، من الاعمال البحثية العربية التي حاولت تحليل اللوك الخارجي للدولة من منظور يربط بين بنية النظام السياسي ودور القيادة في صياغة القرار الخارجي ، وقد خلصت نتائجها الى أن السياسة الخارجية المصرية تشكلت تاريخيا من خلال تفاعل مركب بين مصادر القوة الداخلية، ومتطلبات البيئة الإقليمية وكذلك ضغوط النظام الدولي ، غير ان العامل الحاسم ظل يتمثل في شخصية صانع القرار نفسه، بما يحمله من تصورات لدور الدولة ومكانتها ودوائر نفوذها، وتكشف الدراسة أن المراحل الكبرى للسياسة الخارجية المصرية لم تكن مجرد تحولات ظرفية، بل كانت تعبيراً عن اعادة تعرف القيادة لأوليات الدولة وفقا للموارد المتاحة وحجم التهديدات، وهو ما ظهر بوضوح

في القرارات المفصلية مثل مبادرة السادات للسلام عام 1977 التي ارتبطت حسب تحليل الدراسة الى اعتبارات اقتصادية داخلية.

ورغم أهمية الدراسة في ابراز مركزية القيادة ودور المتغيرات الداخلية -الاقتصادية- في تشكيل القرار الخارجي، الا انها بقيت حبيسة التحليل الوصفي دون اعتماد إطار قراري منهجي، كما اختزلت صنع القرار في شخصية القائد -اختلاف الازمنة - ولم تعالج بالتفصيل دور المؤسسات او تفاعل الفواعل المتعددة داخل النظام السياسي، كما أن نتائجها محصورة في النموذج المصري ولا تقدم الدراسة مقارنة قابلة للتعميم على السياقات المغربية، خاصة الجزائر. -تعد أطروحة الدكتور " سعيد الصديقي" بعنوان " صنع السياسة الخارجية المغربية" 2002، من الدراسات المغربية المبكرة التي تناولت صنع السلوك الخارجي في إطار نظام سياسي يتسم بتركيز السلطة في قمة هرم الدولة، وتتعلق الأطروحة من إشكالية مفادها: "من يصنع السياسة الخارجية المغربي؟" معتمدة منهاجا وظيفيا في التحليل، خلصت الدراسة الى أن المؤسسة الملكية تحتكر التقدير الاستراتيجي في السياسة الخارجية، بينما تظل أدوار الحكومة والبرلمان والأحزاب ثانوية ومكملة، كما تشر الدراسة الى أن التحولات العالمية - التهديدات الأمنية، والعولمة، وتغير موازين القوى - أثرت في توجهات المغرب الدبلوماسية، غير أن القرار الخارجي بقي مرتبطا بشكل بنيوي بقضية الصحراء الغربية وبالشرعية السياسية للنظام الملكي. رغم القيمة العلمية للأطروحة، الا انها تعاني من محدوديات واضحة، أبرزها غلبة الطابع الوصفي على حسب التحليل المقارن، بالإضافة الى أنها لم تتبنى إطار نظري متماسك يستثمر نماذج صنع القرار الحديثة، كما أن الدراسة تعاملت مع مركزية المؤسسة الملكية كمعطى ثابت دون تحليل آليات الهيمنة أو انعكاساتها على ادارة الأزمات، وعدم تتبع أثر التحولات الدولية على خيارات السلوك الخارجي.

ت- الأدبيات الوطنية الخاصة بالجزائر:

تميزت الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية بتنوع اتجاهاتها، تبعا لتخصص الباحثين وخلفياتهم التكوينية.

تبرز هنا أطروحة دكتوراه للباحثة " عائشة بوزيد" الموسومة بـ " هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجا"، والتي تعد من أهم الاعمال الاكاديمية التي حاولت تقديم مقارنة محلية لفهم القرار الخارجي، حيث طرحت الدراسة

إشكالية مفادها: ما هو دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية بشكل عام وتجاه قضية الصحراء بشكل خاص؟

اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق الثورية والدستورية والبحث الارشيفي، بالإضافة الى بحث ميداني عبر استبيانات ومقابلات لتحديد مفهوم الثوابت السيادية عن الجمهور والفاعلين، وهو ما منحها بعدا تطبيقيا نادرا في الأدبيات الوطنية، وتوصلت الباحثة الى أن الثلاثية السيادية - وحدة تراب ووحدة شعب والاستقلال - تشكل الإطار المرجعي للقرار الخارجي، وأن المبادئ المتفرعة عنها - عدم التدخل وتقرير المصير واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار - تتحكم في المواقف الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية، وعلى رأسها الصحراء الغربية، حيث أكدت الدراسة أن دعم الجزائر للقضية مرتبط بثبات هذه المرجعيات وليس لاعتبارات ظرفية.

ورغم القيمة النظرية المضافة التي تقدمها الأطروحة، فإن تركيزها على حالة واحدة - الصحراء الغربية - يحد من تعميم نتائجها على بقية الملفات الخارجية وعلى تغطيتها للجوانب العملية لصنع القرار الخارجي في الجزائر.

وهناك دراسة للباحث " سالم صابر " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي الافريقي -الأوروبي 1962-2018، وتعد مساهمة أكاديمية مهمة في تحليل دور الجزائر داخل محيطها، طرحت الدراسة الإشكالية التالية: الى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية تحقيق أهدافها اتجاه محيطها الإقليمي والأوروبي؟ وتوصلت من خلالها الى أن السياسة الخارجية في الفضاء الافريقي تتأسس على ثنائية الشرعية الثورية والمقتضيات الأمنية - تهديدات الساحل والصحراء -، وقدمت الدراسة رؤية شمولية للموقع الافريقي في الدبلوماسية الجزائرية خلافا للأعمال التي ركزت على أزمة دولة بعينها، غير أن دخولها في تفاصيل عامة في العلاقات الجزائرية الافريقية دون الدخول في تفاصيل الآليات أو ديناميات الفواعل الداخلية يجعلها دراسة أقرب الى دراسة توجهات السياسة الخارجية وليس في عملية صنع القرار نفسها، وهو الامر الذي تسعى هذه الدراسة أن تبحث فيه.

ث - الفجوة البحثية وموقع الدراسة:

على الرغم من وجود أدبيات كثيرة ومعتبرة تناولت السياسة الخارجية الجزائرية من زوايا عدة كما أسلفنا الذكر، الا أن معظمها ظل وصفيا يركز على المبادئ العامة أو على تحليل مواقف الجزائر من الازمات الإقليمية دون التعمق في المتغيرات الداخلية التي رافقت صنع

القرار، ولا في ديناميات التفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، كما أن الأدبيات الغربية المعنية بصنع القرار الخارجي تظل موجهة نحو الدول الكبرى ذات الأنظمة الديمقراطية، مما يجعل أدواتها التحليلية غير موظفة بشكل كافٍ في السياقات العربية والمغاربية، أين غلبت المقاربات الوصفية على التحليل المنهجي، وفي الحالة الجزائرية تحديدا ركزت الدراسات على الثوابت العقائدية مثل عدم التدخل ودعم تقرير المصير، أو على الأبعاد الأمنية والدبلوماسية، دون بناء إطار متكامل يربط بين البيئة المؤسسية وإدراك القيادة السياسية للتهديدات والفرص خلال 2009-2019، كما لم تحلل هذه الأدبيات بعمق أثر مرض الرئيس بوتفليقة وتراجع ظهوره الميداني على إعادة توزيع الأدوار داخل الأجهزة الرسمية وعلى مركزية القرار. وكذلك لم تعالج أغلب الدراسات العجز الاقتصادي والازمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط وتوجيه الموارد وفق شبكات الفساد على إعادة تشكيل دائرة وتحديد أولويات الانخراط الخارجي، كما لم تدرج الأدبيات المقارنة الاقتصاد السياسي بوصفه مدخلا تفسيريا لفهم أثر البنية الربعية وتوزيع الثروة ومصالح النخب وقيود السوق الدولية على صياغة القرار الخارجي، رغم أن هذه العناصر شكلت محددات بنيوية هامة للسلوك الخارجي للجزائر في الفترة محل الدراسة.

من هنا تأتي هذه الدراسة التي تحاول سد الفجوات العلمية من خلال تبني نماذج قرارية في التحليل كنموذج بريتشير أو سنايدر في الحالة الجزائرية ومقاربات متعلقة بالاقتصاد والسوسيولوجيا، ضمن سياق تفاعل معقد بين الضغوط الداخلية والتحول الإقليمي، لتبين انعكاس هذه التحولات البنيوية على قدرة الجزائر على الاستمرار كفاعل إقليمي أو قيدت هامش حركتها تجاه دول الجوار في الفترة 2009-2019.

2-المقاربة النظرية:

بناء على المراجعة النقدية للأدبيات المتعلقة بصنع القرار الخارجي - الأدبيات النظرية أو الأدبيات الإقليمية المقارنة، أو الأدبيات الجزائرية-، تبين أن معظمها أعتمد مدخلا وصفيا محدودا أو مقارنة أحادية تركز على متغير واحد- شخصية القائد، أو البنية المؤسسية، أو المحددات الخارجية- دون القدرة على تفسير التفاعل المعقد بين هذه المستويات. ومع اتساع الفجوة بين التحولات الإقليمية العميقة التي عرفها عقد 2009-2019، وبين المقاربات النظرية المتاحة، برزت الحاجة إلى إطار نظري قادر على استيعاب تداخل البنية والإدراك والمؤسسة والبعد الرمزي والدور المعلن والدور المتصور.

لذلك تتبنى هذه الدراسة مقارنة تحليلية مركبة - هجينة - تستند الى أطر متكاملة من نماذج ومقاربات: نموذج بريتش - السلوك الخارجي في الأزمات - وسنايدر في - النظرية القرارية -، ومقاربة الدور - بنائية - سوسيولوجية - ومقاربة الاقتصاد السياسي، بهدف تحليل صنع القرار الخارجي الجزائري 2009-2019 كعملية متعددة المستويات تربط بين: بنية خارجية تفرض قيود وتتيح فرص، ومؤسسات داخلية تحدد مسارات التنفيذ، وإدراك فردي للتهديد والفرصة وأخيرا هوية رمزية تمنح القرار الشرعية.

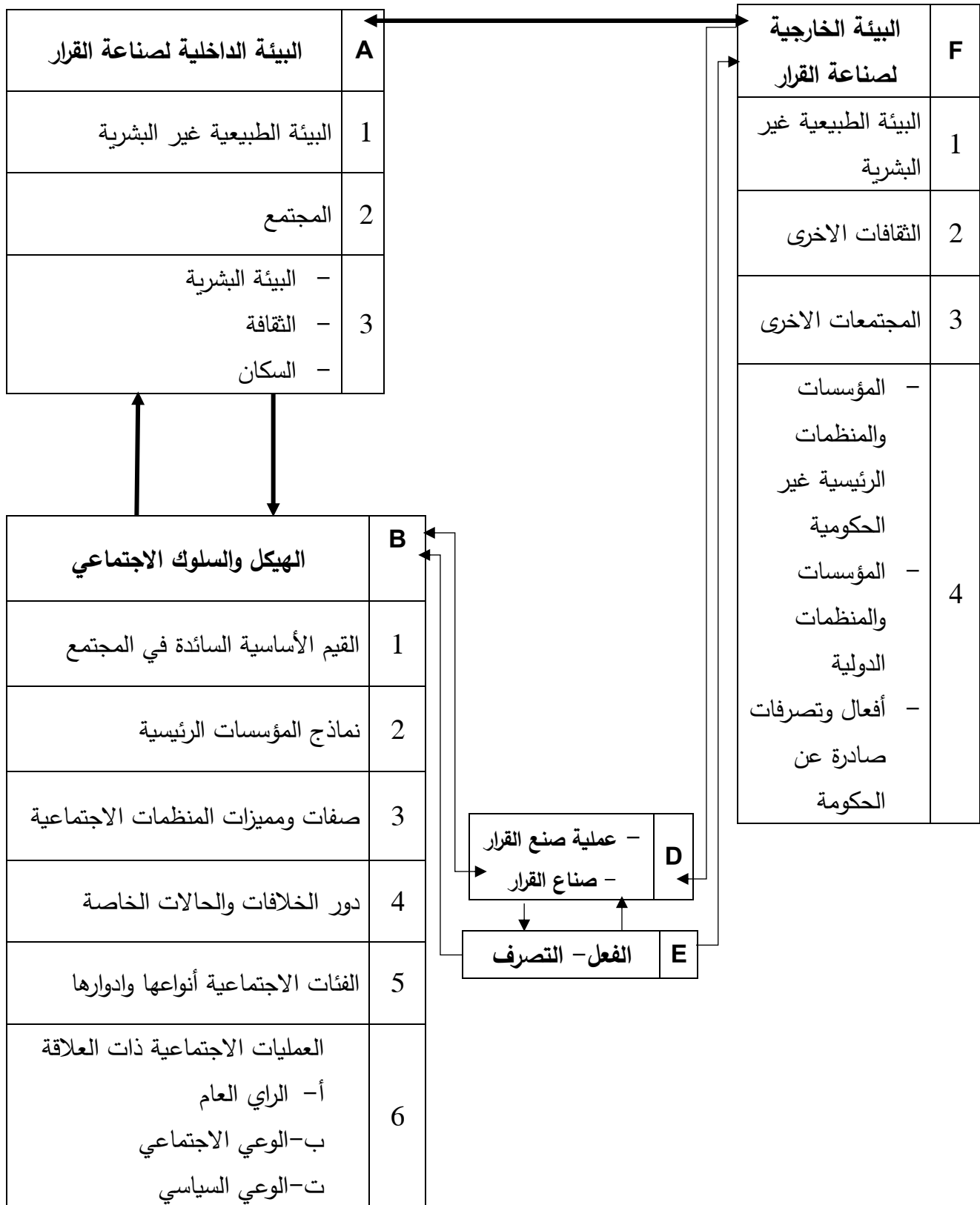
أ- نموذج ريتشارد سنايدر "Snyder Model":

تمثل مقارنة ريتشارد سنايدر وهنري بروك وبيرتسابين أحد التحولات الجذرية في دراسة السياسة الخارجية، لأنها تعيد بناء التحليل على أساس أن الدولة ليست وحدة صماء أو "صندوقاً أسود"، بل فضاء تتفاعل داخله وحدة قرار محددة مع مجموعة من البيئات الداخلية والخارجية، التي تعيد تشكيل وتوجيه عملية اتخاذ القرار. فوفقاً لهذا التوجه لا يمكن فهم السياسة الخارجية عبر القدرات المادية أو المبادئ المعلنة، بل عبر تحليل كيفية تعريف وحدة القرار للموقف، وطريقة تقييمها للبدائل، وآليات اختيارها للقرار النهائي، ثم كيفية استجابتها لنتائج القرار وتعديلها لمسار التفاعل مع الالتزامات اللاحقة.

ويترجم الشكل الموالي هذا المنطق بوضوح من خلال عرض متوازن للعلاقة بين البيئة الداخلية (A)، والبيئة الخارجية (F)، والهيكل والسلوك الاجتماعي (B)، وجعلها جميعاً قنوات تغذية مباشرة تتصل بـ عملية صنع القرار (D) التي تشكل قلب النموذج، قبل أن تتحول مخرجاتها إلى الفعل أو التصرف (E) بوصفه السياسة الخارجية الفعلية للدولة.

المدخل المنهجي والمفاهيمي والنظري

الشكل رقم (2): نموذج ريتشارد سنايدر " Snyder Model " في صنع القرار الخارجي (1)



(1) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 201.

ينطلق النموذج وفقا للمخطط أعلاه من فكرة أن صانع القرار يتحرك داخل بيئات داخلية متشابكة تتضمن عناصر مثل الجغرافيا والموارد، وأخرى بشرية تشمل المجتمع والبنية الثقافية، وقيم السكان وهوية الدولة، وهي الجوانب التي تشكل الخلفية الإدراكية للقائد حول التهديد والفرصة، في المقابل فإن البيئة الخارجية، بما تتضمنه من تفاعلات الجوار، المعطيات الإقليمية، التهديدات العابرة للحدود، والمنظمات الدولية، وفعال الفاعلين الآخرين، تمثل مصدرا مستمرا للضغط والتقييد وإعادة توجيه الخيارات. وبين البيئتين يعمل الهيكل والسلوك الاجتماعي كوسيط تنظيمي سوسيولوجي يحدد قواعد اللعبة السياسية داخل الدولة. هذه المستويات الثلاث - كما يظهر في الشكل - تدخل مباشرة في قلب العملية القرارية، فهي تتدفق نحو مركز القرار لتؤثر في كيفية تعريف الموقف، تحديد طبيعة المشكلة واختيار الطريقة الأنسب للعمل معها، وبذلك تصبح هذه البيئات جزءا فعليا من عملية صنع القرار وليست مجرد ظروف محيطية (1).

في قلب نموذج سنايدر تعد عملية تعريف الموقف الخطوة الحاسمة التي تحدد اتجاه السياسة الخارجية، فطريقة فهم القيادة للأزمة - تهديد أممي أو فرضة دبلوماسي - توجه تلقائيا مسار الاستجابات اللاحقة، وبعد التعريف نجد أن الهيكل المؤسسي يلعب دورا أساسيا في التحكم بالمعلومات التي تصل إلى صناع القرار وفي نطاق البدائل الممكنة وفق الخبرة المتاحة والوقت والقيود التنظيمية، ولا يتوقف مسار هذا النموذج عند الاختيار، بل يمتد المرحلة التنفيذ التي تتولاها البيروقراطيات وقد تشهد فجوات بين القرارات والأفعال، ثم تأتي التغذية الراجعة التي تعيد تشكيل طريقة تعامل الدولة مع الالتزامات مستقبلا - العملية القرارية دائرية - (2).

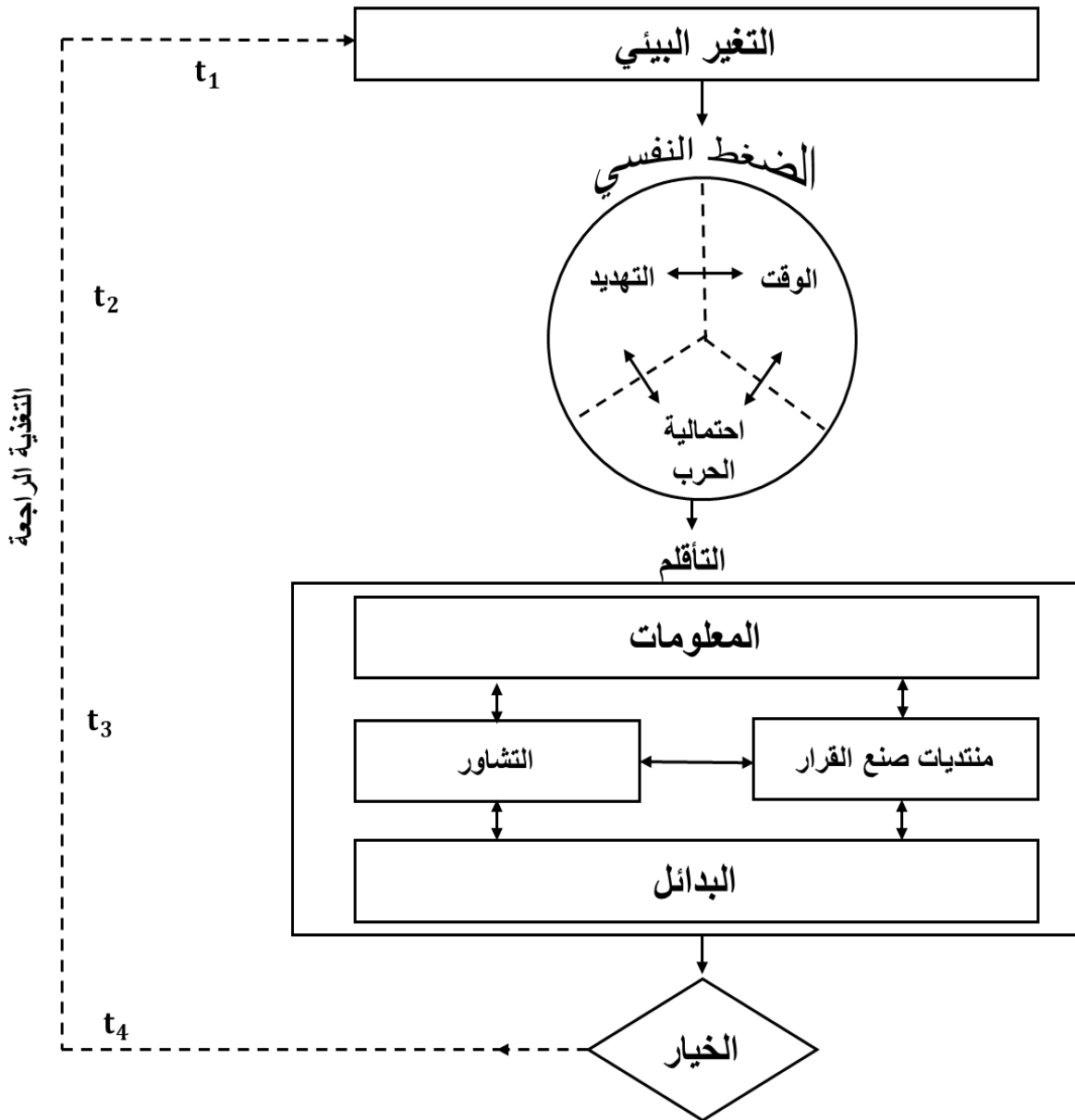
ب- نموذج مايكل بريتشر "Brecher Model":

يقدم مايكل بريتشر في نموذج تصورا ديناميكيا لسلوك الدولة أثناء الأزمات، يقوم على فكرة أن القرار الخارجي لا ينتج فقط من حسابات القوة أو منطق المصلحة بل من سلسلة مترابطة من التحولات الإدراكية والسلوكية تبدأ مع تغيرات البيئة وتنتهي بالاختيار النهائي ضمن دائرة من التغذية الراجعة المستمرة.

(1) Author Unknown, "Foreign Policy Decision-Making Models: A Comparative Analysis," *International journal of Social Sciences* 5,no.10(2016) :192-195.

(2) Snyder, Bruck, and Sapin, Foreign Policy Decision-Making, 201-206.

الشكل رقم (3): نموذج مايكل بريتشر "Brecher Model" للسلوك الخارجي في الأزمات (1)



يظهر الشكل أن العملية تبدأ عن اللحظة t_1 حيث يحدث تغير في البيئة الخارجية - كظهور تهديد جديد أو انهيار دولة مجاورة، أو صعود فاعل مسلح، أو تدخل قوة دولية- وهو ما يخلق لدى صانع القرار حالة من التوتر الادراكي- الضغط النفسي-، تتشكل ثلاثة عناصر أساسية، الإحساس بالتهديد، وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، وتقدير احتمالية الانزلاق الى

(1) Michael Brecher, Benjamin Geist, *Decisions in Crisis: Israel, 1967 and 1973*(Berkeley: University of California,1980) , 17.

الحرب أو التصعيد وتكون هذه العناصر مجتمعة ما يسميه مايكل بريتشر باللحظة الحرجة التي تدفع الدولة الى الدخول في نمط من سلوك المواجهة.

وفي المستوى الثاني من النموذج $t_2.t_3$ يوضح بريتشر أن التوتر الناتج عن الأزمة يفعل سلسلة من الآليات المؤسسية داخل الدولة: المعلومات و الاستشارة و اجتماعات اتخاذ القرار وبدائل الفعل، هنا يبرز الطابع الاجرائي للنموذج ، فكمية المعلومات المتاحة ونوعيتها ، وطريقة تداولها بين الفاعلين ، والبنية المؤسسية التي تنظم النقاش واتخاذ القرار كلها عوامل تعمل أما على تخفيف التوتر أو تضخيمه، وفي هذه المرحلة تتحدد قدرة الدولة على انتاج بدائل واقعية، وعلى تقييم المخاطر ، وعلى اختيار الاستجابة الأقل تكلفة والأكثر قابلية للتطبيق (1) .

وعند اللحظة الاختيار t_4 يصل النموذج الى مركزه التحليلي عملية اتخاذ القرار النهائية "الخيار"، والتي تمثل نقطة التقاء بين ضغوط البيئة والادراك النفسي والهيكل المؤسسي، ويشدد بريتشر هنا على أن القرار في هذه المرحلة لا يكون نتاج حسابات عقلانية صرفه، بل نتيجة تفاعل بين الخبرة السابقة، والإطار الذهني للقادة، والخصائص البنيوية للبيروقراطيات، إضافة الى القيود الزمنية التي تحكم الأزمة. ويجدر الإشارة هنا الى أن قوة النموذج تكمن في طبيعته الدائرية - التغذية الراجعة- وهكذا تتحول الأزمة الى خبرة تراكمية تؤثر على سلوك الدولة في الأزمات المستقبلية وعلى تطور الشخصية الاستراتيجية للدولة (2).

ت - مقارنة الدور " The Role Approach " :

تشكل مقارنة الدور احدى أهم المداخل السوسيولوجية في تحليل السياسة الخارجية، وقد انتقلت من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي الى العلاقات الدولية مع دراسة " كال هولستي" 1970 حول "تصورات الدور الوطني" (3)، التي مثلت الانطلاقة الحقيقية لتوظيف مفهوم الدور في فهم السلوك الخارجي للدول. فوفقا لهولستي، يحتفظ القادة السياسيون بمجموعة من الصور الذهنية حول هوية دولتهم ووظيفتها في النظام الدولي، وتعمل هذه الصور أو

(1) Brecher, Geist, 18.

(2) Brecher, Geist, 18.

(3) Holsti, K. J. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly* 14, no. 3 (1970): 233-309

تصورات الدور كمرجعيات توجه السلوك الخارجي للدولة عبر تحديد ما يجب أن تقوم به الدولة اتجاه محيطها، وما تتوقعه الأطراف الأخرى منها (1).

وقد طور ستيفن وولكر (2) هذا المدخل لاحقاً، مؤكداً أن الدور ليس مجرد موقع في النظام الدولي، بل هو عملية تفاوضية اجتماعية بين الفاعل وبقية الوحدات، أي أن الدور لا يتحدد ذاتياً فقط، بل يعاد إنتاجه من خلال التوقعات المتبادلة، وعملية الاسناد الدوري والتحقق من مدى قابلية البيئة الدولية لهذا الدور (3).

وتجمع هذه المقاربة كما يوضح الباحث Cameron G Thies في مقاله " Role Theory and Foreign Policy " بين القدرة على الوصف، وعلى التنظيم المنهجي لمستويات التحليل، وعلى التفسير من خلال الربط بين المتغيرات الذاتية والبنائية (4). وتقترض مقاربة الدور أن سلوك الدولة الخارجي يتحدد عبر ثلاثة عناصر مترابطة (5):

مصادر الدور: وتشمل الخصائص الوطنية والقدرات المادية وغير المادية والمكانة التاريخية والهوية السياسية وهي عناصر تنشأ الإطار العام للدور المتوقع.

تصور الدور: وهي كيفية إدراك القيادة السياسية لموقع الدولة ووظيفتها، وما تعتبره ممكناً أو واجباً القيام به في محيطها الإقليمي والدولي، وهذا التصور يتأثر بالخبرة الشخصية والخطاب السياسي وسياق الالتزامات.

أداء الدور: وهو السلوك الفعلي للدولة في المجال الخارجي، ومدى انسجامه مع التصور الذاتي للدور ومع توقعات الفاعلين الآخرين، ويشمل ذلك قدرة الدولة على المحافظة على دورها أو تعديله أو توسيعه بحسب القيود البنائية والتفاعلات الدولية.

(1) Cameron G. Theis, " Role Theory and Foreign Policy, " International Studies Association Compendium Project, Foreign policy Analysis section (2009) , 2.

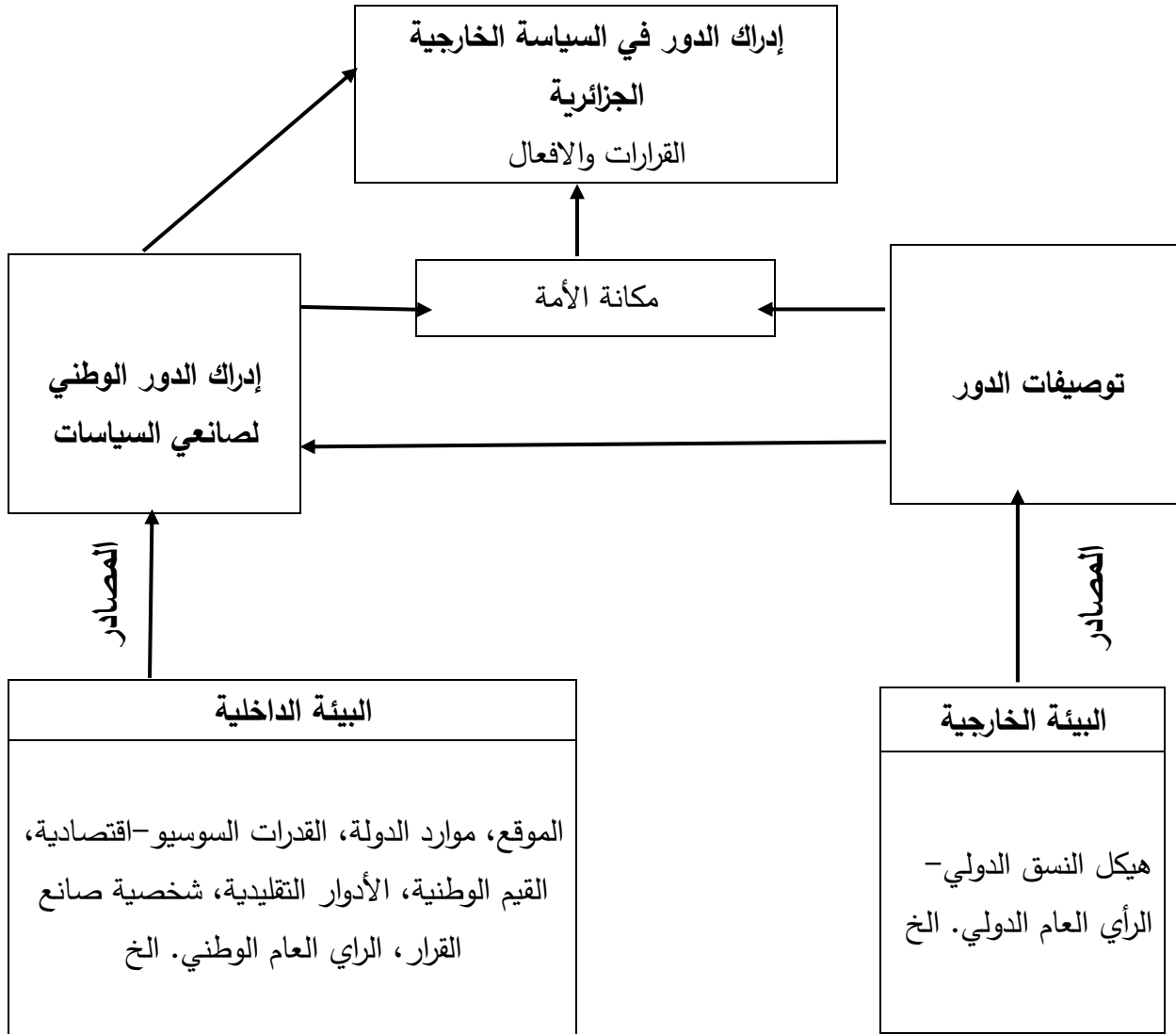
(2) Walker, Stephen G., ed., [Role Theory and Foreign Policy Analysis](#) (Durham, NC: Duke University Press, 1987) , 160-218.

(3) Theis, " Role Theory", 2-3.

(4) Theis, 2.

(5) Holsti, "National Role Conceptions", 244-247.

الشكل رقم (4): مقارنة الدور "The Role theory في صنع القرار الخارجي (1)



تظهر الادبيات الحديثة التي أشار لها الباحثون "ببيلي وكاريو وأوبرمان" في مقالهم Role Theory, Foreign Policy, and the Social Construction of Sovereignty Brexit Stage Rig أن مقارنة الدور ترتبط بشكل وثيق بمفهوم السيادة، باعتبار أن الدولة السيادية تمثل دورا توافقيا داخل النظام الدولي، ويكشف هذا المنظور أيضا عن الطبيعة البنائية للدور، وهن أن تغير

الدور ليس عملية تقنية فقط، بل عملية سياسية- اجتماعية تتضمن صراعا داخليا وتفاعلات خارجية (1).

ث- مقارنة الاقتصاد السياسي في تحليل السياسة الخارجية:

تعد مقارنة الاقتصاد السياسي من أكثر المقاربات قدرة على تفسير ديناميات السياسة الخارجية ، لأنها تنطلق من فرضية مفادها أن الخيارات الخارجية للدول ليست معزولة عن بينتها الاقتصادية، ولا عن تفاعل قوى الإنتاج والتوزيع والموارد داخل المجتمع، فمن منظور الاقتصاد السياسي، لا يمكن فهم سلوك دولة على المستوى الخارجي -سواء تعلق الأمر بالتحالفات و الازمات والتنافس الاقليمي أو القارات الاستراتيجية- من دون تحليل السياق الاقتصادي الذي تتخذ فيه هذه القرارات، وحجم الموارد المتاحة، وضغوط الأسواق الدولية ، وطبيعة الارتباطات البنوية التي تربط الدولة بالاقتصاد العالمي (2) .

وتبرز مقارنة الاقتصاد السياسي أن الاقتصاد ليس متغير تقني، بل هو فضاء للصراع بين النخب والطبقات والمصالح المتعارضة، وهذا الصراع ينعكس مباشرة على الخيارات الخارجية، فالدول الريعية مثلا تميل الى نمط معين من السلوك الخارجي يقوم على توظيف الريع بتعزيز الاقتصاد الداخلي، وتوسيع هامش المناورة الإقليمي، بينما تتسم الدول ذات البنية الإنتاجية الضعيفة والمعتمدة على الخارج بقرارات خارجية أكثر تحفظا، بحكم القيود المفروضة عليها من الأسواق والمؤسسات المالية الدولية (3).

ولفهم منطق هذا التفاعل المعقد بين الأفكار والمصالح والمؤسسات داخل بنية الاقتصاد السياسي يمكن الاستفادة من هذا النموذج التفسيري الذي قدمه بيرن وميفا سنة 2017، والذي يظهر أن السياسة الخارجية كسياسة عامة تتشكل داخل مثلث مترابط قوامه الأفكار الحاكمة والمصالح المتحولة، والمؤسسات التي تضبط عملية صنع القرار، ويقدم الشكل الموالي توضيحيا لذلك.

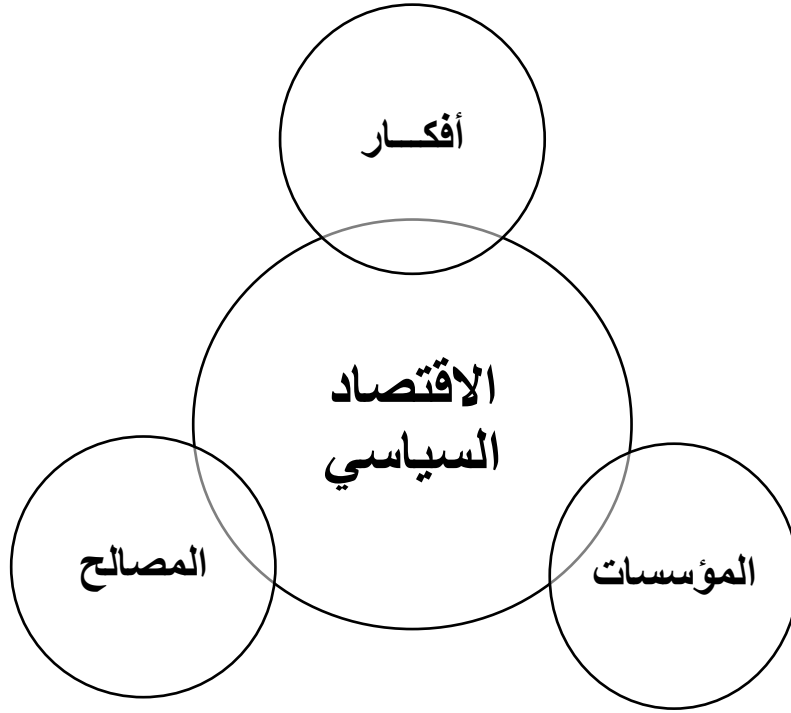
(1) Ryan K Beasley, Juliet Kaarbo, Kai Oppermann, " Role Theory, Foreign Policy, and the Social Construction of Sovereignty: Brexit Stage Right," *Global Studies Quarterly* 1, no, 1(2021): 1-2.

(2) "The Political Economy Approach," Unit 5, eGvanKosh-IGNOU, 1-3.

(3) "The Political Economy Approach," Unit 5, 3-4.

الشكل رقم (5): مقارنة الاقتصاد السياسي " Political Economy Approach " في تحليل السياسة الخارجية (1)

أفكار متتبعة من خلال السرديات



المصالح تتطور، وليست
بالضرورة بديهية

المؤسسات تقيد أو تمكن الوكالة
وهي ديناميكية

ويتضح من الشكل أيضا، أن مقارنة الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية تعكس دائما التفاعل بين المحددات الداخلية والخارجية، فالاقتصاد المحلي يحدد قدرة الدولة على الفعل الخارجي، بينما يفرض الاقتصاد العالمي حدودا وقيود، لذلك فإن القرارات الخارجية سواء كانت تدخلا دبلوماسيا أو وساطة أو مواقف من نزاعات، أو توقيع اتفاقية تجارية، أو تفعيل تحالفات

(1) Ajoy Datta, *Strengthening Research Systems: Concepts, Actions and Actors* (K4D Helpdesk Report, Institute of Development studies, 31, August 2018), 29.

أمنية.. الخ، تنبع من حسابات اقتصادية عميقة تتصل بميزان المدفوعات، احتياطات النقد الأجنبي، شروط التبادل التجاري، أو الحاجة الى حماية مصالح اقتصادية مثل الطاقة (1). كما تظهر مقارنة الاقتصاد السياسي أن النخب السياسية الحاكمة ليست محايدة اقتصاديا، إذ غالبا ما تعكس السياسة الخارجية التحالفات الاقتصادية المسيطرة داخل الدولة، فعندما تهمين نخب ريعية، تميل الدولة الى سياسة خارجية حذرة، تفضل الاستقرار، وتعلي من شأن السيادة وعدم التدخل، أما عندما تبرز نخب إنتاجية او تجارية، تتجه السياسة الخارجية نحو الانفتاح الاقتصادي والبحث عن أسواق جديدة، وبالتالي تفعيل أدوات القوة الاقتصادية عبر الاستثمار وغيرها. من جهة أخرى، تؤكد المقاربة ان الأزمات الاقتصادية تشكل نقطة تحول في السياسة الخارجية، ففي حالات انهيار أسعار السلع الاستراتيجية أو الضغط المالي تميل الدول الى إعادة تعريف أولوياتها الخارجية، والتقليل من الانخراط المكلف إقليميا، أو تعديل علاقاتها مع القوى الكبرى لضمان الدعم المالي أو الاستثمارات، وهكذا تصبح السياسة الخارجية انعكاس لإدارة الدولة لأزماتها الاقتصادية لا مجرد تعبير عن مبادئ أو عقائد دبلوماسية ثابتة. وعليه نستطيع القول إن مقارنة الاقتصاد السياسي تمنح الدراسة إطار تحليليا قويا لفهم التفاعل بين العوامل البنوية كالريع والهشاشة الاقتصادية والتبعية وشروط الشوق الدولية، مع مصالح النخب ورهانات الأمن القومي (2).

ثالثا - خطة الدراسة:

تتقسم هذه الدراسة الى خمسة فصول مترابطة، صيغ كل منها ليعالج جزء محدد من مسار صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009-2019، وذلك في إطار رؤية تحليلية تسعى الى الجمع بين العوامل لبنوية والبيئية والمؤسسية والاجرائية.

ففي الفصل الأول تتناول الدراسة المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري، بوصفها البنية التحتية التي تستند اليها جل اختيارات السياسة الخارجية، يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية، يقدم المبحث الأول تحليلا للمحددات الجغرافية والديموغرافية التي تعد أساس الأمن القومي الجزائري، أما المبحث الثاني فيتناول المحددات التاريخية والسياسية، بدء من الإرث التحرري وعقيدة الشرعية الثورية، وصولا الى خصائص النظام السياسي وتأثير

(1) The Political Economy Approach," Unit 5, 1-3.

(2) من تحليل الباحثة استنادا الى الادبيات النظرية لمقاربة الاقتصاد السياسي.

البيئة الداخلية عن الخارجية، يختتم الفصل بمبحث ثالث يعنى بالمقومات الاقتصادية والعسكرية، من خلال تأثير الربع النفطي والوضع الاقتصادي ما بعد 2014، حجم ونوعية القدرات العسكرية ودورها في تحديد الخيارات الخارجية.

أما الفصل الثاني، فيعالج المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري، عبر ثلاثة مستويات متكاملة يدرس المبحث الأول المتغيرات الإقليمية، بما في ذلك سقوط نظام القذافي - الأزمة المالية والتحديات الأمنية في الساحل، والانتقال السياسي في تونس مع إبراز انعكاساتها على خيارات الجزائر، ويتناول المبحث الثاني التحولات في بنية النظام الدولي وتأثيرها على إعادة تموضع الجزائر خارجيا ، خصوصا في ظل تراجع النفوذ الأمريكي وصعود فاعلين غير الغربيين ، وتغير أولويات الدول الكبرى تجاه شمال إفريقيا، ويحلل المبحث الثالث تأثير المنظمات الإقليمية والدولية - الاتحاد الإفريقي جامعة الدول العربية - هيئة الأمم المتحدة، الخ- في توجيه أو تقييد القرار الخارجي الجزائري، خاصة في قضايا الوساطة والأمن والساحل.

ويأتي الفصل الثالث ليركز على الاطار المؤسسي بصنع القرار الخارجي في الجزائر، الاطار المؤسسي لصنع القرار الخارجي في الجزائر من خلال تحليل منظومة الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، يتناول المبحث الأول الفواعل الرسمية ذات الوزن التنفيذي مثل رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية، ويقدم هذا المبحث تحليلا دقيقا للأدوار هذه المؤسسات استنادا الى النصوص القانونية والممارسة العملية بين 2009-2019، أما المبحث الثاني فيعالج الجهاز التشريعي ودوره الرقابي والسياسي في السياسة الخارجية، مع تقييم عملي لأدائه خلال عقد الدراسة. ويتناول المبحث الثالث الفواعل غير الرسمية التي ساهمت في التأثير على القرار الخارجي خلال الفترة المدروسة كالفواعل المتعلقة بالدائرة المقربة من رئيس الجمهورية، وكذلك دور الأحزاب وجماعات الضغط الاقتصادية والمالية، وأخيرا دور الرأي العام ووسائل الاعلام والطرق الصوفية.

أما الفصل الرابع، فينتقل الى الجانب العملي من خلال تحليل آليات صنع القرار الخارجي الجزائري في إدارة أزمات الجوار، وذلك عبر دراسات الأدوات التي وظفتها الجزائر لمواجهة تحولات المحيط الإقليمي، يشمل هذا الفصل تحليل الآليات الأمنية والآليات السياسية

والدبلوماسية، بالإضافة الى الآليات الاقتصادية، بحيث يبرز كيف تحركت الجزائر ضمن قيود وجيوسياسية واقليمية متعددة، وكيف وظفت هذه الآليات في مواجهة كل أزمة.

يختتم العمل بفصل خامس يتناول انعكاسات خيارات الجزائر الخارجية على دول الجوار وتقييم التجربة الجزائرية خلال العقد 2009-2019، اذ يعالج أثر السياسات الجزائرية على الاستقرار الإقليمي، كأمن الحدود مع مالي والنيجر، التعاون الأمني مع تونس، مستوى التوتر مع المغرب، كما يقدم تقييما شاملا لمدى نجاح او محدودية الفعل الخارجي الجزائري من خلال قياس الأثر الأمني، السياسي والاقتصادي، وتحديد مواطن القوة ومجالات القصور في التجربة الجزائرية لإدارة أزمات الجزائر الإقليمية خلال الفترة المدروسة.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار
الخارجي الجزائري

تمهيد:

إن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عملية معقدة، ومتعددة الأبعاد تتأثر بالعديد من العوامل، تلعب المحددات الداخلية دورا حاسما فيها، ولطالما شدد المنظرون السياسيون والعلماء في العلاقات الدولية على أهمية فهم التأثيرات الداخلية لفهم طبيعة واتجاه السياسة الخارجية لأي دولة بشكل كامل.

أشار العالم السياسي البارز جيمس روزيناو إلى أن "المصادر الداخلية للسياسة الخارجية هي بقدر أهمية، ان لم تكن أكثر أهمية من السياق الدولي الذي تعمل فيه"، كما يوضح مفهوم روبرت بوتنام للعبة ذات المستويين أن السياسة الخارجية هي نتاج لتفاعل المستوى الداخلي والمستوى الدولي، ويقصد به الموازنة بين الضغوط الداخلية مثل المطالب الاجتماعية والاقتصادية وضغوط النظام الدولي، وهذا ما تناوله أيضا هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، الذي أكد على أن السياسة الخارجية هي انعكاس للعوامل الداخلية أكثر من كونها استجابة للضغوط الخارجية، فمن خلال استكشاف المحدد الداخلي يمكننا فهم الكيفية التي تصاغ بها السياسات الخارجية للدول بشكل أعمق، إذ تشمل هذه الأخيرة عوامل عدة: الجغرافية والسكانية والتاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والشخصية وغيرها، ومن خلال فحصها يمكن للباحث فهم الدوافع والقيود والخيارات الاستراتيجية التي تشكل تفاعلات الدولة على الساحة العالمية.

من خلال هذا المنطلق، تعتبر المقومات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية ذات أهمية خاصة، لكون الجزائر دولة ذات تاريخ طويل من النضال من أجل الاستقلال والتغيرات السياسية، وبالتالي فهي تقدم دراسة حالة غنية لفهم كيف يمكن للعوامل الداخلية أن تشكل السياسة الخارجية للدول، وعليه سيستعرض هذا الفصل المتغيرات ذات طابع داخلي المؤثرة في صنع القرار الخارجي للجزائر خلال الفترة 2009-2019، مستندا إلى الأطروحات النظرية والأمثلة العملية لتوضيح أهميتها، ففهم المحددات لا يعزز فهم صنع القرار فقط بل يساعد أيضا باستشراف اتجاهات السياسة المستقبلية للدولة وتقييم تأثيراتها على العلاقات الدولية.

المبحث الأول: العوامل الجغرافية السكانية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تعد العوامل الجغرافية والسكانية من الركائز البنيوية التي تحدد مجال الحركة المتاح أما صانع القرار الخارجي في أي دولة، إذ تشكل الإطار الموضوعي التي تتحرك ضمنه الخيارات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، فالبيئة الجغرافية لا تحدد فقط موقع الدولة وحدودها واتصالها بمصادر القوة، بل تؤثر أيضا في تصورها لذاتها ومحيطها وفق ما يمنحه صانع القرار من قيمه للعامل الجغرافي عبر الخيال والتصور السياسي⁽¹⁾، وتؤثر تبعا لذلك في تحديد طبيعة التهديدات أو الفرص التي تواجهها، وبالتالي تشكل الجغرافيا وحتى السكان الأساس الذي تبنى عليه رؤية الدولة للعالم الخارجي، وذلك من حيث إدراكها لموقعها ودورها ومصالحتها الحيوية. بالنسبة للجزائر يكتسي هذا البعد أهمية خاصة نظرا لاتساع مساحتها، وتنوع تضاريسها، وامتداد حدودها مع سبع دول، مما يجعلها في قلب تفاعلات إقليمية معقدة، ممتدة من البحر الأبيض المتوسط شمالا الى عمق الصحراء الكبرى جنوبا، الأمر الذي ينعكس على أولوياتها الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية.

أما العامل السكاني والثقافي، فيعد مكونا مكملا للبعد الجغرافي، إذ يعطي للسياسة الخارجية الجزائرية مضمونها الاجتماعي والهوياتي، فالتركيبة المتنوعة ديموغرافيا، وهويتها العربية-الامازيغية-الأفريقية، وعمقها الإسلامي، تسهم في تشكيل رؤيتها للقضايا الإقليمية.

انطلاقا من هذه الأهمية، يتناول هذا المبحث تحليل أثر المقومات الجغرافية والسكانية في توجيه صانع القرار الخارجية الجزائري تجاه جواره الإقليمي خلال الفترة المدروسة، وذلك من خلال مطلبين مترابطين، الأول يستعرض المقومات الجغرافية، والثاني يتناول أثر التركيبة السكانية والثقافية في صنع القرار الخارجي الجزائري.

(1) Or Rosenboim, " The value of space: Geopolitics, Geography and the American search for international theory in the 1950s," *International History Review*, (2019):19

المطلب الأول: المقومات الجغرافية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تؤثر البيئة الطبيعية والجغرافية في حياة الدول والشعوب وتقرض نفسها على الطبيعة البنية الأساسية للأنظمة السياسية وتوجهاتها الخارجية، فعلماء الاجتماع يرجعون اختلاف التقاليد والأفكار ونظم الحكم والسياسة الى اختلاف وتنوع الأقاليم (صحراء، جبال، سهول، مناطق حارة أو باردة أو معتدلة، دول ساحلية أو حبيسة) (1).

وكذلك نجد أن المنظر الأمريكي - الهولندي نيكولاس ج. سبيكمان يولي أهمية كبيرة للعامل الجغرافي في قوله "الجغرافيا هي العامل الأكثر جوهرية في السياسة الخارجية للدول، لأنها أكثر ديمومة وثباتا، إذ يأتي الرؤساء والوزراء ويذهبون، وحتى الطغاة يموتون، لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها" (2)، وبالرغم من التقدم التكنولوجي والعلمي الذي أفقد أهمية تأثير هذا العامل، إلا أن هذا الأخير بقي مهيمنًا على الكثير من النقاشات الفكرية والأكاديمية بداية من العهد الإغريقي مرورًا بـ "ماكيندر" (3) بداية القرن العشرين، ووصولًا الى رواد الفكر الاستراتيجي على غرار هنري كيسنجر "H. Kissinger" في كتابه الدبلوماسية الذي اعتبر الجغرافيا الإطار الثابت للسياسة الدولية مهما تغيرت الأنظمة والأدوات (4)، أما زبغنيو بريجنسكي "Z.Brzezinski" فقد طرح هذه الفكرة عندما أعاد طرح أوراسيا بوصفها رقعة الشطرنج الكبرى (5).

يعتبر المتغير الجغرافي في مقدمة العوامل المادية التي لها تأثير كبير في قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، إذ منحت الجغرافيا للجزائر موقعا استراتيجيا فريدا، حولها لتكون بلد ذو خصائص حيوية يجمع بين ميزات نادرة استمدتها من الموقع المتوسط في خريطة العالم القديم،

(1) نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: بين النظرية والتطبيق (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004)، 61.

(2) Nicholas John Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1942), 41.

(3) Halford J. Mackinder, "The geographical pivot of history," *The Geographical Journal* 23, no. 4 (April 1904):421-422.

(4) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), 21-22.

(5) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوسراتيجيا، تر. محمد توفيق البيجرمي (القاهرة: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، 10-11.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

فهي نقطة التقاء وجسر تواصل بين قارتي افريقيا وأوروبا وبين المغرب والمشرق العربي وممر حيوي برا، وبحرا وجوا⁽¹⁾، جعل منها عرضة لمطامع الدول الكبرى عبر التاريخ.

الفرع الأول: الموقع والحدود

يرى الواقعيون أن موقع الدولة يشكل عاملا حاسما في تحديد مكانة الدول ودورها الإقليمي، إذ يمنحها موقعها المميز قدرة أكبر على التفاعل مع محيطها واستثمار مواردها، كما يؤثر في علاقاتها السياسية والاقتصادية ويعزز من التأثير في بيئتها الخارجية.⁽²⁾

أولا- الموقع والمساحة:

الشكل رقم (6): خريطة الحدود الجغرافية للجزائر (3)



(1) عز الدين قطوش، *الناطو والجزائر: من العداء الى الشراكة* (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015)، 211.

(2) "جيمس دورتي" و"روبرت بالاستغراف"، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، تر. وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، 60.

(3) "Algeria," map, *Encyclopaedia Britannica*, in:

<https://www.britannica.com/place/Algeria#ref46503> , accessed July 12, 2018.

الموقع الفلكي: تقع الجزائر في شمال القارة الأفريقية، على ساحل البحر الأبيض المتوسط، منحصرة بين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا، وبين خطي طول 12° شرقا و 9° غربا. (1)

المساحة: تبلغ مساحة الأراضي الجزائرية أكثر 2.381.741 كم²، بعد استقلال جنوب السودان 2011، أصبحت الجزائر الدولة الأكبر مساحة في الوطن العربي وإفريقيا، إذ تمثل مساحتها 8% من مساحة القارة السمراء، واحتلت كذلك المركز العاشر من حيث الترتيب العالمي، إذ يبلغ امتدادها من العاصمة إلى أقصى الجنوب 1970 كم، ومن تندوف غربا إلى "عين أميناس" أقصى الشرق 1829 كم. (2) وتتمتع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على طول حدود بحرية وبرية كبيرتين، فهي على اتصال بين منطقتين جغرافيتين رئيسيتين: منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الصحراء.

ثانيا - الحدود البحرية والبرية:

1- الحدود البحرية:

تطل الجزائر شمالا على البحر الأبيض المتوسط، إذ يبلغ طول شريطها الساحلي الممتد من تونس شرقا إلى المغرب غربا ب 1200 كم (1644 كم في إحصائيات أخرى)، كما تقدر الحدود البحرية للمياه الإقليمية ب 12 ميل، في حين يبلغ مجموعها كنطاق للصيد البحري بين 32-52 ميل، وعلاوة على ذلك تمتلك الحدود البحرية الجزائرية أهمية إستراتيجية كبيرة على عدة أصعدة: اقتصادية وأمنية وسياسية وتنموية. (3)

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، 2015)، 37.

(2) سليم جمال الدين جداري، "المزايا الجيوبولتيكية للجزائر وانعكاساتها على ترتيبات السيطرة الناعمة في الساحل الإفريقي"، *المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية*، ع. 14 (يناير 2022): 31.

(3) Hocine Labdelaoui, *La gestion des frontières en Algérie*, CARIM Rapports de recherche, no. 2008/02 (Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2008): introduction-1.

اقتصاديا: تعد الحدود البحرية بوابة لثروات هائلة، حيث تمتلك الجزائر احتياطات ضخمة من النفط والغاز في مياهها الإقليمية، مما يجعلها موردا هاما للاقتصاد الوطني، حيث تعد ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي الى أوروبا، بالإضافة الى ذلك تعد الثروة السمكية في المياه الإقليمية الجزائرية غنية جدا ⁽¹⁾ ، مما يعزز قطاع الصيد البحري وزيد من الإنتاج الغذائي، ناهيك عن دورها في حركة النقل البحري والتجارة العالمية، حيث تمتلك الجزائر العديد من الموانئ الحيوية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، مثل ميناء الجزائر العاصمة، وميناء وهران، والتي تعد بوابات تجارة رئيسية للتصدير والاستيراد. ⁽²⁾

أمنيا: تمثل الحدود البحرية خط دفاع امامي عن سيادة ⁽³⁾ الجزائر ووحدتها الوطنية، حيث تستخدم المياه الإقليمية أحيانا في عمليات التهريب، بما في ذلك تهريب الأسلحة المخدرات، ولذلك تعد حماية هذه الحدود البحرية جزءا أساسيا من استراتيجية الأمن القومي للدولة، مما يساهم في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وحماية أمن البلاد واستقرارها، كما تعد الحدود البحرية بوابة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، مما يشكل تحديا أمنيا كبيرا لصانع القرار، لذلك تبذل الجزائر جهود كبيرة لتأمين حدودها البحرية والحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومن ناحية أخرى تساهم القواعد البحرية الجزائرية في حماية المياه الإقليمية ومراقبة الأنشطة البحرية في المنطقة، مما يعزز قدرات الجزائر الدفاعية.

سياسيا: تعتبر الجزائر شريكا هاما في قضايا البحر المتوسط بفضل حدودها البحرية، مثل حماية البيئة البحري، والتعاون في مجال البحث والإنقاذ البحري، كما تلعب دورا هاما في المنظمات الدولية المعنية بالبحار، مثل المنظمة البحرية الدولية ⁽⁴⁾ (IMO)، مما يعزز مكانتها الدولية ويتيح لها المشاركة في صنع القرارات الدولية المتعلقة بالبحار، وتساهم أيضا في

(1) Larbi Boukabene, "The Algerian Exclusive Economic Zone and the Question of Maritime Boundaries with Neighboring States," *Revue de droit des transports et des activités portuaires* 8, no. 1 (2021): 8–10.

(2) United Nations, United Nations Convention on the Law of the Sea (Montego Bay: United Nations, 1982) , arts. 55–57. **Look more in:** Food and Agriculture Organization (FAO), *Fisheries and Aquaculture Country Profile: Algeria* (Rome: FAO, 2020) :13-17.

(3) سعاد حسان، "مظاهر سيادة الدولة على بحرها الإقليمي ومنطقتها المتاخمة"، *المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية* 1، ع. 2 (2017): 76.

(4) International Maritime Organization (IMO), *Introduction to IMO* (London: IMO, 2019).

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ترسيم سيادة الجزائر على مواردها البحرية وتقرص على الدول الأخرى احترام مجالها الحدودي البحر، كما تساعد على معالجة النزاعات البحرية بطريقة دبلوماسية وسلسله مع دول الجوار في المتوسط مثل اسبانيا وإيطاليا وعلى تعزيز الاستقرار في المنطقة ومنع تصاعد التوترات.

فيما يلي جدول يبرز أهم التطورات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية الجزائرية

الجدول رقم (1): ترسيم الحدود البحرية الجزائرية مع الدول المجاورة (1)

الدولة	النقاط الرئيسية	الاتفاقيات والاجراءات	التدخلات والنزاعات	الوضع الحالي
تونس	الحدود البحرية محددة باتفاقيات سابقة - تأكيد الترسيم سنة 2011-	- اتفاقية ثنائية 2002 - تأكيد الاتفاقية في 2011	لا يوجد نزاع حالي	الحدود محددة ومستقرة
إيطاليا	بعض التدخلات في المنطقة الاقتصادية الخالصة	لا توجد اتفاقيات	بعض التدخلات بين EZZ الجزائرية والايطالية	جاري التعامل عبر القنوات الدبلوماسية والمفاوضات لحلها.
اسبانيا	اسبانيا أنشأت EZZ في 2013 الجزائر انشأت EZZ في 2018	- المرسوم الملكي الإسباني 213/236 (2013) - المرسوم الرئاسي الجزائري 96/18 (2018)	اعتراضات متبادلة حول الترسيم تداخل في المنطقة المتنازع عنها جنوب شرق البليار	تعقد سلسلة المفاوضات للوصول الى حل عادل ومنصف- الامتناع عن الأنشطة المناطق المتنازع عنها حتى التوصل الى اتفاق-

من خلال الجدول نلاحظ سعي الجزائر الى تعزيز سيادتها على مواردها البحرية من خلال انشاء مناطق اقتصادية خالصة، وتعمل على حل النزاعات البحرية مع الدول المجاورة عبر المفاوضات الدبلوماسية بما يتوافق مع القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، تعكس هذا الإجراءات رغبة الجزائر في تحقيق توازن بين استغلال الموارد البحرية والحفاظ على العلاقات الجيدة مع جيرانها، تجدر الإشارة الى أنه بالرغم من التوترات

(1) Boukabene, "The Algerian Exclusive Economic Zone," 97-111.

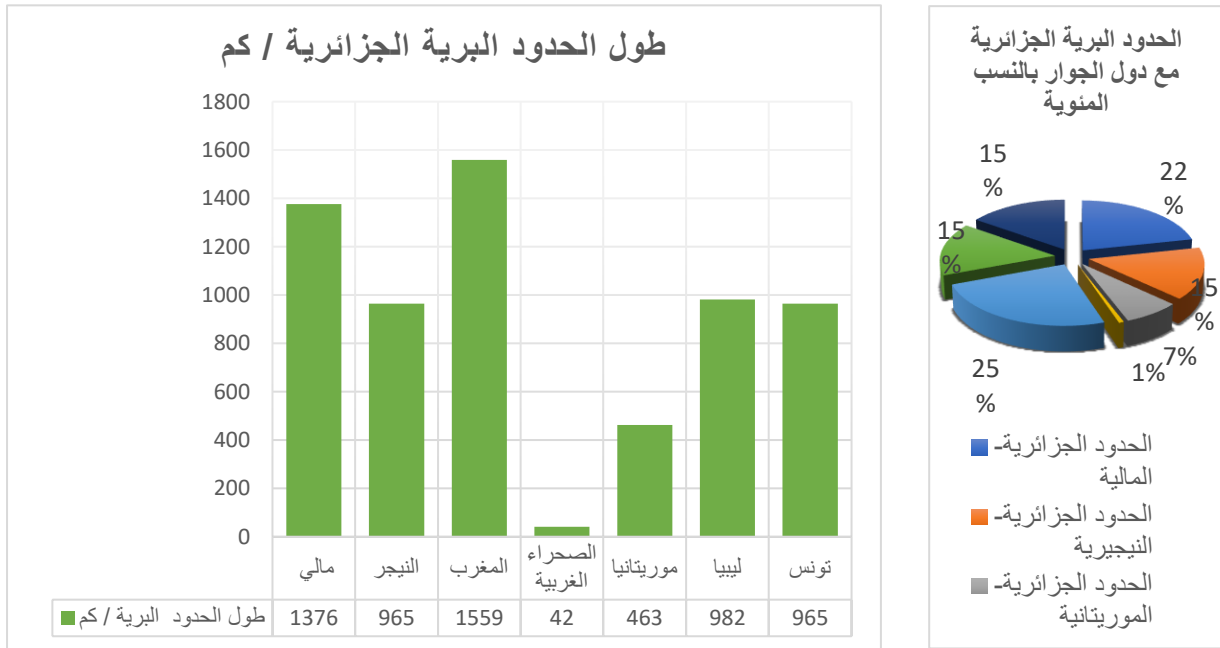
الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

السياسية التي تحيط بالعلاقات الجزائرية المغربية، إلا أن مسألة ترسيم الحدود البحرية لم تكن محورا للنزاعات الكبرى بينهما كما هو الحال بين الجزائر ودولة إسبانيا. (1)

2- الحدود البرية:

تتوسط دولة الجزائر المنطقة الشمالية الغربية لقارة إفريقيا، وتشارك في حدودها البحرية مع 7 دول مجاورة، إذ تحدها من الغرب كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، وفي الجهة الشرقية نجد دولة تونس وليبيا، أما على الحدود الجنوبية فتفتح إلى ما وراء الصحراء على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أين نجد كل من مالي والنيجر - تشارك معها في جزء من مجتمع الطوارق- (2)، يبلغ طول الحدود مع الدول المذكورة بـ 6343 كم موزعة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): طول الحدود البرية الجزائرية (3)



(1) Boukabene, 97-111.

(2) "Algérie: géographie physique," Larousse, in:

https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Algérie_géographie_physique/185613, accessed June 18, 2022.

(3) من إعداد الباحثة بناء على: قطوش، الناتو والجزائر، 211.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يتضح من الشكل السابقين أن الحدود البرية للجزائر، تعد من بين الأطول في القارة الأفريقية، وأن أكثر من نصف الحدود الجزائرية تقع في المجال الصحراوي الجنوب، بينما يمتد الجزء المتبقي على الجهتين الشرقية والغربية ضمن مناطق أكثر تنوعا من حيث التضاريس والمناخ.

في الجهة الغربية تبلغ الحدود مع المغرب حوالي 1559 كيلومترا، أي ما يعادل قرابة ربع الطول الإجمالي للحدود البرية، وتتميز هذه المنطقة بوجود مرتفعات وهضاب تفصل جزئيا بين المجالين، أما من الناحية الشرقية فتبلغ الحدود مع دولة تونس نحو 965 كيلومترا بنسبة 22%، وتتمر عبر مناطق جبلية في لشمال و صحراوية في الجنوب، وهو ما يفسر التفاوت في الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية بين أجزاء هذه الحدود.

أما الامتداد الجنوبي الذي يمثل الجزء الأكبر حوالي 2846 كم، ويضم الدول الخمسة، ليبيا مالي والنيجر وموريتانيا والصحراء الغربية- 3777 كم هي الحدود التي تربطها تحديدا مع دول الساحل الأربعة المتاخمة ⁽¹⁾ -، تكون التحديات فيه أكبر بسبب الظروف الصحراوية والمناخية القاسية، وضعف الكثافة السكانية وصعوبة المراقبة وعليه يمكن القول أن الخصائص الجغرافية للحدود الجزائرية تتسم بالاتساع والتنوع وسيادة الطابع الصحراوي في معظم أجزائها، مما يمنحها موقعا جغرافيا فريدا في الفضاء المغربي والأفريقي ⁽²⁾.

تجدر الإشارة ها الى أن ترسيم الحدود البرية الجزائرية مع جوارها تم باتفاقيات ثنائية رسمية لرسم الحدود و/أو تعيينها وكانت على النحو التالي:

(1) إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالي الساحة الإفريقي والعالم العربي (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، 194.

(2) L'Abdellaoui, La gestion des frontières, 3.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (2): اتفاقيات ترسيم و/ أو تعيين الحدود البرية للجزائر (1)

الحدود	تاريخ اتفاقية ترسيم الحدود	تاريخ اتفاقية تعيين الحدود
الشمالية الشرقية "تونس"	وفق معاهدة الأخوة وحسن الجوار الموقع عليها بتاريخ: 6 جانفي 1970	19 مارس 1983
الشرقية الجنوبية "ليبيا"	لا يوجد اتفاق في شأن رسمها * ولا تعيينها	
الجنوبية "مالي"	وقعت اتفاقية الترسيم سنة 1971	المعاهدة الجزائرية المالية 8 ماي 1983
الجنوبية "النيجر"	وقعت اتفاقية الترسيم سنة 1971	المعاهدة الجزائرية النيجيرية 5 جانفي 1983
الغربية الجنوبية "موريتانيا"	/	13 ديسمبر 1983
الغربية "المغرب"	15 جوان 1972	/

اتفاقيات ترسيم الحدود البرية الجزائرية لها أهمية كبيرة في سياق قراراتها الخارجية والعلاقات الدولية بما يتجاوز مجرد تحديد الحدود الجغرافية، فعلى سبيل المثال نجد ان تاريخ ترسيم الحدود البرية مع دول الجوار الإقليمي كمالي والنيجر سنة 1971، وتعيينها مع موريتانيا بتاريخ 1983، يعكس الجهود الجادة لتنظيم العلاقات الثنائية وتقديم قاعدة قانونية لحل النزاعات الحدودية، وذات الامر ينطبق على تونس في الجهة الشرقية (2) .

تحديد الحدود بدقة يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن الحدودي، مما يخدم مصالح الدول المعنية، ويقل من فرص النزاعات، بالإضافة يساهم الترسيم الدقيق للحدود في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، اذ يسهل تدفق البضائع والأفراد بشكل أكثر فعالية، باختصار يمكن القول أن ترسيم الحدود البرية الجزائرية ليس مجرد تفاهم جغرافي، بل هو جزء أساسي من استراتيجية الجزائر في تعزيز الاستقرار في منطقة شمال افريقيا بعد الاستقلال، وتفاعلها مع دول الجوار والمجتمع الدولي بشكل عام، ومن خلاله يمكن القول أن الموقع الجغرافي المتميز للجزائر يمنحها أهمية استراتيجية في ثلاث مناطق متكاملة (3) :

(1) من إعداد الباحثة بناء على: -لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، 39، والمرجع:

Abou-El-Kacim Della, "Tableau géographique de la frontière de l'Algérie," *Revue des études humaines et sociales – A/ Sciences économiques et droit*, no. 15 (janvier 2016): 21.

(2) أحمد بن ناصر، "ترسيم الحدود البرية الجزائرية التونسية في منظور القانون الدولي للحدود." *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* 41، ع. 02 (جوان 2004): 5-21.

(3) عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري* (الجزائر، المكتبة العصرية، 2005)، 43.

مغاربيا: تحتل الجزائر موقعا حيويا في المغرب العربي لارتباطها بجميع دوله جغرافيا، وتلعب دورا رئيسا في تعزيز مبادرات التكامل الإقليمي والتعاون السياسي والاقتصادي بين دول المنطقة رغم التحديات التي تصاحبها، مما يعزز من تأثيراتها.

إفريقيا: تعد الجزائر بوابة أفريقيا نحو أوروبا وجسرا بين شمال القارة وجنوبها، مما يسهم في دعم التعاون الإفريقي والتنمية في المنطقة، وتوفر ثرواتها الطبيعية النفط والغاز وبقية المعادن قاعدة اقتصادية قوية بالمقارنة مع دول أخرى في الدفع بالتنمية داخل القارة السمراء. (1)

متوسطيا: تطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها جزء من منطقة ذات أهمية استراتيجية وثقافية واقتصادية كبيرة، تعزز من خلالها التجارة الدولية والتعاون مع دول حوض المتوسط وما يترتب عليه كذلك من تأمين للممرات البحرية ودعم الاستقرار في المنطقة. (2)

الفرع الثاني: التضاريس والمناخ في الجزائر

أولا- التضاريس:

تعد التضاريس أحد المحددات الجغرافية الأساسية التي أسهمت في تشكيل الملامح السكانية والاقتصادية والسياسية في الجزائر، إذ تظهر البلاد تدرجا واضحا من الشمال الى الجنوب بين بيئة البحر الأبيض المتوسط الرطبة والبيئة الصحراوية شديدة الجفاف، هذا التباين انعكس على التوزيع البشري وأنماط التعمير ومستويات التنمية والأنشطة الاقتصادية، هذا التنوع الجغرافي جعل من الجزائر نموذجا مميزا يبرز تفاعلات الطبيعة والمجال السياسي على نحو يتوافق مع ما طرحته النظرية الجيوبولتيكية الكلاسيكية (3) التي ترى "أن المجال الجغرافي بما يحويه من تضاريس وموارد، يحدد الى حد كبير خيارات الدولة ومجال تحركها الخارجي" -راتزل وماكيندر- .

(1) قطوش، الناتو والجزائر، 213-214.

(2) قطوش، 213.

(3) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، 333-338.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تتقسم التضاريس في الجزائر الى شرائح كبيرة، يمكن التمييز بينها من خلال ثلاث مستويات وفقا لما أوردته وزارة الطاقة الجزائرية (1) .

1- من الناحية الشكلية: وتضم أربعة أقسام رئيسية من الشمال الى الجنوب:

- **الاطلس التلي:** هو عبارة عن مجموعة من النتوءات شديدة الانحدار والسهول الساحلية مثل سهل متيجة في الوسط وسهل شلف في الغرب وسهل سيبوس في الشرق.
 - **الاطلس الصحراوي:** وهو عبارة عن سلسلة جبلية طويلة ممتدة من الحدود المغربية الى الحدود التونسية الشرقية.
 - **الصحراء:** تغطي مساحة مليوني كيلومتر مربع أي بنسبة 84% من المساحة الكلية للجزائر وهي كوطن لمعظم المواد الهيدروكربونية، تتميز بشساعة مساحة الكثبان الرملية الشرقية والغربي، والسهول الحجرية، والواحات أين تكون التجمعات السكانية.
 - **جبال الاجلاب:** تقع في الجنوب الغربي، وجبال الهقار في الجنوب.
- ### 2- من الناحية الهيكلية: تتقسم الجزائر الى وحدتين تكوينيتين رئيسيتين:

- **الى الشمال " الإقليم الشمالي":** تقدر مساحته بحوالي 381741 كم² بنسبة 16% من المساحة العامة للبلاد (2) ، وتتكون من الاطلس التلي والصحراوي والهضاب العليا والسهول الداخلية منها والساحلية.
 - **الى الجنوب " الإقليم الجنوبي":** مساحته تقدر بـ 2 مليون كم²، أي بنسبة تقدر بحوالي 84% من المساحة الكلية للدولة، يتكون الإقليم من صخور بركانية قديمة التكوين، وينقسم الى المنخفض اشمالي الشرقي والصحراء الشمالية والصحراء الجنوبية.
- ### 3- من وجهة نظر النفط: تتقسم التضاريس بناء على التتقيب النفطي الى ثلاث مقاطعات:
- الشرق والغرب والشمال، نستعرض فيما يلي جدول يلخص الأهمية الاقتصادية للتضاريس وأهم التحديات السياسية التي تواجهها.

(1) Ministère de l'Énergie et des Hydrocarbures (Algérie) , in <https://www.energy.gov.dz> , accessed June 18, 2022.

(2) علي طالب عبد القادر وآخرون، الجغرافيا: كتاب موجه للسنة رابعة من التعليم المتوسط (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2022-2023)، 18.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (3): التضاريس في الجزائر (1)

التضاريس	النسبة المئوية	أهم المناطق	الأهمية الاقتصادية	التحديات السياسية
الجبال	13%	جبال الأطلس التلي، جبال الأطلس الصحراوي، جبال الهقار	الزراعة: زراعة الزيتون والفواكه والخضروات. التعدين: استخراج المعادن مثل الحديد والفوسفات السياحة: الجبال توفر وجهات سياحية للسياحة البيئية والتسلق.	الأمن: صعوبة مراقبة المناطق الجبلية قد تؤدي الى نشاطات إرهابية. البنية التحتية: تحديات في بناء الطرق والمرافق.
السهول	7%	سهول متيجة، سهول عنابة، سهول الشلف	الزراعة: زراعة الحبوب والفواكه والخضروات. التجارة: المناطق السهلية تدعم الأنشطة التجارية والأسواق المحلية.	التنمية: الحاجة الى تطوير البنية التي تحتية الزراعية وتحسين طرق الري. النزاعات الزراعية: نزاعات على ملكية الأراضي واستخدامها.
الصحراء (2)	80%	الصحراء الكبرى، تاسيلي، إقليم الهقار	الموارد الطبيعية: استخراج النفط والغاز الطبيعي. السياحة: السياحة الصحراوية ورحلات السفاري . الثقافة: الحفاظ على التراث الثقافي والواحات.	الأمن: صعوبة مراقبة الحدود ومكافحة التهريب والارهاب. التنمية: تطوير البنية التحتية في المناطق النائية والوعرة.

تؤثر التضاريس المتنوعة في توزيع السكان والنشاط الاقتصادي في البلاد، فالمناطق الساحلية والسهلية تشهد كثافة سكانية وتنمية زراعية وتجارية متقدمة في حين يعاني الجزء الجنوبي من البلاد، الذي يتكون بشكل رئيسي من الصحاري من تحديات اقتصادية واجتماعية بسبب قلة الموارد المائية والعزلة الجغرافية، ما يفرض على الدولة اعتماد سياسات حكومية تنموية متخصصة لتحقيق التوازن المجالي كما ان تمركز الحقول النفطية والغازية في الجنوب

(1) من إعداد الباحثة بناء على: "تضاريس الجزائر". 30. [digiurbs.blogspot.com](https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/blog-post_30.html). نوفمبر 2012.

https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/blog-post_30.html، شوه: 19 جوان 2022.

(2) تقدر مساحة الصحراء الجزائرية في مراجع أخرى نسبة 84% فيما يعادل 2 مليون كلم مربع، أنظر:

Salima Ouali, *Étude géothermique du sud de l'Algérie*, mémoire de magister en géophysique, Université M'Hamed Bouguerra Bumerdès, 2006, 21.

جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ، الامر الذي يدفع الى تنويع الشركاء وتعزيز التعاون لتقليل الاثار المترتبة على ذلك - [راجع المبحث الثالث من هذا الفصل](#)- بالتالي يؤثر على السياسات الحكومية والتعاون الدولي في مجالات التنمية.

ثانيا - المناخ:

يعد المناخ في الجزائر من أكثر المحددات الطبيعية تأثيرا في تصورات صانع القرار حول الإمكانيات والتحديات التي تواجه الدولة لما له من أثر مباشر على الاستقرار الاجتماعي، الامن الغذائي والسياسات التنموية، ويتسم المناخ الجزائري بتنوع واضح يعكس اتساع الرقعة الجغرافية وتفاوت التضاريس، اذ يمتد من مناخ متوسطي معتدل في الشمال الى مناخ قاري في الهضاب العليا، وصولا الى المناخ الصحراوي الجاف الذي يغطي الجنوب الكبير ⁽¹⁾. هذا التنوع لا يظهر تميز بيئي فقط، بل يعبر عن اختلالات بنيوية في التنمية شكلت عبر عقود منطلقا للسياسات الداخلية والخارجية الى حد سواء

في الشمال الساحلي وفرت الظروف المناخية المعتدلة قاعدة سكانية وزراعية مكثفة جعلت المنطقة محور النشاط الاقتصادي، مما دفع الى تمركز البنى التحتية والاستثمارات الأساسية فيها، في حين يلاحظ التفاوت مع باقي المناطق التي فرضت فيها البيئة قيودا على الزراعة والاستقرار الدائم كالمناخ القاري الجاف الذي يعنى بالمناطق الداخلية، وفي الجنوب الصحراوي الذي يغطي أكثر من أربعة أخماس مساحة البلاد، يبرز المناخ كعامل مزدوج فهو مصدر ثروات هيدروكربونية ضخمة، ولكن في الوقت نفسه بيئة هشة ومعقدة تتطلب إدارة دقيقة للمياه وحماية الواحات وتخطيطا تنمويا متكاملًا.

تظهر المؤشرات المناخية في الفترة المدروسة أن الجزائر تواجه آثارا متسارعة للتغير المناخي تفوق المعدل العالمي، نظرا لوقوعها ضمن المنطقة المتوسطية التي تعتبر واحدة من 24 بقعة ساخنة في العالم- حسب تقارير اللجنة الحكومية الدولية للخبراء الدوليين حول تغير المناخ- ⁽²⁾ ، اذ ارتفع متوسط درجة الحرارة الإقليمية بأكثر من 1.5 درجة مئوية منذ

(1) Lydia Nihad Rahali "خريطة توضح الأقاليم المناخية في الجزائر"، *SCRIBD*, in: <https://www.scribd.com/document/540171493/> ، accessed June 19, 2022.

(2) دينا قدرى، "مسؤول سابق يحذر من مخاطر تغير المناخ في الجزائر"، *الطاقة*، 9 أبريل 2022، <https://attaqa.net/2022/04/09/>. شوهذ: 25 جوان 2022.

سبعينيات القرن الماضي، مقابل 1.1 درجة على المستوى العالمي. وقد انعكس هذا الارتفاع على القطاعات الزراعية والموارد المائية والصحة العامة للسكان، فازدادت موجات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات. كما أظهرت التقارير الدولية أن المناطق الجافة وشبه الجافة تغطي أكثر من 80% من مساحة البلاد، وأن القطاع الزراعي يفقد سنويا نحو 40 ألف هكتار من الأراضي بسبب التصحر. (1)

1- الالتزام المناخي كمصدر لإدراك صانع القرار الجزائري:

يتجلى إدراك الجزائر لأهمية المناخ بوصفه محددًا استراتيجيًا في سلوكها الخارجي من خلال موقفها المبكر والداعم للتعاون في المجال الدولي لهذا المجال، فقد صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 13 أكتوبر 2016 والموقع من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على "اتفاق باريس حول المناخ" الذي أقر خلال الندوة الحادية والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية - كوب21- (2)، لم يكن هذا التوقيع مجرد التزام بروتوكولي بل عبر عن تحول إدراكي في نظرة الدولة الجزائرية إلى المناخ باعتباره عاملاً يؤثر في التنمية والامن الوطني وليس مجرد مسألة بيئية معزولة. لقد ساهمت الجزائر، التي شاركت في ترأس المفاوضات الدولية التي أفضت إلى المصادقة على الاتفاق في بلورة رؤية متوازنة تدافع على مبدأ العدالة المناخية، بحيث لا تعيق مكافحة الاحتباس الحراري حق الدول النامية في التنمية والقضاء على الفقر، من هذا المنطلق رأت الجزائر أن التغير المناخي يشكل تهديداً مركباً للأمن الغذائي والمائي يستوجب ادماجه في ادراكها الشامل لمفهوم الأمن الوطني، كما كانت من أوائل الدول النامية التي قدمت مساهمتها المحددة وطنياً - INDC - سنة 2015، متعهددة بتقليص انبعاثاتها بنسبة 7% دون شروط، و22% في حال حصولها على دعم دولي تقني ومالي مناسب، ما يعكس تزاوجاً بين الاعتراف بالمسؤولية البيئية وللمطالبة بالإنصاف التنموي (3).

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، توقعات الأراضي العالمية، (بون: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2017)، 246.

(2) "الجزائر صدقت على اتفاق باريس حول المناخ"، *النهار أونلاين*، 21 أكتوبر 2016، في:

<https://www.ennaharonline.com>، شوه: 19 جوان 2022.

(3) حسين بلحاج، "امتثال الجزائر لاتفاق باريس حول المناخ"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* 10، ع. 2 (15 جوان 2023): ص. 311.

يمثل هذا السلوك امتدادا طبيعيا لإدراك صانع القرار الجزائري بأن التحديات المناخية أصبحت قضية أمنية- تنموية تتطلب تعاونا دوليا متضامنا، كما يكرس حضور الجزائر كفاعل ملتزم في المنظومة البيئية العالمية. موظفة البعد المناخي كأداة دبلوماسية⁽¹⁾ لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وهكذا يتجلى المناخ من خلال اتفاق باريس، ليس كعنصر بيئي فحسب، بل كـ مصدر لإدراك استراتيجي يوجه خيارات الدولة في توازنها في حماية البيئة وصياغة خطاب دبلوماسي عقلاني قائم على المسؤولية المشتركة.

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية في الجزائر

لا تقتصر الأهمية الجغرافية للجزائر على موقعها ومساحتها، بل تتجلى كذلك في تنوع مواردها الطبيعية التي تشكل ركيزة أساسية في إدراك صانع القرار لإمكانيات القوة الوطنية، فالى جانب المحروقات التي تمثل المورد الاقتصادي الأول، تتزايد أهمية الطاقات المتجددة بوصفها محددات جغرافية حديدة لاعادة تشكيل السياسة التنموية الخارجية للبلاد.

أولاً- أهم الموارد الطبيعية في الجزائر:

1- المحروقات: (2)

تتمتع الجزائر بموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، لاسيما في مجال المحروقات، وتعد من أهم الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في افريقيا والعالم العربي، فقد احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة السادسة عشر عالميا في انتاج النفط، والحادية عشر في حجم صادراته، بينما جاءت في المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطات المؤكدة وفق بيانات 2020، وهي المرتبة نفسها التي تحتلها في انتاج النفط الخام. أما في مجال الغاز الطبيعي، فتعد الجزائر من كبار الفاعلين على المستوى الدولي، اذ تحتل المرتبة السابعة عالميا في صادرات الغاز، والثالثة كمورد للاتحاد الأوروبي، والرابعة في امدادات الطاقة الاجمالية الموجهة إليه⁽³⁾، وبالتالي تشكل

(1) تشير العديد من الأدبيات بأن "تغير المناخ " هو الطفل الملصق بالدبلوماسية العالمية اليوم، انظر:

Gustavo Sosa-Nuñez and Ed Atkins, eds. *Environment, Climate Change and International Relations* (Bristol : E-International Relations Publishing, 2016), ii.

(2) سيتم التفصيل في هذا الجانب في المبحث الثالث.

(3) Government of Algeria, "Natural Resources ",(Ministry of Energy et al.)، 1.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الإمدادات الخاصة بهما نسبة 93% من جميع موارد التصدير⁽¹⁾. وإلى جانب ذلك، يوجد بالجزائر رواسب معدنية هامة تشمل الفوسفات والحديد والزنك والرصاص، ومعادن ثمينة كالذهب والأحجار الكريمة المتواجدة في مناطق عدة⁽²⁾.

2-الموارد المتجددة:

تتوفر الجزائر بإمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة، تجعلها من أبرز الدول الأفريقية المؤهلة لقيادة التحول الطاقوي في المنطقة، فالإشعاع الشمسي في الجزائر يتصل إلى 3900 ساعة سنوياً في أغلب مناطق الجنوب⁽³⁾، إلى جانب توفر فضاءات جغرافية شاسعة منخفضة الكثافة، تمثل بيئة مثالية لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية والريحية، هذه الخصائص لم تعد تقرأ فقط كمكونات للبيئة، بل أصبحت محددات استراتيجية في تصور الدولة الجزائرية لاستقلالها الطاقوي وأمنها الاقتصادي.

في هذا الإطار، أطلقت الجزائر البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة وترشيد الطاقة في مارس 2011، ثم حدث في فيفري 2015 لرفع سقف الأهداف الإنتاج 22.000 ميغاواط من الكهرباء النظيفة بحلول عام 2030، أي ما يعادل 40% من الاستهلاك الوطني للكهرباء، وقد صمم البرنامج على ثلاث مراحل تنفيذية⁽⁴⁾:

- مرحلة الاطلاق 2011-2013: انجاز مشاريع نموذجية لاختبار التكنولوجيات المتوفرة
- مرحلة التحيين 2014-2015: بداية تطبيق البرنامج
- مرحلة التوسع 2016-2020: تطبيق البرنامج على أوسع نطاق

يمثل هذا المسار أن الجزائر لم تتعامل مع الطاقات المتجددة كخيار اقتصادي فقط، بل كأداة جيوسياسية ضمن إدراك صانع القرار لتحولات النظام الطاقوي الدولي وتراجع الطلب الأوروبي على الوقود الأحفوري، فمن خلال البرنامج نلاحظ سعي الدولة إلى تنويع بنيتها

(1) عقيلة لقوش، "واقع وإمكانات استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة 12، ع. 2 (14 ديسمبر 2025): 239.

(2) Government of Algeria, "Natural Resources, 1.

(3) كنزة مغيش، "برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية 2030/2011: أية انتقال طاقوي في الجزائر؟"،

المجلة الجزائرية للسياسات العامة 09، ع. 02 (عدد خاص، جوان 2021)، 23.

(4) مغيش، 26.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الإنتاجية وتقليص التبعية للمحروقات، مما يعكس تحولا في نمط التفكير الرسمي من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الموجه نحو الاستدامة والابتكار الطاقوي.

كما يشكل هذا البرنامج امتدادا للالتزام الجزائري ضمن الاتفاقيات البيئية العالمية- اتفاق باريس للمناخ -أين وضعت الجزائر هدفا بخفض الغازات المنبعثة بنسبة 7% دون شروط- كما أسلفنا الذكر-، مؤكدة بذلك ان التحول نحو هذه الطاقات خيار استراتيجي لحماية الأمن الطاقوي والبيئي.

3-الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية في الجزائر بنحو 18 مليار متر مكعب سنويا ⁽¹⁾، منها 12.5 مليار في الشمال، و5.5 مليار في الجنوب الصحراوي، ويعتمد نحو ثلثي هذه الموارد على الجريان السطحي، بينما تشكل المياه الجوفية مصدرا رئيسيا للجنوب الذي يعاني من ضعف التساقطات وارتفاع معدلات التبخر، ويظهر هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن مدى ارتباط وفرة المياه بالموقع المناخي، اذ يتركز النشاط الزراعي وحتى الصناعي في الشمال الرطب، مقابل هشاشة تنموية في الجنوب الجاف، وهو ما جعل الماء محددًا جيوسياسيا بامتياز في التصورات الاستراتيجية للدولة.

الجدول رقم (4): توزيع الاحتياطات المائية في الجزائر (مليار م³/سنة) ⁽²⁾

المنطقة	الجريان السطحي (مليار م ³ /سنة)	الموارد الجوفية (مليار م ³ /سنة)	الإجمالي (مليار م ³ /سنة)
المناطق الشمالية	10	2.5	12.5
المناطق الصحراوية	0.5	5	5.5
الإجمالي	10.5	7.5	18

من جانب آخر، تشترك الجزائر مع جيرانها في خمسة أحوض مائية جوفية رئيسية، أهمها

(1) في إحصائيات أخرى: تقدر الموارد الحقيقية من المياه ب 19.4 مليار متر مكعب، تمثل حصة 60% منها المياه السطحية و15% تخص المياه الجوفية. أنظر: نبيلة الحبيري، "أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية 04، ع.01 (ديسمبر 2017): 161.

(2) in: الموارد المائية في الجزائر، Fanack Water

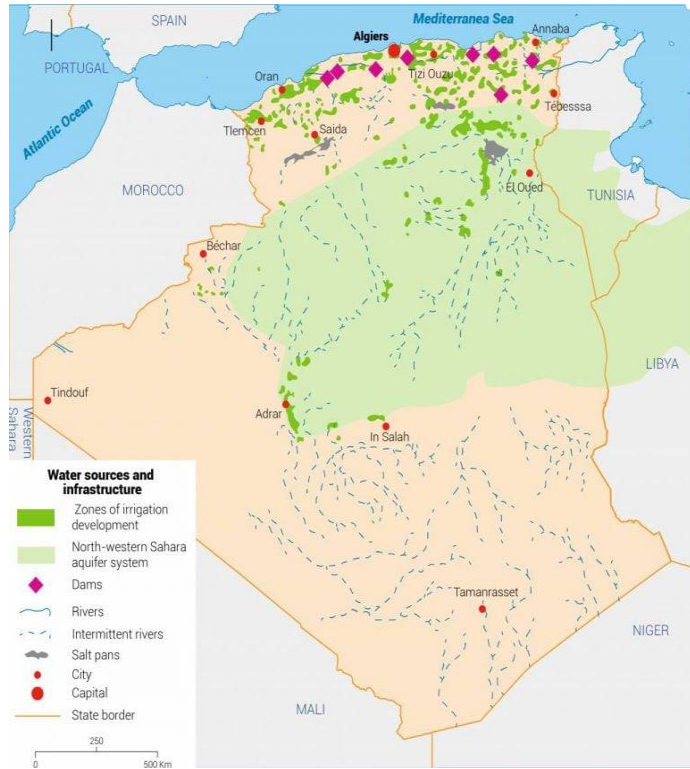
شاهد 15 جويلية 2022 ، <https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/>

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

نظام الطبقات المائية شمال غرب الصحراء الكبرى، المشترك مع تونس وليبيا، ويعد هذا النظام من أكبر الخزانات الجوفية في العالم بسعة تقدر بـ 40.000 مليار متر مكعب، وتشمل باقي الأحواض: الرشيدية مع المغرب وتودني مع مالي وموريتانيا و (Air Christal line) مع مالي والنيجر و (Tin-Sérririne) مع النيجر، أما المياه السطحية، فتبقى داخل الحدود الوطنية، ما يمنح الجزائر سيادة شبه كاملة على إدارتها واستغلالها. (1)

الشكل رقم (8): الأحواض الجوفية العابرة للحدود في الجزائر وجوارها الإقليمي (2)

إن إدراك الدولة الجزائرية للماء بوصفه موردا نادرا ومشاركا دفعها الى ادماجه ضمن مفهوم الامن الوطني الشامل باعتباره عنصرا حاسما في الاستقرار الداخلي وفي إدارة التفاعلات الاقليمية، جعلها تنخرط في آليات مؤسسية للتعاون المائي، أبرزها نظام الطبقات المائية اغرب الصحراء الكبرى (NWSAS) سنة 2008، الذي يدار في إطار تشاور ثلاثي (تونس-ليبيا-الجزائر) وتحت إشراف مرصد الصحراء والساحل OSS (3)، كما انخرطت



الجزائر في مبادرة الحزام الأخضر الكبير لمكافحة التصحر في الساحل الافريقي.

وعلى الصعيد الدولي، أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون ضمن مبادرة PRIMA سنة 2017 الممولة من الاتحاد الأوروبي، لتعزيز البحث والابتكار في مجالات المياه والزراعة المستدامة

(1) in: الموارد المائية المشتركة في الجزائر، Fanack Water,

<https://water.fanack.com/ar/algeria/shared-water-resources-3/> accessed June 19, 2022.

(2) Fanack Water.

(3) CEDARE, *Algeria Water Sector M&E Rapid Assessment Report* (Cairo: Monitoring & Evaluation for Water in North Africa – MEWINA, March 2014), 4.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

(1)، الى جانب شراكات ثنائية مع فرنسا واسبانيا وألمانيا لتحديث الشبكات الحضرية وتحسين كفاءة التوزيع.

ومن ثم، لم يعد المورد المائي مجرد محدد طبيعي ضمن البيئة الجغرافية للدولة، بل تحول الى رافعة استراتيجية ضمن أدوات الفعل الخارجي الجزائري، حيث تم توظيفه في بناء شبكات تعاون إقليمي، وتعزيز الحضور الدبلوماسي في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ويعكس هذا انتقالا من إدراك الماء كهشاشة داخلية الى اعتباره مجالا لإنتاج النفوذ وضبط التفاعلات مع دول الجوار، خاصة في فضاء الساحل، بما يمنح السياسة الخارجية الجزائرية بعدا وقائيا وتعاونيا في آن واحد.

4-المعادن:

تعد الموارد المعدنية أحد أهم المكونات الجوهرية في البنية الجغرافية والاقتصادية للجزائر، إذ تمتلك البلاد مجموعة واسعة من المعادن التي تشكل قاعدة استراتيجية للنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، ويأتي خام الحديد في مقدمة هذه الثروات، حيث يعد منجم غار جبيلات في ولاية تندوف من أكبر المناجم في العلم باحتياطي يقدر بـ 2 مليار طن، ما يمنح الدولة موقعا تنافسيا في سوق الحديد ويعزز من قدرتها التصديرية على المدى الطويل (2).

كما تزخر الجزائر بـ معادن أساسية مثل الليثيوم والبريليوم والكولتان، وهي عناصر حيوية للتقنيات الصناعية الحديثة، لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة، ما يجعل البلاد مرشحة لانخراطها في الاقتصاد الأخضر العالمي، والى جانب نجد المعادن الطاقوية كاليورانيوم والثوريوم والهيليوم.. وغيرها تفتح آفاقا مستقبلية لتطوير برامج الطاقة النووية والتطبيقات التكنولوجية المتقدمة، اما المعادن الصناعية مثل الملح والبوتاسيوم.. الخ فتدعم قطاعات البناء والصناعات الكيماوية والغذائية (3).

(1) سفارة الجزائر ببروكسل، الشراكة الأورو متوسطية للبحث والابتكار (بريما)، في:

<https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/embassy/relations-algeria-european-union/euro-med-partnership-for-research-and-innovation-prima> ، شهود 15 جويلية 2022 .

(2) U.S. Geological Survey, Minerals Yearbook: Algeria 2019 (Washington, DC: U.S. Geological Survey, 2023)، 49.3.

(3) Arezki Zerrouki, *Mineral Resources of Algeria: State of Play and Perspectives* (Algerian Geological Survey Agency, 2019) , 1.

هذا التنوع المعدني، المتوزع جغرافيا بين الهضاب العليا والجنو بالصحراوي، لا يقتصر على أهميته الاقتصادية فحسب، بل يتخذ بعدا إستراتيجيا على مستوى الادراك في صياغة القرارات، فهو فرصة للاستقلالية الاقتصادية وتنويع الشراكات الخارجية مع القوى الكبرى والجوار الافريقي.

ثانيا - الأهمية الجيوسياسية للموارد الطبيعية في صنع القرار الخارجي الجزائري 2009-2019:

تمثل الموارد بمختلف أنواعها -محروقات ومعادن وموارد مائية وطاقات متجددة- أبرز عناصر القوة الجغرافية والاقتصادية للجزائر، اذ أسهمت في تعزيز الاستقلال الاقتصادي ومكنت الدولة من مواجهة الضغوط الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية (1)، وبفضل احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز، اكتسبت الجزائر نفوذا مؤثرا داخل منظومة الطاقة الدولية، ما منحها هامشا سياسيا أوسع في علاقتها مع الشركاء الأوروبيين والافريقيين. غير أن هذه المكانة الجيوسياسية واجهت تحديات معقدة خلال الفترة 2009-2019، تمثلت في انخفاض حاد لأسعار النفط 2014، الى جانب البطء في تنويع القاعدة الإنتاجية، واستمرار اعتماد الاقتصاد على الربيع الطاقوي بنسبة 90 في المائة من عائدات التصدير، كما واجهت قصورا تقنيا وبنويا في استغلال المعادن النادرة وحتى الطاقات المتجددة، فضلا على تحديات اجتماعية وسياسية أخرى.

(1) تجدر الإشارة هنا الى أن التحديات المتصلة بتذبذب أسعار النفط وضعف التنويع الاقتصادي، والضغوط الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية، ستدرس لاحقا في هذه الاطروحة ضمن سياقاتها الخاصة، بوصفها عناصر أساسية لفهم ديناميكية القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009-2019، وكيفية تعامل الدولة مع متغيرات البيئة الاقتصادية للحفاظ على استقلالها الاستراتيجي واستقرارها الداخلي

المطلب الثاني: التركيبة السكانية والثقافية وأثرها في صنع القرار الخارجي في الجزائر

تلعب التركيبة السكانية والثقافية دورا محوريا في تشكيل قوة الدولة وقدرتها على اتخاذ قرارات خارجية فعالة، إذ يعد العامل البشري ركيزة أساسية، بوصفه عنصرا إنتاجيا من جهة وقاعدة للقدرة العسكرية وبناء الجيوش من جهة أخرى⁽¹⁾. وتشمل التركيبة السكانية حجم ونوعية وتوزيع السكان والفئات العمرية والتنوع العرقي والديني والتعليم والهجرة، بينما تشمل الثقافة والقيم والعادات والمعتقدات واللغة، هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة الداخلي وشرعيتها، وكذلك على قدرتها التفاعلية مع الدول الأخرى⁽²⁾.

يرى صامويل هنتنغتون في كتابه "صدام الحضارات" أن النزاعات المستقبلية لن تنشأ بين الدولة القومية كما كان في الماضي، بل كيانات حضارية وثقافية متباينة، وهو ما يجعل فهم البعد الثقافي والحضاري ضرورة أساسية في تحليل إدراك الدول لتوجهاتها في صنع القرار الداخلي والخارجي⁽³⁾. من جهة أخرى، يقدم جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة، الذي يعبر عن القدرة على جذب الآخرين والتأثير عليهم من خلال الثقافة والقيم والسياسات الخارجية الجذابة، يرى ناي أن الدول التي تتمتع بتركيبة سكانية متعلمة ومتنوعة ثقافيا تكون أكثر قدرة على تحقيق النجاح في الساحة الدولية باستخدام القوة الناعمة بدلا من القوة العسكرية الصارمة، باختصار فإن فهم تأثير التركيبة السكانية والثقافية يعد امرا جوهريا لفهم الديناميكيات الدولية وصنع الخيارات الخارجية للدول، حيث تعزز هذه العوامل من مرونة الدولة وقدرتها على التكيف مع التحديات العالمية المتغيرة، من خلال هذا المطلب ستحاول الدراسة الوقوف على تأثير التركيبة السكانية والنمط الثقافي على صنع القرار الخارجي في الجزائر في الفترة المدروسة، مع الفهم الدور الذي تلعبه في تشكيل هذا النوع من السياسات.

الفرع الأول: العوامل السكانية وأثرها على صنع القرار الخارجي الجزائري

أولا- تعداد السكان:

(1) حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، (الجزائر: دار هومة، 2012)، 78-79.

(2) سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية (عمان: دار الاقصاد العلمي للنشر والتوزيع، 2017)، 33.

(3) صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي، تر: طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور، 1999)، 45.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

منذ استقلال الجزائر في عام 1962، شهدت البلاد تحولات ديموغرافية ذات تأثير عميق على قوتها الوطنية ومكانتها الدولية، في سنة 1966-أول تعداد للجزائر المستقلة- كان عدد السكان حوالي 12613389 نسمة حسب بيانات البنك الدولي ⁽¹⁾، لكن هذه الأرقام شهدت قفزات ملحوظة في العقود التالية حيث أن في نهاية الستينيات وصل العدد الى 13 مليون نسمة ما يعكس بداية فترة تحول ديموغرافي يتسم بالزيادة السريعة.

في السبعينيات والثمانينيات، زادت وتيرة النمو السكاني بشكل ملحوظ، حيث ارتفع العدد من نحو 13 مليون نسمة الى حوالي 26 مليون نسمة عام 1990، هذا النمو السريع لم يكن مجرد أرقام إحصائية، بل كانت له تبعات استراتيجية واضحة، فهذه الزيادة فرضت ضغوطا هائلة على الموارد الاقتصادية والبنية التحتية، مما تطلب استثمارات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، هذه التغيرات عززت من التأثير الإقليمي للجزائر، حيث أصبحت القوة السكانية وما يترتب عليها جزء من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة ⁽²⁾.

مع بداية التسعينيات، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية وأزمات أثرت على كل جوانب الحياة، ولكن رغم هذه الازمات استمر النمو السكاني في التزايد، حيث بلغ العدد حوالي 31 مليون نسمة في عام 2000، الشيء الذي أجبر الحكومة على إدارة هذا النمو بطريقة فعالة لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، في الألفية الجديدة، انتقلت الدولة الى فترة الاستقرار النسبي في النمو السكاني، حيث ارتفع العدد الى حوالي 35.2 مليون نسمة في عام 2009، هذه الفترة شهدت تحسينات ملحوظة في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما ساعد في تعزيز الاستقرار الداخلي وبالتالي تزايد التعداد ⁽³⁾.

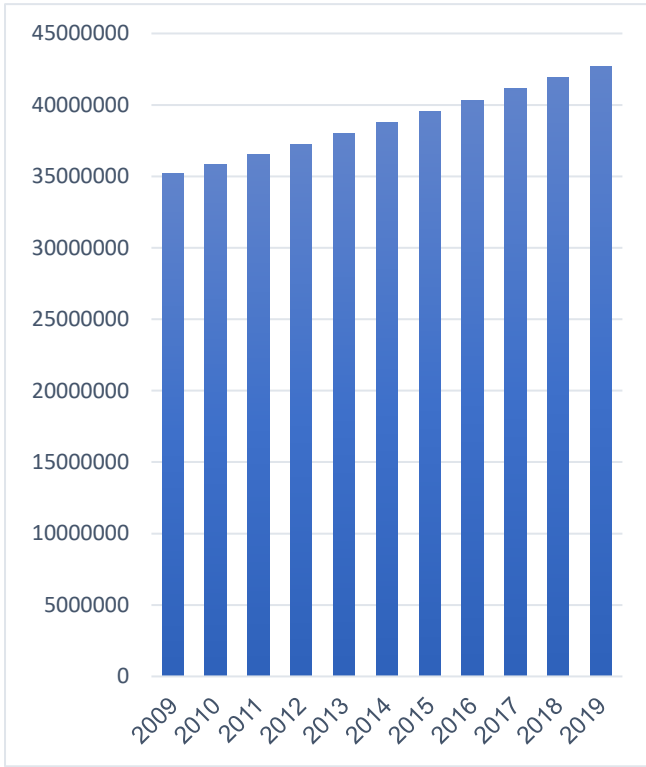
لإلقاء الضوء على التغيرات الدقيقة في الفترة الأخيرة، سنعرض الجدول التالي- موضح بشكل بياني-، الذي يتناول تطور السكان من 2009 الى 2019، حيث من خلاله تحاول الدراسة تقديم نظرة مفصلة حول كيف تأثرت الديناميات السكانية بالتحولات الاجتماعية والسياسية، وكيف لعبت دورا في تعزيز أو اضعاف قوة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

(1) جريدة عميرة، "إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر"، الباحث 3، ع. 1 (31 ديسمبر 2011): 185.

(2) يحيى لعمارة محامد، "التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها: دراسة تحليلية ديموغرافية (1966-2021)"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية 13، ع. 4 (2021): 213-234.

(3) عميرة، "إشكالية التوزيع السكاني، 185-186.

الشكل رقم (9): تعداد السكان في الجزائر / م نسمة (2009-2019) (1)



السنة	عدد السكان / مليون نسمة
2009	35196036
2010	35856344
2011	36543541
2012	37260563
2013	38000626
2014	38760168
2015	39543154
2016	40339329
2017	41136546
2018	41927007
2019	42705368

يبرز الجدول أعلاه دينامية ديمغرافية متصاعدة في الدولة خلال الفترة المذكورة، إذ ارتفع عدد السكان من 35.1 مليون نسمة إلى 42.7 مليون نسمة، أي بزيادة تفوق 7.5 ملايين نسمة خلال عقد واحد، ما يعكس نمو سنوي متوسط يقارب 2 %، فوفقاً لأورجanski (A. F. K. Organski) حول القوة والقوة الوطنية، يعد العامل السكاني مكوناً أساسياً ضمن معادلة القوة الشاملة للدولة، لما له من آثار متداخلة في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية (2).

من الناحية الاقتصادية، يمثل التوسع السكاني عاملاً مزدوجاً، فمن جهة يعزز السوق الداخلية ويخلق قاعدة استهلاكية كبيرة يمكن توظيفها في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد، ومن جهة أخرى يفرض ضغطاً على البنية التحتية وفرص العمل في ظل بطيء التحول الصناعي، فالتحليل الكمي وحده لا يكفي، إذ تظهر العديد من البيانات أن الاقتصاد في

(1) من اعداد الباحثة بناء على احصائيات البنك الدولي، في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2019&locations=DZ&start=2009>

شوهذ: 12 جانفي 2022.

(2) A. F. K. Organski, *World Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1958), 104–107.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجزائر لم يستوعب هذه الزيادة، ما جعل هذا النمو تحديا اجتماعيا عوض أن يكون محفزا للنمو الإنتاجي (1) .

عسكريا وأمنيا، يمكن أن يترجم النمو الديموغرافي في إطار القوة الوطنية الى توسع في قاعدة التجنيد، لكن القوة الفعلية تتوقف على تحويل الكم الى النوع. فالجيش الوطني الشعبي يمتلك احتياطا بشريا متزايدا، غير انه مرهون بالاستثمار في التدريب والتكنولوجيا الحديثة، فوفق منظري العلاقات الدولية ومن بنهم هانس مورغانتو، لا تمثل الكثافة السكانية قوة الا إذا رافقها توظيف مؤسسي رشيد للموارد (2) .

ومن زاوية صنع القرار، تعد إدارة التحولات الديموغرافية اختبارا لقدرة الدولة على تحقيق التوازن بين الاستقرار الاجتماعي ومقتضيات التنمية، فالنمو السريع في فئة الشباب - التي تمثل أكثر من نصف السكان - يمكن ان يشكل قوة دافعة، أو ضغطا اجتماعيا، وهنا يبرز دور الدولة في تحويل تلك الطاقات العددية الى قدرة تعزز شرعيتها الاقليمية والدولية، في هذا الإطار سعى صانع القرار في المرحلة المدروسة، الى إدارة هذا التحول عبر اصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية موسعة شملت برامج دعم الشباب والسكن وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية، في محاولة لتوجيه الكثافة السكانية نحو الاستقرار والتنمية، ومع ذلك بقيت النتائج محدودة بسبب الاعتماد البنيوي على الربيع النفطي، وضعف التنوع الإنتاجي، الامر الذي جعل الأثر الإيجابي للنمو الديموغرافي محدودا في تعزيز النفوذ الإقليمي أو تحويل الثقل البشري الى قوة استراتيجية (3) .

وعليه يمكن القول، أن الأهمية التحليلية للزيادة السكانية لا تكتسب معناها الكامل الا عند النظر في خصائصها النوعية والتوزيعية، وهي أبعاد جد جوهرية لقياس أثر العامل السكاني في تشكيل توجهات الدولة خارجيا.

ثانيا - الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي:

(1) World Bank, *World Development Indicators*, "Population, total - Algeria," data for 2009–2019.

(2) Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, 6th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1985), 127–140.

(3) World Bank, *Algeria Economic Monitor*, various issues; International Monetary Fund, *Algeria: Article IV Consultation Reports*, various years.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يشكل التوزيع السكاني في الجزائر عاملا حاسما في تشكيل هويتها الوطنية وسياساتها الداخلية والخارجية، فالتركيز السكاني غير المتجانس على طول الساحل الشمالي، مقابل المناطق الصحراوية الشاسعة في الجنوب يخلق ديناميات معقدة تؤثر بشكل مباشر في صنع القرار في مختلف المجالات.

الكثافة السكانية: تقدر الكثافة السكانية في الدولة الجزائرية بحوالي 13.6 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ⁽¹⁾، ولكن 94% من السكن يعيشون في المناطق الشمالية، التي تمثل 20% فقط من مساحة البلاد، وتعتبر العاصمة من أكثر المناطق كثافة سكانية ⁽²⁾، حيث بلغ عدد سكانها أكثر من 3 مليون نسمة في عام 2019، مما يجعلها مركزا حضريا رئيسيا في البلاد على غرار مناطق أخرى كولاية وهران وقسنطينة، مقابل مناطق صحراوية شاسعة في الجنوب بتعداد سكاني ضعيف جدا وبنسبة تقارب 7% من إجمالي عدد السكان ⁽³⁾

(1) Office National des Statistiques (ONS), *Démographie Algérienne 2019*, (Alger: ONS, 2020):12–15.

(2) Banque Mondiale, *Indicateurs du développement dans le monde – Algérie*, Washington, 2020, 3.

(3) عبد القادر فضيل، *التحولات الديموغرافية في الجزائر وأثرها على التنمية* (الجزائر، دار هومة، 2016)، 88–90.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (5): العوامل والآثار المترتبة على التوزيع السكاني (2009-2019) (1)

العوامل	الملاح الرئيسية	الآثار المترتبة على التوزيع	الانعكاسات على صنع القرار والاستقرار
العوامل الطبيعية	تركز السكان في الشمال الساحلي بسبب المناخ المعتدل وتوفر الموارد المائية مقابل الندرة في الصحراء.	تفاوت إقليمي حاد في الكثافة السكانية والخدمات، وازدحام المدن الساحلية ونقص المياه.	خلق مركزية اقتصادية وسياسية في الشمال، مقابل قصور في الجنوب ما أثر على سياسات الدولة اتجاه المناطق الحدودية.
العوامل الاقتصادية والخدماتية	تطور البنية التحتية ووسائل النقل في المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران وقسنطينة.	ضغط حضري متزايد، تقادم البطالة والهجرة الداخلية بين الريف والمدن.	فرض على الدول تبني جملة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.
الإرث الاستعماري	تمركز الاستعمار في المناطق الشمالية.	استمرار اختلال التنمية بين الشمال والجنوب.	جعل إعادة التوازن ضرورة وهدف في الخطط الوطنية.
التوزيع والأمن	صعوبة مراقبة الحدود الجنوبية الشاسعة وضعف الكثافة السكانية.	انتشار التهريب والتهديدات الإرهابية في المناطق الحدودية.	دفع الجزائر الى تعزيز المقاربة الأمنية.

أثر التوزيع السكاني على صنع القرار الجزائري: على الصعيد الخارجي، تركّز السكان في الشمال يجعل الحدود البرية مع الدول المتاخمة مثل ليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا أقل كثافة سكانية، مما يقلل من التفاعلات اليومية بين المجتمعات الحدودية ويضعف الروابط الاجتماعية

(1) من اعداد الباحثة بناء على المراجع التالية:

Food and Agriculture Organization, *Water Resources and Irrigation in Algeria*, Rome, 2018. 9-11.

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 9 (الجزائر، دار الغرب الإسلامي، 2007)، 233.

والثقافية بين الدول، علاوة على ذلك قد يؤدي التنافس على الموارد المائية مع دول الجوار (1) ، خصوصا في المناطق الحدودية الى توترات سياسية ، كما ان التركيز السكاني في الشمال يجعل من الصعب مراقبة الحدود الجنوبية، مما يضاعف من حجم التحديات الأمنية في تلك المناطق (2) وفيما يتعلق مع العلاقات مع القوة الدولية، يتم توجيه جهود جذب الاستثمارات الأجنبية نحو المناطق الشمالية الأكثر كثافة سكانية وتطورا (3) ، اذ تؤثر مصالح سكان هذه المناطق بشكل كبير على التوجهات السياسية الخارجية للجزائر، اذ تسعى الحكومة الى تعزيز علاقات دولية بما يتماشى مع تطلعات المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

ثالثا - نوعية السكان في الجزائر:

تهيمن الفئة العمرية الشابة على التركيبة السكانية في الجزائر، حيث يشكل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما نحو 40% من إجمالي السكان (4) . على النقيض من ذلك، نجد أن الفئة العمرية التي تتجاوز 65 عاما نسبتها ضئيلة تبلغ 4.1% فقط.

وفقا لإحصائيات البنك الدولي، شهد تعداد الشباب تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2009 قدر عدد السكان في الفئة العمرية 15-65 سنة بـ 23777487 نسمة، وارتفع العدد بحوالي 3.5 مليون نسمة ليصل الى نهاية سنة 2019، ومن حيث نوع الجنس، يشكل الرجال والنساء نسبا متقاربة الى حد ما في التعداد السكاني للجزائر، حيث تملك النساء حوالي 49.6% من إجمالي السكان، بينما يشكل الرجال حوالي 50.4% في احصائيات 2019، ومع ذلك، تظهر بعض الاختلافات الطفيفة في مناطق معينة أو فئات عمرية محددة، نتيجة لعوامل مثل الهجرة والخصوبة والوفيات (5) .

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في معالجة قضايا الشباب، مما يشكل ضغطا ملحوظا على صنع القرار في البلاد، حيث أن النسبة العالية من الشباب في الفئة العمرية النشطة تضغط

(1) in: الموارد المائية المشتركة في الجزائر، Fanack Water (1)

<https://water.fanack.com/ar/algeria/shared-water-resources-3/> accessed June 19, 2022.

(2) عبد النور بن عنتر، السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والتوجهات (الجزائر، دار الخلدونية، 2013)، 141-143.

(3) وزارة المالية الجزائرية، التقرير الاقتصادي السنوي 2019 (الجزائر 2019): 34-36.

(4) الديوان الوطني للإحصائيات، "التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية في الجزائر"، الجزائر، 2019، 9-11.

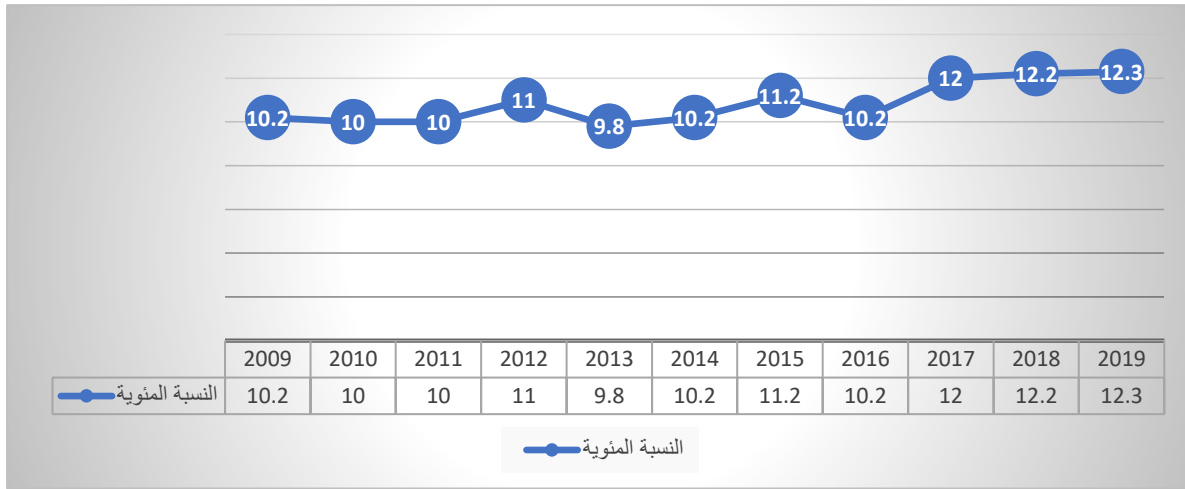
(5) البنك الدولي، "عدد السكان في الفئة العمرية 15-64 (% من الإجمالي) - الجزائر، مجموعة بيانات البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO?locations=DZ> ، شوهذ: 19 جوان 2022.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بشكل كبير على سوق العمل، مما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بينهم، في الفترة الممتدة بين سنتي 2009-2019، ارتفع معدل البطالة 10.20% الى 12.30% خصوصا بين الخرجين الجدد وحاملي الشهادات العليا (1).

الشكل رقم (10): البطالة في الجزائر -% من اجمالي القوة العاملة (2009-2019) (2)



تطلب ازدياد عدد الشباب فيها إصلاحات كبيرة في البنية التحتية والخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية لضمان تلبية حاجياتهم، فعدم توفير فرص عمل بشكل كاف، أدى الى زيادة الاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار الداخلي في هذه الفترة (3)، مما خلق أعباء على الدولة وقلل من قدرتها على التفرغ للقضايا الدولية بسبب التركيز في الشؤون الداخلية. من ناحية أخرى انشغال الفئات الأكثر تعدادا بين سكان الجزائر في الأمور الحياتية اليومية، حد من مساهماتهم الفعالة في القضايا الإقليمية والدولية، حيث أصبح اهتمامهم حبيسا بهذه التحديات بدلا من المشاركة في القضايا الأكثر حركية.

الفرع الثاني: التركيبة العرقية والثقافية والدينية للسكان في الجزائر

(1) منظمة العمل الدولية، تشغيل الشباب في شمال إفريقيا: حالة الجزائر"، (جنيف، 2018)، 21-23.

(2) من اعداد الباحثة بناء على احصائيات البنك الدولي، في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=20>

09، شوه: 20 جوان 2022

(3) International Crisis Group, "Protests and Social Pressures in Algeria" (Brussels: International Crisis Group, 2019), 5-7.

يعد فهم التركيبة العرقية والثقافية والدينية في هذا البلد مدخلا أساسا لتحليل توجهات صنع القرار الخارجي للبلاد، إذ لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن البنية الداخلية التي تتبع منها، فالجزائر بما تملكه من تنوع عرقي يجمع بين العرب والامازيغ، وتعدد ثقافي يعكس التأثيرات الافريقية والمتوسطية، الى جانب تجذر الهوية الإسلامية الجامعة، تشكل نموذجا خاصا للدولة التي تبنى سياستها الخارجية على مبدأ التوازن والاعتدال. هذا التنوع لم يكن مجرد مكون اجتماعي، بل أصبح محددًا في صياغة المواقف الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، حيث أسهم في ترسيخ المبادئ مثل احترام السيادة وعدم التدخل ودعم حركات التحرر، بما يعكس روح التعدد والوحدة التي تميز المجتمع الجزائري داخليا، ومن هنا فإن دراسة تأثير هذه التركيبة على القرار الخارجي تمثل خطوة ضرورية لفهم عمق الدبلوماسية الجزائرية واتجاهاتها المتوازنة في بيئة دولية معقدة.

أولا- التركيبة العرقية:

- 1-العرب: يشكل العرب غالبية السكان في الجزائر بنسبة 75-85%، حيث يتركز معظمهم في المناطق الساحلية والوسطى، وهم خليط من القبائل العربية التي استقرت في المنطقة على مر العصور، بدءا من الفتوحات الإسلامية في القرن السابع.
- 2-الامازيغ-البربر: بحسب عدة مصادر فإن الامازيغ هم السكان الاصليون للجزائر، ويشكلون نسبة 15-25% من السكان وفق تقديرات رسمية نهاية 2018، يعيشون في مناطق القبائل، وفي مناطق أخرى مثل الاوراس ووادي ميزاب وجبال الهقار (1).

شوه: 19 <https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria/> ، "السكان في الجزائر" ، Fanack, (1) جوان 2022.

الجدول رقم (6): التوزيع الجغرافي للأمازيغ في الجزائر (1)

المجموعة العرقية	المنطقة الجغرافية	أهم الولايات
القبائل	منطقة القبائل في شمال البلاد	تيزي وزو. بجاية. البويرة
الشاوية	جبال الاوراس في الشرق	باتنة. خنشلة. ام البواقي
الطوارق	اقصى الجنوب الصحراوي	تمنراست. اليزي. أدرار
بنو ميزاب	منطقة وادي ميزاب في وسط الجزائر	غرداية

في فترات كثيرة من تاريخ الجزائر، لم يكن التنوع العرقي يوما عامل صعب بل مصدر قوة ووحدة وطنية عززت الهوية المشتركة والتلاحم الاجتماعي، فد اثبتت المكونات المختلفة قدرتها على الاتحاد ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية دفاعا عن السيادة والاستقلال، ورغم ما شهدته بعض الفترات من توترات محدودة، فان الإرادة في بناء وطن جامع وموحد كانت الصفة الغالبة.

3- تأثير التركيبة العرقية في صنع القرار الخارجي اتجاه منطقة الجوار:

يعد التنوع الثقافي في الجزائر أحد العوامل الموجهة للسياسة الخارجية تجاه جوارها الإقليمي - [راجع المبحث الأول من الفصل الرابع](#) -، حيث ينعكس هذا التنوع في الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تجمعهم، فالقبائل ساهمت في تعزيز البعد الثقافي في السياسة الخارجية من خلال دعم الجزائر للثقافة الأمازيغية على المستويين الإقليمي والدولي، (2) ما يقوي علاقتها مع شعوب دول تحمل ذات الثقافة كالمغرب وليبيا (3). أما في الشرق الجزائري، فان الامتدادات الثقافية لمنطقة الاوراس، لاسيما الشاوية، تعكس تقاطعات تاريخية واجتماعية مع سكان غرب تونس، وهو ما يعزز من منطق القرب الثقافي كأحد محددات

(1) من اعداد الباحثة بناء على:

Minority Rights Group International, "Amazigh in Algeria," in : <https://minorityrights.org/communities/amazigh/> (accessed April 17.2022).

(2) Minority Rights Group International, "Amazigh in Algeria."

(3) Aomar Boum, Thomas K. Park, *Historical Dictionary of Morocco* (Lanham, Rowman & Littlefiel ,2016) , 70-75.

التفاعل الثنائي، ولو بشكل غير مباشر⁽¹⁾. في المقابل يلعب الطوارق دورا محوريا في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو منطقة الساحل، نظرا لامتدادات علاقاتهم العرقية عبر الحدود مع طوارق النيجر ومالي وليبيا، ما يجعل الجزائر فاعلا رئيسيا جهود الاستقرار الإقليمي والتعاون الأمني⁽²⁾. كما يسهم بنو ميزاب- تاريخيا- بدورهم في دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول شمال افريقيا، بفضل شبكاتهم التجارية الخارجية التي تعزز الروابط الاقتصادية مع دول الجوار⁽³⁾ بما يخدم استقرار المنطقة، وما هو يجعل هذه المعطيات تعكس بوضوح أن التركيبة العرقية لا تمثل مجرد مكون اجتماعي ثابت، بل تدخل ضمن البيئة الإدراكية لصانع القرار.

ثانيا - التركيبة الثقافية والدينية:

1- اللغة في الجزائر:

تعتبر العربية اللغة الرسمية في الجزائر، حيث نص الدستور على أنها اللغة الوطنية والرسمية منذ عام 1963⁽⁴⁾، وتستخدم في الحكومة والتعليم ووسائل الاعلام، تعود أهمية هذه اللغة في كونها لغة القرآن وقد ساهمت موجات الهجرة العربية والفتوحات الإسلامية في انتشارها، ومع ذلك واجهت اللغة العربية تحديات كبيرة تتعلق بالتطبيق الفعلي لاستخدامها في الحياة اليومية، إثر هيمنة اللغة الفرنسية في العديد من المجالات الى غاية نهاية فترة الدراسة. الى جانب اللغة العربية، هناك اللغة الامازيغية، وهي لغة وطنية رسمية منذ صدور الدستور المعدل/فيفري 2016، اذ نصت المادة 4 منه على أن "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية رسمية"⁽⁵⁾، وتستخدم في العديد من المناطق الريفية والحضرية التي يقطنها الامازيغ كما تناولت الدراسة سابقا.

2- الديانات في الجزائر:

(1) Aomar, K. Park, 70-75.

(2) International Crisis Group, "The Sahel: Tuareg Rebellions and Regional Security," *Africa Report*, No. 189, (2012): 5.

(3) Pierre Bourdieu, *The Algerians* (Boston: Beacon Press, 1962), 115.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 5، 10.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 4، 104.

تشير المادة 2 من الدستور الجزائري الى أن " الاسلام دين الدولة.. " (1) ، والغالبية العظمى من السكان ينتمون الى الإسلام السني على المذهب المالكي، يحتل الدين مكانة مهمة في الحياة اليومية، ولم يكن هذا الارتباط الرسمي بين الجزائر والهوية الإسلامية وليد الاستقلال فقط، فقد تناوله بيان أول نوفمبر 1954، من خلال " الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية " (2) ، يهدف هذا البند الى بناء دولة جزائرية مستقلة تقوم على احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، الذي يعتبر العمود الأساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري. فيما تبقى باقي الديانات عبارة عن أقليات صغيرة من المسيحيين واليهود، معظمهم من الأجانب أو الجزائريين يعود تاريخ وجودهم الى العصر الاستعماري وقبله.

3- الطرق الصوفية في الجزائر:

تشتهر الجزائر بأنها احدى البلدان العربية التي تعرف انتشارا واسعا للزوايا او المدارس الدينية الصوفية، ويزيد عددها عن 1600 زاوية حسب احصائيات وزارة الشؤون الدينية والاعواقف، أشهرها زاوية سيدي احمد التجاني، الزاوية البلقايدية، والطريقة القادرية. وغيرها (3).

ثالثا - تأثير التركيبة الثقافية والدينية في صنع القرار الخارجي اتجاه منطقة

الجوار:

يدرك صانع القرار الجزائري قوة اللغة العربية التي تعزز من التعاون الثقافي والدبلوماسي مع الدول المجاورة، فالاشتراك في اللغة يسهل التفاهم والتنسيق القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. فالجزائر تدعم القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية، وتستخدم اللغة العربية كوسيلة لتعزيز التضامن العربي، وهذا ما تظهره مواقف الجزائر الداعمة للقضية الفلسطينية ونصرة الشعوب العربية. ويعتبر تكريس الامازيغية كلغة رسمية تجسيد لالتزام الجزائر بالتعددية الثقافية والانفتاح الهوياتي، ويعزز مكانتها كجسر للتواصل والتبادل الثقافي مع الدول التي تشترك معها في ذات المكونات.

(1) دستور 2016، المادة 2، 104.

(2) بيان أول نوفمبر 1954.

(3) شبكة الجزيرة الإعلامية، "الزوايا بالجزائر.. تأثير سياسي يتجاوز الأدوار التاريخية"، 2 يناير 2017، في:

<https://www.aljazeera.net/news/2017/1/2/الزوايا-بالجزائر-تأثير-سياسي-يتجاوز-الأدوار-التاريخية>. شوه:

22 جوان 2022.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بالنسبة لتأثير الديانات، يلعب الإسلام دورا كبيرا في العلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية، فالجزائر تشارك في منظمات إسلامية متعددة مثل منظمة التعاون الإسلامي، وتسعى الى تعزيز الوحدة الإسلامية والتعاون في القضايا الدينية والاجتماعية، وكون الاسلام هو الدين الرئيسي يعزز من العلاقات الودية مع دول الجوار ذات الأغلبية المسلمة، الشيء الذي يساعد في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون في مكافحة التطرف والارهاب.

رغم ان الديانات الأخرى تشكل أقليات، الا ان التسامح الديني الموجود في الجزائر يعزز صورتها كدولة منفتحة ومتسامحة، مما يساهم في تعزيز علاقاتها مع الدول التي تحتضن تنوعا دينيا مثل تونس (1).

كما أنه كان للطرق الصوفية دور مهم ومؤثر في صنع القرار الخارجي الجزائري تجاه جيرانها، خاصة في مجالات الدبلوماسية الثقافية والعلاقات الشعبية فبعد تولي عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم في الجزائر عمل على اعادة وجودها كنموذج وطني شعبي للإسلام الذي يدافع عن الهوية الجزائرية ضد التهديدات الخارجية، ويمكن تلخيص مجمل أدوارها في النقاط التالية (2):

لها علاقات تاريخية وثقافية عميقة مع نظيراتها في دول الجوار المغاربية والافريقية، هذه العلاقات تعزز التفاهم والتعاون بين الشعوب، وتساهم في بناء علاقات دبلوماسية أكثر استقرارا، فالزيارات المتبادلة بين المشايخ واتباع الطرق الصوفية تعزز الروابط الاجتماعية والثقافية بين الدول، مما يساعد في تخفيف التوترات السياسية، كما كانت عاملا في نشر المعرفة والتعاليم الصوفية عبر الحدود من خلال المدارس والزوايا والجامعات، مما يخلق شبكة من العلاقات التعليمية والفكرية بين الدول (3).

مشايخ الطرق الصوفية يتمتعون بمكانة اجتماعية واحترام كبيرين في المجتمع، مما يمكنهم من لعب دور الوسيط في النزاعات المحلية والإقليمية، ففي بعض الأحيان تستخدم

(1) تنص المادة 4 من دستور 1963 ان الإسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام أرائه و معتقداته و حرية ممارسة الأديان.

(2) سليم حميداني، سميرة شرايطية، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الإفريقية 1999-2019 نموذجا"، مجلة الراصد العلمي 7، ع. 2 (سبتمبر 2020): 216.

(3) هاجر بن العربي، "توظيف الدبلوماسية الروحية والدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول إفريقيا". مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية 3، ع. 6 (نوفمبر 2020): 12.

الحكومة الجزائرية هذا النفوذ لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية المتوترة، فهي تعمل على نشر قيم التسامح والسلام في المجتمعات ونبذ التطرف والعنف ويعزز التعاون بكل أشكاله بين الجزائر وجيرانها في مواجهة تحديات مشتركة، مما يساهم في استقرار المنطقة، ويذكر هنا التأثير الملاحظ للزاوية التيجانية - 350 مليون مريد عبر العالم- في دول الساحل عزز من دور الجزائر في محاربة الارهاب والتطرف في المنطقة ⁽¹⁾. استفادت الحكومة الجزائرية من خلال علاقاتها بالطرق الصوفية لتعزيز دبلوماسيتها الثقافية، فالفعاليات الدينية والثقافية المشتركة تساهم في تحسين العلاقات الثنائية مع دول الجوار.

بالإضافة الى الدينية، نجد أن الجزائر بوصفها دولة ذات تاريخ طويل وثقافة متنوعة، تخرز بالعديد من العادات والتقاليد التي تعكس تنوعها العرقي والجغرافي، هذه العادات والتقاليد- الأزياء التقليدية والاحتفالات الدينية وأنماط الموسيقى والفلكلور- تتشارك فيها الجزائر مع دول الجوار بشكل كبير، وذلك بسبب التاريخ المشترك والتداخل الثقافي والجغرافي في المنطقة المغاربية خصيصا، فالحدود الجغرافية العربية والأفريقية ليست حدودا فاصلة بين الثقافات، بل هي جسور تواصل وتبادل، فالعائلات والعروش الجزائرية مترابطة مع قرينتها في تونس وليبيا والمغرب- غلقت الحدود بين البلدين سنة 1994-، كما تمتد جذورها الهوية الى العمق الافريقي في الجنوب الكبير. غير أن هذا البعد الهوياتي، رغم طابعه الجامع، لا يخلو أحيانا من تنافس ثقافي رمزي بين الدول المغاربية، كما يظهر في الجدل حول أصول بعض المكونات التراثية المشتركة، مثل القفطان، والكسكس، وهو ما يعكس حساسية الهوية في الفضاء المغاربي.

(1) حميداني، شرايطية، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية، 216-218.

المبحث الثاني: العوامل التاريخية والسياسية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تعتبر الجزائر دولة ذات تاريخ عريق وحضارة متميزة، وقد شهدت تحولات سياسية واجتماعية عميقة شكلت هويتها الوطنية. وفي إطار البحث عن محاولة فهم آداها الخارجي، يتطلب الرجوع الى الجذور التاريخية، واستكشاف أثر الاحداث الماضية على توجهات الدولة في الحاضر والمستقبل.

يشكل التاريخ والسياسة معا نسيجاً متداخلاً في صناعة القرارات الخارجية للدولة الجزائرية، فالتجارب التاريخية مثل الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية، رسخت وعياً جماعياً يركز على قيم أساسية، كالسيادة والاستقلال وعدم التدخل الأجنبي، هذه القنوات ظلت راسخة وشكلت توجهات الدولة على مر عقود مليئة بالتحديات الداخلية.

كانت هذه الديناميكية محور اهتمام العديد من منظري العلاقات الدولية، ومن أبرزهم ريمون آرون "Raymond Aron" الذي ربط بين التاريخ والسياسة الخارجية، معتبراً أن سلوك الدول يتشكل من وعيها التاريخي وتجاربها التراكمية ⁽¹⁾ ، وفي الاتجاه نفسه يؤكد هنري كيسنجر "H. Kissinger" في كتابه الدبلوماسية، أن الاحداث التاريخية تمثل البوصلة التي يسترشد بها صانع القرار في مواجهة التحديات الراهنة.

يهدف هذا المبحث الى تحليل دور المحدد التاريخي والسياسي في صناعة القرار الخارجي الجزائري من خلال مطلبين: فالأول يعنى بتتبع التطورات التاريخية في الجزائر وأثرها على خيارات صانع القرار تجاه القضايا الخارجية، والثاني يتناول الابعاد السياسية المؤثرة في السلوك الخارجي للدولة خلال الفترة المدروسة.

(1) Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2003), 52-60

المطلب الأول: العوامل التاريخية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يعالج هذا المطلب البعد التاريخي بوصفه أداة تفسيرية لفهم سلوك الجزائر الخارجي (1) ، اذ لا ينظر هنا كرصيد رمزي فحسب، بل كعنصر فاعل في تشكيل القرارات والسياسات، فالتحولات التاريخية المتعاقبة أفرزت أنماطا من التفكير السياسي ما تزال تؤثر في إدراك النخب الحاكمة لموقع الجزائر ودورها الإقليمي والدولي، ومن هذا المنطلق يركز هذا المطلب على تتبع أبرز المراحل التاريخية التي ساهمت في بلورة محددات القرار الخارجي الجزائري.

الفرع الأول: الإرث الاستعماري وبناء هوية الدولة

تعتبر الجزائر نموذجا بارزا للدول التي شكل تاريخها النضالي ضد الاستعمار هوية سياستها الخارجية ، فالتجربة الاستعمارية الطويلة والاليمة التي عاشتها الجزائر على مدار أكثر من قرن، وتوجت بحرب تحرير كبرى، تاركة آثار عميقة على وعيها الوطني وهويتها السياسية، مما انعكس بشكل جلي على خياراتها الاستراتيجية في علاقاتها الدولية.

أولاً- تأثير تجربة الاستعمار على السياسة الخارجية:

1- موقف الجزائر الرفض للاستعمار:

شكلت التجربة التاريخية الطويلة -132 سنة- ضد المستعمر الفرنسي أساس الموقف الجزائري للاستعمار بكل اشكاله، وهو موقف تحول بعد الاستقلال الى ركيزة أساسية من مرتكزات الخارجية الجزائرية (2) ، فقد تنبت الجزائر دعم حركات التحرر في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، معتبرة أن مقاومة الاستعمار والتبعية واجب أخلاقي وسياسي يعكس هويتها الوطنية وقيمها التحررية، ويمكن العودة هنا الى جذور بدايات الاحتلال الفرنسي، حين عبر الجزائريون عن رفضهم للهيمنة عن طريق سلسلة من المقاومات المتواصلة بدءا بمقاومة الأمير عبد القادر، مروراً بالحركات الوطنية في القرن العشرين ووصولاً الى اندلاع حرب التحرير 1954-1962، والتي مثلت نقطة تحول في تكوين الشخصية السياسية للجزائر المستقلة، اذ لم تكن الثورة مجرد صراع من اجل التحرر الوطني ، بل تجربة مؤسسة لهوية الجزائر الدبلوماسية، ويعتبر الدعم العربي والافريقي للقضية الجزائرية - جمال عبد الناصر في

(1) بصيلة نجيب، "المقاربة التاريخية لتفسير سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة تحولات، ع. 2 (جوان 2018): 221-238.

(2) James McDougall, *A History of Algeria* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), 49-

مصر- ومن دول كثيرة على الصعيد العالمي، مهدت لبناء شبكة من العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً⁽¹⁾، فبعد الاستقلال كرست الجزائر - ذات الرمز النضالي في العالم- سياستها ولدعم حركات التحرر سياسياً وعسكرياً في كل بقاع المعمورة، على غرار أنغولا، موزمبيق، جنوب أفريقيا وزيمبابوي، وأصبحت قبلة للثوار في العالم، وهذا ما أكدته زيارة الزعيم الغيني- غينيا بيساو- ميكال كآبال للجزائر سنة 1969، حين قال مقولته الشهيرة "المسيحيون يحجون الى روما، والمسلمون الى مكة والثوار الى الجزائر" ⁽²⁾.

2- إدراك صانع القرار للدلالات التاريخية:

في إطار الاقتراب الوظيفي للأنظمة السياسية، تعد القدرة الرمزية إحدى الركائز التي تفسر كيفية توظيف الرموز والمعاني التاريخية في بناء شرعية النظام وصياغة سلوكه الخارجي، فالأنظمة بحسب ذات المنظور، لا تكتفي بالقيام بوظائف مادية كالتوزيع. الخ، بل تؤدي أيضاً وظيفة رمزية تعزز الهوية الوطنية وتوجه الخيارات السياسية، في الحالة الجزائرية، تجلت هذه القدرة بوضوح في توظيف صانع القرار للذاكرة التاريخية الجماعية المقاومة للمستعمر لتبرير كل المواقف الراضية للتدخلات الأجنبية، والسيادة على القرارات، من هنا يصبح استحضار الرموز الوطنية- الثورة والشهداء والتحرر- ليس مجرد خطاب سياسي، بل وظيفة رمزية استراتيجية يستند إليها صانع القرار الجزائري في بناء ادراكه وتصوراته للذات وللعالَم ⁽³⁾.

يرتبط هذا الادراك أيضاً بوعي الجزائر لعمقها العربي والافريقي، وبأن هويتها الخارجية بنيت على أساس التجارب التاريخية المشتركة مع جيرانها الذين خضع معظمهم للاستعمار الأوروبي. فالجزائر (1830-1962) وتونس (1881-1956) تقاسمتا تجربة الاستعمار الفرنسي، وقد شهدت حركتا البلدين تعاوناً وثيقاً في مجالات الدعم السياسي وتبادل الخبرات

(1) إبراهيم عبد العالي، "أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962-1994)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 13، ع. 01 (2023): 868-880.

(2) Jeffrey James Byrne, *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order* (Oxford: Oxford University Press, 2016), 3

(3) Jean-Frédéric Morin, *La politique étrangère : Théories, méthodes et références* (Paris : Armand Colin, 2013), 61-70.

أنظر: الى تحليل البنائية الوظيفية للقدرة الرمزية في النظم السياسية المقارنة.

خلال مراحل الكفاح، مما أسس لروابط تاريخية متينة انعكست بعد الاستقلال على تنسيق مواقف البلدين اتجاه القضايا المغاربية والافريقية.

أما العلاقات الجزائرية الليبية، فرغم اختلاف طبيعة الاستعمار بين البلدين - ليبيا (1911-1951) مستعمرة إيطالية - فإن وحدة الهدف التحرري ومشاعر التضامن المناهضة للاستعمار قربت بين البلدين والحركتين الوطنيتين، وقد تطورت هذه الروابط الى نوع من التعاون المتعدد المجالات ، خصوصا في ظل تقارب الرؤى حيال قضايا التحرر والوحدة الافريقية، اما بالنسبة للجوار الغربي ، فقد خضعت المغرب للاستعمار الفرنسي حتى سنة 1956، وقد شهدت تعاونا كبيرا مع الجزائر خلال الخمسينيات في اطار دعم الحركات التحررية، هذا التاريخ المشترك أسس لروابط روحية وشعبية قوية، رغم ما شاب العلاقات لاحقا من توترات بسبب قضايا الحدود والصحراء الغربية ⁽¹⁾ ، أما مالي والنيجر، فقد كانتا جزءا من الإمبراطورية الاستعمارية في غرب افريقيا، ما جعلهما تشتركان مع الجزائر في الإرث نفسه من الهيمنة والتبعية الاقتصادية ، بعد الاستقلال استثمرت هذه الخلفية في بناء علاقات تضامنية وتنسيق أمني ، خاصة في مجالات مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، باعتبار أن الذاكرة الاستعمارية المشتركة تشكل قاعدة طبيعية للتعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود ⁽²⁾ .

الفرع الثاني: الاشتراكية والقومية في الجزائر (1962-1989) وتأثيرها على السياسة الخارجية

بعد نيل الجزائر استقلالها، بدأت فترة جديدة في تاريخها، تميزت بتبني نهج اشتراكي وقومي يعكس تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة أثرت بشكل كبير على سياسات البلاد الداخلية والمواقف على الساحة الدولية.

بعد 1962، تبنت الجزائر تحت قيادة جبه التحرير الوطني نهجا اشتراكيا-قوميا شكل الأساس الأيديولوجي لبناء الدولة وتوجهاتها الخارجية ⁽³⁾ ، اذ قامت الاشتراكية على التحكم الوطني في الموارد الاستراتيجية والتأميم باعتباره ركيزة للسيادة الاقتصادية، فيما جسدت القومية

(1) نجيب، "المقاربة التاريخية لتفسير سلوك صانع القرار، 228.

(2) سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات"، *قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي*، ع. 32 (2017): 40-49.

(3) دستور، 1963.

العربية والإفريقية الهوية التحررية للجزائر في مواجهة الاستعمار والهيمنة، هذا المزج بين الاشتراكية والقومية جعل الدولة الجزائرية نموذجا للثورة الدائمة ، حيث امتد الخطاب التحرري من الداخل نحو العالم الثالث، وكرس موقع الجزائر كصوت للدول النامية وحركات في المحافل الدولية.

رغم التحولات البنيوية التي عرفت الجزائر بعد التسعينيات، فقد ظل الإرث الاشتراكي والقومي مكونا ثابتا في العقل الاستراتيجي لصانع القرار الجزائري خلال الفترة 2009-2019، فقد تجلّى مبدأ السيادة وعدم التدخل في الموقف من الأزمة الليبية 2011 والدعوة الى الحلول السياسية الداخلية كما استمر دعم الجزائر لقضايا التحرر، وفي مقدمتها فلسطين والصحراء الغربية ، اقتصاديا حافظت الجزائر على توجه يوازن بين الانفتاح والتمسك بالسيطرة الوطنية على قطاع الطاقة عبر " سوناطراك "، أما في العلاقات الدولية، فواصلت الجزائر سياستها التقليدية القائمة على التوازن بين الشرق والغرب، فطورت شراكات استراتيجية مع روسيا والصين، مع الإبقاء على قنوات متوازنة مع أوروبا و الولايات المتحدة (1) .

تظهر هذه المرحلة أن التجربة الاشتراكية لم تنته بانتهاء حقبتها الزمني، بل تحولت الى مخزون رمزي ومؤسسي يغذي إدراك صانع القرار الجزائري لدوره وموقعه في النظامين العربي والافريقي، فالتمسك بالاستقلالية، والدفاع عن قضايا التحرر، وتفضيل الحلول السلمية في النزاعات، ليست مجرد خيارات ظرفية، بل امتداد لوعي تاريخي تأسس منذ مرحلة بناء الدولة الوطني، وبالتالي نقول ظلت الاشتراكية والقومية اطارين فكريين يوجهان مواقف الجزائر الخارجية حتى في بيئة القرن الحادي والعشرون.

الفرع الثالث: العشرية السوداء (1991-2002) والسياسة الخارجية الجزائرية أولا- مرحلة الانكفاء على الذات:

خلال فترة العشرية السوداء (1991-2002)، واجهت الجزائر صراعا داخليا دامية تتمثل في صراع داخلي واسع النطاق ضد الجماعات الارهابية، هذه الفترة كانت من أسوأ الأزمات التي مرت بها الجزائر، حيث شهدت البلاد موجة من العنف والتطرف، أدت الى خسائر بشرية ومادية هائلة، خلال هذه الفترة انشغلت الجزائر بشكل رئيسي في مواجهة الازمة الداخلية، مما

(1) عبد العالي، "أسس ومبادئ السياسة الخارجية.."، 870-871..

أدى الى تراجع دورها في القضايا الإقليمية والدولية، اذ كانت الأولوية القصوى للحكومة هي استعادة الامن والاستقرار الداخلي، مما أدى الى تقليص انخراط الجزائر في الشؤون الدولية وتعزيز تركيزها على معالجة القضايا الداخلية. تسبب هذه الازمة في تآكل صورة الجزائر في الخارج، حيث شجعت الاحداث العنيفة التي اجتاحت البلاد على تشويه سمعتها الدولية، وبسبب هذه الصورة السلبية، تراجعت الثقة الدولية في الجزائر، مما أثر على علاقاتها بالعديد من الدول، وأدى الى تراجع التعاون الدولي، في هذا الإطار أصبحت الجزائر أكثر حذرا في تعاملها مع القضايا الإقليمية، مفضلة تجنب المواقف الحاسمة التي قد تزعزع استقرارها الداخلي (1).

في ظل تزايد تهديدات الارهاب، تحولت الأولويات الجزائرية بشكل كبير نحو تعزيز الامن القومي، وأصبحت السياسة الخارجية للجزائر تركز على بناء علاقات ثنائية مع الدول القادرة على تقديم الدعم في مجال مكافحة الارهاب، مثل روسيا، كان هذا التحول مصحوبا بتقليص الاهتمام بالتعاون الإقليمي، حيث فضلت الجزائر تحسين علاقاتها مع الدول الكبرى للحصول على الدعم اللازم لمواجهة التهديدات الارهابية (2).

علاوة على ذلك، أدت العشرية السوداء الى توتر العلاقات مع بعض الدول الجارة، خاصة تلك التي كانت تشعر بالقلق من امتداد الازمة الى أراضيها، حيث شهدت توترات ملحوظة في العلاقات مع المغرب بسبب مخاوف هذه الأخيرة من امتداد العنف الى المناطق الحدودية، واتهامها للجزائر بالتورط في تفجير إرهابي لفندق "أطلس أسيني" في مراكش يوم 11 أوت 1994، بالإضافة الى القضية الصحراوية، التي عمقت حجم الفجوة بين البلدين الشيء الذي أدى غلق الحدود البرية بينهما، ومع ذلك سعت الجزائر الى تعزيز التعاون مع دول الجوار الأخرى لضمان الاستقرار الإقليمي ومواجهة التهديدات المشتركة، في الوقت ذاته بذلت الجزائر جهودها لمنع التدخل الأجنبي في شؤون الداخلية، حرصت على استقلالها في حله دون تأثيرات خارجية (3).

ثانيا - الدروس المستفادة من العشرية السوداء:

(1) عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997 (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012). المقدمة.

(2) نجيب، "المقاربة التاريخية لتفسير سلوك صانع القرار، 228-230.

(3) بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة، 143-151.

تجربة العشرية السوداء شكلت دروسا قاسية ولكن قيمة بالنسبة للجزائر، في خضم الازمة والصراع الدائر، أدركت الجزائر أن مواجهة الارهاب لا يمكن أن تكون عملية معزولة بل تتطلب تعاونا دوليا فعالا، فالإرهاب كان يشكل تهديدا، ليس فقط للأمن الداخلي، بل أيضا للأمن الإقليمي والدولي، هذا الإدراك دفع الجزائر الى تغيير استراتيجيتها في السياسة الخارجية لتصبح أكثر تركيزا على بناء علاقات أمنية قوية مع عدد من الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الارهاب، من خلال هذه العلاقات أسهمت الجزائر بشكل كبير في الجهود الدولية لمكافحة الارهاب، وشاركت في تحالفات ومنتديات دولية متخصصة في الامن ومكافحة التطرف، من أبرز هذه الجهود كان التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية في تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب الأمني (1).

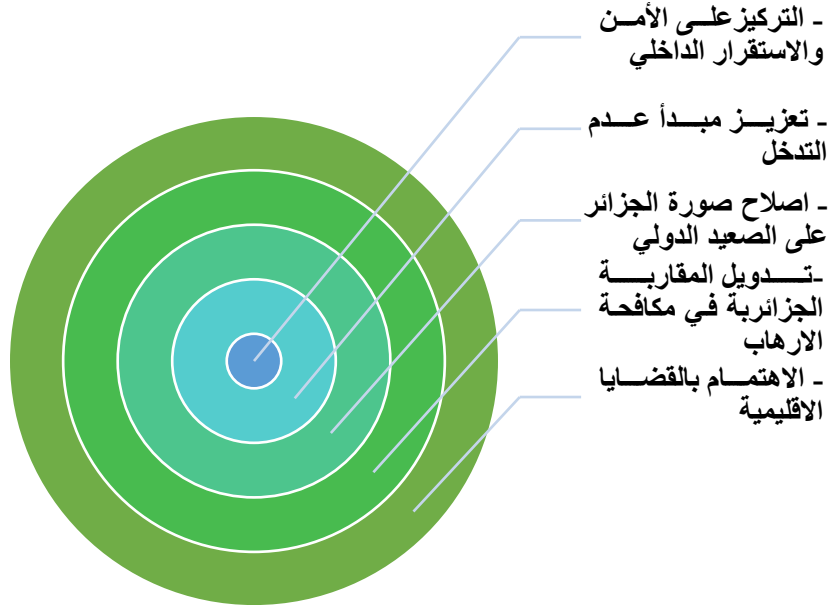
على الصعيد الوطني، قامت الجزائر بتطوير استراتيجيات أمنية متقدمة بناء على الدروس المستفادة من العشرية السوداء، شملت هذه الاستراتيجيات تحسين قدرات القوات الأمنية للجيش، وتطبيق سياسات صارمة لمراقبة الحدود ومنع تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب. هذه السياسات الأمنية المتطورة ساعدت الجزائر في الحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز قدراتها على مكافحة الارهاب.

ثالثا - توظيف الرئيس بوتفليقة لتجربة العشرية السوداء في صنع القرار الخارجي الجزائري

مثلت العشرية السوداء تحديا مصيريا للجزائر، غير أن صانع القرار، استطاع توظيف دروسها العميقة بتوجيه السياسة الخارجية للبلاد بأسلوب استراتيجي، فقد عمل على اعادة تموضع الجزائر على الساحة الدولية، وتعزيز حضورها الإقليمي وتوسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية على أسس الحوار، السلم، والتعاون المتوازن.

(1) European Commission, Euro-Mediterranean Partnership: Algeria Country Report (Brussels, 2005).17-19.

الشكل رقم (11): دوائر التأثير المستخلصة من تجربة العشرية السوداء في صياغة السياسة الخارجية (1)



يمثل الشكل المرفق عرضا بصريا متدرجا يجسد كيف تحولت تجربة العشرية السوداء من أزمة داخلية الى منطق لاعادة بناء السياسة الخارجية في العشرية الأولى لحكم الرئيس بوتفليقة، فالدوائر الخمس المتمركزة أعلاه، تعبر عن مسار تصاعدي يبدأ من بناء الداخل وينتهي الى توسيع التأثير الخارجي، وفق منطق تدريجي يعتمد على الأمن، السيادة، الدبلوماسية، ثم الفعل الإقليمي.

ففي الدائرة المركزية من الشكل يظهر التركيز على الأمن والاستقرار الداخلي بوصفه الأساس الذي قامت عليه السياسة الخارجية الجديدة، فقد أدركت القيادة الجزائرية أن معالجة الاختلالات الأمنية والاجتماعية، تمثل شرطا لاي عودة فعالة الى الساحة الإقليمية والدولية. أما الدائرة الثانية فتتضمن تعزيز مبدأ عدم التدخل الذي مثل ترجمة عملية للتجربة المريرة التي عاشتها الجزائر خلا العقد الدموي.، وفي الدائرة الثالثة يبرز اصلاح أو تحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي من خلال دبلوماسية نشطة هدفت الى تجاوز آثار العزلة السابقة (2) ، وإبراز الجزائر كقوة سلك ومصالحة -تجربتها الخاصة في طي صفحة العنف عبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية-، تليها الدائرة الرابعة التي تعكس استخدام التهديدات الارهابية كأداة

(1) من اعداد الباحثة بناء على :17. Brecher, Benjamin, *Decisions in Crisis: Israel*,

(2) بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة، 143-151

تفاوضية، حيث وظفت الجزائر خبرتها الطويلة في مكافحة الارهاب لتثبيت موقعها كشريك موثوق في الجهود الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما مكنها من استعادة وزنها الدبلوماسي وموقعها الأمني في المنطقة .

وأخيرا، تمثل الدائرة الخامسة الاهتمام بالقضايا الإقليمية والوساطات في النزاعات، وهو امتداد طبيعي للتحويلات السابقة، اذ تحولت الجزائر بدايات الالفية الثانية النهاية العقد الأول منها، من دولة منشغلة بشؤونها الداخلية، الى فاعل إقليمي مؤثر يسعى الى تحقيق الاستقرار في محيطه الافريقي والعربي، ويعتبر النجاح الدبلوماسي في التوصل الى اتفاق سلام شامل بين أريتيريا واثيوبيا عامل مؤكد على قدرة الجزائر في أن تكون وسيط محايد وموثوق في الأزمات الإقليمية (1) .

المطلب الثاني: العوامل السياسية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يستند تحليل السياسة الخارجية الجزائرية الى محددات ذات طابع سياسي، تعكس طبيعة النظام الجمهوري الرئاسي، والمرتكزات الثابتة في توجيه السياسة الخارجية، فخلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة وخاصة في ولايته الثالثة والرابعة-محور الدراسة-، شهدت الجزائر تعديلات دستورية مكن تمن ترشحه لولاية إضافية، مما عزز سلطته التي تزامنت وتحديات داخلية كبيرة، مثل تدهور صحته وتصاعد قضايا الفساد، والضغط الاقتصادي.

الفرع الأول: النظام السياسي الجزائري وأثره البنيوي في عملية صنع القرار

أولا- طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل الدساتير الجزائرية:

يعد النظام الجمهوري شبه الرئاسي في الجزائر من أبرز الخصائص السياسية التي تشكل الإطار المؤسسي لصنع القرار، ويمكن تتبعه من خلال تطور الدساتير المتعاقبة للدولة منذ الاستقلال.

فقد أقر دستور 1963 قيام الجمهورية الجزائرية كما نصت عليه المادة الأولى "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية"، غير أن هذا الدستور أسس في طياته لنظام الحزب الواحد تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، اذ نصت المادة 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة

(1) بن ملوكة خيرانسي، الطيب عيسى، "دور الجزائر في حل النزاع الأثيوبي-الأريتيري"، مجلة آفاق للعلوم 5، العدد 3 (2020)، 279-281.

الواحد في الجزائر"، وبذلك اتسم النظام بطابع رئاسي قوي يتركز فيه القرار السياسي في يد الرئيس (1).

ما بين 1965 و1989، وبعد ما سمي بـ " التصحيح الثوري " في 19 جوان 1965، تولى هواري بومدين قيادة مجلس الثورة، واحتكر السلطة التنفيذية والتشريعية، فترسخ النظام الرئاسي المطلق، وقد كرس دستور 1976 هذا النهج من خلال المادة الأولى التي نصت على أن " الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ. الدولة الجزائرية دولة اشتراكية"، مما جعل النظام يميل الى المركزية السياسية والأيدولوجية (2).

أما دستور 1989، فقد مثل تحولا جوهريا في بنية النظام السياسي الجزائري، إذ أقرت التعددية الحزبية، وانتهت المرحلة الاشتراكية، مع تقليص نسبي لصلاحيات رئيس الجمهورية، ما جعله أقرب للنظام شبه الرئاسي، فقد نصت المادة 92 " يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني"، كمت أوجب الدستور أن يعين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، ما منح البرلمان دورا أكبر في العمل السياسي والتشريعي (3)، ثم جاء دستور 1996 ليعيد بعض التوازنات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال استحداث غرفة ثانية في البرلمان وهي مجلس الأمة، لكنه كغيره من الدساتير عزز من صلاحيات الرئيس وهذا ما نصت عليه المادة 98 " يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وله السيادة في اعداد القانون والتصويت عليه" (4).

وفي تعديلات 2008، الغيت القيود المفروضة على العهودات الرئاسية، إذ نصت المادة 74 المعدلة على أن " مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية" عوض المرة الواحدة، الامر الذي وسع صلاحيات الرئيس واطال هيمنته على القرار السياسي (5)، أما تعديلا 2016 فقد سعت الى احداث توازن شكلي وصوري بين السلطات

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 1، المادة 23.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 1.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 92.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 98.

(5) رضا دغبار، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، دفاثر السياسة والقانون، ع.

15 (جوان 2016): 440-431.

عبر تأكيد مبدأ الفصل بينهما، لكنها أبقت على المركزية مؤسسة الرئاسة كفاعل مهيم في الحياة السياسية وصنع القرار.

من خلال التطور الدستور، يتضح أن الجزائر اعتمدت نظاما جمهوريا شبه رئاسيا منذ دستور 1989، إلا أن الممارسة الواقعية ظلت تميل نحو الرئاسية المقنعة، حيث استمرت مركزية القرار في يد رئيس الجمهورية، لاسيما في مجالي السياسة الخارجية والدفاع، بذلك شكل تطور النظام السياسي أحد المحددات البنيوية الحاسمة في تفسير طبيعة صنع القرار الخارجي الجزائري خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة 2009-2019.

ثانيا - السلطات الثلاث في النظام السياسي الجزائري:

يتكون النظام السياسي الجزائري من ثلاث سلطات دستورية رئيسية هي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وتشكل هذه السلطات الإطار المؤسسي لتوزيع الاختصاصات وضمان التوازن والفصل بينها.

1- السلطة التنفيذية:

تعد السلطة التنفيذية الركيزة الأساسية في النظام السياسي الجزائري، وتتكون من رئيس الجمهورية والحكومة. رئيس الجمهورية هو رأس الدولة، ويتمتع بصلاحيات واسعة تشمل تعيين رئيس الحكومة والوزراء، قيادة القوات المسلحة، اعلان حالة الطوارئ وتمثيل الدولة في العلاقات الخارجية، كما يشرف على توجيه السياسة العامة ويملك سلطة اصدار القوانين والمراسيم الرئاسية.

رئيس الحكومة أو الوزير الأول وفق التسمية الدستورية اللاحقة، يعين من قبل رئيس الجمهورية ويتولى تنفيذ السياسات الحكومية، والاشراف على الوزارات وتنسيق العمل الإداري للدولة، هذا التوزيع يعكس في الواقع هيمنة الرئيس على الجهاز التنفيذي، وهو ما يجعل الرئاسة الفاعل المركزي في صياغة القرارات الخارجية، لاسيما في الشأن الخارجي (1).

2- السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من برلمان بغرفتين: المجلس الشعبي الوطني - الغرفة السفلى-، الذي ينتخب أعضاؤه مباشرة من الشعب لمدة خمس سنوات، أما مجلس الامة - الغرفة العليا-، ينتخب ثلثا أعضاؤه من قبل المجلس المحلية، بينما يعين الرئيس الثلث المتبقي.

(1) رضا دغبار، "الإطار الدستوري للسياسة الخارجية للجزائر"، 332-336.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يملك البرلمان صلاحيات تشريعية تتمثل في سن القوانين ومراقبة أداء الحكومة والمصادقة على الميزانية، إلا أن الواقع السياسي يظهر أن دوره غالبا أجراءي أو محدود التأثير أمام سلطة الرئاسة التنفيذية القوية (1) .

3- السلطة القضائية:

وتتمثل في المحاكم بمختلف درجاتها، إضافة إلى المجلس الدستوري - المحكمة لدستورية لاحقا-، ويتولى القضاء مهمة تحقيق العدالة، وضمان سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، ويعين القضاة من طرف المجلس الأعلى للقاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية، ما يعكس بدوره استمرار الطابع الرئاسي للرقابة المؤسسية على هذا الجهاز أيضا (2) .

وتجدر الإشارة أن التطرق إلى السلطات الثلاث في هذا الإطار لا يهدف إلى تحليل أدائها المؤسسي أو تحديد الفاعلين الرئيسيين في عملية صنع القرار الخارجي، بل يندرج ضمن التوصيف البنوي للنظام الرئاسي في الجزائر، الذي يعد أحد المحددات السياسية الأساسية في توجيه عملية صنع القرار، فالمقصود هنا هو إبراز طبيعة توزيع السلطة داخل الدولة الجزائرية، ومدى انعكاسها على مركزية القرار، دون التوسع في الأدوار التفصيلية، التي سيتم معالجتها في سياقات لاحقة من هذه الأطروحة.

وانطلاقا من هذا التصور البنوي، يتضح أن بنية النظام السياسي الجزائري كما توضحها الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال، تظهر أن مركزية صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي ظلت محصورة عند الرئاسة، وهو ما يفسر هيمنها على توجهات القرار الخارجي في حكم الرئيس بوتفليقة 2009-2019 أين كانت التعديلات الدستورية أداه معززه لصلاحياته وسلطاته لا لتقييدها، مما جعل النظام نفسه محددا رئيسيا في توجيه القرارات الخارجية للبلاد.

الفرع الثاني: المبادئ والمرتكزات الدستورية كمحدد سياسي للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار

أولا- التطور الدستوري والسياسة الخارجية في الجزائر:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد المتعلقة بالبرلمان.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد المتعلقة بالسلطة القضائية والمجلس الأعلى للقضاء.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية بشكل ملحوظ بتطور الدساتير التي عرفت البلاد منذ الاستقلال اذ يعكس كل دستور منها خصوصية المرحلة السياسية والاجتماعية التي أقر خلالها، وما اتسمت بهمن تحولات داخلية وتغيرات في البيئة الوطنية والدولية.

يعتبر ميثاق طرابلس الذي عقد بين 27 ماي و4 جوان 1962 في مدينة طرابلس-ليبيا- أو وثيقة رسمية تحدد ملامح السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أقر المؤتمر الوطني الذي نظمته قادة جبهة التحرير الوطني، هذه الوثيقة التي شكلت الأساس لتوجهات الجزائر على الساحة الدولية، ويعكس الميثاق في بنوده الأربعة والمتعلقة بالشأن الخارجي، التزام الجزائر بمكافحة الاستعمار والامبريالية، ودعم حركات التحرر والوحدة في المغرب العربي والعالم لعربي وافريقيا، كما يركز على الكفاح والتعاون الدولي، تعزيز العلاقات مع الدول الاشتراكية والدول المستقلة حديثا، بهدف تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز استقلال البلاد وأمنها، بالإضافة الى ذلك، يؤكد الميثاق على أهمية تعزيز الحركان الوحدوية والتضامنية لمواجهة التحديات الامبريالية بشكل جماعي (1).

جاء اول دستور للبلاد سنة 1963، ليعبر عن الطموحات الوطنية في بناء دولة ذات سيادة كاملة، ويضع الأسس الأولى لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، فقد أكد هذا الدستور على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو المبدأ الذي غدا الركيزة الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية لاحقا. كما عكست مواده التزام الدولة بدعم حقوق الانسان والتعاون الدولي، ونبد الاستعمار بجميع أشكاله وقد ورد ذلك ضمن المواد التالية 11 و41 و42 و43 و44 و45 و48، التي أبرزت البعد السلمي في سلوك الجزائر الخارجي، وربطت بين حماية الاستقلال والمشاركة الفعالة في تعزيز السلم العالمي (2).

من خلال هذه المواد، كرس الدستور الأول في البلاد توجهها دبلوماسيا قائما على الشرعية الدولية، الاحترام المتبادل والدفاع عن حرية الشعوب واستقلالها، وهو ماش شكل المرجعية الأولى للسياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

(1) جبهة التحرير الوطني، "وثيقة مؤتمر طرابلس: مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية" (طرابلس، ليبيا، المؤتمر الوطني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، جوان 1962)، 2-3.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

أما دستور 1976، فقد جاء في سياق سياسي تميز بالاستقرار الداخلي وبروز الجزائر كفاعل في العالم الثالث، وقد أرسى الى توجه خارجي يركز على الاشتراكية وعدم الانحياز ومناهضة الاستعمار والامبريالية، وهذا ما تم تناوله في الفصل السابع في مواده الثمانية من 86 الى المادة 93 على ثوابت واضحة في السياسة الخارجية، من أبرزها المادة 90 التي تؤكد: "التزام الجزائر بمبادئ عدم الانحياز تعزي السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، كما نصت المادة 92 على أن "الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري هو محور الثورة الجزائرية، وتدعم الجزائر شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في نضالها من أجل التحرر والاستقلال"، وبذلك أعاد دستور 1976 تأكيد البعد الثوري والتحرري للسياسة الخارجية الجزائرية، وربطها بالهوية التاريخية للنظام السياسي وبالقيم التضامنية تجاه قضايا العالم الثالث، فمن منظور المقاربة البنوية- السوسيولوجية، يعد هذا التوجه انعكاسا لعمق البنية الرمزية التي تشكلت منذ الثورة التحريرية، حيث تبلورت فيها قيم السيادة والتحرر والتضامن مع الشعوب المستضعفة بوصفها عناصر تأسيسية للهوية الوطنية، ان اعادة ادراج هذه القيم بعد سنوات من الاستقلال، لا يفسر بطبيعة الحال كموقف سياسي فقط ، وانما كآلية لاعادة انتاج الذاكرة التاريخية داخل بنية الدولة، التي تحدد من خلالها السياسة الخارجية نظرتها لذاتها والى محيطها الدولي (1) .

مثل دستور 1989 نقطة تحول في البنية الدستورية والسياسة الخارجية للجزائر، اذ انتقلت البلاد من النظام الاشتراكي الى التعددية السياسية، ما انعكس جزئيا على الخطاب الدستوري المتعلق بالسياسة الخارجية، فقد نصت المواد 25 و 26 و 27 على المبادئ التي توجه القرار الخارجي، حيث ورد في المادة 25: "تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من أجل المساس بالسيدة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"، كما نصت المادة 26 "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"، بينما شددت المادة 27 من ذات الدستور على أن "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"، ومن خلال هذه النصوص

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

انتقل الخطاب الدستوري من التركيز على التحرر ومناهضة الاستعمار والامبريالية الى التركيز على التعاون الدولي واحترام الشرعية الدولية، ما يعكس الانفتاح نحو المحيط الإقليمي والدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة (1) .

في سياق وطني اتسم بالأزمة الأمنية والسياسية خلال ما عرف بالعيشية السوداء، جاء دستور 1996 وكان الهدف منه اعادة بناء الشرعية الدستورية وضمان استمرارية الدولة ومؤسساتها، وقد انعكس هذا السياق بوضوح في المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية، اذ برزت فكرة الربط بين الأمن الداخلي والسلم الإقليمي بوصفها قاعدة أساسية في توجه الجزائر الدبلوماسي، فقد نصت المادة 25 من الدستور على أنه "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة الباد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

كما كرست المواد 26 و27 و28 على التوالي مبادئ السلم والتعاون الدولي وفض التدخل في الشؤون الداخلية احترام الشرعية الدولية، وتبني الحلول السلمية للنزاعات.. الخ، من خلال هذه النصوص حاولت الجزائر جاهدة وضع الامن الوطني والسلم الدولي في صدارة أولوياتها الدستورية، وان التزامها بمكافحة التطرف والارهاب نابع من مبادئها الثابتة لا من إملاءات خارجية، مما ساهم في تكريس البعد الوقائي في سياستها الخارجية خلال سنوات لاحقة (2) .

أما فيما يخص التعديل الدستوري 2008، فلم يحمل تغييرات جوهرية في المبادئ الدستورية الموجهة للسياسة الخارجية، اذ حافظ على المواد نفسها تقريبا من 25-28، والتي تؤكد على السلم وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل والتعاون الدولي. لكن دلالة هذا التعديل تكمن في استمرارية المرتكزات رغم التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، وكذلك في تأكيد الخطاب الدستوري على أن السياسة الخارجية تتبع من قيم ثابتة لا تتبدل بتغير الأنظمة، وبالتالي جسد دستور 2008 مرحلة ترسيخ لمبادئ السلم والدبلوماسية الوقائية التي أصبحت

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 .

مكونا أساسيا في الهوية السياسية الجزائرية، خاصة في ظل انخراطها المتزايد مع جهود الوساطة وحل النزاعات الإقليمية.

صدر دستور 2016 في ظرف سياسي داخلي وإقليمي معقد، تميز بضعف الأداء التنفيذي نتيجة مرض الرئيس بوتفليقة، وخارجيا بتنامي الازمات في الجوار الإقليمي خاصة في ليبيا ومالي وتونس، في هذا السياق لم يكن الهدف من الدستور احداث قطيعة مع المبادئ التقليدية التي وجهت السياسة الخارجية، بل تأكيد استمراريته وتكييفها نسبيا مع التحولات الراهنة. فقد نصت المواد من 28 الى 31 على الالتزام بنفس المبادئ التي تناولتها الدساتير السابقة⁽¹⁾، وقد ظلت مركزية القرار الخارجي -تحديد وتوجيه- في يد الرئاسة رغم الانتكاسة الصحية للرئيس، وهذا ما سيتناول تفصيلا في الفصل الثالث من الاطروحة.

ثانيا - مضامين مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تمثل المبادئ الدستورية التي قامت عليها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال أحد المحددات السياسية التي توجه قراراتها الخارجية ، ولاسيما تجاه دول جوارها، فهذه المرتكزات لم تكون مجرد شعارات قانونية بل منظومة قيمية صاغت حدود التحرك الخارجي للجزائر وتموضعه في المحيط الإقليمي، ومن خلال تتبع الدساتير المتعاقبة من عام 1963 الى تعديل 2016، يتبن بأن المبادئ الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية، حافظت على درجة عالية من الثبات في مضمونها وغم تغير السياقات السياسية والاقتصادية⁽²⁾ ، وعليه فان الغاية هنا ليست تحليل أثرها او قياس فعاليتها، بل توصيفها كمنظومة مرجعية مؤسسية توجه القرار الخارجي في تعامله مع المحيط الإقليمي والدولي.

1-الالتزام بالشرعية الدولية:

يعد مبدأ الشرعية الدولية قاعدة مركزية في السياسة الخارجية، اذ حرصت الجزائر منذ الاستقلال على أن تبني علاقاتها الخارجية، خصوصا مع دول الجوار الافريقي والعربي على احترام المواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، وقد ترجم ذلك في سلوكها العملي عبر تمسكها بتسوية الخلافات الحدودية بالطرق القانونية، ورفضها لأي استخدام للقوة خارج الأطر الشرعية

(1) دغبار، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر، 431-440.

(2) عبد العالي، "أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر، 868-869.

دوليا (1) ، بالتالي أصبح الالتزام بالقانون الدولي وسيلة لضبط سلوك الدولة وتثبيت مصداقيتها كفاعل مسؤول يسعى الى خلق الاستقرار الإقليمي.

2- السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يعد هذا المبدأ من أكثر المبادئ ثباتا في السياسة الخارجية الجزائرية، ويستمد جذوره من التجربة التاريخية للبلاد مع الاستعمار، ومن فلسفة السيادة الوطنية التي تأسست عليها الدولة بعد الاستقلال (2) ، وقد كرسته الدساتير الجزائرية بوصفه ركيزة أخلاقية وقانونية توجه السلوك الخارجي. من منظور قانوني دستوري، يترجم هذا المبدأ بمبدأ السيادة المطلقة للدولة، ورفض أي تدخل خارجي يمس استقرار الوطن، أما من المنظور السياسي المؤسسي، فهو يمثل حدا فاصلا بين ما تعتبره الجزائر "تعاوننا مشروعا" و "تدخلا مرفوضا"، اذ ترى أن التدخلات الأجنبية، حتى وان كانت بدافع الإغاثة أو محاربة الارهاب قد تفتح الباب امام اعادة الهيمنة الجديدة. لذلك ظل هذا المبدأ يشكل المرجعية الكبرى لمواقف الجزائر في الازمات المحيطة، وتبرر الجزائر هذا التمسك بعدة اعتبارات: أولها تاريخي، نابع من رفض كل أشكال الوصاية الاستعمارية، وتجسيدها لمبدأ السيادة الذي تحقق بدماء الثورة التحريرية، وثانيها قانوني يرتبط أساسا بالالتزام بالميثاق الأمم المتحدة " المادة 2 الفقرة 7"، التي تنص على " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.. " (3) واعتبار أمني نتيجة إدراك الجزائر أن أي تدخل خارجي في محيطها الإقليمي ينعكس سلبا على أمنها الداخلي (4) من خلال انتشار السلاح أو اختراق الحدود أو تغذية النزاعات، وأخيرا الاعتبار الدبلوماسي، الذي تحرص الجزائر من خلاله على ترسيخ مكانتها كوسيط محايد في تسوية النزاعات، ما يقتضي الابتعاد سياسة التدخلات المباشرة.

3- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

(1) محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3، 2014)، 95.

(2) لخضر راجحي، "الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية: 157.

(3) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2، الفقرة 7.

(4) خديجة غردان، "الإطار النظري والقانوني لمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 01، ع. 7 (سبتمبر 2017): 221-222.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يعد تقرير المصير من المبادئ الراسخة في توجه الجزائر الخارجي، اذ يستمد مشروعيتها كذلك من القانون الدولي " المادة 1 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة" (1) ومن التجربة التاريخية ذاتها ضد المستعمر الفرنسي، فبعد الاستقلال تم تبني هذه الركيزة لتكون مكونا للهوية الدبلوماسية للدولة (2) ، وتجسد هذا الشعار الأخلاقي -الذي يرفض التبعية ويقدم السيادة- ، وترجم عمليا حيال مواقفها الواضحة تجاه القضية الفلسطينية، ودعمها للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فضلا عن تأييدها ودعمها ومناصرتها لكل القضايا العادلة عبر العالم.

4-التعاون الدولي:

يجسد مبدأ التعاون الدولي أحد المرتكزات القيمية في البناء الدستوري والسياسي الوطني، اذ يعكس تصور الدولة لدورها كفاعل مسؤول يسعى لتحقيق الامن الجماعي والتنمية المشتركة في محيطه الإقليمي والدولي، فالمبادئ الدستورية لم تكنف بالتأكيد على احترام السيادة وعدم التدخل، بل اضافت بعدا تكامليا يعنى بالعمل المشترك من أجل السلم والتضامن الدولي ، تؤكد الجزائر من خلال هذا المبدأ، التسوية السلمية للنزاعات ، ودعم السلم والأمن الدوليين ،وتكريس المصلحة المشتركة بين الدول (3) ، وعمق هذا المبدأ لا بتجسد من خلال نصوصه فقط، بل من خلال الوظيفة البنوية داخل الفكر السياسي الجزائري ، الذي يمثل قناة للتفاعل المنظم مع العالم الخارجي، ويوظف من خلال اعادة تعريف الدولة لموقعها ودورها ضمن محيط متغير، مستمدا قوته من قناعة مؤسسية بأن الامن والتنمية لا يمكن تحقيقهما في عزلة عن الآخرين ، بل عبر منظومة ترابط متبادل تجعل من استقرار الجوار شرطا لاستقرار الداخل.

5-سياسة أو مبدأ حسن الجوار:

يعد هذا المرتكز التعبير العملي على مجمل المبادئ السابقة، ويعكس إدراك الجزائر كما ذكرنا سلفا، أن امنها القومي واستقرارها الداخلي مرتبطان ارتباطا مباشرا بأمن واستقرار جيرانها(4) . ورغم أن الدساتير الوطنية لم تنص عليه لفظا، الا أنه مضمونه ظل حاضرا ضمن

(1) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1، الفقرة 2.

(2) قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، 48.

(3) محمد سفيان بوخيزة وحجاج مراد، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة السياسة العالمية 7، ع. 3 (2023): 136.

(4) بونقطة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي"، 150.

المواد التي تؤكد على احترام السيادة، وعدم التدخل والتعاون. وقد تطور هذه السياسة مع الزمن من مفهوم تقليدي قائم على تجنب التوترات الحدودية، الى رؤية سياسية واقعية، تفضل الانخراط الايجابي في تسوية الازمات الإقليمية- مالي وليبيا- عبر الحوار والوساطة بدل المواجهة والاصطفاف. وقد واجهت الجزائر بعد عام 2013، اختبارات حقيقية نتيجة تصاعد الأزمات في الساحل ودول الجوار الشرقي وهو ما أفرز الى تبني جملة من الخيارات الخارجية كانت لعا العديد من الانعكاسات على دول الجوار الإقليمي.

ثالثا- التفسير التحليلي لاستمرارية المبادئ الدستورية في السياسة الخارجية:

1- المنظور البنيوي والمؤسساتي:

وفق هذا المنظور، فان ثبات المبادئ الدبلوماسية الجزائرية هو نتيجة لتراكم مؤسسي بنيوي أكثر منه خيار ظرفي، فالدستور بوصفه المرجعية العليا، يعيد انتاج هوية الدولة ومصالحها الأساسية ضمن حدود ثابتة تتجاوز التغيرات في النخب الحاكمة، بعبارة أخرى، الدستور يعمل كمحدد بنيوي للقرار الخارجي، فهو يضع اطارا مرجعيا لسلوك الدولة في النظام الدولي، بحيث تبقى المبادئ مثل عدم التدخل، ودعم تقرير المصير واحترام الشرعية الدولية مكونات للهوية قبل أن تكون مجرد خيارات سياسية، ويعكس ما تسميه المدرسة المؤسسية الجديدة بـ"استدامة المسارات التاريخية" (1)، حيث تقيد القرارات المستقبلية، بمسار التوجهات التي تأسست بعد الاستقلال.

2- المنظور الادراكي الرمزي:

وفق نموذج مايكل بريتشور وريتشارد سنايدر (2)، فإن صانع القرار يتحرك ضمن إطار تراكمي للذات والدور، ومتأثر بالبنى التاريخية والثقافية، استمرار المبادئ في النصوص الدستورية يعكس إدراك النخبة الحاكمة لدور الجزائر كدولة ثورية تحررية في النظام الدولي، أي أن هذه المبادئ لم تعد التزام قانوني، بل تحولت الى رموز هوياتية تعيد انتاج صورة الجزائر كوسيط سلام وداعم للتحرر وفاعل مستقل على المستوى الإقليمي والدولي. وبالتالي فإن هذه

(1) Paul Pierson, *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis* (Princeton: Princeton University Press, 2004), 20-26.

(2) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 62-79.

الاستمرارية تعبر عن ثبات ادراكي وقيمي أكثر من كونها استمرارا آليا للمؤسسات، إذ تشكلت لدى صانع القرار قناعة بأن هذه الثوابت تمثل هوية الدولة وضمان توازنها الخارجي، وهو ما يجعل تعديلها صعبا حتى مع تغيير الظروف.

من هذا المنظور المزدوج، يمكن القول ان استمرارية المبادئ والمرتكزات الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية هي نتاج تفاعل بين الهيكل البنيوي للنظام السياسي والادراك التاريخي للنخبة الحاكمة، فالدستور كما أسلفنا الذكر لم يكن مجرد وثيقة قانونية تحدد المبادئ، بل أداة لإعادة انتاج الذاكرة السياسية والثورية التي تشرعن السلوك الخارجي للدولة، لذلك ظلت المبادئ الموجهة حتى نهاية 2019 تمثل ثوابت فوق سياسية لا تتغير بتغير الرؤساء أو التحولات المرحلية الداخلية أو حتى الإقليمية.

الفرع الثالث: متغيرات السياسة الداخلية في الجزائر وتأثيرها على السياسة الخارجية 2009-2019:

ذكر الأستاذ السيد أمين شلبي في كتابه "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل، وفصول أخرى"، أن المنظر جوزيف ناي " Joseph Nye وفي آخر أعماله مستقبل القوة " The Future of Power "، لاحظ أن سقوط روما لم يكن بفعل جحافل القبائل البربرية الغازية، بل كان نتاج الضعف الداخلي، اقتصاد بلا إنتاجية، مجتمع متصدع، انتشار الفساد. الخ. فالرخاء الاقتصادي والحرية السياسية تختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد في نهاية المطاف للتفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية (1)، هذا مانوه اليه كذلك في أقوى الكتب حديثا لمؤلفه ريتشارد هاس " Richard Haass " الذي تحدث في كتابه: "Foreign policy begins at home" أن الأمن القوي الأمريكي لا تواجهه تحديات خارجية، بل تحديات داخلية، وأشار الى أن احتفاظ أمريكا كقوة عظمى يعتمد على تعاملها مع هذه التحديات (2) .

تتسحب هذه الفرضيات على دول العالم الثالث الذي يعاني من بنية داخلية هشّة، نتيجة أزمات واضطرابات وتفرقات اجتماعية، يدور الحديث هنا عن اغلبية الدول العربية على غرار مصر وسوريا والعراق، هذه التي شهدت تدهورا في دورها الخارجي في العقدين الأخيرين " إن

(1) Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011) , 81–84.

(2) Richard N. Haass, *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order* (New York: Basic Books, 2013) , 1–12.

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، لا يمكن بناؤها على ركاز الظلم والخلافات السياسية والتشتت والتفرق، السياسة الخارجية تبنى من الداخل حيث يتوحد كلام الوطن على موقف سواء.."، هذا ما صرح به الحسيني عبد الملك -المكلف بالإعلام على مستوى حركة العدل والاصلاح- في حديث له على السياسة الخارجية العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين (1). ليس بعيدا على حال العراق نجد الجزائر والتي ابتعدت عن الحراك العالمي نتيجة عشيرة دموية في التسعينيات من القرن الماضي، وبقيت حبيسة الداخل لعدة اسباب أهمها المشاحنات السياسية بسبب توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991، وكذلك دخولها في أزمة اقتصادية نتيجة تهاوي أسعار النفط في تلك الفترة (2).

أن حتمية الارتباط بين السياسة الخارجية، والأوضاع الداخلية للدول، اقره الكثير من مهتمي السياسة الخارجية، ولم تعد في نظرهم هي مجرد أطروحات نظرية نادى اليها التيار الماركسي، حين ربط السياسة الخارجية بالجواهر الطبقي للنظام السياسي وأن العلاقات الاقتصادية داخل المجتمعات هي أساس بناء قوة خارجية، بل أكدوا أن الواقع الدولي يسلم بذلك أيضا.

بين عامي 2009- و2013، شهدت الجزائر فترة من الاستقرار النسبي تحت حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولكنها تميزت أيضا بملامح صراعات سياسية معقدة، استقرار ظاهري مع توترات تحت السطح، هذا المشهد الذي سيطر على العشرية الأخيرة من حكم الرئيس بوتفليقة، أين تنامت فيها توترات سياسية واقتصادية ناجمة عن صراعات داخل النظام الحاكم وواقع رهين تقلبات أسعار النفط العالمية، ويمكن أن نفصل في هذه الملامح من خلال ما يلي:

1-الأوضاع السياسية:

طول مدة الحكم وسيطرة بوتفليقة: " السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تفسد تماما" هي مقولة منسوبة الى اللورد أكتون " Lord Acton " واستخدم هذا المفهوم للتحذير من مخاطر تركيز السلطة في يد فرد واحد او مجموعة دون وجود ضوابط وآليات مساءلة، مما يجعل النظام

(1) عبد الملك الحسيني، "السياسة الخارجية للعراق تعاني من أزمة سلوك وهوية"، مقابلة تلفزيونية منشورة على YouTube ، في: <https://www.youtube.com/watch?v=Gtr8TQffhOI> ، شوهذ: 05 ماي 2018.

(2) بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة، 150.

عرضة للفساد والتعسف⁽¹⁾، ويمكن إسقاط هذا المفهوم على فترة حكم الرئيس بوتفليقة الذي حكم الجزائر من 1999 حتى 2019، أين شهدت هذه الفترة مظاهر عديدة لتأثير السلطة المطلقة: أولها تآكل المؤسسات الديمقراطية خلال فترة حكمه، حيث تزايد قبضة الرئيس ودائرته المقربة على مؤسسات الدولة بما فيها التشريعية، ثانيها وهو تميز هذه المرحلة بتعديلات دستورية متكررة، بدايتها كانت قبل العشرية الثانية من الحكم وتحديدًا في 2008 أين تم رفع الحد الزمني للعهدات الرئاسية واستمرارية حكم بوتفليقة للبلاد⁽²⁾، الشيء الذي أثار تساؤلات حول مدى شرعية النظام وامتناله لمبادئ الدستور، فعدم الالتزام ببعض جوانب النظام الديمقراطي في الجزائر، وتغيير المواد الدستورية لتتناسب مع مصلحة فرد معين عزز من قناعة أغلبية المواطنين بضعف شرعية النظام السياسي في تلك الفترة، فالتعديلات ساهمت في تقليص نطاق العمل الديمقراطي عبر تقوية قبضة السلطة التنفيذية على جميع فروع الحكومة الأخرى، فمجمّلها لم يكن دائمًا يستجيب لاحتياجات الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، بل غالبًا ما كانت تستخدم للحفاظ على الوضع القائم ومصالح السلطة.

الانتخابات الرئاسية: فاز بوتفليقة بولاية ثالثة في الانتخابات الرئاسية سنة 2009، التي شابها مزاعم بتزوير واسع النطاق، كانت الانتخابات مؤشرا على استمرار هيمنة الرئيس بوتفليقة، وعزز الشيء ذاته بفوزه مجددا لولاية رابعة بالرغم من تدهور حالته الصحية، حملت الانتخابات اتهامات بالتزوير كذلك، وكانت نسبة المشاركة فيها منخفضة، ما أثار الانتقادات من المعارضة والمجتمع المدني⁽³⁾. وقد أظهرت احتجاجات جانفي 2011 حدود الشرعية السياسية للنظام، إذ كشفت عن استمرار التوترات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة رغم مظاهر الاستقرار الظاهري. كما دفعت السلطة الى تبني مقاربة احتوائية جمعت بين الإنفاق الاجتماعي والإصلاحات السياسية المحدودة، وهو ما انعكس خارجيا في تبني سلوك أكثر حذرا وتجنب أي انخراط إقليمي قد يفاقم الضغوط الداخلية.

(1) جهاد عودة، محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، 108.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008،

(3) Amel Boubekeur, "Lessons from Algeria's 2009 Presidential Election," *Carnegie Endowment for International Peace*, April 13, 2009.

رغم وجود هامش من الحريات النسبية الظاهرة على السطح خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يرى عدد من المراقبين أن تركيز السلطة التنفيذية وهيمنة الرئاسة على المجال السياسي أدّى إلى تقييد حرية التعبير والصحافة، كما تعرض عدد من الناشطين والصحفيين للمضايقات والمتابعات، بما عكس حدود الانفتاح السياسي القائم آنذاك⁽¹⁾. وفي السياق ذاته، جاء قرار عن رفع حالة الطوارئ بموجب الأمر 01-11 المؤرخ في 23 فبراير 2011 التي كانت مفروضة منذ التسعينات (المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فبراير 1992م)⁽²⁾ وإطلاق حزمة من الإصلاحات القانونية والسياسية، كمحاولة من السلطة لاستعادة الثقة الداخلية وامتصاص حالة الاحتقان الاجتماعي التي برزت مع احتجاجات جانفي من السنة نفسها. وقد شملت هذه المقاربة فتح مشاورات سياسية، وتعديل قوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات والإعلام⁽³⁾، في خطوة هدفت إلى إظهار قدرة النظام على التكيف مع الضغوط دون المساس بجوهر بنيته السياسية. كما حملت هذه الإجراءات بعدا خارجيا واضحا، تمثل في تحسين صورة الجزائر أمام الرأي العام الدولي، وإبرازها كنموذج إصلاحي يتبنى التدرج السياسي بدل سيناريوهات الانهيار أو التغيير العنيف التي عرفتتها بعض دول الجوار عقب موجة التحولات العربية. ومن ثم، وظف النظام هذه الإصلاحات كأداة مزدوجة لتحقيق التهدئة الداخلية من جهة، وتعزيز الشرعية الدبلوماسية للدولة الجزائرية من جهة أخرى⁽⁴⁾.

الضعف الصحي للرئيس بوتفليقة "ومن يدير البلاد؟": تدهور الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة أواخر العقد الأخير من حكمه القى بظلاله على إدارة شؤون البلاد، وأدى إلى تفاقم الوضع الداخلي، أصبح من غير الواضح من يدير شؤون الجزائر فعليا، مما أوجد حالة من

(1) Freedom House, "Algeria: Freedom in the World 2018 Country Report," (Freedom House, 2018,)6-8.

(2) فؤاد الشريف. "حالة الطوارئ وأثرها على الحقوق والحريات العامة للمواطنين." مجلة العلوم الإنسانية 11، ع. 1 (2 يونيو 2011): 187-188.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. رئاسة الجمهورية، "القانون العضوي رقم 05-12 المؤرخ في 18 صفر سنة 1433، الموافق 12 يناير 2012، يتعلق بالإعلام." الجريدة الرسمية، السنة التاسعة والأربعون، ع. 02 (15 يناير 2012): 21-33.

(4) علي بلعربي. "الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية." مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، مقدمة.

الغموض السياسي والإداري. إذ أثرت هذه التطورات بشكل كبير على فعالية الحكومة، إذ كان يتعذر عليه القيام بمهامه الرئاسية بشكل منتظم وقد زاد هذا الغموض في عدم الاستقرار الداخلي، حيث تصاعدت الأسئلة حول القيادة الفعلية وكيفية اتخاذ القرارات الهامة في ظل تزايد النفوذ غير الرسمي لعائلة بوتفليقة وأعضاء من الدائرة المقربة، ولم يكن هناك وضوح حول ادوارهم أو مدى تأثيرهم على السياسة اليومية، في ظل هذا الوضع ازداد القلق بشأن مستقبل الدولة والإصلاحات المطلوبة، كما زاد من التوترات الداخلية حيث اعتبرت بعض القوى السياسية أن ضعف الصحة هو فرصة لتغيير النظام القائم أو لتسريع التغييرات - وهو مكرس دستوريا-، وبالتالي يعد الوضع الصحي للرئيس مؤثرا على وظيفته كصانع قرار داخلي وخارجي للدولة، بالإضافة الا انه محدد يزيد في تعميق الازمات الداخلية (1) .

2- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تأثير تقلبات أسعار النفط: اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط والغاز جعل البلاد عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، مما أثر بشكل كبير على استقرارها الاقتصادي، حيث كانت الإيرادات النفطية تشكل مصدرا رئيسيا للتمويل الحكومي الشيء الذي أدى الى تركيز الموارد الاقتصادية في قطاع الطاقة على حساب تنويع الاقتصاد هذا الاعتماد المفرط جعل الجزائر حساسة للتغيرات في أسعار النفط والغاز، حيث أن أي انخفاض في الأسعار العالمية يترجم الى نقص في الإيرادات، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة والخدمات الاجتماعية. بسبب هذا الاعتماد، لم يتمكن الاقتصاد من تنويع مصادره بشكل كاف، مما أدى الى ضعف في تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات، نتيجة لذلك لم يتم خلق فرص عمل كافية للشباب، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة - ذكرت الاحصائيات في المبحث الأول-، وبدلا من الاستثمار في مشاريع تنمية متنوعة تعزز النمو الاقتصادي المستدام، ظل الاقتصاد الجزائري محكوما بتقلبات سوق الطاقة العالمي. مما زاد من تحديات التنمية وعمق الازمات الاجتماعية والاقتصادية (2) . ونتيجة لهذه الضغوط المالية، اتجه

(1) International Crisis Group, *Algeria: Managing the Political Crisis*, Middle East and North Africa Report no. 180 (Brussels: ICG, 2018), 3-8.

(2) عبد المجيد قدي، *الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاك للنفط* (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، 219.

صامع القرار الى توسيع هامش تعاونه الاقتصادي الخارجي، خاصة مع بعض دول الخليج، بحثا عن استثمارات وشراكات تساعد على تخفيف آثار الأزمة.

اعادة توزيع الموارد وقضايا الفساد: شهدت هذه الفترة توجيه الموارد الحكومية نحو مشاريع البنية التحتية وتنمية اقتصادية، لكنها أيضا أثارت قضايا حول الفساد وسوء إدارة الأموال العامة، وقد كانت من أبرز التحديات التي واجهت الجزائر خلال هذه الفترة، هو تورط العديد من مسؤولين حكوميين وأعضاء بارزة في النظام في فضائح فساد كبيرة، مما أضعف ثقة الشعب في الحكومة (1).

تعد فترة العشرية السوداء في الجزائر من أبرز الفترات التي أفرزت بيئة خصبة للفساد، حيث تنامي النفوذ والثروات غير المشروعة لجماعات المصالح على حساب مؤسسات الدولة، حاول كل من الرئيسين محمد بوضياف واليامين زروال إيقاف هذا المد، لكن محاولتيهما باءتا بالفشل، ومع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم، أقر بانتشار الفساد في أجهزة الدولة، مشيرا الى أن جميع المؤسسات متورطة، اذ كشفت تقارير سنة 1999 عن وجود ما بين 30 الى 35 دولار في بنوك أجنبية تخص مسؤولين جزائريين، وهو ما يعادل ديون الجزائر في تلك الفترة (2).

ومع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم، استمر الفساد في التوسع ضمن شبكات الزبونية السياسية والاقتصادية، حيث برز تحالف بين مسؤولين نافذين وبعض رجال المال للاستفادة من الريع والصفقات العمومية، وهو ما مهد لظهور قضايا فساد كبرى بعد سنة 2000 (3).

قضية الخليفة: بدأت عام 2003، ووصفت بـ "فضيحة القرن" -أبرز القضايا في العشرية الأولى لحكم بوتفليقة- كان عبد المؤمن خليفة، مؤسس مجموعة الخليفة يقود مجموعة من الشركات التي تورطت في اختلاس أموال من البنوك وإدارتها بطرق غير قانونية، تسبب القضية

(1) سمير بوعيسى، "أشكال نهب المال العام في الجزائر: دراسة في المحددات والدوافع (1999-2018)"، *حوليات جامعة الجزائر 1* 34، ع. 04 (2020): 581-582.

(2) إيمان بوقصة، "معضلة الفساد المالي في الجزائر"، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية* 3، ع. 1 (1 مارس 2018): 353-356.

(3) بوعيسى، "أشكال نهب المال العام في الجزائر"، 587-588.

في تبديد مليارات لدولارات بعد انهيار المجمع، واختتمت بالحكم عليه بالسجن 18 عاما في 2015 بعد استلامه من بريطانيا⁽¹⁾.

وهناك قضايا أخرى ميزت العشرية الثانية من الحكم - فترة الدراسة- وأهمها:

*** قضية سوناطراك:** تعتبر من اكبر قضايا الفساد في الجزائر ،حيث تتعلق بنهب منظم لأموال الخزينة العمومية وتهريب الأموال الى الخارج من قبل مجموعة من المسؤولين والمصالح، بدأت القضية في 2010، وكشفت عن شبكة فساد ضخمة في اكبر شركة نفطية في البلاد ، والتي تعد رئة الاقتصاد الوطني ومصدر تمويل رئيسي للخزينة العمومية ، شملت القضية تلاعبا واسع النطاق في عقود شراء وبيع وتقديم رشاي والتلاعب بالمناقصات ⁽²⁾، وبرز فيها كل من عبد المومن ولد قدور الرئيس التنفيذي السابق للشركة ، ومحمد مزيان الرئيس السابق لمجلس ادارة سوناطراك كأبرز المتهمين، كما ضمت القضية تورط فريد بجاوي ، المدير العام للشركة ونجل وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي، وكذلك الشركة الإيطالية "سابيام" وتضمنت الممارسات الفاسدة ابرام صفقات غير قانونية، وتضخيم الفواتير ، والاحتيايل ومنح تراخيص واستخدام الخبرة الأجنبية بطرق غير مبررة، هذه الخروقات ألحقت ضررا بالغا بالشركة والخزينة العمومية، وأثرت بشكل كبير على صورة القطاع النفطي في الجزائر، القضية عرفت بأسماء سوناطراك 1 و 2 و 3 و 4، وتسببت في تعقيد المشهد القضائي من احكام تراوحت بين البراءة والسجن ⁽³⁾ .

*** قضية الطريق السيار شرق-غرب:** هي فضيحة فساد كبرى كذلك، حيث تورط مسؤولون حكوميون وشركات خاصة في عمليات رشوة واستغلال نفوذ وتضخيم فواتير التكاليف، اذ تضخمت تكلفة المشروع من 9 مليارات دولار الى 12 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 3 مليارات دولار، أدت هذه الممارسات الى هدر أموال طائلة من خزينة الدولة تقدر بمليارات الدولارات، وتأخير في انجاز المشروع مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وتقويض الثقة في المؤسسات الحكومية، تعتبر هذه القضية مثالا صارخا على الفساد المستشري في المشاريع

(1) بو عيسى، 589-591.

(2) بو عيسى، 589-591.

(3) شعشوع أحمد، أبو بكر بوسالم، "انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المعيار 12، ع1 (2021): 243-244.

الكبرى. أصدرت كذلك المحكمة في الجزائر بتاريخ 07 ماي 2015 أحكاما متفاوتة، حيث تم تبرئة الأمين العام لوزارة الشؤون العمومية، في حين تم ادانة مستشار الشركة الصينية المتهمة ومدير البرامج الجديدة للطريق بالسجن، هذه القضية تسلط الضوء هي الأخرى على كيفية استغلال المشاريع الكبرى كغطاء لممارسات فساد واسعة النطاق.

*** قضية كمال البوشي وعبد الغني هامل:** فقد شهدت أحداثها تطورات مثيرة بداية 30 ماي 2018، عندما تم احباط عملية تهريب كبيرة للكوكايين عبر ميناء وهران، تم العثور على 701 كيلو غرام من الكوكايين مخبأة داخل حاويات لحم مجمد على متن باخرة يمتلكها رجل الاعمال كمال البوشي، التحقيقات في هذه القضية كشفت تورط شخصيات بارزة في عالم السياسة والأمن، مما أثار سلسلة من الفضائح التي أدت الى اقالة عبد الغني هامل من منصبه كمدير عام للأمن الوطني، ووجهت له تهم بالفساد تتعلق برشوة واستغلال المنصب، مما أدى الى توقيفه وسجنه، إضافة الى اقالة بعض القضاة ووكلاء الجمهورية (1).

*** قضية علي حداد:** هو رجل اعمال بارز، ويعتبر أحد أغنى الشخصيات في الجزائر، أسس مجموعة حداد التي تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك البناء والعقارات والصناعات الثقيلة، كان أيضا رئيسا للمنتدى الوطني لرؤساء المؤسسات "FCE"، وهو جمعية تمثل مصالح رجال الاعمال والمستثمرين الجزائري، ويلعب المنتدى دورا كبيرا في التأثير على السياسات الاقتصادية والتجارية للبلاد.

أثبت حداد قدرته على استخدام منصبه ونفوذه في المنتدى لدعم المصالح الشخصية، مما ساعده على تعزيز امبراطوريته الاقتصادية علاقتة الوثيق بالسلطة التي سمحت له الوصول الى صفقات مربحة، وتسهيل اعمال تجارية غير قانونية، مما زاد من جم ثروته ونفوذه، فيعام 2019 تم اعتقال علي حداد ووجهت له تهم فساد تتعلق بإدارة الصفقات الحكومية غير القانونية، وتلقي رشاي، واستغلال النفوذ، جرى التحقيق في العديد من صفقاته التجارية والتي كانت تتسم بتضارب المصالح والفساد (2).

(1) الجزيرة نت، "سوناطراك والخليفة والبوشي.. قضايا فساد شهيرة أعادها حراك الجزائر للواجهة"، 10 أبريل 2019، في: <https://www.aljazeera.net/politics/2019/4/10>، شوهذ: 18 مارس 2020.

(2) الجزيرة نت، "حداد.. من مقاول بسيط لرجل أعمال منفذ بالجزائر"، 20 جويلية 2017، في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/7/20>، شوهذ: 13 ماي 2020.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بالإضافة الى هذه القضايا توجد العديد منها مرتبط بالدائرة المقربة من الرئيس بوتفليقة، يدور الحديث هنا حول الأخ الأصغر للرئيس السعيد بوتفليقة، والعديد من المقربين الآخرين بما فيهم اضاء الحكومة ورجال الاعمال ونقابات الذين كانوا مرتبطين بالحكم، تم تورطهم بقضايا الفساد وإساءة استخدام السلطة.

على الصعيد الداخلي، أدت هذه القضايا الى تعميق الفجوة بين الشعب والحكومة، حيث أصبح المواطنون أكثر تشككا في الحكومة على إدارة الشؤون العامة بشكل نزيه وفعال، مما أثار احتجاجات واسعة ومطالبات بالإصلاح الشامل، هذه الديناميكية الداخلية، جعلت الجزائر حبيسة صراعاتها الخاصة، اين انشغلت الحكومة بمواجهة تداعيات الفساد أو التورط فيه بدلا من التركيز على التطور الاقتصادي والاجتماعي أو تعزيز مكانتها الدولية.

على الصعيد الخارجي، أدى انتشار هذه القضايا الى تراجع الاهتمام الدولي بالاستثمار في الجزائر، حيث أن الفساد المتفشي جعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة وغير جذابة للمستثمرين الأجانب، الذين يخشون من المخاطر المترتبة عن استثمار في بلد يعاني من ادارة مالية غير شفافة وعدم الاستقرار قانوني، بالإضافة الى ذلك جعل الفساد الجزائر تبدو وكأنها شريكا غير موثوق بهفي العلاقات الاقتصادية في تلك الفترة.

الفساد الذي نشأ في ظل الحكم المطول وسوء الإدارة أدى الى خلق أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة، ساهمت في تصنيف الجزائر بين الدول الأكثر فسادا والجدول الموالي يعرض بيانات تتعلق بمؤشر الفساد في الجزائر وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية لفترة 2019-2009.

الجدول رقم (7): تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد "CPI" (2009-2019)

(1)

السنة	عدد الدول في التصنيف	تصنيف الجزائر	مؤشر مدركات الفساد (CPI)
2009	180	111	2.8
2010	178	105	2.9
2011	183	112	2.9
2012	174	105	3.4
2013	175	94	3.6
2014	175	100	3.6
2015	168	88	3.6
2016	175	108	3.4
2017	180	112	3.3
2018	180	105	3.5
2019	180	106	3.4

يظهر الجدول أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 ظل يدور يتراوح بين 2.8 و 3.6، وهي معدلات ضعيفة تبقي الجزائر في الثلث الأخير من الترتيب العالمي، ما يشير الى ان ظاهرة الفساد لم تعرف تراجعاً بنويماً رغم الخطابات الإصلاحية في تلك الفترة، فالتغيرات الطفيفة التي سادت في بعض السنوات ، لا تعبر عن تحسن مؤسسي حقيقي، بل عن تقلبات ظرفية مرتبطة أساساً بالظروف الاقتصادية، ففي سنوات 2013-2015، شهد المؤشر ارتفاعاً نسبياً بالتوازي مع ارتفاع أسعار النفط، مما مكن الدولة من توسيع الانفاق العمومي دون إصلاحات في الحكومة والرقابة ، غير أن الصدمة النفطية التي ضربت الجزائر ودول العالم 2014-2017، شكلت نقطة انعطاف حاسمة ، اذ أدت الى تقلص الموارد المالية

(1) من اعداد الباحثة بناء على: تقارير منظمة الشفافية الدولية، في: <https://www.transparency.org/ar/press> ،
شوهذ: 13 ماي 2020.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

وانكماش الربيع، وهو ما جعل الممارسات الفاسدة أكثر انكشافا بفعل تراجع السيولة وتزايد المنافسة داخل شبكات المصالح، هذه الازمة كشفت هشاشة النظام الإداري والاقتصادي القائم على الربيع، وأبرزت الطابع البنيوي للفساد الذي لم يعد قابلا للإخفاء مع انحسار العائدات النفطية.

بالتالي يمكن القول أن الجزائر خلال العقد المدروس لم تنتقل من مرحلة ادارة الفساد الى مرحلة مكافحته، اذ ظل الفساد آلية لاعادة توزيع الثروة داخل النخب السياسية والاقتصادية، كما أن محدودية الإصلاحات التشريعية والمؤسسية في أعقاب الصدمة النفطية جعل من الفساد عاملا مفسرا لتآكل الثقة الشعبية وتراجع الجاذبية الاستثمارية للبلاد، وهو ما يظهر بوضوح في ثبات المؤشر رغم التحولات الاقتصادية والسياسية الكبرى، وبذلك يصبح الجدول شاهدا كليا على مسابق تحليله من تأثير البنية الداخلية للفساد على السلوك الخارجي للدولة الجزائرية خلال الفترة نفسها.

على ضوء ما سبق تحليله داخل هذا المبحث، يمكن القول إن المحددات التاريخية والسياسية مثلت الخلفية التكوينية التي صاغت هوية القرار الخارجي الجزائري، ومع ذلك فإن استمرار فاعلية هذا القرار وتكيفه مع التحولات الإقليمية والدولية ظل رهينا بعناصر أخرى أكثر ارتباطا بميزان القوة والامكانيات المادية، وعلى رأسها المحددات الاقتصادية والعسكرية التي شكلت العمود الفقري للقوة الوطنية.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن المحددات التاريخية والسياسية مثلت الخلفية التكوينية التي صاغت هوية القرار الخارجي الجزائري. ومع ذلك، فإن استمرار فاعلية هذا القرار وتكيفه مع التحولات الإقليمية والدولية ظل رهينا بعناصر أخرى أكثر ارتباطا بميزان القوة والإمكانات المادية، وعلى رأسها المحددات الاقتصادية والعسكرية التي شكلت العمود الفقري للقوة الوطنية الجزائرية.

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية والعسكرية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تعد العوامل الاقتصادية والعسكرية من أهم محددات السلوك الخارجي للدول لما تمثله من ركائز مادية تحدد هامش الفعل الاستراتيجي في بيئة دولية تتسم بالتنافس وعدم اليقين، فصنع القرار الخارجي لا يبنى فقط على الإرادة السياسية والاعتبارات الأيدولوجية، بل هو نتاج تفاعل معقد بين الموارد الاقتصادية المتاحة ، والقدرات الدفاعية والتصورات النخبوية للأمن والتنمية، في هذا الاطار توضح المقاربات الواقعية والاقتصادية السياسية أن الاقتصاد والقوة العسكرية، يشكلان الأساس الصلب لما يسمى بالقوة الوطنية الشاملة، التي تترجم في النهاية الى نفوذ خارجي أو الى قيود على الحركة الدبلوماسية للدولة.

فالاقتصاد كما يرى بول كروغمان، ليس مجرد بنية إنتاجية بل أداة استراتيجية تحدد موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي، وتتحكم في استقلالية قرارها الخارجي، أما من منظور الخبير العسكري كلاوسفيتز، فالقوة العسكرية تمثل "استمرار السياسة بوسائل أخرى"، اذ تتمتع الدولة القدرة على حماية مصالحها وممارسة الردع في بيئة يطبعها الصراع والتوازن الدائم للقوى، ومن جهة أخرى قدمت المقاربة البنوية الوظيفية في العلاقات الدولية تحليلا أثر تركيبا، اذ ربطت بين الأداء الاقتصادي الوطني والاستقلالية الاستراتيجية، معتبرة ان هشاشة الموارد أو اختلال التوازن ينعكسان مباشرة على السلوك الدولة الخارجي.

وتتجلى أهمية هاذين المحددين في تفاعلها داخل الحالة الجزائرية، فالعائدات الاقتصادية تمول القدرات الدفاعية وتؤمن استمرارية المؤسسة العسكرية، بينما تحمي القوة العسكرية بنية الاقتصاد الريعي ومصالح الدولة الأكثر حيوية، مما يجعل القرار الخارجي الجزائري نتاجا لتوازن حساس بين الموارد والردع، ومن ثم فإن فهم السياسة الخارجية بين 2009-2019، يتطلب تحليل العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والدفاع، وكيف وظف صانع القرار الجزائري الثروة النفطية والمكانة العسكرية لتعزيز موقع الجزائر الإقليمي والدولي.

من منظور نموذج بريتشير وسانيدر في صنع يأتي هذان المحددان ضمن البيئة الموضوعية التي تؤثر إدراك صانع القرار، وتحدد خياراته الممكنة أمامه في مواجهة الازمات

الإقليمية والدولية، وعليه يتناول هذا المبحث المحددين الاقتصادي والعسكري من خلال مطلبين مترابطين.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تشكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية أحد الأسس البنوية التي تحدد استراتيجيات الدول ومجال حركتها في النظام الدولي، ويشير جوزيف ناي الى أن القوة الاقتصادية تمثل أحد مكونات " القوة الناعمة"، اذ تتيح للدول التأثير في الآخرين عبر الجاذبية الاقتصادية وبناء تحالفات بدل من الاكراه، غير أن بعض المقاربات الواقعية والاقتصادية السياسية ترى أن الاقتصاد يشكل أيضا عنصرا من عناصر القوة الصلبة، بما يوفره من موارد تمويل للقدرات الدفاعية ومجال للمساومة الدبلوماسية.

في الحالة الجزائرية، يبرز المحدد الاقتصادي بوصفه ركيزة أساسية في صنع القرار الخارجي، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني على صادرات النفط والغاز التي تمثل أكثر من 90% من عائدات الدولة، وقد جعل الاعتماد الريعي السياسة الخارجية شديدة الحساسية لتقلبات أسعار الطاقة- وهو ما يطلق عليه اسم العلة الهولندية-⁽¹⁾ ، كما ظهر خلال أزمة النفط 2014، التي فرضت على إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية.

ومن منظور نموذج بريتش و سنايدر، يمثل المحدد الاقتصادي جزءا من البيئة الموضوعية التي تحدد إدراك صانع القرار الجزائري لإمكانيات الدولة وحدودها في المجال الخارجي، وهو ما يجعل دراسة هذا المحدد أساسية لفهم سلوك الجزائر الدولي بين 2009-2019.

الفرع الأول: قاعدة الموارد الطاقوية في الجزائر (الاحتياطات والإنتاج والامن الطاقوي)

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، وبالأخص النفط والغاز الطبيعي، وقد لعبت دورا حيويا في تشكيل الاقتصاد الجزائري على مر العقود، بمساهمتها بشكل كبير في تأمين احتياجات الطاقة المحلية، فضلا عن توفير إيرادات كبيرة من العملات الصعبة من خلال

(1) حميد بوشقيفة ومصطفى بلقربوز، "الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر"، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة 2، ع. 1 (مارس 2019): 10.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

التصدير الى الأسواق الدولية، ما جعلها تحتل مكانة بارزة على الساحة العالمية في هذا المجال (1).

أولا-الجغرافيا الطاقوية والاحتياطات:

الأنشطة البترولية في الجزائر تتميز بتنوعها وانتشارها عبر عدة مناطق جغرافية رئيسية، من أجل تنظيم واستغلال هذه الثروة بفعالية كبيرة قامت وزارة الطاقة في الجزائر بتقسيم الحقول النفطية الى ثلاثة أقاليم رئيسية،⁽²⁾. يتميز كل منها بموقعه الجغرافي وخصائصه الإنتاجية.

1- إقليم الشرق - صحراء الشرق:-

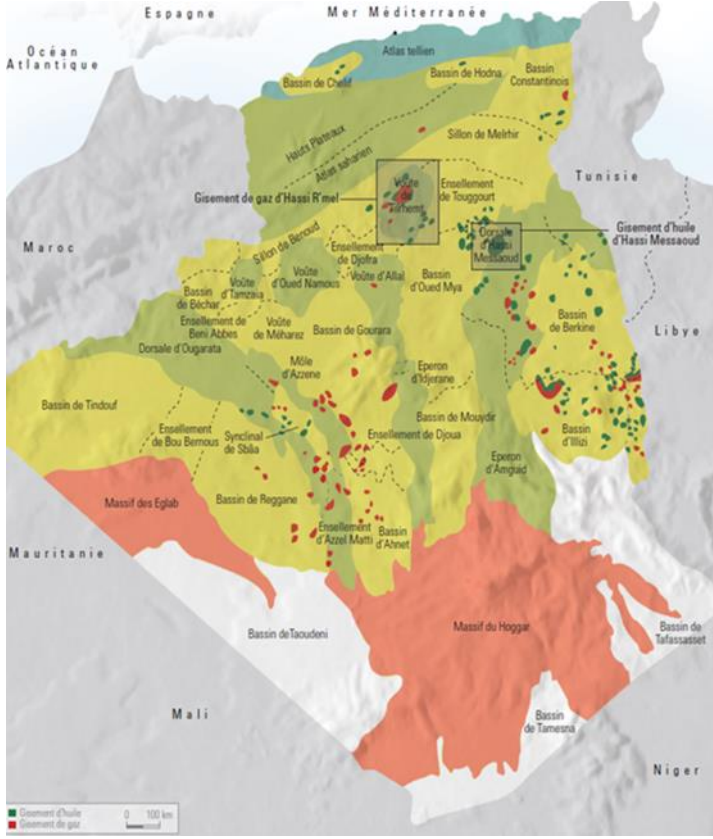
يضم أهم الحقول النفطية مثل حاسي مسعود وبركين، التي تمثل العمود الفقري للإنتاج الوطني

2- إقليم الغرب - صحراء الغرب:-

يحتوي على عدة حقول متوسطة الإنتاج مثل تيميمون الى جانب مشاريع الغاز غير التقليدي-الصخري- قيد التطوير.

3- إقليم الشمال - الساحل:-

يضم بعض الاكتشافات القديمة محدودة الجدوى الاقتصادية بسبب التعقيدات الجيولوجية. والجدول الموالي يحتوي على معلومات تفصيلية لأحواض الرسوبية في الجزائر حسب التوزيع الإقليمي للنفط.



(1) فاتح حركاتي ونشأت الوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 32، ع. 2 (2018): 421.

(2) Ministère des Hydrocarbures, « Hydrocarbure », site officiel du Ministère des Hydrocarbures, <https://www.oilmines.gov.dz/?rubrique=hydrocarbure>. Consulté le 27 Mai 2020.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي لاحتياطيات النفط والغاز في الجزائر (1)

المنطقة	الحوض	الحقول والاستكشافات	بعض التفاصيل
إقليم الشرق- صحراء شرق	حوض إليزي	حقل إيدجيليه	اكتشف في عام 1956، ويعد من الحقول الرئيسية في هذه المنطقة.
	حوض بيركين	حقل أورهود	يقع في وسط الحوض، ويعتبر من أهم الحقول النفطية.
	حوض وادي ميا		يتميز بتشكيلاته الجيولوجية الفريدة، التي تشمل الصخور الطينية السيلورية.
	مجموعة أمقيد-مسعود	حقل حاسي مسعود، حقل حاسي رمل	حاسي مسعود: اكتشف في عام 1956، ويعتبر من أكبر حقول النفط في الصحراء الجزائرية. حاسي رمل: اكتشف في نفس العام، ويعد من أكبر حقول الغاز في البلاد.
إقليم الغرب-صحراء غرب-	حوض أهنت		معروف باحتياطياته من الغاز الجاف.
	حوض تيميمون		غني بالغاز، ويشهد نشاطا كبيرا في مجال الاستكشاف والإنتاج.
	حوض بشار-واد ناموس		يتميز بتنوع احتياطياته، رغم قلة التفاصيل المتاحة عنه.
	حوض رقان		شهد اكتشافات نفطية هامة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.
	حوض تندوف		يحتوي على حقل نفط في الغرانيت، مما يعزز من تنوع المصادر في المنطقة.
	حوض تاودني		يعد أكبر حوض في غرب إفريقيا، ويحتوي على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز.
	حوض سبا		شهد اكتشافات نفطية في الجيفيتيان.
	حوض الشلف		يضم اكتشافات نفطية صغيرة ولكنها مهمة.
إقليم الشمال الساحل	الهضبة الساحلية		تشهد أعمال استكشافية مستمرة نظرا لاحتياطياتها المحتملة.
	الحوض البحري		يحتوي على احتياطيات غير مكتشفة بالكامل بسبب التعقيدات الجغرافية.
	الأطلس الصحراوي		يعد من أوائل المناطق التي شهدت اكتشافات نفطية في البلاد منذ عام 1948.

(1) Ministère des Hydrocarbures, « Hydrocarbure ».

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

الجدول السابق يعكس التوزيع الجغرافي الواسع والمتنوع لحقول النفط والغاز في الجزائر، التي تمتلك أكبر وأهم الحقول النفطية في العالم، من أبرز هذه الحقول حاسي مسعود النفطي، وحقل حاسي الرمل الذي يعتبر من أكبر حقول الغاز في البلاد، بالإضافة الى ذلك، يبرز حقل أورهود في وسط حوض بركين أحد أهم الحقول النفطية بسبب إنتاجيته العالية، وفي اليزي يعد حقل إيدجيليه، الذي اكتشف أيضا سنة 1956، من الحقول الرئيسية التي تعزز مكان الجزائر كمنتج رئيسي للنفط (1).

ان تركز أغلب هذه الحقول في المناطق الجنوبية الصحراوية القريبة من الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، جعل من الأمن الطاقوي أحد المحددات المركزية للسياسة الخارجية الجزائرية، فصانع القرار بات ينظر الى حماية البنى التحتية للطاقة كجزء من الأمن القومي (2)، وهو ما يفسر انخراط الجزائر في تنسيق امني ودبلوماسي متزايد مع دول الساحل والصحراء، كما دفعت هذه الجغرافيا الطاقوية الى توجيه جزء من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية نحو ضمان استقرار الامدادات عبر الدبلوماسية الوقائية والتعاون الاستخباراتي الحدودي - **الفصل الرابع** -.

الجدول رقم (9): تطور احتياطي النفط والغاز في الجزائر (2009-2019) (3)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفط/مليار برميل	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
غاز/مليار م ³	450	450	450	450	450	450	450	450	450	450	450
	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	5

(1) Ministère des Hydrocarbures, « Hydrocarbure ».

(2) عبد المالك بلعزي، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا: قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع. 10 (جوان 2016): 25-26.

(3) من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، أعداد سنوات: 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 8-34؛ في: <https://oapecorg.org/ar/Home>، شوهو: 28 ماي 2020.

يظهر الجدول أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام ظلت مستقرة عند نحو 12.20 مليار برميل خلال الفترة 2009-2019، في حين تراوحت احتياطات الغاز الطبيعي بين 4504 و4505 مليار متر مكعب، ويفسر هذا الاستقرار النسبي بالسياسات الإنتاجية المحافظة التي تنتهجها الجزائر حفاظا على ديمومة مواردها، مع غياب اكتشافات جديدة تذكر في العقد المدروس. هذا الثبات يعكس قدرة الجزائر على إدارة مواردها بكفاءة، لأنه في الوقت نفسه يبرز حدود النمو الطاقوي أمام الارتفاع المتزايد للطلب الداخلي.

ونظريا تعد هذه المعطيات كذلك جزءا من البيئة الموضوعية التي تؤثر إدراك صانع القرار الجزائري للفرص والقيود في السياسة الخارجية، فاستقرار الاحتياطات يمنحه هامشا من الثقة الاستراتيجية في المدى المتوسط، لكنه يفرض في المقابل حذرا متزايدا في عقد الشراكات أو الدخول في مغامرات خارجية قد تهدد الاستقرار الطاقوي، من هنا يمكننا القول إن التوزيع الجغرافي للموارد واستقرار حجم الاحتياطات يشكلان القاعدة المادية التي تبنى عليها السياسة الطاقوية في البلاد، وهي بدورها أحد أبرز مكونات السياسة الخارجية للدولة، سواء في بعدها الأمني أو الاقتصادي أو الجيوسياسي (1).

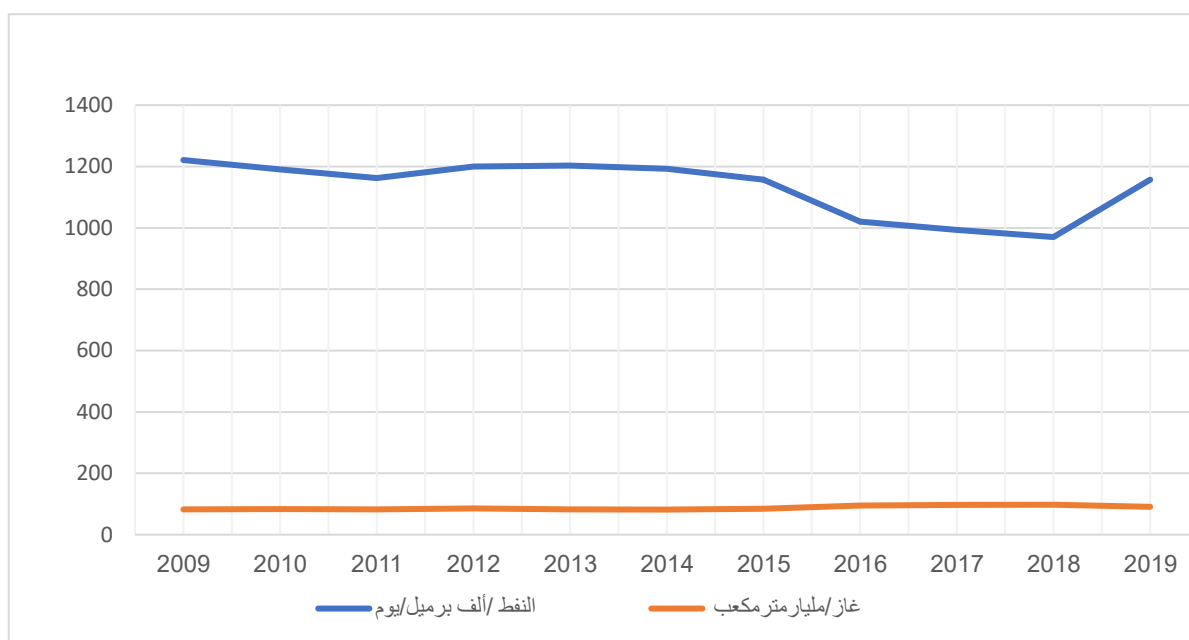
ثانيا - الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في الجزائر:

تعد الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز إحدى الركائز الحيوية للاقتصاد الوطني، إذ تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية، والعصب الأساسي لتوازن المالية العامة، وكذلك أداة هامة لتموضع الدولة داخل الأسواق الإقليمية والعالمية للطاقة (2).

(1) إلياس ميسوم، "النفط وعلاقته بالسياسة: دراسة في أثر النفط على النظام والسياسة السعوديين"، مجلة آفاق للعلوم، ع. 15 (مارس 2019): 264.

(2) حركاتي والوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، 423.

الشكل رقم (12): الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في الجزائر (2009-2019) (1)



يوضح المخطط السابق منحنى بياني لتطور الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في الجزائر خلال العشرية المدروسة، وللتعمق أكثر ولفهم التطور التكنولوجي للإنتاج الفعلي لهما، يوضح الجدولان المواليان بيانات الإنتاج السنوي من الغاز والنفط في الدولة حسب تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الجدول رقم (10): الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر (2009-2019) (2)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مليار m ³	82.6	83.8	82.6	85.7	82.7	81.7
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	-
مليار m ³	84.6	95.0	96.6	97.5	90.3	-

(1) من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2020،

34-8؛ في: <https://opec.org/ar/Home>، شوه: 28 ماي 2020.

(2) من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2020،

34-8؛ في: <https://opec.org/ar/Home>، شوه: 28 ماي 2020.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

يتضح من الجدول أن إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر شهد زيادة تدريجية ملحوظة خلال العقد الأخير، رغم بعض التقلبات الطفيفة التي تعود الى ظروف السوق العالمية، وقد بلغ الإنتاج ذروته سنة 2018 بمعدل 97.5 مليار متر مكعب، وهو أعلى مستوى سجل خلال الفترة المدروسة، ما يعكس التطور الإيجابي في البنية التحتية للقطاع الغازي وتحسن مردودية الحقوق الكبرى. ورغم الازمة النفطية التي عرفها العالم منتصف فترة الدراسة، استطاعت الجزائر الحفاظ على وتيرة إنتاج مرتفعة نسبيا بفضل سياستها الطاقوية القائمة على التصدير المرن وتنويع الشركاء، وقد مكنتها ذلك من الحفاظ على موقعها ك أول منتج للغاز في افريقيا والعاشر عالميا، وهو ما منحها وزنا تفاوضيا في علاقاتها مع أوروبا ودول الساحل الافريقي على حد سواء.

الجدول رقم (11): إنتاج النفط في الجزائر (2009-2019) ⁽¹⁾

السنوات	200	2010	2011	2012	2013	2014
ألف برميل/يوم	1221.0	1190.0	1162.0	1199.8	1203.0	1193.0
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	-
ألف برميل/يوم	1157.0	1020.3	993.0	970.0	1157.0	-

يوضح الجدول أن إنتاج النفط في الجزائر شهد تقلبات ملحوظة خلال العقد الماضي، مع فترات من الانخفاض والاستقرار النسبي، اذ تشير الاحصائيات الى أن ادنى مستوى للإنتاج كان في 2017، حيث بلغ 993 ألف برميل يوميا، ويفسر ذلك نتيجة لتراكم العديد من العوامل ، أولها تأثيرات الازمة النفطية من 2014، اين شهد النفط انخفاضا حادا، مما أثر بشكل مباشر عائدات الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك الجزائر ⁽²⁾ ، وكذلك ضعف الاستثمار الأجنبي بعد

(1) من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2020 8-34؛ في: <https://opec.org/ar/Home>، شوهذ: 28 ماي 2020.

(2) أبو بكر الصديق زروقي ومحمد مكيدش، "قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري - دراسة تحليلية قياسية"، مجلة السياسات الاقتصادية 5، ع. 2 (31 ديسمبر 2017): 15.

تعديل قانون المحروقات 2005 و 2006، وارتفاع تكاليف الاستخراج ، وتوجه الدولة نحو سياسة انتاج محافظة تضمن استقرار الأسعار داخل منظمة أوبك (1) .

هذا التراجع لم يكن مجرد نتيجة للأزمة النفطية التي اندلعت في 2014، بل تجسيدا لخيارات استراتيجية هدفت الى تحقيق توازن بين المحافظة على الاحتياطات وحماية المداخل، ما يعكس إدراك صانع القرار لأهمية الاستقرار الطاقوي كمكون من مكونات الأمن القومي.

ثالثا - حادثة تيغنتورين والامن الطاقوي:

شككت حادثة تيغنتورين (عين أميناس، ولاية اليزي، 16 جانفي 2013)، نقطة تحول حاسمة في إدراك الترابط بين الاقتصاد والأمن في القطاع الطاقوي الجزائري، فقد استهدف الهجوم الارهابي منشأة غازية تقع في منطقة حدودية شديدة الحساسية بالقرب من الحدود الليبية، وأدى الى توقف مؤقت للإنتاج واجلاء فرق العمل الأجنبية. دفعت هذه الحادثة السلطات الجزائرية الى مراجعة منظومة الحماية الطاقوية عبر استحداث وحدات أمنية متخصصة، وتكثيف التنسيق الميداني بين الجيش الوطني الشعبي وسوناطراك، إضافة الى توسيع النطاق الاستخباراتي مع دول الجوار، لمراقبة الامتدادات الارهابية العابرة للحدود، كما ساهمت الواقعة في ترسيخ مفهوم الامن الطاقوي ضمن الخطاب السياسي والدبلوماسي الجزائري، بوصفه أحد أعمدة الامن القومي، وأحد محددات تحركه الخارجي، لاسيما في المنتديات الطاقوية والدولية (2). شكلت هذه الواقعة مثالا على إدراك الأزمة داخل البنية الاقتصادية للدولة، اذ اعادت توجيه تصور صانع القرار نحو اعادة تقييم البدائل الخارجية وفق منطق الكلفة والمنفعة فازدادت الأولوية الدبلوماسية الوقائية والتنسيق الإقليمي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود- التفصيل في الآليات- مقابل تجنب السياسات المكلفة او التدخلات ذات طابع صدامي، وبهذا لم تعد

(1) تعديل قانون المحروقات الجزائري مثل مرحلة حاسمة في اعادة صياغة السياسة الطاقوية الجزائرية، بهدف تعزيز سيطرة الدولة وزيادة العائدات الجبائية في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط.

أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 06-10 مؤرخ في 3 رجب 1427 الموافق 29 يوليو 2006، يعدل ويتم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، ع. 48، (30 يوليو 2006): 10-4.

(2) الجزيرة نت، «هجوم عين أميناس»، الموسوعة، 2 فبراير 2016، في: <https://tinyurl.com/mryy84fa> ، شوهو: 15 جويلية 2020.

الطاقة مجرد مورد اقتصادي - ارقام واحصائيات-، بل أصبحت عنصرا استراتيجيا في صنع القرار الخارجي.

الفرع الثاني: الريع والدبلوماسية الطاقوية كمحدد بنيوي للسياسة الخارجية الجزائرية

يعد الريع الطاقوي أحد المرتكزات الجوهرية التي بنى عليها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وقد تحول مع مرور الوقت الى أداة بنيوية في صياغة القرارين الداخلي والخارجي للدول، فالاعتماد الشبه الكلي على صادرات النفط والغاز جعل مداخل الريع تحدد مجال الحركة السياسية الداخلية والخارجية للبلاد، بحيث ارتبط استقرار النظام السياسي واستقلالية القرار الدبلوماسي ارتباطا مباشرا بحجم العائدات الطاقوية وقدرة الدولة على توظيفها في تمويل سياساتها المختلفة.

أولا - الريع النفطي كمصدر للقدرة والشرعية:

تشكل عائدات الطاقة المصدر الرئيسي للتمويل العمومي في الجزائر، اذ تمثل متوسط أكثر من 90% من الإيرادات الخارجية خلال الفترة 2009-2019، وقد سمحت الطفرة النفطية بين 2004-2013، بتكوين احتياطات مالية ضخمة تتجاوز 190 مليار دولار، وهو ما مكن السلطات من تمويل برامج اجتماعية كبرى وتعزيز مشاريع البنية التحتية، إضافة الى تغذية صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ لامتصاص الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط (1). هذه الوفرة اليعية منحت الجزائر هامش مناورة دبلوماسية واسعة، اذ استطاعت خلال سنوات الوفرة أن تعزز مشاركتها في المنظمات الإقليمية والأفريقية والمتوسطة، وتضاعفت مساهماتها في التنمية لدول الساحل، لكن الازمة النفطية سنة 2014 مثلت النقطة الحاسمة، اذ تراجعت الأسعار الى أقل من النصف، مما أدى الى تقلص الاحتياطات النقدية وانكماش صندوق الضبط، واجبر الدولة على إعادة ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية على حد سواء (2)، وعلى ضوء المقاربات النظرية التي تحلل الدراسة نجد أن هذا التراجع في الموارد مثالا

(1) سامية معتوق، غنية بن حركو، وحرث عبيد، "معضلة الريع في الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد 15، ع. 1 (2020): 176.

(2) مجموعة الأزمات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، تقرير الشرق الأوسط رقم 192، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، 3-4، أنظر: International Monetary Fund, Algeria: 2015 Article IV Consultation—Staff Report (Washington, DC: IMF, 2015), 5-9.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

على تقلص مجال البدائل أمام صانع القرار، حيث يتراجع الطموح الخارجي أم الضرورات الداخلية، فالريع هنا لا يمثل مجرد دخل مالي، بل محددا مباشرا للقدرة على اختيار الأداة المناسبة من مبادرات نشطة في فترات الوفرة الى سياسات الحذر والانكفاء في أوقات الانكماش. وتعد شركة سوناطراك القلب النابض لهذه المنظومة الريعية، فهي أكبر مؤسسة اقتصادية في البلاد وتخضع مباشرة لسلطة الدولة، غير أن القطاع عرف بين 2010 و2017 حالة عدم استقرار اداري غير مسبوق، تمثلت في تغيير ست مدراء عامين وأربعة وزراء طاقة في فترة وجيزة، مما أدى الى تراجع الاستثمارات الأجنبية وتعطل تطور الحقول، وقد انعكس ذلك سلبا على قدرة الدولة في توليد بدائل خارجية واسعة، لان فعالية السلوك الخارجي تعتمد على استقرار القطاع الطاقوي وقدرته على تأمين تدفقات مالية منتظمة (1).

وترتبط الريع النفطية أيضا في حالة الجزائر بمسألة الشرعية السياسية، اذ توظف الدولة مداخل الطاقة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال منظومة الدعم والسكن والخدمات العمومية وتمويل الرواتب، وهذا يجعل صانع القرار يدرك ان أي اضطراب في الإيرادات يمكن أن ينتج ضغوطا اجتماعية وسياسية داخلية مما يدفعه الى تبني سلوك خارجي أكثر تحفظ وأقل مجازفة، فوفقا لمقاربة الاقتصاد السياسي يؤدي تقلص الموارد الاقتصادية الى انكماش مجال الخيارات الخارجية، وتحول القرار نحو البدائل الأقل كلفة، وهو الطرح ذاته الذي يدعمه بريتش والدراسات المقارنة كذلك (2).

جسد صندوق ضبط الإيرادات العلاقة بين الريع والقرار الخارجي بوضوح، اذ أنشأ مطلع الالفية كآلية مالية تمتص الصدمات في السوق النفطية، غير أن الازمة النفطية أدت الى استنزافه بالكامل بحلول 2017-2018 (3)، مما أجبر الدولة على الاعتماد مباشرة على احتياطاتها النقدية وأضعف قدرتها على تمويل المبادرات الخارجية، وهكذا أيضا نجد أن الريع

(1) Yahia H. Zoubir, "The Resilience of Algeria's Hydrocarbon Sector," *Journal of North African Studies* 23, no. 4 (2018): 611-615.

أنظر كذلك: 98-102, Oxford Business Group, *The Report: Algeria 2017* (London: OBG, 2017).

(2) Luis Martinez, *The Violence of Petro-Dollar Regimes: Algeria, Iraq and Libya* (London: Hurst, 2010), 77-84.

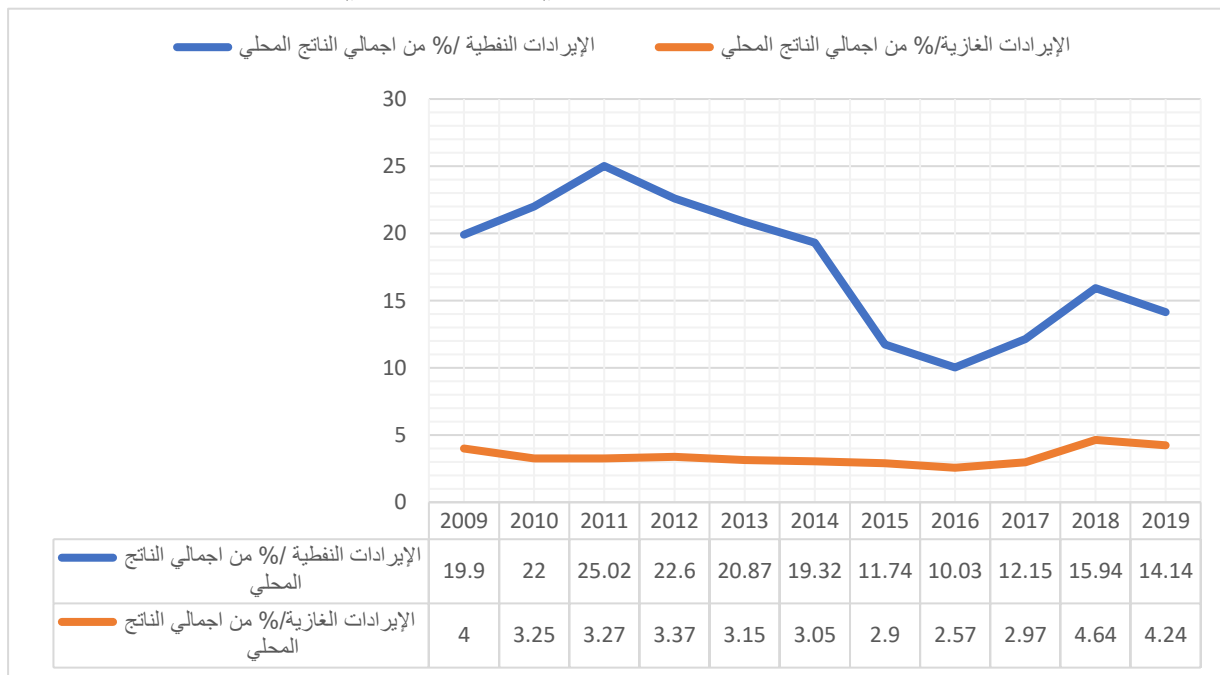
(3) نور الدين شريف طويل، دليلة بن عمارة، "صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000-2017)"، *المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت* 5، ع. 2، (2018)، 1: 23.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

ليس مصدرا للقدرة بل شرطا لاستمرار النموذج الدبلوماسي القائم على الحياد النشط في فترات سابقة.

تشير بيانات البنك الدولي الظاهرة في الشكل الموالي الى أن مساهمة قطاعي النفط والغاز تذبذبت بين 10% و20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2019، اذ بلغت ذروتها سنة 2011 بنسبة 25.03% بفضل ارتفاع الأسعار عالميا، ثم تراجعت تدريجيا الى 19.3% سنة 2014، قبل أن تنخفض الى 10.03% سنة 2016 نتيجة انهيار الأسعار، هذه التقلبات كشفت هشاشة النموذج الاقتصادي الجزائري القائم على الربيع الطاقوي، وأبرزت محدودية التنوع الإنتاجي، كما انعكس هذا التراجع على قدرة الدولة في تمويل القطاعات الاجتماعية، وعلى مستوى معيشة المواطنين، خصوصا مع تقلص الانفاق العام في قطاع الخدمات الأساسية.

الشكل رقم (13): إيرادات النفط والغاز من إجمالي الناتج المحلي (2009-2019) (1)



(1) من اعداد الباحثة بناء على احصائيات البنك الدولي، في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?end=2019&locations=DZ&start=2009&view=chart>

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.NGAS.RT.ZS?end=2019&locations=DZ&start=2009&view=char> شوهده : 12 جويلية 2020.

ثانيا - البنية الطاقوية كمحدد جيو - اقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية

تمثل البنية الطاقوية أحد أهم المحددات البنيوية للسياسة الخارجية الجزائرية، إذ أن الانتشار الواسع لشبكات أنابيب الغاز وموقع الجزائر كمزود رئيسي للطاقة في الحوض



المتوسطي والافريقي منحوها قدرة تفاوضية مؤثرة ضمن محيطها الإقليمي، هذه البنية لا تعد مجرد وسيلة تصدير، بل اطارا يحدد مجال المناورة الدبلوماسية للدولة ويؤطر علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع شركائها الخارجيين (1).

على المستوى المتوسطي، يشكل الترابط الطاقوي بين الجزائر وأوروبا محددًا استراتيجيًا في إدراك صانع القرار الجزائري لعلاقات الجزائر مع الضفة الشمالية للمتوسط، فشبكات أنابيب الغاز العابرة للبحر تمثل عماد هذا الترابط، وتشمل (2):

خط أنابيب "TransMed": يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس، ويعتبر محوريا في تصدير الغاز الجزائري إلى أوروبا (3).

خط الأنابيب "Medgaz": يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة عبر البحر الأبيض المتوسط، ويعزز من قدرة الجزائر على تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي (4).

(1) عبد القادر سليمان، "الطاقة وأثرها في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الدراسات المتوسطية، ع. 9، (2018): 55-58.

(2) Marta Musso, "Hassi R'Mel," 1800 Histories, Harvard University, https://histecon.fas.harvard.edu/1800_histories/sites/hassi.html, accessed April 20, 2020

(3) Eni, "TransMed Gas Pipeline System," Corporate Report, in: https://www.ide.go.jp/English/Data/Africa_file/Company/algeria04.html, accessed April 20, 2020.

(4) Medgaz S.A., Annual Report 2021, Madrid, 6-9.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

الخط المغربي الأوروبي "GME": هو خط أنابيب غاز طبيعي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب، بدأ تشغيله في عام 1996، ويمتد لمسافة 1620 كيلو متر، يمر الخط عبر المغرب إلى مضيق جبل طارق وصولاً إلى إسبانيا، يعتبر هذا الخط مهماً لتعزيز تصدير الغاز الجزائري إلى أوروبا، لكنه واجه تحديات سياسية وتجارية بين الدول المعنية (1).

هذه الشبكات عززت المكانة الجيو-اقتصادية للجزائر باعتبارها مزوداً قريباً وموثوقاً للطاقة بالنسبة لأوروبا إذ إن الاتحاد الأوروبي ظل الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث تستقبل أوروبا 60% من صادرات الجزائر التي أغلبها غاز ونفط ما جعلها طرفاً لا يمكن تجاوزه في قضايا الطاقة والهجرة والأمن الحدودي، فضلاً عن كونها شريكاً اقتصادياً مستقر مقارنة ببعض الأسواق الأخرى نيجيريا وليبيا. إذن هنا البنية الطاقوية لا تعمل كأداة دبلوماسية بقدر ما تشكل إطاراً بنيوياً يحدد مستوى الاعتماد المتبادل الذي يمنح الجزائر وزناً تفاوضياً ناتجاً عن موقعها الجغرافي وقدرتها الإنتاجية (2).

على المستوى الأفريقي، تبرز البنية الطاقوية الجزائرية أيضاً في بعدها الأفريقي، إذ ترتبط مشاريع الطاقة العابرة للصحراء بمفهوم أوسع وهو التكامل القاري في مجال الطاقة، فمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء TSGP الذي يربط نيجيريا بالنيجر فالجزائر (3)، يمثل أحد أهم المؤشرات على إدراك الجزائر لأهمية مواردها في بناء مجال نفوذ أفريقي مستقبلي، ورغم التعثرات الأمنية والمالية التي عرفها المشروع، فإن استمرار الجزائر في دعمه يعبر عن رغبة في ترسيخ موقعها كجسر طاقي بين أفريقيا وأوروبا، وهو ما يعكس وعي صانع القرار بأن الطاقة ليست مورداً اقتصادياً بل محدداً استراتيجياً في تشكيل محيط التفاعل الدبلوماسي.

على المستوى المتعدد الأطراف، تلعب الجزائر دوراً فاعلاً داخل منظمة أوبك (4) ومنتدى الدول المصدرة للغاز (5)، حيث يندرج هذا النشاط في سياق تثبيت موقعها ضمن

(1) International Energy Agency, Gas Market Report 2022 (Paris: IEA, 2022), 112–114.

(2) World Bank, Algeria Trade Profile 2019 (Washington, DC: World Bank, 2020), 2.

(3) ندير طروبيا، "الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الإفريقية"، مجلة التكامل الاقتصادي 10، ع. 2 (جوان 2022): 256.

(4) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2019 (Vienna: OPEC, 2019), 10–12.

(5) Gas Exporting Countries Forum (GECF), Member Countries Profiles: Algeria (Doha: GECF, 2019), 6.

منظومة الحكومة العالمية للطاقة، فمن خلال المشاركة المنتظمة في هذه الأطر ، تسعى الجزائر الى الدفاع عن مصالح المنتجين المتوسطي الحجم وضمان استقرار الأسعار ، وهو ما ينعكس بدوره على قدرتها في التفاوض حول الملفات الاقتصادية وسياسية أوسع، وعليه فان العضوية في هذه المنظمات تمثل محددًا مؤسسًا للسياسة الخارجية، اذ تسهم في تكوين ادراك مؤسساتي مشترك يؤطر سلوك الدولة داخل النظام الدولي للطاقة.

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية الخارجية ودورها في توجيه السلوك الخارجي الجزائري

تمثل العلاقات الاقتصادية الخارجية أحد المحددات البنيوية التي تساهم في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، اذ تعكس مزيجًا من الاعتماد التجاري ، وحجم الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي، ومكانة الجزائر ضمن شبكات التبادل والاستثمار ، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يتميز بهيمنة قطاع المحروقات الا ان العلاقات التجارية والتعاون الاستثماري ودرجة الارتباط بالأسواق الخارجية تمثل محددات أساسية تسهم في تشكيل خيارات السياسة الخارجية، فالاعتماد على الواردات الغذائية والصناعية، والاندماج المحدود في المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر ، كلها عوامل تفرز تأثيرات مباشرة في طبيعة السلوك الدبلوماسي للدولة .

وقبل تحليل هذه الابعاد، من الضروري تحديد موقع الجزائر داخل الاقتصاد العالمي، باعتباره الإطار البنيوي الذي يفسر مدى انفتاحها وانغلاقها في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويوضح في الوقت نفسه حدود توظيف الاقتصاد كأداة تأثير دبلوماسي.

أولاً- موقع الجزائر في الاقتصاد العالمي:

يتميز موقع الجزائر في الاقتصاد العالمي بطابع مركب يجمع بين قوة الحضور في سوق الطاقة، وضعف الاندماج في بقية القطاعات (1) فمن جهة تعد الجزائر كما أسلفنا الشريك الأساسي لأوروبا في مجال الطاقة، ومن جهة أخرى تشهد القطاعات الإنتاجية غير النفطية ضعفًا هيكليًا، مما يجعل الاقتصاد الجزائري اقل قدرة على المنافسة وأكثر اعتماد على الواردات،

(1) شهرزاد زغيب، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، في الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 30 أيلول/سبتمبر 2013)، 1-2.

ويشير تقرير مجموعة الازمات الدولية الى ان الاقتصاد الجزائري يعاني من الاندماج المحدود في الاقتصادي العالمي ، وضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي، وغياب الاصلاحات البنوية الضرورية، ويزيد هذا الضعف من اعتماد الجزائر على الطاقة باعتبارها المورد الخارجي الأقوى، مما يعزز الطابع الأحادي لأداة القوة الاقتصادية التي تستخدمها الجزائر في علاقاتها الدولية (1) . كما أن الانخراط المحدود في المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، يضعف قدرتها على توظيف أدوات اقتصادية متعددة في سياستها الخارجية، ويجعل خياراتها منصبة على الطاقة والتجارة التقليدية، بذلك يمكن القول ان موقع الجزائر قبل 2019 عالميا يمثل المحدد البنوي الذي يقيد تنوع أدواتها الاقتصادية في الساحة الدولية.

ثانيا - التجارة الخارجية كمحدد لبنية القرار الخارجي

تشكل التجارة الخارجية أحد أبرز المؤشرات على طبيعة ارتباط الجزائر بالاقتصاد الدولي، وتظهر المعطيات الدولية أن الاتحاد الأوروبي استقبل خلال الفترة 2009-2019، ما بين 50 الى 60 مائة من الصادرات الجزائرية (2) ، في حين ظل العمق المغربي والافريقي هامشيا في المبادلات التجارية، ويكشف هذا التركيز على نمط من الاعتماد البنوي على الفضاء الأوروبي المتوسطي بوصفه المورد الرئيس للسلع الأساسية والمستورد الأكبر للمحروقات الجزائرية. ومن منظور الاقتصاد السياسي (3) ، يفرض هذا النمط من الاعتماد بنية موضوعية تضيق أو توسع مجال تحركات الدولة، فاستقرار العلاقات مع الشركاء الأوروبيين يتحول الى عامل بنوي لضمان توازن الاقتصاد الوطني، وفي المقابل يفسر ضعف المبادلات مع دول الساحل على أنه محدودية لإمكانية توظيف التجارة كأداة نفوذ إقليمي، مما يترك مجال الفعل الخارجي في المنطقة مرتبطا أكثر بالأدوات الأمنية والسياسية.

ثالثا - الاستثمار والتعاون الاقتصادي كبنية تحدد درجة الانفتاح:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المؤشرات البنوية التي تعكس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني ومرونته، كما يشكل عنصرا أساسيا في بناء الشراكات الاقتصادية الدولية،

(1) مجموعة الازمات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 13.

(2) International Trade Centre, Trade Map: Algeria Trade Statistics 2009-2019, https://tradedatamonitor.com/?gad_source=1&gad_campaignid=19556349769 accessed May 18, 2020.

(3) The Political Economy Approach," Unit 5, 1-3.

فحجم الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها الجغرافي والقطاعي يندرج ضمن البيئة الموضوعية التي تحدد المجال المتاح أمام الدولة في توجهاتها الخارجية، فملا اتسعت دائرة الاستثمار تنوعا وعمقا، ازدادت الأدوات الاقتصادية المتاحة لصانع القرار، والعكس صحيح (1) .

وتشير تقارير عالمية الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي شهدت تراجعا ملحوظا خلال السنوات 2010-2017، نتيجة عوامل بنيوية، من أبرزها التغيرات في قطاع الطاقة، وعدم استقرار إدارة سوناطراك، وببطء الإصلاحات الاقتصادية، مما يجعل الاستثمار الأجنبي محدود القدرة على تكوين قاعدة مستقرة يمكن للدولة توظيفها كرافعة اقتصادية لتعزيز مكانتها الدولية (2).

تعد قاعدة 49/51 التي قيدت لسنوات طويلة حصة المستثمر الأجنبي في رأس المال بما لا يجاوز 49 بالمائة، أحد أبرز تجليات منطق السيادة الاقتصادية في الجزائر، فرغم أنها هدفت الى حماية القطاعات الاستراتيجية من السيطرة الخارجية، خصوصا الطاقة والصناعات الثقيلة، فإنها في المقابل قلصت من هامش الانفتاح الاقتصادي، وحدت من قدرة الاقتصاد الوطني على جذب استثمارات كبيرة ومتنوعة، وهو ما أدى الى نقص الأدوات الاقتصادية المتاحة ضمن حسابات السياسة الخارجية (3) .

وتظهر البيانات الرسمية للفترة المدروسة، تمركزا واضحا للاستثمار الأجنبي في المحيط الأوروبي المتوسطي، اذ استثمرت الدول الأوروبية ما يقارب 966 مليار دينار -8.2 مليار دولار- موزعة على 377 مشروعا، واسهمت في خلق ما يزيد عن 61 ألف وظيفة مباشرة، ويبرز حضور فرنسا المانيا ايطاليا واسبانيا باعتبارها دولا تمتلك خبرة تقنية عالية، خاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والصناعة، وهو ما يجعل المحور الأوروبي ثابتا في إدراك صانع القرار لحدود وقدرات أدواته الاقتصادية.

(1) هشام بوعافية، "الاستثمار الأجنبي المباشر والترابط الاقتصادي الدولي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - ع. 22: 49-50.

(2) مصطفى دحماني، زكريا مفتاح، "الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية"، مجلة العقار للدراسات الاقتصادية، ع. 10 (2017): 76-78.

(3) سعاد جبار، محمد بشير لبيق، "قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 في الجزائر: بين إلزامية التبنّي والمطالبة بالتخلي"، مجلة دراسات 16، ع. 1، (جانفي 2019): 193-208.

وتأتي الدول العربية في الثانية باستثمارات بلغت 906 مليار دينار، ورغم حجمها المعتبر، فإنها تبقى أقل ارتباطا بالقطاعات الصناعية الاستراتيجية، مما يجعل أثرها البنوي على خيارات القرار الجزائري محدودا مقارنة بالاستثمار الأوروبي، الذي يتميز بتركيزه القطاعي ونسبة اندماجه العالية في البنية التحتية الوطنية.

أما الاستثمارات الآسيوية، وعلى رأسها الصينية، فقد بلغت 154 مليار دينار-1.3 مليار دولار-موزعة على 106 مشاريع، أغلبها في البنية التحتية والطاقة، ويرتبط هذا التوجه بالاستراتيجية الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق الشيء الذي يعكس بداية تحول نحو تنوع الشركاء، وان لا يزال محدود مقارنة بالاتحاد الأوروبي، مما يجعل تأثيره على بنية القرار محدودة، في المقابل نجد ان مساهمة الشركاء الأمريكيين والافارقة ضعيفة، اذ لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية الأمريكية 15 مليار دينار- 127 مليون دولار - موزعة على 14 مشروع، فيما بلغت الاستثمارات الأفريقية 36 مليار دينار- 305 مليون دولار- لمشروعين فقط (1)، ويشير هذا التفاوت الجغرافي الى وجود تركيز حاد في خارطة الاستثمار الأجنبي، والى محدودية التنوع الذي يمكن تستفيد منه الدولة في بناء علاقات اقتصادية- دبلوماسية متنوعة-

رابعا- الدين الخارجي واستقلالية القرار

يمثل الدين الخارجي أحد أهم المؤشرات التي تقاس بها درجة استقلال القرار الاقتصادي السياسي للدولة، وتظهر سلسلة بيانات بن الجزائر (1984-2019) مسارا واضحا يبرز انتقال الجزائر من دولة ذات مديونية مرتفعة خلال الثمانينيات والتسعينيات أين بلغت ذروتها سنة 1996 بـ 33.8 مليار دولار، الى دولة شبه خالية من الدين خلال الفترة 2009-2019، مع استقرار المديونية بين 3 و5 مليار دولار فقط، وهو ما يوضحه الجدول التالي بالتفصيل.

(1) الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في: <https://aapi.dz/ar/accueil-ar> /، شوهذ: 09 أفريل 2020.

الجدول رقم (12): تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1984-2009) ⁽¹⁾

الأرصدة المستحقة في نهاية العام			
الاجمالي	ديون قصيرة الأجل	ديون متوسطة وطويلة الأجل	السنة
15,962	–	15,962	1984
19,771	–	19,771	1985
23,818	–	23,818	1986
27,733	–	27,733	1987
25,168	–	25,168	1988
26,397	–	26,397	1989
27,391	–	27,391	1990
27,290	–	27,290	1991
26,558	–	26,558	1992
25,443	–	25,443	1993
30,544	636	29,908	1994
32,936	256	32,680	1995
33,848	328	33,520	1996
31,939	138	31,801	1997
31,681	186	31,495	1998
28,723	218	28,505	1999
25,538	234	25,304	2000
22,791	204	22,587	2001
22,997	119	22,878	2002
23,689	146	23,544	2003
22,348	450	21,898	2004
17,348	570	16,778	2005
6,027	589	5,438	2006
5,915	749	5,166	2007

(1) Banque d'Algérie, «Statistiques de la dette extérieure», <https://tinyurl.com/4nndryw3>, consulté le 18 MAI 2020.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

6,045	1,321	4,724	2008
5,792	1,572	4,221	2009
5,803	2,019	3,784	2010
4,443	1,142	3,301	2011
3,742	1,205	2,537	2012
3,458	1,328	2,130	2013
3,796	1,975	1,821	2014
3,003	1,823	1,180	2015
3,818	1,986	1,832	2016
3,954	2,096	1,858	2017
3,993	2,319	1,674	2018
3,830	2,264	1,566	2019

هذا التحول البنوي هو نتيجة لسياسة السداد المبكر وارتفاع العائدات النفطية في العقد الأول من الألفية، وهو ما جعل الجزائر من أقل الدول مديونية في المنطقة، ويشير تقرير مجموعة الالتزامات الدولية -2017- إلى أن غياب الدين الخارجي منح الجزائر استقلالية معتادة تجاه المؤسسات المالية الدولية، وأعفاها من الضغوط الإصلاحية المصاحبة لبرامج الاقتراض (1). وبذلك فإن انخفاض المديونية يشمل متغيرا موضوعيا أساسيا في صنع القرار الخارجي، لأنه:

- يزيد من استقلالية القرار السيادي.
- يرفع قدرة الدولة على اختيار شركائها دون التزامات مادية
- يسمح بمرونة أكبر في تبني مواقف دبلوماسية مستقلة.
- ويعيد تعريف العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية بوصفها علاقة انتقائية وليست تبعية.
- وبالتالي فيمن زاوية منظور صانع القرار البيئة المالية المستقرة تسمح بتوسيع مجال البدائل المتاحة وتقلل من القيود الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية.

(1) مجموعة الالتزامات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 18.

المطلب الثاني: المقومات العسكرية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

تعد المقومات العسكرية والأمنية عناصر حاسمة في تشكيل استراتيجيات الدول على الساحة الدولية ⁽¹⁾. يتجلى تأثير هذه المقومات في مفهوم "القوة الصلبة" الذي طرحه المفكر السياسي جوزيف ناي، والذي يشير الى استخدام القوة العسكرية والأمنية لتعزيز النفوذ الدولي والتأثير على السياسات العالمية. بالإضافة الى ناي، يبرز هنري كيسنجر أهمية القوة العسكرية كأداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مكانة الدول في النظام الدولي. في حالة الجزائر، تعتبر قوتها العسكرية وواجهتها الأمنية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها في صياغة استراتيجياتها الدولية. من خلال تطوير قدراتها العسكرية والدفاعية، وعقيدتها الدفاعية.

الفرع الأول: الجيش الوطني الشعبي: الخلفية التاريخية والعقيدة الدفاعية

أولاً- تأسيس الجيش الوطني الشعبي الجزائري:

الجيش الوطني الشعبي الجزائري، الذي تأسس بعد استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، يمثل امتدادا تاريخيا طويلا يتجذر في تاريخ الجزائر العسكري منذ العصور القديمة وحتى المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي. يمتد إرث الجيش الى الحروب التي قادها الملوك النوميديون ضد الاحتلال الروماني، مثل معركة زاما في 202 ق.م بقيادة الملك ماسينيسا. كما شهدت الجزائر معارك هامة خلال الحقبة العثمانية، بما في ذلك معركة الجزائر خلال الثورة التحريرية. في القرن العشرين، كان لمجزرة 8 ماي 1945 تأثير كبير على الوعي الوطني، مما أدى الى تشكيل المنظمة الخاصة في عام 1947، والتي كانت نواة المقاومة المسلحة. وفي 1 نوفمبر 1954، أطلقت جبهة التحرير الوطني ثورة مسلحة بقيادة جيش التحرير الوطني، حيث تطور هذا الأخير ليصبح قوة منظمة ضد الاستعمار الفرنسي ⁽²⁾.

بعد الاستقلال، تحول جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي سنة 1963 ⁽³⁾، الذي استمر في لعب دور مركزي في الدفاع عن سيادة الجزائر واستقرارها، مستمدا قوته من تاريخه الطويل في المقاومة، وتصنف الجزائر كقوة عسكرية رئيسية في القارة الإفريقية، أذ يحتل

(1) أحمد النعيمي، *السياسة الخارجية* (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2015)، 255.

(2) وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش الوطني الشعبي"، موقع وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، في: <https://chatgpt.com/c/69e1be11-0ad8-83ea-8e2e-ba0703755746>، شوهذ: 22 جوان 2023.

(3) ميلود ولد الصديق، "فينومينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في المجتمع"، في *فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني*، (161-184) تح. نسيم بهلول (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، 168.

جيشها الوطني الشعبي المرتبة الثانية بعد مصر في ترتيب القوى العسكرية الإقليمية وذلك حسب تصنيف مؤسسة [Global Firepower](#)، تقسم القوات المسلحة الجزائرية الى عدة فروع رئيسية (1) :

- 1-القوات البرية: تعنى بالدفاع عن الأراضي الوطنية والتصدي لأي تهديدات برية.
- 2-القوات الجوية: مسؤولة عن حماية المجال الجوي وتوفير الدعم الجوي للقوات البرية.
- 3-القوات البحرية: تحمي السواحل والمصالح البحرية وتؤمن حماية المجال البحري للبلاد.
- 4-قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: تركز على أنظمة الدفاع الجوي لحماية المجال الجوي الجزائري.

5-الدرك الوطني: هو مؤسسة أمنية وعسكرية جزائرية ذات طابع خاص، تلعب دورا حيويا في حفظ الأمن والنظام العام في البلاد. تأسس الدرك الوطني بعد الاستقلال مباشرة، وتتميز بمهام متعددة وواسعة النطاق.

6-الحرس الجهوي: يعمل كقوة النخبة المسؤولة عن حماية المسؤولين الحكوميين والمنشآت الحيوية.

كل فرع من هذه الفروع يلعب دورا حاسما في استراتيجية الدفاع الوطني، ويعكس التزام الجيش الوطني الشعبي بالمبادئ الثورية والنضال الشعبي الذي نشأ منه.

ثانيا - العقيدة الدفاعية للجيش الوطني الشعبي:

" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري. يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور" الدستور الجزائري (2)

(1) فيروز مزياني، "العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 7، ع.2 (2020): 541-543.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، 1989، 1996، 2008، 2016، 2020.

نص هذه المادة تناولتها دساتير الدولة الجزائرية منذ الاستقلال: فقد تناولته المادة 8 من دستور 1963: "الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني. وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب". كما تناولته المواد 82، و24، و25، و25، و28، و30 من الدساتير التالية على الترتيب 1976، 1989، 1996، 2008، 2016، 2020، بنفس الصياغة المذكورة أعلاه. هذه المادة تعكس بوضوح الدور الحيوي والمتعدد الأبعاد الذي يلعبه الجيش الوطني الشعبي في حماية الدولة الجزائرية ومصالحها، وذلك من خلال:

1-تنظيم وتطوير الطاقة الدفاعية للأمة حول الجيش الوطني الشعبي:

الدور المحوري للجيش، يشير النص الى أن الطاقة الدفاعية للأمة تدور حول الجيش الوطني الشعبي، ما يعني أن الجيش هو العمود الفقري للأمن القومي الجزائري. وهذا يعكس رؤية الدولة الجزائرية التي تضع الجيش في قلب استراتيجيات الدفاع الوطني (1) . دعم وتطوير الجيش: المادة توضح أن الجيش ليس فقط مؤسسة للدفاع، بل يجب دعمه وتطويره باستمرار. هذا يشمل تحديث المعدات العسكرية، تحسين الكفاءات التدريبية، وتطوير استراتيجيات دفاعية تتناسب مع التهديدات الحديثة.

2-المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي (2) :

أحد أهم أدوار الجيش هو الحفاظ على استقلال الجزائر. هذا يعكس التأكيد على حماية المكتسبات الوطنية بعد الاستعمار الفرنسي الطويل، مما يجعل هذا الهدف محوريا في عقيدة الجيش.

الدفاع عن السيادة الوطنية، يشمل هذا حماية البلاد من أي تدخلات أجنبية أو انتهاكات لسيادتها. الجيش ملزم بالدفاع عن حدود الدولة وأمنها ضد أي تهديدات خارجية.

(1) Lahouari Addi, Army, State and Nation in Algeria: The Military and Nation Building in the Age of Democracy (New York: Zed Books, 2001), 159-160..

(2) وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire1_ar.phpk ، شوه: 13 أبريل

وهو مسؤول عن الحفاظ على وحدة الدولة وسلامتها الجغرافية. هذا يعني أن أي محاولات للانفصال أو التهديدات الداخلية يجب أن يتم مواجهتها بحزم لضمان بقاء الجزائر كدولة موحدة. يشير النص إلى أن الجيش يجب أن يحمي ليس فقط الحدود البرية ولكن أيضا الأجواء والمياه الإقليمية. هذه المهام تعكس التزام الجيش بحماية سيادة الجزائر على كافة أراضيها وأجوائها ومياهاها.

3-الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية (1) :

المصالح الحيوية: يتطلب من الجيش حماية الأصول الوطنية مثل الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، المعادن) البنية التحتية الحيوية (محطات الطاقة، الموانئ، المطارات)، والمواقع الاستراتيجية. هذه المصالح ضرورية لبقاء واستقرار الدولة، ولذلك يعتبر الدفاع عنها من أولويات الجيش.

المصالح الاستراتيجية: تتضمن هذه المصالح تعزيز النفوذ الجزائري في المنطقة وحماية المصالح الوطنية في السياق الدولي. الجيش مسؤول عن تأمين المصالح الاقتصادية والسياسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي.

4-التزام الجيش بأحكام الدستور: وذلك من خلال ما يلي (2) :

الشرعية الدستورية: ينص الدستور على أن كل أنشطة الجيش يجب أن تتم وفقا للقانون والدستور. هذا يعزز فكرة أن الجيش يعمل تحت مظلة الشرعية ولا يمكنه التصرف خارج نطاق القوانين المحددة.

سيادة القانون: التأكيد على التزام الجيش بالدستور يعكس أهمية سيادة القانون في الدولة الجزائرية. هذا يمنع أي تجاوزات من قبل الجيش، ويضمن أن تظل قوته محصورة ضمن الأطر القانونية والدستورية.

يشكل الجيش الوطني الشعبي ركيزة أساسية للأمن القومي الجزائري، حاميا للسيادة والاستقلال. ترتكز عقيدته الدفاعية على الاستقلالية والاعتماد على الذات، مع التزام بتعزيز

(1) "الجيش الوطني الشعبي من خلال الدستور: الجيش الوطني خدمة ودفاع"، مجلة الجيش، ع. 1 (جويلية 2012): 19.

(2) وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، تاريخ الجيش الوطني الشعبي،

السلام الإقليمي. تسعى الجزائر الى بناء قوات مسلحة قادرة على حماية مصالحها وتردع أي تهديدات خارجية (1) .

ثالثا- تأثير التجارب التاريخية على تعزيز قوة الجيش الوطني الشعبي الجزائري:

لقد كان للتجارب التاريخية التي مرت بها الجزائر تأثير عميق ومستدام في تشكيل الجيش الوطني الشعبي الجزائري وتطويره ليصبح قوة عسكرية رائدة في المنطقة. هذه التجارب لم تقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل شملت أيضا الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية، مما أكسب الجيش الجزائري هوية فريدة ومرونة عالية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

1-حرب التحرير الوطني (1954-1962):

شكلت حرب التحرير الوطني كما أسلفنا الذكر نقطة البداية للجيش الوطني الشعبي، حيث تأسست نواة المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال جيش التحرير الوطني. ALN الذي قاد الثورة ضد الاستعمار الفرنسي (2) . كانت هذه الفترة بمثابة مختبر للتجارب القتالية، حيث تعلمت القوات الجزائرية كيفية التنظيم والقتال في ظروف صعبة. قادة الجيش الذين خاضوا هذه الحرب هم الذين أسسوا للهيكل التنظيمي والفكري للجيش بعد الاستقلال، مما جعل المؤسسة العسكرية تركز على قيم التضحية والاستقلال (3) . كانت حرب التحرير الوطني أيضا عاملا أساسيا في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، حيث أضفت على الجيش صفة المدافع عن الشعب والوطن. هذه الهوية التي تشكلت خلال الثورة جعلت الجيش يحتل مكانة متميزة في قلوب الجزائريين، باعتباره حامي الثورة ومنجزاتها. كما أضفت الحرب بعدا رمزيا على الجيش، مما عزز من الروح الوطنية والانتماء لدى الضباط والجنود.

خلال حرب التحرير، واجهت الجزائر حصارا اقتصاديا وعسكريا شديدا من قبل الاستعمار الفرنسي، مما دفع الجيش الى تطوير مهاراته في الاعتماد على الذات. من خلال تصنيع

(1) عثمان حجاج، "الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 492.

(2) William B. Quandt, *Algerian Military Development: The Professionalization of a Guerrilla Army* (National Technical Information Service, March 1972), 1-3.

(3) Carlos Echeverría Jesús, *The Algerian Armed Forces: National and International Challenges*, Working Paper (WP) No. 8/2004 (Real Instituto Elcano, April 1, 2004), 2-3.

الأسلحة محليا وتدريب الكوادر بمواد محدودة، رسخت هذه التجربة في الوعي العسكري الجزائري أهمية الاستقلالية والابتكار، وهو ما استمر في تشكيل عقيدة الجيش في العقود التالية (1).

2- حرب الرمال (1963):

أظهرت حرب الرمال مع المغرب أهمية وجود جيش قوي ومجهز لحماية السيادة الوطنية (2) هذا النزاع الحدودي دفع الجزائر الى مراجعة استراتيجيتها الدفاعية والتسليحية، مما أدى الى تسريع وتيرة بناء الجيش وتحديثه. كانت هذه الحرب أيضا درسا عمليا في أهمية التعاون الإقليمي والحفاظ على علاقات متوازنة مع الجيران، حيث أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قدراتها العسكرية لتفادي التهديدات المحتملة. استثمرت الجزائر بشكل كبير في تدريب قواتها المسلحة وتحديث معداتها. بدأ الجيش في تنويع مصادر تسليحه وتوسيع قدراته اللوجستية لتكون أكثر جاهزية للتعامل مع أي تهديدات مستقبلية. كما تم إنشاء وحدات جديدة وتطوير المناهج التدريبية لتكون أكثر تكيفا مع التحديات الإقليمية.

3- العشرية السوداء (1990-2000):

خلال هذا العقد، لعب الجيش الوطني الشعبي دورا حاسما في مكافحة الارهاب الذي هدد استقرار البلاد (3). كانت هذه الفترة اختبارا حقيقيا لقدرات الجيش على التعامل مع تهديدات داخلية معقدة، مما عزز من خبرته في عمليات مكافحة التمرد والحفاظ على الأمن الداخلي. هذه التجربة الصعبة جعلت الجيش أكثر مرونة واستعدادا لمواجهة التحديات الأمنية في المستقبل. كان الجيش هو الحصن الأخير أمام انهيار الدولة خلال هذه الفترة، حيث ساهم بشكل كبير في الحفاظ على وحدة البلاد. من خلال دوره في حماية الحدود والمدن، وتعزيز التماسك الاجتماعي، أصبح الجيش رمزا للوحدة الوطنية وضمانة لاستقرار الجزائر.

أكتسب الجيش خلال هذه الفترة خبرة واسعة في مكافحة الارهاب، مما مكنه من تطوير استراتيجيات جديدة تعتمد على الاستخبارات الميدانية، والعمليات الخاصة، والتعاون الدولي

(1) "تطور الجيش الوطني الشعبي بعد 1962"، تاريخ مجيد في: <https://tinyurl.com/398rkjhja> ، شوهذ: 13 جويلية 2020.

(2) Algeria: A Country Study, Chapter 5: National Security (Washington: Federal Research Division, Library of Congress) , 241-242

(3) Anthony H. Cordesman, The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb (Washington: CSIS, 2005) , 5-6

لمكافحة الارهاب. هذه الخبرة جعلت الجيش الجزائري مرجعا في مجال مكافحة الارهاب على مستوى المنطقة.

4-الصراعات الإقليمية:

ساهمت مشاركة الجزائر في الحروب العربية الإسرائيلية في تعزيز مكانتها العسكرية والسياسية في العالم العربي. كانت الجزائر من أوائل الدول التي قدمت دعما ماديا وعسكريا للدول العربية خلال هذه الحرب 1967، وحرب 1973، مما أكسب الجيش خبرات قتالية جديدة وعزز من الروابط العسكرية والدبلوماسية مع الدول العربية الأخرى. كما رسخت هذه المشاركة مكانة الجزائر كداعم قوي للقضايا العربية ومناهض للاستعمار (1).

الفرع الثاني: القدرات العسكرية للجيش الوطني الشعبي (2009-2019)

وتأثيراتها

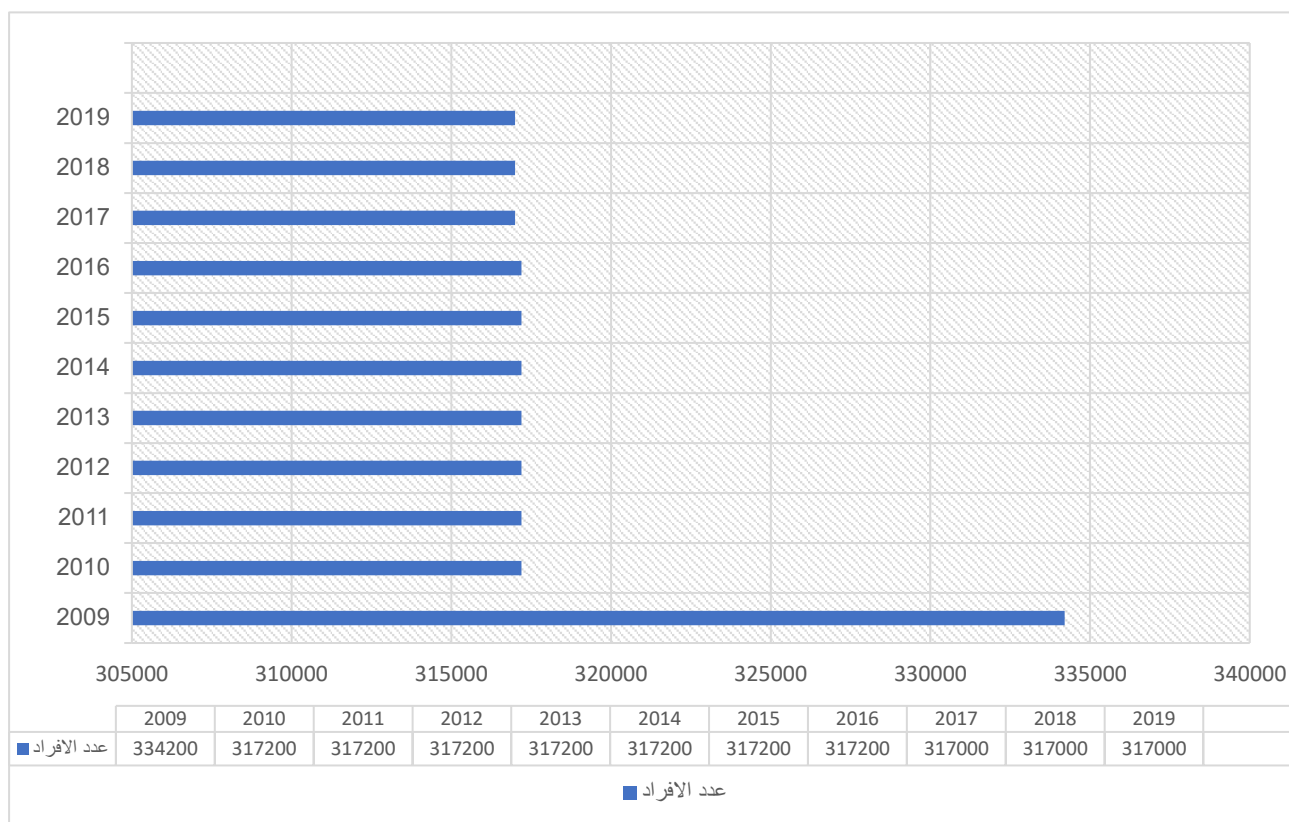
في إطار تحليل القدرات العسكرية للجيش الوطني الشعبي الجزائري، من الضروري استكشاف الأبعاد الكمية والنوعية التي تحدد فعاليته كقوة دفاعية إقليمية بارزة. خلال الفترة من 2009 الى 2019، شهد الجيش الوطني الشعبي تغييرات استراتيجية كبيرة في هيكله وتنظيمه، ما يعكس التزام الجزائر بتطوير وتعزيز جاهزيتها الدفاعية لمواجهة التحديات الإقليمية والتهديدات الأمنية المتزايدة.

أولا: القوى البشرية للجيش الوطني:

نعرض في الجدول أدناه البيانات التفصيلية حول عدد أفراد القوات المسلحة الجزائرية (البرية، البحرية، الجوية، ودفاع جوي) خلال الفترة المحددة. يرفق مع هذا الجدول رسم بياني توضيحي يبرز التغيرات في حجم الجيش الوطني الشعبي، ويعكس استراتيجيات التوسع والتحديث التي انتهجتها الجزائر لتحسين قدرتها الدفاعية وتعزيز كفاءتها العسكرية.

(1) ميلود بلعالية، "قراءة في مشاركة الجيش الوطني الشعبي في حرب الاستنزاف (1967-1970): من خلال الوثائق والرواية الشفوية"، *المجلة التاريخية الجزائرية* 6، ع2. (2022): 621-622، 628-629.

الشكل رقم (14): أفراد القوات المسلحة، إجمالي (2009-2019) (1)



يظهر الشكل تباينا في أعداد الأفراد عبر السنوات، حيث نلاحظ أن هناك استقرارا ملحوظا في أعداد الأفراد بين عامي 2010 و2016، مع تراجع طفيف في السنوات اللاحقة.

1- تحليل التغيرات في الأعداد:

في عام 2009، بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الجزائرية ذروته عند 334,200 فرد، وهو أعلى مستوى خلال الفترة الزمنية المدروسة. هذا الارتفاع يعكس استراتيجية توسيع وتعزيز القوة البشرية في ظل سياق إقليمي متوتر أو استجابة لتهديدات معينة. بالمقارنة مع السنوات السابقة، كان هناك استقرار نسبي في عدد الأفراد، حيث كان عددهم 305,200 فرد في عام 2000،

(1) من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مجموعة البنك الدولي، في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.TOTL.P1?end=2019&locations=DZ&start=200>

9، شوه: 15 ماي 2022.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

وارتفع الى 334,000 في عام 2008، مما يشير الى زيادة ثابتة في تعزيز القوة العسكرية على مدى السنوات السابقة.

استقرار الأعداد (2009-2016): بين عامي 2009 و2016، ظل عدد أفراد القوات المسلحة ثابتا تقريبا عند حوالي 317,200 فرد. هذا الاستقرار يشير الى استمرارية في مستوى التوظيف والتركيز على الحفاظ على القوة البشرية دون تغييرات كبيرة في الحجم. يمكن أن يعكس هذا الاستقرار سياسة متوازنة في إدارة الموارد البشرية وضبط النفقات العسكرية بما يتماشى مع متطلبات الأمن القومي واستراتيجيات الدفاع. فيما سجل تراجع طفيف في أعداد الافراد الى 317,000 بين عامي 2017 و2019.

2-نسبة أفراد القوات المسلحة من إجمالي القوى العاملة:

الجدول رقم (13): أفراد القوات المسلحة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة %

(1) (2019-2009)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
%من اجمالي القوة العاملة	3,17	2,93	2,87	2,81	2,69	2,81
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	-
%من اجمالي القوة العاملة	2,71	2,66	2,63	2,59	2,56	-

يكشف الجدول رقم (13) عن مسار تنازلي تدريجي في نسبة أفراد القوات المسلحة الجزائرية من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة 2009-2019، إذ انتقلت من 3.17% سنة 2009 الى 2.56% سنة 2019، مع تذبذبات محدودة لم تخرج المؤشر عن اتجاهه العام النزولي. ولا يفهم هذا التراجع بالضرورة بوصفه انكماشاً في القدرات العسكرية، بل يمكن قراءته ضمن تحول هيكلي في طبيعة إدارة الموارد البشرية الدفاعية. فمن جهة أولى، شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة توسعاً في حجم القوى العاملة المدنية نتيجة النمو الديمغرافي واتساع سوق

(1) من اعداد الباحثة بناء على: احصائيات مجموعة البنك الدولي، في: <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.TOTL.TF.ZS?end=2019&locations=DZ&start=2009>، شوهذ: 15 ماي 2022.

العمل، ما جعل الوزن النسبي للمؤسسة العسكرية يتراجع حتى مع بقاء أعدادها مستقرة نسبياً. ومن جهة ثانية، يعكس المؤشر توجهها نحو عقلنة البنية البشرية للقوات المسلحة، والانتقال من منطق الكثافة العددية الى منطق الفعالية العملية، خاصة في ظل تصاعد التحديات الأمنية النوعية المرتبطة بالارهاب العابر للحدود، وحماية الحدود الشاسعة، وتنامي أهمية الحرب التقنية والاستخباراتية. (1) . كما أن الانخفاض المتدرج بعد سنة 2014 يمكن ربطه أيضاً بالضغط المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، الأمر الذي دفع الدولة الى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العمومي دون المساس بجوهر الجاهزية الدفاعية. وعليه، فإن دلالة هذا المؤشر لا تتمثل في ضعف الحضور العسكري، بل في إعادة تشكيله على أسس أكثر احترافية، حيث أصبح الاستثمار في التدريب، والتجهيز، والقدرات التكنولوجية، أكثر أهمية من مجرد تضخم العنصر البشري (2) ، وهو ما ينسجم مع مسار تحديث الجيش الوطني الشعبي خلال العقد المدروس.

ثانياً - الإنفاق العسكري والدفاعي:

بينما تشهد أعداد الجيش الجزائري تراجعاً نسبياً في الفترة المدروسة، فإن تحليل الإنفاق العسكري خلالها يكشف عن الاستراتيجيات المتبعة لتعزيز القدرات القتالية. فالتغيرات في الميزانية المخصصة للدفاع تعكس سعي الدولة الى تحديث معداتها، تطوير قدراتها اللوجستية، أو ربما التركيز على نوعية الأفراد بدلاً من الكم. وهذا ما يبرزه الجدول والمخطط التوضيحي التاليين:

(1) Lotfi Sour, "Understanding Algeria's Updated Military Doctrine in Regional Unrest Context," *World Politics* 6, no. 1 (2022): 1373–1375

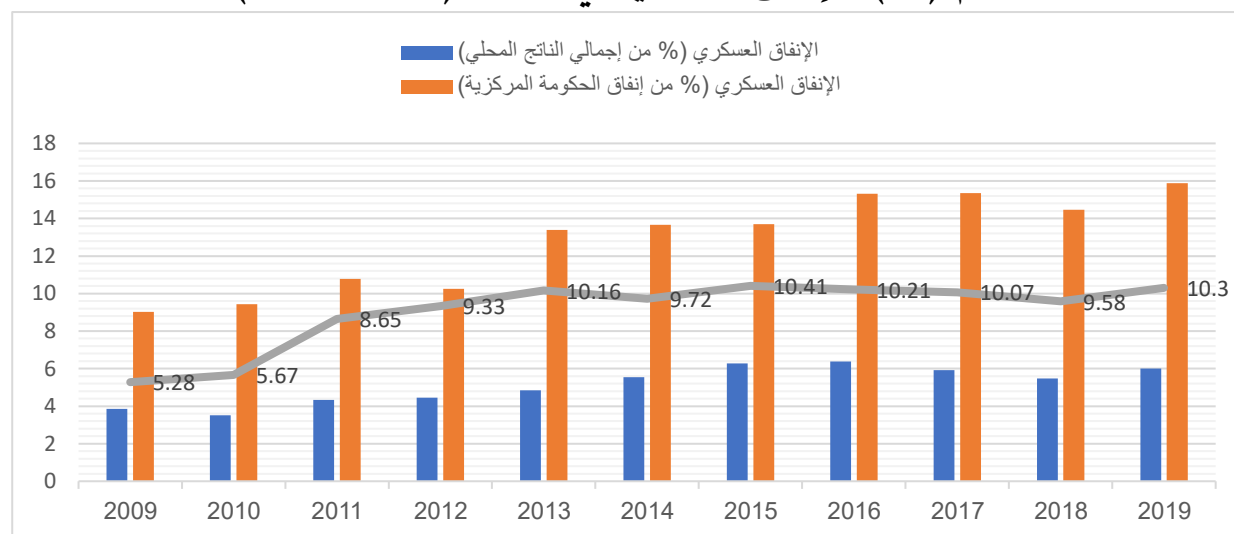
(2) Algeria: A Country Study, Chapter 5: National Security.

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

الجدول رقم (14): الإنفاق العسكري في الجزائر (2009-2019) ⁽¹⁾

السنة	الإنفاق العسكري (بالدولار الأمريكي) Billion USD (الحالي)	الإنفاق العسكري (%) من إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العسكري (%) من إنفاق الحكومة المركزية
2009	5280588156	5.28	3,85
2010	5671309117	5.67	3,52
2011	8652237040	8.65	4,33
2012	9326287144	9.33	4,46
2013	10161588239	10.16	4,84
2014	9724379972	9.72	5,55
2015	10412714003	10.41	6,27
2016	10217081700	10.21	6,38
2017	10073364021	10.07	5,92
2018	9583724288	9.58	5,48
2019	10303600575	10.30	6

الشكل رقم (15): الإنفاق العسكري في الجزائر (2009-2019) ⁽²⁾



يظهر الجدول، والشكل أعلاه، زيادة واضحة في الإنفاق العسكري بالجزائر من 5.28 مليار دولار في عام 2009 الى 10.30 مليار دولار في عام 2019. بالرغم من الأوضاع

(1) من اعداد الباحثة بناء على: احصائيات مجموعة البنك الدولي، في:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD?end=2019&locations=DZ&start=2009&view=chart>
<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2019&locations=DZ&start=2009>
<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.ZS?end=2019&locations=DZ&start=2009>

(2) من اعداد الباحثة بناء على: احصائيات مجموعة البنك الدولي،

الاقتصادية الصعبة التي واجهتها الجزائر، خاصة مع انخفاض أسعار النفط، استمرت الجزائر في زيادة إنفاقها العسكري. هذا يشير الى أن الحكومة تعتبر الأمن القومي أولوية قصوى، خصوصا في ظل التهديدات المتزايدة. ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي من 3.85% في عام 2009 الى 6.00% في عام 2019. هذا الارتفاع يعكس الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الدفاعية في مواجهة التهديدات الأمنية المستمرة.

تزايدت نسبة الإنفاق العسكري من 9.03% في عام 2009 الى 15.88% في عام 2019. يعكس هذا التحول تركيز الحكومة على تعزيز الإنفاق العسكري ضمن أولويات الإنفاق العام (1).

تحليل الجدول بناء على المتغيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية:

اقتصاديا: الفترة بين 2014 و2019 شهدت انخفاضا كبيرا في أسعار النفط، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط. ومع ذلك، لم تقلل الجزائر من إنفاقها العسكري، بل استمرت في زيادته. هذا يوضح تصميم الحكومة على الحفاظ على قوة الجيش كعنصر أساسي للأمن القومي. في ظل تزايد العجز الاقتصادي وإيقاف العديد من المشاريع التنموية، كان من الممكن توقع تقليص الإنفاق العسكري. لكن الحكومة الجزائرية فضلت الحفاظ على الإنفاق العسكري العالي، لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي والاستقرار في مواجهة التهديدات الإقليمية (2).

أمنيا: شهدت الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر توترا كبيرا بعد عام 2011 نتيجة للاضطرابات السياسية في ليبيا، مالي، وتونس. أدت هذه الاضطرابات الى زيادة التهديدات من الهجرة غير الشرعية، التهريب، والارهاب، مما جعل تعزيز القدرات الدفاعية للجزائر أمرا ضروريا للتصدي لهذه التهديدات. إضافة الى ذلك، تعاني الحدود الغربية مع المملكة المغربية من توترات مستمرة منذ عام 1994. هذه التوترات أدت الى زيادة في نشاطات التهريب والتجارة بالمخدرات. الخ، بالإضافة الى اختلاف الرؤى بين الدولتين في قضية الصحراء الغربية، نتيجة

(1) أنظر: Sam Perlo-Freeman and Jennifer Brauner, "Natural Resources and Military Expenditure: The Case of Algeria," *The Economics of Peace and Security Journal* 7, no. 1 (2012): 15–21.

(2) معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، الكتاب السنوي 2023: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي - ملخص (ستوكهولم: SIPRI، 2023)، 18–21.

لذلك، وجدت الجزائر نفسها في سياق تسلح مع المغرب لحماية حدودها وضمان الأمن الداخلي وتفوقها الدفاعي لمواجهة التهديدات المتزايدة بفعالية أكبر (1).

تأثير أزمة تيغنتورين 2013: كان الهجوم على منشأة الغاز بقاعدة الحياة في تيغنتورين -عين أميناس، بولاية إليزي الحدودية مع ليبيا في 2013، من أبرز الأحداث الأمنية التي واجهتها الجزائر. دفع هذا الهجوم الحكومة الجزائرية الى اعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية والدفاعية بشكل عاجل. أكدت الجزائر في هذا الحدث الحازم على موقعها بعدم التفاوض مع الارهابيين، مشددة على سيادتها الكاملة في اتخاذ القرارات الأمنية. برهنت الجزائر من خلال هذا الحدث على قدرتها العالية في تخطي الأزمات الأمنية بفضل خبرتها الطويلة في مكافحة الارهاب. أدى الهجوم على تيغنتورين الى انعكاسات واضحة على سياسات الإنفاق العسكري في الجزائر في السنوات التالية من الحادثة. وأصبح من الضروري تعزيز القدرات العسكرية والأمنية للتصدي لأي تهديدات محتملة مستقبلا. وقد انعكس هذا التوجه في زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ، حيث تم تخصيص ميزانيات أكبر لتحسين تجهيز القوات المسلحة وتعزيز قدرات الرد السريع (2).

التحديث والتطوير: تسعى الجزائر الى تحديث معادتها العسكرية وتطوير قدراتها الدفاعية لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال الصناعات العسكرية.

صناعة الدفاع المحلية: تسعى الجزائر الى تطوير صناعة دفاع محلية، مما يتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير والإنتاج، وهذا ما يفسر تلك الزيادة في حجم الإنفاق. **سياسيا:** يعزى الارتفاع في الإنفاق العسكري الى اهتمام الجزائر الكبير بالمقاربة الأمنية كوسيلة لتعزيز قوتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. تواجه الجزائر تحديات مشتركة مع جيرانها، مثل الارهاب والهجرة غير الشرعية، مما يفرض عليها تعزيز قدراتها الدفاعية. يأتي هذا الاهتمام في ظل تحديات داخلية أثرت على أدائها الإقليمي، مثل التقلبات في أسعار النفط ومرض الرئيس بوتفليقة.

(1) جحلي، "التسلح الجزائري-المغربي، 2-7.

(2) عز الدين نميري، "انعكاسات حادثة تيغنتورين على الأمن القومي: دراسة في الآليات والرهانات"، مجلة البحث القانوني والسياسي 7، ع. 1 (2022): 40.

الاهتمام المتزايد بالمقاربة الأمنية يعكس رغبة الجزائر في تعزيز موقفها الإقليمي وحماية مصالحها الاستراتيجية، ويتجلى ذلك في:

تقوية الدفاعات الإقليمية: تسعى الجزائر من خلال زيادة الإنفاق العسكري الى تعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية مثل الهجرة غير الشرعية والارهاب، مما يساهم في استقرارها الإقليمي. هذه الاستراتيجية أيضا تعكس رغبتها في تعزيز التعاون مع شركائها الدوليين والإقليميين، من خلال تحسين قدرتها الدفاعية وتوسيع دورها كقوة أمنية هامة في المنطقة.

مواجهة الأزمات الداخلية: تأتي هذه الاستراتيجية في سياق التحديات الداخلية التي واجهتها الجزائر، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط وما خلفه من آثار اجتماعية مثل البطالة والفقر، فضلا عن تفشي الفساد المالي والسياسي. تزامن ذلك مع غياب الرئيس بوتفليقة عن المشهد السياسي بسبب مشاكل صحية، مما أدى الى حالة من السخط الشعبي على الوضع العام. في هذا السياق، تسعى الحكومة الى تعزيز استقرار البلاد عبر تقوية قواتها المسلحة، لمواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة وضمان حماية مصالحها الاستراتيجية.

ثالثا - التحديث والتوريد العسكري:

شهد الجيش الوطني الشعبي الجزائري تحديثا ملحوظا بعد 2013 لتعزيز قدراته الدفاعية (1)، مع التركيز على تحسين المعدات والأنظمة الدفاعية لمواجهة التهديدات الإقليمية. تضمن التحديث إدخال تقنيات حديثة وتطوير القدرات الجوية والبحرية والاستجابة السريعة .

شهدت الجزائر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون تطورا ملحوظا في قدراتها العسكرية، حيث قامت باستثمارات ضخمة تجاوزت 90.9 مليار دولار لتعزيز قواتها المسلحة، وفقا لتقرير صادر عن " The Africa Report ". وسعيا الى تحقيق هذا التطور، اعتمدت الجزائر على تنويع مصادر أسلحتها لتقليل الاعتماد على مورد واحد، فكانت روسيا أكبر مورد

(1) Abdenmour Touni, *Algeria's Military Changes and New Doctrine*, ORSAM Analysis No. 271 (November 2020) , 5-11.

للأسلحة بنسبة 67% (1) ، تلتها الصين بنسبة 13% (2) وألمانيا بنسبة 11%. ويعزى هذا التنوع في مصادر الأسلحة الى عدة عوامل، من بينها التحفظ الذي أبدته بعض الدول، مثل الولايات المتحدة على بيع الأسلحة للجزائر.

شهدت القوات البرية تحديثا شاملا حيث زودت بأكثر من 7000 عربة مصفحة، و2024 دبابة، بالإضافة الى 265 منظومة دفاع صاروخية. تضمنت هذه التحسينات إدخال دبابات T-90SA، مما يعزز من جاهزية القوات البرية للتعامل مع التهديدات المحتملة والهجومية على الأرض. أما القوات البحرية فتلقّت دعما كبيرا، حيث أضيفت 76 سفينة بحرية و6 غواصات روسية متطورة من فئة kilo-class الى أسطولها. كما تم تعزيز الأسطول فرقاطات MEKO A-200 من ألمانيا وطرادات C-28A من الصين، مما يعزز من قدرة الجزائر على حماية وتأمين سواحلها الطويلة على البحر الأبيض المتوسط، ومراقبة المناطق البحرية الحيوية ضد أي تهديدات محتملة (3).

: في المجال الجوي، حظيت الجزائر بتحديث شامل، حيث زودت بـ 124 مقاتلة حربية متقدمة من طراز Su-30MKA و MiG-29، 227 مروحية حربية، و24 طائرة بدون طيار. بالإضافة الى ذلك، أدخلت الجزائر طائرات نقل استراتيجية مثل C-130J Super Hercules و-Il 76MD، وطائرات التدريب Yak-130 لتحسين تدريب الطيارين وجاهزيتهم القتالية. هذه الطائرات والمروحيات الحديثة تعزز من قدرة الجزائر على فرض السيطرة الجوية والتدخل السريع في مختلف العمليات العسكرية، بالإضافة الى القدرة على تنفيذ مهام المراقبة والاستطلاع. كما استثمرت الجزائر في أنظمة الدفاع الجوي المتطورة مثل S-300 وS-400، مما عزز من جاهزيتها القتالية وقدرتها الرادعة، ورفع من قدرتها على الدفاع عن أجوائها بفعالية، وحسب

(1) Aram Gasparian, "Some Aspects of the Algerian-Russian Military Cooperation: The Features and Prospects," *Contemporary Eurasia* 12, no. 1 (2023) 17-1. ,

(2)Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in Political and Military Relations," *Global Policy* 14, no. S1 (2023): 58–68, <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13115>.

(3) Anthony H. Cordesman, *The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb*, Working Draft, revised March 28, 2005 (Center for Strategic and International Studies) ,45–63.

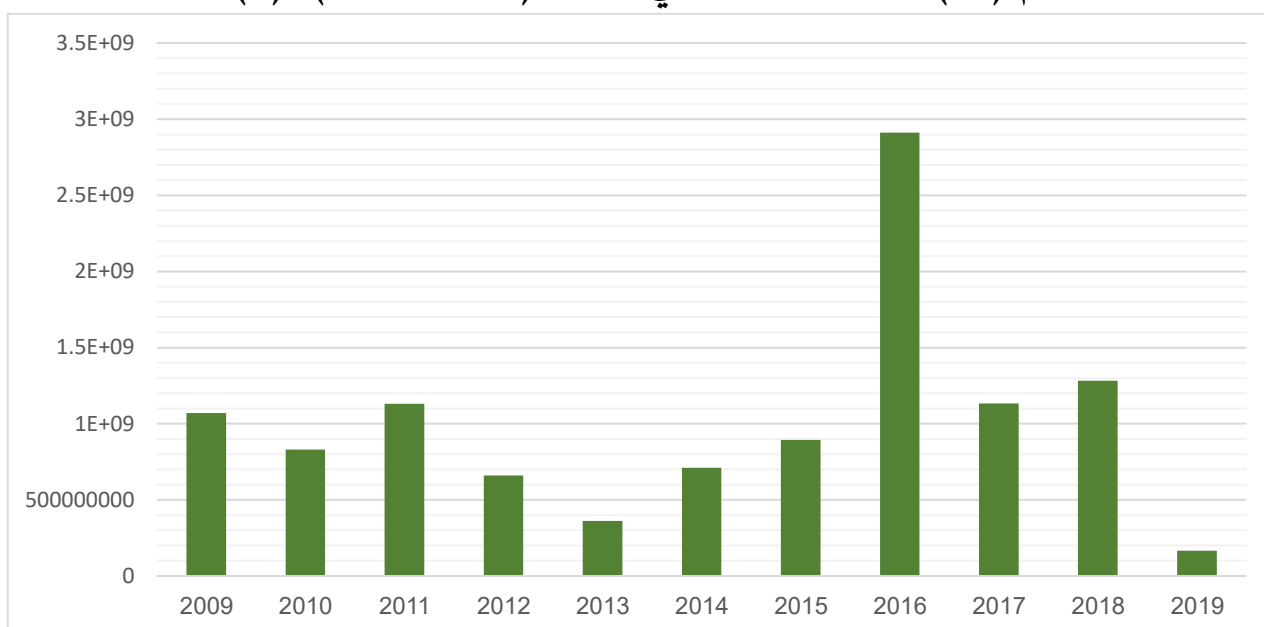
الفصل الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

تقارير عالمية صنفت "قوات الجو الجزائري للدفاع على الإقليم" من أقوى 10 منظومات دفاع على المستوى العالم (1) .

بفضل هذه الاستثمارات الكبيرة في جميع فروع الجيش، أصبحت الجزائر تمتلك قوة عسكرية متقدمة ومتنوعة، ما يمكنها من الحفاظ على أمنها القومي والمشاركة الفعالة في العمليات والإقليمية والدولية. يعكس هذا التطور التزام الجزائر بتطوير قدراتها الدفاعية لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة وخارجها.

1- واردات الأسلحة (قيم مؤشر اتجاه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)

الشكل رقم (16): واردات الأسلحة في الجزائر (2009-2019) (2)



السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
واردات الأسلحة/دولار	1070000000	831000000	1132000000	660000000	361000000	710000000
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	-
واردات الأسلحة/دولار	894000000	2911000000	1133000000	1282000000	167000000	-

(1) Congressional Research Service, Algeria, In Focus, updated July 28, 2020, 2-4.

(2) من اعداد الباحثة بناء على: احصائيات مجموعة البنك الدولي، في: <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.MPRT.KD?end=2019&locations=DZ&start=2009&view=chart>

وفقا للتقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ارتفعت واردات الجزائر من الأسلحة بنسبة 64%، مما جعلها تحتل المرتبة السادسة عالميا والثانية أفريقيا في استيراد الأسلحة بعد مصر. هذا النمو الكبير يعكس التزام الجزائر بتحديث وتعزيز ترسانتها العسكرية على مدار العقد الماضي.

الفترة من 2009 الى 2014: بدأت الجزائر واردات الأسلحة بمستوى عال، ثم شهدت هذه الفترة تقلبات ملحوظة. يمكن ملاحظة أن هذه التقلبات تعكس مراحل مختلفة من استراتيجيات الشراء والتحديث، حيث تركزت الجهود على تلبية احتياجات محددة ثم انخفاض الواردات بعد تحقيق الأهداف.

الفترة من 2015 الى 2019: تميزت هذه الفترة بزيادة ملحوظة في واردات الأسلحة، مع ذروة في عام 2016، ما يشير الى مرحلة مكثفة من تحديث القوات المسلحة. بعد ذلك، شهدت الواردات استقرارا نسبيا، قبل أن تنخفض بشكل حاد في عام 2019، مما قد يعكس اكتمال مشاريع رئيسية.

2- تحليل الجدول بناء على أسباب تاريخية وأمنية:

الحظر على بيع الأسلحة الذي فرض على الجزائر خلال التسعينات أجبرها على الاعتماد الكلي على مخزونها المحدود من الأسلحة والعتاد، مما أدى الى استهلاكها بشكل سريع وتقادمها، وخلقت فجوات كبيرة في قدراتها العسكرية، مما استلزم فيما بعد القيام بعمليات شراء واسعة النطاق لتحديث وتطوير قواتها المسلحة.

يعد التنافس الإقليمي، وخاصة مع المغرب، عاملا رئيسيا في زيادة التسلح في الجزائر. هذا التنافس التاريخي والسياسي بين البلدين يغذي سباقا مستمرا لتعزيز القدرات العسكرية، حيث يسعى كل منهما الى التفوق على الآخر. بالإضافة الى ذلك، تسعى الجزائر الى تعزيز نفوذها الإقليمي، وترى في القوة العسكرية وسيلة أساسية لتحقيق هذا الهدف، مما يدفعها الى الاستثمار المستمر في تطوير وتجهيز قواتها المسلحة⁽¹⁾.

شهدت منطقة الساحل والجزائر بشكل خاص، منذ عام 2010، تدهورا ملحوظا في الأوضاع الأمنية. فقد استغلت الجماعات المتطرفة، في ظل الفراغ الأمني الذي خلفته الثورات

(1) مصطفى جعلي، "التسلح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2021. في : <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5151> ، شوهذ: 3 أوت 2022.

العربية والصراعات الإقليمية، لتوسيع نفوذها وشن هجمات إرهابية متكررة. تزامنا مع ذلك، زاد الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني. دفعت هذه التطورات المتسارعة الجزائر الى تعزيز قدراتها العسكرية، من خلال تحديث ترسانتها وتوسيع نطاق التعاون العسكري مع دول الجوار والشركاء. وتجلّى ذلك في تكثيف عمليات مكافحة الارهاب في المناطق الحدودية، لا سيما بعد ظهور تهديدات جديدة مثل تنظيم الدولة الإسلامية وزيادة عمليات تهريب الأسلحة والاختطاف. كما أن احتياجات الجزائر الهائلة من النفط والغاز تجعلها هدفا للعديد من الدول، مما يزيد من أهمية تعزيز أمنها وحماية مصالحها.

تعتبر العروض الروسية في مجال الأسلحة مغرية للجزائر لعدة أسباب. فبالإضافة الى الأسعار التنافسية التي تقدمها موسكو، فإن التكنولوجيا العسكرية الروسية شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، مما يجعلها قادرة على تلبية احتياجات الجزائر المتزايدة في مجال الدفاع. علاوة على ذلك، فإن التعاون العسكري بين البلدين يتميز بمرونة كبيرة، حيث تسمح روسيا للجزائر بتكثيف الأنظمة والأسلحة التي تشتريها لتناسب احتياجاتها الخاصة. هذا التعاون الاستراتيجي يوفر للجزائر فرصة لتحديث ترسانتها العسكرية وتنويع مصادرها، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة، ويزيد من وزنها التفاوضي في الصراعات الإقليمية.

لطالما حظي الجيش الوطني الشعبي بدعم سياسي واقتصادي قوي من الدولة، مما سمح له بتطوير وتحديث قدراته باستمرار. هذا الدعم مكن الجيش من تحديث معداته، وتوسيع نطاق تدريبه، وتطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة. هذا الاستثمار في الجيش جعله قوة عسكرية متطورة وقادرة على حماية المصالح الوطنية.

3- القدرات السيبرانية والتكنولوجية:

إدراكا لأهمية الحرب السيبرانية، عملت الجزائر على تطوير منظومة متكاملة للأمن السيبراني⁽¹⁾. فبالإضافة الى إنشاء وحدات سيبرانية مخصصة والاستثمار في بيئة تحتية قوية، تم تأسيس مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني في

(1) سمير بارة ، "الأمن السيبراني (Cyber Security) في الجزائر: السياسات والمؤسسات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع. 4 (جويلية 2017): 255.

سنة 2008. هذا المركز، الذي يقع ببئر مراد رابيس، يلعب دورا محوريا في تحليل الجرائم السيبرانية وتحديد مرتكبيها، مما يساهم في حماية الأنظمة المعلوماتية الحيوية للمؤسسات والبنوك والمواطنين. وبالتوازي مع ذلك، تسعى الجزائر الى تعزيز قدراتها العسكرية عبر دمج تقنيات متقدمة مثل الطائرات بدون طيار وأنظمة الحرب الإلكترونية، فضلا عن إطلاق أول قمر اصطناعي للاتصالات "الكومسات 1" بتاريخ ديسمبر 2017، بشراكة صينية (1)، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التهديدات السيبرانية وحماية أمنها القومي.

4-التدريب والاستعداد:

ركزت القوات العسكرية الجزائرية على تحسين التدريب وجاهزية أفرادها. يشمل ذلك تدريبات مشتركة مع جيوش أجنبية مثل روسيا، لتحسين القدرة على التعاون والتكتيكات. بالإضافة الى ذلك، استثمرت الجزائر في تحديث مرافق التدريب وتطبيق برامج تدريب صارمة لضمان استعداد قواتها لمجموعة متنوعة من السيناريوهات العملية (2). ركزت الجزائر بشكل كبير على تطوير قواتها الخاصة ووحدات مكافحة الارهاب. هذه الوحدات النخبة مجهزة بأحدث التجهيزات وتخضع لتدريب صارم للتعامل مع مجموعة متنوعة من العمليات عالية المخاطر، بما في ذلك مكافحة التمرد وإنفاذ الرهائن والمهام الهجومية المباشرة. هذا التركيز يأتي استجابة للتهديدات الأمنية المستمرة في المنطقة، بما في ذلك الارهاب والتخريب.

الاستثمارات في البنية التحتية العسكرية كانت كبيرة، مع تحديث القواعد، مراكز اللوجستيات، وشبكات الاتصالات. هذه التحسينات تهدف الى تعزيز الكفاءة العملية والدعم اللوجستي للقوات المسلحة. بالإضافة الى ذلك، أنشأت الجزائر منشآت جديدة لوحات الدفاع السيبراني ومراكز القيادة لتحسين التنسيق وأوقات الاستجابة.

5-الصناعية الدفاعية المحلية:

تعمل الجزائر بنشاط على تطوير صناعاتها الدفاعية المحلية لتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب. يشمل ذلك إنتاج الأسلحة الصغيرة والمركبات المدرعة والسفن البحرية.

(1) إدريس عطية، "مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري"، مصدقية 1، ع. 1 (1 ديسمبر 2019): 100-123.

(2) وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "مشاركة الجيش الوطني الشعبي في تمرين القيادة والأركان الاستراتيجي الشرق-2022"، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/septembre/russie01092022ar.php شوهد: 5 أوت 2022.

وهناك العديد من الهياكل الإنتاجية للجيش الوطني الشعبي، عددها يفوق 20 شركة وطنية حسب وزارة الدفاع الوطني، مثل الشركة الجزائرية لإنتاج المركبات المدرعة الخفيفة، "نمر"، مؤسسة إنجاز أنظمة المراقبة بواسطة الفيديو، ومركز الهندسة والتطوير في الميكانيك. مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة. الخ، تلعب هذه الهياكل دورا حيويا في تطوير الصناعات المحلية، مع خلق مجال تعاوني مع شركاء دوليين لتعزيز القدرات التصنيعية (1).

6-تحديات تواجه الإنفاق العسكري في الجزائر: من خلال الدراسة نستخلص ما يلي:

- التوازن بين الإنفاق العسكري والإنفاق على التنمية: تواجه الجزائر تحديا في تحقيق التوازن بين الإنفاق على التسليح والإنفاق على التنمية الشاملة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
- يتطلب التحديث المستمر للقوات المسلحة مواكبة أحدث التقنيات العسكرية، مما يمثل تحديا كبيرا من الناحية المالية والتكنولوجية.
- تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

(1) وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، "الهياكل الإنتاجية للجيش الوطني الشعبي"، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/fabrication/fabrications_militaires2_ar.php. شوه: 5 أوت 2022.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار
الخارجي الجزائري

تمهيد:

تعتبر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من العمليات المعقدة التي تتأثر بعوامل متعددة الأبعاد، حيث يلعب السياق الدولي والإقليمي دورا محوريا في تحديد مساراتها. لطالما أكد المنظرون في مجال العلاقات الدولية على ضرورة التأثيرات الخارجية للحصول على رؤية شاملة حول طبيعة واتجاه السياسة الخارجية لأي دولة.

يبرز كينيث والتز أهمية العوامل الإقليمية من خلال النظرية الواقعية الهيكلية. يشير والتز الى أن موقع الدولة ضمن نظام الإقليمي وتوزيع القوى بين الدول الإقليمية لهما تأثير حاسم في تكيل السياسة الخارجية ويعتبر أن الدول تتأثر بالبيئة الإقليمية من خلال الحاجة لتحقيق توازن القوى وضمان أمنها في محيطها القريب.

من جانب آخر، يسلط جوزيف ناي الضوء على تأثير العوامل الدولية من خلال مفهوم "القوة الذكية". يدمج ناي بين القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والقوة الناعمة (الثقافية والدبلوماسية)، موضحا كيف تؤثر القوى الدولية والعلاقات بين الدول الكبرى على سياسات الدول، من خلال قدرتها على ممارسة تأثيرها وفرض مصالحها على الساحة العالمية.

أما روبرت كيوهان فيعزز أهمية تأثير المؤسسات الدولية من خلال الليبرالية المؤسسية. يركز كيوهان على كيف أن المؤسسات الدولية والمعايير العالمية تشكل سلوك الدول. من خلال توفير أطر للتفاعل وتعزيز التعاون الدولي. يبرر كيوهان دور المنظمات الدولية في تشكيل سياسات الدول من خلال تنظيم العلاقات الدولية وتعزيز الاستقرار.

في ضوء هذه الزوايا الثلاثة، يعد فهم العوامل الخارجية جزءا أساسيا من دراسة السياسة الخارجية الجزائرية. يهدف هذا الفصل الى تقديم تحليل شامل للعوامل الإقليمية والدولية وتأثير المؤسسات، مستندا الى نظريات رئيسية وأمثلة عملية لشرح كيفية تشكيل هذه العوامل للسياسات الجزائرية. هذا الفهم يعزز قدرتنا على تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وتقييم تأثير التغيرات الدولية على العلاقات الجزائرية.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي

الجزائري

تمثل البيئة الإقليمية أحد أهم المستويات المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية للدول، باعتبارها المجال المباشر الذي تتقاطع داخله اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية والتوازنات الجيوسياسية. فالدولة مهما بلغت قدراتها الذاتية، تبقى مرتبطة بطبيعة محيطها الإقليمي -من حيث درجة الاستقرار أو الاضطراب وأنماط التحالف والتنافس وحجم التهديدات والفرص التي يفرزها هذا المحيط-. ومن ثم فإن فهم سلوك أي دولة خارجي يقتضي تحليل السياق الإقليمي الذي تتحرك ضمنه، خاصة بالنسبة للدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع والموقع الاستراتيجي مثل الجزائر.

تكتسب حاله الجزائرية خصوصيتها من تموضعها في نقطة التقاء دوائر جيوسياسية متعددة فهي تنتمي الى الفضاء المغاربي وترتبط بعمقها العربي والمتوسطي، كما تشكل في الوقت نفسه امتدادا طبيعيا لمنطقة الساحل والصحراء. هذا التعدد في الانتماءات جعل محيطها الخارجي أكثر تعقيدا، إذ أصبحت تتأثر في آن واحد بالتحولات السياسية في دول الجوار، وبالتوازنات الأمنية في الساحل، وبالتجاذبات الدولية المتصلة بالمتوسط وشمال إفريقيا.

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2019 شهد المجال الإقليمي المحيط بالجزائر تغيرات متسارعة تمثلت في سقوط أنظمة سياسية واندلاع أزمات داخلية وحروب أهلية وتصاعد التدخلات الأجنبية، الى جانب تنامي الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وقد فرضت هذه التحولات على صانع القرار الجزائري إعادة ترتيب أولوياته الخارجية.

انطلاقا من ذلك، يتناول هذا المبحث أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت في صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، وذلك عبر ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول أولها الجوار الإقليمي والتحولات السياسية، ويخصص ثانيها للتحديات الأمنية الإقليمية المشتركة، بينما يعالج ثالثها التدخلات الخارجية في المنطقة كمحدد لصنع القرار الخارجي.

المطلب الأول: الجوار الإقليمي وتحولاته السياسية كمحدد مباشر لصنع القرار الخارجي الجزائري

يعد الجوار الإقليمي من أكثر المتغيرات تأثيرا في صنع القرار الخارجي الجزائري، بالنظر الى الخصائص الجغرافية والاستراتيجية التي تميز الجزائر، سواء من حيث اتساع حدودها البرية مع عدد من الدول أو تموقعها في نقطة التقاء فضاءات إقليمية متعددة تشمل المغرب العربي، ومنطقة الساحل والصحراء، والفضاء المتوسطي. فهذه الخصوصية جعلت البيئة الإقليمية المحيطة ليست مجرد نطاق جغرافي مجاور، بل مجالا حيويا يرتبط مباشرة باعتبارات الأمن القومي والاستقرار الداخلي ومصالح الدولة العليا. ومن ثم، ظل الجوار يشكل عنصرا ثابتا في حسابات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يتأثر القرار الخارجي بدرجة استقرار هذا المحيط أو اضطرابه.

وخلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019، ازدادت أهمية هذا المحدد بفعل التحولات السياسية العميقة التي عرفت دول الجوار، خاصة بعد سنة 2011، مع سقوط بعض الأنظمة السياسية، واندلاع أزمات داخلية وتنامي هشاشة الدولة في بعض الحالات، فضلا عن تصاعد التدخلات الأجنبية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود. وقد فرضت هذه التطورات على الجزائر التعامل مع محيط إقليمي سريع التغير، ما جعل صانع القرار الخارجي أمام تحديات متزايدة تتعلق بإدارة المخاطر، والحفاظ على التوازنات الإقليمية، ومنع انتقال الاضطرابات الى الداخل الوطني.

وعليه، فإن دراسة الجوار الإقليمي وتحولاته السياسية تمثل مدخلا أساسيا لفهم سلوك الجزائر الخارجي خلال هذه المرحلة، باعتبار أن كثيرا من مواقفها وتحركاتها الدبلوماسية والأمنية ارتبطت بطبيعة التغيرات التي شهدتها محيطها المباشر، سواء في الفضاء المغاربي أو في منطقة الساحل والصحراء.

الفرع الأول: الجوار كإكراه جيوسياسي وبنوي

أولاً- الجوار الإقليمي كعامل مؤثر في القرار الخارجي الجزائري:

لا يمكن تناول السياسة الخارجية الجزائرية دون إدراك أن "الجوار" بالنسبة لها لا يمثل خيارا ظرفيا أو مجرد هامش دبلوماسي وإنما هو محدد بنيوي يرتبط بكيان الدولة ذاته، فالموقع الجغرافي الواسع والمساحة الشاسعة وامتداد الحدود الطويلة، تضع الجزائر في تماس مباشر مع

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

فضاءات إقليمية متعددة، الأمر الذي يحول الجوار من مجرد معطى جغرافي الى ما يمكن وصفه بـ "إكراه جيوسياسي" يفرض نفسه على صانع القرار ، فالحديث عن "الجوار كضرورة" يعني أن الجزائر لا تملك خيار الانعزال عن محيطها، لأن استقرارها الداخلي مرهون بشكل مباشر بما يجري في حدودها القريبة ومجالاتها المجاورة. (1)

تشير الدراسات الجيوسياسية الى أن الحدود ليست مجرد خطوط مرسومة على الخرائط، بل هي مرادف مباشر لسيادة الدولة والمجال الذي تمارس فيه سلطتها (2) ، وفي حالة الجزائر يكتسب هذا البعد أهمية مضاعفة بسبب امتلاكها أطول شبكة حدودية في إفريقيا (تتجاوز 6,300 كيلومتر) مع ست دول هي: تونس ليبيا شرقا، مالي والنيجر جنوبا، المغرب وموريتانيا غربا، هذه الأرقام التي يتم عرضها في إطار المحدد الجغرافي في [الفصل الأول](#)، لا تفهم هنا كتوصيف مساحي بقدر ما تعكس عبئا سياسيا دائما، فكلما طال الشريط الحدودي وتتنوع طبيعته الجغرافية (جبال، صحراء، مناطق زراعية)، زادت صعوبة مراقبته وضبطه، وأصبح أمن الداخل مرهونا بفعالية التعاون أو الصراع مع الجوار، لقد أظهر الواقع أن طول الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر جعل الجزائر في مواجهة مستمرة مع تهديدات الارهاب والتخريب وتدفقات الهجرة غير النظامية، بينما جعلت الحدود الشرقية مع ليبيا بعد 2011 مسرحا لانكشاف استراتيجي بفعل انهيار الدولة هنالك.

ولا يتوقف الجوار في الحالة الجزائرية عند الخطوط الحدودية الرسمية، بل يمتد الى ما يمكن تسميته "المساحة المجاورة" هذا المفهوم الذي برز في بعض الأدبيات الحديثة، يشير الى أن الجوار لا يختزل في نقاط الترسيم بل يشمل الفضاءات الطبيعية والبشرية المتاخمة (3) ، وهكذا فإن الصحراء الكبرى جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا يشكلان امتدادين استراتيجيين متلازمين، يجعل الجزائر في قلب فضاء مزدوج: فضاء صحراوي هش أمنيا، وفضاء متوسطي منفتح لكنه منكشف سياسيا. فالصحراء ليست مجرد حدود جنوبية، بل عمق استراتيجي له انعكاس مباشر على أمن الجزائر القومي، في حين يمثل المتوسط بوابتها نحو أوروبا، ولكنه

(1) عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع. 7 (جويلية 2014): 7-8.

(2) سعد الله، *الحدود الدولية*، 27-28.

(3) Seyed Ahmad Fatemi Nejad, "Between Geography and International Relations: Explaining the Neighborhood," *Geopolitics Quarterly* 19, no. 4 (Winter 2024): 290–313.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

أيضا مصدر ضغوط مرتبطة بالهجرة غير النظامية، وشبكات التهريب، والرقابة الأوروبية على السواحل. (1)

ويزداد هذا الإكراه تعقيدا مع إدخال البعد الاجتماعي-الثقافي في فهم الجوار. فالحدود الجزائرية تمر عبر فضاءات مأهولة بجماعات قبلية وإثنية تتوزع على أكثر من دولة (2)، وأبرز مثال على ذلك قبائل الطوارق المنتشرة بين الجزائر ومالي والنيجر، هذه الخصوصية تجعل من الجوار امتدادا لبنية الدولة الداخلية. فالأزمات التي تضرب مجتمعات الطوارق أو غيرها من الجماعات العابرة للحدود لا تبقى محصورة داخل حدود الدول الأخرى، بل تنتقل الى الداخل الجزائري عبر موجات النزوح أو التهريب أو حتى التمرد. وقد أبرزت دراسات حول المقاربة الجزائرية في مالي وليبيا أن قضية الطوارق فرضت على الجزائر أن تتعامل مع الجنوب ليس كخط تماس بعيد، بل كجزء من أمنها الداخلي وهكذا تتحول الحدود الى "نقاط التقاء" أكثر منها "خطوط فصل" ويغدو الجوار الاجتماعي أحد عناصر الضرورة الجيوسياسية (3).

لقد أكدت التحولات الإقليمية منذ 2011 أن هشاشة بعض دول الجوار تجعل الجزائر في حالة انكشاف دائم (4)، فالأزمة الليبية التي اندلعت مع سقوط نظام القذافي، وما تبعها من انتشار الميليشيات وتدفقات السلاح، جعلت الجزائر أمام حدود شرقية مفتوحة على الفوضى بطول يقارب ألف كيلومتر. وبالمثل، أدى انهيار شمال مالي سنة 2012، وإعلان حركة تحرير أزواد الانفصال، الى تقجر أزمة مست مباشرة حدود الجزائر الجنوبية التي تتجاوز 1300 كيلومتر. وقد وجدت الجزائر نفسها أمام محيط ملتهب يفرض عليها تكييف سياستها، وهو ما وصف بأن الجزائر انتقلت من التعاطي مع "حدود جغرافية" الى مواجهة "حدود أمنية وجيوسياسية" تملي عليها أولوياتها الخارجية. ولا يقتصر أثر الجوار على البعد الداخلي أو الأمني، بل يشمل أيضا الانكشاف أمام التدخلات الأجنبية، فضعت الدولة في ليبيا ومالي والنيجر جعل من هذه الفضاءات مجالا متزايدا للتدخل الدولي والإقليمي، سواء عبر عمليات عسكرية أجنبية (كالتدخل

(1) عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار"، 7.

(2) أسماء بن لمخربش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالي ليبيا ومالي"، مجلة المفكر، ع. 17 (جوان 2018): 301-302.

(3) بن لمخربش، 302-303.

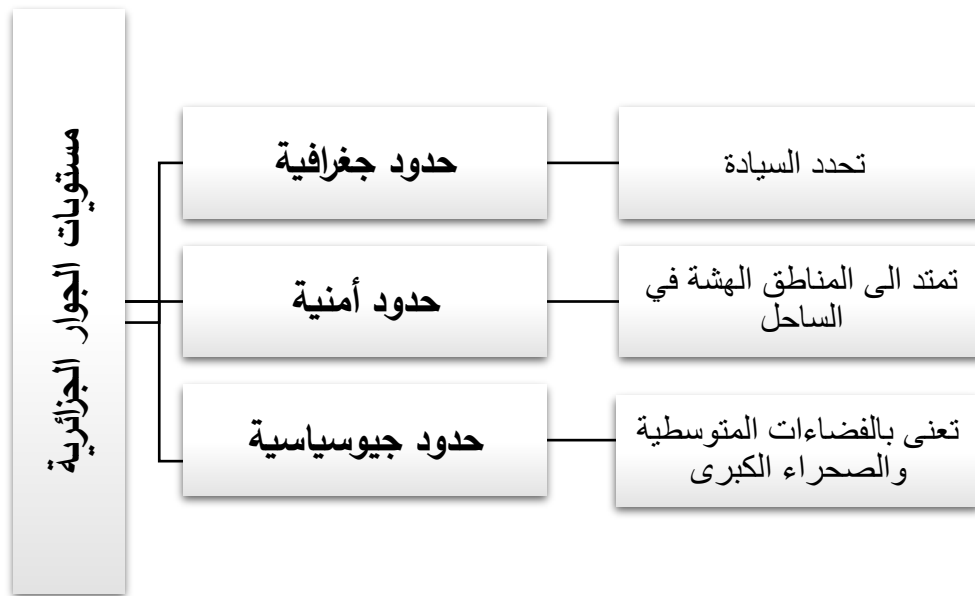
(4) عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار"، 8-9.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الفرنسي في مالي 2013) أو عبر تمركز الجماعات الارهابية العابرة للحدود (1). وقد دفع ذلك الجزائر الى البحث عن توازن صعب بين حماية سيادتها الداخلية ومواجهة النفوذ الأجنبي في جوارها المباشر.

وفي هذا السياق، تبدو صيغة "دول الجوار" التي استخدمت عربيا في معالجة أزمات العراق والسودان وليبيا مؤشرا على أن الجوار ليس خيارا إراديا بل حتمية جغرافية. فقد أشار "سامح راشد" الى أن هذه الصيغة ظلت قابلة للتفعيل دائما بحكم ارتباطها بالواقع الجغرافي رغم محدوديتها المؤسسية (2)، وبالنسبة للجزائر، فإن هذه الحتمية أكثر وضوحا إذ أن امتداد حدودها وتنوع فضاءاتها يجعلها مضطرة للتعامل مع جوارها بشكل يومي ومستمر، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (17): مستويات الجوار الجزائرية (3)



ثانيا - الجوار كبنية اجتماعية-تاريخية متشابكة

(1) بن لمخريش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي"، 302-303.

(2) سامح راشد، "مفهوم والدور والفعالية: دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي"، شؤون عربية، ع. 159 (خريف 2014): 1-16.

(3) من اعداد الباحثة بناء على:

Seyed Ahmad Fatemi Nejad, "Between Geography and International Relations..", 291-293.

إذا كان إدراك الجزائر لجوارها قد برز سابقا من خلال البعد الجغرافي-الأمني وما يفرضه من إكراهات يومية، فإن هذا البعد وحده لا يقدم صورة مكتملة عن طبيعة العلاقة بين الجزائر ومحيطها، فالجوار ليس مجرد خطوط حدودية أو فضاءات جغرافية هشة، بل هي أيضا بنية اجتماعية-تاريخية متشابكة، تتداخل فيها الذاكرة المشتركة مع الجوار المغربي والإفريقي، والروابط الهوياتية العابرة للحدود، والتجارب الاستعمارية والتحريرية التي صنعت إدراكا خاصا لدى صانع القرار الجزائري، وفي هذا الإطار تبرز المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية التي ترى في الجوار مجالا لتشكيل "مجتمع إقليمي" (Regional Society) قائم على قواعد وقيم مشتركة، ومن هذا المنظور، يصبح الجوار بالنسبة للجزائر امتدادا لهويتها وتاريخها أكثر مما هو مجرد محيط جغرافي (1).

1- الاستعمار والتحرر كذاكرة مشتركة:

لا تفهم علاقة الجزائر بجوارها المباشر بوصفها مجرد علاقة فرصها التماس الحدودي أو القرب الجغرافي، وإنما باعتبارها علاقة تشكلت داخل تاريخ إقليمي متداخل، صنعته تجربة استعمارية متقاربة وموجات متعاقبة من المقاومة والتحرر. فالمجال المغربي-الساحلي لم يكن، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فضاء سياسيا منفصلا تعيش كل وحدة فيه تاريخها الخاص بمعزل عن الأخرى، بل كان محالا مترابطا خضع بدرجات متفاوتة لهيمنة القوى الاستعمارية الأوروبية، بما أوجد بين مكوناته خبرة مشتركة في الاحتلال والقهر وإعادة تشكيل المجال وضبط الحدود وتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية. فمن الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830، الى فرض الحماية على تونس سنة 1881 والمغرب سنة 1912 (2)، الى التغلغل الاستعماري في فضاءات الساحل الإفريقي مثل مالي والنيجر، وصولا الى الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911، تشكلت بيئة إقليمية موحدة لا فقط في خضوعها للهيمنة الخارجية، بل أيضا في إنتاجها المتقارب لأشكال الرفض والمقاومة والتحرر. ومن تم، لم يكن الجوار في

(1) Seyed Ahmad Fatemi Nejad, 291-294.

(2) عاشور فضيلة، "دراسة نمط العلاقات بين الجزائر والدول المجاورة لها"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط 7، ع. 31 (2018): 58.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الوعي الجزائري مجرد ترتيب جغرافي للدول المحيطة، بل فضاء يحمل الذاكرة نفسها، ويختزن الأثر نفسه للعنف الاستعماري (1).

وقد ازدادت هذه الذاكرة المشتركة كثافة مع اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، إذ لم تعد الجزائر مجرد حالة استعمارية من بين حالات أخرى، بل تحولت الى مركز رمزي وسياسي ألهم حركات التحرر في جوارها (2)، وأعاد ترتيب معنى الكفاح ضد الاستعمار في المغرب العربي وإفريقيا. فالثورة الجزائرية لم تكن حدثا وطنيا مغلقا داخل الحدود، بل صارت منذ سنواتها الأولى حدثا إقليميا بامتياز، امتدت أصداءه الى محيطها المباشر، وفرضت على فرنسا إعادة النظر في هندسة وجودها الاستعماري في شمال إفريقيا وغربها. وفي هذا السياق، لم يكن استقلال تونس والمغرب سنة 1956، ثم استقلال عدد من بلدان إفريقيا الغربية سنة 1960، معزولا تماما عن الضغط الذي ولدته الحرب الجزائرية واستنزافها للمشروع الاستعماري الفرنسي، وهو ما جعل مسار التحرر في المنطقة يبدو، في الوعي السياسي الجزائري، مسارا متشابكا لا يمكن فصل حلقاته بعضها عن بعض. ومن هنا ترسخت فكرة أن الجزائر لم تتل استقلالها في فراغ، كما أن جوارها لم يتحرر في عزلة عنها، بل إن الجميع انخرط، بدرجات مختلفة، في لحظة تاريخية إقليمية واحدة صنعتها مقاومة الاستعمار وتآكل شرعيته (3).

وعلى هذا الأساس، تشكل بعد الاستقلال نوع من التحويل السياسي للذاكرة التاريخية الى مرجعية دبلوماسية (4). فالجزائر لم تتعامل مع الماضي التحرري بوصفه رصيда رمزيا يستحضر في الخطابات الاحتفالية فحسب بل أعادت توظيفه في بناء تمثيلها لدورها الإقليمي، ولذلك ظل الجوار يحتل مكانة متميزة في سياستها الخارجية، ليس فقط لأن استقراره ينعكس على أمنها المباشر، بل لأنه يمثل امتدادا لذاكرة نضالية مشتركة تنتج شعورا سياسيا بالالتزام والمسؤولية. ومن هذه الزاوية، فإن دفاع الجزائر عن قضايا جوارها في المحافل الدولية،

(1) سالم صابر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي الإفريقي-الأوروبي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، 2018): 2-4.

(2) Frantz Fanon, *A Dying Colonialism*, trans. Haakon Chevalier (New York: Grove Press, 1965), 145-152.

(3) John Iliffe, *Africans: The History of a Continent* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 227-233.

(4) مصطفى نويصر ومحمد عبد الكريم، "العلاقات الجزائرية-الإفريقية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965م)"، *المجلة التاريخية الجزائرية* 8، ع. 1 (2024): 621-625.

وتمسكها بمساندة الشعوب ورفضها لاعادة إنتاج أشكال الهيمنة الخارجية، لا يفرأ فقط في إطار المبادئ القانونية المعلنة لسياستها الخارجية، بل أيضا باعتباره استمرارا لوعي تاريخي تشكل في رحم التجربة الاستعمارية ذاتها (1). فالتضامن هنا ليس مجرد خيار دبلوماسي، وإنما هو في جانب منه استجابة لذاكرة مؤسسة ترى في محيط الجزائر جزءا من تاريخها السياسي، لا مجرد دائرة خارجية تتحرك فيها وفق منطق المصلحة المجردة.

كما أن هذه الخلفية التاريخية أسهمت في تشكيل طريقة إدراك الدولة الجزائرية للأزمات اللاحقة في جوارها. فعندما واجهت مالي اضطرابات داخلية، أو حين دخلت ليبيا في دوامة التفكك والتدخلات الأجنبية، لم تنتظر الجزائر الى هذه التطورات باعتبارها أحداثا تقع خارج ذاتها السياسية، بل قرأتها ضمن منطق تاريخي أوسع يجعل هشاشة الجوار تهديدا لذاكرة التحرر بقدر ما هي تهديد للأمن. فالتدخل الخارجي في ليبيا، مثلا، لا يستقبل في الوعي السياسي الجزائري فقط بوصفه خرقا لمبدأ السيادة، وإنما أيضا باعتباره مساسا بفضاء يحمل تاريخا مشتركا من مقاومة الاستعمار، بما يفسر الحساسية الجزائرية العالية تجاه اعادة تدويل أزمات الجوار أو تركها رهينة لإرادات خارجية. والأمر نفسه ينسحب على الحالة المالية، حيث اقترن الميل الجزائري الى الحلول الإفريقية والإقليمية بقناعة ضمنية مفادها أن المجال الساحلي ليس مجرد نطاق أمني مجاور، بل امتداد لتاريخ مشترك من السيطرة الفرنسية والتحرر المتدرج، ومن ثم فإن معالجته لا ينبغي أن تتفصل عن هذا الوعي التاريخي (2).

2- البعد العرقي: الجماعات العابرة للحدود

يعد البعد العرقي من أبرز محددات الجوار الجزائري، إذ تتوزع الجماعات الإثنية والقبلية على أكثر من دولة، في تماس مباشر مع الحدود السياسية التي تبدو في كثير من الأحيان مجرد خطوط إدارية لا تستطيع أن تقطع الروابط الاجتماعية والثقافية الضاربة في عمق التاريخ. فالمجتمع الحدودي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل ظل تاريخيا يقوم على الامتدادات

(1) وهيبه دالح، "السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا (2016-1999)"، "المجلة الجزائرية للسياسات العامة والعلاقات الدولية"، ع. 7 (جوان 2015): 6-8.

(2) بن لمخربش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي.."، 301-306.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

العشائرية والقبلية واللغوية، أكثر مما يقوم على الحدود التي رسمها الاستعمار⁽¹⁾. هذا التداخل العرقي-القبلي جعل من الجزائر دولة تواجه دائما معادلة دقيقة: فالجوار ليس مجرد فضاء خارجي، بل هو امتداد مباشر للبنية الداخلية، بحيث تصبح أي أزمة تضرب جماعة عابرة للحدود في بلد مجاور ذات انعكاس محتمل على الأمن القومي الجزائري.

من الناحية التاريخية، ينبغي التذكير بأن الحدود الحالية في المنطقة وضعت من قبل القوى الاستعمارية خاصة فرنسا، دون اعتبار للامتدادات الإثنية القائمة. فقد سعت الإدارة الاستعمارية في خمسينات القرن العشرين الى ما عرف بمشروع "تنظيم الصحراء الفرنسية" (projet de l'Organisation du Sahara) الذي كان يهدف الى فصل الجنوب الجزائري وربطه أكثر بالمجال الصحراوي الطوارقي. ورغم فشل المشروع بعد استقلال الجزائر، إلا أن أثره استمر في صورة جماعات موزعة قسرا بين دول متعددة، ما أوجد بؤر توتر ممتدة يصعب على الدول معالجتها بمعزل عن بعضها. من هنا جاء موقف الجزائر الثابت في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1964 بالدفاع عن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، ورفض أي مشروع انفصالي يمكن أن يفتح الباب أمام إعادة ترسيم الحدود على أسس عرقية.

يشكل الطوارق النموذج الأبرز للجماعات العابرة للحدود، فهم يتوزعون على خمس دول هي مالي والنيجر والجزائر وليبيا وبوركينا فاسو، وتختلف تقديرات أعدادهم بين الدراسات لغياب إحصاءات رسمية دقيقة، إذ يقدر إجمالي عددهم بما بين 1.5 و 3.5 مليون نسمة. يوجد ما بين 350 و 850 ألفا في النيجر، وما بين 200 و 250 ألفا في مالي (أي ما يمثل نحو 10-15% من سكان مالي والنيجر معا) أما في الجزائر فيقارب عددهم 40 ألفا فقط متركزين في ولايتي تمنراست وإليزي⁽²⁾، في حين تبقى تقديرات وجودهم في ليبيا متباينة بين 60 ألفا و 250 ألفا نتيجة لغياب اعتراف رسمي كامل بالطوارق غير الحاصلين على الجنسية، خاصة بعد سقوط نظام القذافي⁽³⁾. أما في بوركينا فاسو فلا يتجاوز حضورهم بضع عشرات الآلاف في شمال

(1) Bernus Edmond, *Les Touareg du Sahel nigérien*, *Les Cahiers d'Outre-Mer* 19, no. 73 (1966): 5-6 / Bernus Edmond, *Touaregs nigériens: Unité culturelle et diversité régionale d'un peuple pasteur* (Paris: ORSTOM, 1981), 5-6

(2) رتيبة برباش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، ع.9 (ديسمبر 2017): 248.

(3) Division de l'information, de la documentation et des recherches (DIDR/OFPRA), *Libye: Les Touaregs* (3 mai 2021), 2-3؛

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

البلاد. هذه الأرقام تبقى في النهاية تقديرات تقريبية، إذ لا يوجد أي إحصاء رسمي حديث وموثوق لتعداد الطوارق في المنطقة.

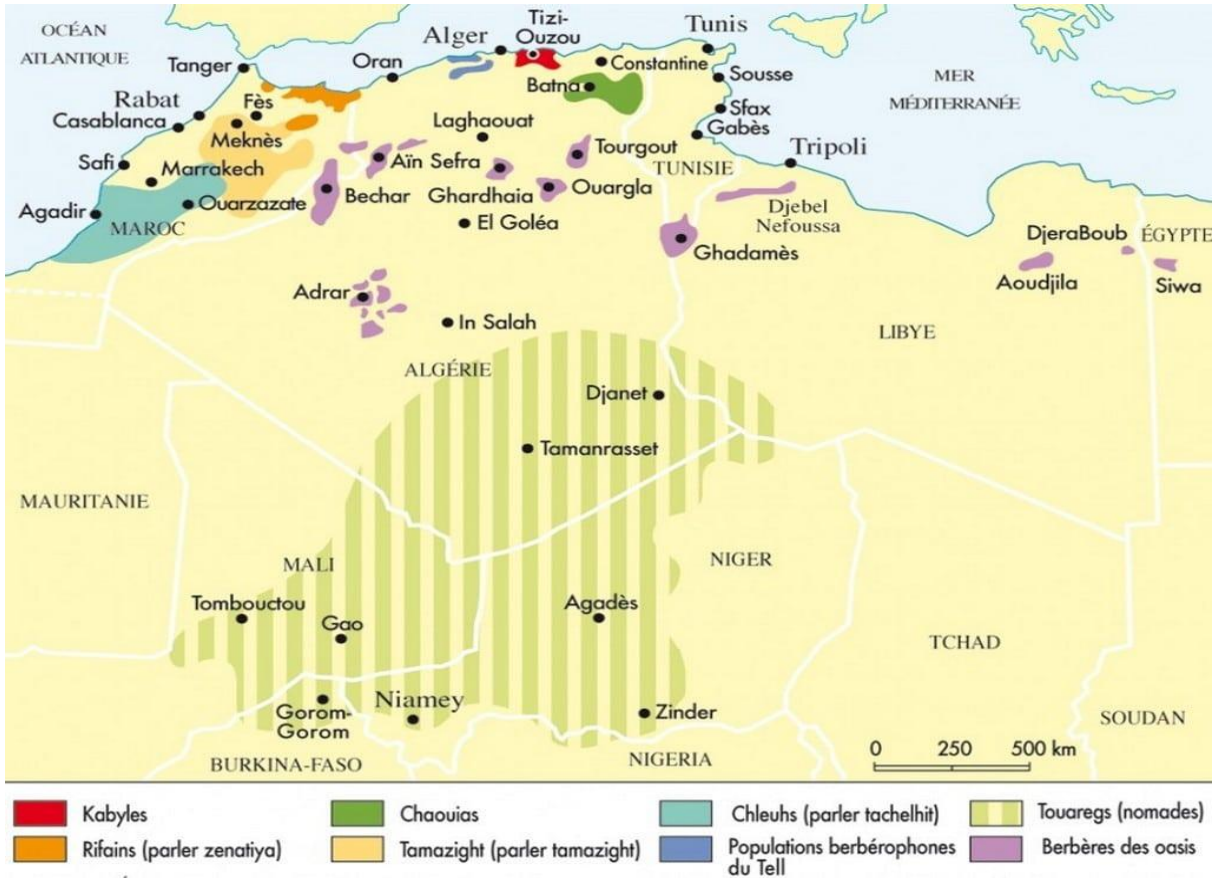
تاريخيا، عرف الطوارق بكونهم جماعة أمازيغية ذات نمط معيشي شبه رحل، يتحدثون لهجات التماشق والتماجق والتماهاق، ويستعملون أبجدية تيفيناغ ⁽¹⁾، وينظمون مجتمعهم وفق هرمية اجتماعية تشمل فئات النبلاء (الإيموهار)، والأتباع (الإيمراد) والعبيد المحررين (الإيكلان) والحرفيين (الأينهاضن) ⁽²⁾ هذا التنظيم الاجتماعي مقرونا بانتشارهم الجغرافي الواسع، جعلهم في الوقت نفسه جسورا للتواصل الثقافي والاقتصادي عبر الصحراء من خلال التجارة التقليدية (الملح، الذهب، التمور، المواشي) ⁽³⁾ ومصدرا محتملا للتوتر حينما تتفجر النزاعات في مالي أو النيجر، فتتحول الحدود الجزائرية الجنوبية الى جبهة مفتوحة أمام التهريب والنزوح وحتى التمرد المسلح.

(1) إبراهيم بنقه، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق"، 118-121.

برياش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.."، 245-246. / Edmond, *Touaregs nigériens*, 5.

(3) برياش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.."، 245-248.

الشكل رقم (18): التوزيع الجغرافي للجماعات العرقية العابرة للحدود في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل (1)



تظهر الخريطة السابقة بوضوح أن الطوارق ليسوا المثال الوحيد على التداخل العرقي (2) ، فهناك أيضا المكونات الأمازيغية الأخرى، مثل الشاوية في الأوراس الذين يمتد حضورهم نحو تونس، أو القبائل الذين تجمعهم روابط ثقافية وتاريخية مع الأمازيغ في المغرب وتونس. كما أن مجموعات الريف والشلوح في شمال المغرب تظل مرتبطة بروابط لغوية-ثقافية مع نظائهم في الجزائر (3)، بما يجعل من الصعب عزل المسألة الهوية عن الحسابات السياسية، فالأمازيغية باعتبارها مكونا هوياتيا مشتركا تتجاوز الحدود وتخلق فضاء ثقافيا مترابطا، خاصة مع

(1) L'Ami du Vent, "Les Touaregs, un peuple nomade berbère du Sahara," *L'Ami du Vent*, in: <https://lamiduvent.fr/les-touaregs-un-peuple-nomade-berbere-du-sahara> accessed 13 June 2022.

(2) Edmond Bernus, *Touaregs nigériens*, 5–6

(3) L'Ami du Vent, "Les Touaregs, un peuple nomade berbère du Sahara."

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الاعتراف الدستوري المتزايد بالأمازيغية في الجزائر والمغرب، وهو ما أضاف بعدا سياسيا جديدا للعامل العرقي في العلاقات الإقليمية.

ويبرز كذلك البعد العربي-القبلي في الروابط العابرة للحدود، فالمجتمعات الرحل، مثل العرب الرحل بين الجزائر وموريتانيا، يشكلون شبكات اجتماعية-اقتصادية تتجاوز الحدود الوطنية، حيث يمارسون التنقل والتبادل والتجارة في فضاء صحراوي لم تفلح الحدود الاستعمارية في تقطيعه. كما أن القبائل العربية ممتدة على الحدود الغربية مع المغرب والصحراء الكبرى تحافظ على أنماط المصاهرة والتواصل المستمر، وهو ما يجعل العلاقات الجزائرية مع جوارها الغربي مشوبة دوما بعامل "القربة القبلية" الذي يتجاوز الحسابات الرسمية، هذه الروابط تعني عمليا أن أي اضطراب في بنيات هذه القبائل أو المجتمعات الرحل يمكن أن يترجم سريعا الى تدفق بشري، أو نشاط تهريب، أو حتى انخراط في صراعات مسلحة عابرة للحدود (1).

هذا التداخل العرقي لم يكن يوما ذا طبيعة ثقافية أو اجتماعية فقط، بل تحول الى عامل أمني وسياسي مباشر، فأى أزمة تمس هذه الجماعات في بلد مجاور سرعان ما ترتد أثارها على الجزائر: النزوح السكاني كما حدث بعد أزمات مالي وليبيا، التهريب الذي يتغذى على شبكات القربة العشائرية، أو حتى التمرد الذي يجد في الروابط العابرة للحدود ملاذا وعمقا إستراتيجيا. لذلك كثيرا ما تعاملت الجزائر مع قضايا هذه الجماعات باعتبارها امتدادا لأمنها القومي لا مجرد ملفات دبلوماسية خارجية (2)،. ويضاف الى ذلك أن قوى إقليمية ودولية سعت في محطات مختلفة الى توظيف هذه الروابط العرقية كورقة ضغط على الجزائر، مثلما فعل نظام القذافي مع الطوارق الليبيين، أو فرنسا في تدخلاتها المتكررة في الساحل الإفريقي، ما زاد من حساسية هذا الملف في حسابات السياسة الخارجية الجزائرية.

إن اجتماع هذه الأبعاد-العرقية والهوياتية والاقتصادية والتاريخية- يجعل الجزائر تنظر الى جوارها ليس كـ "خارج" يفصلها عنه خط حدودي، بل كامتداد داخلي ينعكس مباشرة على هويتها واستقرارها. ولعل أدق توصيف يمكن استخدامه هنا هو أن الجزائر تتعامل مع جوارها عبر مفهوم "الحدود البشرية" أكثر من "الحدود الجغرافية"، ومن ثم يتداخل الداخلي والخارجي

(1) *Touaregs nigériens*, 10-12

(2) برياش، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.."، 242-260.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

في سياستها الخارجية، حيث يرتبط أمن الداخل باستقرار المحيط، وتغدو معالجة قضايا الجوار ضرورة وجودية تمس كيان الدولة ذاته، لا مجرد شأن دبلوماسي.

الفرع الثاني: الاضطرابات والتحولت السياسية في دول الجوار

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ أواخر سنة 2010 تحولت سياسية عميقة غيرت ملامح الإقليم وأثرت في توازناته، وأطلق عليها اصطلاحا تسمية "الربيع العربي". وقد بدأت هذه التحولات مع الثورة التونسية التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي في جانفي 2011، ثم امتدت الى دول عربية أخرى مثل مصر وليبيا وسوريا، حيث سقطت بعض الأنظمة السياسية، بينما دخلت دول أخرى في أزمت داخلية وحروب ممتدة. ولم تكن هذه التطورات مجرد أحداث داخلية منفصلة، بل مثلت تحولا إقليميا واسعا انعكس مباشرة على البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجزائر، وفرض على صانع القرار الخارجي إعادة تقييم أولوياته وتحركاته الإقليمية.

أولا- سقوط نظام "زين الدين بن علي" وصعود التيار الإسلامي في تونس:
(1):

شكلت التحولات السياسية التي عرفتها تونس منذ أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 أحد أبرز المتغيرات الإقليمية التي أثرت في البيئة الخارجية المحيطة بالجزائر خلال الفترة المدروسة، بالنظر الى خصوصية العلاقات بين البلدين وما يربطهما من حدود جغرافية مباشرة، وتشابك اقتصادي واجتماعي، وتداخل أمني وسياسي ممتد (2). فالدولة التونسية لا تعد مجرد دولة مجاورة في التصور الجيوسياسي الجزائري، بل تمثل جزءا من المجال المغاربي الحيوي الذي تنعكس تحولاته الداخلية على إدراك الجزائر لمصالحها الإقليمية، وعلى طبيعتها أولوياتها الخارجية. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحولات التونسية لا تفهم فقط باعتبارها أحداثا داخلية تخص دولة مستقلة، وإنما بوصفها عاملا خارجيا مؤثرا في حسابات السياسة الخارجية الجزائرية.

(1) غالم عبد الرحمن، "التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري"، مجلة السياسة العالمية، ع. 2 (ديسمبر 2020): 164-169.

(2) معهد الدراسات الأمنية، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، أديس أبابا، 2011، 8-9.

لقد مثل سقوط نظام " زين العابدين بن علي" في 14 جانفي 2011 نقطة تحول كبرى في التوازنات السياسية المغاربية، إذ أنهى أحد أكثر الأنظمة استقرارا في المنطقة، وفتح المجال أمام مرحلة انتقالية اتسمت بارتفاع مستوى عدم اليقين السياسي والمؤسساتي⁽¹⁾. فانتقال السلطة بصورة مفاجئة، وتفكك جزء من البنية السلطوية السابقة، وظهور فاعلين سياسيين جدد، كلها عناصر جعلت تونس تدخل مسارا مفتوحا على احتمالات متعددة، تراوحت بين إمكان بناء نموذج ديمقراطي جديد، أو الانزلاق نحو أزمات مزمنة كالتّي عرفتھا دول عربية أخرى. وهذا النمط من التحولات المفاجئة في دول الجوار يعد، في أدبيات تحليل السياسة الخارجية، منبھا خارجيا مباشرا يدفع الدول المجاورة الى إعادة تقييم محيطها الاستراتيجي.

وبالنسبة للجزائر، كانت تونس قبل سنة 2011 تمثل حدودا شرقية مستقرة نسبيا، مقارنة بفضاءات أخرى أكثر هشاشة في الجنوب أو الغرب. غير أن التحول السياسي المفاجئ جعل هذه الفرضية التقليدية محل مراجعة، إذ لم تعد الحدود الشرقية مرتبطة فقط بالتعاون الثنائي الروتيني، بل أصبحت متأثرة بمآلات الانتقال السياسي الداخلي في تونس، ومدى قدرة مؤسساتها على الحفاظ على الاستقرار، وإدارة التنافس الحزبي، وضبط المجال الأمني⁽²⁾. وعليه، أصبح الوضع الداخلي التونسي متغيرا يدخل ضمن عملية التقدير الاستراتيجي الجزائري، لا من باب التدخل في الشؤون الداخلية، وإنما من زاوية تأثير الاستقرار أو الاضطراب في دولة الجوار على الأمن القومي الجزائري.

كما أن صعود قوى سياسية جديدة في تونس وعلى رأسها حركة النهضة، مثل عنصرا آخر من عناصر التحول الإقليمي الذي استوجب المتابعة من طرف الجزائر. فالتغير في النخب الحاكمة داخل الدول المجاورة يعني، في منطق العلاقات الدولية، تغييرا محتملا في توجهات السياسة الخارجية، وفي طبيعة التحالفات، وفي أولويات الدولة المعنية⁽³⁾. لذلك، فإن انتقال تونس من نظام ذي مركزية سلطوية واضحة الى مشهد تعددي تنافسي، خلق حالة من السيولة السياسية التي جعلت البيئة الإقليمية أقل قابلية للتنبؤ، وهو ما يعد عاملا مهما في حسابات صانع القرار الخارجي.

(1) معهد الدراسات الأمنية، 9.

(2) معهد الدراسات الأمنية، 10..

(3) بلحاج الهواري، "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة الدراسات الحقوقية 09، ع. 02 (2022): 478-479.

الى جانب ذلك، فإن المراحل الانتقالية غالبا ما تتسم بضعف نسبي في الأداء المؤسساتي، نتيجة اعادة توزيع السلطة، وتغير قواعد اللعبة السياسية، وتعدد مراكز التأثير. وقد عرفت تونس خلال السنوات الأولى بعد الثورة تجاذبات سياسية حادة، وأزمات حكومية متكررة، وصعوبات اقتصادية واجتماعية، فضلا عن توترات مرتبطة بصياغة الدستور الجديد وإدارة التنافس بين التيارات الأيديولوجية المختلفة (1). هذه السمات جعلت التحول التونسي يتجاوز البعد الوطني الداخلي، ليصبح جزءا من صورة إقليمية أوسع عنوانها هشاشة النظام العربي بعد سنة 2011، وهو ما انعكس على تصورات الجزائر لمحيطها القريب.

ومن زاوية أخرى، فإن أهمية الحالة التونسية بالنسبة للجزائر تعود الى كونها تمثل أحد الأعمدة الأساسية لفكرة المغرب العربي. فالجزائر، بحكم موقعها وثقلها الجغرافي والسياسي، تنظر الى الفضاء المغربي باعتباره امتدادا طبيعيا لمصالحها الاستراتيجية. وكل اضطراب يصيب إحدى وحداته الرئيسية يؤثر في إمكانات التعاون الإقليمي، وفي مشاريع الاندماج الاقتصادي، وفي توازنات المنطقة ككل. وعليه، فإن التحولات التونسية لم تكن مجرد شأن ثنائي جزائري-تونسي، بل حملت أبعادا أوسع تمس مستقبل الفضاء المغربي، ومدى قدرته على تجاوز الجمود التاريخي الذي عرفته مؤسساته.

كما ينبغي الإشارة الى أن التجربة التونسية جاءت في سياق إقليمي متزامن مع تطورات أكثر حدة في ليبيا ومالي ما جعل صانع القرار الجزائري يتعامل مع سلسلة مترابطة من الأزمات والتحولات، وليس مع ملف تونسي معزول. فحين تتزامن التحولات السياسية في تونس مع انهيار الدولة في ليبيا، وتساعد التهديدات الأمنية في الساحل، فإن قيمة المتغير التونسي ترتفع داخل معادلة الإدراك الاستراتيجي، لأنه يقع ضمن منظومة إقليمية مضطربة متعددة الجبهات. ومن ثم، أصبحت تونس جزءا من سياق إقليمي ضاغط ساهم في اعادة تعريف أولويات الجزائر الخارجية خلال تلك المرحلة.

ووفق منظور Michael Brecher، فإن التحولات المفاجئة في البيئة الخارجية تمثل محفزات تؤثر في إدراك صانع القرار، وتدفعه الى مراجعة التهديدات والفرص المتاحة. ويمكن إسقاط هذا المنظور على الحالة الجزائرية، حيث شكلت التطورات التونسية أحد المنبهات الإقليمية التي استدعت اعادة تقييم طبيعة الجوار الشرقي، ومستوى الاستقرار فيه، ومدى

(1) معهد الدراسات الأمنية، نظرة نقدية في ثورات عام 2011، 9-10.

انعكاسه على المصالح الجزائرية. فالمحدد الخارجي هنا لا يتمثل فقط في حدث سياسي معين، بل في مجمل حالة التحول وعدم اليقين التي رافقت المشهد التونسي خلال سنوات ما بعد الثورة (1). وبالتالي، فإن التحولات السياسية في تونس شكلت محددا إقليميا مهما للسياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009-2019، لأنها غيرت طبيعة البيئة الاستراتيجية على الحدود الشرقية، وفرضت على الجزائر التعامل مع جوار لم يعد ثابتا أو قابلا للتنبؤ كما كان سابقا. وقد تجسدت أهمية هذا المحدد في كونه جمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والمؤسسية والاقتصادية، ما جعله عنصرا حاضرا في حسابات صانع القرار الجزائري ضمن مرحلة إقليمية اتسمت بعمق التحولات وسرعة تغير موازينها.

ثانيا - انهيار الدولة الليبية كمحدد إقليمي مباشر لصنع القرار الخارجي الجزائري

شكل انهيار الدولة الليبية سنة 2011 أحد أبرز المتغيرات الإقليمية التي أثرت في البيئة الخارجية المحيطة بالجزائر خلال الفترة 2009-2019، بالنظر الى الموقع الجغرافي لليبيا وأهميتها في التوازنات الأمنية للمجال المغربي والصحراوي. فليبيا لا تمثل بالنسبة للجزائر مجرد دولة مجاورة، بل تعد جزءا من المجال الاستراتيجي الشرقي الذي يرتبط بالأمن الحدودي، واستقرار الفضاء الصحراوي، وتوازنات شمال إفريقيا عموما. وبحكم الامتداد الحدودي الطويل بين البلدين -حوالي 1000 كم-، والطبيعة الصحراوية المفتوحة للمناطق المشتركة، فإن أي اضطراب داخلي في ليبيا سرعان ما يتجاوز حدوده الوطنية ليصبح عاملا مؤثرا في الحسابات الأمنية والسياسية الجزائرية. ومن هذا المنطلق، لم ينظر الى الأزمة الليبية باعتبارها شأنا داخليا منفصلا، بل باعتبارها تحولا إقليميا يمس بيئة القرار الجزائري بصورة مباشرة (2).

وقد أدى سقوط نظام معمر القذافي الى تفكك مؤسسات الدولة المركزية وانهيار الأجهزة العسكرية والأمنية التي كانت تمثل رغم طبيعتها السلطوية، اطارا ضابطا للتوازنات الداخلية. ومع غياب السلطة المركزية ظهرت حكومات متنافسه ومجالس محلية وتشكيلات مسلحة متعددة الولاءات، الأمر الذي أدخل ليبيا في حالة من التعدد السلطوي وعدم الاستقرار المزمّن.

(1) Brecher, *The Foreign Policy System*, 81-85

(2) International Crisis Group, *Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts*, Middle East and North Africa Report no. 130 (Brussels: International Crisis Group, 2012), 1-10.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

هذه الحالة أفرزت بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة في إحدى أكثر المناطق حساسية بالنسبة للجزائر، لأن الدولة الليبية فقدت قدرتها على ضبط المجال الترابي، ومراقبة الحدود، واحتكار أدوات القوة الشرعية، وهي وظائف أساسية لأي دولة مستقرة. ونتيجة لذلك، تحولت ليبيا من جار يمكن التعامل معه عبر قنوات رسمية واضحة الى فضاء مضطرب يصعب التنبؤ بمساراته.

الجدول رقم (15): مقارنة تطور مؤشر السلام العالمي في ليبيا قبل وبعد 2011⁽¹⁾

المرحلة	السنة	الترتيب العالمي	الدرجة
قبل الأزمة	2009	112	69.4
	2010	111	69.1
	2011	111	68.7
بعد الأزمة	2012	50	84.9
	2015	25	95.3
	2019	28	92.2



تكشف المقارنة أن ليبيا عرفت انتقالا حادا من وضع يتسم بدرجة أعلى نسبيا من الاستقرار قبل 2011 الى حالة اضطراب بنيوي ممتد بعد إسقاط النظام، فقد ارتفعت الدرجة من

(1) من اعداد الباحثة بناء :

The Fund for Peace, *Fragile States Index: Country Dashboard – Libya*, in : <https://fragilestatesindex.org/country-data/>, accessed April 29, 2022

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

68.7 سنة 2011 الى 84.9 سنة 2012، ثم الى 95.3 سنة 2015، بما يدل على أن الأزمة لم تكن مجرد اضطراب انتقالي، بل انهيارا هيكليا أعاد تشكيل البيئة الأمنية للمجال المغربي والساحلي، وهو ما زاد من حساسية الملف الليبي في الحسابات الاستراتيجية الجزائرية.

كما ساهم انتشار السلاح بعد فتح المخازن العسكرية الليبية وتفكك المنظومة الأمنية في تعميق هشاشة المجال الحدودي بين ليبيا وجوارها. فقد أصبحت كميات معتبرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة متداولة خارج سيطرة الدولة، وانتقلت أجزاء منها الى محيط أوسع يشمل الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل⁽¹⁾. وهذا التطور زاد من المخاوف المرتبطة بقدرة الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة على الاستفادة من هذا الانفلات، سواء في التهريب أو في تعزيز قدراتها القتالية، وتبرز دراسات إقليمية أن بؤر العنف في شمال وغرب إفريقيا باتت ذات طبيعة عابرة للحدود، وأن المناطق الحدودية تعد أكثر هشاشة تجاه انتشار النزاعات، وهو ما يفسر الحساسية الجزائرية العالية تجاه التطورات الليبية⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، فإن الطابع القبلي والاجتماعي المركب للبيئة الليبية زاد من تعقيد الأزمة، وجعلها أقل قابلية للحسم السريع. فالنظام الليبي في عهد القذافي - ملك ملوك إفريقيا⁽³⁾ - اعتمد بدرجات متفاوتة على موازنة الولاءات المحلية والقبلية⁽⁴⁾، وعندما انهارت السلطة المركزية برزت الانقسامات الكامنة الى السطح، وتحولت بعض القبائل والمناطق الى مراكز نفوذ مستقلة-أو شبه مستقلة-، كما أن الامتدادات الاجتماعية العابرة للحدود، خصوصا في المجال الصحراوي، جعلت أثر الأزمة يتجاوز الداخل الليبي الى محيطه المباشر. وبالنسبة للجزائر فإن هذا التشابك الاجتماعي يعني أن الأزمة لا يمكن حصرها ضمن حدود سياسية جامدة، لأن الروابط القبلية ومسارات الحركة التقليدية عبر الصحراء تجعل التفاعلات الأمنية أكثر تعقيدا من مجرد نزاع داخلي بين سلطات متنافسة.

(1) United Nations Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on Libya*, S/2013/99 (New York: United Nations, 2013), 14-22

(2) عمر فرحاتي ويسرى أوشراف، *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر* (الجزائر: الدار الجزائرية، 2016)، 132-134.

(3) لقب "ملك ملوك إفريقيا" الذي تنبأه القذافي، لم يكن مجرد شعار، بل كان أداة سياسية لربط نفسه بالتراث القبلي الإفريقي وتعزيز سلطته بين القبائل. ومع سقوطه، فقدت هذه القبائل الرمز الذي كان يوحدتها.

(4) فرحاتي وأوشراف، 96.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

كما أن تعدد مراكز القرار داخل ليبيا ألغى وجود شريك حكومي موحد يمكن التعامل معه وفق القواعد التقليدية للعلاقات بين الدول (1). فبدل وجود سلطة مركزية واحدة، أصبحت الساحة الليبية تضم حكومات وبرلمانات وقيادات عسكرية وفاعلين محليين متنافسين، لكل منهم حساباته وتحالفاته الخارجية. هذا الوضع خلق حالة من عدم اليقين في الإدراك الاستراتيجي الجزائري، لأن غياب مخاطب رسمي مستقر يحد من إمكانية بناء ترتيبات ثنائية واضحة أو توقع مسار القرارات الليبية (2). ومن منظور صنع القرار فإن الدول تميل إلى تفضيل البيئات الإقليمية التي تتسم بقدر من الوضوح المؤسسي، بينما تؤدي حالات الانقسام الداخلي إلى رفع مستوى الغموض والمخاطر في التقدير السياسي (3).

وزاد من ثقل هذا المحدد انخراط قوى دولية وإقليمية متعددة في الشأن الليبي، سواء عبر التدخل العسكري المباشر سنة 2011 أو من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري للأطراف المتنازعة في المراحل اللاحقة. وقد شمل هذا التدخل أطرافاً أجنبية متعددة تشمل مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا وتركيا وقطر (4) وهو ما يعكس اتساع نطاق التنافس الخارجي داخل الساحة الليبية. فقد تحولت ليبيا تدريجياً إلى ساحة تنافس مفتوحة بين قوى خارجية مختلفة المصالح، الأمر الذي عمق الانقسام الداخلي وأطال أمد الأزمة. وبالنسبة للجزائر، فإن وجود تنافس دولي على حدودها الشرقية يمثل عنصر ضغط إضافي، لأنه يضيف إلى التعقيد الداخلي الليبي تعقيداً جيوسياسياً أوسع يفرض متابعة مستمرة لتوازنات القوى الخارجية المنخرطة في النزاع، - سيتم التفصيل فيه في المطلب الأخير من هذا المبحث -

إلى جانب ذلك، أثرت الأزمة الليبية في مجمل التوازنات المغاربية، إذ أضعفت أحد الأقطاب الجغرافية والسياسية في المنطقة، وقلصت فرص إعادة تنشيط مشاريع التعاون

(1) سحنين هبري و ميلود ولد الصديق ، "الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة الدراسات الحقوقية، 8، ع. 1 (2021): 474-475

(2) لعلى بعبو، إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية: دراسة حالة ليبيا، أطروحة دكتوراه، (جامعة قسنطينة 3، 2022/2023): 18-20.

(3) Francis Ghilès and Akram Kharief, "How Libya Impacts North Africa," CIDOB Notes Internacionales, no. 227, -(February 2020): 1-3

(4) عبد الحق بوسعيد، "التعامل الجزائري مع النزاع الليبي: بين الكوابح الموضوعية والضرورات البراغماتية"، مجلة السياسة العالمية، 6، ع. 1 (2022): 129.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الإقليمي. فاستمرار الفوضى في ليبيا ساهم في تكريس حالة الجمود داخل الفضاء المغاربي، وحرَم المنطقة من إمكانية بناء ترتيبات اقتصادية وأمنية أكثر تكاملاً. وهذا البعد الإقليمي مهم بالنسبة للجزائر، لأن استقرار محيطها المغاربي يشكل أحد الشروط المساعدة على توسيع خياراتها الخارجية وتقليل الضغوط الأمنية المحيطة بها (1).

كما امتدت آثار الانهيار الليبي نحو العمق الإفريقي، خاصة في اتجاه الساحل، حيث تزايدت هشاشة بعض الدول نتيجة حركة السلاح والمقاتلين وتنامي الشبكات غير النظامية. وبذلك أصبحت الأزمة الليبية مرتبطة بسلسلة أوسع من الاضطرابات الإقليمية، ولم تعد ملفاً منفصلاً عن قضايا مالي والنيجر وتشاد وغيرها (2). وهذا الترابط جعل صانع القرار الجزائري يتعامل مع ليبيا ضمن منظور أمني-إقليمي شامل، لا ضمن إطار ثنائي محدود (3).

وبذلك، لم تعد الأزمة الليبية مجرد اضطراب داخلي في دولة مجاورة، بل تحولت إلى محدد إقليمي ضاغط فرض حضوره المستمر ضمن بيئة صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009-2019. فقد أعادت تشكيل الإدراك الجزائري لمصادر التهديد في الجوار الشرقي، ورسخت قناعة مفادها أن استقرار الدول المجاورة يمثل عنصراً جوهرياً في استقرار الجزائر نفسها، وأن انهيار الدولة في المحيط الإقليمي يمكن أن يتحول سريعاً إلى متغير ضاغط على خيارات السياسة الخارجية وحساباتها الاستراتيجية.

الفرع الثالث: قضية الصحراء الغربية كمحدد إقليمي في صنع القرار الخارجي

الجزائري

تعد قضية الصحراء الغربية من أكثر الملفات ثباتاً واستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، إذ ارتبط الموقف الجزائري منها بجملة من المبادئ التي تشكلت تاريخياً في سياق الثورة التحريرية، وفي مقدمتها رفض الاستعمار، دعم حركات التحرر، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولهذا لم تنتظر الجزائر إلى القضية باعتبارها نزاعاً حدودياً بين

(1) حورية قصعة، "تداعيات التهديدات الأمنية في الفضاء الإفريقي على الأمن القومي الجزائري: دراسة في تطورات الأزمة الليبية"، مجلة البحث القانوني والسياسي 7، ع1 (2022): 51-52.

(2) DIIS Policy Brief, "Regional Security Deterioration after the Collapse of Libya," November 2015, 1-2.

(3) بليل محمد، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة 13، ع1 (2024): 291-294.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

دول الجوار فحسب، بل باعتبارها مسألة تصفية استعمار لم تستكمل بعد، وهو ما يفسر حضورها الدائم ضمن أولويات الدبلوماسية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية (1).

وخلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019، حافظت الجزائر على هذا الثبات رغم التحولات الإقليمية الكبرى التي عرفت المنطقة، لاسيما تداعيات الربيع العربي، وانهيار الدولة الليبية، وتصاعد التهديدات الارهابية في الساحل، وتنامي التدخلات الدولية في المجال المغاربي والإفريقي. ورغم أن هذه المتغيرات فرضت على الجزائر إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية، فإنها لم تدفعها الى مراجعة موقفها من القضية الصحراوية، بل سعت الى التوفيق بين الالتزام السياسي تجاه هذا الملف ومتطلبات الأمن القومي. وهو ما يعكس أن القضية لم تكن مجرد ملف دبلوماسي عابر، بل عنصرا بنيويا في إدراك صانع القرار الجزائري لمحيطه الإقليمي، وجزءا من مدخلات البيئة الخارجية المؤثرة في تقدير البدائل وصياغة الخيارات الاستراتيجية (2).

ومن زاوية صنع القرار الخارجي، أثرت القضية الصحراوية أولا في طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، حيث مثل استمرار الخلاف بشأنها أحد أهم محددات الجمود المزمّن في العلاقات الثنائية، وما ترتب عنه من إغلاق الحدود البرية، وضعف التنسيق السياسي، وتعثر بناء اتحاد المغرب العربي. وبذلك لم تعد القضية مرتبطة فقط بموقف مبدئي، بل أصبحت عاملا ضاغطا أسهم في إعادة تشكيل البيئة الإقليمية التي تتحرك داخلها الجزائر، وقلص فرص بناء كتل مغاربي قادر على التعامل الجماعي مع التحديات الأمنية والاقتصادية (3).

كما أثرت القضية في خيارات الجزائر داخل القارة الإفريقية، إذ دفعتها الى تكثيف نشاطها الدبلوماسي داخل الاتحاد الإفريقي دفاعا عن مبدأ تقرير المصير، ومواجهة محاولات تقليص حضور الجمهورية الصحراوية داخل المنظمة. ومن ثم أصبحت السياسة الإفريقية للجزائر خلال

(1) محمد بن تزار، "دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم ومناهضة الاستعمار في القارة السمراء: قضية الصحراء الغربية أنموذجا"، *مدارات تاريخية* 2، ع. 5 (2020): 86-88.

(2) عبد الله تلي، *الإدارة الدبلوماسية لقضية الصحراء الغربية: دراسة مقارنة الجزائر-المغرب*، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019، 17-20.

(3) تلي، 14-17.

هذه المرحلة مرتبطة جزئياً بإدارة توازنات هذا الملف، سواء عبر توسيع شبكة الحلفاء أو الحفاظ على رصيدها التاريخي داخل إفريقيا، والمحافظة على هامش تأثيرها داخل الساحة الإفريقية⁽¹⁾ ومن جهة أخرى، فقد انعكس استمرار النزاع على أولويات الأمن الخارجي الجزائري، خاصة بعد سنة 2011، حين وجدت الجزائر نفسها أمام فضاء إقليمي مضطرب يمتد من ليبيا شرقاً إلى مالي جنوباً، في ظل استمرار التوتر غرباً مع المغرب. هذا الوضع فرض على صانع القرار الجزائري إدارة ضغوط متعددة الاتجاهات، تجمع بين التهديدات الأمنية العابرة للحدود وبين استمرار النزاع السياسي المزمّن في الغرب المغربي.⁽²⁾

وعليه، تكشف هذه الحالة أن بعض النزاعات الإقليمية المزمّنة تتحول بمرور الزمن إلى محددات هيكلية لصنع القرار الخارجي. ففي الحالة الجزائرية، ساهمت قضية الصحراء الغربية في تشكيل العلاقات مع المغرب، وتوجيه الحركة الدبلوماسية داخل إفريقيا، والتأثير في ترتيب الأولويات الأمنية الإقليمية. لذلك ظل التعامل معها جزءاً من منطق استراتيجي أوسع يربط بين الشرعية التاريخية، والأمن القومي، والتوازنات الجيوسياسية في المغرب العربي والساحل⁽³⁾ ..

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الإقليمية العابرة للحدود وأثرها على صنع القرار الخارجي في الجزائر

في سياق التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والساحل خلال العقدين الماضيين، برزت الجزائر كفاعل محوري في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية المتزايدة. هذه التحديات ليست وليدة اللحظة، بل تتشابك مع تاريخ طويل من التغيرات السياسية والاجتماعية في الجوار الإقليمي للجزائر. لفهم طبيعة هذه التحديات وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري. من الضروري الاستناد إلى إطار نظري يأخذ في الاعتبار الديناميكيات الإقليمية والمعايير الأمنية.

يشكل مفهوم الأمن الإقليمي أساساً نظرياً لفهم كيفية تفاعل الدول مع التهديدات التي تتجاوز حدودها الوطنية. وفقاً لنظرية الأمن الإقليمي، يعتبر الأمن في منطقة معينة نتيجة

(1) رحيمة لدغش وسليمة لدغش، "أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت"، مجلة آفاق للعلوم 5، ع. 3 (2020): 284-286.

(2) تلي، الإدارة الدبلوماسية لقضية الصحراء الغربية، 18-20.

(3) تلي، 16-20.

للتفاعلات بين الدول التي تشترك في التهديدات والفرص. ضمن هذا السياق، يمكن تحليل وضع الجزائر من خلال نموذج معضلة الأمن "The Security Dilemma"، حيث يؤدي تعزيز القدرات الدفاعية لدولة ما الى شعور دول الجوار بالتهديد، مما يدفعها بدورها الى تعزيز دفاعاتها، مما قد يفاقم التوترات. يمكن استخدام نظرية النظام الأمني الإقليمي التي طورها باري بوزان "Barry Buzan" وآخرون، لفهم كيفية تأثير التفاعلات بين الدول في منطقة الساحل وشمال إفريقيا على الاستقرار الإقليمي. وفقا لهذه النظرية، تشكل الدول في منطقة معينة نظاما أمنيا يعتمد فيه الأمن الوطني لكل دولة على استقرار الجوار الإقليمي. في حالة الجزائر وكما أسلفنا الذكر يتضح أن عدم الاستقرار في ليبيا ومالي، وتزايد نشاط الجماعات الارهابية في منطقة الساحل، يشكل تهديدا مباشرا لأمنها الوطني.

يمتد تأثير هذه التحديات الى مستويات مختلفة من الأمن القومي الجزائري، بدء من التهديدات المباشرة المتعلقة بالارهاب والجريمة المنظمة، مرورًا بتعقيدات الهجرة غير الشرعية، وصولا الى التحديات السياسية المتمثلة في التعامل مع دول الجوار التي تعاني من ضعف مؤسساتها الأمنية.

في هذا السياق، تسعى الجزائر الى بناء استراتيجيات أمنية متعددة الأبعاد تركز على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتقوية المؤسسات الأمنية، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي كجسر بين إفريقيا وأوروبا لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية بفاعلية.

الفرع الأول: منطقة الساحل الافريقي كمجال استراتيجي ضاغط على صنع

القرار الخارجي الجزائري

تعد منطقة الساحل الافريقي من أبرز المجالات الإقليمية المؤثرة في البيئة المحيطة بالجزائر خلال الفترة 2009-2019، وذلك بالنظر الى موقعها الجغرافي المتاخم للحدود الجنوبية، وبتشابكها الأمني والبشري والاقتصادي مع المجال الصحراوي الجزائري. فالساحل لا يمثل بالنسبة للجزائر فضاء بعيدا أو هامشيا، بل يشكل امتدادا جيوسياسيا مباشرا لأمنها القومي، لأن التطورات التي تعرفها دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد يمكن أن تنتقل آثارها بسرعة الى الداخل الجزائري، خاصة في ظل الطبيعة الصحراوية المفتوحة وصعوبة المراقبة الكاملة للمساحات الحدودية الشاسعة ووجود مسارات تاريخية للحركة والتنقل والتبادل عبر الصحراء. ومن هذا المنطلق، ارتبط استقرار الجنوب الجزائري بدرجة كبيرة باستقرار

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

المجال الساحلي المجاور، ما جعل المنطقة تحتل مكانة متقدمة في الحسابات الاستراتيجية الجزائرية (1)

الشكل رقم (19): الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وعلاقته بالمجال الجيوسياسي الجزائري (2)



وتتبع أهمية الساحل بالنسبة للجزائر كذلك من اعتبارات تاريخية وثقافية واجتماعية متراكمة. فقد شكلت الصحراء الكبرى، عبر قرون طويلة، فضاء للتبادل التجاري والثقافي بين شمال إفريقيا وعمقها الإفريقي، حيث عبرت من خلالها القوافل التجارية، وانتشرت الروابط الدينية، وتداخلت الشبكات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية. كما توجد امتدادات بشرية وإثنية عابرة للحدود، خصوصا لدى بعض المجموعات الصحراوية، وهو ما يجعل الفصل الحاد

(1) European Union, *Strategy for Security and Development in the Sahel* (Brussels: European Union, 2011), 1–3.

(2) CRFS, "Addressing Border Challenges in the Sahel Region with RF Technology," CRFS Blog, <https://www.crfs.com/blog/addressing-border-challenges-in-the-sahel-region-with-rf-technology/> accessed April 29, 2022.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بين الداخل والخارج أمرا نسبيا في هذا المجال. لذلك، فإن أي اضطراب سياسي أو أمني في الساحل لا يبقى محصورا داخل حدود الدولة المعنية، بل يمتد أثره بصورة غير مباشرة الى المجال الإقليمي الأوسع، بما في ذلك الجزائر⁽¹⁾

غير أن أهمية الساحل لم تتوقف عند أبعاده التاريخية والجغرافية، بل تعززت خلال العقد الممتد بين 2009 و2019 بفعل التحولات السياسية والأمنية التي عرفت المنطقة. فقد عانت عدة دول ساحلية من هشاشة مؤسساتية مزمنة، وضعف القدرة على بسط السيطرة على كامل الأقاليم الوطنية، وتكرار الانقلابات والأزمات الداخلية، إضافة الى التفاوت التنموي الحاد بين المراكز الحضرية والمناطق الطرفية. وقد ساهمت هذه العوامل في تحويل أجزاء من الساحل الى بيئات قابلة للاختراق من قبل الفاعلين المسلحين والشبكات غير النظامية، وهو ما زاد من مستوى عدم اليقين الإقليمي بالنسبة للجزائر⁽²⁾

وتعد أزمة مالي سنة 2012 من أبرز المؤشرات التي كشفت هذا التحول، ليس بوصفها ملفا مستقلا، وإنما باعتبارها متغيرا إقليميا أظهر هشاشة المجال الساحلي المجاور للجزائر. فقد أدى التمرد في شمال مالي، والانقلاب العسكري في باماكو، ثم التدخل العسكري الفرنسي لاحقا، الى إظهار محدودية قدرة الدولة المالية على بسط سلطتها على كامل الإقليم، بما أبرز قابلية الساحل للتحول الى فضاء مضطرب سريع التأثير في دول الجوار. وقد حملت هذه الأزمة لصانع القرار الجزائري دلالة واضحة مفادها أن ضعف الدولة في الساحل لم يعد شأنًا داخليا محضًا، بل عاملا قد ينعكس على أمن الحدود، ويزيد من صعوبة إدارة المجال الصحراوي، ويفتح الباب أمام فاعلين غير رسميين وتدخلات خارجية جديدة. ومن ثم، دخلت الأزمة المالية ضمن إدراك الجزائر بوصفها جزءا من هشاشة إقليمية أوسع، لا مجرد أزمة وطنية تخص مالي وحدها⁽³⁾.

ومن زاوية صنع القرار، دخلت منطقة الساحل بقوة ضمن إدراك صانع القرار الجزائري لأن طبيعة التهديدات الصادرة عنها اختلفت عن التهديدات التقليدية بين الدول. فلم تعد

(1) حمزة براج، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع. 6 (2017): 262-263.

(2) خليفة نصري، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 30، ع. 2 (2018): 373-374.

(3) European Union, *Strategy for Security*, 1-3.

الأخطار مرتبطة بجيوش نظامية أو نزاعات حدودية كلاسيكية، بل أصبحت تشمل الارهاب العابر للحدود، تهريب السلاح، الاتجار غير المشروع، شبكات الهجرة غير النظامية، وتتكك مؤسسات الدولة في بعض الحالات. وهذه التهديدات تتميز بالمرونة وصعوبة الاحتواء، ما يجعلها أكثر تأثيرا على الدول المجاورة، ويفرض أنماطا جديدة من التقدير السياسي والأمني تتجاوز الأدوات العسكرية التقليدية (1)

كما ساهم تنامي الحضور الدولي في الساحل، سواء عبر التدخلات العسكرية أو البعثات الأممية أو المبادرات الأمنية الأجنبية، في رفع أهمية المنطقة داخل الحسابات الجزائرية. فالوجود العسكري الأجنبي قرب المجال الحيوي الجزائري فرض على الجزائر متابعة دقيقة للتوازنات الجديدة، ومحاولة الحفاظ على هامش استقلال قرارها الخارجي، خاصة في ظل تمسكها التقليدي بمبدأ عدم التدخل العسكري الخارجي ورفض عسكرة الأزمات الداخلية (2)

وعليه، يمكن القول إن منطقة الساحل تحولت خلال الفترة 2009-2019 من مجال مجاور ذي أهمية جغرافية عامة الى محدد إقليمي ضاغط على صنع القرار الخارجي الجزائري. فقد فرضت هشاشة بعض دوله، وتشابك تهديداته، وتزايد التنافس الدولي داخله، على الجزائر إعادة ترتيب أولوياتها بين حماية الحدود، تنشيط الدبلوماسية الوقائية، دعم التسويات السياسية، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي. ومن ثم، لم يعد الساحل مجرد فضاء محيط، بل أصبح أحد أهم المداخل التفسيرية لفهم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الإفريقي والجنوبي.

الفرع الثاني: الارهاب كمحدد إقليمي ضاغط على صنع القرار الخارجي الجزائري

شكل الارهاب العابر للحدود أحد ابرز المحددات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009-2019، بالنظر الى تحوله من تهديد أمني محدود نسبيا الى متغير إقليمي مركب أعاد تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجزائر، فمن منظور السياسة الخارجية لا تقاس خطورة الارهاب فقط بحجم العمليات المسلحة او عدد الضحايا، وإنما بقدرته على انتاج حالة مستمرة من عدم اليقين، ورفع مستوى إدراك التهديد لدى القيادة السياسية، وتقليص هامش البدائل المتاحة وإعادة ترتيب سلم الأولويات في إدارة هذه المخاطر،

(1) سليم بلحاج، "واقع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية 10، ع. 2 (2024): 553-555.
(2) برايج، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.."، 263.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بالتالي لم يكن الارهاب مجرد ظاهرة أمنية منفصلة، بل أصبح أحد اهم المدخلات الخارجية الضاغطة التي واجهت الجزائر خلال هذه المرحلة (1) .

وتعود أهمية هذا المحدد الى ارتباطه المباشر بالمجال الجيوسياسي المحيط بالجزائر، خاصة منطقة الساحل وليبيا، أين تداخلت هشاشة الدولة وضعف التنمية واتساع الفضاء الصحراوي، مع تصاعد نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير بأن منطقة الساحل تحولت تدريجيا الى بيئة حاضنة لهذه الجماعات بسبب ضعف الرقابة المركزية واتساع المناطق المهمشة وصعوبة بسط السلطة على الحدود والأطراف- أزمة توزيع، وأزمة تغلغل- وهو ما جعلها مجالا مناسباً لتحرك الجماعات الارهابية وتوسعها (2).

وبالنسبة للجزائر فان هذا التطور أكتسب حساسية خاصة بحكم الامتداد الحدودي الطويل مع مالي والنيجر وليبيا والنيجر، بما يجعل أي تدهور أمني في هذه الدول سريع الانعكاس على الأمن الوطني (3) ، وقد تجلّى تصاعد تأثير هذا المحدد بوضوح في التطور البنيوي والتنظيمي للجماعات الارهابية الناشطة في المنطقة، فبعد أن كان النشاط المسلح يتركز أساسا في الجماعة الإسلامية المسلحة خلال تسعينيات القرن العشرين، ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، عرف التنظيم سنة 2007 تحولا نوعيا بإعلان الولاء لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بما مثل انتقالا من تنظيم محلي الى شبكة ذات امتداد مغاربي وساحلي ، ثم تفرعت عنه وارتبطت به جماعات جديدة، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا وأنصار الدين والمرابطون، وصولا الى تأسيس جماعة نصرة الإسلام والمسلمين سنة 2017، الى جانب بروز تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء لاحقا (4) .

(1) Brecher, *The Foreign Policy System*, 54-61.

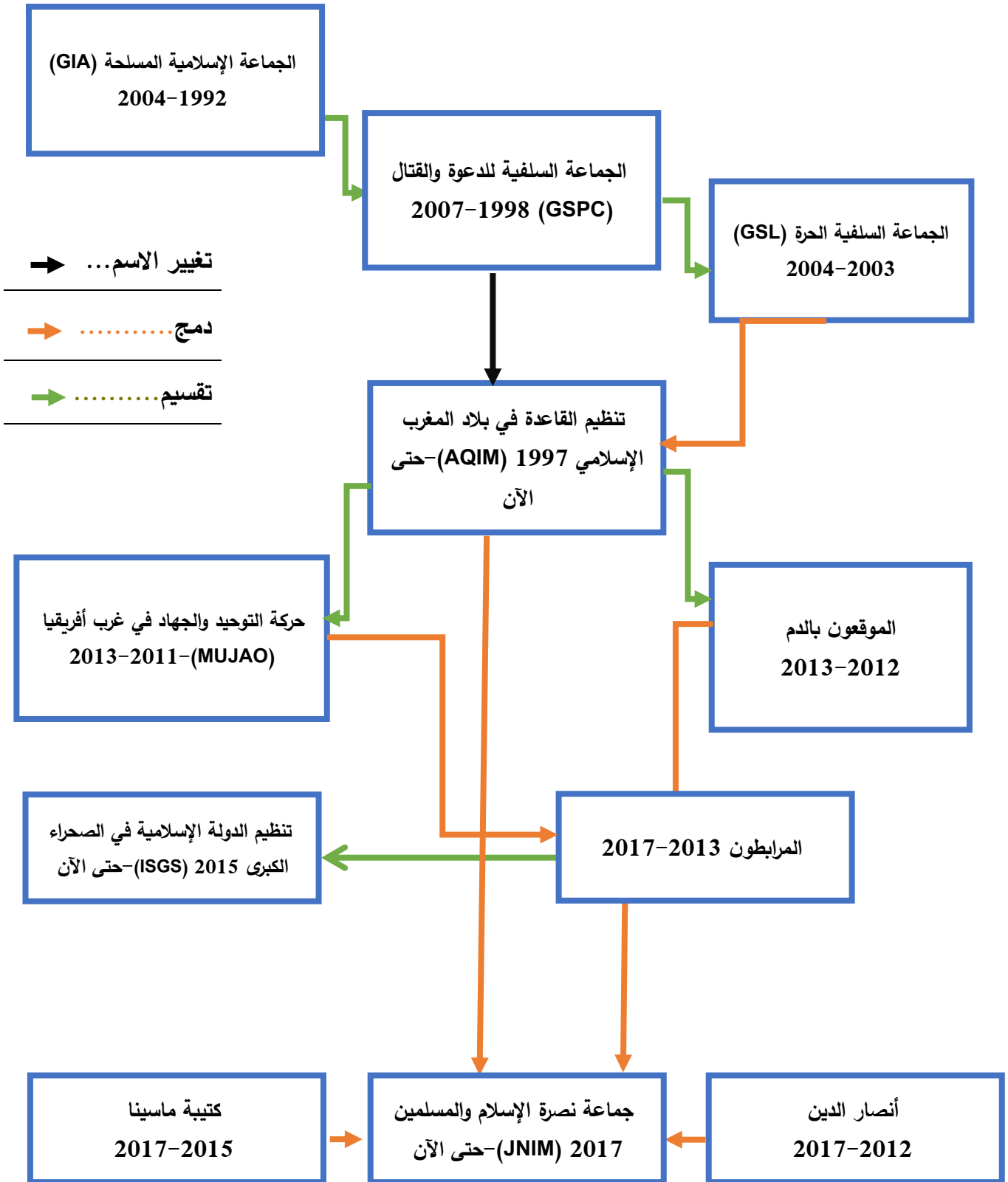
(2) فاطمة زمام ، أحمد حشاني ، "الجماعات الارهابية العابرة للحدود في إفريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية 6، ع. 2 (2020): 117-125.

(3) International Crisis Group, *The Central Sahel: Scene of New Climate Wars?* (Brussels: ICG, 2020), 6-9.

(4) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Impact of Transnational Organized Crime on Stability and Development in the Sahel* (New York: United Nations, 2024) , 18-19.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الشكل رقم (20): تطور الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
(1) (1992-2019)



(1) من اعداد الباحثة بناء على: UNODC, 18-19 United Nations Office on Drugs and Crime

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يظهر الشكل السابق ان التنظيمات الارهابية في المجال المغربي-الساحلي لم تكن كيانات جامدة ومستقرة، بل عرفت تحولات مستمرة عبر الانقسام والاندماج وتغيير التسميات وإعادة الترميز الجغرافي، ويكشف ذلك أن التهديد الارهابي لم يكن مرتبطا بتنظيم واحد يمكن احتواؤه بسهولة، بل بشبكة متحركة قادرة على التكيف مع الضغوط العسكرية والسياسية، وبالتالي فإن تراجع تنظيم معين كان كثيرا ما يقابله تنظيم آخر أو تحالف جديد، وهو ما منح الظاهرة الارهابية طابعا متجددا ومستداما، وزاد من تعقيد البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر.

كما ارتبط تصاعد هذا المحدد بتنامي اقتصاد الارهاب القائم على مصادر التمويل المتعددة، جعلت من التنظيمات المسلحة أقل اعتمادا على الدعم الخارجي التقليدي وأكثر قدرة على الاستمرار الذاتي، فقدت استقادات الجماعات في الساحل من تهريب السلاح والوقود والمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية والاختطاف مقابل الفدية، إضافة الى فرض الاتاوات المحلية والاستفادة من هشاشة الاقتصاد الحدودي غير الرسمي، وقد أكدت العديد من التقارير المتخصصة في الساحل والنشاط الارهابي، أن الترابط بين الارهاب والجريمة المنظمة منح الجماعات المسلحة موارد مرنة، مكنتها من شراء السلاح وتجنيد العناصر، وتأمين وسائل النقل والاتصال وإعادة الترميز بسرعة عن التعرض للضغط (1).

وتكمن أهميته هذا العامل بالنسبة للجزائر في أن التنظيمات الممولة ذاتيا تصبح أكثر قدرة على البقاء، وأقل تأثرا بتجفيف الدعم الخارجي، ما يجعل التهديد أكثر صعوبة في الاحتواء، كم أن اعتماد هذه التنظيمات على اقتصاد التهريب العابر للحدود يعني أن المناطق الصحراوية المجاورة للجزائر تتحول الى فضاءات مزدوجة الوظيفة: مجال للنشاط الاقتصادي غير المشروع، وفي الوقت نفسه حاضنة لتمويل الارهاب، وبهذا المعنى، لم يعد الخطر الارهابي خطرا أمنيا فقط، بل أصبح مرتبطا ببنى اقتصادية موازية تتغذى من هشاشة الإقليم (2).

وقد مثلت أزمتا ليبيا ومالي نقطة انعطاف حاسمة في تضخم هذا المحدد الخارجي، ففي ليبيا، أدى انهيار الدولة 2011- كما أسلفنا الذكر الى تفكك الأجهزة الأمنية، وانتشار للأسلحة بشكل واسع خارج سيطرة الدولة، وهو ما فتح المجال أمام انتقال كميات معتبرة من السلاح نحو

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 20-23.

(2) اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ملخص الجزء الثاني من تقرير التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الارهاب - الجزائر (الجزائر، أوت 2024)، 9-12.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الساحل والصحراء، كما وفرت الفوضى مجالا مناسباً لتحرك الجماعات المسلحة وإعادة انتشارها في فضاء قريب من الحدود المتاخمة للجزائر، أما في مالي فقد كشفت أزمة 2012، وسيطرة الجماعات المسلحة على شمال البلاد عن انتقال من نمط الخلايا المتنقلة الى السيطرة الترابية المؤقتة، الشيء الذي وفر ملاذا آمناً، ومراكز تدريب وشبكات لوجيستية قريبة من المجال الحدودي الجزائري (1).

ومن أبرز المؤشرات العملية على انتقال هذا المحدد من المجال الإقليمي الى الداخل الجزائري، حادثة هجوم على المنشأة الغازية يتيغنتورين- عين أميناس- في 16 جانفي 2013، أين استهدفت جماعة "الموقعون بالدم" بقيادة "مختار بن مختار"، المرتبطة بشبكات الارهاب النشطة في الساحل والمنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منشأة استراتيجية لإنتاج الغاز في جنوب شرق الجزائر قرب الحدود الليبية (2)، وقد جاء الهجوم في سياق إقليمي شديد الاضطراب تزامن مع الازمة في مالي والتدخل العسكري الفرنسي هناك، ما أبرز مدى الترابط بين مسارح التهديد في الساحل وانعكاساتها المباشرة على الجزائر، كما كشف هذا الاستهداف-شركة طاقوية تدار بين سونطراك وشركات اجنبية- عن أن التهديد الارهابي لم يعد محصوراً في مناطق النزاع المجاورة، بل أصبح قادراً على اختراق وضرب البنية الاقتصادية الحيوية الجزائرية، لذلك مثلت حادثة تيغنتورين لحظة مفصلية رفعت مستوى إدراك التهديد الخارجي لدى صانع القرار الخارجي الجزائري، ومنحت الارهاب وزناً أكبر كعامل مؤثر في صياغة أولويات الامن والسياسة الخارجية في العقد المدروس.

وقد عكست المؤشرات الكمية المتاحة أثر التحولات الإقليمية في تصاعد التهديد الارهابي GTI- في الجوار مباشرة بعد اندلاع أزمتي ليبيا ومالي، فقبل الازمة سجلت ليبيا مؤشراً قدره 2.17 لترتفع سنة 2012 الى 2.92، ثم تقفز الى 5.51 سنة 2014، كما انتقل ترتيبها العالمي من 43 في 2011 الى 15 سنة 2014، وفي مالي ارتفع المؤشر من 3.36 سنة 2011 الى 4.59 سنة 2012، مع انتقال ترتيبها من 40 الى 21 عالمياً في ذات السنوات، ونفس الامر

(1) زمام، حشاني، "الجماعات الارهابية العابرة للحدود في إفريقيا.."، 125-132

(2) شبكة الجزيرة الإعلامية، "هجوم عين أميناس"، الجزيرة نت، 2 فبراير/شباط 2016، في:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/2/2/> هجوم-عين-أميناس، شوه: 16 ماي 2022.

بالنسبة للنيجر التي احتلت المرتبة 22 في 2014⁽¹⁾. تؤكد هذه الأرقام ان مرحلة ما بعد 2011⁽²⁾، مثلت نقطة انعطاف كبيرة في إدراك صانع القرار الجزائري للبيئة الأمنية المجاورة والمخاطر المرتبطة بها (3) .

الفرع الثالث: التهديدات غير التقليدية كمحدد إقليمي ضاغط على صنع القرار الخارجي الجزائري

إذا كان الارهاب قد مثل أحد أبرز مصادر الضغط الأمني المباشر على البيئة المجاورة للجزائر خلال الفترة المدروسة ، فإن هذا المحدد لم يكن الوحيد في تشكيل تصورات صانع القرار الخارجي الجزائري، فقد برزت بالتوازي معه تهديدات أخرى أقل ظهورا في بعدها العسكري المباشر، لكنها أكثر تعقيدا واستمرارية من حيث الأثر، تمثلت في الجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، فهذه الظواهر لم ترتبط بعمليات عنيفة معزولة ، بل بشبكات ممتدة تستفيد من هشاشة بعض دول الجوار، واتساع المجال الصحراوي وضعف الرقابة على المسالك الحدودية، والتفاوتات الاقتصادية بين الدول.

اكتسبت هذه المتغيرات أهمية خاصة بالنسبة للجزائر، بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين شمال افريقيا ومنطقة الساحل والفضاء الأوروبي، فضلا عن حدود برية واسعة مع جيرانها، الامر الذي جعل أكثر عرضة لتداعيات الحركية غير النظامية للأشخاص والسلع والأسلحة، ومن ثم لم تعد الظواهر تقرأ باعتبارها مسائل اجتماعية أو أمنية داخلية، بل تحولت تدريجيا الى عناصر ضاغطة ضمن البيئة المؤثرة في إدراك القيادة الجزائرية لمخاطر محيطها الإقليمي، وفي ترتيب أولويات السياسة الخارجية خلال العقد المدروس.

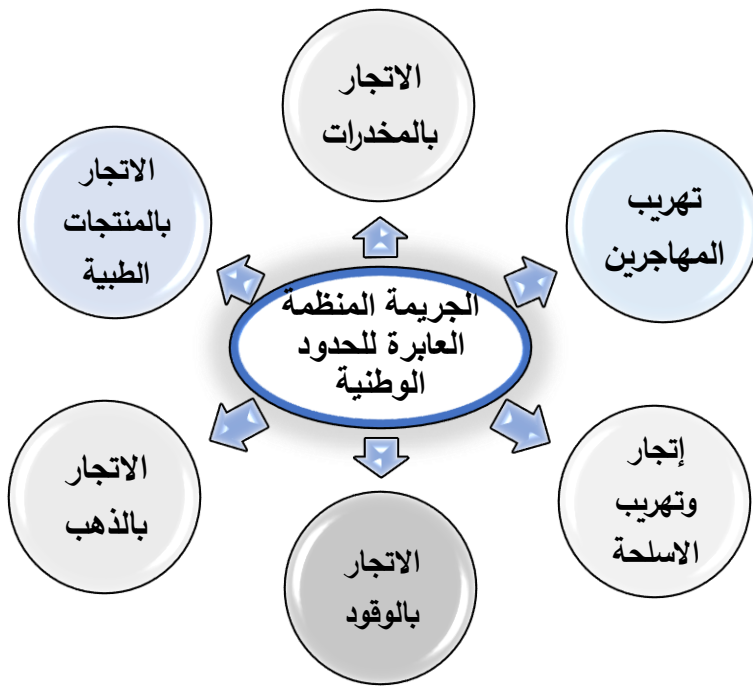
(1) Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2015* (Sydney: IEP, 2015), country data tables for Libya, Mali, Niger. In : <https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index/#/>

(2) تجدر الإشارة الى أن محدودية قواعد البيانات المنتظمة قبل سنة 2011 تجعل المقارنة الكمية السابقة لهذا التاريخ أكثر صعوبة، لذلك تعد سنة 2011 بداية مرجعية أوضح لرصد تصاعد التهديدات الإقليمية.

(3) Brecher, *The Foreign Policy System*, 54-61.

ومن منظور أصحاب النظرية القرارية (1) ، تكتسب هذه العوامل أهميتها في كونها مدخلات خارجية تؤثر في عملية الادراك السياسي، لأنها تفرض على الدولة التعامل مع تهديدات غير تقليدية تتجاوز الأدوات الكلاسيكية للعلاقات الدولية، فالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لا تنتجان ضغطا أمنيا فقط ، بل تخلفان أيضا أعباء اقتصادية وحساسيات دبلوماسية وتحديات إنسانية، بما يجعل تأثيرها في القرار الخارجي أكثر تركيبا واتساعا، لذلك مثلت هذه الظواهر الى جانب الارهاب أحد أبرز محددات البيئة الإقليمية المؤثرة على الجزائر خلال فترة 2009-2019.

أولا- الجريمة المنظمة العابرة للحدود كعامل ضغط إقليمي:



يعد الاتجار بالمخدرات من أكثر اشكال الجريمة حضورا في البيئة الإقليمية، فمن الجهة الغربية مثلت الحدود مع المغرب أحد أهم منافذ تدفق "راتنج القنب" نحو الجزائر بحكم تمركز زراعته في منطقة الريف المغربي واستمرار ارتباط جزء معتبر من شبكات التهريب بالمجال الحدودي الغربي، خاصة في المناطق الممتدة بين تلمسان والنعامة وبشار (2) ،

ومن جهة جنوبية وصحراوية، برزت مسارات جديدة مرتبطة بعبور الكوكابين القادم من أمريكا

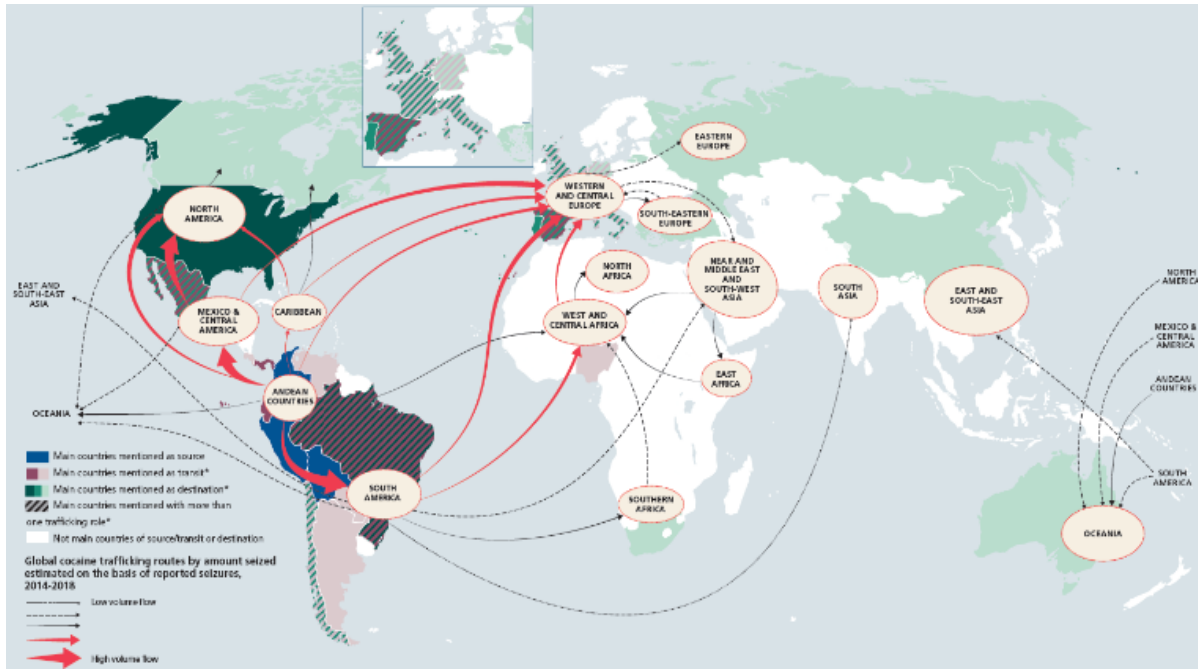
(1) Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics, in Richard C. Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics* (New York: Free Press, 1962), 65–79

(2) وزارة العدل الجزائرية، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، *الحصيلة السنوية 2016 المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني* (الجزائر: وزارة العدل، 2017) ، 3.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجنوبية نحو غرب إفريقيا ثم إلى شمال القارة وأوروبا⁽¹⁾ ، وهو ما جعل الجزائر جزءا من طرق العبور الدولية للمخدرات.

الشكل رقم (21): خريطة دروب تهريب الكوكايين في العالم (2014-2018)⁽²⁾



يكشف الشكل أعلاه أن الجزائر لا تقع على هامش الاقتصاد الاجرامي الدولي⁽³⁾ ، بل ضمن نطاق جغرافي يربط المتوسط بغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، الأمر الذي منح ظاهرة المخدرات بعدا يتجاوز اطارها الجنائي الداخلي، ليصبح جزءا من البيئة الخارجية المؤثرة في صنع القرار، فتحول بعض المناطق الحدود الى فضاءات عبور محتملة، يفرض على الدولة

(1) شريفة كلاع، "تهريب وتوزيع المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر وآثارها الأمنية"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية 13، ع. 2 (2022): 296-297.

(2) United Nations Security Council, Letter dated 3 April 2020 from the Permanent Representative of the Bolivarian Republic of Venezuela to the United Nations addressed to the President of the Security Council, S/2020/277 (New York: United Nations, 6 April 2020) , annex, 5.

(3) Matt Herbert and Max Gallien, *A Rising Tide: Trends in Production, Trafficking and Consumption of Drugs in North Africa* (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2020) , 11-16

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

إدراج ملفات التعاون الأمني، وتبادل المعلومات وتعزيز الرقابة الجمركية ضمن علاقاتها الثنائية والإقليمية (1).

كما عكست البيانات الرسمية الجزائرية تصاعدا معتبرا في حجم المحجوزات خلال سنوات مختلفة من الفترة المدروسة، بما يدل على استمرار نشاطات الشبكات الاجرامية وتنوع المواد المهربة.

الجدول رقم (16): الكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر (2009-2019) (2)

السنة	نوع المخدرات التحريب والاتجار	القنب/ كلف	الكوكايين/غ	الهيروين/غ	المؤثرات العقلية/ قرص
2009	داخل الوطن	65818.7 87	909.89	659.7	83386
	على الحدود الوطنية	8615.43 3	63.2	-	2174
2010	داخل الوطن	21241.9 87	-	80.7	118047
	على الحدود الوطنية	1551.52 9	-	-	172381
2011	داخل الوطن	20589.7 32	-	805	140795
	على الحدود الوطنية	32610.9 84	10280.00 3	1179	109108/10 قارورة، 56 علبة، 98 كبسولة
2012	داخل الوطن	57401.9 33	165924.1 6	939.24	921498/ 09 أنبولة
	على الحدود الوطنية	99837.8 37	8867.80	5090	36/3376 قارورة، 42 علبة
2013	داخل الوطن	118893. 502	2696.240	710.059	597465

(1) شريفة كلاع، "تهريب وتوزيع المخدرات..."، 309.

(2) وزارة العدل الجزائرية، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، *الحصيلة السنوية 2012* (الجزائر: وزارة العدل، 2013)؛ *الحصيلة السنوية 2014* (الجزائر: وزارة العدل، 2015)؛ *الحصيلة السنوية 2016* (الجزائر: وزارة العدل، 2017).

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

على الحدود الوطنية	92530.6 68	39.199	145.08	3410/511411 أنبولة، 127قارورة، 2 علبة
داخل الوطن	75920.2 52	959.1	336.95	650952
على الحدود الوطنية	105937. 337	6.2	–	362404 / 13 قارورة
داخل الوطن	79495.3 49	87886.48 1	2549.95 0	527083 / 4قارورات
على الحدود الوطنية	51003.8 52	300	–	88085 / 20قارورة
داخل الوطن	67983.7 07	48434.58 7	1376.77 1	860119
على الحدود الوطنية	40946.1 37	9026.480	–	177701 / 14 قارورة، 32 كبسولة
داخل الوطن	31515.9 67	5273.036	1203.07	1033756 / 28 قارورة، 355 كبسولة، 12 علبة
على الحدود الوطنية	20832.5 94	355.8	972.78	48744
داخل الوطن	18145.8 24	669811.1 79	2646.76 5	1088801 / 155 كبسولة
على الحدود الوطنية	13537.5 95	2047.89	973.95	492915 / 6 قارورة، 4862 كبسولة، 18 حقنة
داخل الوطن	25155.3 89	304722.0 68	0.874	644451
على الحدود الوطنية	29805.9 07	39.943	294.430	1214080 / 253 قارورة، 840 كبسولة

تشير معطيات الجدول الى استمرار ضبط كميات كبيرة من القنب، مع ارتفاع لافيت في بعض السنوات في الكوكايين والمؤثرات العقلية، وهو ما يكشف تنوع الشبكات الاجرامية واتساع أنشطتها، كما أن ارتفاع المحجوزات بعد 2011، لا يمكن فصله عن تراجع السيطرة في بعض

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

دول الجوار، وظهور مسارات تهريب جديدة عبر الصحراء، وبالتالي لم تكن المخدرات مجرد جريمة اجتماعية، بل عنصرا من عناصر الضغط الخارجي لدى صناع القرار في الجزائر. ويبرز كذلك تهريب الوقود والسلع المدعمة بوصفه أحد أنماط الاقتصاد غير المشروع ذات الأثر المباشر في البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر خلال 2009-2019، إذ لم يعد هذا النشاط مجرد مخالفة اقتصادية محلية، بل تحول الى ظاهرة عابرة للحدود ترتبط بفوارق الأسعار، واختلالات التنمية على المناطق الحدودية، وضعف الرقابة في بعض مجالات الجوار. فاعتماد الجزائر لسنوات طويلة على نظام واسع للوقود وبعض السلع الأساسية، جعل أسعارها الداخلية أدنى من مستوياتها في الدول المجاورة، وهو ما خلق حوافز ربحية كبيرة لتوجيه جزء من هذه المواد نحو الأسواق الموازية في تونس ومالي والنيجر، بل نحو شبكات أوسع في المجال الساحلي ⁽¹⁾ وقدرت بعض الدراسات حجم الوقود المهرب من الجزائر بحوالي 1.5 مليار لتر سنويا، بما يمثل نسبة معتبرة من الاستهلاك الوطني، كما تشير تقديرات أخرى الى أن نحو 60% من هذه التدفقات كانت تتجه نحو الحدود الغربية مع المغرب، وقرابة 30% نحو تونس، بينما يوجه الجزء المتبقي نحو المسالك الجنوبية المؤدية الى مالي والنيجر، وهو ما يعكس الامتداد الجغرافي الواسع لهذه الظاهرة ⁽²⁾

وفي هذا السياق برزت الجزائر في بعض الدراسات الدولية باعتبارها أحد مصادر تدفقات الوقود غير المشروع نحو منطقة الساحل، الى جانب ليبيا ونيجيريا، حيث أشارت تقارير أممية الى وجود مسار تهريب يمتد من الجزائر نحو شمال مالي، مستفيدا من اتساع الحدود، وهشاشة الرقابة في المناطق النائية، وارتفاع الطلب المحلي في الدول المجاورة ⁽³⁾، كما أشارت تقديرات مرتبطة بسنة 2015 الى ان بعض المناطق الشمالية في مالي، مثل كيدال وتمبكتو كانت تعتمد على ما يقارب 30 مليون لتر من الوقود القادم من الجزائر بطرق غير نظامية ⁽⁴⁾.

(1) United Nations Office on Drugs and Crime, *Fuel Trafficking in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment – Sahel* (New York: United Nations, 2022), 6.

(2) Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2015), 9–12.

(3) United Nations Office on Drugs and Crime, 7.

(4) United Nations Office on Drugs and Crime, 8-10.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ويظهر ذلك أن الدعم الداخلي الجزائري لم يبق أثره محصورا داخل المجال الوطني، بل امتدت انعكاساته الى الفضاء الإقليمي، عبر تحويلها الى مورد اقتصادي لشبكات التهريب والوساطة (1) .

ومن الجهة الشرقية كشفت دراسات ميدانية أن التجارة غير الرسمية والتهريب عبر الحدود الجزائرية-التونسية، أصبحت لبعض المناطق الحدودية مصدرا رئيسيا للرزق، بل تكون حولها اقتصاد مواز واسع النطاق، مستفيدا من التفاوت السعري والبطالة وضعف البدائل التنموية، وقد أشارت بعض التقديرات الى ان جزءا من المبادلات الفعلية بين بعض المناطق الحدودية كان يتم خارج نطاق القنوات الرسمية (2).

تكمن أهمية هذا المتغير بالنسبة لصانع القرار الخارجي الجزائري في انه بين البعد الاجتماعي والأمني والدبلوماسي في آن واحد، فمكافحته الصارمة قد تؤدي الى توترات اجتماعية في المناطق الحدودية التي تعتمد عليه كمورد معيشة، في حين أن التساهل معه يفضي الى استنزاف الموارد العمومية وتقوية الشبكات غير النظامية، كما أن استمرار هذه التدفقات يضع الجزائر أمام حساسيات متصلة بعلاقاتها مع دول الجوار، التي تستفيد أسواقها بصور مباشر أو غير مباشرة من السلع والوقود الجزائري المدعم (3) ، ومن ثم لم يعد تهريب الوقود والسلع المدعمة مجرد مسألة اقتصادية داخلية، بل تحول الى أحد المتغيرات الإقليمية المؤثرة في حسابات القيادة السياسية خلال فترة الدراسة.

أما تهريب الأسلحة، فقد مثل أحد أخطر أبعاد الجريمة المنظمة خلال الفترة المدروسة، خاصة بعد انهيار الدولة اللبية سنة 2011، فقد أدى - كما أسلفنا الذكر - تفكك الأجهزة الرسمية للضبط وفقدان السيطرة على مخازن السلاح اللبي (4) - الخفيف والمتوسط والنوعي -، الى

(1) United Nations Office on Drugs and Crime, 6-7.

(2) Dalia Ghanem, *Algeria's Borderlands: A Country Unto Themselves* (Beirut: Carnegie Middle East Center, 2020) , 1-3; Hamza Meddeb, *Young People and Smuggling in the Kasserine Region of Tunisia: Stories of Dispossession and the Dynamics of Exclusion* (London: International Alert, 2016) , 4-6.

(3) Hamza Meddeb, *Young People and Smuggling in the Kasserine Region of Tunisia*, 25; Dalia Ghanem, *Algeria's Borderlands*, 3-5.

(4) كانت هذه المخزونات جزءا من استراتيجية القذافي في التسليح، للتحضير لـ "حرب الشعب" في حالة الغزو الخارجي. وقد كانت الحكومة اللبية تتحكم فيما بين 400 ألف ومليون قطعة سلاح، بما في ذلك عدد كبير من أسلحة كلاشينكوف، كما أن

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تسربها نحو دول الجوار عبر شبكات التهريب والجماعات المسلحة، وقد أشارت تقارير دولية أن الحدود الغربية لليبيا، الممتدة من تونس شمالا الى النيجر جنوبا تجولت مبكرا الى بؤر رئيسية للاتجار غير القانوني بالسلاح مع تسجيل الجزائر لأولى عمليات حجز لأسلحة قادمة من ليبيا منذ أفريل 2011⁽¹⁾. تم تهريب هذه الاسلحة من ليبيا نحو الجزائر عبر ثلاث قنوات رئيسية: أولا، تهريب الاسلحة من قبل عصابات الجريمة المنظمة لاستخدامها في عمليات تهريب المخدرات، ثانيا، تهريب الاسلحة بهدف الربح من خلال بيعها في السوق السوداء داخل الجزائر، حيث تضمنت هذه الاسلحة بشكل رئيسي مسدسات وبنادق، والاخيرة، تهريب الاسلحة نصف الثقيلة مثل الصواريخ المضادة للدبابات ومدافع الهاون، التي غالبا ما توجه الى الجماعات الارهابية في الساحل والصحراء⁽²⁾.

القوات المسلحة الليبية، رغم محدودية قوامها البشري الذي قدر بنحو 76 ألف عنصر نظامي، كانت تمتلك ترسانة متنوعة من الأسلحة والذخائر الموزعة على مستودعات عديدة عبر مختلف أنحاء البلاد، أنظر:

Nicholas Marsh, "Brothers Came Back with Weapons: The Effects of Arms Proliferation from Libya," *PRISM* 6, no. 4 (2017): 80–82.

(1) Marsh, 80.

(2) Marsh, 83-84.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (17): مخابئ الأسلحة المضبوطة المبلغ عنها في الجزائر (2011-2016)

(1)

الكمية	العناصر المدرجة	مخابئ	موقع
< 49104 طلقة	الذخيرة	16	تم تحديده على أنه من ليبيا
1	مدفع مضاد للطائرات		
$43 \leq$	صواريخ مضادة للطائرات		
-	صواريخ مضادة للدبابات		
175	الأسلحة النارية		
-	قذائف الهاون		
-	قاذفات آر بي جي		
3	الأحزمة الناسفة	3	يشتبه في أنه جاء من ليبيا
20	البنادق		
52	الأسلحة الثقيلة		
-	صواريخ أطلقت على الكتف		
6	صواريخ أرض جو		
3	قاذفات آر بي جي		
-	الذخيرة	6	بالقرب من الحدود مع ليبيا
-	المتفجرات		
-	الأسلحة النارية		
-	الألغام الأرضية		
-	قذائف الهاون		

يظهر الجدول السابق حجم التحديات الأمنية التي واجهتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2016 نتيجة تنامي تهريب الأسلحة في محيطها الإقليمي، خاصة بعد انهيار الدولة الليبية سنة 2011. فقد تضمنت المحجوزات كميات معتبرة من الذخائر والأسلحة النارية، تجاوزت 49 ألف طلقة و175 قطعة سلاح ناري، إضافة إلى صواريخ مضادة للطائرات ومدفع مضاد للطائرات، وهو ما يعكس انتقال آثار الفوضى الليبية إلى المجال الأمني الجزائري عبر شبكات تهريب عابرة للحدود. كما أن الاشتباه في مصدر بعض المعدات الأخرى، مثل الأحزمة

(1) من اعداد الباحثة بناء على: Marsh, 85.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الناسفة والصواريخ⁽¹⁾ ، يعزز فرضية ارتباط جزء من هذه التدفقات بمخزونات السلاح الليبي التي خرجت عن الرقابة الرسمية بعد سقوط النظام.

ولم يقتصر هذا التحدي على الجبهة الشرقية فقط، بل امتد الى الحدود الجنوبية الغربية، خاصة في الاتجاه الموريتاني-المالي، حيث شكلت المسالك الصحراوية فضاء ملائما لتحرك شبكات التهريب ونقل الأسلحة والذخائر. وقد أحبطت وحدات الجيش الجزائري خلال الفترة المدروسة عدة محاولات تهريب على هذه الحدود، من بينها عملية في ماي 2014 أسفرت عن توقيف عناصر من جنسيات جزائرية وموريتانية، وضبط أسلحة متنوعة شملت رشاشات كلاشينكوف، ورشاشات ثقيلة، وقذائف آر بي جي⁽²⁾. وتبرز هذه الوقائع أن محور النيجر-مالي-موريتانيا ظل من أخطر مسارات التهريب في المنطقة، بما جعل تهريب السلاح أحد المتغيرات الإقليمية المؤثرة في حسابات الجزائر الأمنية والاستراتيجية خلال فترة الدراسة.

ثانيا - الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كمكلف أمني ودبلوماسي ضاغط

مثلت الهجرة غير الشرعية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009-2019، أحد أكثر المتغيرات الإقليمية تأثيرا في البيئة الخارجية المحيطة بالجزائر، لأنها لم تعد مجرد حركة تنقل فردي معزولة بل تحولت الى ظاهرة مركبة تتداخل فيها الابعاد الأمنية والإنسانية والدبلوماسية والاقتصادية ، فالموقع الجغرافي للجزائر الممتد بين الساحل الافريقي والفضاء المغربي والمتوسطي، جعلها نقطة عبور واستقبال في آن واحد، خاصة بالنسبة للتدفقات القادمة من مالي والنيجر وتشاد ودول غرب إفريقيا⁽³⁾، وقد زادت أهمية هذا العامل بعد الفشل الدولاتي الذي أصاب ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 ، ثم أزمة مالي 2012، أين دفعت الفوضى الأمنية انسداد بعض المسارات التقليدية جزءا من هذه الحركية البشرية نحو المجال

(1) Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2015) , 8-10

(2) العربية. "الجزائر تحبط محاولة تهريب أسلحة عبر الحدود مع موريتانيا". *العربية نت*، 8 أغسطس/آب 2015. في:

<https://tinyurl.com/zu7r8wnu> ، شوهذ: 21 ماي 2022.

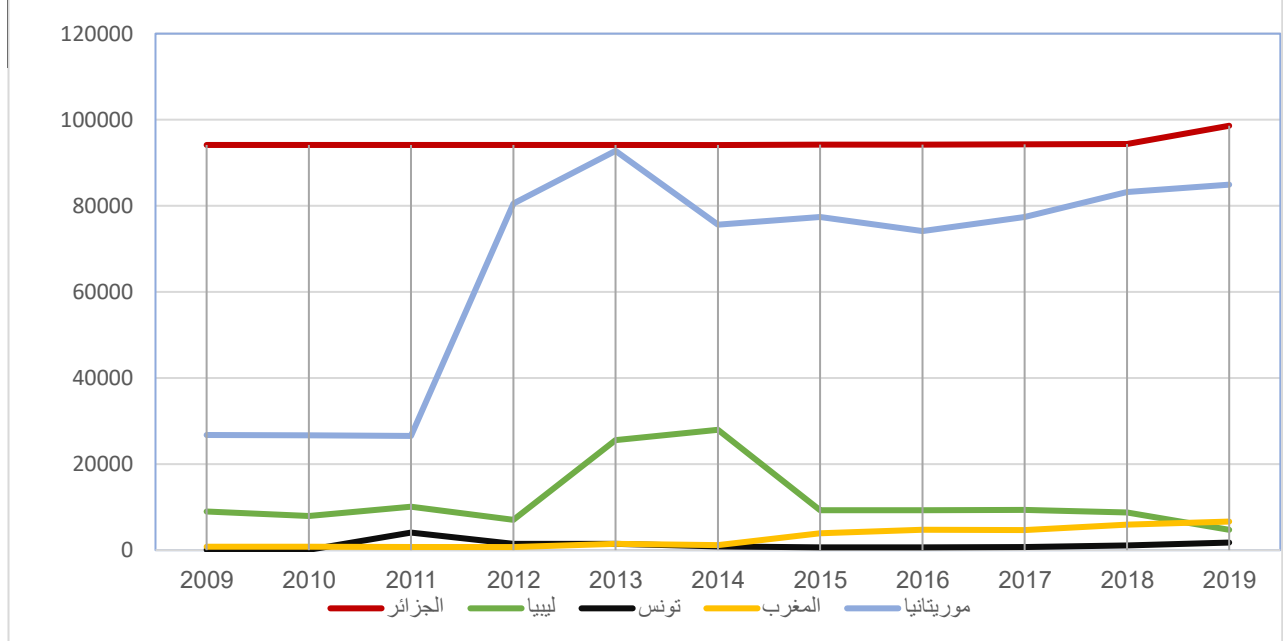
(3) Raouf Farrah, *Algeria's Migration Dilemma: Migration and Human Smuggling in Southern Algeria* (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2020) , 4-10.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجزائري، ولاسيما "تمنراست" و"عين قزام" و"برج باجي مختار"، التي تحولت الى نقاط تركز رئيسية للمهاجرين وشبكات التهريب (1).

الجدول رقم (18): عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء - الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا، المغرب (2009-2019) (2)

الدولة السنة	الجزائر	ليبيا	تونس	المغرب	موريتانيا
2009	94136	9000	86	776	26789
2010	94141	7922	86	798	26709
2011	94145	10129	4085	736	26535
2012	94130	7065	1433	745	80500
2013	94142	25561	1458	1458	92766
2014	94119	27964	895	1205	75628
2015	94176	9305	659	3899	77390
2016	94220	9311	646	4762	74146
2017	94248	9352	726	4703	77424
2018	94341	8792	1061	5932	83183



(1) Farrah, 18-31.

(2) من إعداد الباحثة بناء على احصائيات البنك الدولي: في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG?end=2020&locations=DZ-LY-TN-MA-MR&start=2009>، شوهذ: 22 ماي 2022

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يكشف الجدول أعلاه أن الجزائر حافظت طوال الفترة المدروسة على مستوى مرتفع نسبيا من اللاجئين مقارنة بعدد من دول الجوار المغاربي، إذ تجاوز العدد 94 ألف لاجئ في عدة سنوات، وهو ما يبرز أن الجزائر لم تكن مجرد ممر عابر، بل فضاء استقبال فعلي داخل شمال افريقيا، كما تظهر البيانات أن الارتفاعات المسجلة بعد 2011 ارتبطت مباشرة بتداعيات الأزمة الأمنية في مالي وليبيا، بما جعل ملف اللجوء والهجرة جزءا من انعكاسات عدم الاستقرار الإقليمي على الداخل الجزائري، ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لأنه يعكس أعباء أمنية وخدمية وإنسانية متواصلة، تتجاوز مجرد الأرقام السكانية.

ولم تقف أهمية هذا المحدد عند مستوى تدفقات اللاجئين، بل ارتبطت الهجرة غير الشرعية أيضا بتمدد شبكات تهريب البشر، وتشير تقارير دولية إلى أن الجزائر بقيا سنة 2019 ضمن الدول الخاضعة للمراقبة في ملف الاتجار بالبشر (Tier 2 Watch List)، مع تسجيل 34 ضحية اتجار بالبشر تم التعرف عليهم خلال الفترة المرجعية- من بينهم نساء وأطفال تعرضوا للعمل القسري أو الاستغلال أو النقل غير المشروع-⁽¹⁾، ويدل هذا المعطى على أن الظاهرة لم تعط مرتبطة فقط بالهجرة، بل أصبحت جزءا من الاقتصاد الإجرامي العابر للحدود، بما يفرض على الدولة أعباء قانونية وأمنية ودبلوماسية متزايدة⁽²⁾، وأصبح أمن الحدود الجنوبية والشرقية من أكثر القضايا التصاقا بتقديرات صانع القرار خلال هذه المرحلة.

ومن جهة أخرى، ولد هذا الملف ضغوطا دبلوماسية خارجية، خاصة مع تصاعد المقاربات الأوروبية الرامية إلى نقل عبء ضبط الهجرة إلى دول الجنوب المتوسطي⁽³⁾، فقد وجدت الجزائر نفسها أمام مطالب متزايدة للتعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية، مع الحرس في الوقت نفسه على رفض التحول إلى "شرطي مرور" لصالح الاتحاد الأوروبي، والتأكيد على أن معالجة الظاهرة تمر عبر التنمية والاستقرار في دول المصدر، لا عبر الحلول الأمنية

(1) U.S. Department of State, 2019 Trafficking in Persons Report: Algeria (Washington, DC, 2019), 1-4.

(2) Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *Global Organized Crime Index: Algeria Profile* (2021), 1-3

(3) Farrah, *Algeria's Migration Dilemma*, 32-41

فقط⁽¹⁾ ، كما أثارت بعض عمليات ترحيل المهاجرين نحو مالي والنيجر انتقادات حقوقية، ما جعل الدولة أمام معادلة دقيقة بين السيادة الأمنية وصورتها الخارجية⁽²⁾ .

وتأسيسا على ذلك، فإن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لم يكونا بعد 2011، مجرد ملفين اجتماعيين إنسانيين، لأنه فرض على صانع القرار موازنة متعددة الأبعاد - حماية الحدود، الحفاظ على الاستقرار الداخلي - تجنب التوتر مع دول الجوار، ومواجهة الضغوط الأوروبية والدولية-.

المطلب الثالث: التدخلات الأجنبية في الجوار كعامل ضغط خارجي مؤثر في إدراك صانع القرار الجزائري

الفرع الأول: التدخل العسكري الدولي في ليبيا سنة 2011

شكل التدخل العسكر في ليبيا سنة 2011 أحد أبرز المحطات التي أثرت في تصورات صانع القرار الجزائري، لأن الازمة الليبية لم تبق في حدود احتجاجا داخلية مرتبطة بموجة الانتفاضات العربية، بل تحولت سريعا الى نزاع مسلح ثم ساحة تدخل عسكري خارجي واسع في دولة مجاورة ذات حدود حساسة استراتيجيا، وقد جعل هذا التطور الجزائر تنتظر للملف الليبي ليس باعتباره شأنا داخليا لدولة أخرى، وإنما كتحول مباشر في البيئة الإقليمية المحيطة بها، قادر على انتاج آثار أمنية وسياسية تمتد الى الداخل الوطني⁽³⁾ .

بدأت الأزمة في فيفري 2011 مع اندلاع احتجاجات بنغازي ضد النظام القائم، ثم اتسعت المواجهات بين قوات النظام والمعارضة المسلحة، ما دفع مجلس الأمن الى التدخل عبر القرار 1970 الصادر في 26 فيفري 2011، والذي تضمن فرض عقوبات على النظام الليبي، وحضرا على السلاح، وتجميدا للأصول، وإحالة الوضع الى المحكمة الجنائية الدولية⁽⁴⁾ ، وبعد أقل من شهر صدر القرار 1973 في 17 مارس 2011، الذي أجاز للدول الأعضاء

(1) محمد بومرزاق وأياد محمد سمير، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر ودور الأمن الإنساني في كبح هذه الظاهرة"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 10، ع2 (2023): 261-281.

(2) Raouf Farrah, *Algeria's Migration Dilemma*, 37-39.

(3) Ferhat Polat, *Algeria's Role in Libya* (TRT World Research Centre, 2020), 1-2.

(4) عمار عنان، "التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا (2011): من هشاشة الأسس القانونية الى الاعتراف بالشرعية الدولية"، *مجلة إدارة*، ع. 48 (2018): 17-18.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

اتخاذ " جميع التدابير اللازمة" (1) لحماية المدنيين، وفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، مع استبعاد نشر قوات احتلال برية، وقد شكل هذا القرار الغطاء القانوني الدولي الذي استندت إليه الدول الغربية في اطلاق عملياتها العسكرية ضد النظام الليبي.

قاد المرحلة الأولى من التدخل تحالف تقوده فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تنتقل القيادة رسميا الى حلف " الناتو" في اطار عملية " الحامي الموحد" ابتداء من أواخر مارس 2011- تمثلت أبرز أدوات التدخل في: الضربات الجوية ضد الدفاعات الليبية، وتدمير القدرات العسكرية للنظام، وفرض الحظر الجوي، ومنع القوات الليبية من التقدم نحو مناطق سيطرة المعارضة- (2) ، كما شاركت دول أخرى بدرجات متفاوتة مثل كندا وإيطاليا وبلجيكا والدنمارك والنرويج وإسبانيا، إضافة الى دعم عربي من قطر و الامارات العربية المتحدة والأردن، سواء سياسيا أو لوجستيا أو عسكريا محدودا (3) .

ومن حيث الادراك الجزائري، لم يفهم هذا التدخل باعتباره مجرد عملية إنسانية لحماية المدنيين، بل بوصفه تحولا نوعيا في طبيعة النظام الإقليمي المغاربي، فالجزائر بحكم خلفيتها التاريخية المناهضة للاستعمار، وتمسكها التقليدي بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، تنظر بتحفظ شديد الى استخدام القوة العسكرية الخارجية لاعادة ترتيب أوضاع دولة مجاورة (4) ، لذلك رأت القيادة الجزائرية أن اللجوء السريع الى الخيار العسكري يحمل مخاطر تتجاوز أهدافه المعلنة، خاصة اذا تعلق الأمر بدولة محورية مثل ليبيا تقع قلب شمال إفريقيا وتمتلك حدودا مفتوحة مع عدة دول هشة أمنيا.

ومن هذا المنظور، تحولت ليبيا في الرؤية الجزائرية من مجرد دولة جوار مضطربة، الى حالة كاشفة لنمط جديد من التهديدات الإقليمية، فمصدر الخطر لم يعد يختزل في قوة الدول المجاورة أو نواياها (5) ، بل أصبح مرتبطا أيضا بضعف مؤسساتها وتراجع قدرتها على احتكار

(1) Paul R. Williams and Anna Triponel, "Military Intervention and Diplomatic Engagement in Libya: A Collage of Policy, Force and Law," American University Washington College of Law, 2014, 2-4

(2) Sally Khalifa Isaac, "NATO's Intervention in Libya: Assessment and Implications," *Mediterranean Politics Panorama*, 2012, 121-122

(3) Khalifa Isaac, 121.

(4) Polat, *Algeria's Role in Libya*, 2

(5) سفيان منصوري وعادل زقاغ، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، *سياسات عربية*، ع. 25 (2017): 47-48.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

السلطة، وقابليتها للتحويل الى ساحات تنافس مفتوحة بين فاعلين داخليين وخارجيين. وهذا تحول مهم في مفهوم الأمن الإقليمي الجزائري، لأن هشاشة الدولة المجاورة قد تصبح أكثر إرباكا من صلابة الدولة القوية.

وفي السياق نفسه، أظهرت مواقف القوى الدولية المتباينة من الأزمة أن قرارات الشرعية الدولية لا تتفصل دائما عن حسابات النفوذ والتوازنات الكبرى. فقد دعمت بعض القوى الغربية التدخل بقوة، بينما امتنعت روسيا والصين عن استخدام الفيتو⁽¹⁾، قبل أن تنتقدا لاحقا مسار العمليات. وقد عزز ذلك لدى الجزائر الوعي بأن الأزمات الإقليمية قد تتحول سريعا الى ساحات تنافس بين القوى الكبرى، وهو ما يفرض على الدول المتوسطة مزيدا من الحذر في إدارة علاقاتها الخارجية، وهو ما أسهم في رفع مستوى إدراك التهديد داخل بيئة القرار الجزائرية، وتوسيع هامش عدم اليقين، وإعادة ترتيب أولوية الجوار الشرقي ضمن الحسابات الاستراتيجية للدولة.

الفرع الثاني: التدخلات الفرنسية والأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

إذا كان الجوار الشرقي قد فرض نفسه على الجزائر من خلال الأزمة الليبية، فإن الجوار الجنوبي فرض نفسه عبر التحولات التي عرفت منطقة الساحل، خاصة مع تصاعد التدخلات الفرنسية والأمريكية تحت عنوان مكافحة الارهاب والاستقرار الإقليمي. وقد شكل هذا الحضور العسكري والأمني الأجنبي أحد أبرز المحددات الخارجية المؤثرة في بيئة القرار الجزائري، لأن الساحل لا يمثل بالنسبة للجزائر فضاء بعيدا أو هامشيا، بل عمقا استراتيجيا متصلا مباشرة بأمنها القومي، بحكم الحدود الطويلة، وتشابك المسارات البشرية والتجارية، وسهولة انتقال التهديدات عبر المجال الصحراوي المفتوح.

ومن منظور تحليل صنع القرار، لا تكمن أهمية التدخلات الفرنسية والأمريكية في حجمها العسكري فقط، بل في الدلالات التي حملتها بالنسبة لصانع القرار الجزائري. فقد أوجت هذه التدخلات بأن الجنوب الجزائري لم يعد محاطا فقط بدول ضعيفة أو أزمات محلية قابلة للاحتواء، بل أصبح ملاصقا لمسرح نفوذ دولي متنام، تتحرك فيه قوى كبرى وفق أولوياتها

(1) سفيان ملوكي، "موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالي ليبيا وسوريا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع. 9 (2018): 97-98.

الأمنية والاستراتيجية الخاصة. وبذلك لم يعد الساحل مجرد مجال جوار، وإنما جزءا من البيئة الخارجية الضاغطة التي تفرض على الجزائر إعادة تقييم تصوراتها للأمن الإقليمي.

أولاً- التدخل الفرنسي في الساحل الأفريقي

مثل التدخل الفرنسي أبرز مظاهر هذا العامل الخارجي، خاصة بعد إطلاق عملية سيرفال⁽¹⁾ سنة 2013 في مالي، ثم تحويلها الى عملية برخان-بركان⁽²⁾ سنة 2014 ذات البعد الإقليمي. والتي شملت عدة دول من الساحل والصحراء. ومن الناحية الرسمية، قدمت هذه العمليات باعتبارها استجابة لتهديد الجماعات المسلحة ومنع انهيار الدولة المالية، غير أن امتدادها الزمني واتساعها الجغرافي جعلها تتجاوز حدود التدخل الظرفي، لتصبح تعبيراً عن عودة عسكرية فرنسية قوية الى فضاء إفريقي حساس يجاور الجزائر مباشرة⁽³⁾.

ومن زاوية الإدراك الجزائري، اكتسب التدخل الفرنسي حساسية مضاعفة، لأن فرنسا لا تقرأ فقط كفاعل دولي معاصر، بل كقوة استعمارية سابقة ما تزال تحتفظ بروابط سياسية واقتصادية وعسكرية واسعة في غرب إفريقيا. ولذلك لم ينظر الى تدخلها في الساحل باعتباره مجرد تحرك تقني لمحاربة الارهاب، بل بوصفه استمراراً لصراع النفوذ في منطقة ما بعد الاستعمار، ومحاولة لإعادة تثبيت المكانة الفرنسية في فضاء شهد تنافساً متزايداً من قوى أخرى⁽⁴⁾.

وقد ولد هذا المعطى ضغطاً جيوسياسياً مباشراً على الجزائر، لأن تمركز قوة عسكرية أجنبية جنوباً يعني اقتراب مراكز التأثير الأمني الدولي من المجال الحيوي الجزائري، وتحول القضايا المرتبطة بالجوار الجنوبي الى ملفات تدار جزئياً من خارج المنطقة. فالساحل لم يعد مجالا تتحكم فيه تفاعلات الدول المحلية فقط، بل أصبح ساحة مفتوحة تتقاطع فيها أجندات

(1) عملية سيرفال (Opération Serval) تدخل عسكري فرنسي بدأ في 11 جانفي 2013 بطلب من السلطات المالية، بهدف وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو جنوب مالي واستعادة المناطق الشمالية. انظر: Ministère des Armées, "Opération Serval," Paris.

(2) عملية برخان (Opération Barkhane): عملية فرنسية إقليمية أطلقت في 1 أغسطس 2014، شملت مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا، وهدفت الى مكافحة الجماعات المسلحة في نطاق الساحل والصحراء.

(3) Vladimir Antwi-Danso, "Understanding the Sahel Intervention Failures," *International Journal for Multidisciplinary Research* 7, no. 4 (2025), 1-2

(4) نجية صخري، التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي: دراسة حالي ليبيا ومالي، أطروحة دكتوراه، (جامعة وهران 2، 2022): 3-4.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

خارجية متعددة، وهو ما يقلص نسبيا هامش المبادرة الإقليمية للجزائر، خاصة في ملفات الوساطة السياسية والتنسيق الأمني⁽¹⁾.

كما كشف الانتقال من عملية سيرفال المحدودة- التي شاركت فيها الجزائر من خلال فتح أجواءها أمام الطائرات الفرنسية- الى عملية برخان الموسعة أن التدخل الفرنسي لم يعد مجرد استجابة لأزمة مالية ظرفية، بل أصبح حضورا أمنيا شبه دائم في العمق الإفريقي. وهذا التطور بالغ الأهمية في الإدراك الجزائري، لأنه نقل الجنوب من فضاء هش يمكن احتواؤه عبر التعاون الإقليمي، الى مجال يخضع أيضا لقرارات قوى دولية قادرة على إعادة تشكيل موازين القوى المحلية والإقليمية⁽²⁾.

ثانيا - الحضور الأمريكي وتدويل الأمن في الساحل

الى جانب فرنسا، برز الدور الأمريكي في منطقة الساحل من خلال التعاون الأمني، والدعم الاستخباراتي، وبرامج التدريب، واستخدام الطائرات دون طيار، وتوسيع البنية العسكرية في بعض الدول الساحلية، خاصة النيجر⁽³⁾. ورغم أن الحضور الأمريكي اتخذ طابعا أقل ظهورا من التدخل الفرنسي المباشر، إلا أنه حمل دلالة استراتيجية لا تقل أهمية، لأنه كشف أن الساحل لم يعد مجال نفوذ فرنسي تقليدي فقط، بل أصبح جزءا من شبكة أمنية دولية أوسع مرتبطة بالحرب على الارهاب، ومراقبة الفضاءات الصحراوية، وضبط التحركات العابرة للحدود⁽⁴⁾. ومن زاوية الإدراك الجزائري، فإن هذا التطور يعني أن الأمن في الجنوب لم يعد مرتبطا فقط بسلوك الجماعات المسلحة أو هشاشة الدول المجاورة، بل أصبح خاضعا أيضا لحسابات القوى الكبرى وأولوياتها العالمية. فالمجال الساحلي دخل تدريجيا ضمن أجندة الأمن الدولي، وأصبحت قضاياها تقرأ في ضوء التنافس على النفوذ، وتأمين المصالح الاستراتيجية، ومراقبة المسارات العابرة للصحراء⁽⁵⁾.

(1) سليم بلحاج، "أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 11، ع2 (2024): 194-196

(2) Vladimir Antwi-Danso, "Understanding the Sahel Intervention Failures," 1

(3) United States Africa Command, *Posture Statement to the U.S. Senate Armed Services Committee* (Washington, D.C., 2019), 7-10

(4) بلحاج، "أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.."، 194-196

(5) صخري، التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الإنساني في الساحل، 3-6.

كما أسهم الحضور الأمريكي في تعزيز مسار تدويل الجنوب الجزائري، إذ لم تعد التهديدات القادمة من الساحل تدار حصريا عبر آليات الجوار الإقليمي، بل باتت محل متابعة وتدخل من قوى دولية بعيدة جغرافيا وقوية تكنولوجيا واستخباراتيا. وهذا المعطى رفع هامش عدم اليقين بالنسبة لصانع القرار الجزائري، لأن توازنات الساحل أصبحت تصنع في عواصم دولية بقدر ما تصنع داخل المنطقة نفسها (1).

ومن جهة أخرى، أبرز الدور الأمريكي أن المقاربة الأمنية الحديثة في الساحل لم تعد تقوم فقط على الانتشار العسكري التقليدي، بل على أدوات أكثر تطورا مثل جمع المعلومات، والاستطلاع الجوي، والشراكات الاستخباراتية، والتدخل غير المباشر. وهو ما فرض على الجزائر التعامل مع بيئة أمنية جديدة تتزايد فيها أهمية التكنولوجيا العسكرية والشبكات الاستخباراتية العابرة للحدود (2).

(1) بلحاج، "أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.."، 196-198

(2) وليد يونس، عمر بن سليمان، "التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية"، مجلة الأبحاث 202510، ع. 2 (2025): 535-536.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (19): أبرز مواقع التمركز العسكري الأجنبي في المجال الأمني المحيط بالجزائر (2009-2019) (1)

الموقع	الدولة المضيفة	القوى المشغلة	طبيعة الوجود
أغاديز (Air Base 201)	النيجر	الولايات المتحدة	قاعدة جوية للطائرات بدون طيار والاستطلاع
نيامي	النيجر	فرنسا / الولايات المتحدة	مركز جوي ولوجستي وعملياتي
ماداما	النيجر	فرنسا	قاعدة متقدمة شمالية قرب ليبيا
غاو	مالي	فرنسا / الأمم المتحدة	مركز عمليات ومكافحة الإرهاب
كيدال	مالي	فرنسا MINUSMA / سابقا	تمركز شمال مالي ذي أهمية حدودية
انجامينا	تشاد	فرنسا	مقر قيادة إقليمي ودعم جوي

الفرع الثالث: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2019 تصاعدا ملحوظا في الحضور الإسرائيلي داخل القارة الإفريقية، بعد عقود من التذبذب بين الانفتاح والانكماش. ولم يكن هذا التحول معزولا عن البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر، بل مثل أحد المتغيرات الخارجية التي دخلت تدريجيا ضمن إدراك صانع القرار الجزائري، بالنظر الى أن إفريقيا تمثل مجالا تقليديا للحركة الدبلوماسية الجزائرية، وامتدادا مباشرا لمعادلات أمنها القومي، خاصة في فضاءات الساحل والمغرب العربي. كما أن هذا الحضور لم يتخذ شكلا واحدا، بل قام على أدوات دبلوماسية، وأمنية، واستخباراتية، واقتصادية، بما جعله أكثر تأثيرا من مجرد تمثيل سياسي محدود (2).

وتسعى إسرائيل من خلال هذا التوجه الى تحقيق جملة من الأهداف المتداخلة، من أبرزها توسيع قاعدة الاعتراف والدعم السياسي داخل المنظمات الدولية، والحد من التصويت الإفريقي المناهض لها في الأمم المتحدة، والسعي الى ترسيخ موقعها داخل الاتحاد الإفريقي، فضلا عن موازنة حضور قوى منافسة مثل إيران وتركيا في بعض الساحات الإفريقية. ومن هذه الزاوية، لم

(1) من اعداد الباحثة بناء على: United States Africa Command, 2020 Posture Statement, 7-15; Ministère des Armées, Opération Barkhane, annual briefings 2018-2019; SIPRI, Yearbook 2019, chapter Africa

(2) عبد الوهاب خريف، أساليب ومراحل التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 1-5.

يكن التوسع الإسرائيلي مجرد انفتاح خارجي، بل إعادة تموضع في فضاء كانت الجزائر تنظر إليه تاريخيا باعتباره مجالا قريبا من توجهاتها السياسية التقليدية (1) .

أولا- التوسع الدبلوماسي وإعادة بناء النفوذ السياسي

اعتمدت إسرائيل خلال هذه المرحلة على دبلوماسية نشطة تجاه إفريقيا، ترجمت عبر زيارات رفيعة المستوى واتفاقيات ثنائية متزايدة. ففي 5 جويلية 2016 قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بجولة شملت أوغندا، حيث التقى كذلك رؤساء كينيا، جنوب السودان، زامبيا، رواندا، إضافة الى رئيسي وزراء إثيوبيا وتنزانيا، في أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي الى إفريقيا منذ زيارة إسحاق رابين للمغرب سنة 1993. ثم أعقبها بزيارة الى ليبيريا في جوان 2017 للمشاركة في قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، قبل زيارة كينيا في نوفمبر من السنة نفسها. وتدل هذه التحركات على أن إفريقيا تحولت من هامش دبلوماسي الى أولوية نسبية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وقد لخص نتنياهو هذا التحول بقوله إن "إسرائيل عائدة الى إفريقيا، وإفريقيا عائدة الى إسرائيل"، في إشارة الى سعي تل أبيب لاستعادة حضور فقدته داخل القارة منذ سبعينيات القرن الماضي. كما اصطحب نتنياهو خلال الجولة وفدا اقتصاديا ضم نحو 80 رجل أعمال يمثلون قرابة 50 شركة إسرائيلية، بما يكشف تداخل الأهداف السياسية مع البحث عن أسواق واستثمارات جديدة داخل القارة الإفريقية (2) .

ورغم عدم نجاح مشروع القمة الإفريقية-الإسرائيلية في التوغو (23-27 أكتوبر 2017)، فإن مسار العلاقات الثنائية واصل تقدمه. ففي منتصف سنة 2016 استأنفت غينيا علاقاتها مع إسرائيل بعد قطيعة قاربت خمسين سنة، كما أعادت تشاد علاقاتها رسميا عقب زيارة رئيسها إدريس ديبي الى الأراضي المحتلة في 25 نوفمبر 2018، ثم الإعلان الرسمي في جانفي 2019، بعد انقطاع دام 46 سنة. وبحلول نهاية 2019 كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع نحو 40 دولة إفريقية، سواء عبر تمثيل كامل أو صيغ اتصال مختلفة، من بينها جنوب

(1) عبد الوهاب خريف، *التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا*، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع.3: 38-42؛ Benjamin Augé, *Israel-Africa Relations: What Can We Learn from the Netanyahu Decade?* (Paris: Ifri, 2020), 9-12.

(2) علي متولي أحمد، "زيارة نتنياهو لأفريقيا 2016 ... الأهداف والنتائج"، المركز الديمقراطي العربي، 3 ديسمبر 2019، في: <https://www.democraticac.de/?p=63707> ، شوهد بتاريخ 25 ماي 2022.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

السودان منذ استقلاله سنة 2011. ويعكس هذا التطور نجاحا ملموسا في استعادة النفوذ السياسي داخل القارة (1) .

ومن منظور جزائري، فإن هذا المسار كان يعني تضيق الهامش النسبي للحضور الجزائري داخل إفريقيا، خاصة أن الجزائر اعتمدت تاريخيا على رصيدها التحرري ودعمها لحركات الاستقلال لبناء نفوذها القاري. ومن ثم، فإن توسع شبكة العلاقات الإسرائيلية داخل إفريقيا أدرج ضمن التحولات المؤثرة في ميزان الاصطفافات داخل القارة.

ثانيا - الاقتراب من دوائر الجوار الجزائري

ازدادت حساسية هذا العامل بالنسبة للجزائر عندما اقترب من دوائر جوارها المباشر أو غير المباشر، ففي الجوار الغربي حافظ المغرب خلال الفترة 2009-2019 على قنوات اتصال غير رسمية مع إسرائيل، مع حديث متكرر عن تعاون استخباراتي سابق (2)، قبل الانتقال الى التطبيع الرسمي سنة 2020 ضمن اتفاقيات أبراهام - خارج الإطار الزمني للدراسة -. وبالنسبة للجزائر، فإن أي تقارب إسرائيلي-مغربي يقرأ ضمن سياق التنافس الإقليمي التقليدي بين البلدين، وليس فقط في إطاره الثنائي.

وفي الجوار الجنوبي، حافظت النيجر على علاقات دبلوماسية قائمة مع إسرائيل، بينما اكتسبت عودة العلاقات مع تشاد سنة 2019 أهمية خاصة، لأن تشاد ترتبط جغرافيا واستراتيجيا بمجال الساحل، المتصل بدوره بأزمات ليبيا وشمال مالي. وبالتالي فإن تنامي الحضور الإسرائيلي في هذا الفضاء لم يكن مسألة بعيدة عن الحسابات الجزائرية، بل عنصرا جديدا في بيئة أمنية هشة (3) .

أما في الجوار الشرقي، فقد ازدادت حساسية الساحة الليبية بالنسبة للجزائر بعد سنة 2011، في ظل تحول ليبيا الى ساحة تنافس مفتوحة بين فاعلين إقليميين ودوليين متعددين. وفي هذا السياق، أشارت تقارير إعلامية لاحقة الى وجود اتصالات إسرائيلية مع شخصيات

(1) Benjamin Augé, *Israel-Africa Relations*, 10-11.

(2) Augé, 11-12..

(3) Augé, 12-13..

ليبية بارزة، من بينها معسكر خليفة حفتر وبعض المحيطين بسيف الإسلام القذافي، بما يعكس اهتماما إسرائيليا بالساحة الليبية ومحاولة التموقع داخل توازناتها السياسية والأمنية⁽¹⁾.

رغم غياب علاقات رسمية مع تونس حتى نهاية 2019، فقد أبدت إسرائيل اهتماما متزايدا بالساحة التونسية، عبر توظيف البعد الثقافي المرتبط بالجالية اليهودية التونسية، ومحاولة بناء قنوات غير مباشرة. كما ارتبط هذا الاهتمام بالتحولات السياسية الداخلية والخوف من تداعيات صعود التيارات الإسلامية بعد الثورة 2011 على أمن الجالية⁽²⁾.

ثالثا - التعاون الأمني والاستخباراتي كأداة نفوذ

اعتمدت إسرائيل أيضا على البعد الأمني باعتباره من أكثر أدوات النفوذ فاعلية في إفريقيا، فقد قدمت مساعدات أمنية لعدد من الدول في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب العسكري وتأمين الحدود وتطوير قدرات أجهزة الشرطة، خاصة في دول مثل نيجيريا وكينيا التي واجهت تهديدات أمنية متزايدة، كما شمل هذا التعاون توفير تقنيات مراقبة وتجهيزات متطورة، ما منح إسرائيل موقعا متقدما كشريك أمني لدى بعض الحكومات الإفريقية⁽³⁾.

(1) محمد العربي، "من حفتر الى سيف الإسلام.. بصمات إسرائيل في ليبيا"، الجزيرة نت، 29 نوفمبر 2021، في:

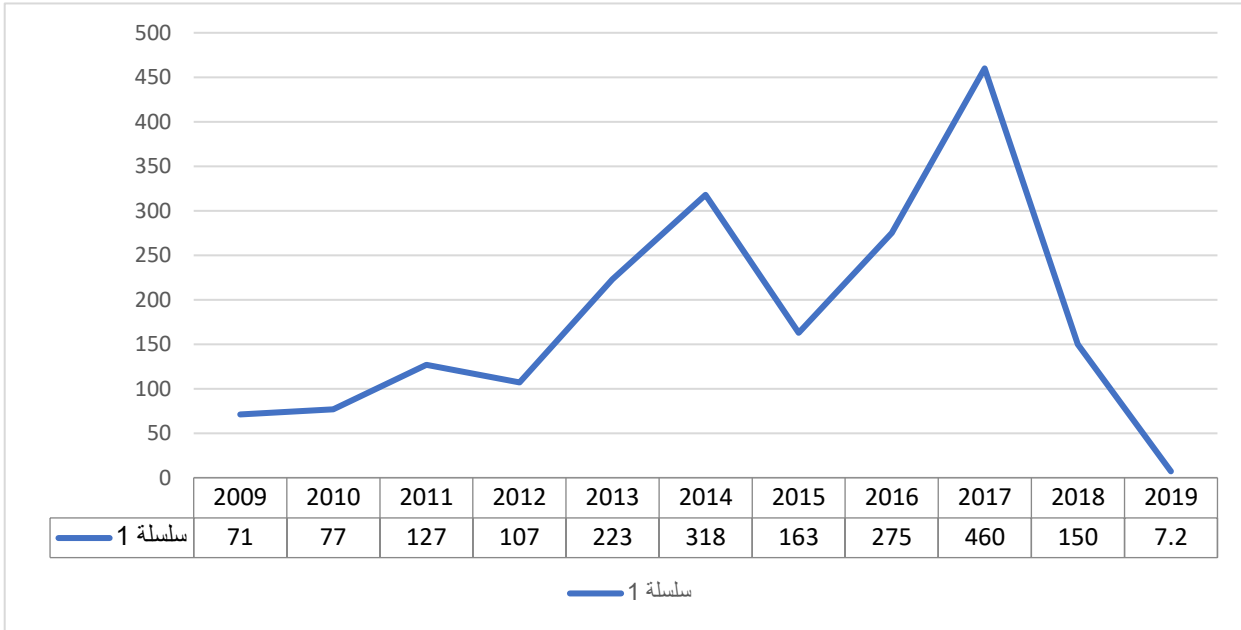
<https://tinyurl.com/56n2xz8a>، شوهذ: 27 ماي 2022.

(2) محمد محسن، "إسرائيل تخطط لاستخدام يهود تونس واليمن، الجزيرة نت، 26 فبراير 2013، في:

<https://tinyurl.com/49r3uypu>، شوهذ: 27 ماي 2022.

(3) Yaron Salman, "The Security Element in Israel-Africa Relations," *Strategic Assessment* 24, no. 2 (2021): 42-45.

الشكل رقم (22): الصادرات الأمنية الإسرائيلية الى افريقيا/ مليون دولار (2009-2019)⁽¹⁾



يكشف الشكل أعلاه أن الصادرات الأمنية الإسرائيلية الى إفريقيا خلال الفترة 2009-2019 عرفت مساراً متذبذباً لكنه تصاعدي في مجمله، بما يعكس تنامي الأهمية الاستراتيجية للسوق الإفريقية بالنسبة للصناعات العسكرية والأمنية الإسرائيلية. فقد بدأت عند مستوى محدود نسبياً بلغ 71 مليون دولار سنة 2009، ثم ارتفعت تدريجياً الى 77 مليون دولار سنة 2010 و127 مليون دولار سنة 2011، قبل أن تتراجع الى 107 ملايين دولار سنة 2012، وهو ما يوحي بتأثر الطلب الإفريقي بالظروف السياسية والمالية المرحلية.

ابتداءً من سنة 2013 دخل المنحنى مرحلة صعود قوية، حيث قفزت الصادرات الى 223 مليون دولار ثم الى 318 مليون دولار سنة 2014، بما ينسجم مع اتساع التهديدات الأمنية في القارة، خاصة تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في الساحل، وتمدد بوكو حرام في غرب إفريقيا، وارتفاع طلب الحكومات الإفريقية على تقنيات المراقبة والتسليح السريع. ورغم تسجيل تراجع سنة 2015 الى 163 مليون دولار، فإن المنحنى استعاد ارتفاعه سنة 2016 الى 275 مليون دولار، ليبلغ ذروته سنة 2017 بحوالي 460 مليون دولار، وهو أعلى مستوى خلال كامل الفترة المدروسة.

(1) Salman, 46.

وتكتسب قفزة سنة 2017 دلالة خاصة، إذ يمكن ربطها بالزخم الدبلوماسي الذي أعقب الجولة الإفريقية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سنة 2016، وما تبعها من توسيع الاتصالات السياسية والأمنية مع عدد من الحكومات الإفريقية، بما يعكس الترابط بين التحرك الدبلوماسي والنفوذ الأمني.

ويمكن تقدير أثر هذا الحضور الإسرائيلي في الإدراك الجزائري عبر ثلاثة مستويات مترابطة: أولاً، على المستوى السياسي، مثل إعادة توزيع تدريجي لموازين النفوذ داخل إفريقيا، بما قد يقلص القدرة الجزائرية التقليدية على الحشد داخل المنظمات القارية. ثانياً، مثل الحضور الإسرائيلي إدخال أدوات مراقبة واستخبارات وشراكات عسكرية الى فضاءات الساحل والجوار المغربي، بما وسع عدد الفاعلين الأمنيين المؤثرين في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجزائر، وثالثاً، على المستوى الرمزي، تعارض هذا التمدد مع الموقف الجزائري الثابت الداعم للقضية الفلسطينية والرافض للتطبيع، ما منح المسألة بعداً مبدئياً يتجاوز الحسابات البراغماتية البحتة.

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية الكبرى وانعكاساتها على صنع القرار الخارجي الجزائري

لا تتفصل عملية صنع القرار الخارجي لأي دولة عن طبيعة البيئة الدولية التي تتحرك داخلها، إذ يشكل النظام الدولي بما يتضمنه من موازين قوى وتحالفات وأزمات اقتصادية وتنافس جيوسياسي، إطارا مؤثرا في تحديد الخيارات المتاحة أمام صانع القرار. وتزداد أهمية هذا العامل بالنسبة للدول المتوسطة والنامية التي تجد نفسها أكثر تأثرا بالتحولات الكبرى بحكم محدودية قدرتها على توجيه النسق الدولي مقابل حاجتها المستمرة إلى التكيف مع تغيراته.

وخلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 عرف العالم جملة من التحولات المهمة، تمثلت في صعود قوى دولية جديدة مثل الصين وروسيا، مع استمرار نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأزمات المالية الدولية والتقلبات الحادة في أسعار النفط وتنامي القضايا العابرة للحدود والتغيرات المناخية. وقد أعادت هذه التطورات تشكيل أولويات الدول، وفرضت عليها مراجعة موضوعاتها الخارجية وأدوات تحركها الدبلوماسي.

وبالنسبة إلى الجزائر اكتسبت هذه المتغيرات وزنا خاصا، بالنظر إلى ارتباط اقتصادها بعائدات المحروقات، وموقعها الجيوسياسي ضمن ملتقى الفضاءات المغاربية والمتوسطية والإفريقية، فضلا عن سعيها التقليدي إلى الحفاظ على استقلالية القرار الخارجي، وعدم الارتباط بالمحاور الدولية. لذلك وجد صانع القرار الجزائري نفسه أمام ضرورة الموازنة بين الثوابت السياسية من جهة، ومطالبات التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة من جهة أخرى.

وانطلاقا من ذلك يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب رئيسية: يخصص الأول لدراسة صعود الصين وروسيا وانعكاساته على السياسة الخارجية، في حين ينتقل المطلب الثاني لمعالجة السياسات الأمريكية والأوروبية وانعكاساتها على الجزائر، بينما يبحث المطلب الأخير في التحولات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية وانعكاساتها على القرار الخارجي الجزائري.

المطلب الأول: صعود الصين وروسيا وانعكاساته على السياسة الخارجية الجزائرية

أبرزت التحولات التي شهدتها النظام الدولي خلال المرحلة المدروسة بيئة أكثر تنوعا في مراكز النفوذ، وهو ما أتاح للدول المتوسطة هامشا أوسع في إدارة علاقاتها الخارجية بعيدا عن

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

منطق الارتباط الحصري بقوة دولية واحدة. وفي هذا السياق، برزت الصين وروسيا بوصفتهما شريكين قادرين على توفير بدائل اقتصادية واستراتيجية ذات أهمية متزايدة لعدد من الدول ومنها الجزائر.

الجزائر التي دأبت على تبني سياسة خارجية قائمة على الاستقلالية وتوازن العلاقات الدولية، مثل تنامي حضور هاتين القوتين فرصة لتعزيز خياراتها الخارجية، سواء عبر توسيع التعاون والاقتصادي والاستثماري مع الصين، أو من خلال تعزيز الشراكة العسكرية والسياسية مع روسيا. كما سمح هذا التوجه للجزائر بتقوية هامش المناورة في التعامل مع الضغوط الدولية. وعليه يهدف هذا المطلب الى بحث طبيعة العلاقات الجزائرية مع الصين وروسيا خلال الفترة المدروسة، وبيان الكيفية التي انعكس بها هذا التقارب على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وأولوياتها الاستراتيجية.

الفرع الأول: الشراكة الجزائرية-الصينية وأبعادها الاستراتيجية

شكل الصعود المتسارع للصين خلال الفترة 2009-2019 أحد أبرز التحولات الدولية التي انعكست على خيارات العديد من الدول المتوسطة ومنها الجزائر، فمع تنامي الوزن الاقتصادي والمالي الصيني، وازدياد حضورها في الأسواق الإفريقية والمتوسطة، أصبحت الصين فاعلا دوليا قادرا على توفير بدائل تجارية واستثمارية وتمويلية خارج الاطر الغربية التقليدية. وقد أشار تقرير صادر عن البنك الإفريقي للتنمية سنة 2012 الى أن الحضور الصيني في اقتصادات شمال إفريقيا توسع بسرعة، سواء بوصفها شريكا تجاريا مهما أو مستثمرا متزايد الأهمية، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتجارة (1).

وبالنسبة الى الجزائر، التي سعت تاريخيا الى الحفاظ على استقلالية قرارها الخارجي وتوازن شراكاتها الدولية، مثل هذا الصعود فرصة لاعادة تنويع علاقاتها الاقتصادية وتوسيع هامش المناورة في مواجهة الضغوط الخارجية. ويشير الباحث "Thierry Pairault" الى أن تسارع العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الصينية منذ مطلع الألفية لم يكن مجرد توسع تجاري عابر، بل رافقه تغير أوسع في موقع الجزائر داخل شبكات التفاعل الاقتصادي الدولي (2).

(1) African Development Bank, *Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt* (Tunis: African Development Bank, 2012), 1-3.

(2) Thierry Pairault, *China's Economic Presence in Algeria*, C.C.J. Occasional Papers, no. 1 (Paris: CNRS/EHESS, January 2015), 2-4.

ومن منظور تحليل صنع القرار، فإن صعود الصين لم يكن مجرد تحول في بنية الاقتصاد الدولي، بل مثل متغيرا خارجيا أعاد تشكيل بيئة الاختيار أمام صانع القرار الجزائري. فكلما تعددت مراكز القوة الدولية، اتسعت البدائل المتاحة أمام الدولة، وتراجعت كلفة الاعتماد على شريك واحد، وهو ما منح الجزائر قدرة أكبر على تنويع علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية، وإدارة توازناتها الخارجية بمرونة أوسع مقارنة بمراحل سابقة اتسمت بهيمنة أكبر للقوى الغربية. وتستند العلاقات الجزائرية-الصينية الى خلفية تاريخية تعود الى مرحلة ما بعد الاستقلال، غير أنها اكتسبت بعدا أكثر عملية واستراتيجية خلال المرحلة المدروسة، حيث انتقل التعاون من رمزية التضامن السياسي الى مستوى المصالح الاقتصادية والاستثمارية المباشرة. وقد دخلت العلاقات بين البلدين سنة 2014 مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، ثم تعزز هذا المسار بانضمام الجزائر الى مبادرة الحزام والطريق سنة 2018، بما يعكس انتقال العلاقة الى مستوى أكثر مؤسساتية وارتباطا بالمصالح بعيدة المدى ⁽¹⁾.

أولا- المبادلات التجارية الصينية-الجزائرية (2009-2019)

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا واضحا خلال الفترة المدروسة، اذ تحولت الصين الى أحد أهم الشركاء التجاريين للجزائر، بل وأصبحت في عدد من السنوات الشريك التجاري الأول من حيث الواردات، وهو ما يعكس تحولا تدريجيا في بنية التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تراجع الوزن النسبي لبعض الشركاء الأوروبيين لصالح حضور صيني كبير ⁽²⁾.

(1) Djendi Sarra, "The Sino-Algerian Relations: A Study on the Belt and Road Initiative," *AABHATH Review* 7, no. 1 (2022): 632–637.

(2) محمد الشريف بن جدو، "طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة"، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث 1، ع. 2 (2019): 15–44.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (20): التبادلات التجارية بين الجزائر والصين / مليار دولار (2009-2019)⁽¹⁾

السنة	الواردات الصينية	الصادرات الى الصين	مجموع المبادلات	العجز في الميزان التجاري
2009	4.18	0.95	5.13	3.23
2010	4.00	1.18	1.58	2.82
2011	4.47	1.96	6.43	2.51
2012	5.42	2.31	7.73	3.11
2013	6.02	2.16	8.71	3.86
*2014	7.40	1.31	8.35	6.09
*2015	7.58	0.77	8.11	7.08
*2016	7.65	0.33	7.98	7.32
*2017	6.78	0.45	7.23	6.33
2018	7.92	1.18	9.10	6.74
2019	6.94	1.14	8.09	5.80

تكشف بيانات الجدول عن ثلاث ملاحظات رئيسية:

الارتفاع المستمر للواردات الصينية، إذ انتقلت من 4.18 مليار دولار سنة 2009 الى مستويات مرتفعة تجاوزت 7 مليارات دولار في عدة سنوات، ما يعكس توسع الاعتماد الجزائري على السلع والتجهيزات الصينية، بالإضافة الى ضعف الصادرات الجزائرية وتذبذبها، بسبب تركزها أساسا في المحروقات، ما جعلها رهينة لتقلبات الأسعار الدولية، خاصة بعد أزمة النفط سنة 2014، وكذلك أظهر اتساع العجز التجاري، وهو ما يكشف أن الشراكة التجارية رغم أهميتها، بقيت غير متوازنة نسبيا لصالح الصين⁽²⁾.

(1) Bellahmar Hadj and Hamza Ali, "The Algerian / Chinese Common Trade and Economic Cooperation: A Measured Study for the Period (2000–2020)," *Management and Development for Research and Studies* 12, no. 1 (2023): 699.

(2) Bellahmar and Hamza, 685–703.

ومن زاوية زمنية، يمكن التمييز داخل الفترة المدروسة بين مرحلتين أساسيتين: امتدت الأولى من 2009 الى 2014، وتميزت باستمرار الموارد المالية المرتفعة نسبيا بفعل أسعار النفط، ما سمح للجزائر بتوسيع مشاريعها العمومية والاستفادة من القدرات التنفيذية الصينية في مجال البنية التحتية. أما المرحلة الثانية، الممتدة من 2014 الى 2019، فقد تزامنت مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع الإيرادات الخارجية- الصدمة النفطية 2014-2017-، الأمر الذي زاد من أهمية الشريك الصيني باعتباره مصدرا أقل كلفة نسبيا للسلع والاستثمارات، وجعل التعاون معه أكثر ارتباطا باعتبارات التكيف الاقتصادي وإدارة الضغوط المالية الداخلية.

ومن ثم، أتاح الانفتاح على السوق الصينية للجزائر إمكانية تنويع الموردين وتقليل الارتهان النسبي للأسواق الأوروبية، لكنه في المقابل أوجد تحديا يتمثل في تعمق التبعية الاستيرادية وغياب توازن أكبر في المبادلات.

ثانيا - الاستثمارات الصينية في الجزائر كأداة تأثير خارجي

الى جانب التجارة، برز الحضور الصيني بقوة في مجال الاستثمار والبنية التحتية، حيث أصبحت الشركات الصينية من أبرز الفاعلين في تنفيذ المشاريع الكبرى داخل الجزائر، وشمل ذلك قطاعات الطرق، السكن، الموانئ، السكك الحديدية، والمنشآت العمومية. وقد أشار تقرير البنك الإفريقي للتنمية الى الحضور الصيني المتزايد في قطاعات البنية التحتية والإنشاءات بشمال إفريقيا، مع اعتبار الجزائر إحدى الحالات البارزة في هذا المجال (1).

ومن أبرز الأمثلة مشروع الطريق السيار شرق-غرب، الذي مثل أحد أكبر المشاريع البنيوية في البلاد، الى جانب مساهمة الشركات الصينية في مشاريع الإسكان وتوسعة بعض الموانئ. كما توسع التعاون ليشمل قطاع الطاقة، من خلال شراكات مع شركات جزائرية في مجالات النفط والغاز، إضافة الى اهتمام متزايد بالطاقة الشمسية والتعدين. وتشير بعض الدراسات الى أن انضمام الجزائر الى مبادرة الحزام والطريق سنة 2018 عزز ارتباط هذه المشاريع برؤية لوجستية أوسع تربط المتوسط بالعمق الإفريقي (2).

(1) African Development Bank, *Chinese Investments and Employment*, 6-8.

(2) Pairault, *China's Economic Presence in Algeria*, 6-9.

وتبرز أهمية هذه الاستثمارات في كونها لم تكن مجرد نشاط اقتصادي، بل وفرت لصانع القرار الجزائري أدوات إضافية لتحقيق أهداف داخلية وخارجية معا، من خلال تحسين البنية التحتية الوطنية، ودعم الاستقرار الاجتماعي عبر مشاريع السكن والتشغيل، وتعزيز صورة الجزائر كشريك اقتصادي جاذب، وتقوية موقعها اللوجستي تجاه العمق الإفريقي والمتوسطي.

ثالثا - انعكاسات الصعود الصيني على القرار الخارجي الجزائري

لم يكن التقارب الجزائري-الصيني مجرد تعاون اقتصادي، بل حمل أبعادا سياسية واستراتيجية مرتبطة بطبيعة النظام الدولي، فالجزائر وجدت في الصين شريكا دوليا ينسجم مع بعض ثوابتها التقليدية، خاصة احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتفضيل الحلول التفاوضية. وقد ساعد هذا التقارب على منح الجزائر هامشا أوسع في إدارة علاقاتها مع القوى الغربية، إذ أصبح بإمكانها التفاوض من موقع أكثر مرونة في ملفات الاستثمار والطاقة والتجارة، مستفيدة من وجود بدائل دولية معتبرة.

كما أتاح لها الاستناد الى شركات متنوعة في تعزيز حضورها الإقليمي، خاصة داخل إفريقيا، حيث يتزايد النفوذ الاقتصادي الصيني بصورة لافتة منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي سنة 2000 وما تبعه من توسع في المبادرات الاقتصادية والتنمية⁽¹⁾. ومن ثم، يمكن اعتبار صعود الصين أحد المتغيرات الدولية التي وسعت نسبيا خيارات صانع القرار الجزائري، وقللت من منطق الارتهان الأحادي لشريك خارجي واحد.

الفرع الثاني: الشراكة الجزائرية-الروسية وأثرها في القرار الخارجي الجزائري

مثلت روسيا خلال الفترة 2009-2019 أحد أهم الفواعل الدولية المؤثرة في البيئة الخارجية المحيطة بالجزائر، وذلك بالنظر الى طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين وتعدد مجالات التعاون بينهما، خاصة في الجوانب العسكرية والطاقيه والسياسية. فروسيا لم تكن بالنسبة للجزائر مجرد شريك ثنائي عادي، بل شكلت قوة دولية ساهمت في توسيع هامش المناورة الاستراتيجية للقرار الخارجي الجزائري داخل نظام دولي اتجه تدريجيا نحو تعددية أكبر في مراكز النفوذ.. وقد رأت دراسات حديثة أن العلاقات الجزائرية-الروسية عرفت تحولا نوعيا

(1) Djendi, "The Sino-Algerian Relations," 634-636.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

في السنوات الأخيرة، حيث توسعت من المجال العسكري التقليدي الى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتنسيق السياسي، بما أضفى عليها طابعا استراتيجيا متجددا (1). وتعود جذور هذه العلاقة الى مرحلة ما بعد الاستقلال، حين وجدت الجزائر في الاتحاد السوفيتي داعما مهما في مجالات التسليح والتكوين والمساندة السياسية. واستمر أثر هذا الإرث التاريخي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، قبل أن تعرف العلاقات الثنائية دفعة جديدة مع مطلع الألفية الثالثة، خاصة بعد توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية سنة 2001، ثم زيارة الرئيس فلاديمير بوتين الى الجزائر سنة 2006، والتي مثلت محطة مفصلية في اعادة تنشيط التعاون الثنائي، لاسيما بعد تسوية ملف الديون السوفيتية القديمة وإطلاق صفقات اقتصادية وعسكرية واسعة (2).

أولا- البعد العسكري وأثره في استقلالية القرار الخارجي

يعد التعاون العسكري المجال الأكثر تأثيرا في الشراكة الجزائرية-الروسية، إذ حافظت روسيا خلال الفترة المدروسة على موقعها كمصدر رئيسي لتسليح الجيش الوطني الشعبي (3). وتشير بيانات SIPRI الى أن الجزائر جاءت خامس أكبر مستورد للسلاح في العالم خلال الفترة 2014-2018، بحصة بلغت 4.4% من إجمالي الواردات العالمية، كما سجلت زيادة بنسبة 55% مقارنة بفترة 2009-2013، وهو ما يعكس حجم الجهد التحديتي للمؤسسة العسكرية الجزائرية- [راجع المبحث الأخير من الفصل الأول](#)-. كما أظهرت البيانات أن روسيا وفرت 66% من واردات الجزائر العسكرية خلال الفترة نفسها، مقابل 13% للصين و10% لألمانيا، ما يبرز مركزية الشريك الروسي في البنية التسليحية الجزائرية.

وتزداد دلالة هذه الأرقام إذا علمنا أن الجزائر استحوذت وحدها على 56% من إجمالي واردات السلاح الإفريقية خلال الفترة 2014-2018، بينما استأثرت دول شمال إفريقيا مجتمعة بـ 75% من الواردات العسكرية للقارة، في سياق إقليمي اتسم بتصاعد التهديدات وعدم

(1) Lotfi Sour, "Algeria–Russia Relations: Strategic Partnership in the Age of Geopolitics," *Vestnik RUDN. International Relations* 24, no. 2 (2024): 204–215.

(2) Adlene Mohammadi, "Russia-Algeria: A Flexible and Pragmatic Partnership," Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques (FMES), 2021.

(3) Congressional Research Service, *Russian Arms Sales and Defense Industry* (Washington, DC: CRS, various editions).

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

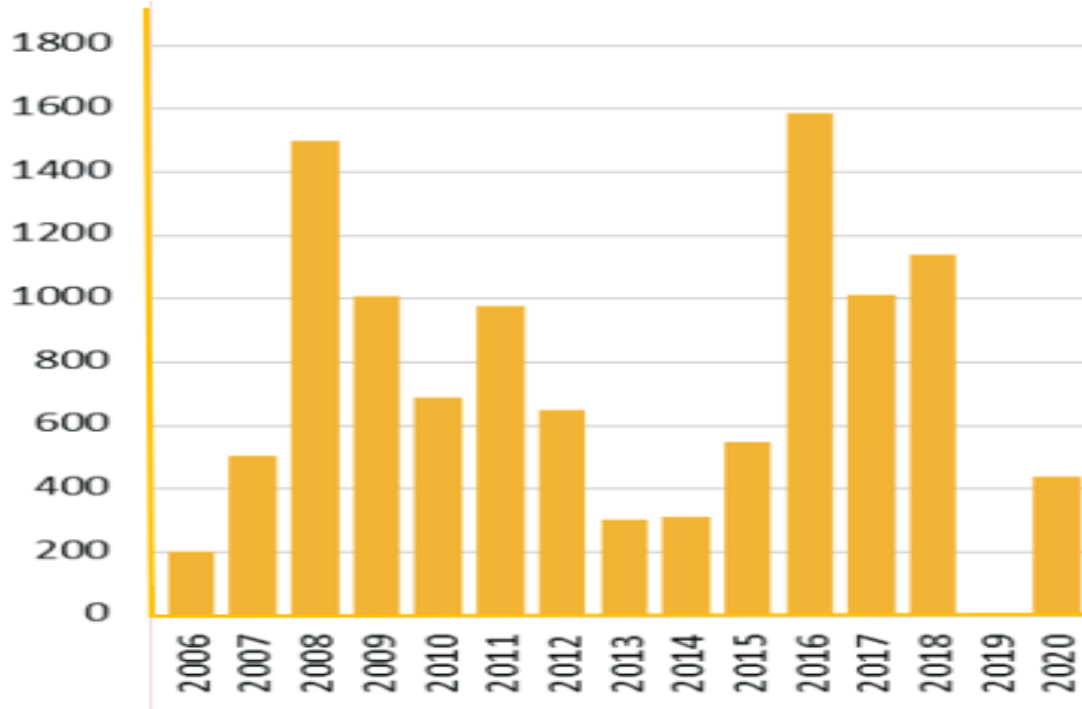
الاستقرار. كما مثلت الجزائر أحد أكبر زبائن الصناعات العسكرية الروسية، حيث جاءت ضمن أهم خمسة مستوردين للسلاح الروسي عالميا خلال بعض سنوات الفترة المدروسة (1). وقد شمل هذا التعاون اقتناء طائرات مقاتلة، ومنظومات دفاع جوي، ودبابات، وغواصات، ومروحيات، إضافة الى خدمات التدريب والصيانة ونقل الخبرة التقنية. ولم يكن هذا التعاون مجرد علاقة تجارية، بل وفر للجزائر موردا استراتيجيا مكنها من تحديث قدراتها الدفاعية دون الارتهان الكامل للمصادر الغربية، وهو ما انسجم مع أحد ثوابت سياستها الخارجية القائم على الاستقلالية ورفض التبعية. كما أن استمرار الاعتماد على المنظومات الروسية منح صانع القرار الجزائري هامشا أوسع في تبني مواقف سياسية مستقلة نسبيا في القضايا الإقليمية والدولية (2).

ويكتسب هذا العامل أهمية أكبر إذا وضع في سياق البيئة الإقليمية خلال الفترة 2009-2019، التي اتسمت بانھیار الدولة في ليبيا، وتصاعد التهديدات الارهابية في منطقة الساحل، وتنامي شبكات الجريمة العابرة للحدود. ففي مثل هذا السياق، لم يكن التسلح بالنسبة للجزائر خيارا تقنيا فقط، بل أداة دعمت سياسة خارجية دفاعية تقوم على الردع والتحصين الحدودي، والدفع نحو الحلول السياسية بدل التدخلات العسكرية المباشرة.

(1) Pieter D. Wezeman, Alexandra Kuimova, and Siemon T. Wezeman, *Trends in International Arms Transfers*, 2018 (Stockholm: SIPRI, March 2019).

(2) SIPRI, *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press), editions 2009, 2013, 2014, 2015, 2019, 2020.

الشكل رقم (23): مؤشر اتجاه لقيمة صادرات الاسلحة من روسيا الى الجزائر (2006-2020) (بالمليون دولار) ⁽¹⁾



يكشف الشكل رقم (23) أن صادرات الأسلحة الروسية الى الجزائر لم تتخذ مسارا خطيا ثابتا، بل عرفت موجات ارتفاع وانخفاض ارتبطت أساسا بتوقيت إبرام الصفقات الكبرى وبرامج التسليم المرحلية، وهو ما يفسر التذبذب النسبي في القيم السنوية خلال الفترة المدروسة. فارتفاع بعض السنوات يعكس تنفيذ عقود استراتيجية كبرى، في حين لا يعني التراجع النسبي في سنوات أخرى فتورا في التعاون العسكري، بل قد يرتبط بانتهاء دفعات تسليم معينة أو انتقال العقود الى مراحل لاحقة من التنفيذ.

(1) Congressional Research Service, *Russian Arms Sales*, 13.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (21): أهم طلبات الأسلحة الروسية وعمليات التسليم للجزائر (1)

الكمية	نوع الاسلحة	سنة الطلب	سنة التسليم	قيمة الصفقة
4000	صاروخ كورنيت M1339 المضاد للدبابات	2005	2006-2020	-
400	برج مركبة المشاة القتالية "Berezhok"	2005	2006-2010	-
300	"صاروخ أرض-جو N6 48"	2006	2008-2011	-
900	صاروخ نظام الدفاع الجوي E657	2006	2012-2016	-
5	رادار Kasta-2E2	2006	2012-2016	-
38	نظام الدفاع الجوي Pantsyr-S1	2006	2012-2016	-
40	طوربيد من نوع 65-53	2006	2010	-
40	طوربيد من نوع TEST-71	2006	2010	-
500	صاروخ مضاد للدبابات Metis-M	2006	2009-2013	-
2	غواصة من نوع Project-636E/Kilo	2006	2010	400 مليون دولار
3	نظام صواريخ دفاع جوي S-300 PMU2 Favorit	2006	2008-2011	
16	طائرة تدريب/قتال Yak-130	2006	2011	200-250 مليون دولار
2	رادار Garpun	2001	2011-2012	
4	رادار Pozitiv-ME 1.2	2007	2011-2012	
20	طوربيد من نوع TEST-771	2007	2011-2013	
30	صاروخ مضاد للسفن Kh-35	2009	2011-2013	
16	طائرة مقاتلة Su-30MK	2010	2011-2012	0.8-1 مليار دولار
120	دبابة T-90S	2011	2012-2014	470 مليون دولار

(1) من اعداد الباحثة بناء على: Congressional Research Service, *Russian Arms Sales*, 26-27.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

12	قاذف صواريخ P789 إسكندر للصواريخ الباليستية قصيرة المدى	2013	2017	-
1000	صاروخ مضاد للدبابات M1209 أتاكا	2013	2018-2016	-
100	صاروخ نظام الدفاع الجوي M3179	2013	2017	-
1	نظام صواريخ الدفاع الجوي Buk-M2	2013	2017	-
6	مروحية نقل Mi-26	2013	2015	2.7 مليار دولار
42	مروحية هجومية Mi-28NE	2013	2018-2016	2.7 مليار دولار
4000	صاروخ مضاد للدبابات M1339 كورنيت	2014	2017-2015	-
360	برج مركبة قتال مشاة Berezhok	2014	2017-2015	-
2	غواصة من نوع Project-636E/Kilo	2014	2018	-
203	دبابة T-90S	2014	2016-2015	-
40	طوربيد من نوع TEST-71	2014	2018	-
8	مروحية نقل Mi-26T2	2015	2017	-
14	طائرة مقاتلة Su-30MK	2015	2018-2016	-
11	مركبة مشاة مدرعة Tigr	2015	2017-2016	-
4	قاذف صواريخ حراري ذاتي الحركة TOS-I	2015	2016	-
3500	صاروخ مضاد للدبابات M1209 أتاكا	2016	2020	-
300	مركبة قتال مدرعة BMPT-72	2016	2020	-
14	طائرة مقاتلة MiG-29M (تشمل النسخة التدريبية MiG-29M2)	2019	2020	-
16	طائرة مقاتلة Su-30MK	2019	جاري	-

تساعد البيانات الموجودة في الجدول أعلاه على تفسير الاتجاهات الواردة في الشكل (23)، إذ تظهر أن التعاون العسكري بين البلدين شمل مختلف أفرع القوة البرية والجوية والبحرية، بما يعكس توجهها جزائريا نحو بناء قدرة ردع شاملة. كما تكشف البيانات أن عددا معتبرا من الصفقات امتد تنفيذها على سنوات متعددة، وهو ما يدل على أن التعاون العسكري

الجزائري-الروسي اتخذ طابعا هيكليا طويل المدى، قائما على برامج تحديث متعاقبة واستمرارية في التنسيق الدفاعي، لا مجرد معاملات ظرفية. ومن زاوية صنع القرار الخارجي، وفر هذا النمط من الشراكة للجزائر سندا استراتيجيا عزز استقلالية خياراتها الأمنية، ومكنها من التعامل مع التهديدات الإقليمية بثقة أكبر.

ثانيا- البعد الطاقوي والاقتصادي وتوسيع هامش المناورة

الى جانب المجال العسكري، برز قطاع الطاقة كأحد أهم روافد التقارب الجزائري-الروسي، بحكم كون البلدين من كبار منتجي النفط والغاز، وامتلاكهما مصالح متقاطعة في قضايا الأسعار والأسواق الدولية وأمن الإمدادات. وقد اتسمت العلاقة بين الطرفين في هذا المجال بمزيج من التعاون والمنافسة، خاصة في السوق الأوروبية للغاز، حيث يمثل البلدان موردين مهمين، الأمر الذي جعل البعد الطاقوي مجالا للتنسيق أحيانا ولحسابات التنافس أحيانا أخرى. غير أن هذا التداخل لم يمنع قيام صيغ من التعاون العملي، سواء عبر تبادل الخبرات التقنية، أو من خلال اهتمام الشركات الروسية بالسوق الجزائرية، خاصة في مجالات الاستكشاف والتنقيب وتطوير البنى التحتية الطاقوية. وقد أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته للجزائر الى أهمية توسيع حضور الشركات الروسية في قطاع الطاقة، بينما دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الاستثمار والشراكة في مجالات النفط والغاز والنقل والمناجم، بما يعكس إدراك الطرفين للطابع الاستراتيجي لهذا القطاع (1).

كما شمل التعاون مجالات أكثر تقدما، مثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث تعززت الاتصالات بين الجانبين بشأن نقل الخبرة الروسية وتطوير مشاريع مستقبلية في هذا المجال، فضلا عن التعاون في تكنولوجيا الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية، وهو ما يدل على أن العلاقة الطاقوية لم تقتصر على المحروقات التقليدية، بل امتدت الى قطاعات ذات قيمة استراتيجية وتكنولوجية أعلى (2).

ومن زاوية صنع القرار الخارجي، أتاح هذا البعد الاقتصادي للجزائر هامش حركة أوسع في إدارة علاقاتها الدولية، إذ وفر لها بدائل إضافية في مجالي الطاقة والتعاون الاقتصادي،

(1) شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، مجلة مدارات سياسية 1، ع. 1 (جوان 2017): 118-121.

(2) كلاع، 121.

وقل من حصر خياراتها ضمن الشراكات التقليدية. وفي المقابل، مثلت الجزائر بالنسبة لروسيا منفذا مهما نحو شمال إفريقيا والسوق المغربية، وشريكا طاويا يمنحها حضورا إضافيا في فضاء ذي أهمية أور ومتوسطة. وبذلك أصبح البعد الطاقوي أداة متبادلة لتعزيز الموقع الاستراتيجي للطرفين، لا مجرد مجال تعاون اقتصادي (1).

ثالثا- الأثر السياسي والدبلوماسي في السلوك الخارجي الجزائري

ساهمت الشراكة مع روسيا في دعم توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو التوازن بين القوى الكبرى، بدل الاصطفاف ضمن محور دولي واحد. فالجزائر، بحكم تقاليد الدبلوماسية المرتبطة بحركة عدم الانحياز، سعت خلال الفترة المدروسة الى الحفاظ على علاقات مع القوى الغربية، وفي الوقت نفسه تعميق تعاونها مع روسيا والصين وغيرها من القوى الصاعدة. وقد وصفت بعض الأدبيات هذه العلاقة بأنها شراكة مرنة وبراماتية، تقوم على تقاطع المصالح أكثر من قيامها على تحالف إيديولوجي صلب (2).

كما تشارك الطرفان في عدد من التصورات السياسية، مثل أولوية الاستقرار، ومكافحة الارهاب، وتفضيل التسويات السياسية للأزمات، والتحفّظ تجاه التدخلات العسكرية الخارجية. وقد انعكس ذلك في تقارب نسبي في قراءة أزمات مثل ليبيا ومالي وبعض ملفات الساحل، حيث فضلت الجزائر الحلول التفاوضية والحفاظ على مؤسسات الدولة (3). وترى بعض الدراسات الحديثة أن كلا البلدين نظر الى الآخر كشريك أممي مهم في شمال إفريقيا والساحل، ضمن بيئة جيوسياسية متزايدة التعقيد (4).

رابعا- حدود التأثير الروسي في القرار الجزائري

ورغم أهمية هذه الشراكة، فإن تأثير روسيا في القرار الخارجي الجزائري لم يصل الى مستوى التبعية أو الاصطفاف الكامل، لأن الجزائر حافظت على تقليد راسخ يقوم على استقلالية القرار، وتعدد الشركاء، ورفض الانخراط في المحاور الجامدة. لذلك يمكن القول ان روسيا

(1) عصام بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجا" (1992-2022)، مجلة الدراسات السياسية 14، ع. 1 (2023)، 179-180.

(2) Mohammedi, "Russia-Algeria: A Flexible..",

(3) بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا"، 176-180.

(4) Sour, "Algeria-Russia Relations..", 204-215.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

شكلت محددات خارجية داعما ومسهلا لبعض الخيارات الجزائرية، لكنها لم تتحول الى جهة موجهة للقرار الخارجي الجزائري⁽¹⁾.

كما أن ارتباط الجزائر بمصالح اقتصادية معتبرة مع الاتحاد الأوروبي، واستمرار التعاون الأمني مع قوى غربية، فرض عليها إدارة توازنات دقيقة بين مختلف شركائها الدوليين، وهو ما يفسر الطابع البراغماتي الذي ميز سياستها الخارجية خلال المرحلة المدروسة⁽²⁾.

ويتضح من ذلك أن الشراكة الجزائرية-الروسية خلال الفترة 2009-2019 مثلت أحد المحددات الخارجية المهمة المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري، ليس لأنها فرضت توجهها معيناً على الجزائر، بل لأنها وفرت لها موارد استراتيجية عززت استقلالية القرار، ووسعت هامش المناورة، ودعمت قدراتها الدفاعية في محيط إقليمي مضطرب. وعليه كان تأثير روسيا في القرار الخارجي الجزائري تأثيراً داعماً وغير مباشر، أكثر منه تأثيراً إملانياً أو موجهاً.

المطلب الثاني: السياسات الأمريكية والأوروبية وأثرها في صنع القرار الخارجي الجزائري

لا يتحدد السلوك الخارجي للدول انطلاقاً من محيطها الإقليمي المباشر فحسب، بل يتأثر كذلك بتفاعلات القوى الدولية الكبرى وما تملكه من أدوات ضغط ونفوذ سياسي واقتصادي وأمني. وفي هذا الإطار شكلت السياسات الأمريكية والأوروبية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 أحد أبرز المتغيرات الدولية المؤثرة في البيئة الخارجية المحيطة بالجزائر، بحكم المكانة المركزية التي تحتلها الولايات المتحدة في النظام الدولي، وبحكم الارتباط الجغرافي والاقتصادي والتاريخي الذي يجمع الجزائر بأوروبا، خاصة في فضاء البحر الأبيض المتوسط.

فخلال هذه المرحلة، شهدت المنطقة المغاربية والساحلية تحولات عميقة، تمثلت في تداعيات الحراك العربي، وتفاقم الأزمات الأمنية في ليبيا ومالي ومنطقة الساحل، وتصاعد التهديدات المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد جعلت هذه التطورات من الجزائر طرفاً معنياً بشكل مباشر بإعادة تقدير علاقاتها مع القوى الغربية، سواء في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، أو في ملفات الطاقة والتجارة، أو في إدارة الأزمات الإقليمية. كما تزامن ذلك مع تحولات في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أزمة

(1) بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا"، 162-163.

(2) Sour, "Algeria-Russia Relations.", 204-215.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

النفط سنة 2014، وما ترتب عنها من ضغوط مالية دفعت الجزائر الى اعادة تقييم أولوياتها الاقتصادية وشراكاتها الخارجية.

ومن ثم، لم تكن السياسات الأمريكية والأوروبية مجرد عنصر خارجي بعيد عن الحسابات الجزائرية، بل مثلت متغيرا دوليا حاضرا في عملية صنع القرار الخارجي، سواء من خلال الضغوط المباشرة أو عبر تأثيرها في توازنات الإقليم أو من خلال ما تتيحه من فرص للتعاون والمناورة وتنويع الشراكات. وعليه يقتضي تحليل هذا المطلب الوقوف على كيفية تأثير السياسات الأمريكية من جهة، والسياسات الأوروبية من جهة أخرى، في توجهات القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة المدروسة، ومدى قدرة الجزائر على التوفيق بين متطلبات التعاون مع هذه القوى والحفاظ على استقلالية قرارها الدبلوماسي.

الفرع الأول: السياسات الأمريكية وأثرها في خيارات القرار الخارجي الجزائري

شكلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 أحد أبرز المتغيرات الدولية المؤثرة في حسابات القرار الخارجي الجزائري، بالنظر الى مكانتها كقوة مركزية في النظام الدولي، وقدرتها على التأثير في الملفات الأمنية والطاقوية والسياسية المرتبطة بمنطقة المغرب العربي والساحل. ولم يكن هذا التأثير وليد المرحلة المدروسة فقط، بل جاء امتدادا لمسار تاريخي أقدم، بدأ رسميا بافتتاح السفارة الأمريكية في الجزائر يوم 29 سبتمبر 1962 بعد الاستقلال، ثم عرف مراحل مد وجزر من بينها قطع العلاقات سنة 1967 في سياق الحرب العربية-الإسرائيلية، قبل استئنافها سنة 1974⁽¹⁾. غير أن التحول الأبرز في طبيعة العلاقة برز بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حين اكتسبت الجزائر أهمية متزايدة في الإدراك الأمريكي بوصفها دولة تملك خبرة سابقة في مكافحة الارهاب وموقعا جيوسياسيا محوريا يربط المتوسط بالساحل والصحراء-وهذا ما تشير له الوثائق الرسمية الأمريكية - (2)

أولا- البعد الأمني والعسكري:

(1) U.S. Department of State, Office of the Historian, "U.S.-Algeria Relations"; U.S. Department of State, "U.S. Relations With Algeria," August 2, 2024. In: <https://2021-2025.state.gov/u-s-relations-with-algeria/>.

(2) Christopher M. Blanchard, *Algeria: Current Issues*,) Congressional Research Service, Washington, 2019), 2-5.

خلال الفترة المدروسة ظل البعد الأمني المحرك الأبرز للعلاقة بين الطرفين، فقد نظرت الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر باعتبارها شريكا مهما في مواجهة التهديدات العابرة للحدود،، خصوصا مع تصاعد نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم تنامي الجماعات المسلحة في شمال مالي وجنوب ليبيا. وفي هذا السياق تطور التعاون بين البلدين في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب العسكري، وتحديث بعض القدرات التقنية المرتبطة بالمراقبة والحماية، فضلا عن المشاورات الأمنية المنتظمة بشأن تطورات الساحل⁽¹⁾، وقد استفادت الجزائر من هذا التعاون في دعم قدراتها العملياتية، لكنها حرصت في الوقت نفسه على إبقائه ضمن حدود التنسيق الفني، دون الانخراط في تحالفات عسكرية مباشرة أو السماح بوجود قواعد أجنبية فوق أراضيها، بما ينسجم مع عقيدتها التقليدية القائمة على السيادة ورفض الوجود العسكري الخارجي⁽²⁾

وقد تعززت مركزية العامل الأمني بعد الهجوم الذي استهدف المنشأة الغازية بعين أميناس في جانفي 2013، والذي مثل نقطة مفصلية في إدراك الجزائر لارتباط الارهاب الإقليمي بأمن الطاقة. فقد كشفت العملية قدرة الجماعات المسلحة على استهداف منشآت استراتيجية ذات بعد دولي، وهو ما دفع الجزائر الى اعادة ترتيب أولوياتها الدفاعية، من خلال تعزيز الانتشار العسكري جنوبا ورفع مستوى التأمين حول الحقول النفطية والغازية، وتوسيع التنسيق الاستخباراتي مع شركائها ومنهم الولايات المتحدة، نتيجة لذلك أسهمت البيئة الأمنية التي شاركت أمريكا في تشكيلها، بصورة غير مباشرة في اعادة توجيه جزء معتبر من الموارد العسكرية الجزائرية نحو الحدود الجنوبية والشرقية⁽³⁾.

ثانيا - البعد السياسي والدبلوماسي:

سياسيا اتسمت العلاقة الجزائرية-الأمريكية ببرامياتية حذرة، قوامها التعاون في بعض الملفات والتباين في أخرى. وقد ظهر ذلك بوضوح في الأزمة الليبية سنة 2011، حين دعمت الولايات المتحدة-ضمن إطار حلف شمال الأطلسي-التدخل العسكري الذي انتهى بإسقاط نظام

(1) نور الدين مكاي، الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية-الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، 145-167

(2) Yahia H. Zoubir, "The United States and Algeria: Strategic Partners or Distant Relations?" *Mediterranean Politics* 14, no. 2 (2009): 247-266.

(3) Blanchard, *Algeria: Current Issues*, 8-10.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

معمر القذافي، بينما تحفظت الجزائر على الخيار العسكري وحذرت من تداعيات انهيار مؤسسات الدولة وانتشار السلاح في المجال الصحراوي. (1) وقد أثبتت التطورات اللاحقة صحة هذا التخوف، إذ تحولت ليبيا إلى أحد أهم مصادر عدم الاستقرار في الجوار الجزائري، سواء عبر تهريب السلاح أو تحريك الجماعات المسلحة أو تفكك السلطة المركزية، ومن ثم ساهمت الحالة الليبية في ترسيخ قناعة جزائرية متزايدة بضرورة رفض مشاريع تغيير الأنظمة بالقوة الخارجية، وتفضيل الحلول السياسية الداخلية.

كما برز التباين ذاته في منطقة الساحل، فبينما دعمت الولايات المتحدة المقاربات الأمنية والعسكرية الدولية في مالي، فضلت الجزائر توسيع دورها الدبلوماسي، وهو ما توج لاحقا باتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي سنة 2015. ويكشف ذلك أن تأثير السياسة الأمريكية لم يكن في اتجاه دفع الجزائر إلى التبعية، بل في اتجاه معاكس أحيانا، أي تعزيز تمسكها بمقاربتها الخاصة للأمن الإقليمي القائمة على الحوار والتسوية السياسية ورفض عسكرة الأزمات المجاورة (2).

ثالثا - البعد الاقتصادي والطاقي:

احتفظت الولايات المتحدة بمكانة معتبرة في الاقتصاد الجزائري، خاصة في قطاع المحروقات، حيث واصلت شركات أمريكية كبرى مثل ExxonMobil و Chevron و Halliburton نشاطها في مجالات الاستكشاف، والخدمات النفطية، والتجهيزات التقنية. وقد تعزز هذا التوجه مع سعي الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحديث البنية التحتية الطاقوية. غير أن العلاقة الاقتصادية ظلت محكومة باعتبارين أساسيين: أولهما تمسك الجزائر بسيادتها على قطاع الطاقة، وثانيهما التحولات البنوية التي شهدتها السوق الأمريكي بعد طفرة النفط والغاز الصخري، والتي قلصت تدريجيا اعتماد الولايات المتحدة على واردات الطاقة الخارجية (3).

وفي هذا السياق، اكتسبت السياسات الطاقوية الجزائرية أهمية خاصة في حسابات الإدارة الأمريكية، لاسيما بعد الجدل الذي رافق مشروع تعديل قانون المحروقات سنة 2005 المرتبط

(1) International Crisis Group, The Libyan Maze: The Regional and International Dimensions of the Conflict, Brussels, 2011, pp. 8–14.

(2) مكاي، الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية-الأمريكية، 245-252.

(3) U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Algeria, Washington, 2019.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بإصلاحات وزير الطاقة السابق شكيب خليل، والذي كان يهدف الى توسيع انفتاح القطاع أمام المنافسة الأجنبية. غير أن تحفظات سياسية داخلية أدت الى مراجعة هذا التوجه، بما عكس حرص الدولة الجزائرية على الحفاظ على السيطرة الاستراتيجية لشركة سوناطراك وعلى الموارد الطاقوية الوطنية. ويكشف ذلك أن الجزائر تعاملت مع الانفتاح الاقتصادي بمنطق انتقائي، يوازن بين الحاجة الى التكنولوجيا والاستثمار، وبين ضرورات السيادة الاقتصادية (1).

كما أطلقت إدارة الرئيس باراك أوباما سنة 2010 مبادرة التصدير الوطنية (National Export Initiative - NEI) بهدف مضاعفة الصادرات الأمريكية، وكانت السوق الجزائرية من بين الأسواق المستهدفة بالنظر الى قدراتها الاستيرادية ومشاريعها العمومية. غير أن نتائج هذه المبادرة بقيت محدودة نسبيا في الحالة الجزائرية، بفعل تقلبات أسعار النفط والإجراءات التنظيمية المحلية وتنامي المنافسة الصينية والأوروبية داخل السوق الجزائرية (2). وتبرز بيانات المبادلات التجارية بين البلدين خلال الفترة 2009-2019 طبيعة هذه العلاقة، كما يوضحه الجدول الآتي:

(1) Zoubir, "The United States and Algeria," pp. 255-260.

(2) U.S. Department of Commerce, National Export Initiative, Washington, 2010.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (22): حجم المبادلات بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية/ مليون دولار (2009-2019) ⁽¹⁾

السنة	الصادرات	الواردات	العجز في الميزان التجاري
2009	1,107.8	10,717.8	9,610.0-
2010	1,194.3	14,518.0	13,323.6-
2011	1,597.0	14,609.3	13,012.3-
2012	1,363.2	9,993.3	8,630.2-
2013	1,848.7	4,830.9	2,982.2-
2014	2,616.9	4,628.9	2,012.0-
2015	1,875.7	3,371.5	1,495.8-
2016	2,191.3	3,227.9	1,036.7-
2017	1,062.4	3,810.5	2,748.2-
2018	1,261.0	4,618.4	3,357.3-
2019	1,000.5	2,479.5	1,479.1-

يكشف الجدول عن ثلاث ملاحظات رئيسية: أولها ارتفاع الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الى ذروتها سنتي 2010 و2011، بما يعكس قوة الطلب الداخلي خلال مرحلة الوفرة المالية. ثانيها تراجع المبادلات بوضوح بعد سنة 2014 بفعل انهيار أسعار النفط وتقلص القدرات الاستيرادية الجزائرية. وثالثها استمرار العجز التجاري الجزائري طوال الفترة، وهو ما يدل على اختلال هيكل قائم على تصدير المواد الأولية مقابل استيراد السلع الصناعية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية.

(1) من اعداد الباحثة بناء على:

United States Census Bureau, "Trade in Goods with Algeria," *Foreign Trade: Trade in Goods by Country*, in , <https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html>. accessed April 23,2022 .

وعلى مستوى انعكاس العلاقة المتعددة الأبعاد على سياسة الجزائر تجاه جوارها، يمكن القول إن التعاون الأمني مع الولايات المتحدة عزز حذر الجزائر في التعامل مع التهديدات الإقليمية، ورفع من أهمية المقاربة الوقائية في إدارة الحدود الجنوبية والشرقية. كما دفعتها الضغوط الدولية الى توسيع دورها الواسطي في مالي وليبيا، بهدف منع انتقال الأزمات الى الداخل الوطني. أما اقتصاديا، فقد شجعتها اختلالات العلاقة التجارية مع الولايات المتحدة على البحث عن بدائل وشراكات أخرى بما في ذلك تعزيز التعاون مع الصين والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي كمحدد خارجي مؤثر في خيارات الجزائر تجاه دول الجوار (2009-2019)

شكل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 أحد أهم المحددات الخارجية المؤثرة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجزائر، بالنظر الى مكانته كشريك اقتصادي أول، وسوق رئيسية للصادرات الجزائرية، وفاعل حاصر في ملفات الطاقة والهجرة والأمن والاستقرار المتوسطي.⁽¹⁾ ولا تفهم أهمية هذا المحدد من زاوية العلاقة الثنائية الجزائرية الأوروبية فحسب، بل من خلال انعكاساته غير المباشرة على كيفية إدارة الجزائر لعلاقاتها مع دول الجوار، خاصة تونس وليبيا والمغرب ودول الساحل. فارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق الأوروبية، واعتماد عدد من الدول الأوروبية على الغاز الجزائري، وتحول جنوب المتوسط الى فضاء أمني مترابط، كلها عوامل جعلت التطورات الأوروبية جزءا من حسابات صانع القرار الجزائري

ومن منظور مقاربات صنع القرار، مثل الاتحاد الأوروبي جزءا من البيئة الخارجية التي تفرض على صانع القرار إعادة تقييم الفرص والقيود بصورة مستمرة. فكل تغير في الطلب الأوروبي على الطاقة أو في سياسات الهجرة أو في أولويات الأمن الإقليمي، كان ينعكس على ترتيب الأولويات الجزائرية تجاه جوارها المباشر، سواء عبر دعم الاستقرار السياسي أو تشديد الرقابة الحدودية أو توسيع التحرك الدبلوماسي في محيطها القريب.

(1) Abdenmour Benantar, "Algeria and the European Union: Uncertainties of a Dense Relationship," *Euromed Survey*, no. 9 (2019), 68-77.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

أولاً- الوزن الاقتصادي الأوروبي وانعكاسه على إدراك الجزائر للاستقرار الإقليمي

احتفظ الاتحاد الأوروبي بمكانة الشريك التجاري الأول للجزائر طوال أغلب سنوات الفترة المدروسة، وقد بلغت المبادلات التجارية بين الطرفين 39.8 مليار يورو سنة 2018، مقابل 37.4 مليار يورو سنة 2017، قبل أن تنخفض إلى 24.9 مليار يورو سنة 2020، وهو ما يعكس عمق الترابط الاقتصادي بين الجانبين وحساسيته تجاه التحولات الدولية (1).

الجدول رقم (23): الصادرات الجزائرية إلى أوروبا / مليار دولار (2)

الدولة	المعادن/خام ومكرر	المواد الكيميائية	المواد الغذائية أو آلات	المجموع
إيطاليا	5.27	0.027	0.027	5.36
إسبانيا	4.44	0.225	0.018	4.72
فرنسا	3.94	0.205	0.03 آلات	4.23

توضح هذه البيانات أن إيطاليا وإسبانيا وفرنسا شكلت أسواقاً رئيسية للصادرات الجزائرية، خاصة في قطاع المحروقات. ومن ثم، أصبح استقرار الضفة الشمالية للمتوسط مصلحة جزائرية مباشرة، لأن أي اضطراب اقتصادي أو أمني في هذا المجال ينعكس على الطلب الخارجي، وحركة المبادلات، والنقل البحري. ويمكن تفسير جزء من اهتمام الجزائر باستقرار تونس بعد سنة 2011 من هذا المنظور، إذ لم تكن تونس دولة جوار فقط، بل فضاء متصلاً بالمجال المتوسطي اقتصادياً وأمنياً.

كما كشف هذا الاعتماد النسبي على السوق الأوروبية حدود التركيز التجاري، لذلك بدأت الجزائر خلال هذه المرحلة في البحث عن تنويع الشركاء والانفتاح بصورة أكبر على الأسواق الإفريقية والآسيوية، بما يخفف من هشاشة الارتباط بسوق واحدة.

ثانياً - الأزمة المالية الأوروبية وإعادة ترتيب الأولويات الجزائرية

(1) European Commission, *European Union, Trade in Goods with Algeria* (Brussels: European Commission, 2020).

(2) Alex Walsh, "Algeria-Europe Economic Integration: Where Are We Now and Where Do We Go?," *Middle East Institute*, March 17, 2020, in: <https://www.mei.edu/publications/algeria-europe-economic-integration-where-are-we-now-and-where-do-we-go/> accessed February 1, 2022.

أظهرت الأزمة المالية الأوروبية لسنة 2010 أن ارتباط الجزائر بالسوق الأوروبية يجعلها متأثرة بالتقلبات الخارجية. فقد بينت الدراسات الخاصة بالصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2015 أن تباطؤ الاقتصاد الأوروبي انعكس على الطلب الخارجي وعلى أداء الصادرات الجزائرية، خاصة المرتبطة بالمحروقات (1)

ومن الناحية السياسية، دفعت هذه التطورات الجزائر الى إعادة التفكير في أولوياتها الاقتصادية والدبلوماسية، من خلال تعزيز خطاب تنويع الشركاء، وتوسيع العلاقات مع إفريقيا وآسيا، وعدم حصر الخيارات الخارجية في المجال الأوروبي. كما ارتفعت أهمية العمق الإفريقي، خاصة الساحل، بوصفه مجالا اقتصاديا وسياسيا يمكن الاستثمار فيه مستقبلا.

ثالثا - الطاقة الأوروبية وأثرها في العلاقات الجزائرية مع تونس والمغرب

شكل الغاز الطبيعي أحد أهم مرتكزات العلاقة الجزائرية الأوروبية خلال الفترة المدروسة، حيث حافظت الجزائر على مكانتها كمورد مهم للطاقة نحو جنوب أوروبا، خاصة إيطاليا وإسبانيا. وقد منح هذا المعطى الجزائر وزنا تفاوضيا معتبرا، كما جعل الطاقة أداة تأثير إقليمي. وقد ارتبطت هذه الأهمية أيضا بالبنية الجغرافية لشبكات نقل الغاز. فقد مثل خط TransMed الممتد عبر تونس نحو إيطاليا نموذجا واضحا لارتباط أمن الطاقة الجزائري باستقرار دولة جوار مباشرة، حيث جعل من الاستقرار التونسي عنصرا ذا قيمة إضافية في الحسابات الجزائرية. كما شكل خط GME المار عبر المغرب نحو إسبانيا مثالا على تداخل المصالح الطاقوية مع التنافس السياسي المغربي، بما أبرز أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تكن منفصلة عن رهانات السوق الأوروبية. وفي المقابل، جاء خط Medgaz المباشر نحو إسبانيا ليعكس توجهها جزائريا نحو تنويع منافذ التصدير وتقليل الاعتماد على دول العبور، وهو ما يمنح الجزائر هامشا أكبر في إدارة علاقاتها الإقليمية (2)، وعليه فإن البعد الأوروبي لم يؤثر فقط في مكانة الطاقة الجزائرية، بل ساهم أيضا في جعل بعض ملفات الجوار المغربي أكثر حساسية وارتباطا بالاعتبارات الاستراتيجية.

(1) أمال زروقي وإبراهيم مداح، "دراسة تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية الأوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع. 31 (2017): 99-118

(2) Francis Ghilès, "Escalating Rivalry between Algeria and Morocco Closes the Maghreb-Europe Pipeline," CIDOB Notes Internacionais, no. 260 (2021): 1-5.

رابعاً - الهجرة الأوروبية وأثرها في الخيارات الجزائرية في الساحل

تحول ملف الهجرة غير النظامية الى أحد أكثر مجالات التفاعل حساسية بين الجزائر وأوروبا، خاصة بعد أزمة اللجوء لسنتي 2015-2016. وقد سعت المؤسسات الأوروبية الى تعزيز التعاون مع دول جنوب المتوسط في إدارة الحدود، غير أن الجزائر لم تتخبط بالكامل في الصيغ الأوروبية المقترحة، واحتفظت بمقاربة سيادية خاصة. وتشير الدراسات الحديثة الى أن الحوافز الأوروبية لم تنجح في دفع الجزائر الى نمط التعاون الذي تحقق مع بلدان أخرى، ما يعكس تمسك الجزائر باستقلالية القرار في هذا الملف (1).

وقد انعكس هذا الوضع على خيارات الجزائر تجاه جوارها الجنوبي، حيث عززت الانتشار الأمني الحدودي، وكثفت التنسيق مع النيجر ومالي، وتعاملت مع الهجرة بوصفها قضية أمنية وتنموية مرتبطة بالفقر وعدم الاستقرار، لا باعتبارها مجرد استجابة للأجندة الأوروبية.

خامساً - الأمن الأوروبي وتعزيز المكانة الإقليمية الجزائرية

أدى تصاعد المخاوف الأوروبية من الإرهاب والجريمة المنظمة وعدم الاستقرار في الساحل وليبيا الى رفع أهمية الجزائر كشريك أمني. فخبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب، وموقعها الجغرافي، وقدراتها الاستخباراتية، جعلتها طرفاً ذا أهمية في مقاربات الأمن الإقليمي. وقد استفادت الجزائر من هذا الواقع لتعزيز حضورها الدبلوماسي، والدفع بمقاربتها القائمة على الحلول السياسية ورفض التدخلات العسكرية الخارجية. ويظهر ذلك في موقفها من الأزمة الليبية، حيث رفضت التدخل العسكري سنة 2011 وتمسكت بوحدة الدولة الليبية، وفي دورها في مسار التسوية في مالي. وبذلك وظفت الجزائر حاجات أوروبا الأمنية لتكريس تصورهما السياسي للآزمات الإقليمية.

سادساً: حدود التأثير الأوروبي في القرار الجزائري

ورغم أهمية الاتحاد الأوروبي كمحدد خارجي، فإن تأثيره في السياسة الخارجية الجزائرية ظل محدوداً بجملة من الثوابت الراسخة، وفي مقدمتها مبدأ السيادة، ورفض التدخل العسكري الخارجي، والحذر من التحول الى أداة لتنفيذ سياسات غير وطنية. لذلك لم تستجب الجزائر كلياً للمقاربات الأوروبية في ملف الهجرة، ولم تتبن الرؤية الغربية في ليبيا، كما حافظت على هامش

(1) Federica Zardo and Chiara Loschi, "EU-Algeria (Non)Cooperation on Migration: A Tale of Two Fortresses," *Mediterranean Politics* 27, no. 2 (2022): 148-169.

مناورة معتبر في إدارة شراكاتها الدولية. وعليه، يمكن القول إن أثر الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2019 انصرف أساسا إلى إعادة ترتيب الأولويات الجزائرية أكثر من المساس بجوهر ثوابتها الدبلوماسية؛ إذ ساهم في رفع أهمية الاستقرار المتوسطي، وجعل الطاقة عنصرا حاكما في بعض علاقات الجوار، وتعزيز مركزية ملف الهجرة والحدود الجنوبية، وتقوية الدور الأمني الجزائري في الساحل، وهي الجوانب التي سيتم تفصيلها بصورة أوسع في [الفصل الرابع](#).

المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية العالمية والتحديات المناخية وأثرها في القرار الخارجي الجزائري

مثلت الأزمات الاقتصادية العالمية والتحديات المناخية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 من بين المتغيرات الدولية غير التقليدية التي ألقت بظلالها على بيئة صنع القرار الخارجي الجزائري، وذلك لما أحدثته من ضغوط متزايدة على الموارد الاقتصادية، وأولويات التنمية، وأنماط التعاون الدولي والإقليمي. فقد تزامنت هذه المرحلة مع استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم مع التقلبات الحادة التي عرفتها أسواق الطاقة، خاصة الانخفاض الكبير في أسعار النفط ابتداء من سنة 2014، وهو ما كان له أثر مباشر على الجزائر بحكم اعتماد اقتصادها بدرجة معتبرة على عائدات المحروقات. وقد انعكس ذلك على حجم الموارد المتاحة للدولة، وعلى قدرتها في تمويل سياساتها الداخلية والحفاظ على هامش حركة خارجي مريح في محيط إقليمي معقد.

وفي موازاة ذلك برزت التحديات المناخية كعامل دولي متصاعد الأهمية، من خلال ما تسببت فيه من ضغوط مرتبطة بالأمن الغذائي وندرة الموارد المائية والتصحر وتزايد الهجرات البيئية، وهي قضايا تمس الجزائر بصورة مباشرة بحكم موقعها الجغرافي وانتمائها إلى المجالين المتوسطي والصحراوي. كما دفعت هذه التحديات الدولة الجزائرية إلى تعزيز حضورها ضمن الأطر الدولية المعنية بالمناخ والتنمية المستدامة، وتوسيع مجالات التعاون مع دول الجوار في الملفات البيئية المشتركة.

وعليه يهدف هذا المطلب إلى تحليل الكيفية التي أثرت بها الأزمات الاقتصادية العالمية والتحديات المناخية في القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة المدروسة، سواء من حيث تقييد الموارد والبدائل المتاحة، أو من حيث دفع الجزائر إلى تبني أنماط جديدة من التكيف والتحوط في علاقاتها الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية وأثرها في القرار الخارجي الجزائري

على غرار بقية المحددات الخارجية المدروسة سلفا ضمن هذه الأطروحة، شكلت تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 أحد أبرز العوامل المؤثرة في القرار الخارجي الجزائري، بالنظر الى الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الوطني وعائدات المحروقات، التي ظلت تمثل مصدرا رئيسيا للإيرادات العمومية والعملية الصعبة (1). فبالنسبة لدولة تعتمد بدرجة معتبرة على صادرات الطاقة، لا تبقى التحولات الاقتصادية الدولية مجرد تطورات خارجية محايدة، بل تتحول الى عامل مباشر يؤثر في حجم الموارد المتاحة للدولة وفي أولوياتها الداخلية وفي طبيعة الخيارات الممكنة أمام صانع القرار الخارجي، وبالتالي، فإن دراسة السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه المرحلة تقتضي فهم أثر البيئة الاقتصادية العالمية في توجيه سلوك الدولة، سواء عبر توسيع هامش الحركة في فترات الوفرة، أو عبر تضيقه في فترات الانكماش (2).

أولا- خلفية الأزمة النفطية (2014-2017):

برزت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت سنة 2008 كبداية لمرحلة دولية اتسمت باضطراب الأسواق، وتباطؤ النمو، وتراجع الطلب على الطاقة في عدد من الاقتصادات الكبرى. ورغم أن الجزائر لم تكن مندمجة بعمق في الأسواق المالية العالمية، فإنها تأثرت بصورة غير مباشرة عبر تراجع الطلب الخارجي على النفط والغاز، وما ترتب عن ذلك من ضغوط على الأسعار والإيرادات (3). غير أن التأثير الأبرز تجسد ابتداء من سنة 2014، حين دخلت الأسواق النفطية في موجة انخفاض حادة، إذ تراجعت الأسعار بحوالي 70% بين منتصف 2014 وبداية 2016، وهو من أكبر الانخفاضات المسجلة منذ الحرب العالمية الثانية، والأطول نسبيا منذ أزمة سنة 1986. وقد مثل هذا الانهيار نقطة تحول في حسابات عدد من الدول

(1) زين الدين قidal، "آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، ع. 7 (2012): 116-117.

(2) كمال بن موسى وعبد الرحمان بن ساعد، "الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع. 4 (2013): 97-98.

(3) بن موسى وبن ساعد، 98.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

المصدرة للطاقة، ومنها الجزائر، لأنه مس مباشرة المصدر الأساسي لتمويل الدولة وقدرتها على الحركة الخارجية (1)

الشكل رقم (24): أسعار النفط الحقيقية بين سنتي (1970-2017) (2)



ويرتبط هذا التراجع بجملة من العوامل الدولية المتداخلة، من أبرزها التوسع الكبير في إنتاج الولايات المتحدة بفعل ثورة النفط الصخري، وتباطؤ الطلب العالمي، خاصة في الصين وبعض الاقتصادات الناشئة، فضلا عن السياسة التي انتهجتها OPEC عبر الإبقاء على مستويات إنتاج مرتفعة للحفاظ على الحصة السوقية ومواجهة المنتجين الجدد (3). ولم تكن أهمية هذه العوامل في بعدها الاقتصادي فقط، بل في كونها فرضت على الجزائر بيئة خارجية جديدة أقل ملاءمة، دفعت صانع القرار الى إعادة تقييم أولويات الإنفاق، وحدود الالتزامات الخارجية، وأنماط الشراكة الاقتصادية الممكنة.

ثانيا - تداعيات الازمة على الاقتصاد الجزائري:

انعكست هذه التحولات سريعا على الاقتصاد الجزائري. فبعد مرحلة استفادت فيها البلاد من أسعار مرتفعة نسبيا خلال السنوات 2011-2013، دخلت ابتداء من 2014 مرحلة ضغط

(1) مراد مكانن، وجهان بن نسيبة، "أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري"، مجلة معارف، ع. 22 (2017): 217-218.

(2) جون بيفيس ودانا فورستك، "ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016، وفشل هذا الانهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي"، مونات البنك الدولي، 18 يناير 2018، في: <https://tinyurl.com/36b7j7cdK>، شوه 17 جويلية 2021.

(3) مكانن وبن نسيبة، "أثر الصدمة البترولية لسنة 2014.."، 218.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

مالي ونقدي متزايد، تمثلت في تراجع الموارد الجبائية النفطية، واتساع العجز في الميزانية، وتآكل جزء معتبر من احتياطات الصرف (1). وبالنسبة لصانع القرار، لم تكن هذه التطورات مجرد مؤشرات مالية، بل قيودا فعلية تؤثر في قدرة الدولة على تمويل خياراتها الخارجية، خاصة في محيط إقليمي متوتر يحتاج الى حضور دبلوماسي وأمني واقتصادي مستمر. فكلما تقلصت الموارد، تقلص معها هامش استخدام الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية ومن أبرز المؤشرات التي عكست أثر الأزمة تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال هذه المرحلة، نتيجة انخفاض عائدات التصدير وازدياد الضغط على الاحتياطات الخارجية

الجدول رقم (24): سعر صرف العملة الجزائرية مقابل الدولار (2013-2018) (2)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار	/ 119.357 1دولار	/ 115 1دولار	/ 110.973 1دولار	/ 109.44 1دولار	/ 80.579 1دولار	/ 78.610 1دولار

ويظهر الجدول اتجاهها عاما نحو تراجع قيمة العملة الوطنية، وهو ما انعكس على تكلفة الواردات وعلى الضغوط التضخمية الداخلية.. (3) وقد فرض هذا الوضع على السلطات الجزائرية إعطاء أولوية أكبر للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، بما ترتب عنه توجيه جزء معتبر من الجهد السياسي والمالي نحو الجبهة الداخلية. وبهذا المعنى ساهمت الأزمة الاقتصادية في إعادة ترتيب العلاقة بين الداخل والخارج، حيث أصبحت المحافظة على التوازنات الداخلية شرطا سابقا لأي تحرك خارجي واسع أو مكلف (4).

(1) مكانن وبن نسيبة، 218-219.

(2) من إعداد الباحثة بناء على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2014، الكويت، 2014؛ التقرير الإحصائي السنوي 2015، الكويت، 2015؛ التقرير الإحصائي السنوي 2016، الكويت، 2016؛ التقرير الإحصائي السنوي 2018، الكويت، 2018؛ التقرير الإحصائي السنوي 2019، الكويت، 2019؛ التقرير الإحصائي السنوي 2020، الكويت، 2020.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2014-2020.

(4) بن موسى وبن ساعد، "الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها.."، 99-100.

وفي مواجهة هذه الضغوط، لجأت الدولة الى استخدام احتياطات الصرف لتغطية العجز وتمويل الالتزامات الأساسية، مستفيدة من الفوائض التي راكمتها خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط السابقة، كما أعادت طرح مسألة تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات، وشجعت دور القطاع الخاص والاستثمار. غير أن محدودية النتائج المحققة، بفعل معيقات بنيوية مثل البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات، وضعف الفعالية الاقتصادية، واستمرار هيمنة الواردات على بنية الاقتصاد، أبقت القرار الخارجي مرتبطا نسبيا باستمرار تقلبات الأسواق الطاقوية⁽¹⁾. وهذا يعني أن قدرة الجزائر على المناورة الدبلوماسية خلال هذه المرحلة ظلت رهينة بدرجة معتبرة بحجم الموارد المتأتية من الخارج، خاصة عائدات المحروقات واحتياطات الصرف

ثالثا- تداعيات الازمة النفطية 2014-2017 على السياسة الخارجية الجزائرية:

على مستوى الخيارات الخارجية المباشرة، دفع تقلص الموارد الجزائر الى تبني سلوك أكثر حذرا في إدارة ملفات الجوار. فبدل الانخراط في التزامات مكلفة، برز الميل الى تفضيل الوساطة السياسية، والحلول التفاوضية، والعمل الدبلوماسي منخفض الكلفة مقارنة بخيارات التدخل المباشر أو الالتزامات الاقتصادية الواسعة. ويظهر ذلك في استمرار اهتمام الجزائر بملفات ليبيا ومالي والساحل، لكن ضمن مقاربة تراعي القيود الاقتصادية الجديدة، وتقوم على توظيف الرصيد الدبلوماسي والخبرة التفاوضية أكثر من توظيف الموارد المالية. ومن ثم، أسهمت الأزمة في تعزيز الطابع الحذر للسياسة الخارجية الجزائرية⁽²⁾.

كما وجهت الأزمة خيارات الجزائر نحو تنويع الشركاء الاقتصاديين والدوليين، بهدف تقليل أثر الصدمات والبحث عن بدائل تمويلية وتجارية جديدة. ففي هذه المرحلة تعزز التعاون مع الصين في مجالات البنية التحتية والاستثمار، واستمرت العلاقات مع روسيا في مجالات متعددة- أهمها العسكري-، مع الحفاظ على الروابط التجارية مع الاتحاد الاوروبي بوصفه

(1) قдал، "آثار الأزمة المالية العالمية.."، 120-121.

(2) عتيقة نصيب، "أداء السياسة الخارجية الجزائرية في ظل انهيار أسعار النفط (2014-2017): دراسة في المتغير الاقتصادي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 13، ع. 1 (أفريل 2022): 816-817.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

شريكا اقتصاديا رئيسيا. ولا يعكس هذا التوجه تحولا جذريا في الثوابت الدبلوماسية، بقدر ما يعكس براغماتية فرضتها الأزمة، قوامها توسيع البدائل وتقليل الاعتماد على شريك واحد (1). كشفت هذه المرحلة العلاقة الوثيقة بين القدرة الاقتصادية والاستقلالية الخارجية، إذ كلما اتسعت الموارد المالية توسع هامش المبادرة الدبلوماسية، وكلما تقلصت تعزز منطق الحذر وإعادة الحسابات. وبالنسبة للجزائر، أظهرت أزمة 2014-2017 أن القرار الخارجي، رغم استناده الى مبادئ ثابتة مثل السيادة وعدم التدخل، يظل متأثرا بدرجة معتبرة بالقدرات الاقتصادية التي تسمح بتحويل هذه المبادئ الى سياسة عملية ذات أثر إقليمي. لذلك لم تكن تقلبات أسعار النفط مجرد أزمة اقتصادية عابرة، بل محددا خارجيا ساهم في إعادة رسم حدود الحركة الخارجية الجزائرية، من خلال تقليص الموارد المتاحة، وإعادة ترتيب الأولويات لصالح الداخل، ودفع الدولة نحو تبني مقاربة أكثر حذرا وبراغمتية في إدارة علاقاتها الخارجية وتنويع شراكاتها الدولية. وبهذا المعنى، فإن الاقتصاد الدولي لم يكن مجرد سياق عام، بل عامل ضغط فعلي أسهم في توجيه خيارات الجزائر الخارجية خلال هذه المرحلة (2).

الفرع الثاني: التغيرات المناخية وتأثيرها على السياسة الخارجية في الجزائر:

برزت التغيرات المناخية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 بوصفها أحد العوامل الدولية المتصاعدة التأثير في القرار الخارجي الجزائري، بالنظر الى موقع الجزائر ضمن الفضاء المتوسطي-الساحلي، الذي يصنف من أكثر المناطق هشاشة تجاه ارتفاع درجات الحرارة، وتراجع التساقطات، وتزايد موجات الجفاف، والتصحر، وحرائق الغابات (3)، ولم تعد التحولات المناخية خلال هذه المرحلة مجرد مسألة بيئية داخلية، بل تحولت تدريجيا الى عنصر مؤثر في الأمن الغذائي والمائي، وفي استقرار المجال الإقليمي، وفي أولويات التعاون الدولي، بما دفع الجزائر الى إدماج هذا البعد ضمن حساباتها الخارجية بصورة أكثر وضوحا.

فالدولة التي تنتمي الى مجال جغرافي يتسم بندرة المياه واتساع المناطق الجافة، وتتأثر في الوقت نفسه بتقلبات المناخ في الساحل والبحر المتوسط، لا يمكن أن تنظر الى التغير

(1) نصيب، 816.

(2) نصيب، 816-817.

(3) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، صحيفة وقائع: شمال أفريقيا، ضمن تقرير التقييم السادس، 2022، 2-3.

المناخي باعتباره قضية منفصلة عن الأمن القومي أو السياسة الخارجية. ذلك أن آثار الجفاف، وتراجع الإنتاج الزراعي، وازدياد الضغط على الموارد، والهجرة البيئية، لا تتوقف عند الحدود الوطنية، بل تمتد الى المجال الإقليمي، وتؤثر في أنماط الاستقرار والتعاون بين الدول. ومن ثم، فإن دراسة القرار الخارجي الجزائري خلال هذه الفترة تقتضي فهم كيف ساهم العامل المناخي في إعادة ترتيب بعض الأولويات الخارجية، وفي توسيع الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والأمن الإنساني والتعاون الإقليمي.

أولاً- التغيرات المناخية وأولوية الأمن الغذائي

شكلت مسألة الأمن الغذائي أحد أبرز المسارات التي ظهر من خلالها تأثير التغيرات المناخية على القرار الخارجي الجزائري. فقد شهدت الجزائر، كما هو حال عدد من دول شمال إفريقيا، تذبذباً في معدلات الأمطار، وتكراراً لمواسم الجفاف، وارتفاعاً في درجات الحرارة، وهي عوامل انعكست على الإنتاج الزراعي المحلي، خاصة في القطاعات المرتبطة بالحبوب والموارد الرعوية ⁽¹⁾ وبالنظر الى أن الجزائر تعتمد بدرجات متفاوتة على الأسواق الخارجية لتغطية جزء من حاجاتها الغذائية، فإن تراجع القدرة الإنتاجية المحلية لم يكن شأنًا داخلياً صرفاً، بل تحول الى عامل مؤثر في توجهاتها الاقتصادية والخارجية. فكلما ارتفعت هشاشة القطاع الزراعي داخلياً، ازدادت أهمية استقرار الأسواق الدولية، وتنوع الشركاء التجاريين، وضمان سلاسل التوريد الغذائي. ومن هذا المنظور، ساهم العامل المناخي بصورة غير مباشرة في رفع مكانة ملف الأمن الغذائي داخل حسابات الدولة الخارجية، سواء من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المصدرة للغذاء، أو عبر الانخراط في مبادرات تعاون زراعي وتقني مع شركاء إقليميين ودوليين، خاصة في المجالين الإفريقي والمتوسطي.

ثانياً- التغيرات المناخية والضغط على الموارد المائية

يعد ملف المياه من أكثر المجالات حساسية في الحالة الجزائرية، نظراً للطابع شبه الجاف الذي يميز جزءاً كبيراً من البلاد، والتوزيع غير المتوازن للموارد المائية، والطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني والتوسع العمراني والزراعي. وقد ساهمت التغيرات المناخية خلال الفترة المدروسة في زيادة هذا الضغط، عبر تراجع معدلات التساقط، وتزايد سنوات الجفاف، وارتفاع

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2018 (القاهرة: منظمة الأغذية والزراعة، 2019)، vi-vii.

نسب التبخر، وتذبذب تجدد الموارد السطحية والجوفية ⁽¹⁾ وفي هذا السياق، أشار الوزير السابق والخبير في شؤون الطاقة شمس الدين شيتور الى أن الجزائر تعد من الدول المعرضة بصورة متزايدة لمخاطر التغير المناخي، خاصة من حيث ارتفاع درجات الحرارة وتراجع الأمطار وتفاقم الضغط على الموارد الطبيعية، وهو ما يفرض إدماج البعد البيئي ضمن التخطيط الاستراتيجي للدولة ⁽²⁾

ولأن الأمن المائي يرتبط مباشرة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فقد انعكس هذا التحدي على أولويات السياسة الخارجية الجزائرية. فالمياه لم تعد قضية إدارة داخلية فقط، بل أصبحت موضوعا للتعاون الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالأحواض الجوفية المشتركة والموارد العابرة للحدود. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء ارتباط الجزائر بعدد من النظم المائية المشتركة، من بينها منظومة المياه الجوفية الصحراوية مع تونس وليبيا، ما جعل التنسيق الإقليمي في إدارة المياه جزءا من الحسابات الاستراتيجية الأوسع ⁽³⁾ كما دفعت الضغوط المائية الجزائر الى تعزيز انخراطها في المنتديات الدولية ذات الصلة بالمياه والتنمية المستدامة، باعتبار أن الدفاع عن حق الدول النامية في التمويل والتكنولوجيا المائية يمثل جزءا من مصالحها الاستراتيجية.

ثالثا - المناخ، الهجرة، والاستقرار الإقليمي

برزت خلال السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة علاقة أوثق بين التغيرات المناخية وقضايا الهجرة والاستقرار، خاصة في المجال الساحلي والإفريقي جنوب الصحراء. فالتصحر، وتراجع الإنتاج الزراعي، وندرة المياه، وضعف فرص العيش في بعض المناطق، كلها عوامل تدفع الى تنقلات بشرية داخلية وعابرة للحدود، حتى وإن تداخلت مع أسباب اقتصادية وأمنية أخرى. وبالنسبة للجزائر، التي تمثل بلد عبور واستقبال في آن واحد، فإن هذه التحولات أضافت بعدا جديدا الى إدارة الحدود والسياسة الإقليمية ⁽⁴⁾

(1) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 3.

(2) قدر، "مسؤول سابق يحذر من مخاطر تغير المناخ في الجزائر..".

(3) Fanack Water، "الموارد المائية المشتركة في الجزائر".

(4) عمر سعداوي وعبد الحميد مشري، "إشكالية التغيرات المناخية في الساحل الإفريقي وهاجس الهجرة نحو الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية 22، ع. 2 (2025): 201-202.

وتشير بعض الدراسات الحديثة الى أن التغيرات المناخية في الساحل الإفريقي، من زحف الرمال، وتراجع الأمطار، وارتفاع الحرارة، ساهمت في تصاعد النزاعات المحلية حول الموارد بين الرعاة والمزارعين، كما هيأت بيئات أكثر هشاشة تستفيد منها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وهو ما جعل أثر العامل المناخي يتجاوز البعد البيئي الى البعد الأمني المباشر بالنسبة للجزائر (1)

فلم تعد الهجرة تقرأ فقط من زاوية اقتصادية أو أمنية تقليدية، بل أصبحت مرتبطة أيضا بالهشاشة البيئية في الجوار. وهذا ما دفع الجزائر الى إيلاء أهمية أكبر لمقاربة تربط بين الأمن والتنمية، وتعتبر أن معالجة أسباب الهجرة لا تقتصر على الإجراءات الحدودية، بل تشمل دعم الاستقرار وتحسين شروط التنمية في دول المصدر والعبور، خاصة في منطقة الساحل.

رابعا - التغيرات المناخية والدبلوماسية متعددة الأطراف

أثرت التحولات المناخية كذلك في الخطاب الدبلوماسي الجزائري داخل المؤسسات الدولية، حيث اتجهت الجزائر، مثل كثير من الدول النامية، الى الدفاع عن مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، أي تحميل الدول الصناعية مسؤولية تاريخية أكبر في معالجة الأزمة المناخية، مع المطالبة بتمويل عادل ونقل التكنولوجيا للدول الأقل مساهمة في الانبعاثات والأكثر تعرضا للآثار.

شاركت الجزائر في المسارات التفاوضية ذات الصلة بالمناخ، وكان توقيعها على اتفاق باريس للمناخ سنة 2015 محطة بارزة، عكست إدراكا متزايدا لأهمية الحوكمة البيئية العالمية. ولم يكن هذا الانخراط مجرد التزام رمزي، بل حمل أبعادا سياسية تتصل بالحفاظ على صورة الجزائر كفاعل دولي ملتزم بالتعددية، وبالدفاع عن مصالح الجنوب العالمي، وبالاستفادة من آليات التمويل والتعاون المرتبطة بالتحول الطاقوي والتنمية المستدامة.

كما برز على المستوى القانوني الدولي نقاش متزايد حول مفهوم "لاجئ المناخ"، في ظل غياب إطار قانوني موحد ينظم هذه الفئة، وهو نقاش اكتسب أهمية بالنسبة لدول العبور والاستقبال، ومنها الجزائر، بالنظر الى ما قد يترتب عنه مستقبلا من التزامات إنسانية وسياسية جديدة (2)

(1) سداوي ومشري، 202-205.

(2) زكية بلحول، "لاجئ المناخ: نحو تعريف موحد له"، دراسات وأبحاث 12، ع.3 (2020): 160-163.

خامسا - المناخ والتحول الطاقوي ومكانة الجزائر الخارجية

يحمل العامل المناخي أيضا بعدا استراتيجيا يرتبط بمستقبل الطاقة العالمية. فمع تصاعد الدعوات الدولية لخفض الانبعاثات والتوسع في الطاقات المتجددة، بدأت تظهر تدريجيا تحولات قد تؤثر في مكانة الدول المصدرة للمحروقات، ومنها الجزائر. صحيح أن الاقتصاد العالمي ظل خلال الفترة 2009-2019 يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز، غير أن اتجاهات الانتقال الطاقوي أصبحت أكثر وضوحا، خاصة في أوروبا، الشريك الطاقوي الرئيس للجزائر.

ومن ثم، فإن التغيرات المناخية لم تؤثر فقط عبر الجفاف والمياه، بل كذلك عبر إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية لأسواق الطاقة. وقد دفع ذلك الجزائر الى إيلاء اهتمام أكبر بمشاريع الطاقة الشمسية، وتحسين الكفاءة الطاقوية، والحفاظ على موقعها كشريك موثوق في مجال الغاز الطبيعي، مع متابعة التحولات التي قد تمس الطلب المستقبلي على الوقود الأحفوري.

تكشف هذه المرحلة أن التغيرات المناخية لم تعد قضية هامشية في السياسة الدولية، بل أصبحت محددا خارجيا متدرج التأثير في القرار الخارجي الجزائري -خلال الفترة المدروسة - أسهمت في رفع أهمية الأمن الغذائي والمائي، وربطت بصورة أوثق بين التنمية والاستقرار في الجوار، ودفعت الجزائر الى توسيع انخراطها في الدبلوماسية المناخية ومتعددة الأطراف، كما نبهت الى التحديات المستقبلية المرتبطة بالتحول الطاقوي العالمي.

المطلب الرابع: المؤسسات الدولية والإقليمية وأثرها في صنع القرار الخارجي الجزائري

لم يعد صنع القرار الخارجي في البيئة الدولية المعاصرة حكرا على التفاعلات الثنائية بين الدول، بل أضحي يتأثر كذلك بالأطر المؤسسية متعددة الأطراف التي تنتج قواعد للسلوك، وتوفر فضاءات للتشاور، وتمنح الشرعية للمواقف المختلفة. وفي هذا السياق، برزت المؤسسات الدولية والإقليمية خلال الفترة 2009-2019 كأحد العناصر الحاضرة في البيئة الخارجية المحيطة بالجزائر، خاصة في ظل تصاعد أزمات الجوار، وتزايد الترابط بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية.

وتتأكد أهمية هذا العامل بالنظر إلى موقع الجزائر الجيوسياسي، وارتباط أمنها الداخلي باستقرار محيطها الإقليمي، واعتماد اقتصادها بدرجة معتبرة على المحروقات والأسواق الخارجية. لذلك تفاعلت الجزائر، بدرجات متفاوتة، مع مؤسسات مثل الأمم المتحدة، والاتحاد

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الجزائري

الإفريقي، وجامعة الدول العربية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كل وفق مجال اختصاصه وطبيعة تأثيره.

الفرع الأول: المؤسسات السياسية والأمنية وأثرها في صنع القرار الجزائري

شكلت المؤسسات السياسية والأمنية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 أحد مكونات البيئة الخارجية المؤثرة في صنع القرار الجزائري، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الإقليمية واتساع التهديدات العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. فمن منظور تحليل صنع القرار، لم تكن هذه المؤسسات مجرد فضاءات دبلوماسية عامة، بل مثلت أطرا قانونية وسياسية أسهمت في إعادة ترتيب البدائل المتاحة أمام صانع القرار الجزائري، ومنحت الشرعية لبعض الخيارات، ورفعت الكلفة السياسية والقانونية لخيارات أخرى (1).

أولاً- هيئة الأمم المتحدة وإضفاء الشرعية على البدائل الدبلوماسية

برزت الأمم المتحدة بوصفها الإطار الدولي الأكثر انسجاما مع التصور الجزائري القائم على أولوية الشرعية الدولية، واحترام سيادة الدول، ورفض التدخلات العسكرية الأحادية. فقد وفرت المادة (4/2) من [ميثاق الأمم المتحدة](#) أساسا قانونيا مهما، إذ نصت على امتناع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، كما دعمت المادة (7/2) المبدأ ذاته من خلال التأكيد على عدم تدخل المنظمة في الشؤون التي تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدول (2) وقد وجد صانع القرار الجزائري في هذين النصين سنداً قانونياً لتفضيل التسوية السياسية على الخيارات العسكرية.

وانعكس ذلك بوضوح في الأزمة الليبية سنة 2011، حين تحفظت الجزائر على منطق الحسم العسكري، ورأت أن إسقاط النظام بالقوة دون ترتيبات سياسية ومؤسسية بديلة قد يقود إلى فراغ أمني واسع النطاق ينعكس مباشرة على أمنها الحدودي. ولم يكن هذا الموقف مجرد تمسك بمبدئي بعدم التدخل، بل جاء أيضا نتيجة إدراك القيادة الجزائرية لكلفة البدائل المطروحة، إذ إن انهيار الدولة الليبية كان يعني احتمال انتشار السلاح، واتساع حركة الجماعات المسلحة،

(1) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 65–71.

(2) United Nations, *Charter of the United Nations* (San Francisco, 1945), art. 2 (4), art. 2 (7).

وفتح المجال أمام تدخلات خارجية متنافسة على حدودها الشرقية ⁽¹⁾ لذلك دعمت الجزائر خيار الحوار بين الأطراف الليبية في إطار تسوية ترعاها الأمم المتحدة.

كما مثلت الأمم المتحدة إطارا داعما للتحرك الجزائري في منطقة الساحل، خاصة في الأزمة المالية. فقد تبنت الجزائر مقاربة تقوم على أن المعالجة العسكرية وحدها غير كافية، وأن الاستقرار الدائم يمر عبر تسوية سياسية تعالج اختلالات الحكم والتنمية والتمثيل المحلي. وقد توج هذا التوجه بالمساهمة في رعاية اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، حيث استفادت الجزائر من الجمع بين ثقلها الجغرافي وخبرتها الأمنية من جهة، والغطاء الدولي والأممي من جهة أخرى. وعليه، أسهمت الأمم المتحدة في توسيع هامش الحركة الدبلوماسية الجزائرية أكثر من فرضها اتجاهها محددا على القرار الوطني.

ثانيا - الاتحاد الإفريقي ودعم المقاربة الإقليمية الجزائرية

اكتسب الاتحاد الإفريقي أهمية خاصة في الحسابات الجزائرية بحكم الانتماء الجغرافي والسياسي للقارة، وباعتباره الإطار الإقليمي الأكثر اتصالا بقضايا الساحل والصحراء. وقد وفر القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مرتكزا مناسباً للرؤية الجزائرية، إذ نصت المادة (4) على جملة من المبادئ، من بينها المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، واحترام الحدود الموروثة عند الاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ⁽²⁾ وتنسجم هذه المبادئ مع التصور الجزائري الرافض لتفكيك الدول أو تغيير الأنظمة بالقوة.

ومن هذا المنطلق، دعمت الجزائر مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، لأنه يمنح الفضاء الإفريقي قدرة أكبر على إدارة أزماته بعيدا عن الهيمنة الخارجية. كما أتاح الاتحاد الإفريقي للجزائر أداة مزدوجة: فمن جهة، وفر شرعية جماعية لمواقفها تجاه أزمات الجوار، ومن جهة أخرى، سمح لها بتعزيز حضورها السياسي داخل القارة عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي، وآليات الوساطة، والتنسيق الأمني في ملفات الساحل ⁽³⁾ لذلك لم يكن الانخراط

(1) Jalel Harchaoui, *Too Close for Comfort: How Algeria Faces the Libyan Conflict* (Geneva: Small Arms Survey, July 2018), 3.

(2) African Union, *Constitutive Act of the African Union* (Lomé, 2000), art. 4.

(3) Paul D. Williams, *War and Conflict in Africa*, 2nd ed. (Cambridge: Polity Press, 2016), 221–229.

الجزائري في هياكل الاتحاد مجرد التزام مؤسساتي، بل وسيلة لزيادة القدرة على التأثير في القضايا المرتبطة مباشرة بأمنها القومي.

ثالثا - جامعة الدول العربية وحدود التأثير في القرار الجزائري

كان جامعة الدول العربية تأثيرها على صنع القرار الخارجي الجزائري أكثر محدودة مقارنة بالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بسبب تباين الرؤى العربية خلال أزمات ما بعد 2011، وغياب التوافق حول كيفية إدارة النزاعات الإقليمية. ومع ذلك، وفر ميثاق الجامعة العربية بعض المرتكزات المنسجمة مع التصور الجزائري، خاصة المادة (8) التي تنص على احترام نظم الحكم القائمة في دول الجامعة، والتزام كل دولة بعدم القيام بعمل يرمي إلى تغيير نظام الحكم في دولة عضو أخرى⁽¹⁾

وقد استندت الجزائر ضمنا إلى هذا المنطق في تعاملها مع الأزمتين الليبية والسورية، إذ لم تتخبط في المواقف العربية الداعمة للتدخل العسكري في ليبيا، كما تحفظت على بعض القرارات المتعلقة بسوريا، انطلاقا من خشيتها من أن يؤدي إسقاط الأنظمة بالقوة إلى تفكيك مؤسسات الدولة وتوسيع دائرة الفوضى الإقليمية. ويكشف ذلك أن صانع القرار الجزائري تعامل مع الجامعة العربية بوصفها إطارا للتشاور السياسي لا مرجعية ملزمة تحدد خياراته الاستراتيجية.

ويعكس هذا السلوك نمطا متكررا في السياسة الخارجية الجزائرية، يقوم على الانتقائية المؤسساتية؛ أي دعم المواقف الجماعية حين تنسجم مع الثوابت الوطنية، والتحفظ عليها حين تتعارض مع إدراك القيادة الجزائرية للمصلحة الوطنية أو الأمن القومي. ومن ثم، فإن تأثير جامعة الدول العربية ظل رمزيا ودبلوماسيا أكثر منه تأثيرا حاسما في توجيه القرار الخارجي.

وبوجه عام، يتضح أن المؤسسات السياسية والأمنية لم تنتج القرار الخارجي الجزائري بصورة مباشرة، لكنها أسهمت في تشكيل البيئة التي يتخذ فيها القرار. فقد وفرت شرعية لبعض البدائل، ووسعت هامش الحركة في بعض الملفات، كما رفعت الكلفة السياسية للخيارات الأحادية أو المتعارضة مع الإجماع الدولي والإقليمي. ومع ذلك، ظل العامل الحاسم في القرار

(1) League of Arab States, *Pact of the League of Arab States* (Cairo, 1945), art. 8

الخارجي الجزائري مرتبطا بتقديرات القيادة السياسية، وحسابات الأمن القومي، ومدى توافق أي خيار مع مبادئ السيادة وعدم التدخل (1)

وعليه، يمكن القول إن أثر المؤسسات السياسية والأمنية على صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009-2019 كان أثرا توجيهيا وتقييدا في آن واحد؛ توجيهيا من حيث توفير الأطر القانونية والشرعية والفرص الدبلوماسية، وتقييدا من حيث فرض حدود سياسية وقانونية على بعض البدائل، دون أن يلغي ذلك مركزية الدولة الجزائرية في حسم القرار النهائي.

الفرع الثاني: المؤسسات الاقتصادية والطاقوية وأثرها في صنع القرار الخارجي الجزائري

برزت المؤسسات الاقتصادية والطاقوية بوصفها أحد المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، واعتماده بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتمويل الإنفاق العمومي. لذلك لم يكن القرار الخارجي الجزائري منفصلا عن تحولات السوق الدولية للطاقة، أو عن توجهات المؤسسات المالية الدولية، بل تأثر بصورة غير مباشرة بجملة من المتغيرات المرتبطة بأسعار النفط، ومستوى الاحتياطات المالية، وكلفة الإصلاح الاقتصادي، والقدرة على تمويل الخيارات الداخلية والخارجية للدولة.

وفي هذا الإطار، برز دور كل من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، باعتبارها أطرا خارجية ذات تأثير متفاوت على البيئة الاقتصادية التي يتحرك داخلها صانع القرار الجزائري، وما يترتب عن ذلك من إعادة ترتيب الأولويات الخارجية.

أولا- منظمة أوبك وتأثير أسعار النفط في هامش القرار الخارجي

تعد الجزائر من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وقد ارتبطت مصالحها الاقتصادية خلال الفترة المدروسة بدرجة كبيرة بمستويات الأسعار العالمية للنفط. فخلال السنوات الممتدة من 2009 إلى 2014، وفرت الأسعار المرتفعة نسبيا هامشا ماليا مهما مكن الدولة من الحفاظ على مستويات معتبرة من الإنفاق العمومي، وتمويل برامج اجتماعية

(1) [Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld](#), *A Study of Crisis* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1997), 21-30

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

وتنموية، إلى جانب دعم تحركاتها الدبلوماسية والإقليمية. (1) وقد ساعد هذا الوضع الجزائر على تبني سياسة خارجية أكثر مرونة من الناحية المالية، سواء عبر تعزيز حضورها الإفريقي، أو دعم جهود الوساطة في محيطها الإقليمي، أو الحفاظ على مستويات معتبرة من الإنفاق الدفاعي.

غير أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداء من منتصف سنة 2014 شكل نقطة تحول رئيسية في البيئة الاقتصادية المؤثرة في القرار الخارجي، إذ تراجعت الإيرادات العمومية وبدأت احتياطات الصرف في الانخفاض (2) ما دفع صانع القرار إلى إعطاء أولوية أكبر للاستقرار الداخلي وترشيد الإنفاق. كما ازداد اهتمام الجزائر باستعادة توازن السوق النفطية عبر دعم اتفاقات خفض الإنتاج داخل أوبك وخارجها، خاصة تفاهات سنة 2016. من ثم، أثرت أوبك وأسعار النفط في حجم الموارد المتاحة للدولة، وهو ما انعكس على هامش الحركة الخارجي.

ثانيا- صندوق النقد الدولي والضغط غير المباشرة للإصلاح الاقتصادي

مثل صندوق النقد الدولي أحد الفواعل الخارجية المؤثرة في البيئة الاقتصادية الجزائرية، رغم أن الجزائر لم تدخل خلال الفترة 2009-2019 في برامج تمويل تقليدية كتلك التي عرفت خلال تسعينيات القرن الماضي. غير أنها واصلت التفاعل مع الصندوق من خلال مشاورات المادة الرابعة والتقارير الدورية الخاصة بالاقتصاد الجزائري، والتي دعت إلى تنويع الاقتصاد، وتقليص التبعية للمحروقات، وترشيد الدعم، وتحسين مناخ الأعمال (3) وتكشف البيانات استمرار وجود التزامات مالية قائمة تجاه الصندوق، كما يوضحه الجدول الآتي:

(1) Organization of the Petroleum Exporting Countries, *Annual Statistical Bulletin 2019* (Vienna: OPEC, 2019), 32-40.

(2) Andreas Economou and Bassam Fattouh, "OPEC at 60: the World with and without OPEC," *OPEC Energy Review* (2021): 1-4.

(3) International Monetary Fund, *Algeria: 2018 Article IV Consultation—Staff Report* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2018), 6-15.

الجدول رقم (25): استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ⁽¹⁾		
السنة	قيمة القروض/ بالدولار	
2008	198140332.8	198 مليون دولار
2009	1878382596	1.88 مليار دولار
2010	1845240799	1.84 مليار دولار
2011	1839537439	1.84 مليار دولار
2012	1841514312	1.84 مليار دولار
2013	1845203857	1.84 مليار دولار
2014	1735936450	1.73 مليار دولار
2015	1660361593	1.66 مليار دولار
2016	1610758149	1.61 مليار دولار
2017	1706376276	1.70 مليار دولار
2018	1666425596	1.67 مليار دولار
2019	1656880871	1.66 مليار دولار

ويلاحظ من الجدول أن التزامات الجزائر تجاه الصندوق اتسمت باستقرار نسبي في السنوات الأولى، قبل أن تعرف تراجعاً تدريجياً بعد سنة 2014، وهو ما تزامن مع صدمة أسعار النفط، وتزايد الحاجة إلى إعادة النظر في أولويات الإنفاق العام وتنويع الاقتصاد. ومن زاوية صنع القرار، دفعت هذه التحولات الجزائر إلى توسيع اهتمامها بالدبلوماسية الاقتصادية، والبحث عن شراكات استثمارية أوسع مع أوروبا والصين وإفريقيا ⁽²⁾

ثالثاً- البنك الدولي وأثر المقاربة التنموية في التوجه الخارجي

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: بيانات البنك الدولي، في: <https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DIMF.CD?locations=S1> ، شوهذ: 12 ماي 2021.

(2) منصورى سعدان، "دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد الصناعي 14، ع 1 (2018): 297-305.

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

كان تأثيره مرتبطاً أساساً بتقديم الخبرة الفنية، وإصدار التقارير التنموية، ودعم بعض مسارات الإصلاح الإداري وتحسين الحوكمة. وقد ساهم هذا الدور في تعزيز توجهات داخلية مرتبطة بتحديث الإدارة الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وربط التنمية الوطنية بفرص التعاون الخارجي⁽¹⁾

كما انسجم هذا التوجه مع سعي الجزائر إلى توسيع حضورها الاقتصادي في إفريقيا، من خلال مشاريع الربط القاري، والطريق العابر للصحراء، والتعاون في مجالات الطاقة والاتصالات. وهو ما يعكس إدراكاً متزايداً داخل دوائر القرار بأن النفوذ الإقليمي لم يعد قائماً فقط على الأدوات السياسية والأمنية، بل أصبح يرتبط كذلك بالقدرة على تقديم شراكات اقتصادية وتنموية فعالة.

يتضح من خلال ما سبق أن المؤسسات الاقتصادية والطاقيّة لم تفرض القرار الخارجي الجزائري بصورة مباشرة، لكنها أثرت في شروطه الموضوعية وحدود حركته. فكلما ارتفعت أسعار النفط واتسع الهامش المالي، ازدادت قدرة الجزائر على المبادرة الدبلوماسية والإنفاق الخارجي. وكلما تقلصت الموارد بفعل الأزمات النفطية أو الضغوط الاقتصادية، برزت أولويات داخلية تحد من حرية الحركة الخارجية.

كما أن توصيات المؤسسات المالية الدولية ساهمت في دفع الجزائر نحو إعطاء أهمية أكبر للدبلوماسية الاقتصادية، وتنويع الشراكات، وجذب الاستثمار، دون أن يعني ذلك خضوعاً كاملاً لإملاءات خارجية. فقد ظل القرار النهائي بيد الدولة الجزائرية، التي تعاملت مع هذه المؤثرات بمنطق الانتقاء والتكيف وفق مقتضيات الاستقرار الداخلي والمصلحة الوطنية. وعليه، فإن أثر المؤسسات الاقتصادية والطاقيّة خلال الفترة 2009-2019 كان أثراً غير مباشر لكنه ملموس، لأنه مس الموارد والبدائل والقدرة التنفيذية، وهي عناصر جوهرية في عملية صنع القرار الخارجي.

(1) World Bank, *Algeria Economic Update: Restoring the Growth Momentum* (Washington, DC: World Bank, 2019), 12-18.

**الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع
القرار الخارجي الجزائري 2009-2019**

تمهيد:

بعد استعراض المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2019، سواء ما تعلق بالبنية السياسية والمؤسساتية للدولة، أو بخصوصيات البيئة الإقليمية والدولية، يقتضي التحليل في هذا الفصل الانتقال من مستوى تشخيص العوامل البنيوية والسياقية الى مستوى أكثر عمقا، يتمثل في تفكيك منظومة الفواعل الرسمية وغير الرسمية المنخرطة في عملية صنع القرار الخارجي، وتحليل آليات التفاعل بينها، مع التركيز على تصورات صانع القرار وخياراته المتاحة.

ينطلق هذا الفصل من فرضية أساسية مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية لا تفهم فقط من خلال ما يحيط بها من إكراهيات خارجية أو محددات بنوية داخلية، بل من خلال منطق اتخاذ القرار نفسه، الذي يتسم بدرجة عالية من المركزية، ويخضع لتفاعلات معقدة تجمع بين المؤسسات السياسية والأمنية من جهة، وفاعلين غير رسميين من جهة ثانية. وقد أصبحت هذه السمات أكثر وضوحا في ظل السياق الخاص بالمرحلة المدروسة، والتي تميزت بمرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من 2013، وما ترتب عن ذلك من تحولات جوهرية في نمط القيادة، وتنامي تأثير الدائرة الضيقة المحيطة بالرئاسة في توجيه القرار بشكل عام. لفهم هذه المنظومة، يستند التحليل في هذا الفصل الى نموذج مايكل بريتشير، الذي يقارب القرار الخارجي في سياق الأزمات من خلال ثلاثة مستويات: الإدراك الفردي، الإطار المؤسسي، والسياق البيئي، والى نموذج ريتشارد سنايدر الذي يركز على تفاعل الفواعل داخل البيئة التنظيمية، وتوزيع، السلطة والصلاحيات في النظام السياسي.

وسيسمح الجمع بين هذين النموذجين بإبراز الكيفية التي تصاغ بها الخيارات الخارجية الجزائرية، ليس فقط عبد تتبع أداء مؤسسات كالأجنبية أو الجيش، بل من خلال فهم تصور القيادة السياسية، تأثير الاعتبارات النفسية، والآليات غير الرسمية التي توجه القرار في ظل غياب التشاور المؤسسي الفعال. بذلك، يركز هذا الفصل على الهندسة المؤسسية لصنع القرار الخارجي بوصفها المدخل الأكثر ملاءمة لفهم من يصوغ القرار، يصاغ، وبأية أدوات وأولويات.

المبحث الأول: دور الجهاز التنفيذي في صنع القرار الخارجي في

الجزائر 2009 - 2019

في أدبيات العلاقات الدولية وصنع القرار، تعد الفواعل التنفيذية - وفي مقدمتها رأس الدولة، وزارة الخارجية، والمؤسسة العسكرية - الركائز الأساسية لتوجيه السياسة الخارجية في الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية. إذ تستند هذه الفواعل الى شرعية دستورية وإجرائية تخول لها التفاعل مع البيئة الدولية، وتحديد الأولويات الوطنية، وتمثيل الدولة في المحافل الإقليمية والدولية. وغالبا ما ينظر الى هذه المؤسسات كواجهة لخيارات الدولة الرسمية، وإن تفاوتت درجة تأثير كل منها تبعا لطبيعة النظام السياسي وسياقاته الداخلية (1).

في السياق الجزائري، تتخذ الفواعل التنفيذية طابعا خاصا يرتبط بالبنية السياسية الموروثة، والتاريخ المؤسسي للدولة، إضافة الى التجارب الأمنية التي مرت بها البلاد. فبينما يفترض نظريا أن تتوزع أدوار رسم السياسة الخارجية بين الرئاسة والوزارة المختصة والأجهزة الأمنية، إلا أن التطبيق العملي يظهر تداخلا مرنا وأحيانا اختلالا في مستويات التأثير، يعود الى مركزية القرار في يد رئاسة الجمهورية، وغياب التوازن المؤسسي بين الهياكل.

في هذا الإطار، يسعى هذا المبحث الى تحليل دور الفواعل التنفيذية الجزائرية في صنع القرار الخارجي خلال الفترة (2009 - 2019)، وفقا لثلاثية: الرئاسة، وزارة الشؤون الخارجية، والمؤسسة العسكرية، باعتبارها الفواعل التي شكلت النواة الحقيقية للقرار الخارجي في هذه المرحلة.

(1) فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة (عمان: شركة دار الأكاديميون، 2016)، 46.

المطلب الأول: دور رئاسة الجمهورية في صنع القرار الخارجي في الجزائر

سبق وأن تم التطرق، في الفصل الأول من هذه الدراسة، الى أثر العوامل السياسية على مسار صنع القرار الخارجي الجزائري، حيث تم تحليل الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية، والتعديلات التي عرفها الدستور الجزائري عبر محطاته الأساسية (1996، 2008، 2016)، والتي كرست جميعها تمركزا واضحا للقرار الخارجي بيد رئيس الجمهورية، مما يجعله الفاعل الرسمي الأبرز في هذا المجال. وفي امتداد لذلك، يهدف هذا المطلب الى تحليل موقع رئاسة الجمهورية كمؤسسة مركزية في النسق الرسمي لصنع القرار الخارجي، من خلال الوقوف على الإطار القانوني المنظم لهذه الوظيفة، وآليات تدخل الرئيس في الشأن الدبلوماسي، وعلاقته بالفواعل الرسمية الأخرى. ويتطلب ذلك دراسة البعد الشخصي لرئيس الجمهورية - خاصة خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة - الذي أسهمت رؤيته وتجربته الدبلوماسية في اعادة تشكيل دور الجزائر الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي.

الفرع الأول: الإطار الدستوري لصلاحيات رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية الجزائرية

من أجل تحليل الدور المحوري الذي يضطلع به رئيس الجمهورية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، تقتضي الضرورة بداية العودة الى الإطار الدستوري المنظم لهذه الصلاحيات. إذ تعد الوثائق الدستورية، لا سيما في صيغتها المعدلتين لسني 2008 و2016، مرجعا أساسيا لفهم المهام المسندة الى رئيس الدولة في هذا المجال، بما يتيح تتبع تموضعه كفاعل مركزي في إدارة العلاقات الخارجية والملفات السيادية. وفي هذا السياق، يمكن استعراض أبرز الصلاحيات التي خولها له الدستور، لا سيما فيما يتعلق بتوجيه السياسة الخارجية، وتعيين السفراء، وإبرام المعاهدات، وإعلان الحرب والسلام. ويبين الجدول التالي أهم هذه الصلاحيات كما وردت في النصوص الدستورية، تمهيدا لتحليل انعكاساتها على مركزية القرار الخارجي في الجزائر.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (26): الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في السياسة الخارجية
(1963-2019) (1)

نوع الصلاحية	تفاصيلها	الدستور / المواد المعنية
تحديد السياسة الخارجية	يقرر رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للدولة ويوجهها بنفسه.	1963 المادة 48.
		1976 الفقرة 06 من المادة 111.
		1989 الفقرة 03 من المادة 74.
		1996 الفقرة 03 من المادة 77.
		2008 الفقرة 03 من المادة 77.
		2016 الفقرة 03 من المادة 91.
إبرام المعاهدات والمصادقة عليها	له صلاحية توقيع المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، بما فيها معاهدات السلم والهدنة.	1963 المادة 42/ باستشارة المجلس الوطني
		1976 الفقرة 17 من المادة 111.
		1989 الفقرة 11 من المادة 74.
		1996 الفقرة 09 من المادة 77.
		2008 الفقرة 11 من المادة 77.
		2016 الفقرة 09 من المادة 91/ المادة 149/ المادة 150
تعيين السفراء والمبعوثين	يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة، وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب.	1963 المادة 41/ باقتراح من وزير الخارجية
		1976 الفقرة 16 من المادة 111.
		1989 الفقرة 10 من المادة 74.
		1996 الفقرة الأخيرة من المادة 77.
		2008 الفقرة الأخيرة من المادة 78.
		2016 الفقرة الأخيرة من المادة 92.
إعلان الحرب وحالة السلم	يعلن الحرب ويبرم اتفاقيات السلم.	1963 المادة 44/ بموافقة المجلس الوطني
		1976 المادة 122/123/124.
		1989 المادة 89/90/91.
		1996 المادة 95/96/97. بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة.

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: دساتير الجمهورية الجزائرية (1963، 1976، 1989، 1996، 2008، 2016).

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

المادة 97/96/95. بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة.	2008		
المادة 111/110/109. بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المجلس الدستوري	2016		
/	1963		
الفقرة 01 من المادة 111.	1976	يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها/أي	التمثيل الخارجي للدولة
المادة 67.	1989	هو الممثل الرسمي الأعلى للدولة في الخارج.	
المادة 70.	1996		
المادة 70.	2008		
المادة 84.	2016		
المادة 53	1963	يمارس سلطة إصدار مراسيم تنظيمية، بما يشمل ملفات ذات بعد خارجي.	السلطة التنظيمية
الفقرة 10 من المادة 111.	1976		
	1989		
كل الدساتير تناولتها ضمناً	1996		
	2008		
	2016		

يبرز الجدول تتبعاً تاريخياً لصلاحيات رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية عبر الدساتير الجزائرية المتعاقبة (1963، 1976، 1989، 1996، 2008، 2016)، ويظهر كيف تم تثبيت هذه الصلاحيات مع اختلاف في مستوى الصياغة أو طبيعة الاستشارة، دون أن يطرأ تغيير جوهري على مركزية القرار.

فرغم التحولات السياسية، من نظام الحزب الواحد إلى التعددية، فإن موقع رئيس الجمهورية ضمن المنظومة الخارجية ظل ثابتاً، يمارس دوراً محورياً في مختلف مفاصل السياسة الخارجية. ويعكس هذا التمرکز المؤسسي رؤية دستورية تجعل من الرئيس ليس فقط القائد الأعلى للقوات المسلحة، بل كذلك الفاعل الوحيد تقريباً في ضبط الخيارات الاستراتيجية للدولة في علاقاتها الخارجية، سواء على مستوى:

أولاً- تحديد السياسة الخارجية:

تعد من أكثر الصلاحيات رسوخا واستمرارية، حيث تنص جميع الدساتير على أن رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة الخارجية للدولة ويوجهها بنفسه (1). ويعكس هذا الاحتكار غياب أي هيئة تشريعية أو استشارية مستقلة تساهم في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية، مما أفضى الى ممارسة هذه الوظيفة بمنطق فردي، ظهر جليا خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث ارتبطت الخيارات الخارجية الى حد بعيد برؤيته الشخصية.

ثانيا- إبرام المعاهدات والمصادقة عليها:

تعد من أبرز الصلاحيات السيادية التي يحتفظ بها رئيس الجمهورية، وقد تطورت من اشتراط الاستشارة في دستور 1963 الى منح الرئيس صلاحية شبه مطلقة في الدساتير اللاحقة (2) - أنظر للجدول 24-، مع الإبقاء أحيانا على طابع شكلي للاستشارة. ويكشف هذا التطور عن تراجع دور المؤسسات التمثيلية في ضبط السياسات الخارجية، مما أضعف آليات الرقابة الديمقراطية، وحول السياسة الخارجية الى أداة تنفيذية تدار خارج منطق التوازن المؤسسي الذي يفترض أن يميز الأنظمة شبه الرئاسية أو البرلمانية.

ثالثا- تعيين السفراء والمبعوثين:

مثلت هذه الصلاحية أحد مجالات تركيز القرار الدبلوماسي بيد الرئيس، ففي دستور 1963 كانت تتم باقتراح من وزير الشؤون الخارجية (3)، إلا أن هذا القيد ألغي تدريجيا، لتسند الصلاحية مباشرة لرئيس الجمهورية دون تنسيق مؤسسي ملزم. ويعكس هذا التحول ترجعا في دور وزارة الخارجية كمؤسسة فاعلة في صناعة القرار الخارجي، وتحولها الى جهاز تابع للرئاسة- وسنتناول في المطلب الثاني من هذا المبحث بشكل مفصل موقع وزارة الشؤون الخارجية وحدود تأثيرها ضمن هذه البنية-.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 48/ دستور 1976، المادة 111، فقرة 06؛ دستور 1989، المادة 74، فقرة 03/ دستور 1996، المادة 77، فقرة 03/ دستور 2008، المادة 77، فقرة 03 دستور 2016، المادة 91، فقرة 03.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 42/ دستور 1976، المادة 111، فقرة 17/ دستور 1989، المادة 74، فقرة 11/ دستور 1996، المادة 77، فقرة 09/ دستور 2008، المادة 77، فقرة 11/ دستور 2016، المادة 91، فقرة 09، والمواد 149 و150.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 41، 12.

رابعاً- إعلان الحرب وإبرام اتفاقيات السلم:

تعكس هذه الصلاحية استمرار احتكار الرئيس للقرارات السيادية ذات الطابع الاستراتيجي. ورغم أن بعض الدساتير، لا سيما دستور 2016، نصت على استشارة رئيسي غرفتي البرلمان ورئيس المجلس الدستوري⁽¹⁾، فإن هذه الاستشارة تبقى إجراء شكلياً لا يرتقي إلى مرتبة الموافقة، وهكذا يحافظ رئيس الجمهورية على سلطته المنفردة في اتخاذ قرارات الحرب والسلم، في غياب مبدأ تقاسم القرار في الملفات المصيرية المرتبطة بالأمن الوطني.

خامساً- التمثيل الخارجي للدولة:

تنص جميع الدساتير على أن رئيس الجمهورية يجسد الدولة داخلياً وخارجياً⁽²⁾، ورغم الطابع الرمزي الظاهري لهذه الصيغة، فإنها تعكس تمركزاً فعلياً في يد الرئيس، الذي يتحرك باسم الدولة في المحافل الدولية، ويمارس اختصاصات التمثيل الخارجي دون أي رقابة مؤسسية، وبهذا يرسخ الموقع الرئاسي باعتباره الصورة السيادية الوحيدة المعترف بها خارجياً.

سادساً- السلطة التنظيمية:

يملك رئيس الجمهورية صلاحية إصدار المراسيم التنظيمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشؤون الخارجية، دون الحاجة إلى المرور عبر البرلمان⁽³⁾. وتمكنه هذه الصلاحية من اتخاذ قرارات تنفيذية مباشرة في قضايا محورية مثل التعاون الأمني، اتفاقيات الطاقة، أو التفاهات الثنائية، ما يعكس مدى اتساع صلاحياته في المجال الخارجي على حساب مؤسسة القرار السياسي والدبلوماسي.

من هنا، يتبين أن مسار تطور الدساتير الجزائرية لم يترافق مع عملية دسرة حقيقية لمأسسة السياسة الخارجية، بل ظل محكوماً بنمط رئاسي متمركز، خضع أحياناً لبعض التعديلات الشكلية التي لم تنزع عن المؤسسة الرئاسية طابعها المهيمن، وهذا ما يجعل دراسة هذه الصلاحيات مدخلاً أساسياً لفهم منظومة اتخاذ القرار الخارجي في الجزائر، خاصة خلال

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المواد 109، 110، 111، ص. 116.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 111، فقرة 01/ دستور 1989، المادة 67؛ دستور 1996، المادة 70؛ دستور 2008، المادة 70/ دستور 2016، المادة 84.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 53؛ دستور 1976، المادة 111، فقرة 10.

المرحلة 2009 - 2019، التي تميزت بتركيز متزايد في السلطة في ظل وضع داخلي ودولي متقلب.

الفرع الثاني: الخلفيات الفكرية والتجربة الدبلوماسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورؤيته لدور الجزائر الخارجي

تجمع الأدبيات المتخصصة في تحليل السياسة الخارجية على أن شخصية القائد تشكل أحد المتغيرات الحاسمة في تفسير السلوك الخارجي للدول، خاصة في الأنظمة ذات طابع رئاسي حيث يتركز القرار السياسي في يد شخص واحد. وتتعلق نظريات القيادة، ضمن اقتراب صانع القرار، من فرضية مفادها أن السمات الشخصية للقائد، وخلفيته الفكرية والتجريبية، ومعتقداته حول دور الدولة في النظام الدولي، تؤثر بشكل مباشر في عملية صنع القرار. وفي هذا الإطار، يؤكد باحثون أمثال Margaret Hermann و Fred Greenstein على أن النمط القيادي للرئيس، وطريقة تعامله مع المعلومات والضغط، تساهم في بلورة سياسة خارجية قد تتحرف أحيانا عن التوجهات المؤسساتية التقليدية (1).

وانطلاقا من هذا التصور النظري، يعد تحليل الخلفية الفكرية والتجربة الدبلوماسية لعبد العزيز بوتفليقة، ورؤيته لدور الجزائر الخارجي، مدخلا أساسيا لفهم طبيعة القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009 - 2019، إذ أن شخصيته لعبت دورا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية في سياق داخلي ودولي معقد، طبعته تحولات إقليمية حادة، وقيادة فردية متمركزة داخل النظام السياسي.

أولا- الخلفيات الفكرية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

ولد عبد العزيز بوتفليقة في الثاني من مارس عام 1937 بمدينة وجدة المغربية لأسرة جزائرية تنحدر من منطقة ندرومة بولاية تلمسان ونشأ في كنف عائلة متواضعة، حيث تلقى تعليمه الابتدائي بمدرستي سيدي زيان والحسينية، وتابع دراسته الثانوية بثانوية عبد المؤمن بوجدة (2) متميزا بتفوقه الدراسي واهتمامه بالثقافة واللغات، كما تلقى تعاليم الشريعة

(1) Margaret G. Hermann, "Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders", *International Studies Quarterly* 24, no. 1 (March 1980): 7-46.

Fred I. Greenstein, *The Presidential Difference: Leadership Style from FDR to Clinton* (New York: Free Press, 2000), 1.

(2) نور الدين حاروش، *رؤساء الجزائر*، الطبعة الثانية (الجزائر: دار الأمة، 2022)، 240.

الإسلامية في زاوية القادرين، مما ساهم في تنمية وعييه الوطني وميله المبكر للعمل السياسي وأبدى منذ شبابه المبكر ميولا فكرية قوية واهتماما بالقراءة في مجالات متعددة خاصة الدينية والفلسفية والتاريخية الى جانب شغفه بالسينما والموسيقى الكلاسيكية ما شكل خلفية ثقافية وإنسانية متينة انعكست لاحقا في شخصيته السياسية ⁽¹⁾ ، في سن 19 عاما استجاب بوتفليقة لنداء جبهة التحرير الوطني فالتحق بجيش التحرير ⁽²⁾ ، حيث أبان عن كفاءة تنظيمية ومهارات قتالية أهلتة لتقلد مسؤوليات ميدانية مبكرة أبرزها فتح جبهة في الجنوب الصحراوي للبلاد على الحدود مع مالي والنيجر ونقل العمل المسلح الى تلك المناطق بهدف إضعاف المصالح الفرنسية، كما كلف بمهام حساسة مثل زيارته لزعماء الثورة المعتقلين سنة 1961 بعد الاستقلال وشق طريقه السياسي من خلال عضويته في أول مجلس تأسيسي وطني وتوليه وزارة الشباب والسياحة مما شكل بداية صعوده السياسي ضمن جيل الاستقلال ⁽³⁾ .

انطلاقا من تتبع مسار نشأة الرئيس بوتفليقة يمكن حصر أبرز المصادر التي ساهمت في صقل شخصيته وهي كالاتي:

1- البيئة الجغرافية والحدودية:

نشأته في مدينة وجدة المغربية القريبة من الحدود الجزائرية أتاح له معاشية التفاعل المغربي عن قرب ومتابعة الحراك الثوري والسياسي ضد الاستعمار، ما كون لديه وعيا مبكرا بطبيعة العلاقات الإقليمية وتعقيداتها.

2- التنشئة الدينية في كنف الزوايا وتأثيرها في توجهات بوتفليقة نحو الدبلوماسية الروحية:

نشأ عبد العزيز بوتفليقة في بيئة دينية محافظة وتلقى تعليمه الأولي في زاوية القادرين، حيث تأثر بمناخ روحي يغلب عليه التسامح والتواضع والانضباط وهي قيم مركزية في التصوف الإسلامي وهذه التنشئة لم تكن مجرد خلفية ثقافية بل شكلت ركيزة عميقة في تكوين شخصيته

(1) محمد جعوب، "المتغير القيادي في السياسة الخارجية: تأثير صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية (1999-2009)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، 45.

(2) أحمد قورا، عبد العزيز بوتفليقة: بين الموهبة والقيادة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، 25.

(3) حاروش، رؤساء الجزائر، 240-241.

وسلوكه السياسي وامتدت آثارها الى تصوره للعلاقات الخارجية لا سيما في توظيفه ما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية الروحية" (1).

فقد أدرك بوتفليقة مبكرا أهمية الرصيد الرمزي والروحي للزوايا الجزائرية خاصة في القارة الإفريقية التي تحتفظ فيها الجزائر بحضور ديني تاريخي من خلال الطرق الصوفية (2)، وقد عمل خلال فترة حكمه - خاصة في العقد الأول - على إحياء الزوايا، وتوظيف هذا الامتداد الروحي كأداة ناعمة لتعزيز النفوذ الجزائري وذلك من خلال تشجيع الحوار بين الأديان ودعم المؤسسات الدينية التقليدية وإبراز الهوية الثقافية الإسلامية المعتدلة كوسيلة لتقوية العلاقات الثنائية وتحسين الأمن الإقليمي (3).

لقد مثلت هذه المقاربة الروحية بعدا مكملا للسياسة الخارجية الجزائرية لا يقوم على المصالح المادية فحسب، بل يستند أيضا الى روابط رمزية وروحية عميقة تعزز من حضور الجزائر كقوة إقليمية ذات هوية حضارية متجذرة، وبهذا المعنى يمكن القول إن التنشئة الدينية في كنف الزوايا لم تكون فقط بعدا أخلاقيا في شخصية الرئيس بل تحولت الى أحد أدوات اشتغال السياسة الخارجية في ظل قيادة تؤمن بالقوة الرمزية للثقافة والدين.

3- التعليم والتكوين الثقافي المبكر:

شكل التعليم الذي تلقاه عبد العزيز بوتفليقة باللغتين العربية والفرنسية أحد أبرز المكونات التي ساهمت في نحت ملامح شخصيته السياسية والدبلوماسية، فقد استفاد من بيئة تعليمية متعددة المصادر جمع فيها بين التعليم الكلاسيكي الحديث والتعليم الديني التقليدي ما مكنه من تطوير قدرة فكرية مزدوجة مكنته من فهم الخطابين: الوطني - العروبي من جهة والحدائي الدولي من جهة أخرى، هذا التكوين المعرفي المتنوع أتاح له منذ وقت مبكر التفاعل مع الأدبيات السياسية والفلسفية والتاريخية، حيث طور اهتماما خاصا بالمفكرين والكتاب الذين ناقشوا قضايا الدولة، الهوية، الاستقلال، وتوازنات القوة (4).

(1) جعوب، المتغير القيادي في السياسة الخارجية، 45.

(2) هاجر بن العربي، "توظيف الدبلوماسية الروحية والدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول إفريقيا"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية 03، ع. 06 (نوفمبر 2020): 13-17.

(3) كريمة بلهاري، "المنخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 8 (أكتوبر 2015): 79.

(4) جعوب، المتغير القيادي في السياسة الخارجية، 45.

انعكس هذا المخزون الثقافي لاحقا في طريقة تعاطيه مع القضايا الدولية في بدايات حكمه، كما ساعده إتقانه للغوي في التفاوض المباشر مع كبار القادة الدوليين دون وسيط لغوي ما أضفى على حضوره الدبلوماسي طابعا شخصيا ومباشرا عزز مكانته وساهم في بناء شبكة علاقات متميزة على الصعيد الدولي.

كما أظهر بوتفليقة بفضل تكوينه الثقافي وعيا كبيرا بالتاريخ الاستعماري والذاكرة الجماعية وهو ما جعله يوظف الخطاب التاريخي ببراعة في الدفاع عن القضايا الجزائرية والعربية والافريقية في المحافل الدولية مستثمرا الرمزية التاريخية كوسيلة لكسب الشرعية الأخلاقية والدبلوماسية، وقد بدا واضحا أن خلفيته الثقافية لم تكن مجرد زاد شخصي بل أداة فاعلة في ممارسة السياسة الخارجية من حيث الصياغة اللغوية والقدرة على الإقناع والتحكم في الرموز والخطابات. وبذلك فإن التعليم الذي تلقاه بوتفليقة مقرونا بشغفه بالمعرفة لم يمنحه فقط مؤهلات تقنية أو لسانية بل كون لديه نظرة استراتيجية عميقة ومرونة فكرية ساعدته على الجمع بين المبدأ والبراغماتية بين الذاكرة التاريخية ومتطلبات الواقع الدولي المتغير.

ثانيا - الخلفيات السياسية والدبلوماسية:

1- التجربة النضالية المبكرة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتأثيرها في تكوينه السياسي والدبلوماسي:

انخرط عبد العزيز بوتفليقة مبكرا في العمل الثوري إذ التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في سنة 1956 مباشرة بعد الإضراب الطلابي الشامل الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني وتزامن مع انتهائه من المرحلة الثانوية، وقد تم توجيهه الى الولاية الخامسة التاريخية على الحدود الجزائرية المغربية، حيث كلف بمهام ميدانية دقيقة كمراقب عام بين عامي 1957 و1958 ليرقى بعدها الى رتبة ضابط في المنطقتين الرابعة والسابعة (1).

كشفت تجربته المبكرة في صفوف جيش التحرير عن قدراته التنظيمية والقيادية الأمر الذي جعله يلتحق بهيئة قيادة العمليات العسكرية في المنطقة الغربية قبل أن يعين ضمن مركز قيادة الأركان العامة تحت قيادة العقيد هوارى بومدين - الذي ربط معه علاقة ثقة قوية

(1) محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2004-2005)، 45.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ستتواصل الى ما بعد الاستقلال - (1) . ومن أبرز المحطات في تجربته النضالية قيادته لفتح جبهة الجنوب سنة 1960 عبر المنطقة الحدودية بين الجزائر ومالي بهدف ضرب المصالح الفرنسية الاستراتيجية في الصحراء وإفشال محاولات فصل الشمال عن الجنوب. وقد قاد هذه العمليات بنجاح رغم صغر سنه، حيث عرف باسم "سي عبد القادر المالي" منتقلا بين مالي، النيجر، وغينيا، مما أتاح له الاحتكاك المبكر بالقادة الأفارقة وبالواقع الجيوسياسي الإقليمي (2) . كما أوكلت له سنة 1961 مهمة حساسة في فرنسا تمثلت في لقاء القادة التاريخيين المعتقلين بمدينة أولنوا، بهدف تقريب وجهات النظر مع قيادة الأركان بقيادة بومدين في مسعى استراتيجي لتشكيل تحالف سياسي بعد الاستقلال (3).

شكلت هذه المرحلة من النضال المسلح مدرسة فعلية في التكوين السياسي والدبلوماسي لبوتليقة حيث مكنته من اكتساب مهارات القيادة، التواصل، اتخاذ القرار في ظروف معقدة والتعامل مع الأوضاع المتغيرة بسرعة، كما عززت ثقته بنفسه وشعوره بالشرعية الثورية وهو ما سيكون له بالغ الأثر في نظرته الى الدولة ومكانته ضمن منظومة الحكم بعد الاستقلال، وفي طريقة تعاطيه مع الملفات السياسية والدبلوماسية لاحقا كرجل دولة تربي في صفوف الثورة وتدرج في مفاصلها الحربية والسياسية.

2- الانخراط المبكر في مؤسسات الدولة:

يظهر المسار الوظيفي لعبد العزيز بوتليقة بعد الاستقلال كيف تحول من فاعل ثوري الى نخبوي بيروقراطي عبد تدرج مؤسسي مستمر داخل أجهزة الدولة ووفقا للمنظور المؤسسي لصامويل هنتنغتون، فإن هذا النمط من التدرج يمثل أحد مؤشرات استقرار النظام السياسي إذ يسمح للنخب بإعادة إنتاج نفسها داخل الهياكل القائمة ويوفر للقادة شرعية إدارية تضاف الى شرعيتهم التاريخية أو الرمزية (4) . وفي حالة بوتليقة كان لهذا التدرج أثر مباشر في ترسيخ مكانته داخل الدولة وتفسير قدرته اللاحقة على احتكار القرار السياسي خاصة في السياسة

(1) عديلة، 45.

(2) أحمد قوراية، عبد العزيز بوتليقة، 25.

(3) حاروش، رؤساء الجزائر، 240.

(4) صباح بالة، "الاقترب المؤسسي" Institutional Approach - Institutional analysis - ، الموسوعة السياسية، 2017-06-10، في : <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> : الإقترب المؤسسي ، شوه: 12 جانفي 2021.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الخارجية. وبهدف إبراز ذلك يعنى الجدول الموالي برصد وتحليل مسار التدرج المؤسساتي لعبد العزيز بوتفليقة بعد الاستقلال انطلاقا من تمثيله المحلي وصولا الى موقعه كصانع للقرار الدبلوماسي.

الجدول رقم (27): التدرج الوظيفي لعبد العزيز بوتفليقة في مؤسسات الدولة الجزائرية (1962 - 1979) (1)

المرحلة	المنصب/ المسؤولية	العمر عند التعيين	الفترة	السياق السياسي
ما بعد الاستقلال مباشرة	ممثل ولاية تلمسان في الجمعية التأسيسية/ المجلس التأسيسي	25 سنة	1962	بناء المؤسسات الوطنية بعد الاستقلال
حكومة بن بلة	وزير الشباب والرياضة والسياحة	25 سنة	1962/09/27 - 1963	حكومة ما بعد الاستقلال الأولى
بعد اغتيال وزير الخارجية محمد خميسي (2)	وزير الخارجية بالنيابة	26 سنة	ماي - سبتمبر 1963	فراغ دبلوماسي في ظرف حساس
حكومة بن بلة - بومدين	وزير الشؤون الخارجية (3)	26 سنة	سبتمبر 1963 - فيفري 1979	بناء سياسة خارجية مستقلة
-	عضو المكتب السياسي + اللجنة المركزية	26 سنة	طوال فترة حكم الرئيس بومدين	ترسيخ الجبهة كإطار حاكم
بعد الانقلاب على بن بلة "التصحيح الثوري" (4)	عضو في مجلس الثورة	-	-	-

(1) من اعداد الباحثة بناء على: حاروش، رؤساء الجزائر، 240-241. -بتصرف-

(2) جعوب، المتغير القيادي في السياسة الخارجية، 47.

(3) ديش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، 169.

(4) يشار الى الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965 بمصطلح "التصحيح الثوري" في الخطاب الرسمي الجزائري، في حين يصنف في الأدبيات الأكاديمية والسياسية كـ "انقلاب عسكري"، وهو ما يعكس اختلافا في دلالات التسمية بين الخطاب الرسمي والتحليل العلمي.

يعكس الجدول اعلاه مسار التدرج المؤسساتي المبكر لعبد العزيز بوتفليقة والذي تميز بسرعة الارتقاء ضمن هرم السلطة الجزائرية الفتية في مرحلة كان فيها الرأسمال الرمزي للثوار يعاد تدويره داخل مؤسسات الدولة الناشئة من تمثيل ولاية تلمسان في الجمعية التأسيسية مرورا بتولييه وزارة الشباب والرياضة في سن مبكرة ثم وصوله الى رأس الدبلوماسية الجزائرية لستة عشر عاما متواصلة ويظهر بوتفليقة كمثال واضح عن النخبة الثورية التي تحولت تدريجيا الى نخبة مؤسسية تنفيذية.

3- التجربة الدبلوماسية لعبد العزيز بوتفليقة:

لم يكن تعيين عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للخارجية سنة 1963 مجرد نقطة نظام داخل الدولة الجزائرية بل شكل لحظة محورية في بناء صورة "الدبلوماسي- الرمز" داخل الذاكرة الوطنية والدولية. فقد تسلم أول حقيبة وزارية وهو في سن الخامسة والعشرين فقط ليصبح لاحقا أصغر وزير خارجية في العالم العربي ⁽¹⁾، وهي معطيات زمنية ليست تفصيلا عرضيا بل تحولت الى رصيد رمزي مقلد بالدلالات إذ جرى تقديمه كرأس حربة "الشباب الثوري" وكفاءة سياسية واعدة.

وقد لمعت هذه الكفاءة الشابة في قلب دوائر الفعل الدبلوماسي متعدد المستويات حيث لم يكن بوتفليقة مجرد منفذ لخيارات خارجية مرسومة سلفا بل مساهما فعليا في رسم توجهات الجزائر الإقليمية والدولية، تجلّى ذلك في إشرافه على عدة وساطات ناجحة أبرزها توطيد الصفوف العربية خلال قمة الخرطوم سنة 1967 وتسوية النزاع الحدودي بين إيران والعراق سنة 1975 وتخفيف التوتر بين ليبيا وتونس عقب فشل مشروع الوحدة سنة 1974 إضافة الى مساهمته في وقف الحرب الليبية المصرية سنة 1977، الى جانب سعيه الحثيث لتكريس الاعتراف الدولي بالحدود الجزائرية وتدعيم علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة ⁽²⁾ .

لم تقتصر هذه الفاعلية على المجال الإقليمي فحسب بل تجلت أيضا في المنابر الدولية متعددة الأطراف ففي خطابه الشهير أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24

(1) Yahia H. Zoubir, "Bouteflika Ruled for Two Decades: His Legacy Will Haunt Algerians for Many Years to Come," The Conversation, September 30, 2021, in: <https://theconversation.com/bouteflika-ruled-for-two-decades-his-legacy-will-haunt-algerians-for-many-years-to-come> , accessed December 13, 2021.

(2) حاروش، رؤساء الجزائر، 242-243.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

نوفمبر 1967 عبر بوتفليقة بصفته رئيس اجتماع وزراء خارجية مجموعة الـ 77 عن رؤية نقدية حادة للنظام الاقتصادي الدولي مؤكدا أن:

"نعتبر من غير المقبول أن ينفق ما يقارب 200 مليار دولار سنويا على التسلح، بينما لا يتجاوز صافي التحويلات المالية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة 10 مليارات دولار" (1) هذا الطرح يكشف بوضوح نزعة خطابية هجومية تطالب بإعادة ترتيب أولويات المجتمع الدولي لصالح التنمية، وهو ما يعكس الطابع التحرري لدبلوماسية الجزائر في تلك المرحلة. كما جاء في الخطاب ذاته تعبيرات متقطعة تظهر إيمانا عميقا بمفهوم التضامن الدولي، حيث أكد أن الدول النامية "ترفض فقدان الأمل" وتؤمن بـ "فضائل التعاون" منتقدا "غياب الإرادة السياسية لدى القوى الصناعية" و"استمرار التواطؤ البنيوي الذي يكرس التخلف" (2) ، ما يجعل من الخطاب وثيقة سياسية تحمل خصائص بيان سياسي عابر للزمن.

من جهة أخرى تكشف السيرة الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 1974 بمناسبة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة عن مدى تجذر حضوره في بنية العلاقات الدولية وتجدر الإشارة هنا الى ارتباط هذه الدورة الأممية بحدث رمزي بارز تمثل في إلقاء الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات كلمته التاريخية أمام الجمعية العامة، وما تلاها من قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فيها وهو ما يعكس المكانة التي كرستها الجزائر كداعم أساسي لحركات التحرر انسجاما مع مواقفها الثابتة تجاه القضايا العادلة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتشير السيرة الأممية الى مشاركة بوتفليقة في عشرات القمم الوزارية وغير الوزارية وقيادته لمؤتمرات حركة عدم الانحياز فضلا عن ترأسه للمفاوضات مع فرنسا في سنوات 1963، 1966، و1971، حول قضايا السيادة والطاقة (3).

(1) Abdelaziz Bouteflika, *Statement by Mr. Abdelaziz Bouteflika, Minister for Foreign Affairs of Algeria (President of the Ministerial Meeting of the Group of Seventy-Seven)*, at the 1154th Meeting of the Second Committee, United Nations General Assembly, Agenda Item 38, UN Doc. A/C.2/L.979 (24 November 1967) , 4

(2) Bouteflika, 2-4.

(3) Abdelaziz Bouteflika, Biographical Note on the Occasion of His Election as President of the Twenty-Ninth Session of the General Assembly, *United Nations*, Press Release GA/5060, BIO/1148 (New York, 17 September 1974) , 1-2.

هذا التراكم في الخبرة والرمزية جعله يصنف ضمن الجيل الذي ساهم في تحويل الجزائر الى دولة نموذج في الدفاع عن قضايا الجنوب وتحقيق نوع من التوازن الدولي.

لقد شكلت المرحلة الأولى من مسار عبد العزيز بوتفليقة قاعدة سياسية متينة بفضل ما راكمه من خصال دبلوماسية وتاريخية بارزة، غير أن هذه المكانة لم تحميه من التداعيات العميقة للصراعات الداخلية التي عصفت بجبهة التحرير الوطني عقب وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 وعلى وجه الخصوص التوتر الذي نشب بينه وبين الرئيس الشاذلي بن جديد، وقد أسفر هذا الصراع عن إقصائه من المشهد السياسي وتجميد حضوره في دوائر القرار ما دفعه الى الابتعاد عن الساحة السياسية لما يقارب عقدين من الزمن (1).

هذا المسار الذي بدأ بموقع ريادي على رأس الدبلوماسية الجزائرية ثم انكسر مع تجربة النفي السياسي وسيستأنف لاحقا على نحو نوعي مع عودته الى الحكم سنة 1999، لكن هذه العودة لم تكن قفزة معزولة أو خيارا اضطراريا فقط، بل جاءت كنتيجة لمسار طويل أرسى شرعية رمزية متراكمة، ظلت كامنة في الذاكرة الرسمية وأعيد تفعيلها في لحظة سياسية دقيقة حين وجدت السلطة الجزائرية نفسها في حاجة الى شخصية ذات رصيد سياسي وتجربة دولية (2)، وقد لخص الباحث التونسي رياض صيداوي أبرز الموصفات التي جعلت من بوتفليقة الخيار الضرورة سنة 1999 في أربع نقاط أساسية (3):

- 1-مناضل قديم يمتلك شرعية ثورية وتاريخية.
- 2-يرتبط اسمه بالعصر الذهبي للرئيس بومدين.
- 3-ينتمي جهويا الى منطقة الغرب مما يكسر احتكار الجغرافيا السياسية.
- 4-يتمتع بخبرة سياسية ودبلوماسية تخوله إعادة الجزائر الى واجهتها الدولية.

(1) الجدير بالذكر هنا، أن بوتفليقة عاد الى الجزائر سنة 1987 بعد غياب دام ست سنوات، وشارك في الحركة السياسية أواخر الثمانينيات، حيث كان من الموقعين على وثيقة الثمانية عشر في سياق أحداث أكتوبر 1988، كما انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1989، قبل أن يستقر لفترة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد عرضت عليه لاحقا عدة مناصب خلال المرحلة الانتقالية، منها وزير-مستشار لدى المجلس الأعلى للدولة (1992-1994) وممثل دائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، إلا أنه رفضها، كما رفض سنة 1994 تولي رئاسة الدولة في إطار آليات المرحلة الانتقالية. أنظر: حاروش، رؤساء الجزائر، 244-245.

(2) Benjamin Stora, "Grandeur et chute de Boufelfika," *L'Obs*, 2019, p. 58.

(3) رياض الصيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 20"، *الحوار/المتمدن*، ع. 1876، 5 أبريل 2007، في: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93082>، شوهذ: 13 جانفي 2021.

ومن هنا فإن عودته لم تكن مجرد استئناف للمسار السياسي، بل تمثل لحظة تأسيسية جديدة كرس فيها تمركزا رئاسيا واضحا في جل مؤسسات الدولة.

الفرع الثالث: بوتفليقة ومركزية القرار الخارجي (1999 - 2009)

رغم أن نطاق الدراسة يركز على الفترة 2009 - 2019، إلا أن فهم تمركز القرار الخارجي في يد الرئيس بوتفليقة يستدعي العودة الى بدايات حكمه سنة 1999، حيث بدت ملامح السياسة الخارجية الجزائرية مقبلة على تحول جذري في نمط التسيير ومصدر القرار فقد استثمر بوتفليقة رصيده الرمزي والدبلوماسي لتكريس موقع الرئاسة كمركز ثقل محوري في عملية اتخاذ القرار الخارجي بما يتجاوز الصلاحيات الدستورية التقليدية⁽¹⁾، وفي ظل حاجة الدولة الى شخصية جامعة بعد الأزمة الأمنية وشرع بوتفليقة في ممارسة السياسة الخارجية كأداة لإبراز صورة رئاسية مهيمنة ترتبط بشخصه السياسي لا كوظيفة مؤسساتية موزعة. وقد تجلّى ذلك في تحكمه بالملفات الحساسة وتعيين مبعوثين رئاسيين خاصين وتراجع دور وزارة الشؤون الخارجية والجهاز التشريعي تدريجيا.

ولم يكن هذا التمركز منفصلا عن مشروعه الأوسع لاعادة تشكيل هرم السلطة إذ عبر منذ بداية حكمه عن رفضه أن يكون "ثلاث أرباع الرئيس"،⁽²⁾ وهو ما جسده لاحقا في التعديلات الجوهرية التي مست أجهزة الدولة سنة 2013 في السياق ذاته، وسعى الى ترميم العلاقة مع الشارع عبر مشروع "الوثام المدني"⁽³⁾ ما منحه شرعية إضافية أتاحت له مجالا أوسع للمناورة على المستوى الخارجي وجعلت من السياسة الخارجية أداة لترميم صورة الجزائر بعد سنوات العزلة⁽⁴⁾، وهذه المؤشرات مجتمعة تطرح الحاجة الى تحليل دقيق لآليات اتخاذ القرار الخارجي في هذه المرحلة.

(1) يحيى بوزيدي، السياسة الخارجية الجزائرية: تغيير تحت إكراهات بيئة مضطربة، (الكويت: مركز الجون للدراسات والبحوث، 2021)، 5.

(2) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, Middle East and North Africa Report No. 164 (Brussels: Crisis Group, 2015), 2.

(3) قوراية، عبد العزيز بوتفليقة، 47-49.

(4) بوزيدي، السياسة الخارجية الجزائرية، 7.

ولتفكيك هذا النمط وتحليل ديناميكيته الداخلية والخارجية سيكون من المفيد توظيف نموذج مايكل بريتش (1) في تحليل القرار نظرا لقدراته التفسيرية في فهم سلوك النخب السياسية داخل بيئات مضطربة ومعقدة.

أولا: المرحلة الأولى، إدراك الموقف (Perception of Situation):

تعد مرحلة إدراك الموقف كما سبق توضيحه في المدخل المفهومي والنظري نقطة انطلاق أساسية في نموذج بريتش لفهم كيفية تفاعل صانع القرار مع بيئته الداخلية والخارجية (2)، فالإدراك لا يتم بشكل موضوعي محض بل عبر عدسة إدراكية (3) تتأثر بجملة من العوامل منها الخلفية الشخصية والرمزية والذاكرة التاريخية وضغوط السياق وتصورات التهديد والفرص. وهي المرحلة حاسمة لكونها تشكل الصورة الذهنية التي يبنى عليها القرار الخارجي لاحقا حتى وإن لم تكن هذه الصورة مطابقة للواقع كليا (4).

1- إدراك بوتفليقة لذاته كفاعل سياسي:

في أعقاب عودته الى المشهد السياسي لم يكن إدراك عبد العزيز بوتفليقة لدوره كرئيس دولة محصورا في البعد الدستوري أو الوظيفي بل نبع من تصور ذاتي مركب يستند الى موقع رمزي خاص داخل الذاكرة الوطنية والدبلوماسية للجزائر. فقد كان بوتفليقة يرى نفسه امتدادا لما يمكن تسميته بالجيل المؤسس الذي ربط بين شرعية الثورة وبناء الدولة الحديثة توليه حقية الخارجية في سن الخامسة والعشرين ثم ترأسه للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 شكلا معالم بارزة لصورة ذاتية تتجاوز النمط البيروقراطي لصناعة القرار هذا المخزون الرمزي كون ما يعرف بالعدسة الإدراكية التي من خلالها فسر بوتفليقة موقعه ودوره في السياسة الداخلية والخارجية (5).

(1) Brecher, Geist, *Decisions in Crisis*, 17.

(2) عديلة، "أهمية العوامل الشخصية، 21.

(3) ميلود ولد الصديق، "أثر البعد النفسي لصانع القرار في اتخاذ القرار الخارجي: دراسة في إسهامات المقاربة السيكلولوجية لهارولد وسبروت"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع. 2، (ديسمبر 2013): 231.

(4) ولد الصديق، 237.

(5) جعوب، المتغير القيادي في السياسة الخارجية، 6.

ففي أحد خطابه عام 1999 قال بوتفليقة: "عدت لأعيد للجزائر هيبتها... لا يمكنني أن أكون مجرد واجهة" (1) هذا يعبر عن تصور بوتفليقة لذاته ليس كرئيس إداري بل كمصلح يحمل مشروعا تاريخيا ذا أبعاد قومية ودولية، ولقد ساهمت هذه العدسة الإدراكية في بلورة قناعة راسخة بأن السياسة الخارجية لا يجب أن تترك لمؤسسات الدولة التقليدية بل يجب أن تدار من أعلى قمة الهرم التنفيذي أي من مؤسسة الرئاسة وهنا يمكن القول إن بوتفليقة أعاد تشكيل مفهوم "الفاعلية السياسية" بناء على هذا التصور الذاتي والذي لم يكن فقط ثمرة التجربة بل أيضا انعكاسا لقراءة تاريخية لدور الجزائر في العالم الثالث (2) .

كما عبر بوتفليقة لاحقا في خطاب 2001 بقوله:

"الجزائر بلد كبير لا يليق بها أن تكون على الهامش.. يجب أن نعود الى الأمم المتحدة وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كأصوات لقضايانا لا كمتفرجين" (3)

في هذا التصريح تبرز بوضوح البصمة الإدراكية التي يحملها بوتفليقة عن بلده ودوره، فالجزائر تفهم هنا كفاعل دولي مستقل لا يدور في فلك أحد وهو تصور يتقاطع مع فكره السياسي منذ سبعينيات القرن العشرين حين كان مهندس توجهات الجزائر في حركة عدم الانحياز.

تجدر الإشارة الى أن هذا الإدراك لم يكن منعزلا عن سيرة بوتفليقة، بل تأثر بمراحله المختلفة: من الشاب الثائر الى الدبلوماسي الدولي الى المنفي السياسي ثم المنقذ في أعين جزء من الرأي العام سنة 1999 كل هذه الطبقات تضافرت لتشكيل تصوره لنفسه كفاعل خارق للمألوف قادر على إعادة ترتيب التوازنات الداخلية والخارجية بما يتجاوز منطق المؤسسات وهو ما يؤكد اقتباس آخر له في خطاب سنة 2000 أمام الجالية الجزائرية في باريس (4):

(1) الأرشيف الوطني الجزائري، مجموعة خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة (1999-2000)، (الجزائر: المديرية العامة للاتصال برئاسة الجمهورية، 2001)

(2) محمد رباعة، مملكة.. آل بوتفليقة، سلسلة قراءات معاصرة، ع. 6 (بومرداس: دار القبس للنشر الإلكتروني، 2022)، 3.

(3) قوراية، عبد العزيز بوتفليقة، 63.

(4) عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام الجالية الجزائرية بباريس، رئاسة الجمهورية الجزائرية، متاح على الموقع الرسمي: <https://www.el-mouradia.dz>، شوهذ: مارس 2018.

"أنا لا أتحرك فقط بناء على ما تسمح به الصلاحيات، بل بناء على ما تفرضه المسؤولية التاريخية" وبالتالي، فإن إدراك بوتفليقة لذاته كفاعل سياسي لم يكن نتيجة مباشرة لتوليته الرئاسة، بل كان تراكما لتجربة طويلة حملت في طياتها وعيا عميقا بالدور واعتقادا راسخا بضرورة تركيز القرار الخارجي في يد شخصية تتمتع بالكفاءة والخبرة الرمزية.

2- إدراك الأزمة:

لم يكن عبد العزيز بوتفليقة يواجه مجرد انتقال سياسي تقليدي بل كان يتعامل مع وضع ثلاثي التركيب يتقاطع فيه الانهيار المؤسسي والتفكك المجتمعي والعزلة الدولية هنا تتجلى أهمية "إدراك الأزمة" كمكون أساسي في نظرية بريتش إز لا تكفي المعطيات المادية لفهم سلوك صانع القرار بل يجب تحليل كيفية قراءته للأحداث وتشخيصه للواقع. وأدرك بوتفليقة أن الجزائر عشية الألفية الجديدة تعاني من هشاشة الشرعية وانقسام اجتماعي وتآكل الثقة بين المواطن والنظام. وقد عبر عن ذلك صراحة في أحد خطاباته بقوله: "لقد عاشت الجزائر سنوات دموية أريق فيها دماء الجزائريين وتخلفت فيها المؤسسات عن القيام بمهامها... والآن حان وقت الترميم وليس وقت الحساب" وصرح أيضا "أتعهد وبصدق وإخلاص ببذل ما في وسعي لجمع الشمل على ما أوسع ما يكون هذا الجمع..." (1) لم يكن هذا الإدراك عاطفيا فقط بل مثل زاوية تحليل استراتيجية لبناء مشروع سياسي شامل قاعدته الأولى "الوئام المدني"، الذي طرحه في استفتاء سبتمبر 1999 من خلال هذا المشروع قرأ بوتفليقة الأزمة باعتبارها فرصة لاستعادة المبادرة لا فقط أداة لإطفاء نيران الفتنة (2).

على المستوى الخارجي فهم بوتفليقة أن الجزائر تعاني مما يشبهه "القطيعة غير المعلنة" مع النظام الدولي خاصة بعد سلسلة من انتقادات منظمات حقوق الإنسان وجمود دبلوماسي مع الشركاء التقليديين، لكنه أدرك أيضا أن هذا الوضع غير دائم ويمكن استثماره لصالح مشروعه السياسي وهنا يقول في كلمة له سنة 2000 أمام الجالية الجزائرية في فرنسا (3):

(1) عبد العزيز بوتفليقة، خطابات رسمية متفرقة حول الوئام المدني والمصالحة الوطنية (1999-2005)، رئاسة الجمهورية الجزائرية، متاح على الموقع الرسمي: <https://www.el-mouradia.dz>، شوه: مارس 2018.

(2) رباعة، مملكة.. آل بوتفليقة، 20-21.

(3) قوراية، عبد العزيز بوتفليقة، 63.

"نعم أخطأنا في الماضي لكننا لم نخلق للعزلة، الجزائر التي حررت إفريقيا لا تقبل أن تغزل عن العالم".

وقد دفع هذا الإدراك بوتفليقة الى اعادة تفعيل العلاقات الثنائية مع فرنسا وبدء مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة بشأن التعاون الأمني والتي ستتوج لاحقا بعد 11 سبتمبر (1). على الجانب الآخر من مستويات الادراك المرتبط بالأزمة رأى بوتفليقة أن مؤسسات الدولة القائمة البرلمان، الأحزاب، وحتى وزارة الخارجية لم تعد قادرة على استيعاب الأزمة أو إدارتها وهذا ما جعله يتجه نحو تمركز القرار في الرئاسة (2) باعتبارها الإطار الوحيد القادر على فرض خطاب جامع يلم شتات الدولة (3) وتجلت هذه النزعة في العديد من تصريحاته التي تكررت في أكثر مناسبة قائلا: أنا وحدي نضوي لبلاد (4) ، وأكد كذلك.. أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي إلا مسالة ثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة الى أبعد الحدود...

انطلاقا من منظوره الشخصي لم يتعامل بوتفليقة مع الأزمة كمجرد حالة استثنائية يجب تجاوزها، بل كمحطة مفصلية لاعادة تعريف توازنات السلطة. ومن هنا استثمر الخطاب التصالحي داخليا والخطاب السيادي خارجيا (5) لاعادة تشكيل صورة الجزائر المحبة للسلام

(1) عمارية عمرو، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية"، المركز الديمقراطي العربي، 11 فبراير 2017، في: <https://democraticac.de/?p=43481>، شوهذ: 11 جانفي 2021.

(2) Mohamed Benchicou, *Bouteflika: Une imposture algérienne* (Alger: Éditions Le Matin, 2004), p. 20.

(3) Thomas Serres, "En attendant Bouteflika: Le président et la crise de sens en Algérie," *L'Année du Maghreb*, no. 10 (2014): 59–75.60 .

(4) تجدر الإشارة الى أن بعض العبارات المنسوبة الى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال فترة ترشحه سنة 1999 أو بدايات حكمه، وردت بصيغ متداولة في الخطاب الإعلامي، وقد تم توظيفها هنا باعتبارها تعبيراً عن مضمونه السياسي العام وليس كنصوص حرفية موثقة.

(5) Nasima Tizegha, *Contact des langues et identité dans le discours politique: Cas d'étude des discours d'Abdelaziz Bouteflika*, mémoire de master en sciences du langage, Université Belhadj Bouchaib, Aïn Témouchent, Faculté des lettres et des langues, 2022, 15.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

والساعية للتعاون بين الشعوب⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه لتثبيت موقعه كمركز القرار الأوحد. وهو ما يتحدث عنه بريتش في إدراك التهديدات والفرص.

3- إدراك التهديدات والفرص:

أدرك بوتفليقة أن ضعف الدولة وتراجع الثقة الداخلية وتخوف الشركاء الدوليين تشكل تهديدات جدية، لكنه رأى في انفتاح ما بعد 11 سبتمبر وحاجة الغرب الى شركاء أمنيين الى جانب تراجع دور الأحزاب والجيش فرصا استراتيجية، وهذا الإدراك قاده الى قناعة بأن تركيز القرار الخارجي في مؤسسة الرئاسة ليس خيارا ذاتيا بل ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة داخليا وخارجيا.

ثانيا: المرحلة الثانية، تحديد الأهداف والبدائل (Goals and Alternatives)

مع مطلع حكمه سعى بوتفليقة الى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة وهي: استعادة شرعية الجزائر على الساحة الدولية، وإعادة تموضع الدولة في محيطها الإفريقي والعربي، وتحجيم البيروقراطية الدبلوماسية عبر فرض رؤية رئاسية مهيمنة على السياسة الخارجية. أمام هذه الأهداف طرحت بدائل متعددة:

- إشراك المؤسسة العسكرية في القرار الخارجي كما في مرحلة التسعينيات.

- العودة الى تقاليد الدبلوماسية الجماعية بقيادة وزارة الخارجية.

أو احتكار القرار الخارجي في الرئاسة باعتبار ذلك ضمانا للانسجام والفعالية.

ثالثا: المرحلة الثالثة، اختيار البديل (Decision-Making Choice):

رجح بوتفليقة النمط الرئاسي المركزي في اتخاذ القرار الخارجي وهو ما يوصف "بالاحتكار الشامل" متجاوزا كل البدائل، هذا الاختيار ارتكز على عاملين رئيسيين: أولهما شخصي لتمتعه بخبرة دبلوماسية فريدة وصورة رمزية كمنقذ بعد العشرية السوداء وعامل مؤسساتي مرتبط بضعف المؤسسات التمثيلية وغياب أحزاب ذات رؤى متماسكة، وبالتالي رأى أن الرئاسة يجب أن تتحول الى "العقل المدبر" للسياسة الخارجية لا مجرد جهاز تنفيذي.

رابعا: المرحلة الرابعة، التنفيذ (Implementation)

(1) وهو ما أكد في خطاب 5 أفريل 2005 بباريس، انظر:

Abdelaziz Bouteflika, "Discours à la Conférence sur le dialogue entre les civilisations, les cultures et les peuples", UNESCO, Paris 5, avril 2005, 3-4.

طبق بوتقليقة هذا الخيار عبر خطوات عملية:

- 1- تعيين مبعوثين رئاسيين خاصين لملفات حساسة (كالساحل، ومالي، والعلاقات الإفريقية).
- 2- تقليص فعلي لدور وزارة الشؤون الخارجية في بعض الملفات الحيوية.
- 3- تركز القرارات الكبرى مثل العودة الى الاتحاد الإفريقي أو التعاون الأمني مع الولايات المتحدة وفرنسا داخل قصر المرادية خارج الإطار البيروقراطي.

خامسا: المرحلة الخامسة، التقييم والتغذية الراجعة (Evaluation and Feedback)

أسفر النموذج الرئاسي لصنع القرار الخارجي الذي كرسه عبد العزيز بوتقليقة في بدايات حكمه عن نتائج مزدوجة فمن جهة ساهم تركز القرار في استعادة الجزائر لمكانتها الدولية بعد سنوات العزلة التي فرضتها الأزمة الأمنية ⁽¹⁾. وأتاح هذا النمط تحركا سريعا نحو القوى الكبرى لا سيما بعد هجمات 11 سبتمبر ما مكن الجزائر من بناء شراكات أمنية جديدة توجت برفع الحظر الدولي على تصدير الأسلحة سنة 2002 ⁽²⁾ وتعزيز التعاون مع حلف شمال الأطلسي ضمن "الحوار المتوسطي"، كما انعكس هذا التركز الرئاسي في الدور الذي اضطلعت به الجزائر في عدد من الوساطات الدولية أبرزها قيادتها للجهود التي أفضت الى توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا سنة 2000 في إطار ما عرف بـ "اتفاق الجزائر" ⁽³⁾ إضافة الى تدخلاتها المتكررة لحل النزاعات في منطقة الساحل خاصة في مالي والنيجر ما عزز موقعها كوسيط إقليمي نزيه وكشف قدرة الرئاسة على تحويل السياسة الخارجية الى أداة فاعلة لاستعادة نفوذ الجزائر في محيطها الإفريقي والعربي ⁽⁴⁾.

غير أن هذه الفعالية جاءت على حساب التوازن المؤسساتي، فقد تراجع دور وزارة الشؤون الخارجية الى مجرد منفذ لتوجيهات الرئاسة وجرى اعتماد آليات موازية كالمبعوثين الخاصين بعيدا عن المسار الدبلوماسي الرسمي وهذا ما خلق فجوات في التنسيق وأضعف الأداء

(1) عبد العزيز بوكليزر، بوتقليقة: رجل القدر (الجزائر: دار النشر، 2019)، ص. 15. - مرجع روائي أدبي -

(2) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 2-3.

(3) خيرة بن ملوكة، "دور الجزائر في حل النزاع الإثيوبي-الإريتري"، مجلة آفاق للعلوم، 05، ع. 03 (2020): 273.

(4) Slimane Melouki, "Role of Algerian Diplomacy to Keep Pace and Security in the Territorial Region Known as 'African Sahel' . *Revue ElMofaker*, no. 13 (Université Mohamed Khider Biskra) 2013, 15.

الجماعي للدولة، كما كشفت السنوات اللاحقة عن هشاشة هذا النموذج خاصة مع تدهور الوضع الصحي للرئيس بعد 2005، حيث غابت البدائل المؤسسية القادرة على ملء الفراغ وبدأ الأداء الخارجي يفقد زحمه تدريجيا. وتجلّى ذلك بوضوح في مرحلة ما بعد 2011 حين واجهت الجزائر تحولات إقليمية كبرى من موقع أقل تفاعلا.

وعليه مثلت المرحلة التالية من حكم بوتفليقة انتقالا نوعيا، حيث تحولت "مركزية القرار" من أداة تعبئة فعالة الى مصدر ارتباك مؤسسي نتيجة انكفاء الرئيس وتزايد نفوذ الفواعل غير الرسمية في عملية صنع القرار الخارجي وهو ما سيكون محور التحليل في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: أثر تراجع الحضور الرئاسي على مسار صنع القرار الخارجي (2009 - 2019)

1- مرض الرئيس بوتفليقة وتراجع الحضور الميداني:

بدأت أولى المؤشرات العلنية على تدهور الحالة الصحية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2005 حين نقل بشكل طارئ الى مستشفى "فال دوغراس" العسكري بفرنسا، حيث مكث الى غاية نهاية ديسمبر من العام نفسه. وقد أحاطت بهذا الغياب موجة من الغموض الإعلامي إذ لم تصدر أي جهة رسمية بيانا واضحا حول طبيعة المرض ما فتح المجال للتأويلات والإشاعات على المستوى الرسمي وجرى التقليل من خطورة الوضع وتم تقديم الحالة الصحية للرئيس كعارض عابر لا يمس قدرته على الحكم، لكن التقارير غير الرسمية خاصة تلك الصادرة عن جهات أجنبية كانت ترى أن بوتفليقة يعاني من مرض مزمن أثر بشكل ملحوظ على طاقته وقدرته على التسيير المباشر (1).

رغم ذلك حافظ الرئيس على حضور سياسي كثيف بعد تعافيه النسبي إذ أعيد انتخابه سنة 2009 لعهدته الثالثة بعد تعديل المادة 74 من الدستور (2) مما عزز موقعه كرأس هرمي ثابت في منظومة القرار، غير أن الحدث المفصلي الثاني في مسار تدهور صحته وقع في أبريل 2013 حين تعرض لجلطة دماغية استدعت نقله مجددا الى فرنسا وهذه المرة الى مستشفى فال دوغراس أيضا، حيث مكث للعلاج أكثر من 80 يوما ومع عودته الى الجزائر في 17 جويلية 2013 بدا الوضع أكثر تعقيدا، خاصة بعد ظهوره على كرسي متحرك ما دعم الشكوك

(1) حاروش، رؤساء الجزائر، 249.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المعدل والمتمم سنة 2008، المادة 74.

المتردة حول مدى قدرته على مواصلة تسيير الدولة بفعالية ⁽¹⁾ رغم أن الخطاب الرسمي ظل يؤكد غير ذلك و لم تحل الحالة الصحية دون السير العادي لنشاطات المؤسسات وتواصل النشاط الحكومي ⁽²⁾ .

في هذا المناخ جاءت خطابات الرئيس وبالأخص خطابه في سطيف بتاريخ 08 ماي 2012 المعروف بعبارة "**جيلي طاب جنانو**" لتعكس إدراكا ضمنيا بتحول القيادة وبلوغ الجيل المؤسس نهايته السياسية، فقد عبر بوتفليقة بوضوح قائلا: "أنا آسف لم أعد قادرا على ذلك"، وهي عبارة تحمل دلالات أبعد من مجرد اعتراف صحي بل تجسد بداية تراجع الشخصية المركزية لصالح قوى خلفية بدأت تمسك بخيوط القرار كما أشار في الخطاب نفسه الى "نقل الشعلة للشباب" ، ما يوحي ببداية مرحلة انتقالية رمزية ومؤسسية ولم يخل الخطاب من رسائل تعبئة وطنية ركزت على الثوابت التاريخية حين ذكر بالشهداء الأبرار محذرا من "الفتنة والتدخلات الأجنبية" ما يعكس استمرار توظيف بوتفليقة للتهديد الخارجي كوسيلة لإضفاء شرعية على النظام القائم. ⁽³⁾

وهكذا شكلت سنوات ما بعد 2013 بداية مرحلة جديدة تحولت فيها مركزية القرار الى عبء مؤسساتي واتسعت فيها فجوة الحضور الرئاسي الفعلي، ما مهد لبروز ما بات يعرف إعلاميا بـ "حكم الظل".

2- انتقال القرار الى الخلفية الرئاسية الضيقة:

مع تزايد تأثير المرض على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لم يفعل المسار الدستوري المنصوص عليه في المادة 88 من الدستور، رغم وضوحها في معالجة حالات العجز الصحي المزمّن لرئيس الجمهورية فقد نصت المادة على أنه:

(1) أكرم بلقايد، "حكم المسنين والهوى: السلطات الهشة في المغرب العربي"، لوموند ديبلوماتيك (النسخة العربية)، ع. 34، (ديسمبر/كانون الأول 2018 - جانفي/كانون الثاني 2019): 8-9.

(2) مجلس الأمة، "زيارة.. ودلالة"، مجلة مجلس الأمة، ع. 56 (الجزائر، 2013): 5.

(3) عبد العزيز بوتفليقة، خطاب بمدينة سطيف، الجزائر، 2012، فيديو على YouTube، في: <https://youtube.com/watch?v=a0TGwf9uYcA> ، شوهذ: جوان 2022.

"إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن يجتمع المجلس الدستوري وجوبا وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع.

يعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (2/3) أعضائه ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 90 من الدستور.

وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوما يعلن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة.

في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية... (1) .

بقيت هذه الآلية معطلة مما فتح كما أسلفنا المجال أمام بروز دائرة رئاسية ضيقة تولت عمليا تسيير شؤون الحكم خارج أي تفويض شعبي أو شرعية دستورية، فقد تكونت هذه الدائرة من شخصيات جمعتها ثلاثة عوامل رئيسية: ولاء شخصي للرئيس، انتماء جهوي مشترك وروابط سياسية أو إدارية قديمة تعود إلى الحقبة البومدينية. ومع غياب الرئيس فعليا عن المشهد تحول هذا المحيط إلى مركز غير رسمي لصنع القرار مما أفرز نمطا من "الحكم بالنيابة" غير المعلن، تجسد من خلال فاعلين غير رسميين باتوا يؤثرون بعمق في مسار السياسة الخارجية في الفترة المدروسة (2) . وسيخصص تحليل مفصل لأدوار هؤلاء الفاعلين من مستشارين ورجال أعمال وشبكات غير مؤسساتية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثاني: دور وزارة الخارجية في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 – 2019

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المعدل والمتمم سنة 2008، المادة 88.

(2) Luis Martinez, *L'Algérie sous Abdelaziz Bouteflika*, (Paris: Centre de recherches internationales – CERI2016), 2.

لتحليل أكثر أنظر: أحمد البياتي، *اتخاذ القرار في السياسة الخارجية: منطلقات وخبرات* (المعهد المصري للدراسات، 2018)،

رغم أن الدراسة قد أشارت في سياقات سابقة الى محدودية دور وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ضمن منظومة اتخاذ القرار الخارجي فإن هذا المطلب يعالج المسألة بتركيز أدق وتحليل معمق استنادا الى جملة من المؤشرات التنظيمية والقانونية والوظيفية. فالوزارة بوصفها الجهاز التنفيذي الأول المعني بالدبلوماسية تستمد مهامها بين 2009 - 2019 من أطر قانونية محددة لا سيما المرسومين الرئاسيين لسنة 2002 و 2017 اللذين يحددان اختصاصاتها ودوائرها المركزية غير أن تتبع مسارها خلال الفترة يثير تساؤلات حول مدى استقلالية هذه المؤسسة وحدود تفاعلها مع الرئاسة ومحيطها في ظل تعاقب عدد من الوزراء وتباين أدوارهم وتداخل صلاحياتهم ما يجعل تقييم أداء الوزارة مدخلا لفهم العلاقة بين المؤسسات الرسمية والمركز الرئاسي لصنع القرار الخارجي.

الفرع الأول: صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية

في إطار تحليل الصلاحيات المخولة لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تبرز أهمية العودة الى الأطر القانونية التي حددت مهام هذه الوزارة خلال الفترة المدروسة (2009 - 2019)، وفي مقدمتها المرسومان الرئاسيان: الأول رقم 90 - 359 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990، الذي حدد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية بصفته الشخصية ⁽¹⁾ والثاني رقم 02 - 403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، الذي أعاد تنظيم وزارة الشؤون الخارجية كمؤسسة ⁽²⁾ ، ويظهر هذا الانتقال في كل من العنوان والمضمون تحولا ذا دلالة سياسية وإدارية إذ لم تعد الصلاحيات منوطة بالوزير بصفته الفردية، بل أصبحت موزعة على جهاز مؤسسي يفترض أن يعمل وفق منطق جماعي ومهني.

كما تجدر الإشارة الى أن المرسوم الرئاسي رقم 02 - 403 قد ألغى صراحة في المادة 22 منه المرسوم رقم 90 - 359، وهو ما يعكس نية إعادة ضبط الصلاحيات وفق هيكل مؤسساتي أكثر اتساعا.

(1) المرسوم الرئاسي رقم 90-359 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990، المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الخارجية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 50 (1990): 1344-1346.

(2) المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المتضمن تنظيم وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 79 (2002): 4-6.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ولتبيان هذا التحول يعرض الجدول الآتي مقارنة بين أهم ما ورد في كلا النصين من حيث التوجه القانوني والمضمون التنظيمي بما يسمح بفهم تطور موقع وزارة الشؤون الخارجية داخل منظومة اتخاذ القرار الخارجي.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (28): تطور موقع وزارة الشؤون الخارجية داخل منظومة اتخاذ القرار

(1) الخارجي في الجزائر

المرسوم	متغيرات المقارنة	المرسوم
مرسوم رئاسي رقم 90 - 359 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411 الموافق 10 نوفمبر سنة 1990	مرسوم رئاسي رقم 02 - 403 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر سنة 2002	
الجهة المعنية بالصلاحيات	وزير الشؤون الخارجية	وزارة الشؤون الخارجية
الفاعل المركزي	الوزير كفرد	الوزارة كمؤسسة
طبيعة المهام	تنفيذ السياسة والتفاوض والتمثيل	تصور وتنفيذ السياسة، التعاون والتحليل والتفاوض والتمثيل.
العلاقات مع المؤسسات الأخرى	محدودة	تنسيق أفقي مع مؤسسات الدولة - المادة 5 و 8-
التفاوض الدولي	الوزير يفاوض ويوقع- المادة 4 و 6-	الوزارة تقود التفاوض وتفوض سلطات أخرى- المادة 11-
التمثيل الدبلوماسي	الوزير يمثل الدولة -المادة 5 و 13-	الوزارة تمثل الدولة عبر أجهزتها- المادة 13 و 18-
التحليل والتوقع	غير مذكور	مذكور كوظيفة أساسية - المادة 4-
الإشراف على الجالية	ضمن صلاحيات الوزير والممثلات- المادة 15-	تنظيم مساهمة الجالية بالخارج - المادة 19-
الاتفاقيات والمعاهدات	الوزير يصادق ويفسر الاتفاقيات- المادة 10 و 11-	الوزارة مسؤولة عن المصادقة النشر والتفسير من صلاحيات الوزير- المادة 16 و 17-.

استكمالاً لما تم عرضه في الجدول المقارن المبين أعلاه، الذي بين الفروق الجوهرية بين المرسوم الرئاسي رقم 90 - 359 لسنة 1990 والمرسوم رقم 02 - 403 لسنة 2002 من حيث الصياغة والمضامين القانونية، يمكن القول إن هذا التحول التشريعي لا يفهم بمعزل عن

(1) من اعداد الباحثة بناء على: المرسوم الرئاسي رقم 90-359 (1990)، والمرسوم الرئاسي رقم 02-403 (2002).

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

السياق السياسي والتنظيمي الذي طبع مرحلة عبد العزيز بوتفليقة ولتفسير مدلول هذا التحول تقتضي المنهجية الوقوف عند زاويتين تحليليتين متكاملتين:

1- الزاوية الشكلية - الإصلاحية: يعكس الانتقال من تخصيص الصلاحيات لوزير الشؤون الخارجية (1990) الى تنظيم شامل لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية كمؤسسة (2002) توجهها نحو "مأسسة العمل الدبلوماسي" فمرسوم 2002 قدم تصورا أكثر اتساعا وتنظيما لمهام الوزارة من خلال ضبط علاقة المركز بالمصالح الخارجية وتعزيز دورها في المتابعة والتحليل والمشاركة في إعداد السياسات العامة وبهذا المعنى يبدو أن النص الجديد استجاب لضغوط داخلية وخارجية من أجل تحديث الإدارة وإضفاء طابع جماعي ومهني على إدارة السياسة الخارجية.

2- الزاوية الوظيفية - السياسية: القراءة الواقعية لتطبيق هذه الصلاحيات تبين أن الوزارة رغم توسع مهامها على الورق لم تحظ باستقلالية فعلية في اتخاذ القرار، بل بقيت في موقع تابع للرئاسة. اذ ظلت التوجيهات الكبرى تصدر عن قصر المرادية واستخدمت هياكل الوزارة كقنوات تنفيذية وهذا ما يشير الى أن المرسوم الجديد وإن أعطى انطبعا بالتحول المؤسسي، شكل في العمق غطاء قانونيا يعزز مركزية القرار الرئاسي أكثر مما يحد منها، وعليه فإن هذا التحول في البنية القانونية كما عكسه الجدول لا ينبغي تفسيره على أنه تقدم حاسم نحو تمكين الوزارة بل هو جزء من استراتيجية مزدوجة توازن بين ضرورة إظهار التحديث الإداري من جهة والحفاظ على السيطرة الرئاسية على القرار الخارجي من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذا المعطى وبما أن المرسوم الرئاسي رقم 02 - 403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 يعد المرجعية القانونية الأساسية التي تحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية خلال الفترة المدروسة (2009 - 2019)، فإن تحليل نصوصه يبرز مجموعة من الصلاحيات الجوهرية التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي ⁽¹⁾:

- تنفيذ السياسة الخارجية: تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وقيادة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة بما ينسجم مع برنامج الحكومة (المادة 1).
- ضمان وحدة الدفاع عن المصالح الوطنية: سواء ما تعلق بمصالح الدولة أو برعاياها في الخارج وتنسيق النشاط الدولي الجزائري (المادة 2).

(1) المرسوم الرئاسي رقم 02-403 (2002)، المواد: 2، 4، 5، 6، 11، 14، 15، 16، 17، 19، 20.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

- تحليل الوضع الدولي والتنبؤ بتطوراته من خلال رصد العناصر المؤثرة على مصالح الجزائر وسير علاقاتها الدولية (المادة 4).
 - تنسيق المبادرات والمواقف الدولية للدولة الجزائرية: بالتعاون مع المؤسسات والإدارات العمومية الأخرى، بما يضمن الانسجام بين مختلف الفاعلين (المادتان 5 و6).
 - إعداد المعاهدات والاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية: بالتشاور مع الوزارات المعنية، والإشراف على مسار المصادقة أو الانسحاب منها (المواد 12، 16، 17).
 - قيادة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف باسم الدولة الجزائرية: أو تفويض جهات أخرى للقيام بذلك بتكليف رسمي من الوزارة (المادة 11).
 - تمثيل الدولة الجزائرية في المحافل الدولية: والإشراف على تحضير مشاركتها في المؤتمرات الإقليمية والدولية متعددة الأطراف وضمان انسجام مواقفها الخارجية (المادة 15).
 - تنشيط التعاون الثنائي والدفع بالشركات الاقتصادية والثقافية والعلمية: بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم نتائجها (المادة 14).
 - تسيير شؤون الجالية الجزائرية بالخارج: والعمل على حماية مصالحها وتعزيز ارتباطها بالدولة الجزائرية (المادة 19).
 - دعم إشعاع الجزائر الثقافي والدولي: من خلال تنفيذ سياسة اتصال خارجي منسجمة وفعالة (المادة 20).
 - الاحتفاظ بالاختصاص الحصري في التواصل الرسمي مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية وتوجيه المراسلات الرسمية للدولة الجزائرية نحو الخارج (المادة 17).
 - الإشراف على نشاطات الوفود الرسمية في الخارج وتقديم الرأي حول مدى ملاءمة إرسالها (المادة 9).
 - المساهمة في إعداد السياسات العمومية المتعلقة بالجزائريين المقيمين في الخارج أو الأجانب المقيمين في الجزائر بالتعاون مع الجهات المختصة (المادة 10).
- وعلى الرغم من أن المرسوم الرئاسي رقم 02 - 403 لسنة 2002 قد رسم إطارا قانونيا شاملا لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية بما يشمل مختلف أوجه النشاط الدبلوماسي من تحليل الوضع الدولي وصياغة المبادرات الى قيادة المفاوضات وتمثيل الدولة على الساحة الدولية

وإدارة علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف فضلا عن متابعة شؤون الجالية الجزائرية والمساهمة في إعداد السياسات المرتبطة بالعلاقات الخارجية، فإن تفعيل هذه الصلاحيات على أرض الواقع لا يمكن فصله عن البنية الإدارية والتنظيمية التي تسند إليها، فالفعالية الدبلوماسية لا تتحقق بمجرد تحديد المهام العامة، بل تتطلب هيكلا تنظيميا متماسكا يضمن التنسيق وحسن توزيع الاختصاصات والقدرة على التفاعل المؤسساتي مع مختلف المستويات الداخلية والخارجية، ومن هنا يصبح من الضروري الانتقال الى تحليل الهيكل التنظيمي للوزارة خلال الفترة المدروسة قصد فهم كيفية ترجمة تلك الصلاحيات الى آليات تنفيذية داخل جهاز الوزارة ذاته.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية في الجزائر

فيما يتعلق بالبنية التنظيمية لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية خلال الفترة المدروسة (2009 - 2019)، يعد المرسوم الرئاسي رقم 08 - 162 المؤرخ في 2 جوان 2008⁽¹⁾ المرجعية الأساسية التي حددت هيكل الوزارة بعد أن ألغى بدوره المرسوم الرئاسي رقم 02 - 404 لسنة 2002 وقد استمر العمل بهذا التنظيم الى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 17 - 180 في 11 جوان 2017⁽²⁾ ، الذي أحدث بعض التعديلات الجزئية دون أن يمس بالركائز الأساسية التي أرسيت سنة 2008، وتجدر الإشارة الى أن مرسوم 2017 ألغى لاحقا بمرسوم جديد في سنة 2019⁽³⁾ غير أن هذا الإلغاء لا يؤثر على حدود الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة، وعليه فإن تحليل الهيكل التنظيمي للوزارة سيستند أساسا الى أحكام مرسوم 2008 بوصفه الإطار التنظيمي الحاكم لأغلب سنوات الدراسة.

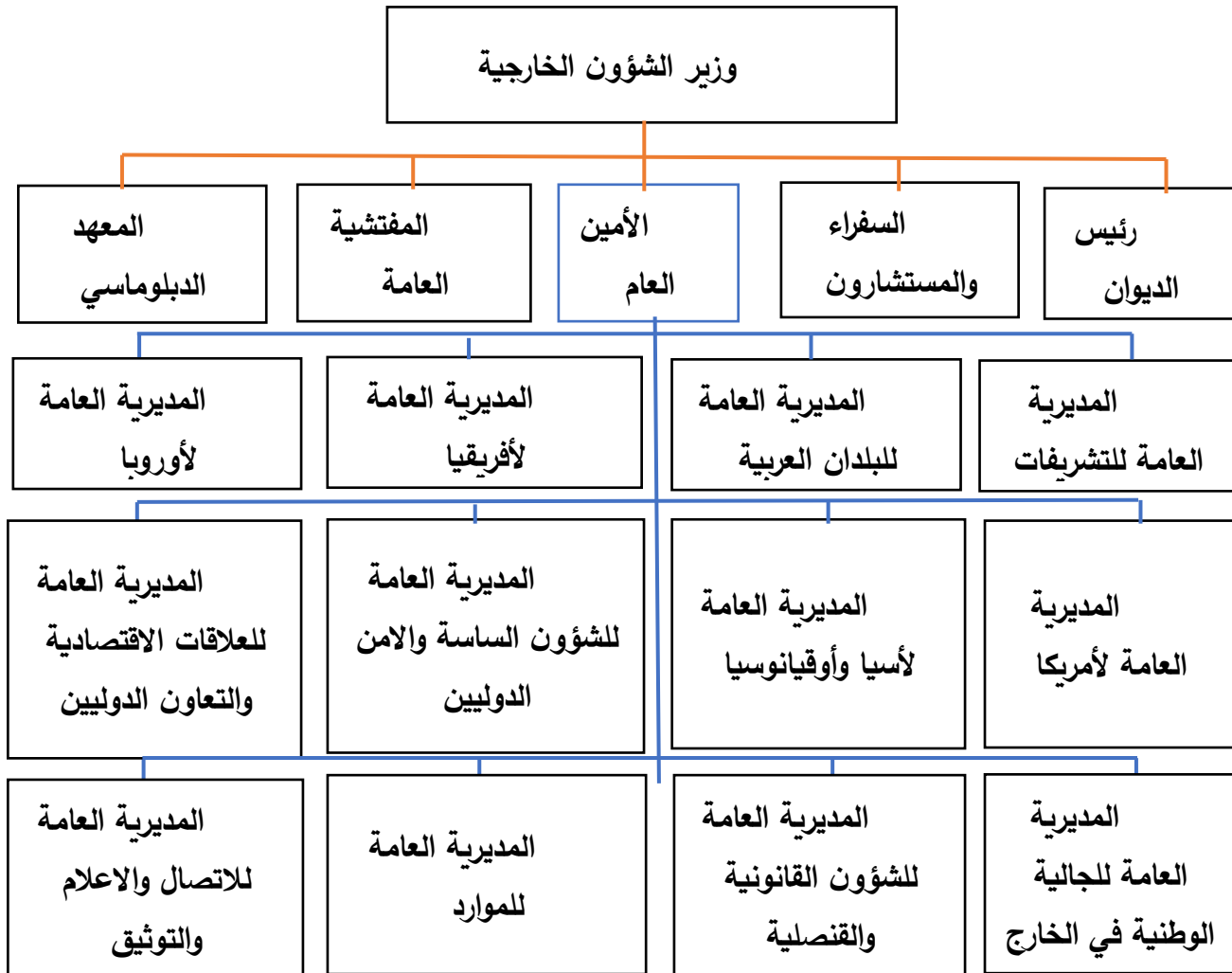
(1) المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 4 يونيو 2008، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 29(2008): 3-15.

(2) المرسوم الرئاسي رقم 17-262 المؤرخ في 12 أكتوبر 2017، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 57(2017): 5-15.

(3) المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 16 سبتمبر 2019، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 56(2019): 3-14.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الشكل رقم (25): الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية - المرسوم الرئاسي رقم 08 - 162 المؤرخ في 2 جوان 2008 (1)



يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية كما هو مبين في المخطط أعلاه من مستويات إدارية متكاملة تعكس توزيع المهام والوظائف داخل الجهاز الدبلوماسي فعلى رأس الهرم يوجد الوزير الذي يشرف على السياسة الخارجية للدولة ويساعده الأمين العام في التنسيق العام بين المديريات وضمان سير العمل الإداري بانتظام ويعد ديوان الوزير وحدة محورية في هذا التنظيم إذ يكلف بمتابعة الملفات الاستراتيجية، إعداد الدراسات، وتقديم الدعم المباشر

(1) من اعداد الباحثة بناء على: المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 2 يونيو 2008، 3-15.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

لصاحب الحقبة الوزارية. كما تحيط بالوزير هيئة من السفراء والمستشارين تقدم المشورة في القضايا الدولية الكبرى دون أن تمارس صلاحيات تنفيذية مباشرة.

كما يضم التنظيم الإداري لوزارة الشؤون الخارجية عددا من المديريات المركزية المتخصصة تتوزع بين مديريات جغرافية تعنى بإدارة العلاقات مع مناطق محددة كأوروبا، العالم العربي، إفريقيا، ومديريات وظيفية تتكفل بملفات قطاعية مثل المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، المديرية العامة للجالية الوطنية في الخارج، المديرية العامة للشؤون السياسية والأمن الدوليين. وتعمل هذه المديريات بتكامل وظيفي ومجالي لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية سواء في بعدها الثنائي أو ضمن الأطر متعددة الأطراف بما يضمن تغطية شاملة لمختلف جوانب العمل الدبلوماسي كما يشتمل التنظيم على المفتشية العامة التي تتولى مراقبة الأداء وضمان التزام البعثات الدبلوماسية بالقواعد والتوجهات العامة ويسجل حضور لمديرية الإعلام والاتصال المكلفة بمتابعة صورة الجزائر في الخارج والتنسيق الإعلامي حول مواقف الدولة على الساحة الدولية.

ومن الناحية التكوينية يعتبر المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية الذي أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي 02 - 408 المؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر سنة 2002، مؤسسة تابعة للوزارة مكلفة بتكوين الإطارات الدبلوماسية وتأهيلها فضلا عن إعداد الدراسات وتنظيم الأنشطة العلمية المرتبطة بالعلاقات الدولية⁽¹⁾.

رغم تنوع المديريات التي يكرسها الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08 - 162 المؤرخ في 2 جوان 2008، إلا أنه خلا - بشكل لافت - من وجود مديرية مخصصة للدراسات أو التخطيط الاستراتيجي⁽²⁾. وتبرز هذه المفارقة بوضوح إذا ما قورنت بالصلاحيات الممنوحة للوزارة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02

(1) المرسوم الرئاسي رقم 02-408 المؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 79 (2002): 28.

أنظر: "مراكز الدراسات الاستراتيجية"، مجلة مجلس الأمة، ع. 81 (2018): 31.

(2) يشكل التخطيط والبرمجة الخطوة الرابعة والاساسية من عملية صناعة السياسة الخارجية، إذ يحدد صانعوا السياسات وزن التكاليف والأرباح للخيارات المطروحة. أنظر: عامر مصباح، دراسات في نظرية العلاقات الدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، 138.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

- 403 لسنة 2002 الذي يعد المرجعية الأساسية لصلاحيات الوزارة والذي نص في مادته الرابعة على مسؤولية الوزارة في "تحليل الوضع الدولي" و"إبداء التوقعات والتنبؤات". هذا التناقض بين الصلاحيات القانونية والبنية التنظيمية الفعلية يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بمدى تمكين الوزارة من أداء مهامها السيادية بكفاءة واستقلالية.

ففي بيئة إقليمية اتسمت خلال الفترة 2009 - 2019 باضطرابات متصاعدة من انهيار النظام الليبي عام 2011 إلى تفشي التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ووصولاً إلى تداعيات الثورات العربية، وتصبح الحاجة إلى بنية تنظيمية تدمج قدرات تحليلية واستشرافية أمراً حيوياً، غير أن غياب وحدة تنظيمية مخصصة للدراسات داخل الوزارة طوال هذه المرحلة حرّمها من أداة مؤسسية ضرورية لرصد التحولات الجيوسياسية والدولية وبناء سيناريوهات مستقبلية واقتراح بدائل استراتيجية لصانع القرار.

وتتضح خطورة هذا النقص إذا ما قورن بتنظيم وزارات خارجية أخرى، ففي فرنسا تضطلع مديرية التخطيط والتحليل الاستراتيجي (CAPS) بدور مركزي في صياغة التوجهات الكبرى للدبلوماسية الفرنسية منذ تاريخ جويلية 1973 - أنشأ على يد ميشيل جوبير، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك⁽¹⁾، وفي الولايات المتحدة أيضاً يعتبر مكتب التخطيط السياسي (S/P) داخل وزارة الخارجية أداة رئيسية في رسم السياسات⁽²⁾، وفي ذات الإطار نجد بعض الدول النامية مثل مصر والمغرب، خصّصت خلايا داخل وزاراتها الخارجية تعنى بالتحليل الاستراتيجي إدراكاً لأهمية استباق الأزمات⁽³⁾.

ولعل استحداث مديرية للاستشراف والدراسات والتكوين في سنة 2017⁽⁴⁾، ثم ترسيمها لاحقاً سنة 2019 تحت اسم "المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها"⁽⁵⁾،

(1) Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, «Centre d'analyse, de prévision et de stratégie (CAPS)», France Diplomatie, in: <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/le-ministere/administration/centre-d-analyse-de-prevision-et-de-strategie-caps/>. Consulté : 11 avril 2025.

(2) يعد (S/P) الذي أنشأه وزير الخارجية جورج مارشال عام 1947 النموذج الأصلي الذي استلهمت منه العديد من دول العالم فكرة وجود "خزان تفكير" (Think Tank) داخل هيكل وزارة الخارجية.

(3) أحمد فوزي، "مراكز الفكر وصنع السياسة الخارجية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 210 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2020)، 88.

(4) المرسوم الرئاسي رقم 17-262 المؤرخ في 12 أكتوبر 2017، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية، 17.

(5) المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 16 سبتمبر 2019، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية، 10.

جاء كرد فعل متأخر على هذا القصور ومحاولة لمواكبة التوجهات المعاصرة في التنظيم الدبلوماسي والتي باتت تعتبر التحليل والتخطيط الاستراتيجي من الركائز الأساسية لصنع القرار السيادي (1).

الفرع الثالث: الأداء الوظيفي لوزارة الشؤون الخارجية في الجزائر

بعد عرض الصلاحيات القانونية والهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية، يبرز تساؤل جوهري حول كيفية تفعيل هذه الصلاحيات على أرض الواقع خلال الفترة 2009 - 2019. فبين ما تنص عليه المراسيم من مهام واسعة وما تفرضه طبيعة النظام السياسي من مركزية القرار يطرح إشكال دور الوزارة الفعلي في صناعة السياسة الخارجية، ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفرع الى تتبع أداء وزارة الشؤون الخارجية عبر تحليل المسارات العملية لمن تولوا إدارتها خلال العقد المدروس من حيث تفاعلهم مع الملفات الجهوية والدولية ونوعية المبادرات التي أطلقوها ومدى قدرتهم على التأثير في القرار الخارجي. كما يتناول هذا التقييم أدوار السفارات والبعثات الجزائرية بالخارج بوصفها أذرع تنفيذية لفهم مدى فعالية الجهاز الدبلوماسي في تطبيق التوجيهات أو المشاركة في صنعائها.

أولاً- دور وزراء الخارجية في صنع القرار الخارجي الجزائري 2009 -

2019:

بين عامي 2009 و2019 تداولت على وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية شخصيات ذات مرجعيات مهنية وسياسية متباينة تراوحت بين الكفاءة التقنية والرمزية السياسية ما يعكس مسعى رئاسيا لاعادة هندسة الوظيفة الدبلوماسية بما يوازن بين الولاء المؤسساتي والخبرة القطاعية، لكن هذا التنوع لم يترجم دائما الى أداء فاعل إذ تكشف تجربة كل وزير عن تفاوت في أنماط التفاعل مع البيئة الإقليمية وفي القدرة على المبادرة أو الانكفاء تبعا لطبيعة إدراكه لدوره وموقعه ضمن منظومة صنع القرار. كما أن الحضور الشخصي على الساحة الدولية وحدود الاستقلالية في معالجة الملفات، ظلا مرتين لمستوى التمرکز الرئاسي وهيمنة المقاربة الأمنية في السياسة الخارجية. من هنا فإن تفكيك مسارات هؤلاء الوزراء لا يستهدف فقط رصد تحولات الطاقم الإداري، بل يتيح فحصا دقيقا لبنية الفعل الدبلوماسي الجزائري وقياس مدى فاعلية وزارة

(1) عودة وعبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار، 145-154.

الخارجية كفاعل رسمي ضمن شبكة القرار، وذلك بالاستناد الى أدوات نظرية تسمح بتتبع أنماط الإدراك وصياغة البدائل ضمن بيئة مؤسسية عالية المركزية.

1-مراد مدلسي 2007 - 2013:

جاء تعيين مراد مدلسي على رأس وزارة الشؤون الخارجية امتدادا لتوجه الرئاسة نحو تثبيت الطابع الإداري والتكنوقراطي على الجهاز الدبلوماسي، إذ كان مدلسي خريج الاقتصاد من جامعة الجزائر وأحد رموز الإدارة الاقتصادية للدولة، شغل سابقا مناصب وزارية في المالية والتجارة⁽¹⁾، دون أن تكون له تجربة دبلوماسية ميدانية. وقد ساعده في الصعود قربته من دوائر القرار المرتبطة بالمؤسسة الرئاسية خصوصا في ظل انتمائه السياسي الى حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) أحد أذرع السلطة المالية للرئيس بوتفليقة، الى جانب انتمائه الجهوي الى منطقة تلمسان التي حظيت بتمثيل سياسي وإداري واسع خلال تلك المرحلة⁽²⁾.

غير أن خلفيته الجهوية والسياسية لم تنعكس إيجابا على أداء الجهاز الدبلوماسي، بل اتسمت ولايته بنوع من الجمود والتحفظ في مواجهة الأزمات الكبرى التي شهدتها المنطقة كالثورات العربية في تونس ومصر والانقسام في الجامعة العربية وصولا الى الأزمة الليبية التي وضعت فيها الجزائر في دائرة الاتهام بعدما روج لادعاءات بدعمها لنظام القذافي دون أن تقدم وزارة الخارجية توضيحات كافية ومقنعة للرأي العام الداخلي أو الدولي، وقد ساهم صمته المتكرر تجاه الأحداث الساخنة في المنطقة خصوصا دول الجوار في تغييب صوت الجزائر عن ساحات يفترض أنها مجالها الحيوي وهو ما فتح الباب أمام قوى إقليمية منافسة لكسب النفوذ خصوصا المغرب وقطر⁽³⁾.

الى جانب ذلك كشفت شهادات دبلوماسيين لجريدة الشروق الجزائرية عن تهميش واسع للكفاءات داخل الوزارة وتحويل السفارات الى هياكل بيروقراطية فاقدة للمبادرة نتيجة مركزية القرار وتقييد حركة السفراء والقناصل، كما خلف تصريح مدلسي الجدلي في قناة برلمانية فرنسية

(1) Ambassade d'Algérie en France, «Décès du président du Conseil constitutionnel Mourad Medelci», 28 janvier 2019, in: <https://amb-algerie.fr/5515/decès-du-président-du-conseil-constitutionnel-mourad-medelci/>, consulté le 15 avril 2022.

(2) "هذه هي المناصب التي تقلدها الراحل مراد مدلسي"، النهار أونلاين، في: <https://www.ennaharonline.com/هذه-هي-المناصب-التي-تقلدها-الراحل-مراد-مدلسي/>، شوهذ: 21 ماي 2020.

(3) "مدلسي اعترف بالغباء فأصبح وزيرا للخارج"، الشروق أونلاين، في: <https://www.echoroukonline.com/مدلسي-اعترف-بالغباء-فأصبح-وزيرا-للخارج>، شوهذ: 21 ماي 2020.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

حين وصف العشرية السوداء بـ "الحرب الأهلية" صدمة في الأوساط الرسمية والدبلوماسية لكونه أضعف الرواية الجزائرية التي طالما أكدت أن البلاد كانت ضحية للإرهاب لا طرفا في صراع أهلي (1) .

ورغم تمسكه بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول فقد بدا هذا المبدأ في عهده مجرد ذريعة لتبرير الانكفاء بدل أن يكون استراتيجية فعالة للتأثير الإيجابي ما جعل بعض المحللين يصفون دبلوماسيته بـ "المتردة" والعاجزة عن التكيف مع ديناميكيات التحولات الإقليمية. وحتى على المستوى الاقتصادي لم تسجل أي مبادرات دبلوماسية نشطة لتعزيز صورة الجزائر أو جذب الاستثمارات ما جعل أداء الوزارة خلال ولايته انعكاسا لفترة جمود وغياب التأثير وهو ما يعكس وفق تصور بريتش وسنايدر ضعفا في إدراك الأزمة وفشلا في تفعيل بدائل دبلوماسية ذات جدوى في ظل نظام صنع قرار مركزي يقيد هوامش المبادرة.

2-رمطان لعامرة 2013 – 2017:

شكل تعيين رمطان لعامرة وزيرا للشؤون الخارجية في سبتمبر 2013، نقطة تحول في محاولة الجزائر استعادة دورها الإقليمي والدولي بعد سنوات من الانكفاء الدبلوماسي. وهو دبلوماسي مهني خريج المدرسة الوطنية للإدارة (تخصص دبلوماسية) يتقن العربية والفرنسية والإنجليزية، وراكم تجربة استثنائية امتدت منذ عام 1976، شغل خلالها مناصب متقدمة في بعثات الجزائر لدى الأمم المتحدة وفي سفاراتها بواشنطن ولشبونة وفيينا وأديس أبابا الى جانب رئاسته لهيئات إقليمية مثل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وترأسه لمؤتمرات حركة عدم الانحياز ومهامه كمفوض للسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي (2) .

جاءت عودته الى الخارجية في سياق تصاعد الأزمات في مالي وليبيا، وتراجع الحضور الجزائري في إفريقيا، وقد استفادت مؤسسة الرئاسة من كفاءته التقنية الممتدة لنحو 32 سنة (3) ، وشبكة علاقاته الدولية الواسعة لتكليفه بإعادة تنشيط المبادرات الدبلوماسية الجزائرية خصوصا في ملف الوساطة. فعلى خلاف سلفه مراد مدلسي امتلك لعامرة قدرة على إدراك تعقيدات

(1) الشروق أونلاين، مدلسي اعترف.

(2) Ramtane Lamamra, Curriculum Vitae, document officiel, *ministère des Affaires étrangères* (Algérie), s.d., 1-4.

(3) Union africaine, «Biography of H.E. Mr. Ramtane Lamamra, Commissioner for Peace and Security»1.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

المرحلة وتحولات البيئة الإقليمية، كما أظهر مرونة في توظيف أدوات دبلوماسية متعددة الأطراف عبر مشاركته الفاعلة في مؤتمرات الاتحاد الإفريقي ولعبه دورا محوريا في مسار السلام في مالي واجتماعات الجوار الليبي في الجزائر وهذا ما أكده الوزير الأسبق عبد العزيز رحابي في حديثه عن الانتعاش الذي شهدته السياسة الخارجية بمجيئ لعامة على رأس الدبلوماسية في ظل غياب شبه تام لرئيس الجمهورية (1).

رغم ما تم رصد من تحولات على مستوى الأداء والفاعلية في الملفات الجوارية، نجد أنه في المقابل لم تمنح له الرئاسة هامشا واسعا لتطوير عمل الوزارة على الصعيد المؤسسي. ففي ماي 2014، تم تعيين عبد القادر مساهل وزيرا منتدبا مكلفا بالشؤون المغاربية والافريقية ضمن حكومة عبد المالك سلال (2) وهو ما أوجد ازدواجية في تسيير الملفات الإقليمية، وأدى الى تداخل الصلاحيات بين الوزيرين دون أن يكون ذلك تعبيرا عن هيكل ثنائي رسمي بل آلية رئاسية لضبط حدود الحضور السياسي. وقد غدت هذه المعطيات ما تداولته بعض التحليلات الصحفية الدولية حول طموحه السياسي واحتمالات خلافته للرئيس، حيث أشارت بعض القراءات الى أن محاولاته الإصلاحية داخل الجهاز الدبلوماسي واجهت حدودا بنوية مرتبطة بمركزية القرار داخل مؤسسة الرئاسة (3).

ضمن نموذج بريتش وسنايدر تظهر تجربة لعامة فهما عاليا لموقعه في منظومة القرار، إذ مثل حالة فريدة من إدراك الذات كفاعل يمتلك كفاءة وخبرة تسمح له بصياغة المبادرات ووعيا بالأزمات المحيطة، إلا أن آليات صنع القرار بقيت تحت السيطرة الكاملة للرئاسة، مما قيد فعالية البدائل المطروحة وأبقى وزارة الخارجية رهينة الوظيفة التمثيلية أكثر من كونها مركزا مبادرا. وقد عجز عن تمرير إصلاحات داخلية في الوزارة بسبب غياب تغذية راجعة مؤسسية

(1) الشروق أونلاين، "لهذه الأسباب انتعشت السياسة الخارجية للجزائر"، 4 أوت 2014، في:

<https://www.echoroukonline.com/لهذه-الأسباب-انتعشت-السياسة-الخارجية/> شوه: 22 ماي 2020.

(2) العربية نت، "14 وزيرا جديدا بحكومة العهدة الرابعة في الجزائر"، 14 ماي 2014، في:

<https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/2014/05/05/14-وزيرا-جديدا-بحكومة-العهدة-الرابعة-في-الجزائر>

الجزائر، شوه: 22 ماي 2020.

(3) بوبكر بلقاسم، "رمطان لعامة.. الرجل الذي يزجج بوتفليقة"، التراسوت، 5 نوفمبر 2017، في:

<https://www.ultrasawt.com/رمطان-لعامة-الرجل-الذي-يزجج-بوتفليقة/>، شوه: 22 ماي 2020.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

وافتتار الوزارة الى دعم سياسي يمكنه من قيادة تحولات هيكلية. وقد تجلى هذا العجز أيضا في تبنيه لقراءة محافظة للدور الخارجي للدولة، عبر عنها بوضوح حين صرح أن: "الجزائر لديها موقف سياسي، وهو أن جيشها يحارب داخل أراضيها فقط" (1)، ما يؤكد تمسكه بالعقيدة التقليدية لمبدأ عدم التدخل.

ورغم أن هذا الموقف ينسجم مع مرجعية السيادة الوطنية، إلا أنه يظهر في السياق ذاته حدود التفاعل الدبلوماسي الجزائري مع التهديدات الإقليمية، حين تبقى البدائل محصورة في الوساطة والتواصل متعدد الأطراف دون امتلاك أدوات ضغط فعالة أو مرونة استراتيجية كافية للتكيف مع ديناميكيات التحولات الأمنية في المحيط المباشر.

يكشف إنهاء مهام رمضان لعمامرة ضمن التعديل الحكومي ماي 2017- بموجب المرسوم الرئاسي المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، أين تم تعيين بعد القادر مساهل كوزير جديد للشؤون الخارجية (2) - حدود فاعلية الكفاءة الفردية داخل نظام يرتكز على مركزية القرار واعتبارات الولاء. فرغم حضوره الدبلوماسي البارز لم يترجم أدائه الى تموضع مؤسسي دائم ما يعكس تفضيل السلطة لضبط التوازنات الداخلية على حساب استثمار المبادرة خصوصا في سياق التحضير لاستحقاقات ما بعد 2019.

3- عبد القادر مساهل 2017 - 2019:

مثل تعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون الخارجية في 25 ماي 2017، خلفا لرمطان لعمامرة (3) انتقالا واضحا من منطق الكفاءة الدبلوماسية العالمية الى منطق أكثر انسجاما مع رؤية الرئاسة لضبط السياسة الخارجية.

فمساهل القادم من خلفية إعلامية وسياسية راكم خبرة طويلة في ملفات الشؤون الإفريقية والمغربية، حيث تولى عدة مناصب دبلوماسية منذ سبعينيات القرن الماضي من رئاسة فرع حركات التحرر بوزارة الخارجية الى مناصب سفير ثم وزير منتدب مكلف بالشؤون الإفريقية

(1) "لعمامرة: جيش الجزائر يحارب داخل أراضيها فقط"، جريدة الرائد، 27 مارس 2015، في: <https://elraed.dz/64823>

لعمامرة-جيش-الجزائر-يحارب-داخل-أراضيها-فقط، شوهذ: 22 ماي 2020.

(2) مرسوم رئاسي رقم 180-17 مؤرخ في 28 شعبان عام 1438 الموافق 25 مايو سنة 2017، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 31، (28 مايو 2017): 5-6.

(3) مرسوم رئاسي رقم 180-17، 5-6.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

والمغربية وصولاً إلى وزارة الاتصال سنة 2013⁽¹⁾ هذا المسار جعل منه شخصية متمرسة إدارياً ومؤهلة للعب دور مرن في المرحلة التي تلت إقصاء لعمامرة.

جاء تعيينه في سياق حساس طبعته ترتيبات السلطة لما بعد 2019، وسعيها إلى حصر المبادرة ضمن دوائر القرار المركزي. وفي هذا السياق بدا حضور مساهل أشبه بـ "التمثيل الرسمي الصرف"، حيث افتقر إلى هامش المبادرة الاستراتيجية واكتفى بإعادة إنتاج خطاب سياسي خارجي قائم على تثبيت المبادئ العامة خصوصاً مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما عبر عنه في تصريحاته بخصوص ليبيا حين أكد أن "كل الأطراف مقتنعة بأن لا بديل عن الحل السياسي ووقف التدخل الخارجي".

غير أن دبلوماسية عبد القادر مساهل لم تخل من تناقضات، حيث أثار جدلاً واسعاً خلال مشاركته في ملتقى "منتدى رؤساء المؤسسات" في سبتمبر 2017، إثر تصريحات حادة تجاه عدد من دول الجوار، من بينها اتهام المغرب بتبييض أموال المخدرات وانتقاد الأوضاع الاقتصادية في مصر وتونس وليبيا، وهي تصريحات لقيت ردود فعل داخلية وخارجية واعتبرت من قبل عدد من المراقبين خروجاً نسبياً عن الأعراف الدبلوماسية، بالنظر إلى ص دورها في سياق اقتصادي داخلي⁽²⁾.

وفي ضوء نموذج بريتش وسنايدر، يمكن تفسير هذا النمط من السلوك باعتباره مؤشراً على محدودية إدراك التهديدات والفرص في بعدها الاستراتيجي، حيث بدا الخطاب متأثراً بسياق التفاعل اللحظي أكثر من كونه تعبيراً عن مقاربة مؤسسية متماسكة. غير أن هذا التفسير لا ينفصل عن طبيعة بنية صنع القرار الخارجي، التي تتسم بمركزية مرتفعة تقلص من هامش المبادرة لدى الفاعلين التنفيذيين، بما في ذلك وزير الشؤون الخارجية.

وفي هذا الإطار، لا يمكن رد محدودية الأثر الدبلوماسي إلى العامل الفردي وحده، بل إلى تفاعل هذا العامل مع قيود بنيوية تتعلق بضعف آليات التغذية الراجعة داخل الجهاز الدبلوماسي وهيمنة الرئاسة على توجيه السياسة الخارجية، الأمر الذي جعل الوزارة تميل إلى إعادة إنتاج خطاب رسمي أكثر من بلورة مبادرات مستقلة ذات أثر إقليمي ملموس.

(1) "Algérie: Abdelkader Messahel, le dernier des Mohicans," *Jeune Afrique*, 16 novembre 2017, <https://www.jeuneafrique.com/mag/>. Consulté le 15 avril 2022.

(2) "هجوم مساهل على المغرب ومصر يحدث زلزالاً دبلوماسياً في الجزائر"، الشرق الأوسط، 21 أكتوبر 2017، في: <https://aawsat.com/home/article/1059726> /شاهد: 15 أبريل 2022.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (29): مصفوفة تحليلية لمستوى الإدراك واتخاذ القرار في تجارب وزراء

الخارجية الجزائريين (2009 – 2019) (1)

الوزير	الادراك			البدائل المقترحة أو المعتمدة	هامش المناورة داخل الوزارة	مخرجات السياسة الخارجية
	إدراك الذات كفاعل	إدراك الازمة	إدراك التهديدات والفرص			
مراد مدلسي 2007- 2013	إداري لا يملك رؤية مستقلة	قصور - غياب للمبادرة	رؤية محدودة للتحولات الإقليمية والدولية	الانكفاء والجمود	ضعيف - قرار مركزي	تغيب الجزائر عن محيطها
رمطان لعمامرة 2013- 2017	محترف - يملك تصورا دبلوماسيا	جيد- فهم لتداعيات الساحل على الجزائر	استثمار الفرص الأمنية	الوساطة - التحرك الأفريقي	أوسع- رغم ازدواجيه التسيير وتداخل الصلاحيات مع مساھل	عودة جزئية للدور الخارجي
عبد القادر مساھل 2017- 2019	سياسي ذو خطاب داخلي	متذبذب - انفعال أكثر من تحليل	خلط بين التهديدات والفرص	خطاب عام - قلة المبادرات	تراجع- تأزم داخلي	حضور إعلامي دون نتائج ملموسة

تبرز المصفوفة التحليلية تفاوت هامش المناورة لدى وزراء الشؤون الخارجية واختلاف أدوارهم تبعا لموقعهم داخل شبكة السلطة المركزية لا سيما في ظل هيمنة الرئاسة على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية. هذا التفاوت لا يمكن فهمه بمعزل عن طبيعة الأدوات التي

(1) من اعداد الباحثة بناء: السير الذاتية لوزراء الخارجية الجزائرية، بالإضافة الى تقارير صحفية -ذكرت سابقا-.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تترجم من خلالها توجهاتهم على أرض الواقع. فالوزير، مهما اتسعت خبرته أو ضاقت مساحة حركته، لا يمارس فعله الخارجي بشكل مباشر، بل من خلال جهاز مؤسسي يمتد خارج الحدود الوطنية، يتمثل أساسا في شبكة التمثيل الدبلوماسي.

ثانيا - التمثيل الدبلوماسي - السفارات والقنصليات - 2009-2019:

يعتبر التمثيل الدبلوماسي أحد أهم أدوات وزارة الشؤون الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية، حيث تتجسد من خلاله شبكة من السفارات والقنصليات التي تشكل الامتداد الميداني للدولة في بيئتها الإقليمية⁽¹⁾. ويكتسي هذا التمثيل أهمية خاصة في دول الجوار، بالنظر الى حساسية التفاعلات الأمنية والسياسية التي تميز هذا الفضاء.

وفي هذا الإطار، يوضح الجدول التالي توزيع التمثيل الدبلوماسي الجزائري في دول الجوار خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (30): الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في دول الجوار 2009-

2019 (2)

الدولة	السفارة	القنصلية
مالي	سفارة الجزائر بباماكو	قنصلية الجزائر بغاو
ليبيا	سفارة الجزائر بطرابلس	قنصلية الجزائر العامة بطرابلس قنصلية الجزائر بسبها
موريتانيا	سفارة الجزائر بنواكشوط	قنصلية الجزائر بنواذيبو
المغرب	سفارة الجزائر بالرباط	المكتب القنصلي بالرباط قنصلية الجزائر العامة بالدار البيضاء قنصلية الجزائر بوجدة
النيجر	سفارة الجزائر بنيامي	قنصلية الجزائر بأغاديس
تونس	سفارة الجزائر بتونس العاصمة	قنصلية الجزائر العامة بتونس العاصمة قنصلية الجزائر بقفصة قنصلية الجزائر بالكاف

(1) علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005): 15-18.

(2) Ministère des Affaires étrangères et de la Communauté nationale à l'étranger (Algérie)، «Représentations diplomatiques et consulaires Algerianness à l'étranger»
<https://www.mfa.gov.dz/ar/embassys-locations-list> .consulté le 15 avril 2022.

كشف تحليل شبكة التمثيل الدبلوماسي الجزائري في دول الجوار خلال عهد عبد العزيز بوتفليقة عن مفارقة واضحة بين الامتداد الجغرافي الواسع للسفارات والقنصليات، وبين محدودية فعاليتها في دعم عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في البيئات المتأزمة. فعلى الرغم من تمركز السفارات في عواصم استراتيجية مثل باماكو وطرابلس ونيامي، وانتشار القنصليات في مناطق حساسة كـ غاو وسبها وأغاديس، فإن الأداء الفعلي لهذه البعثات، خاصة في لحظات الأزمات، يطرح تساؤلات حول قدرتها على الاضطلاع بوظيفتها الأساسية في إنتاج المعرفة الاستراتيجية.

فمن الناحية النظرية، تمثل السفارات والقنصليات الحلقة الأولى في سلسلة صنع القرار، حيث يفترض أن تضطلع بوظيفة جمع المعلومات وتحليلها ونقلها الى مركز القرار، بما يساهم في بناء إدراك دقيق للتهديدات والفرص. غير أن تطورات البيئة الإقليمية بعد 2011، وعلى رأسها تداعيات سقوط نظام القذافي، كشفت عن وجود اختلال نسبي في هذا الدور، حيث بدا أن قنوات الاستشعار الدبلوماسي لم تكن بالفعالية المطلوبة لمواكبة التحولات المتسارعة في الفضاء الليبي والساحلي (1).

ففي الحالة الليبية، مثلت مدن الجنوب مثل سبها فضاء حيويًا لتقاطع التهديدات المرتبطة بالتهريب والجماعات المسلحة، ما كان يفترض أن يمنح القنصليات الجزائرية هناك موقعًا متقدمًا في رصد هذه التحولات. إلا أن تدهور الوضع الأمني، الى جانب محدودية الحركة الميدانية للبعثات، أسهم في تقليص قدرتها على أداء هذا الدور، ما انعكس على فجوة نسبية بين المعطيات الميدانية المتغيرة وسرعة تكيف القرار الخارجي معها. ويعزز هذا الطرح أن الجزائر، رغم إدراكها المبكر لمخاطر الانهيار الليبي، اتجهت أساسًا نحو مقاربة دفاعية قائمة على تحصين الحدود، أكثر من تطوير أدوات استشعار خارجية مرنة.

ولا يقتصر هذا التراجع النسبي على الحالة الليبية، بل يمتد الى فضاء الساحل، حيث تعد مناطق مثل غاو وأغاديس نقاط ارتكاز لنشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة.

(1) عبد الرؤوف بن الشيخ، وعبد الكريم كبيش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع. 14 (2018): 499.

أنظر: زينب فرحاتي، عمر فرحاتي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 9، ع. 3 (2018): 892.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ورغم وجود تمثيل قنصلي في هذه المناطق، فإن طبيعة التحديات الأمنية، الى جانب ضعف الإمكانيات اللوجستية والبشرية، حدت من قدرة هذه البعثات على التحول الى مراكز تحليل ميداني فعالة. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الوظيفة المعلوماتية للسفارات والقنصليات ظلت، الى حد كبير، محكومة بقنوات رسمية تقليدية، لم تكن كافية لمواكبة ديناميات الفاعلين غير الدوليين.

من زاوية أخرى، يلاحظ أن جزءا معتبرا من نشاط البعثات الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة قد انصرف الى وظائف إدارية وقنصلية، على غرار معالجة شؤون الجالية وتسهيل التنقل، وهي مهام تكتسي أهمية عملية، غير أنها قد تكون جاءت على حساب الأدوار الاستراتيجية المرتبطة بإنتاج المعرفة وصياغة البدائل في عملية صنع القرار الخارجي. وقد تعزز هذا الطرح من خلال الانتقادات التي عبر عنها الوزير الأول الأسبق عبد العزيز جراد، في سياق حديثه عن اختلالات أداء السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أشار الى ضرورة تجاوز المقاربة التقليدية التي تختزل العمل الدبلوماسي في وظائف خدمتية، نحو تفعيل دور أكثر ديناميكية قائم على التحليل والاستشراف (1).

وفي هذا الإطار، يمكن فهم هذا التحول الوظيفي النسبي باعتباره انعكاسا لاختلال في ترتيب أولويات العمل الدبلوماسي، حيث طغى البعد القنصلي والخدمات على حساب البعد الاستراتيجي، ما ساهم في إضعاف قدرة هذه البعثات على أداء دورها كمصدر رئيسي للمعلومات والتحليل (2)، خاصة في البيئات الإقليمية المتقلبة. وعليه، فإن الإشكال لا يرتبط بطبيعة الوظائف في حد ذاتها، بقدر ما يتعلق بمدى التوازن بينها، وهو توازن يبدو أنه قد اختل خلال بعض فترات الدراسة، بما أثر نسبيا على فاعلية قنوات الاستشعار الدبلوماسي في تغذية مركز القرار بالمعطيات الدقيقة والآنية.

(1) عبد العزيز جراد، "احتكار بوتقليقة للسياسة الخارجية عطل الدبلوماسية الجزائرية"، مقابلة تلفزيونية، فيديو على YouTube في: <https://www.youtube.com/watch?v=hkQdFIH6uCQ>، شوهذ: 23 ماي 2020.

(2) عامر مصباح، نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، 236.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 – 2019

على الرغم من أن الإطار الدستوري في الجزائر لا يسند للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية اختصاصا صريحا في توجيه السياسة الخارجية، إلا أن بنية النظام السياسي التي تداخلت فيها منذ الاستقلال السلطة المدنية بالعسكرية وأفرزت واقعا تمارس فيه هذه المؤسسات دورا فعليا في رسم توجهات الدولة الخارجية لاسيما في السياقات ذات الطابع الأمني والاستراتيجي (1). وإذا كانت القدرات العسكرية للمؤسسة الدفاعية قد عولجت سابقا ضمن المحددات الداخلية المؤثرة في القرار الخارجي كما ورد في المبحث الأخير من [الفصل الأول](#)، فإن هذا المطلب يسلط الضوء على تموضع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية كفاعل رسمي، وإن كان غير ظاهر دائما في معادلة صنع القرار الخارجي، ومن خلال تحليل مساحات النفوذ والتأثير التي شغلتها هذه الأجهزة خاصة خلال الفترات التي تراجعت فيها فعالية المؤسسات بعد مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

الفرع الأول: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر

1- العلاقة المدنية - العسكرية قبل بوتفليقة:

تميزت التجربة الجزائرية منذ لحظة الاستقلال بتداخل عضوي بين المؤسسة العسكرية وبنية السلطة السياسية (2) في علاقة لم تبين على مبدأ الفصل المؤسساتي وإنما على قاعدة "الشرعية الثورية" التي منحت للجيش دورا تأسيسيا في بناء الدولة وصياغة توجهاتها الكبرى (3). فمنذ هيمنة "جيش الحدود" على مقاليد الحكم إثر أزمة صيف 1962، تم تثبيت معادلة حكم غير معلنة مفادها أن القرار السيادي لا يمكن أن يتخذ بمعزل عن رضا المؤسسة العسكرية سواء بشكل مباشر أو عبر قنوات غير رسمية (4).

(1) أحمد المرغني سالم، عامر علي عقل، "دور المؤسسة العسكرية في صنع قرارات السياسة الخارجية"، مجلة الجمايع، ع. 34، (2021): 138.

(2) فوزية قاسي وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، سياسات عربية، ع. 19 (آذار/مارس 2016): 54-57.

(3) مراد جواي، "الدبلوماسية العسكرية"، مجلة المفكر 19، ع. 1 (2024): 371.

(4) بن سعدي سمير، "أزمة صائفة 1962 واجتماع ما بين الولايات بزمرة 24-25 جوان 1962"، مجلة البحوث التاريخية 5، ع. 2 (2021): 431.

وقد أسس هذا المسار لما يمكن تسميته بـ "العسكرة البنيوية" للسياسة في الجزائر، حيث لم تمارس السلطة المدنية بمعزل عن الرضا أو الدعم العسكري وهو ما تجلّى بوضوح في عهد الرئيس هواري بومدين (1965 - 1978) الذي مثل حالة اندماج شبه تام بين الرأس السياسي والقيادة العسكرية⁽¹⁾، حتى في الفترات التي حاولت فيها النخب المدنية فرض نماذج للحكم التعددي أو الانفتاح السياسي كما في تجربة الرئيس الشاذلي بن جديد بقيت المؤسسة العسكرية هي الحكم الأخير سواء من خلال الانسحاب التكتيكي أو التدخل المباشر كما حصل بعد انتخابات 1991، حين قررت قيادة الجيش وقف المسار الانتخابي⁽²⁾.

وفي هذا السياق، برزت المؤسسة العسكرية بوصفها الحاضن الفعلي لاستقرار النظام، بل والموجه غير المعلن للسياسات الكبرى بما في ذلك الخيارات الدبلوماسية، حيث ارتبطت السياسة الخارجية منذ ذلك الحين باعتبارات "الأمن القومي" بالمعنى الواسع والذي يتجاوز الدفاع الوطني ليشمل العلاقات الخارجية ومواقف الدولة في المحافل الإقليمية والدولية⁽³⁾.

2- العلاقات المدنية - العسكرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة (1999 - 2019):

عند توليه الحكم في أبريل 1999، كان عبد العزيز بوتفليقة يدرك أن موقع الرئاسة في الجزائر لا يكفي بمفرده لممارسة الحكم الفعلي، بل يتطلب تفاهما مع المؤسسة العسكرية التي كانت في ذلك الوقت تحت قيادة رئيس الأركان الفريق محمد العماري وجهاز الاستعلام والأمن بقيادة الجنرال محمد مدين (توفيق). وقد قبل الجيش آنذاك بدعم بوتفليقة باعتباره شخصية ذات شرعية ثورية وكاريزما دولية قادرة على إعادة "تلميع صورة النظام" داخليا وخارجيا بعد سنوات الأزمة الأمنية والانغلاق السياسي⁽⁴⁾. لكن بوتفليقة ورغم حملته شعار "عفا الله عما سلف"، الذي يتجاوز من خلاله أي خلاف مع المؤسسة العسكرية⁽⁵⁾، لم يكن راضيا بدور رمزي،

(1) الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، ج.2: الممارسة السياسية للنخبة الحاكمة (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، 87.

(2) اسراء احمد إسماعيل، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، 269.

(3) جمال محمد السيد ضلع، "أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به"، مجلة دراسات في حقوق الإنسان 5، ع. 1 (2021): 5.

(4) عز الدين قطوش، "العلاقات المدنية-العسكرية"، محاضرات مقياس، (جامعة الجزائر 3)، 95.

(5) قاسي وبومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر"، 61.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

وأصر منذ البداية على أن يكون رئيسا كامل الصلاحيات ورافضا أن يكون "ثلاثة أرباع رئيس"، على حد تعبيره الشهير (1) .

ملامح التوتر ظهرت بعد فوزه بعهدته الثانية سنة 2004، حين قام بإزاحة الفريق محمد العماري من قيادة الأركان في أوت 2004، وهو الضابط الذي كان من أبرز رموز المعالجة الأمنية الصلبة خلال العشرية السوداء (2) على خلفية . وقد فسرت هذه الخطوة على أنها أول محاولة فعلية لتقليص نفوذ القيادة العسكرية داخل القرار السياسي، تلاها في السنوات التالية إحالة مجموعة من الجنرالات المقربين من العماري الى التقاعد ضمن ما عرف في الصحافة بـ "تنظيف محيط الرئاسة من الحرس القديم"، ومنذ تلك المرحلة بدأت مؤسسة الرئاسة تميل أكثر الى التحالف مع شخصيات عسكرية جديدة خاصة اللواء أحمد قايد صالح الذي عين في ماي 2004 نائبا لوزير الدفاع ورئيسا لأركان الجيش ثم أصبح أحد أقرب حلفاء بوتفليقة (3) .

في السنوات اللاحقة، وبفعل تحسن مؤشرات الأمن والاقتصاد، تمكن بوتفليقة من تنفيذ إصلاحات مؤسسية تقلص من امتدادات الجيش داخل المؤسسات المدنية وخاصة من خلال تقليص صلاحيات جهاز الاستخبارات (DRS). ومع اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي، وسعى بوتفليقة الى الظهور كضامن للاستقرار مع تركيز القرار الدبلوماسي في يديه، لكن الواقع بدأ يتغير بحدّة بعد 27 أفريل 2013، حين أصيب الرئيس بجلطة دماغية أقعدته عن الحركة وبدأ ما وصف لاحقا بـ "الفراغ التنفيذي"، حيث ضعفت قدرة بوتفليقة على إدارة الشأن العام وازدادت سطوة الدائرة الضيقة المحيطة به بقيادة شقيقه سعيد بوتفليقة.

تزامن ذلك مع تنامي نفوذ قايد صالح داخل مؤسسة الجيش خاصة بعد تحديد خصومه داخل الجهاز الأمني. وفي سبتمبر 2015 اتخذت الرئاسة خطوة حاسمة تمثلت في إقالة الجنرال محمد مدين (توفيق) بعد 25 سنة من قيادة جهاز الاستعلام والأمن في سابقة غير معهودة تتبع ذلك حل الجهاز رسميا في جانفي 2016 وتعويضه بمديرية المصالح الأمنية

(1) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 2.

(2) كنزة مغيش حمامة، جدلية التحالف والانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقارنة سوسيولوجية 2017/1997 نموذجا (الجزائر، الدار الجزائرية، 2017)، 286-287.

(3) قاسي وبومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر"، 66.

(DSS) تحت إشراف وزارة الدفاع بما يعبر عن تفكيك منهجي لأحد أبرز مراكز القوى غير الرسمية في النظام (1) .

وحتى سنة 2019، ومع نهاية عهد بوتفليقة تحت ضغط الحراك الشعبي ظلت العلاقة المدنية العسكرية في الجزائر قائمة على معادلة "التحكم دون الظهور" حيث حافظ الجيش على موقعه كصانع قرار خفي خاصة في القضايا المتعلقة بالسيادة والأمن الخارجي.

الفرع الثاني: التداخل بين الأمن القومي والسياسة الخارجية في الجزائر

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال العقد الممتد من 2009 إلى 2019 بتزايد الاعتماد على المنظور الأمني في تحليل التهديدات وتوجيه المواقف الخارجية، بما يجعل الأمن القومي ليس مجرد محدد من محددات القرار، بل الإطار المرجعي الذي يعاد من خلاله تعريف المصالح الوطنية في تفاعلات الدولة الخارجية، وقد تجلّى هذا التداخل البنوي في مواقف الجزائر إزاء سلسلة من الأزمات الإقليمية أبرزها النزاع الليبي وتصاعد التهديد الإرهابي في منطقة الساحل والتدخلات الأجنبية في مالي فضلا عن ارتدادات الربيع العربي على البيئة المغربية.

في هذا السياق اتخذت الجزائر موقفا رافضا بشدة للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا سنة 2011، متمسكة بمبدأ عدم التدخل وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. غير أن تحليل خلفية هذا الموقف يكشف أنه لم يكن قائما فقط على الموروث الدبلوماسي، بل على تقييم أمني صريح يعتبر تفكك الدولة الليبية تهديدا مباشرا للحدود الجنوبية الشرقية، وقد أدى ذلك إلى تعزيز انتشار القوات العسكرية في عمق الصحراء وتشديد آليات المراقبة والاستعلام (2) .

كما شكلت الأزمة في مالي (2012 - 2013) اختبارا إضافيا لهذا التداخل، حيث أبدت الجزائر تحفظا على التدخل الفرنسي ضمن عملية "سيرفال"، لكنها عادت لاحقا لتلعب دور الوسيط في توقيع اتفاق السلم والمصالحة في باماكو سنة 2015 مدفوعة بهواجس أمنية تتعلق بتمدد الجماعات المسلحة نحو حدودها. ولم تكن هذه المبادرات صادرة عن وزارة الخارجية وحدها بل كانت موازنة بجهود تنسيق عسكري عبر قيادة أركان الجيش وهو ما يتجلى في

(1) قطوش، "العلاقات المدنية-العسكرية"، 110.

(2) نسيم بلهول، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 16 (2017): 323-324.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

مبادرة إنشاء قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) سنة 2010 بمدينة تمنراست بمشاركة كل من مالي والنيجر وموريتانيا.

وإزداد هذا التداخل وضوحا بعد سنة 2013 إثر إصابة الرئيس بوتفليقة بجلطة دماغية وتراجع حضوره التنفيذي ما أفسح المجال لعودة المؤسسة العسكرية كمركز ثقل فعلي في إدارة شؤون الدولة ، بما في ذلك السياسة الخارجية خاصة في ملفات لا يمكن عزلها عن المقاربة الأمنية كقضية الارهاب العابر للحدود والتهريب وتنامي النفوذ الأجنبي في الجوار.

إن السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة لم تكن مقطوعة عن الاعتبارات الدبلوماسية لكنها كانت "مؤمنة" أمنيا أي أن مساراتها وقيودها وحدودها كانت ترسم انطلاقا من تصورات الأجهزة الأمنية والعسكرية لما يشكل تهديدا أو خطرا. وبهذا تصبح السياسة الخارجية امتدادا لوظيفة الأمن القومي لا فقط في مضمونها بل في بنيتها المؤسسية أيضا.

• مقارنة نظرية لتفسير التداخل: العلاقات المدنية - العسكرية وصنع القرار الخارجي:

يظهر تحليل السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2009 - 2019) أن محددات الأمن القومي لم تكن فقط عاملا من بين عوامل التوجيه بل شكلت العدسة المفاهيمية الأولى التي يبنى من خلالها إدراك صناع القرار للبيئة الدولية. ويمكن تفسير هذا التداخل البنوي عبر الإحالة الى نماذج نظرية كلاسيكية أبرزها نموذج السياسة البيروقراطية (Bureaucratic Politics Model) الذي طوره غراهام أليسون حيث تصاغ القرارات الخارجية بوصفها نتيجة تفاوض بين فواعل مؤسسية ذات مصالح متباينة (1). في هذا السياق تظهر المؤسسة العسكرية الجزائرية بوصفها "الفاعل الأقوى" في رسم خطوط السياسة الخارجية خصوصا في القضايا المصنفة أمنية أو استراتيجية (ليبيا، الساحل، الارهاب، الطاقة). (2)

فالمؤسسة العسكرية بحكم خبرتها الاحترافية احتكرت أدوات التقييم الأمني والإقليمي، مما جعلها تتجاوز في أحيان كثيرة وزارة الشؤون الخارجية في تحديد المواقف أو في تقنين هامش التفاوض مع الشركاء. هذا الدور لا يعكس فقط ضعف الوزارات المدنية بل يؤشر الى ما سماه هنتنغتون بـ "تغول العسكر في غياب الاحتراف المدني"، وهو ما يتجلى بوضوح في حالات مثل

(1) قطوش، "العلاقات المدنية-العسكرية"، 11-21.

(2) Laurence Aïda Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'ambivalence de l'Algérie, *Africa Security Brief*, no. 18, (February 2012):2.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تأسيس قيادة العمليات المشتركة (CEMOC) سنة 2010 والتنسيق العسكري مع دول الساحل المجاورة خارج الأطر الدبلوماسية المعتادة.

كما أن ما يدعوه جانويتز بـ "الضابط السياسي" ينطبق على الأطر العليا للجيش الجزائري التي لم تكتف بالأدوار الدفاعية التقليدية، بل انخرطت في تقييم التهديدات ورسم أولويات السياسة الخارجية انطلاقاً من اعتبارات الأمن الداخلي والاستقرار الحدودي. وقد برز هذا التوجه بوضوح بعد 2013، مع دخول الرئيس بوتفليقة مرحلة الشلل التنفيذي، حيث زادت المبادرات الخارجية المرتبطة بالأمن مثل تعزيز مراقبة الحدود مع ليبيا والنيجر أو تكثيف الاتصالات الاستخباراتية مع دول الساحل في حين غابت المبادرة السياسية عن الجهاز الدبلوماسي الرسمي⁽¹⁾.

هذا الواقع يعكس ما يسمى في الأدبيات المقارنة بـ "النموذج الهجين للعلاقات المدنية - العسكرية"، حيث تمارس المؤسسة العسكرية نوعاً من "التحكم غير المباشر" في السياسة الخارجية دون أن تظهر بالضرورة كمقرر رسمي، وإنما كقوة ضامنة ترسم الخطوط الحمراء بموافقتها. وهنا يبرز الفرق بين الدولة التي تصنع السياسة الخارجية من خلال مؤسسات مدنية منتخبة، والدولة التي يعاد فيها تعريف الأمن القومي بشكل دائم عبر تقييم المؤسسة العسكرية لما يشكل تهديداً وهو ما يفسر تحفظ الجزائر المستمر على التدخلات الأجنبية ورفضها الانخراط في تحالفات عسكرية خارجية خوفاً من فقدان السيطرة على القرار السيادي⁽²⁾.

بالتالي، فإن التداخل بين الأمن القومي والسياسة الخارجية في الجزائر لا يفهم فقط من زاوية "البيئة الإقليمية المضطربة"، بل يجب تحليله ضمن بنية الحكم نفسها، حيث يعاد إنتاج السياسة الخارجية من داخل مؤسسات أمنية - عسكرية تمتلك أدوات التقييم وقنوات التفاعل وسقوف التحرك ما يجعل القرار الخارجي امتداداً للأمن الداخلي أكثر منه تعبيراً عن تصور دبلوماسي مستقل⁽³⁾. ولتلخيص أبرز الأطر النظرية المفسرة لتداخل الأمن القومي بالسياسة الخارجية في الحالة الجزائرية، نعرض الجدول التالي:

(1)

(2) جوابي، "الدبلوماسية العسكرية"، 371.

(3) بشير أحمدو، منير حساني، "دور الجيش الوطني الشعبي في النظام السياسي..."، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 16، (2017): 733.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (31): الأطر النظرية المفسرة لتداخل الأمن القومي بالسياسة الخارجية في الجزائر⁽¹⁾

النظرية /النموذج	الفكرة الاساسية	دلالاتها في الحالة الجزائرية
صامويل هنتنغتون والاحترافية العسكرية 1957"الجندي والدولة"	احتراف الجيش يعني ابتعاده عن السياسة، والعكس تغول عسكري	غياب مؤسسات مدنية قوية وفعالة أدى الى هيمنة الجيش على القرار الخارجي
موريس جانووتيز والضابط السياسي 1960 "الجندي المحترف"	الضباط يشاركون فعليا في صنع القرار للحفاظ على الامن القومي	كبار الضباط ساهموا بشكل فعال في ضبط مخرجات السياسة الخارجية
غراهام اليسون والنموذج البيروقراطي في تحليل الساسة الخارجية	القرار هو نتيجة لصراع مصالح بين مؤسسات الدولة، التفاعل البيروقراطي	المؤسسة العسكرية كانت الاقوى بحكم ضعف أداء وزارة الخارجية وتراجع دور الرئاسة.
النموذج الهجين للعلاقات المدنية- العسكرية	توازن غير مستقر بين المدني والعسكري	عدم التدخل الظاهري للجيش لكنه حدد سقف المبادرة تجاه القضايا الأمنية في ليبيا والساحل مثلا.

رغم أن المعطيات التي تم تحليلها في الفروع السابقة تظهر بوضوح أن المؤسسة العسكرية لعبت دورا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في القضايا الأمنية والإقليمية، إلا أن هذا التأثير لم يكن مطلقا أو غير مشروط، بل خضع لحدود موضوعية وذاتية فرضتها طبيعة النظام السياسي وسياقات التحول في موقع الرئاسة ومؤسسات الدولة.

(1) من اعداد الباحثة بناء على:

نور الدين حفيظي ونور الدين دخان، "المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 9، ع.03 (ديسمبر 2018): 457-460.

Samuel Huntington ،The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957) 80-85.

Morris Janowitz ،The Professional Soldier : A Social and Political Portrait (New York : Free Press, 1960) 418-420.

Graham Allison ،Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis (Boston : Little, Brown, 1971) ، 144-150.

فلا يمكن اختزال تأثير الجيش في بنية دائمة لاحتكار القرار بقدر ما تجلى هذا التأثير في سياقات محددة، لاسيما بعد تدهور صحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2013، مما أدى الى تراجع فعلي للدور التنفيذي للرئاسة وفتح المجال لتوسع نفوذ المؤسسة العسكرية كفاعل ضروري في مرحلة "الفراغ السلطوي"، هذا ما يفسر الطابع "الردعي - التحفظي" للسياسة الخارجية الجزائرية في تلك الفترة، إذ تحولت المؤسسة العسكرية الى مرجعية تعيد تعريف الأولويات الدبلوماسية من منطلقات أمنية صرفه دون أن تطرح رؤى خارجية بديلة أو مشاريع شراكة دبلوماسية بعيدة المدى.

ويلاحظ أيضا، أنه رغم الدور الكبير للجيش إلا أن تدخله لم يتبلور في شكل مؤسسة دائمة تصوغ السياسة الخارجية كما هو الحال في دول ديمقراطية أو حتى أنظمة عسكرية صريحة، فقد بقي هذا الدور محصورا في المبادرة الظرفية والتقييم الأمني لا في تخطيط استراتيجي شامل. ذلك لأن الجيش نفسه لم يكن يطمح الى قيادة السياسة الخارجية كوظيفة دائمة بل مارس تأثيره كـ "فاعل حارس" لا "فاعل منشئ"، وهذا ما يفسر أن أغلب المبادرات الخارجية ظلت تنسب رسميا الى الرئاسة أو وزارة الشؤون الخارجية.

وكذلك نجد أنه وبالرغم بروز المؤسسة العسكرية كفاعل محوري في الملفات الأمنية الإقليمية مثل الأزمات في ليبيا ومالي ومكافحة الارهاب في منطقة الساحل، إلا أن تأثيرها ظل محدودا في الملفات الاقتصادية والدبلوماسية متعددة الأطراف. فقد تراجع حضورها في علاقات الجزائر مع أطراف دولية كالاتحاد الأوروبي أو الصين، وفي القضايا البيئية والتجارية العالمية، وفي هذه السياقات واصلت وزارة الشؤون الخارجية أداء أدوارها التقليدية بالتنسيق مع الوزارات التقنية كوزارة التجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة السياحة، وإن كانت هذه الأدوار ذات فعالية محدودة ما يشير الى أن الجيش لم يتحول الى فاعل شامل في توجيه السياسة الخارجية بل بقي تأثيره انتقائيا ومجاليا مرتبطا بالتهديدات الأمنية أكثر من ارتباطه بصياغة المصالح الدبلوماسية طويلة المدى.

المبحث الثاني: دور الجهاز التشريعي في صنع القرار الخارجي في

الجزائر 2009 - 2019

في الأدبيات المقارنة للعلاقات الدولية والسياسات العامة ينظر الى البرلمانات كأحد مكونات الضبط المؤسسي لصنع القرار الخارجي خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تسند للسلطة التشريعية مهام الرقابة والمصادقة على الاتفاقيات وتوجيه السياسة العامة عبر أدوات مساءلة الحكومة. ورغم أن المبادرة في الشؤون الخارجية تبقى غالبا في يد الجهاز التنفيذي، إلا أن وجود برلمان فعال يعد مؤشرا على التوازن المؤسسي ويمنح الشرعية للمواقف الدولية للدولة. غير أن هذا الدور يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة الرئاسية المركزة أو الهجينة كثيرا ما يفرغ الجهاز التشريعي من أدوات التأثير الفعلي خاصة في المجالات التي تصنف ضمن "الاختصاصات السيادية" كالدفاع والسياسة الخارجية. وتزداد الهوة بين النصوص والممارسة حين تتسم الحياة السياسية بضعف التعددية أو بانغلاق المجال التداولي ما يفضي الى برلمان ذي وظائف شكلية أو تكميلية.

في الجزائر، يبدو الجهاز التشريعي رغم امتلاكه اختصاصات محددة في الدستور مثل المصادقة على المعاهدات أو توجيه الأسئلة للحكومة فاعلا هامشيا في رسم القرار الخارجي، وذلك بسبب هيمنة الرئاسة على توجيه السياسة الخارجية وتضائل ثقافة المساءلة وضعف التقاليد البرلمانية في مناقشة الخيارات الاستراتيجية. ومع ذلك فإن دراسة الجهاز التشريعي تظل ضرورة لتحليل الهيكل الرسمي لصنع القرار الخارجي ليس فقط من زاوية ما يمارسه فعليا، بل أيضا من زاوية ما لا يمارسه أي حدود الفعل البرلماني في ظل نظام يركز على "التنفيذ العمودي" أكثر من الرقابة التشاركية. كما يمكن لهذا التحليل أن يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين البرلمان وباقي مؤسسات الدولة وعلى الكيفية التي تمرر بها القرارات ذات الطابع الدولي داخل بنية الحكم.

بناء عليه يسعى هذا المبحث الى تقييم دور الجهاز التشريعي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال تحليل الوظائف الدستورية الموكلة لكل من البرلمان بغرفتيه والمجلس الدستوري في المجال الخارجي ومقارنتها بالتجليات التطبيقية خلال الفترة الممتدة من 2009

الى 2019، بهدف تحديد حدود تأثير هذا الجهاز في مسار صنع القرار الخارجي ضمن السياق السياسي والمؤسساتي في الجزائر.

المطلب الأول: الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية وحدود تأثيرها (2009 – 2019)

تشكل الصلاحيات الرقابية التي يقرها الدستور الجزائري للبرلمان إطارا مرجعيا لفهم موقع المؤسسة التشريعية ضمن منظومة صنع القرار الخارجي. وتتص الوثيقة الدستورية على عدد من الآليات الرقابية التي يمكن تصنيفها وظيفيا الى رقابة قبلية تسبق تنفيذ القرار كالمصادقة على المعاهدات أو الموافقة على إعلان الحرب وأخرى بعدية تأتي في مرحلة لاحقة مثل مناقشة بيان السياسة العامة أو استخدام أدوات المساءلة كالأسئلة وملتزمات الرقابة.

ويقتضي التعامل مع هذه الآليات في سياق السياسة الخارجية التوقف عند طبيعتها القانونية من جهة وكيفية تفعيلها من جهة أخرى، وذلك من خلال تتبع نمط استخدامها خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2019، في ضوء التحديات الإقليمية والدولية التي واجهتها الجزائر، وبالنظر الى البنية المؤسسية التي تحكم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الفرع الأول: الآليات القبلية لرقابة البرلمان على السياسة الخارجية

تمارس الرقابة القبلية عندما يتدخل البرلمان في السياسات أو القرارات قبل تنفيذها الفعلي بهدف ضمان توافقها مع القانون وتحقيق توازن مؤسسي بين السلطات. وتعد هذه الرقابة من أبرز الآليات التي تمنح الطابع الديمقراطي للقرار السياسي سواء في المجالات الاقتصادية أو التشريعية أو حتى السيادية. وفي السياق الجزائري نص دستور 1996، والتعديل الدستوري لسنة 2008، وكذا دستور 2016، على مجموعة من الأدوات التي تصنف ضمن الرقابة القبلية متفاوتة من حيث القوة والإلزام، ورغم التعديلات المتعاقبة على دستور 1996، لا سيما بعد إقرار الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الأمة)، إلا أن النصوص المنظمة للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية لم تشهد تغييرا جوهريا خصوصا في المجالات ذات الصلة بالسياسة الخارجية والقرارات السيادية (1).

- أدوات الرقابة القبلية في الشأن الخارجي:

• المصادقة على البرنامج الحكومي:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996؛ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 2008؛ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016.

تشكل المصادقة على البرنامج الحكومي إحدى أبرز صور الرقابة القبلية التي يمارسها البرلمان الجزائري وتحديدًا المجلس الشعبي الوطني، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة 80 من دستور 1996⁽¹⁾، التي تلزم رئيس الحكومة بعرض برنامجه أمام المجلس لنيل الموافقة مع إتاحة المجال لإجراء مناقشة عامة قد تدفعه إلى تكليف مضامين البرنامج بناءً على ملاحظات النواب. ورغم أن هذا الإجراء يبدو في ظاهره تقنياً وإجرائياً إلا أنه يحمل دلالة سياسية هامة باعتباره فرصة دستورية نادرة يتاح فيها للسلطة التشريعية التأثير - ولو بشكل غير مباشر - في التوجهات الكبرى للحكومة بما في ذلك خياراتها الدبلوماسية والتعاون الدولي.

ويعد هذا التصويت البرلماني مفصلاً دستورياً حساساً لا سيما وأن المادة 81 تنص على أن رفض المجلس للبرنامج يترتب عليه استقالة الحكومة مع تكليف رئيس الجمهورية بتعيين رئيس حكومة جديد. وفي حال تكرار الرفض تطبق المادة 82 التي تقضي بحل المجلس الشعبي الوطني وجوباً، وإجراء انتخابات تشريعية جديدة في غضون ثلاثة أشهر مع بقاء الحكومة لتسيير الشؤون العادية⁽²⁾. وهو ما يجعل البرلمان يمتلك من الناحية النظرية أداة تأثير قوية على تشكيلة الحكومة وتوجهاتها، لكنه في الوقت ذاته مقيد بعامل الردع الدستوري المرتبط بإمكانية حله ما يضعف من ميله لممارسة رقابة صارمة.

وتؤكد المادة 83 أن البرنامج المصادق عليه من طرف البرلمان يصبح المرجعية التنفيذية للحكومة ما يمنح المصادقة طابعاً ملزماً، ويكرس من حيث الشكل مبدأ خضوع العمل الحكومي للشرعية التمثيلية، غير أن هذه الإمكانية تظل محدودة في السياق الجزائري لسببين رئيسيين: أولاً، أن رئيس الجمهورية وليس رئيس الحكومة هو من يحتكر فعلياً رسم السياسة الخارجية وفقاً للمادة 77 من الدستور ما يهمل دور البرنامج الحكومي في توجيه هذا المجال. وثانياً، أن البنية الحزبية داخل المجلس الشعبي الوطني خاصة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019، كانت تتسم بهيمنة الكتلة الموالية للرئيس ما يفرغ آلية المصادقة من مضمونها النقدي أو الرقابي⁽³⁾.

(1) دستور 1996، المواد: 80.

(2) دستور 1996، المادتان: 81، 82.

(3) دستور 1996، المادتان: 83، 77..

ورغم ذلك، فإن الأهمية الرمزية لهذه الرقابة تبقى قائمة إذ تمنح النواب فرصة لإثارة نقاشات سياسية حول القضايا الخارجية أو توجيه رسائل تعكس تصوراتهم لتوجه الدولة حتى إن لم تترجم بالضرورة إلى تعديلات في محتوى البرنامج. وعليه تعد المصادقة على البرنامج الحكومي أداة رقابة قبلية محدودة التأثير الواقعي لكنها محورية من حيث البنية الدستورية، وتبرز الشكل الديمقراطي للتفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى وإن ظل القرار السياسي الفعلي متمركزا خارج البرلمان.

• إعلان الحرب واستشارة البرلمان:

تشكل إجراءات إعلان الحرب أحد أبرز مجالات التداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الجزائر، وهو ما تعكسه المادة 95 من دستور 1996، التي تنص على أنه "إذا وقع عدوان فعلي على البلاد أو يوشك أن يقع حسبما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة، يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد اجتماع مجلس الوزراء والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، ويجتمع البرلمان وجوبا ويوجه رئيس الجمهورية خطابا للأمة يعلمها بذلك" (1) وتظهر هذه المادة أن البرلمان لا يملك سلطة تقريرية في قرار إعلان الحرب، وإنما يستشار ضمن مسار دستوري يراد له أن يضيف على القرار طابعا تشاركيا وشكلا من أشكال الإجماع المؤسسي.

وتمثل هذه "الاستشارة البرلمانية" أداة رقابة قبلية محدودة الطابع والسيادة تدرج ضمن آليات التوازن الشكلي أكثر من كونها وسيلة للرقابة الفعلية. فالقرار النهائي يبقى محصورا في يد رئيس الجمهورية دون الحاجة إلى تصويت أو موافقة صريحة من غرفتي البرلمان ما يضعف من أثر الرقابة التشريعية في توجيه الخيارات الدفاعية أو العسكرية للدولة (2).

ومع ذلك، فإن إلزام البرلمان بالانعقاد الفوري بعد إعلان الحرب يوفر له - ولو نظريا - فرصة ممارسة رقابة لاحقة من خلال مناقشة الوضع ومساءلة الحكومة حول تطورات النزاع وأهدافه. كما أن توجيه خطاب للأمة وفق ما تقتضيه المادة نفسها يضيف طابع الشفافية المؤسسية على القرار حتى إن كانت وظيفته رمزية أكثر منها تقريرية. وتأسيسا على ما سبق

(1) دستور 1996، المادة 95.

(2) محمد خليفي، "الرقابة البرلمانية على الحروب والعمليات العسكرية الخارجية: دراسة حالة الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي"، مجلة مدارات سياسية 5، ع 1 (2021): 165-166.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يمكن القول إن الرقابة القبلية للبرلمان في مجال إعلان الحرب هي رقابة استشارية وشكلية وليست رقابة سيادية تعكس توجهها رئاسيا راسخا في النظام السياسي الجزائري، حيث تدار القضايا الأمنية والعسكرية الكبرى ضمن دائرة مغلقة تقودها السلطة التنفيذي.

• إعلان حالة الطوارئ:

وفقا للمادة 91 من الدستور والتي تنص على أن رئيس الجمهورية يقرر "إذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع. ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا" (1) ، ورغم أن إعلان هذه الحالة يندرج في الأصل ضمن المجال الداخلي والأمني إلا أن تداعياته قد تمتد الى الحقل الخارجي من خلال تقييد الحركة الدبلوماسية أو تعليق بعض الاتفاقيات أو تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار. وعلى هذا الأساس تعتبر موافقة البرلمان على تمديد حالة الطوارئ أداة رقابة قبلية جزئية تتيح له - ولو بشكل محدود - مساءلة السلطة التنفيذية بشأن الآثار الخارجية لهذه التدابير، ورغم طابعها الشكلي فإنها تمنح الغرفتين التشريعتين مدخلا غير مباشر للنفوذ الى القرار الخارجي في ظروف السيادة ما يدرج هذه الآلية ضمن أدوات الرقابة القبلية المنصوص عليها دستوريا ولو في حدود ضيقة.

• المصادقة على المعاهدات الدولية والسيادية:

تعد المصادقة البرلمانية على المعاهدات الدولية من أبرز صور الرقابة القبلية ذات الطابع السيادي، حيث تنص المادة 131 من دستور 1996 على أن "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غر واردة في ميزانية الدولة بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة" (2) ، وتمثل هذه الآلية أداة رقابية مهمة تمنح الجهاز التشريعي دورا في ضبط التزامات الدولة الخارجية قبل دخولها حيز التنفيذ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمصالح سيادية أو ترتيبات مالية دولية.

(1) دستور 1996، المادة 91.

(2) دستور 1996، المادة 131.

وتتطوي هذه الرقابة على بعد وقائي إذ تتيح للبرلمان - نظريا - رفض معاهدة قد يرى فيها انتقاصا من السيادة الوطنية أو تهديدا للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، غير أن فعالية هذه الرقابة محدودة من الناحية الواقعية نظرا لأن البرلمان لا يشارك في صياغة أو تفاوض المعاهدات بل يستدعى فقط للمصادقة على نتائج عملية تفاوض قادتها السلطة التنفيذية. كما أن البرلمان نادرا ما يعترض على المعاهدات المقدمة، ما يجعل المصادقة في معظم الأحيان إجراء شكليا يضيف الطابع الدستوري على قرارات اتخذت مسبقا في دوائر السلطة التنفيذية (1). ورغم هذه القيود فإن التمييز الذي أجراه الدستور بين أنواع المعاهدات - من حيث وجوب المصادقة البرلمانية من عدمها - يعكس درجة من الوعي بأهمية إخضاع القضايا السيادية الكبرى لشرعية تمثيلية. وبالتالي تعد هذه الرقابة القبلية بمثابة ضمانة مبدئية لتقييد الانفراد الرئاسي في التزامات الدولة الخارجية، حتى إن لم تفعل سياسيا بشكل فعال، فهي تكشف التوتر الكامن بين الهيكل الدستوري الذي يشرك البرلمان وواقع الممارسة الذي يميل نحو احتكار القرار الخارجي من قبل السلطة التنفيذية (2).

• المصادقة على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم:

تنص المادة 97 من دستور 1996 على أن "رئيس الجمهورية يوقع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم ويتلقى رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بهما ويعرضها فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة" (3). وتكشف هذه المادة عن رقابة قبلية ذات طابع سيادي صارم تمس جوهر القرار الخارجي في مراحله النهائية خاصة أن معاهدات السلم تعد من أبرز صور إعادة تموضع الدولة في علاقاتها الدولية.

ورغم أن رئيس الجمهورية يتمتع بحق التفاوض والتوقيع على هذه الاتفاقيات، إلا أن إدخال البرلمان كطرف مصادق إلزاميا وبشكل صريح يضيف على القرار بعدا تشريعيا يحد من الانفراد الرئاسي في الملفات السيادية المرتبطة بوقف النزاعات المسلحة أو إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. ويضاف إلى ذلك اشتراط رأي المجلس الدستوري في مضمون الاتفاقيات

(1) محمد بن شريف، "الرقابة على دستورية المعاهدات في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع. 7 (جامعة الجزائر، 2018): 112-115.

(2) بن شريف، 118.

(3) دستور 1996، المادة 97.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

قبل عرضها على البرلمان، مما يرفع من مستوى الضبط القانوني والمؤسسي لهذا النوع من القرارات (1).

وتتميز هذه الآلية عن غيرها من أدوات الرقابة القبلية في المجال الخارجي بأنها تتطلب مصادقة صريحة من كلا غرفتي البرلمان، وليس مجرد إشعار أو استشارة ما يجعلها من أقوى آليات الرقابة التشريعية المنصوص عليها في الدستور الجزائري في المجال الخارجي. غير أن استخدامها الفعلي في التجربة الجزائرية يظل نادرا نظرا لخصوصية المرحلة الممتدة بين 2009 و2019، والتي اتسمت بانتهاج الجزائر لسياسة خارجية حذرة وغير تدخلية، وفي ظل غياب انخراطها المباشر في نزاعات مسلحة دولية تستوجب توقيع معاهدات سلم أو اتفاقيات هدنة. كما أن التوترات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، لا سيما في ليبيا ومالي لم تترجم الى مواجهات عسكرية مباشرة بين الجزائر وأطراف خارجية، ما أبقى هذه الآلية ضمن الإطار النظري غير المفعل رغم ما تحمله من قيمة دستورية ورقابية عالية.

وبالنظر الى المادتين 131 و97 (2) يلاحظ أنهما تصبان في اتجاه واحد يتمثل في تقييد الانفراد الرئاسي في إبرام الالتزامات الدولية ذات الطابع السيادي، ومن خلال اشتراط مصادقة صريحة من غرفتي البرلمان غير أن الفرق الجوهرية بينهما يكمن في نطاق التطبيق وطبيعة المعاهدات المعنية، فبينما تنصرف المادة 131 الى معاهدات ذات طابع عام واستراتيجي (مثل التحالف، الاتحاد، المعاهدات المالية، الحدود)، تتعلق المادة 97 تحديدا باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، والتي تصدر عادة عن سياقات نزاع مسلح أو مواجهة عسكرية وتعد بمثابة إعلان لاعادة التوقيع الدولي للدولة. كما أن المادة 97 تضيف عنصرا رقابيا إضافيا يتمثل في رأي المجلس الدستوري قبل عرض الاتفاقيات على البرلمان بخلاف المادة 131 التي تحيل مباشرة على المصادقة التشريعية.

بهذا المعنى يمكن اعتبار المادتين مكملتين لبعضهما، حيث تضبط الأولى (131) العلاقات الدبلوماسية ذات الطابع الهيكلي والدائم، بينما تضبط الثانية (97) القرارات المرتبطة بالسلم والحرب. ومع ذلك يظل تفعيل كلا المادتين محدودا في الممارسة الجزائرية، ما يكرس

(1) دستور 1996؛ بن شريف، "الرقابة على دستورية المعاهدات في الجزائر"، 109-111.

(2) دستور 1996، المادة 131، 97.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الفارق بين النصوص الدستورية التي تشترك البرلمان، وواقع صنع القرار الخارجي الذي تواصلت فيه مركزية القرار بيد رئيس الجمهورية خلال الفترة 2009 - 2019.

• المصادقة على الميزانية القطاعية لوزارة الشؤون الخارجية كآلية رقابة قبلية:

تشكل المصادقة البرلمانية على قانون المالية إحدى أبرز صور الرقابة القبلية التي يخولها الدستور الجزائري للسلطة التشريعية والتي يمكن أن تمتد - نظريا - الى تقييم السياسات القطاعية بما فيها السياسة الخارجية. فقد نصت المادة 120 من دستور 1996، وكذا المادة 44 من القانون العضوي رقم 99 - 02، على أن يصادق البرلمان على مشروع قانون المالية في أجل أقصاه خمسة وسبعون (75) يوما من تاريخ إيداعه. ويفصل هذا الأجل كما يلي: 47 يوما للمجلس الشعبي الوطني و20 يوما لمجلس الأمة، بينما تمنح اللجنة المتساوية الأعضاء 8 أيام في حال نشوب خلاف بين الغرفتين، أما في حالة عدم المصادقة ضمن الآجال القانونية، فإن رئيس الجمهورية يصدر قانون المالية بأمر له قوة القانون (1).

ضمن هذا الإطار تعد الميزانية القطاعية لوزارة الشؤون الخارجية جزءا من قانون المالية، ويفترض أن تتيح للبرلمان هامشا معتبرا لمناقشة الأداء الدبلوماسي والتوجهات الخارجية للدولة خاصة عند عرض الميزانية الفرعية الخاصة بالقطاع. ويناط بلجنة الشؤون الخارجية دور تحضير أساسي، حيث تتولى استقبال وزير الشؤون الخارجية الذي يقدم عرضا مفصلا يتضمن (2):

- مشروع الميزانية الفرعية الخاصة بالوزارة، في شقيها المتعلقين بالتسيير والتجهيز.
 - مذكرة تفسيرية مكتوبة تتضمن بيانات تفصيلية حول مبررات البنود المقترحة.
 - أي وثائق إضافية يطلبها أعضاء اللجنة بشأن فقرات محددة في الميزانية.
- تلي ذلك مناقشة عامة تتناول التقديرات المالية وأداء الوزارة على أن يمنح الوزير فرصة الرد على تساؤلات النواب قبل اختتام الجلسة من طرف رئيس اللجنة.

(1) دستور 1996، المادة 120؛ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، /الجريدة الرسمية، ع. 15، 9 مارس 1999، المادة 44.

(2) القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 .

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ومع أن هذه الإجراءات توفر إطارا مؤسسيا نظريا يمكن من خلاله مساءلة الحكومة بشأن خياراتها الخارجية، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن محدودية فعالية في التأثير، نظرا لطبيعة الأغلبية البرلمانية المنسجمة عادة مع الجهاز التنفيذي وجمود الآليات القانونية التي لا تتيح - في الغالب - سوى نقاشات شكلية، وتنتهي أحيانا بتعديلات رمزية على حجم الاعتمادات دون أن تمس جوهر السياسات (1).

علاوة على ذلك، فإن تصويت البرلمان على قانون المالية لا يقتصر على البعد الداخلي، بل يعد ترخيصا ضمنيا للحكومة بإبرام اتفاقيات القروض مع الشركاء الأجانب في إطار الالتزامات المالية المحددة مسبقا في الوثيقة الميزانية، مما يمنح للبرلمان - من حيث المبدأ - دورا رقابيا على التوجهات الدولية للدولة من خلال الأدوات المالية.

بعد استعراض أدوات الرقابة القبلية التي خولها الدستور الجزائري للبرلمان، يمكن تلخيص هذه الآليات في الجدول الآتي يبرز طبيعة كل أداة وسندھا الدستوري ومجال تدخلها ومستوى تأثيرها. ولأغراض التوثيق المقارن تم إدراج أرقام المواد المقابلة في التعديلات الدستورية لسنتي 2008 و2016، مع الإشارة -كما أسلفنا الذكر - الى أن مضامين النصوص لم تشهد تغييرات جوهرية على مستوى الرقابة التشريعية في المجال التنفيذي أو الخارجي، بل حافظت على الهيكل ذاتها لدور البرلمان، مما يبرر اعتماد دستور 1996 كمرجعية تحليلية أساسية في هذا المبحث.

الجدول رقم (32): أدوات الرقابة القبلية للبرلمان الجزائري وفق دستور 1996

والتعديلات اللاحقة (2)

ملاحظات	مجال التأثير	طبيعة الاداة	الدستور		الأداة الرقابية القبلية
			2016	2008/ 1996	
لا يوجد تصريح مباشر للسياسة الخارجية	داخلي، ويتضمن السياسات	إلزامية، تصويت، وقد	المواد: 94,95,96,97	المواد: 80,81,82,83	المصادقة على البرنامج الحكومي

(1) حمادي عبد الله، دور البرلمان في تقييم وتقويم السياسة العامة في الجزائر (1999-2017)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2017، 72-75

(2) من إعداد الباحثة بناءً على: دستور 1996، التعديل الدستوري لسنة 2008، ودستور 2016، مع الاستناد إلى القانون العضوي رقم 99-02 والنصوص التنظيمية ذات الصلة.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

	العامة ذات الشأن الخارجي	تؤدي الى استقالة أو حل			
تشمل السلم والتحالف والحدود، الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف... الخ	خارجي- سيادي	إلزامية - موافقة صريحة- لا تشترط رأي المجلس الدستوري	المادة: 149/ مع اضافة بسيطة في نص المادة	المادة: 131	المصادقة على المعاهدات السيادية
مرتبطة بالأمن والسلم والاستقرار	خارجي- سيادي	إلزامية - موافقة صريحة- تشترط رأي المجلس الدستوري	المادة: 111	المادة: 97	المصادقة على معاهدات السلم والهدنة
القرار النهائي بيد الرئيس	خارجي- دفاعي	استشاري	المادة: 109	المادة: 95	اعلان الحرب
تداعياته قد تمتد الى الشأن الخارجي	داخلي	الزامية	المادة: 105	المادة: 91	تمديد حالة الطوارئ والحصار
يغطي كل اتفاقيات التعاون الدولي. والانفاق العسكري الخ/ الميزانية القطاعية للشؤون الخارجية	داخلي- خارجي- دفاعي	الزامية	المواد: 138، 140، 141	المواد: 120، 122، 123	المصادقة على قانون المالية

هذه الآليات وفق نموذج **Michael Brecher**، رغم تنوعها، لا تدخل في مرحلة صنع القرار
(**decision-making stage**) بل في مرحلة الإضفاء الشرعي (**legitimation stage**)

الفرع الثاني: الآليات البعدية لرقابة البرلمان على السياسة الخارجية

بعد استعراض أدوات الرقابة القبلية التي يمارسها البرلمان الجزائري والتي تتعلق بالمراحل السابقة لتنفيذ السياسات أو المصادقة على الاتفاقيات، تبرز الرقابة البعدية بوصفها امتدادا وظيفيا يتيح للهيئة التشريعية تقييم الأداء الحكومي بعد التنفيذ ومساءلة الجهاز التنفيذي حول النتائج، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالسياسة الخارجية. وتستند هذه الرقابة الى جملة من الآليات المنصوص عليها في دستور 1996 (لا سيما المواد 84، 130، 133، 134، 135، 136، 137)، بالإضافة الى القانون العضوي والنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وهي آليات تتفاوت في طبيعتها بين أدوات معلوماتية واستفهامية وأخرى سياسية وقسرية.

ورغم الطابع الرئاسي للنظام السياسي في الجزائر وما يقابله من ضعف فعلي في ممارسة البرلمان لوظيفته الرقابية تجاه السياسة الخارجية، إلا أن هذه الآليات تحتفظ بإمكانات دستورية كامنة قد تسمح - نظريا - بإثارة النقاش أو التعبير عن موقف أو حتى فرض توازن سياسي نسبي تجاه صانع القرار الخارجي. وبغرض استيعاب منطق تدرج الرقابة البرلمانية وحدودها في المجال الخارجي، يتم تناول هذه الآليات وفق ما يلي:

1-مناقشة السياسة الخارجية:

كرس دستور 1996، من خلال المادة 130 إحدى الآليات المحدودة للرقابة البعدية التي يمارسها البرلمان الجزائري في مجال السياسة الخارجية، حيث نص صراحة على أنه: "يمكن البرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين. ويمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المتعاقد بغرفتيه المجتمعين معا لائحة يبلغها الى رئيس الجمهورية." (1)

ويعد هذا النص من أبرز الأحكام التي تعترف للسلطة التشريعية - وإن بشكل شكلي - بإمكانية التدخل السياسي في القضايا الدبلوماسية والسيادية، لا سيما وأنه يوجه صراحة نحو رئيس الجمهورية بوصفه الفاعل المركزي في توجيه السياسة الخارجية. ومع أن المبدأ الذي

(1) دستور 1996، المادة 130.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تضمنته المادة يعكس - نظريا - وجود مساحة للتوازن المؤسساتي، إلا أن الآلية التي تقررها تبقى محكومة بجملة من القيود البنوية التي تقلص من فعاليتها (1).

أول هذه القيود يتمثل في قيد المبادرة، حيث لا يملك البرلمان بغرفتيه صلاحية فتح النقاش حول السياسة الخارجية من تلقاء نفسه، بل يشترط أن يقدم الطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة (2). وهو ما يضعف من استقلالية السلطة التشريعية ويحولها من فاعل مراقب الى متلق لمبادرة صادرة من قمة الجهاز التنفيذي أو من داخل هيكله القيادي. أما القيد الثاني فيتجلى في الطابع غير الملزم للائحة التي قد تصدر عن المناقشة المشتركة للغرفتين، إذ تظل في حكم التوصية أو التعبير الرمزي عن موقف البرلمان دون أن ترتب أي أثر قانوني أو سياسي يقيد صلاحيات رئيس الجمهورية في هذا المجال.

بهذا المعنى يمكن تصنيف هذه الآلية ضمن الرقابة السياسية ذات الطابع الاستشاري التي تسعى الى إضفاء طابع مؤسساتي على مناقشة القضايا الخارجية دون أن تمس بجوهر المركزية الرئاسية التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية (3). فهي أقرب الى صيغة تأطير رمزية، تهدف الى إظهار انخراط البرلمان في قضايا الشأن الدولي دون أن تخوله سلطة توجيه القرار أو الاعتراض عليه.

وإذا ما أخضعت هذه الآلية لاختبار الممارسة خلال الفترة 2009 - 2019، يتضح بجلاء أنها لم تفعل فعليا في أي من المحطات الدبلوماسية أو الاستراتيجية الحساسة، رغم ما شهدته البيئة الإقليمية والدولية من تحولات كبرى كالأزمة الليبية والتدخل العسكري الفرنسي في الساحل وتوتر العلاقات المغربية وتطورات العلاقة مع دول الخليج وأوروبا. وهذا الغياب التام لاستخدام هذه الآلية يبرز بوضوح طابعها الرمزي ويؤكد أن حضورها الدستوري لم يتحول الى ممارسة مؤسساتية راسخة نتيجة لطبيعة النظام السياسي الذي يمنح الرئيس سلطة شبه مطلقة في مجال السياسة الخارجية، ويفرغ أدوات الرقابة البرلمانية من مضمونها العملي.

(1) محمد خليفي، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية: دراسة حالة الجزائر 1989-2015، أطروحة دكتوراه في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024، 112-118.

(2) دستور 1996، المادة 130.

(3) خليفي، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية، 122-126.

وعليه، فإن المادة 130 تعبر عن محاولة مبدئية لإشراك البرلمان في الحياة الدبلوماسية للدولة، لكنها تبقى رهينة قيود المبادرة وغياب الإلزام، مما يجعل أثرها في توجيه القرار الخارجي ضعيفا، إن لم يكن معدوما، ويكرس في النهاية منطق "الاستشارة الشكلية" داخل بنية سياسية قائمة على تركيز القرار في يد السلطة التنفيذية.

2- بيان السياسة العامة:

تعد مناقشة بيان السياسة العامة إحدى أبرز آليات الرقابة البعدية التي يخولها الدستور الجزائري للبرلمان، وتحديدًا للمجلس الشعبي الوطني من أجل تقييم الأداء الحكومي بشكل دوري. وقد نصت المادة 84 من دستور 1996 (المعدل) على أن "الحكومة تقدم سنويا بيانا عن السياسة العامة الى المجلس الشعبي الوطني"، ويترتب عن ذلك إجراء مناقشة عامة حول عمل الجهاز التنفيذي، ويمكن أن تختتم بحسب السياق بإصدار لائحة برلمانية أو حتى ملتئم رقابة (1).

وقد عزز كل من القانون العضوي رقم 99 - 02 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني هذه الآلية، حيث أفرد المواد من 50 الى 56 لتفصيل إجراءات تقديم البيان وحدود المناقشة البرلمانية وآليات التصويت، إذ نصت المادة 50 على أن الحكومة "تقدم كل سنة ابتداء من تاريخ المصادقة على برنامجها بيانا عن السياسة العامة طبقا لأحكام المادة 84 من الدستور"، فيما حددت المادة 51 أجل تقديم اقتراحات اللوائح المتعلقة بالبيان باثنتين وسبعين (72) ساعة من اختتام المناقشة. وتشترط المادة 52 توقيع عشرين (20) نائبا على الأقل لقبول أي لائحة، بينما تمنع المادة 53 النائب الواحد من توقيع أكثر من اقتراح لائحة واحدة. وتعرض اللوائح على التصويت حسب ترتيب إيداعها (المادة 54)، وتلغى باقي اللوائح إذا صودق على إحداها بأغلبية أعضاء المجلس، كما تقيد المادة 55 حق التدخل أثناء المناقشة ليقصر على الحكومة (بناء على طلبها) مندوب أصحاب اللائحة ونائب معارض (2).

وتتميز هذه الآلية بطابعها البعدي، إذ يتم تقييم أداء الحكومة بعد مرور سنة على تنفيذ سياستها. ورغم أن بيان السياسة العامة لا يتضمن عادة تفاصيل دقيقة حول السياسة الخارجية،

(1) دستور 1996، المادة 84.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 99-02، المواد 50-56.

إلا أن هذه الأخيرة تعد جزءا لا يتجزأ من التوجه العام للدولة، وعليه يمكن للنواب مناقشة الخيارات الدبلوماسية للحكومة في إطار هذه الجلسة، وتقديم ملاحظات أو تحفظات بشأن مواقف الجزائر من القضايا الدولية بما فيها الملفات الإقليمية الحساسة.

غير أن التجربة العملية، لا سيما خلال الفترة 2009 - 2019، تظهر ضعفا واضحا في تفعيل هذه الآلية لمساءلة الحكومة حول أدائها الخارجي رغم التحولات الجيوسياسية العميقة في محيط الجزائر كالأزمة الليبية، وتزايد التدخلات الدولية في منطقة الساحل، وتعقيدات ملف الصحراء الغربية. ويعزى هذا القصور إلى هيمنة الجهاز التنفيذي على الحياة السياسية وغياب استقلالية فعلية للمجلس، بالإضافة إلى هشاشة الثقافة البرلمانية في ممارسة الرقابة على السياسة الخارجية، ما حول هذه الآلية من أداة رقابية فاعلة إلى ممارسة شكلية لا تترجم في أغلب الأحيان إلى مساءلة حقيقية للسلطة التنفيذية (1).

3- ملتمس الرقابة كآلية دستورية ردعية لمساءلة الحكومة:

يعد ملتمس الرقابة أحد أقوى أدوات الرقابة البعدية التي يمنحها الدستور الجزائري للمجلس الشعبي الوطني نظرا لطبيعته القسرية التي تؤدي إذا استوفت شروطها إلى إسقاط الحكومة، وقد كرس دستور 1996 هذه الصلاحية في الباب المتعلق بالعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. حيث تنص المادة 135 على أنه "يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يطرح ملتمس رقابة على الحكومة بعد مناقشة بيان السياسة العامة"، وتفضل المادتان 136 و 137 هذه الآلية، حيث تؤكد الأخيرة بأن "مصادقة المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة تفضي إلى استقالة الحكومة"، ما يضيف طابعا ردعيا ثقيلا على هذه الأداة (2).

وقد عمل القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس 1999، المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة على تنظيم هذه الآلية بدقة إجرائية من خلال المواد 57 إلى 61. إذ تنص المادة 57 على أنه "يجب أن يوقع ملتمس الرقابة ليكون مقبولا، سبع (7/1) عدد النواب على الأقل". بينما تمنع المادة 58 أي نائب من التوقيع على أكثر من ملتمس واحد، منعا للتكرار والتلاعب السياسي،

(1) خليف، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية، 146-151؛ وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة (2017-2012)، الجزائر.

(2) دستور 1996، المواد 135-137.

وتشير المادة 59 الى أن نص الملتمس يودع لدى مكتب المجلس من طرف مندوب أصحاب المبادرة، ويعلق ويوزع على كافة النواب وينشر في الجريدة الرسمية للمناقشات، وفيما يتعلق بالمناقشة فقد قيدتها المادة 60 لتقتصر على أربعة فاعلين فقط: الحكومة (بناء على طلبها)، مندوب أصحاب الملتمس، نائب مؤيد، ونائب معارض، أما التصويت فتحدده المادة 61 التي تنص على أن التصويت لا يجرى إلا بعد انقضاء ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ الإيداع، ولا يعتد به إلا إذا حصل الملتمس على موافقة ثلثي (3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وهو شرط صارم يكرس الطبيعة الاستثنائية لهذا الإجراء (1).

من الناحية النظرية تمثل هذه الآلية إحدى أقوى وسائل الردع البرلماني ضد عجز أو فشل الحكومة، خاصة إذا لم تقنع المجلس بأدائها عقب مناقشة بيان السياسة العامة، فهي تتيح مساءلة شاملة للعمل التنفيذي، بما فيه من سياسات خارجية وخيارات دبلوماسية (2). ورغم ذلك تظهر الممارسة السياسية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2019 أن هذه الأداة لم تفعل قط، رغم تعدد الأزمات الإقليمية التي أحاطت بالدولة كالانفلات الليبي، وتصاعد التدخلات الدولية في الساحل، وتدهور ملف الصحراء الغربية.

ويعزى هذا الجمود الى الهيمنة البنيوية للجهاز التنفيذي وطغيان الطابع الرئاسي على النظام السياسي، بالإضافة الى غياب تقاليد رقابية فاعلة داخل البرلمان، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، كما أن ضعف الاستقلالية الحزبية واصطفاف الكتل البرلمانية مع السلطة التنفيذية يجعلان من تحقيق شرط الثلثين أمرا شبه مستحيل سياسيا. وهو ما حول هذه الآلية من أداة رقابية فعلية الى مجرد احتمال قانوني غير مفعّل (3).

وبناء عليه فإن ملتزم الرقابة على الرغم من صلابته الدستورية ووضوحه التنظيمي ويبقى رهين الإرادة السياسية البرلمانية وتوازن القوى داخل المجلس، كما تتوقف فعاليته في مساءلة السياسة الخارجية تحديدا على مدى إدماج هذه القضايا ضمن بيان السياسة العامة،

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 99-02، المواد 57-61.

(2) وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة (2012-2017)، الجزائر، 45-52.

(3) رابح معاشو، مكانة مجلس الأمة في البرلمان الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012،

وعلى وعي النواب واستعدادهم لتجاوز الاصطفافات الحزبية نحو تفعيل رقابي حقيقي. فهو ليس أداة ناقصة في النصوص، بل أداة معطلة في الممارسة (1).

4- التصويت بالثقة كآلية رقابة:

ينص القانون العضوي رقم 99 - 02 في مواد 62 الى 64 على آلية التصويت بالثقة كأداة رقابية لاحقة تتيح للبرلمان تقييم أداء الحكومة أو تأكيد دعمها، بناء على طلب رئيس الحكومة نفسه. ويجرى التصويت بالأغلبية البسيطة، وإذا رفض تعتبر الحكومة مستقيلا وجوبا (2). ورغم الأهمية النظرية لهذه الآلية، إلا أن الممارسة البرلمانية الجزائرية خلال الفترة 2009 - 2019 لم تسجل أي حالة فعلية لتفعيل التصويت بالثقة (3)، مما يبرز محدودية استعمال هذا الخيار في السياق السياسي الجزائري الذي يتسم بهيمنة السلطة التنفيذية وضعف التوازن بين السلطات، وبذلك تبقى هذه الأداة حبيسة النص دون أن تتحول الى وسيلة فعلية للمحاسبة.

5- الأسئلة الشفهية والكتابية:

تعد الأسئلة البرلمانية بنوعها الشفوي والكتابي من أدوات الرقابة البعدية المرنة التي يتيحها الدستور الجزائري لأعضاء البرلمان لمساءلة أعضاء الحكومة حول مسائل محددة تدخل ضمن صلاحياتهم التنفيذية. وقد نصت المادة 134 من دستور 1996 على هذه الآلية، حيث جاء فيها:

"يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي الى أي عضو في الحكومة...، وتتم الإجابة عن الأسئلة الشفهية في جلسات المجلس. وإذا رأت أي من الغرفتين أن الجواب يبرر إجراء مناقشة، وتجري المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة." (4)

(1) إيمان الغربي، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية على ضوء التعديل الدستوري الجديد لسنة 2008، *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام*، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010-2011، 70-79.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *القانون العضوي رقم 99-02*، المواد 62-64.

(3) وزارة العلاقات مع البرلمان، *حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية الثامنة: ماي 2017 - فيفري 2021* (الجزائر: وزارة العلاقات مع البرلمان، مارس 2021)، 33-38.

(4) دستور 1996، المادة 134.

وقد كرس القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس 1999 هذه الصلاحية من خلال المواد من 68 الى 75، التي تفصل شروط وإجراءات تقديم الأسئلة والتعامل معها، فوفقا للمادة 68، "يمكن لأعضاء البرلمان توجيه أي سؤال شفوي أو كتابي الى أي عضو في الحكومة"، وهو ما يمنح هذه الآلية طابعا مرنا دون تقييد بنطاق أو قطاع معين. كما تنص المادة 73 على أن الجواب عن السؤال الكتابي يجب أن يقدم كتابيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من تبليغ السؤال ويودع الجواب لدى مكتب الغرفة المعنية، ويبلغ للنائب صاحبه، مما يكرس مبدأ الشفافية المؤسسية في العلاقة بين السلطتين⁽¹⁾.

وتجيز المادة 74 فتح مناقشة برلمانية في حال رأت إحدى الفرق البرلمانية أن الجواب المقدم لا يقنع أو يستدعي توسيعا في التوضيح، شريطة أن تقتصر المناقشة على موضوع السؤال نفسه، ووفقا للإجراءات التي ينص عليها النظام الداخلي لكل غرفة. أما المادة 75، فتلزم بنشر الأسئلة والأجوبة المتعلقة بها سواء كانت شفوية أو كتابية ضمن محاضر المناقشات الرسمية، مما يمنح هذه الآلية طابعا توثيقيا يعزز من بعدها الرقابي⁽²⁾.

ورغم أن هذه الأداة لا تترتب عنها نتائج سياسية مباشرة كالاستقالة أو التصويت، إلا أنها تعد وسيلة فعالة لنقل المعلومات وفتح النقاش حول الخيارات والسياسات الحكومية بما فيها الملفات ذات الطابع الخارجي، لا سيما إذا طرحت بشكل مدروس يستتطق موقف الدولة من قضايا إقليمية أو دولية معينة. ومن هذا المنظور، فهي تتدرج ضمن الرقابة البعدية كونها تمارس بعد تنفيذ القرار الحكومي، وتهدف الى تسليط الضوء أو إبداء التحفظ أو حتى الضغط السياسي الرمزي⁽³⁾.

وفي هذا السياق، تبين الحصائل الرسمية للعهد التشريعية السادسة (2007 - 2012)، والسابعة (2012 - 2017)، والثامنة (2017 - 2021) حجم استخدام آلية الأسئلة البرلمانية داخل المجلس الشعبي الوطني، كما ورد في الوثائق الرسمية المنشورة من قبل المجلس. وقد تضمنت هذه الحصائل جداول إحصائية دقيقة توضح عدد الأسئلة الموجهة في كل عهدة

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 99-02، المواد 68 و 73.

(2) القانون العضوي رقم 99-02، المادتان 74 و 75.

(3) خليفي، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية، 210-218.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

وتوزيعها حسب القطاعات الوزارية الى جانب نسب الأجوبة المقدمة ومعدلات تحويل الأسئلة الى مناقشات (1).

وبالرجوع الى هذه المعطيات، يلاحظ أن معظم الأسئلة انصبت على قطاعات الداخلية، الصحة، السكن، والشؤون الاجتماعية، في حين ظل قطاع الشؤون الخارجية في أدنى سلم الاهتمام، ما يعكس ضعف توظيف هذه الأداة في مراقبة الخيارات الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2019. ويتضح ذلك بشكل خاص من خلال بيانات العهدة التشريعية السابعة (2012 – 2017)، التي تمثل الغالبية الزمنية لفترة الدراسة. فقد بلغ مجموع الأسئلة الشفوية 1221 سؤالاً، وعولج منها 942 بنسبة استجابة قدرها 75.56%، أما الأسئلة الكتابية فبلغ عددها 1902 سؤالاً أجابت الحكومة عن 1860 منها بنسبة استجابة بلغت 97.79% (2).

ويوضح الجدول التالي التوزيع العام للأسئلة البرلمانية بنوعيتها ومستوى التفاعل الحكومي معها خلال هذه العهدة:

الجدول رقم (33): توزيع الأسئلة البرلمانية حسب طبيعتها خلال العهدة التشريعية السابعة (2012 – 2017) (3)

الأسئلة الشفوية	الأسئلة الكتابية	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المعالجة	عدد الأسئلة المسحوبة	عدد الأسئلة المتبقية	عدد الأسئلة المحولة الى كتابية	نسبة الإجابة %	عدد الجلسات
1221	942	828	589	45	111	239	71.14	60
		393	353	08	09	40	89.82	53

(1) وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة (2012-2017)، 33-38.

(2) وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة، 13.

(3) من إعداد الباحثة بناءً على: وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة، 13.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

نسبة الإجابة %	عدد الأسئلة المتبقية	عدد الأسئلة المسحوبة	عدد الأسئلة المعالجة	عدد الأسئلة المطروحة	الغرفة البرلمانية	عددها الاجمالي	الأسئلة الكتابية
98.04	35	06	1748	1783	المجلس الشعبي الوطني	1902	
94.11	07	00	112	119	مجلس الأمة		

ورغم ما تعكسه هذه الأرقام من نشاط رقابي معتبر، إلا أن تحليل مضمون الأسئلة يظهر تهميشا واضحا لبعض المجالات وعلى رأسها قطاع الشؤون الخارجية. إذ لم يتجاوز عدد الأسئلة الموجهة إليه 54 سؤالا فقط (19 شفويا و35 كتابيا)، عولج منها 33 فقط بنسبة استجابة إجمالية لا تتعدى 61.11%⁽¹⁾. وضمن هذا الإجمالي بلغت نسبة الإجابة عن الأسئلة الشفوية في المجلس الشعبي الوطني 31.25%، مقابل 80% للأسئلة الكتابية، بينما لم تقدم الحكومة أي رد على الأسئلة الشفوية الموجهة من مجلس الأمة، ويبين الجدول التالي هذا التوزيع حسب الغرفة ونوع السؤال ومستوى التفاعل الحكومي معه:

الجدول رقم (34): الأسئلة المتعلقة بالشؤون الخارجية خلال العهدة التشريعية السابعة

(2012 – 2017) (2)

نسبة الإجابة %	عدد الأسئلة المتبقية	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المطروحة	طبيعة السؤال	العدد الاجمالي	الغرفة البرلمانية
31.25	11	05	16	شفوي	54	المجلس الشعبي الوطني
80.00	07	28	35	كتابي		
00.00	03	00	03	شفوي		مجلس الأمة
/	/	/	/	كتابي		

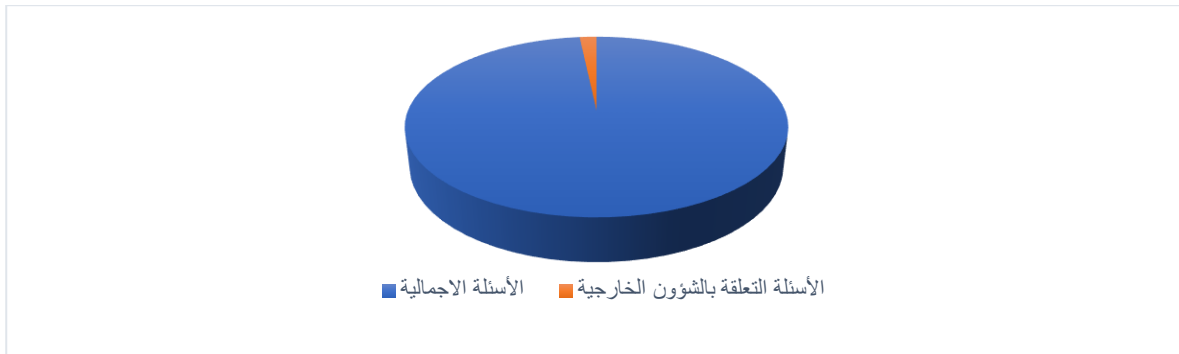
(1) وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة، 13.

(2) من إعداد الباحثة اعتمادا على: وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة، 14.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يبرز هذا الوضع تهميش قطاع السياسة الخارجية في الممارسة الرقابية البرلمانية إما بسبب محدودية الجراءة السياسية لدى النواب أو بفعل الطابع السري والمؤسسي الذي يحيط بالملفات الدبلوماسية، كما أن أجوبة أعضاء الحكومة - حين تقدم - غالبا ما تأتي بصيغ دبلوماسية عامة دون التطرق الى مضمون القرارات أو خلفياتها، مما يضعف من فعالية الأداة خاصة في ظل غياب آليات مؤسساتية لمتابعة مآلات الأسئلة أو تحويلها الى مساءلات أوسع. وتُفَاقم هذه المحدودية عوامل أخرى مثل ضعف التغطية الإعلامية البرلمانية، وغياب التقارير الدورية داخل الغرفتين حول تجاوب الحكومة مع الأسئلة، وهو ما يرسخ الطابع الرمزي لهذه الآلية أكثر من طابعها الرقابي.

الشكل رقم (26): النسبة المئوية للأسئلة المتعلقة بالشؤون الخارجية من مجموع الأسئلة البرلمانية خلال العهدة السابعة (2012 - 2017) (1)



يظهر الشكل أن الأسئلة المتعلقة بالشؤون الخارجية لم تتجاوز نسبة 1.7% من إجمالي الأسئلة، وهي نسبة رمزية تبرز بجلاء التراجع الحاد في توظيف هذه الآلية لمساءلة الحكومة حول خياراتها الدبلوماسية. ومع ذلك، تظل الأسئلة البرلمانية من الناحية النظرية مدخلا مهما للرقابة القطاعية، ويمكن تفعيلها تدريجيا ضمن استراتيجيات رقابية متكاملة خاصة إذا أدرجت القضايا الخارجية ضمن أجندة برلمانية أكثر فاعلية واستقلالية.

6- الاستجواب:

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة، 14

يعد الاستجواب من أبرز أدوات الرقابة البعدية التي يتيحها الدستور الجزائري للبرلمان لما يحمله من طابع سياسي مباشر يمكن النواب من مساءلة الحكومة في قضايا الساعة. وقد كرست المادة 133 من دستور 1996 هذا الحق بوضوح، إذ نصت على أنه "يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة"، وهو ما يفترض أن يترجم في الواقع العملي الى جلسات نقاش علنية تطرح فيها قضايا حساسة تتعلق بالأداء الحكومي، بما يعزز من مبدأ المساءلة والشفافية⁽¹⁾. كما دعم القانون العضوي هذا الحق من خلال المواد 65 الى 67، التي فصلت الشروط الإجرائية لتقديم الاستجواب، من بينها ضرورة توقيع ثلاثين نائبا على الأقل، وعقد الجلسة المخصصة للاستجواب في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إيداعه⁽²⁾.

7- جلسات الاستماع "السماع":

تعد جلسات الاستماع البرلمانية من أبرز آليات الرقابة البعدية التي يتيحها النظام الدستوري الجزائري، حيث تمنح هذه الآلية للجان الدائمة صلاحية استدعاء أعضاء الحكومة للاستماع الى توضيحاتهم بشأن قضايا الساعة. وقد نص دستور 1996 في المادة 133 على أن: "يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة، ويمكن لجان البرلمان أن تستمع الى أعضاء الحكومة".⁽³⁾ وإضافة الى ذلك، كرست المادة 117 من الدستور الطبيعة المؤسسية لهذه اللجان، مؤكدة على أن: "يشكل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لجانها الدائمة في إطار نظامهما الداخلي"⁽⁴⁾.

بناء على هذه الإحالة حدد النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني في المادة 27 عدد اللجان الدائمة بـ 12 لجنة منها لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية وغيرها، أما النظام الداخلي لمجلس الأمة فقد نص في المادتين 15 و16 على تشكيل 9 لجان دائمة، منها لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج كذلك⁽⁵⁾.

(1) دستور 1996، المادة 133.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 99-02، المواد 65-67.

(3) دستور 1996، المادة 133

(4) دستور 1996، المادة 117.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المادة 27؛ النظام الداخلي لمجلس

الأمة، المادتان 15-16.

ورغم هذا الإطار القانوني والتنظيمي الواضح، إلا أن الممارسة تكشف عن محدودية فعالية في تفعيل جلسات الاستماع خصوصا في القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2019. فعلى مستوى مجلس الأمة، توثق مجلة المجلس عن تنظيم جلسة استماع مساء يوم الأحد 4 ديسمبر 2011، بدعوة من لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، خصصت للاستماع الى عرض قدمه وزير الشؤون الخارجية آنذاك، مراد مدلسي حول مواقف الجزائر من التحولات الإقليمية في ظل موجة الانتفاضات العربية (1). وقد شكلت هذه الجلسة واحدة من الحالات النادرة التي فُعلت فيها آلية الاستماع ضمن السياق البرلماني الجزائري.

وقد عكست تصريحات الوزير كما نقلت رسميا، تمسك الجزائر بمبادئها التقليدية في السياسة الخارجية، مثل مبدأ عدم التدخل واحترام السيادة ودعم القضايا العادلة، كما استعرض الوزير تطورات العلاقات في الفضاء المغاربي، وعلق على مواقف الجزائر من الأزمات في تونس وليبيا ومصر وسوريا مؤكدا على تبني منهج التدرج في المواقف بما يخدم المصالح الاستراتيجية للدولة. ولفت أيضا الى انفتاح الجزائر على الحوار مع الأطراف الليبية الجديدة مشيرا الى زيارات رسمية ليبية منتظرة (2).

رغم أهمية جلسة الاستماع المنعقدة في 4 ديسمبر 2011 من حيث توقيتها ومضمونها باعتبارها تطرقت لقضايا حيوية في محيط إقليمي مشتعل عقب انطلاق ثورات "الربيع العربي"، إلا أن طبيعة المداخلات التي شهدتها الجلسة بقيت في حدود عامة، يغلب عليها الطابع الوصفي والتفسيري، دون أن ترتقي الى مستوى المساءلة السياسية الجادة أو النقد البرلماني الصريح. غابت عنها المقاربات التقييمية الدقيقة، كما لم تتبع بأي توصيات ملزمة أو آليات رقابية تضمن متابعة القضايا المطروحة، مما يظهر أن الجلسة اتخذت طابعا تقريريا أكثر منه رقابيا مؤسسيا.

ويمكن فهم هذا النمط الرمزي من الرقابة في ضوء جملة من العوامل المتشابكة، نذكر من بينها - وفق تحليل الباحثة- أن هذه الجلسة تعكس حجم مركزية القرار الخارجي في يد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان الى غاية مرضه سنة 2013، يحتكر تمثيل الجزائر خارجيا

(1) مجلس الأمة، "جلسات استماع"، مجلة مجلس الأمة، ع. 49 (ديسمبر 2011)، 29.

(2) مجلس الأمة، 29.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ويتعامل مع السياسة الخارجية بوصفها امتدادا لشخصيا لرؤيته السياسية. في هذا السياق لم يكن لوزير الشؤون الخارجية سوى دور منفذ للسياسات المرسومة مسبقا من قبل الرئاسة، مما جعل مساءلته داخل البرلمان تعد ممارسة شكلية لا تحمل وزنا سياسيا فعليا.

من جهة أخرى، تتعلق المحدودية أيضا بشخص الوزير نفسه، مراد مدلسي، الذي لم يكن من أبناء المدرسة الدبلوماسية الكلاسيكية، بل جاء من خلفية اقتصادية وإدارية، وعرف بأداء محافظ وباهت سياسيا. لم ينظر إليه كمصدر للقرارات أو كصانع للخيارات الدبلوماسية، بل كناطق رسمي باسم سياسات مقررة سلفا، مما أضعف من قدرة النواب على استجوابه بفعالية أو الضغط عليه سياسيا.

بالإضافة، تعكس هذه الجلسة طبيعة لجان الاستماع في السياق الجزائري، والتي لم تصمم لتكون أداة مواجهة أو محاسبة بالمعنى الدستوري العميق، بل استخدمت غالبا كأدوات تفسيرية ترضي الشكل المؤسساتي دون أن تمس جوهر القرار التنفيذي. وهي بذلك تمارس ما يمكن تسميته بـ "الرقابة الناعمة" التي تكتفي بالإحاطة الإعلامية والتبرير السياسي دون مساءلة حقيقية.

ويعود هذا القصور أيضا، الى ضعف الثقافة الرقابية داخل البرلمان نفسه، في ظل هيمنة الأحزاب الموالية للرئاسة، مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، والتي لم تجد مصلحة سياسية في انتقاد وزير يمثل امتدادا لسياسات الرئيس. وقد سادت قناعة ضمنية لدى نواب الأغلبية بأن السياسة الخارجية تعد شأنا سياديا لا ينبغي التطرق إليه خارج قنوات السلطة التنفيذية.

وأخيرا، لا يمكن إغفال أن هذه الجلسة جاءت في مرحلة سياسية حساسة، تزامنا مع بدايات الارتدادات الإقليمية للثورات العربية، حيث كانت السلطة تسعى لتحسين نفسها داخليا من خلال تقليص مساحات النقاش والانفتاح. ضمن هذا السياق، بقيت جلسات الاستماع محكومة برقابة غير مرئية من الجهاز التنفيذي، وتم توجيهها نحو طابع عام وغير تصادمي تجنبنا لأي مخرجات قد تفسر كمؤشرات ضعف أو ارتباك في الخط الدبلوماسي للدولة.

أما على مستوى المجلس الشعبي الوطني، فتشير الحصيلة المتعلقة بالعهد التشريعية الثامنة الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، الى أنه خلال الدورة البرلمانية العادية 2019 - 2020، تم لأول مرة في تاريخ المجلس تنظيم جلسة استماع لوزير الشؤون الخارجية من قبل

لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، وذلك حول قضايا تخص الجالية الجزائرية في الخارج (1) ورغم أن الصياغة الواردة في الوثيقة الرسمية توحى بأنها "أول مرة في تاريخ البرلمان الجزائري"، (2) فإن التدقيق في سياق الممارسات السابقة، لا سيما جلسة الاستماع المنعقدة بمجلس الأمة بتاريخ 4 ديسمبر 2011، يبين بوضوح أن السبق يتعلق بالمجلس الشعبي الوطني فقط، وليس بمؤسسة البرلمان بمفهومها الثاني.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول، إن أدوات الرقابة البعدية التي يملكها البرلمان الجزائري في مجال السياسة الخارجية على الرغم من تنوعها النسبي، لم تفعل بما يكفي لتحويلها الى أدوات تأثير مؤسسي فعلي، بل بقيت في معظم الأحيان محصورة ضمن نطاق الاستخدام المحدود أو الرمزي.

ونظرا لكون البنية الدستورية لهذه الآليات، كما أُقرت في دستور 1996، لم تعرف تعديلات جوهرية في النصوص اللاحقة، فإن الجدول أدناه يعد تلخيصا تركيبيا لأهم أدوات الرقابة البعدية.

(1) وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية الثامنة: ماي 2017 - فيفري 2021 (الجزائر: وزارة العلاقات مع البرلمان، مارس 2021)، 56.

(2) وزارة العلاقات مع البرلمان، 62-63.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الجدول رقم (35): أدوات الرقابة البعديّة "اللاحقة" للبرلمان الجزائري وفق دستور 1996 والتعديلات اللاحقة⁽¹⁾

ملاحظات	القانون العضوي		الدستور		الأداة الرقابية
	12-16	02-99	2016	2008/ 1996	
لم تفعل عمليا	/	/	المادة: 148	المادة: 130	مناقشة السياسة الخارجية
مفعله في القضايا ذات بعد داخلي	المواد: 57-51	المواد: 55-50	المادة: 98	المادة: 84	بيان السياسة العامة
/	المواد: 62-58	المواد: 61-57	المواد: 155-153	المواد: 137-135	ملتصم الرقابة
/	المواد: 65-63	المواد: 64-62	/	/	التصويت بالثقة
قلة وضعف الأسئلة ذات البعد الخارجي مقارنة بالسياسة الداخلية والمحلية	المواد: 76-69	المواد: 75-68	المادة: 152	المادة: 134	الأسئلة الشفوية والكتابية
فعل مرتين في إطار لجنة الاستماع الخاصة بالشؤون الخارجية	المواد: 68-66	المواد: 67-65	المادة: 151	المادة: 133	الاستجواب
					لجان الاستماع "السماع"

الفرع الثالث: تقييم حدود تأثير البرلمان في توجيه القرار الخارجي (2009 -

2019):

يهدف هذا الفرع الى تقديم تقييم تركيبي لحدود تأثير الجهاز التشريعي في صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009 - 2019، وذلك في ضوء ما تم عرضه من أدوات رقابية

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: دستور 1996 وتعديلاته، والقانونين العضويين 02-99 و 12-16، والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان.

قبليّة وبعديّة وممارسات فعلية رافقت أداء البرلمان في هذا المجال. ورغم وفرة النصوص القانونية التي تقر للبرلمان بدور رقابي، إلا أن الواقع أظهر فجوة واضحة بين النص والممارسة نتيجة عوامل مؤسسية وهيكلية قلصت من فاعليته وهو ما يستدعي تفكيك أبرز هذه المعوقات وتحديد موقع البرلمان ضمن دورة صنع القرار الخارجي.

1- هيمنة الجهاز التنفيذي والرئاسة:

من أبرز العوامل البنوية التي حدت من فاعلية الجهاز التشريعي في هذا المجال، فمن الناحية الدستورية تمنح الصلاحيات الأساسية المتعلقة بتحديد السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية الذي يتولى تمثيل الدولة في الخارج. ويعين السفراء ويبرم الاتفاقيات الدولية وفقا لنص المادة 91 من دستور 2016 (وما يقابلها في دستور 1996) ⁽¹⁾.

هذا التمرکز الدستوري يعكس فلسفة سياسية تؤمن بأن السياسة الخارجية شأن سيادي من اختصاص الرئاسة، يدار بمنطق الانفراد والتنفيذ المركزي ⁽²⁾.

لكن واقع الممارسة خلال الفترة 2013 - 2019 يظهر أن رسم السياسة الخارجية لم يكن حكرا على الرئاسة فحسب، بل شمل أيضا المؤسسة العسكرية ووزارة الشؤون الخارجية، حيث تشكل هذه الأطراف الثلاثة النواة الصلبة لصنع القرار الخارجي في الجزائر. فالمؤسسة العسكرية من خلال أجهزتها الاستخباراتية والأمنية، تحتفظ بدور محوري في تقييم التهديدات الخارجية وتوجيه الخيارات الاستراتيجية، لا سيما في القضايا ذات البعد الأمني والحدودي كالوضع في ليبيا ومالي ومنطقة الساحل. أما وزارة الشؤون الخارجية فتتمثل الذراع التنفيذية الدبلوماسية، وتضطلع بدور تنسيقي وتقني يعكس توجهات السلطة العليا دون أن تكون دائما صاحبة المبادرة.

هذه الهيكلية المغلقة جعلت من البرلمان فاعلا هامشيا في السياسة الخارجية، حيث اقتصر دوره على المصادقة على الاتفاقيات الدولية دون ممارسة فعلية للرقابة أو المتابعة. ولم يكن هذا الإقصاء مجرد نتيجة قانونية، بل نابع من تصور مؤسساتي عميق يعتبر أن السياسة الخارجية نظرا لحساسيتها، تقتضي الحصر في دوائر ضيقة مغلقة تتحرك بمنطق السرية والانضباط

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *التعديل الدستوري لسنة 2016*، الفقرة 03 من المادة 91؛ دستور 1996، الفقرة 03 من المادة 77. - [راجع الجدول رقم \(26\)](#) -.

(2) دغبار، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية.."، 431-437.

الأمني. ولذلك، لم تفعل آليات برلمانية مهمة مثل لجان الاستماع أو المناقشات العامة حول التوجهات الدبلوماسية ولم تطرح القضايا الإقليمية الكبرى تحت قبة البرلمان بما فيها النزاع في الصحراء الغربية، أزمة الساحل أو العلاقات مع القوى الدولية.

إن هذا التصور، الذي يربط بين النجاعة والسرية، وبين القرار الخارجي والأمن القومي لا يقصي البرلمان فقط من حيث الصلاحيات، بل يساهم أيضا في ترسيخ نمط مؤسساتي ويجعل السياسة الخارجية مجالا مغلقا تتحكم فيه ثلاثية القرار: الرئاسة، المؤسسة العسكرية، ووزارة الشؤون الخارجية- رغم محدوديتها-⁽¹⁾. غير أن فهم حدود تأثير البرلمان لا يكتمل دون التطرق الى العوامل الذاتية المرتبطة بطبيعة النخبة البرلمانية نفسها وسلوكها السياسي داخل المؤسسة التشريعية.

2- التمثيل البرلماني بين محدودية التأهيل السياسي وهيمنة البعد المحلي:

كشف تحليل مرحلة الدراسة عن خلل بنيوي مركب تتداخل فيه عدة عوامل: ضعف التكوين السياسي والاستراتيجي للنخب البرلمانية غلبة التوجه المحلي على العمل النيابي، فقر البرامج الحزبية من أي تصور خارجي، وتنامي العزوف الشعبي الذي أضعف شرعية التمثيل. هذا الضعف لا يمكن فهمه فقط من زاوية احتكار السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية، بل يرتبط أيضا بانكماش الثقافة السياسية لدى البرلمان ذاته وانفصاله عن الرهانات الإقليمية الحيوية⁽²⁾. من أبرز أوجه هذا القصور محدودية التكوين السياسي والدبلوماسي لدى النواب، إذ غالبا ما جاءت النخب البرلمانية من خلفيات محلية أو مهنية ضيقة دون أن تحظى بإعداد معرفي أو مؤسساتي يمكنها من استيعاب تعقيدات العلاقات الدولية أو التفاعل مع التحديات الإقليمية المحيطة. هذا القصور في التأهيل لم يكن عرضيا، بل ترافق مع ميل عام نحو اختزال الوظيفة التشريعية في بعدها الاجتماعي الخدمي، حيث غلب الطابع المحلي على مداخلات النواب وأسئلتهم الشفوية والكتابية التي تمحورت حول السكن، النقل، الأشغال العمومية، والمياه، بينما بقيت ملفات حيوية مثل الأمن الحدودي، التهريب العابر للحدود، الهجرة غير النظامية، والتحويلات الإقليمية الكبرى خارج سلم الاهتمامات البرلمانية⁽³⁾.

(1) دغبار، 431-437.

(2) خليف، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية: 185-194.

(3) الغربي، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية، 77-84.

وتجد هذه المفارقة تفسيرها في السياق العام الذي عرفتة الجزائر خلال الفترة 2014 - 2019، والذي تميز بتقلبات اقتصادية عميقة جراء تراجع أسعار النفط، وارتفاع معدلات البطالة، وتنامي الاحتقان الاجتماعي. هذه الأوضاع دفعت النواب خصوصا في المناطق الداخلية والحدودية الى الانكفاء نحو القضايا اليومية الملموسة بغرض الحفاظ على القاعدة الانتخابية، ما عمق من الطابع المحلي للتمثيل النيابي، وجعل من البرلمان ساحة لتصرف الانشغالات الاجتماعية بدل أن يكون فضاء لصياغة الخيارات الوطنية الكبرى بما فيها ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

في السياق ذاته، جاءت البرامج الحزبية سواء لأحزاب السلطة أو المعارضة لتعزز هذا الانكفاء. فعند تتبع مضامين الحملات الانتخابية لسنتي 2012 و 2017، نلاحظ غيابا شبه تام لأي معالجة جدية لقضايا السياسة الخارجية أو الأمن الإقليمي⁽¹⁾. ورغم أن البلاد كانت تشهد تحولات جذرية في محيطها، خاصة في ليبيا ومالي، فإن الخطاب الانتخابي ظل سطحيًا ومرتبكا، وقد وصفت وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 18 أبريل 2017 هذه البرامج بأنها "مقاربة لكن سطحية" حتى في مواضيع اقتصادية كبرى مثل فك التبعية للمحروقات والانتقال الطاقوي ما يكشف عن هشاشة الرؤية لدى النخب الحزبية وافتقارها للبعد الجيوسياسي.

ويزداد هذا القصور وضوحا حين ننقل من تحليل الأبعاد النظرية والبرامجية الى التحديات الواقعية التي تعرفها الولايات الحدودية، والتي تعد من أكثر المناطق عرضة لتأثير التحولات الإقليمية. فبالرغم من موقعها الحساس وتعرضها المستمر لتداعيات أمنية واقتصادية ناتجة عن الهجرة غير الشرعية والتهريب المنظم وتسلسل الجماعات المسلحة، لم ينعكس ذلك على الخطاب النيابي أو البرامج الحزبية ذات الصلة.

فقد شهدت ولايات الجنوب مثل تمنراست، إليزي، برج باجي مختار، عين قزام وتندوف، منذ سنة 2011 تصاعدا حادا في تدفقات المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي والنيجر، وامتدادا لشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالإضافة الى الضغوط الأمنية والاجتماعية

(1) بناءً إلى: مراجعة الباحثة لعدد من البرامج الانتخابية للأحزاب الجزائرية الرئيسية المشاركة في تشريعات 2012 و 2017، ومنها: جبهة التحرير الوطني، البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012؛ التجمع الوطني الديمقراطي، البرنامج الانتخابي الخاص بانتخابات ماي 2017 التشريعية؛ حركة مجتمع السلم، البرنامج الانتخابي لتشريعات 2017.

المرتبطة بوجود اللاجئين⁽¹⁾ ، ومع خطورة هذه الظواهر لم تقابل من قبل نواب تلك المناطق بمبادرات تشريعية أو رقابية فعالة ما يكشف عن فجوة مؤسسية بين متطلبات الأمن الوطني والأداء النيابي الفعلي.

وتظهر أيضا ولاية الوادي الواقعة على الحدود التونسية، ملامح مشابهة لهذا القصور إذ تشهد منذ سنوات تصاعدا في أنشطة التهريب المنظم للوقود والمواد الغذائية، ورغم أن هذه التهديدات تمس الأمن الاقتصادي والديمقراطي للدولة، فإن ممثلي المنطقة في البرلمان لم يفعلوا أي دور رقابي أو اقتراحي بشأنها، وفضلوا التركيز على مواضيع محلية "ضامنة" للتأييد الشعبي، مثل السكن الريفي وتحسين التهيئة الحضرية دون أي محاولة لربط مشاكل التنمية بالتحديات الإقليمية المحيطة أو المطالبة بسياسات تكاملية تربط التنمية بالأمن الحدودي⁽²⁾ .

ويعد هذا الإغفال أحد أعراض غياب ما يمكن تسميته بـ "الوعي الاستراتيجي" داخل المؤسسة البرلمانية الجزائرية. ففي الوقت الذي كانت فيه حدود البلاد الجنوبية والشرقية تشهد توترات متصاعدة خاصة في فترة ما بعد 2011، لم تفعل اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية بما يكفي ولم يسجل تنسيق جاد بين هذه اللجان لبلورة مقاربة شاملة تربط بين الأمن الحدودي والدبلوماسية الإقليمية أو الاقتصاد الموازي. وبقيت المتابعة البرلمانية إن وجدت تجزئية وموسمية وغير نابعة من تصور مؤسسي طويل الأمد.

وفي مقابل ذلك، اعتمدت أحزاب السلطة في حملاتها الانتخابية على خطاب التخويف من الانهيار⁽³⁾ ، مستحضرة أزمت دول الجوار (ليبيا، سوريا، اليمن) دون أن تحول تلك التهديدات الى ملفات سياسية أو تشريعية قابلة للنقاش المؤسسي. كان الهدف من هذا الخطاب هو التحشيد والردع الشعبي، وليس بناء سياسة خارجية استباقية أو مناقشة استراتيجية أمنية في البرلمان. أما المعارضة، ورغم محاولات بعض أطيافها كالتيارات الإسلامية تقديم خطاب

(1) بوترة مشامة، "الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها: ولاية تمنراست نموذجا"، مجلة السياسة العالمية 5، العدد الخاص 1 (2021): 78-82.

(2) وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقارير ضبط ومكافحة التهريب بالمناطق الحدودية الشرقية، سنوات متفرقة 2014-2019؛ وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة (2012-2017)، الجزائر، 13-16؛ استنتاج الباحثة بناءً إلى طبيعة الأسئلة البرلمانية المعلنة، وانتماءها الى ذات المنطقة-

(3) التجمع الوطني الديمقراطي، البرنامج الانتخابي الخاص بانتخابات ماي 2017 التشريعية، فيديو منشور على الصفحة الرسمية، 2017، في: <https://rnd.dz> ، في: 02 ماي 2022.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

اقتصادي نقدي، فإنها لم تقدم بدائل سياسية متكاملة تمزج بين الداخل والخارج، أو تربط بين التهديدات الأمنية والسياسات الإقليمية، ما جعل حضورها في قضايا العلاقات الخارجية باهتا وغير فاعل.

وقد ساهم في تكريس هذا الوضع المتدهور تراجع شرعية التمثيل الانتخابي، حيث بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ماي 2017 فقط 35.37%، وسجلت أكثر من 1,757,000 ورقة ملغاة وهو ما يعني أن أكثر من 15 مليون ناخب قاطعوا الانتخابات ما يمثل "ثورة صامتة" ضد النخب التقليدية والأحزاب المترهلة.⁽¹⁾ وقد عكست هذه الأرقام أزمة ثقة متفاقمة بين المواطن والمنظومة السياسية ما أضعف من شرعية النواب وأفقد البرلمان وزنه الرقابي خاصة في الملفات ذات الطابع السيادي أو الخارجي

من منظور العلاقات الدولية يشير هذا الوضع الى غياب إدماج "الجغرافيا السياسية" في التصور الحزبي الجزائري والى فقر الحياة السياسية من أي حس استراتيجي يتفاعل مع محيط الجزائر الحيوي. كما أن المنظور القانوني المؤسسي يظهر أن الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية بقيت نظرية غير مفعلة، بسبب غياب الوعي السياسي لدى النواب بحجم التحديات، ولأن البرامج الحزبية لم تؤسس لثقافة رقابية حقيقية. إن وظيفة البرلمان في هذا السياق تحولت من فاعل رقابي الى ملاحظ غير مبادر، مما أدى الى تهميش صوته حتى في اللحظات التي كانت تستوجب تحركا عاجلا سواء خلال انهيار الدولة الليبية أو تصاعد النشاط الارهابي في الساحل.⁽²⁾

في المحصلة فإن ما تظهره تجربة البرلمان الجزائري في تلك المرحلة، هو أن ضعف الأداء البرلماني لم يكن فقط نتيجة سيطرة السلطة التنفيذية، بل نابع من بنية تمثيلية هجينة، تربط النيابة بالخدمة المحلية وتقضي الاعتبار السيادة من جدول أولوياتها. وهو ما يفسر غياب البرلمان عن أغلب المنعطفات الكبرى في السياسة الخارجية للجزائر وتحوله الى مؤسسة صامتة تجاه محيط إقليمي مضطرب.

3- محدودية فاعلية لجنة الشؤون الخارجية في ممارسة دورها الرقابي:

(1) الجزيرة نت، "بالأرقام.. نتائج الانتخابات الجزائرية 2017"، 5 ماي 2017، في: <https://tinyurl.com/4m2w9aac>، شوه: 02 ماي 2022.

(2) Brecher, The Foreign Policy System of Israel, 45-52; Snyder et al., Foreign Policy Decision-Making, 65-71.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

تشكل اللجان البرلمانية في الأنظمة التشريعية الحديثة أداة محورية لتعزيز كفاءة الأداء النيابي سواء على الصعيد التشريعي أو الرقابي. ويعول عليها في تفعيل وظائف البرلمان النوعية عبر توفير بيئة عمل أكثر تخصصا ومرونة مقارنة بالجلسات العامة، ما يتيح للنواب مناقشات معمقة واكتساب خبرات فنية دقيقة، ويساهم في تدقيق المشاريع والسياسات الحكومية على نحو أكثر مهنية⁽¹⁾. وفي هذا السياق، تبرز لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية في البرلمان الجزائري بوصفها إحدى اللجان الدائمة التي يفترض أن تؤدي دورا مركزيا في مواكبة التحولات الإقليمية والدولية والمساهمة في ضبط توجهات السياسة الخارجية للبلاد، خصوصا في ظل تعقيدات المحيط الجيوسياسي للجزائر وتحدياتها الأمنية والسيادية المتعاضمة بعد 2011⁽²⁾.

من الناحية النظرية يناط بهذه اللجنة القيام بعدد من الوظائف النوعية التي تؤسس لدور رقابي فاعل في مجال العلاقات الخارجية. أول هذه الوظائف يتعلق بما يعرف بـ "التحضير الفني المتخصص"، أي القيام بالدراسة التمهيديّة الدقيقة لمشاريع الاتفاقيات الدولية المعروضة على البرلمان قبل التصديق عليها وتحليل مضامينها وتقدير آثارها القانونية والسياسية، بالإضافة الى تتبع السياسات الخارجية المعلنة من قبل السلطة التنفيذية وتقديم تقارير تحليلية دورية تزود بقية النواب بقاعدة معرفية رصينة تمكنهم من بناء مواقف نقدية أو داعمة على أسس مدروسة بدل الارتجال أو التصويت الشكلي⁽³⁾.

تمثل الرقابة على وزارة الشؤون الخارجية وظيفة أساسية لهذه اللجنة، إذ يفترض أن تتولى دعوة الوزير المعني أو ممثليه الى جلسات استماع دورية، توضح من خلالها الوزارة استراتيجيتها، مواقفها من الأزمات الإقليمية، أو سياساتها تجاه الجاليات الجزائرية في الخارج. ويمكن للجنة في هذا الإطار استعمال أدوات تقليدية مثل الأسئلة الكتابية أو الشفوية، أو اقتراح

(1) Philip Norton, *Parliaments and Governments in Western Europe* (London: Frank Cass, 1998), 112-118.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المواد المتعلقة باللجان الدائمة واختصاصاتها/ النظام الداخلي لمجلس الأمة، المواد المتعلقة باللجان الدائمة.

(3) Inter-Parliamentary Union, *Parliamentary Oversight of Foreign Policy* (Geneva, 2011), 21-29.

نقاشات عامة أمام البرلمان أو تقديم ملتمسات توجيهية للحكومة في ملفات خلافية تمس السيادة الوطنية أو المصالح العليا للدولة.

من المهام التي يفترض أن تضطلع بها اللجنة أيضا ما يعرف بالدبلوماسية البرلمانية، بوصفها قناة غير رسمية لتعزيز حضور المؤسسة التشريعية في المحافل الإقليمية والدولية. غير أن هذا الجانب - الذي يستحق تناولا مستقلا - لم يشهد تفعيلًا كبيرًا خلال العقد محل الدراسة، وهو ما سنناقشه في المطلب اللاحق بشيء من التفصيل.

أخيرا، تشير الأدبيات المقارنة إلى أهمية الانفتاح على الرأي العام والمجتمع المدني من خلال تنظيم جلسات استماع علنية حول الملفات الخارجية، وتدعى إليها نخبة من الدبلوماسيين السابقين، الباحثين، وممثلي الجاليات، ما يساهم في تعزيز البعد التشاركي في السياسة الخارجية ويربط خيارات الدولة بتفاعلات المجتمع ويعزز الشفافية والمساءلة (1).

غير أن تحليل أداء لجنة الشؤون الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 يظهر فجوة واضحة بين هذه المهام النظرية والتفعيل الفعلي لها على أرض الواقع. فقد كشفت المتابعة الدقيقة عن قصور مزدوج تمثل من جهة، في محدودية المبادرات الرقابية الموجهة لوزارة الشؤون الخارجية إذ لم تسجل اللجنة سوى حالات معدودة من جلسات الاستماع أو استدعاءات الوزراء - حالتين فقط كما ذكر سايفا-، وغالبا ما جاءت هذه المبادرات في سياقات سياسية محددة ولم تتكرر دوريا كما هو مفترض في الأنظمة البرلمانية الفاعلة (2).

من جهة ثانية، لم تؤد اللجنة دورا استشاريا أو تحليليا متمائزا يغني النقاش البرلماني حول التحولات الإقليمية الكبرى التي عرفها المحيط الجزائري سواء في ليبيا، مالي، أو الساحل الإفريقي. فبالرغم من كثافة التحديات التي عرفت المنطقة، بما فيها تنامي تهديدات الارهاب، والهجرة غير النظامية، والتغلغل الأجنبي، لم يسجل أن اللجنة أنتجت مذكرات تحليلية أو تقارير موضوعاتية قدمت للمجلس الشعبي الوطني، أو شكلت أرضية نقاش موسع حول السياسات الخارجية. وهذا الغياب يعكس ضعف التأطير المعرفي داخل اللجنة، إذ أن أغلب أعضائها

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25 أوت 2016، الجريدة الرسمية، ع.50، 28 أوت 2016.

(2) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 49 (ديسمبر 2011)، 29؛ وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية الثامنة: ماي 2017 - فيفري 2021، 33-38.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ينتمون الى خلفيات مهنية أو محلية لا صلة لها بالعلاقات الدولية أو القانون الدولي، وهو ما يفسر تكرار الطابع الإنشائي في الخطاب البرلماني المتعلق بالخارجية، وغياب النقاشات العميقة أو المبادرات التشريعية المرتبطة بالمعاهدات أو القضايا الحدودية (1).

إضافة الى ما سبق، فشلت اللجنة في بناء شبكة تواصل فاعلة مع الفاعلين الخارجيين أو الجهات الرسمية غير البرلمانية، كوزارة الخارجية أو الهيئات البحثية المتخصصة ولم تسجل خلال العقد المدروس مساهمات نوعية في المؤتمرات البرلمانية الإفريقية أو المتوسطية، كما لم تسجل برامج تبادل مع اللجان النظرية في برلمانات دول الجوار. ومما زاد من حدة هذا القصور غياب جلسات استماع علنية ذات طابع مؤسساتي أو استشاري رغم أن السياق العام خاصة بعد 2011 كان يتطلب انفتاحا على المجتمع المدني واستحضارا لآراء الخبراء في ملفات شائكة كقضايا الساحل أو أزمة الهجرة.

ويمكن القول، في ضوء ما سبق، إن لجنة الشؤون الخارجية في الجزائر لم تفعل مهامها الأساسية كما حددتها الأدبيات المقارنة، ولم تتجح في أن تكون منصة فاعلة بين البرلمان والسياسة الخارجية. وقد ساهمت هذه المحدودية في تعزيز الانطباع السائد بأن السياسة الخارجية تدار حصريا داخل دوائر ضيقة (الرئاسة، المؤسسة العسكرية، ووزارة الخارجية)، دون إشراك حقيقي للسلطة التشريعية أو فتح المجال أمام رقابة مؤسسية حقيقية. وبالتالي فإن إصلاح أداء لجنة الشؤون الخارجية لا يتطلب فقط مراجعة هيكلية داخل البرلمان، بل يستدعي أيضا إعادة النظر في طريقة تعيين أعضائها وتأهيلهم معرفيا وتفعيل آليات التواصل المؤسساتي مع بقية الفاعلين في المجال الخارجي (2).

وجدير بالذكر أن هذا الخلل لا يعد سمة حصرية للبرلمان الجزائري، بل ينسحب جزئيا على برلمانات عريقة في الممارسة الديمقراطية. ففي كتابه *La politique étrangère: éléments de sociologie*، يبرز الباحث الفرنسي مارسيل مرل (Marcel Merle) محدودية تأثير لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، مشيرا الى أن هذه اللجنة غالبا ما تكتفي بمداولات أكاديمية نظرية، نتيجة غياب سلطات رقابية فعلية، وعلى رأسها صلاحية

(1) الغربي إيمان، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية، 77-84.

(2) خليفي، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية، 219-231؛ دغبار، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة

الخارجية، 431-437؛ Inter-Parliamentary Union, *Parliamentary Oversight of Foreign Policy* (Geneva, 2011), 21-29

استدعاء كبار موظفي الدولة. وقد سجلت اللجنة، بحسب معطيات سنة 1983، مشاركة متواضعة مقارنة ببقية اللجان الدائمة، سواء من حيث عدد الجلسات أو حجم جلسات الاستماع الى الوزراء أو الفاعلين المعنيين مباشرة بالسياسة الخارجية⁽¹⁾. ويعكس هذا المثال أن إشكالية ضعف اللجان البرلمانية المختصة في الشؤون الخارجية لا ترتبط فقط بالبنية الدستورية أو السياق المحلي، بل تتصل أيضا بطبيعة الحقل الدبلوماسي ذاته الذي يميل الى المركزية والسرية، ويقاوم غالبا الانفتاح على الرقابة التشريعية.

المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية وصنع القرار الخارجي في الجزائر (2009 - 2019)

يعد مفهوم الدبلوماسية البرلمانية من المفاهيم الحديثة النشأة نسبيا في أدبيات العلاقات الدولية، وهو لا يحظى الى اليوم بتعريف موحد، بل يتم تناوله ضمن مقاربات متعددة، بوصفه نمطا مكملا للدبلوماسية الرسمية، وامتدادا ناعما للدور التمثيلي للبرلمانات خارج الحدود الوطنية. وقد أبرزت الأدبيات التي استعرضها تقرير الباحثة داليا فيلدبرغ (2019) أن هذا الشكل من العمل الدبلوماسي يندرج ضمن فئة الدبلوماسية العامة، ويتميز بكونه منفصلا عن القنوات الحكومية التقليدية، ومختلفا أيضا عن "دبلوماسية الشعوب"، إذ يتقاطع مع ثلاثة أبعاد رئيسية: المناصرة، رفع الصورة والملف، وبناء العلاقات⁽²⁾

ويشير التقرير أيضا الى ما قدمه بعض الباحثين، أن هذا النمط يشكل ما يعرف بـ "الدبلوماسية من المسار 1.5" (Track 1½ Diplomacy)، حيث يتحرك البرلمان في منطقة وسطى بين الدبلوماسية الرسمية الحكومية ودبلوماسية المجتمع المدني، بما يتيح له ممارسة ضغوط ناعمة أو التوسط في حالات النزاع دون أن يعد طرفا تفاوضيا مباشرا. كذلك تربط الدراسة فاعلية هذا النمط بثلاثة محددات أساسية: وضوح المصالح، حسن توقيت المبادرة، وفعالية التواصل، ويؤكد أن استقلالية البرلمانيين وتوفر الموارد يعززان قدرة البرلمان على لعب دور خارجي فعال، خاصة في مجالات الوقاية من النزاعات أو بناء التفاهم الإقليمي⁽³⁾

(1) Marcel Merle, *La politique étrangère: éléments de sociologie* (Paris: Dalloz, 1984), 143-149

(2) Dalia Feldberg, *Parliamentary Diplomacy: An Annotated Bibliography* (Montreal: McGill University, 2019), 3-4

(3) Feldberg, 4-7.

وفي ضوء ما سبق، فإن الدبلوماسية البرلمانية لا تعد بديلا عن السياسة الخارجية الرسمية، بل هي ممارسة مكملتها وتتيح للسلطة التشريعية أن تساهم في رسم صورة الدولة وتعزيز شبكات التعاون، ومرافقة المسارات التفاوضية من موقع غير رسمي. وتكتسي هذه الممارسة أهمية مضاعفة في الأنظمة الرئاسية التي تحتكر فيها السلطة التنفيذية كما في الحالة الجزائرية القرار الدبلوماسي، ما يجعل من الدبلوماسية البرلمانية قناة محتملة لتوسيع التمثيل الخارجي، ولو ضمن حدود رمزية ومحدودة من التأثير (1).

الفرع الأول: الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية داخل الأطر المتعددة الأطراف:

يهدف هذا الفرع الى استعراض وتحليل الأداء الدبلوماسي للبرلمان الجزائري ضمن عدد من الأطر البرلمانية متعددة الأطراف، لا سيما الاتحاد البرلماني الدولي، والعربي، والإفريقي، الى جانب منظمات أخرى كالاتحاد من أجل المتوسط ومجلس الشورى المغربي. ويأتي ذلك في سياق تقييم مدى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2019.

أولاً- الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)

انضمت الجزائر الى الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1977 في إطار سعيها لتعزيز حضورها ضمن الفضاءات البرلمانية متعددة الأطراف، إلا أن مسار عضويتها عرف انقطاعا مع بداية التسعينيات، حين شهدت البلاد توترات سياسية وأمنية عميقة انتهت بقرار حل المجلس الشعبي الوطني في 4 جانفي 1992 (2)، وهو ما ترتب عنه تعليق عضويتها في الاتحاد، وبعد استعادة جزء من الاستقرار المؤسسي، أعيد قبول الجزائر رسميا سنة 1993، لتستأنف مشاركتها في أنشطة الاتحاد على المستويين العام واللجائي (3) وخلال الفترة محل الدراسة (2009 – 2019)، حافظت الجزائر على مشاركة منتظمة في دورات الاتحاد، ممثلة تارة برئيس مجلس الأمة، وتارة أخرى بأعضاء من غرفتي البرلمان. وقد شهدت هذه الدورات تنوعا

(1) بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، 25-27.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92-01 مؤرخ في 28 جمادى الثانية 1412 الموافق 4 يناير 1992، يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 3 رجب 1412هـ / 8 يناير 1992، 59.

(3) عبد النور شيتة، "سلطة رئيس الجمهورية في حل المجلس الشعبي الوطني وفقا للدستور الجزائري"، مجلة صوت القانون، 10، ع. 2 (2024): 68-92.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

كبيرا في المواضيع المطروحة، شملت الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والهجرة، ومكافحة الارهاب، كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (36): دورات الاتحاد البرلماني الدولي (2009-2019) (1)

السنة	رقم الدورة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	أبرز قضايا الدورة - تقارير IPU-
2009	120	أفريل 2009	أديس ابابا - إثيوبيا	الديمقراطية، الأمن الغذائي العالمي، مكافحة العنف ضد المرأة.. الخ
	121	أكتوبر 2009	جنيف - سويسرا	تغيير المناخ، نزع السلاح النووي، والازمة المالية العالمية
2010	122	مارس/أفريل 2010	بانكوك/ تايلاند	التجارة العالمية بعد الازمة، بناء ديمقراطيات بعد النزاعات، الارهاب، مكافحة الكوارث الطبيعية.. الخ
	123	أكتوبر 2010	جنيف - سويسرا	الأمن الغذائي، حقوق الانسان، ودعم السلام في الشرق الاوسط
2011	124	أفريل 2011	بنما - بنما	العنف الانتخابي، الشفافية في تمويل الحملات، التنمية المستدامة
	125	أكتوبر 2011	برن - سويسرا	الديمقراطية والمسائلة، الانتخابات الحرة والنزيهة، تداعيات الانتفاضات العربية.. الخ
2012	126	مارس/أفريل 2012	كامبلا - أوغندا	حكم القانون، مواجهة الامراض، التنمية الريفية.. الخ
	127	أكتوبر 2012	كينك - كندا	حقوق الشعوب الاصلية، تغير المناخ، الرقابة البرلمانية على الحكومات.. الخ
2013	128	مارس 2013	كيو - الاكوادور	الامن الغذائي، المساواة بين الجنسين، مكافحة الجريمة المنظمة.. الخ
	129	أكتوبر 2013	جنيف - سويسرا	الأوضاع في سوريا، نزع السلاح النووي، التنمية المستدامة.. الخ
2014	130	مارس 2014	جنيف - سويسرا	الحكم الديمقراطي، الحد من انتشار الأسلحة، العدالة الدولية.. الخ
	131	أكتوبر 2014	جنيف - سويسرا	التعددية السياسية، التصدي للإرهاب، المساواة بين الجنسين
2015	132	مارس 2015	هانوي - الفيتنام	الامن المائي، مكافحة الارهاب، دعم سيادة الدول
	133	أكتوبر 2015	جنيف - سويسرا	الديمقراطية وحقوق الانسان، أزمة اللاجئين، الخصوصية في العصر الرقمي.

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: تقارير الاتحاد البرلماني الدولي (2009-2019)

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

2016	134	مارس 2016	لوسكا- زامبيا	احياء الديمقراطية واشراك الشباب، مكافحة الارهاب، وحماية التراث الثقافي
	135	أكتوبر 2016	جنيف- سويسرا	انتهاكات حقوق الانسان، أوضاع اللاجئين، الأوضاع في سوريا
2017	136	أفريل 2017	دكا- بنغلاديش	توفير الكرامة والرفاه للجميع
	137	أكتوبر 2017	سانت بطرسبورغ- روسيا	تعزيز التسامح الثقافي والحوار بين الأديان والعرقيات
2018	138	مارس 2018	جنيف- سويسرا	تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، حقوق الانسان، المساواة بين الجنسين
	139	أكتوبر 2018	جنيف- سويسرا	دورة البرلمانات في الهجرة العالمية، حماية اللاجئين، التعاون البرلماني الدولي
2019	140	أفريل 2019	الدوحة- قطر	التعليم من اجل السلام والامن، سيادة القانون، مكافحة خطاب الكراهية.
	141	أكتوبر 2019	بلغراد- صربيا	تعزيز القانون الدولي، بناء الثقة بين الشعوب، والتعاون الاقليمي

رغم انتظام المشاركة الجزائرية في دورات الاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة 2009 – 2019، إلا أن التوثيق التفصيلي لمداخلاتها ظل محدودا من حيث المحتوى والتحليل، باستثناء بعض المحطات التي شهدت حضورا شخصيا لرئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، حيث أفردت لها تغطيات نوعية نسبيا في مجلة مجلس الأمة والبيانات الرسمية المصاحبة⁽¹⁾. أما في بقية المشاركات، فقد اقتصر الطرح الإعلامي والمؤسسي على صيغ عامة تثبت الحضور دون تفصيل المضمون أو توضيح السياقات، ما جعل تتبع الخطاب البرلماني الجزائري مهمة معقدة بحثيا، ومع ذلك تسمح المادة المتاحة باستنتاج ملامح نسقية متكررة في الخطاب الجزائري، تمثلت في التشبث بمبدأ عدم التدخل، والالتزام بالدفاع عن قضايا التحرر، والدعوة الى الحوار

(1) مجلس الأمة، "باب النشاط الخارجي"، مجلة مجلس الأمة، ع. 63 (جانفي-فيفري 2014)، 20-22؛ ومجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 80 (أفريل 2018)، 41-43.

كخيار بديل عن النزاعات المسلحة، وهي توجهات تؤكد استمرار ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية داخل المنابر البرلمانية متعددة الأطراف⁽¹⁾.

1- القضية الفلسطينية:

حافظت القضية الفلسطينية على موقع مركزي في مداخلات الوفد البرلماني الجزائري خلال مختلف دورات الاتحاد البرلماني الدولي بين 2009 و2019، حيث شكلت نقطة تقاطع بين الموقف الرسمي للدولة والتعبير البرلماني الخارجي. وقد برز هذا الثبات بوضوح في خطابات عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، الذي لم يكتفِ بالتمديد بالممارسات الإسرائيلية، بل شدد في أكثر من مناسبة على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، انسجاماً مع مبادئ الشرعية الدولية⁽²⁾.

وفي الجمعية 137 (أكتوبر 2017، سانت بطرسبرغ)، مثل هذا الموقف أحد المحاور الرئيسية لكلمة بن صالح، حيث عبر عن دعم الجزائر المتجدد لحقوق الفلسطينيين، مؤكداً أن المسألة لا تتعلق بتضامن ظرفي بل بمبدأ تحرري ثابت. وقد صرح في هذا السياق: "تجدد الجزائر مرة أخرى دعمها للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس"⁽³⁾. وتكرر هذا الموقف في دورات لاحقة، أبرزها الجمعية 138 (مارس 2018) والجمعية 139 (أكتوبر 2018)، حيث جدد الوفد الجزائري رفضه للمساس بالوضع القانوني للقدس، ودعم المقترحات الرامية إلى تجريم الاعتداءات على حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك المساس بوضع المدينة المقدسة⁽⁴⁾.

2- النزاعات العربية والإقليمية: رفض التدخل وتثبيت خيار التسوية السياسية:

في ظل تعقد الأوضاع في العالم العربي بعد 2011، تبنت الجزائر خطاباً برلمانياً متزنًا عكس مبدئها التقليدي القائم على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والدعوة إلى التسويات السلمية للأزمات الإقليمية. وقد حضرت هذه المواقف بثبات في كلمات عبد القادر بن

(1) مجلس الأمة، كلمة السيد عبد القادر بن صالح في الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، 18 أكتوبر 2017، في: <https://tinyurl.com/yekah4ca>، شوهذ: 07 ماي 2023.

(2) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 82 (أكتوبر 2018)، 27-30.

(3) مجلس الأمة، كلمة السيد عبد القادر بن صالح في الجمعية 137.

(4) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 80 (أفريل 2018)، 41؛ ع. 82 (أكتوبر 2018)، 27.

صالح، رئيس مجلس الأمة، خلال دورات الاتحاد البرلماني الدولي، حيث حرص على إظهار التزام الجزائر بالحياد الإيجابي، والدفاع عن سيادة الدول واستقرارها (1).

في كلمته خلال الجمعية 137 (أكتوبر 2017، سانت بطرسبرغ)، قدم بن صالح عرضا شاملا لموقف الجزائر، قائلا: «لقد أكدت الجزائر باستمرار على نجاعة التسوية السياسية للآزمات والنزاعات، ووفاء لمبادئها، فضلت بلادي دائما خيار الحل السياسي لتسوية النزاعات سواء في ليبيا أو مالي أو سوريا، أو في اليمن» (2).

وقد شكل هذا الاقتباس نقطة انطلاق لتكرار ذات الرؤية في الدورات اللاحقة، ففي الدورة 138 (مارس 2018، جنيف)، دعا بن صالح الى معالجة شاملة لجذور النزاعات، مؤكدا على أن: "تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستوجب مزيدا من التعاون والتنسيق، خصوصا في مجال مواجهة التهديدات الأمنية الراهنة... كما أذكر بأن بلادي تؤمن إيمانا راسخا بالقانون الدولي كمرجع أساسي لحل كافة النزاعات." وتابع تأكيده على الحلول السياسية قائلا: "تأمل الجزائر مواصلة الجهود من أجل تسوية سياسية للأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن." (3)

أما في الدورة 139 (أكتوبر 2018)، فقد شدد على الأثر السلبي للنزاعات على جهود التنمية، معتبرا أن: "الحروب والنزاعات المسلحة عوامل تعرقل مسارات التنمية والتطور، والجزائر لذلك تعتبر أن الحل الأنسب للنزاعات يمر حتما عبر التسويات السياسية." (4)

وبهذا، رسخ الوفد البرلماني الجزائري، عبر سلسلة متوالية من التصريحات، رؤية تقوم على الحوار والمصالحة، بعيدا عن الاصطفافات الحادة أو التحالفات ذات الطابع الهجومي. وقد حرص الخطاب على تأكيد اتساق هذا النهج مع الممارسة، بما يعكس خصوصية الدور الجزائري كفاعل محايد، يحاول قدر الإمكان أن يظل وسيطا نزيها داخل بيئة إقليمية مضطربة.

3- قضية الصحراء الغربية: ثابت بحق تقرير المصير

على خلاف تعاطيها الحذر مع النزاعات العربية الداخلية، جاء الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية أكثر وضوحا وحدة، بوصفها قضية تصفية استعمار، لا مجرد نزاع

(1) مجلس الأمة، كلمة السيد عبد القادر بن صالح في الجمعية 137.

(2) مجلس الأمة.

(3) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 80 (أفريل 2018)، 41-43.

(4) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 82 (أكتوبر 2018)، 27-30.

سياسي عابر. وقد حضرت هذه القضية بتميز في خطابات عبد القادر بن صالح، لا سيما في الدورة 137، 138، 139 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث ربطها مباشرة بمبدأ تقرير المصير والشرعية الدولية (1).

من مداخلته خلال 138 في الدورة (مارس 2018)، صرح بن صالح: "تدعو الجزائر الى ضرورة تسوية النزاع في الصحراء الغربية، وفق متطلبات الشرعية الدولية". ثم عاد ليؤكد الموقف نفسه في الجمعية 139 (أكتوبر 2018)، في إطار حديثه عن أثر النزاعات على التنمية والسلم (2). ويكشف هذا التكرار والتشديد على الملف الصحراوي أن الجزائر لا تتعامل معه كقضية إقليمية محايدة، بل كمف جوهرى يتعلق بمبادئها التحررية، ويستدعي منها دفاعا مستمرا في مختلف المحافل الدولية، بما فيها البرلمانية، لم تطرح القضية ضمن خانة "التضامن"، بل كقضية عدالة دولية معلقة، تطالب بتفعيل الآليات الأممية الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. كما سعت الى إدراج الملف ضمن البنود الاستعجالية في اجتماعات المجموعات الجيوسياسية، منبهة الى خطورة تغييب هذا الحق أو القفز عليه تحت ذرائع سياسية.

ومن خلال هذا الخطاب، حافظت الجزائر على ثباتها التاريخي في دعم حركات التحرر، معتبرة أن تجاهل قضية الصحراء الغربية يمس بمصداقية النظام الدولي ذاته. وهذا ما يفسر الفرق الجوهرى بين لهجة الجزائر تجاه هذه القضية مقارنة بالنزاعات الأخرى، حيث اتسم خطابها بمزيد من الحزم، والوضوح، والالتزام الأخلاقي.

4- ملف الارهاب والهجرة واللجوء :

طرحت الجزائر، عبر وفدها البرلماني، رؤية لمعالجة التحديات العابرة للحدود، وفي مقدمتها الهجرة غير النظامية، اللجوء، والارهاب. وقد تجلّى هذا الطرح منذ وقت مبكر، حيث سعت الجزائر، بعد تجربتها الدامية في العشرية السوداء، الى تصدير مقاربتها الشاملة في مكافحة الارهاب ضمن المحافل البرلمانية الدولية، انطلاقا من قناعة مفادها أن المعالجة الأمنية وحدها غير كافية. وقد برز هذا التوجه بوضوح خلال الجمعية 122 (2010، بانكوك)، حين

(1) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 80 (أفريل 2018)، 41؛ ع. 82 (أكتوبر 2018)، 27-30.

(2) ع. 82 (أكتوبر 2018)، 27-30.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بادرت الجزائر الى اقتراح بند خاص بتجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية، في إطار مقارنة وقائية تستهدف تجفيف منابع تمويل العنف المسلح (1).

وتواصل هذا الطرح خلال الجمعية 137 (أكتوبر 2017، سانت بطرسبرغ)، حين أشار عبد القادر بن صالح الى البعد الكوني لظاهرة الارهاب، معتبرا أن: "الجزائر... رفعت منذ التسعينيات رهان عالمية الارهاب...، باعتباره آفة عالمية لا تعترف بحدود ولا ثقافات." وقد ربط الخطاب بين تنامي الارهاب والاختلالات الأمنية والاجتماعية، مبرزا أن هذا التحدي لا يمكن مواجهته إلا عبر تضامن دولي فعلي ومقاربات وقائية متجذرة في العدالة والتنمية (2).

وتوسع هذا الطرح خلال الجمعية 138 (مارس 2018، جنيف)، حيث احتلت قضية الهجرة واللجوء مساحة واسعة في مداخلة الوفد الجزائري، بوصفها تجليات مباشرة للأزمات البنيوية في الجنوب، وقدم بن صالح ما سماه "مقاربة شاملة"، تقوم على التوازن بين الاعتبارات الأمنية والحقوقية والإنسانية. وقال في هذا السياق: «المعالجة الإيجابية لظاهرتي الهجرة واللجوء تقتضي تبني مقاربة شاملة تهتم بمختلف جوانب هذه الظاهرة، سواء الأمنية منها أو تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، أو بالأسباب العميقة المؤدية إليها كالتزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب التنمية، وانتشار البطالة» (3).

وفي معرض انتقاده للمقاربات الأحادية، دعا بن صالح الى تقاسم الأعباء عالميا: "يتوجب علينا اعادة النظر في السياسات المتبعة التي أثبتت عدم نجاعتها...، وعلى جميع الأطراف، كل حسب ظروفه وقدراته، المساهمة طوعا في الجهود العالمية لمواجهة ظاهرتي اللجوء والهجرة." مؤكدا في الوقت ذاته على مسؤولية البرلمانات في التوعية وتوجيه الرأي العام: "الهيئات الوطنية المنتخبة مطالبة بالإسهام في التحسيس وتحديد السبل المناسبة لتعزيز النظام العالمي المتصل بالمهاجرين واللاجئين" (4).

ولم يغيب البعد الإنساني عن الخطاب، إذ ندد بما وصفه بـ "المأساة الإنسانية" الناتجة عن الهجرة غير النظامية، منبها الى الخسائر البشرية على امتداد الصحاري والبحار. كما أشار الى

(1) مجلس الأمة، "ملف الجمعية 122 للاتحاد البرلماني الدولي"، مجلة مجلس الأمة، ع. 42، مارس-أفريل 2010، (بانكوك)، 24-26.

(2) كلمة عبد القادر بن صالح، الجمعية 137.

(3)

(4) مجلة مجلس الأمة، ع. 80، 41.

الوضع الجغرافي الخاص للجزائر باعتبارها بلد منشأ وعبور ووجهة، مؤكداً أن ذلك يفرض على الجزائر أعباء مضاعفة، تستدعي "سياسة تراعي الجوانب الإنسانية وتحترم مضمون الاتفاقيات الدولية".

بهذا الخطاب، برزت الجزائر كفاعل إقليمي يقدم قراءة متوازنة بين مقتضيات الأمن والالتزامات الأخلاقية، ويوظف الدبلوماسية البرلمانية كمنصة للتراجع من أجل مقاربات عادلة وشاملة. كما عبر هذا التوجه عن امتداد طبيعي لمرجعية الجزائر التاريخية المناصرة لقضايا الشعوب المستضعفة، والرافضة للمعالجات المجزأة أو المؤقتة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن مشاركة الجزائر في دورات الاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة 2009 – 2019، لم تكن منصة لإعادة تشكيل خطاب خارجي مواز أو مكمل، بل جاءت بوصفها امتداداً صوتياً للسياسة الخارجية الجزائرية الرسمية. فقد حافظ الوفد الجزائري، من خلال مداخلته، على ثوابت الجزائر التقليدية: مناصرة القضية الفلسطينية، دعم تقرير المصير في الصحراء الغربية، رفض التدخلات، والدعوة إلى الحوار السياسي. غير أن هذه المشاركة، رغم انتظامها، لم تفرز دينامية دبلوماسية برلمانية فاعلة بالمفهوم الحديث، حيث غابت عنها المبادرة، والاكتفاء بنقل مواقف السلطة التنفيذية دون تطوير أدوات تأثير برلماني مستقل أو تراكمي، مما يبقي دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية وظيفياً وتنسيقياً أكثر من كونه اقتراحياً أو تفاوضياً.

ثانياً - الاتحاد البرلماني الإفريقي

يعد الاتحاد البرلماني الإفريقي، الذي أنشئ في أبيدجان بتاريخ 13 فيفري 1976، إطاراً مؤسساتياً قارياً يعكس أحد مظاهر التعاون الإفريقي البيني خارج الأطر التنفيذية التقليدية⁽¹⁾. وقد وظفت الجزائر هذا الفضاء البرلماني في دعم توجهاتها الدبلوماسية على المستوى القاري ضمن استراتيجية أوسع سعت، خلال مرحلة ما بعد العشرية السوداء، إلى استعادة أدوارها الإقليمية وتفعيل أدوات متعددة في صنع القرار الخارجي منها الدبلوماسية البرلمانية. وقد تميز الحضور الجزائري في هذا الاتحاد بالتراكم والاستمرارية، من خلال المشاركة في اللجنة التنفيذية والمؤتمرات العامة، واستضافة عدد من دوراته، أبرزها مؤتمر الجزائر سنة 2001، الذي شهد انتخاب عبد القادر بن صالح رئيساً للجنة التنفيذية، هذه الدينامية لا تتفصل عن مسار إعادة

(1) Union Parlementaire Africaine (UPA), <https://www.apunion.org/>. consulté le 17 avril 2022

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

توظيف المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها البرلمان في خدمة السياسة الخارجية الجزائرية – الصحراء الغربية من المواضيع الأكثر حضورا – (1) ، لا سيما في ظل سياقات إفريقية معقدة تشهد تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، وامتداد ظواهر الهجرة غير النظامية وتزايد هشاشة الفئات الاجتماعية وتنامي أنشطة الجماعات المسلحة والجريمة العابرة للحدود.

وتتدرج المشاركة الجزائرية في الدورة 41 للاتحاد، المنعقدة في أبوجا سنة 2018، في هذا السياق، حيث ساهم البرلمان الجزائري في النقاشات المخصصة لقضايا اجتماعية ذات أبعاد استراتيجية، كتمكين الفتيات من التعليم كوسيلة لمكافحة الزواج المبكر (2) . وقد تمثلت الجزائر ضمن لجنة النساء البرلمانيات، حيث انتخبت النائبة "فاطمة برهو" مقررة للجنة، فيما يعكس بعدا تمثيلا مؤسساتيا يعزز حضور الجزائر في الهياكل القارية (3) . ومع ذلك، فإن هذا النوع من المشاركة، وإن كان يندرج ضمن أدوات التأثير الناعم، يظل محدودا من حيث التأثير المباشر في مخرجات القرار الإفريقي الجماعي، خصوصا في ظل طبيعة التحديات التي تواجه القارة.

ومرد ذلك الى عوامل متداخلة، أبرزها هشاشة البيئة الإفريقية من حيث الاستقرار والحوكمة، فضلا عن تضارب الأولويات بين الدول الأعضاء، وتعدد الأطر البرلمانية القارية ذات الوظائف المتقاطعة، وفي مقدمتها برلمان عموم إفريقيا (PAP) التابع للاتحاد الإفريقي، الذي يتمتع بإطار مؤسسي أكثر تنظيما، ويستقطب حاليا معظم الزخم السياسي في المجال التشريعي القاري. هذا التعدد، رغم ما يعكسه من حيوية تمثيلية، إلا أنه أدى الى تشتت المبادرات، وإضعاف التنسيق بين الفاعلين البرلمانيين، مما حد من قدرة الاتحاد البرلماني الإفريقي (UPA) على أن يكون أداة فاعلة في دعم المواقف الدبلوماسية للدول الأعضاء بما في ذلك الجزائر. ورغم ذلك فقد شكل هذا الإطار بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية منصة إضافية

(1) مجلس الأمة، "برلمان عموم إفريقيا يدعو الى التحرك الفعال لتحرير الأراضي الصحراوية المحتلة". مجلة مجلس الأمة، ع. 50، (الجزائر 2012): 53.

(2) Union Parlementaire Africaine (UPA), Rapport du Comité des femmes parlementaires de l'Union Parlementaire Africaine, 73ème session du Comité exécutif et 41ème Conférence, Abuja (Nigeria), 05–09 novembre 2018, 1–2.

(3) Union Parlementaire Africaine (UPA), Rapport du Comité des femmes, 7.

لتنشيط مواقفها في القضايا القارية وتعزيز سرديتها حول السلم، السيادة، وعدم التدخل، بما يتسق مع مطلقاتها الكبرى في السياسة الخارجية.

ثالثا - الإتحاد البرلماني العربي

يعد الإتحاد البرلماني العربي منظمة برلمانية إقليمية تأسست في بيروت، الجمهورية اللبنانية، خلال الفترة من 19 إلى 21 جوان 1974، بمبادرة من عدد من البرلمانات العربية التي سعت إلى إيجاد إطار مؤسسي يدعم العمل العربي المشترك من داخل السلطات التشريعية. ويضم الإتحاد في عضويته 22 شعبة برلمانية تمثل المجالس النيابية في الدول العربية⁽¹⁾ من بينها الجزائر التي انضمت إليه عبر كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة منذ إنشائه سنة 1997. وقد حرصت الجزائر على المشاركة المنتظمة في اجتماعات الإتحاد، معبرة من خلاله عن ثوابت سياستها الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والتضامن العربي واحترام سيادة الدول، ويعد هذا الانخراط أحد أوجه الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية التي غالبا ما تتكامل مع التوجهات العامة للدولة، مما يدفع إلى التساؤل حول مدى استقلالية الأداء البرلماني في مجال السياسة الخارجية، أو اقتصره على نقل الخطاب الرسمي⁽²⁾.

ففي المؤتمر السادس عشر للإتحاد (القاهرة، 2 - 4 مارس 2010)، قدم رئيس الوفد الجزائري إبراهيم بولحية، مقترحا لإدانة الجرائم الاستعمارية، واصفا إياها بأنها: «انتهاكات بشعة ضد الإنسانية شملت استخدام الغازات السامة والتجارب النووية وزرع الألغام». وقد تبني المؤتمر هذا المقترح بالإجماع، في موقف يعكس مدى تماهي الدبلوماسية البرلمانية مع سرديّة الدولة الجزائرية بشأن الذاكرة الاستعمارية. كما أكد بولحية في مداخلة على "ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومعالجة النزاعات بالحوار العقلاني"، وهو ما يجسد نقلا صريحا للمبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية داخل الفضاء البرلماني العربي، دون أن يتضمن رؤية تشريعية مستقلة⁽³⁾.

(1) الإتحاد البرلماني العربي، النظام الأساسي للإتحاد البرلماني العربي، المؤتمر التأسيسي، بيروت، 19-21 جوان 1974.

(2) بلال، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية: 88-95؛ إبراهيم ملاوي، "الدبلوماسية البرلمانية"، مجلة المفكر، ع. 10 (الجزائر، 2014): 131-140.

(3) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 42 (مارس-أفريل 2010)، 28-29.

أما في المؤتمر الثامن عشر بالكويت (5 - 6 مارس 2012)، فقد جدد رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح هذا الطرح من خلال قوله: «موقف الجزائر من القضايا التي تعرفها الساحة العربية قام ويقوم دائما على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والرفض المطلق لأي تدخل أجنبي مهما كان»، وأضاف: «إن الجزائر إذا تبارك مطالب الشعوب في سعيها لتحقيق المزيد من الحرية والديمقراطية، فإنها تؤمن أن الحوار هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمات» (1).

وقد عكست هذه التصريحات مجددا انضباط الأداء البرلماني ضمن حدود الخطاب الدبلوماسي الرسمي، دون أن يسجل أي دور استباقي أو تفاوضي للوفد البرلماني في صياغة توجهات جديدة أو مواقف استراتيجية مستقلة. كما أن تقديم تجربة الإصلاحات السياسية الداخلية من طرف الوفد لم يكن بصفته طرفا فاعلا في بلورتها، بل بوصفه ناقلا لها ضمن رؤية الدولة.

وعليه، فإن مشاركة الجزائر في الاتحاد البرلماني العربي خلال الفترة المدروسة تكشف عن طابع تمثيلي أكثر منه تقريرى للدبلوماسية البرلمانية، حيث بقي الخطاب البرلماني الجزائري منصبا على تأكيد الثوابت الرسمية دون أن يتحول الى أداة ضغط أو توجيه في عملية صنع القرار الخارجي. ويؤشر ذلك الى حدود الدور المؤسسي للبرلمان في السياسة الخارجية الجزائرية، رغم مشاركته المنتظمة في المنتديات البرلمانية الإقليمية.

ورغم أن التجربة الجزائرية في إطار الاتحاد البرلماني العربي، والإفريقي، والدولي قد حظيت خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2019 بقدر من التفعيل النسبي، فإن الانخراط البرلماني الجزائري لم يقتصر على هذه التكتلات بل شمل أيضا منظمات أخرى متعددة الأطراف إقليمية ودولية، من بينها الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس الشورى المغاربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ورابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي الى جانب حضورها في عدد من المنتديات البرلمانية المتخصصة. وقد شكل هذا الانفتاح تعبيرا عن رغبة الجزائر في توسيع تمثيلها داخل الفضاءات التشريعية المتعددة، ومواكبة التحولات الإقليمية والدولية التي ميزت تلك المرحلة، خاصة بعد ما عرفته المنطقة من متغيرات سياسية وأمنية. غير أن هذا التعدد في الانخراط لم ينعكس بالضرورة على

(1) مجلس الأمة، مجلة مجلس الأمة، ع. 51 (مارس 2012)، 35.

مستوى التأثير، إذ غالبا ما بقيت هذه المشاركات محكومة بنفس الإطار التمثيلي والخطاب الرسمي، دون أن ترتقي الى مستوى بلورة رؤية برلمانية مستقلة أو لعب دور نوعي في توجيه سياسات تلك التكتلات. وبذلك، فإن تقييم هذه المرحلة يظهر أن الزخم الكمي في المشاركة لم يواكب حضور نوعي فعال، مما يدعو الى اعادة النظر في سبل تفعيل الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية داخل الأطر متعددة الأطراف، بما يتجاوز الطابع البروتوكولي ويمنح للبرلمان موقعا تفاوضيا وتأثيريا حقيقيا (1).

الفرع الثاني: الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية:

يعد إنشاء مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية أحد الأدوات التقليدية للدبلوماسية البرلمانية الثنائية، وقد حرص مجلس الأمة الجزائري، خلال الفترة المدروسة (2009 - 2019)، على إنشاء عدد معتبر من هذه المجموعات مع دول شقيقة وصديقة، ومن خلال قرارات يتخذ بشأنها بعد استشارة مكتب المجلس ورئيس لجنة الشؤون الخارجية. وتشير البيانات الرسمية الى تشكيل عشرات المجموعات البرلمانية مع دول من مختلف القارات، شملت على سبيل المثال: مجموعة الصداقة مع الصحراء الغربية، الصين، روسيا، ألمانيا، فلسطين، كوبا، الفيتنام، الإمارات، بلجيكا، البرلمان الأوروبي، موريتانيا، تونس، إسبانيا، الهند، كوريا الجنوبية، الى جانب مجموعات أخرى مع تركيا، إيران، جنوب إفريقيا، الشيلي، رومانيا، السودان، وغيرها. وقد مثل هذا التوسع في التمثيل الدبلوماسي الثنائي رغبة مؤسساتية واضحة في تكثيف قنوات التواصل البرلماني وتعزيز العلاقات الثنائية (2).

غير أن تحليل مضمون وأثر هذه المجموعات يكشف أنها بقيت في الغالب محصورة ضمن أطر المجاملة والتواصل البروتوكولي دون أن تتحول الى أدوات فاعلة لإنتاج تنسيق سياسي أو دفع ملفات استراتيجية مشتركة. فلم يسجل في معظم الحالات تنظيم منتظم لفعاليات مشتركة أو إصدار بيانات مواقف موحدة، أو حتى تفعيل تبادل الخبرات التشريعية بشكل مؤسسي. ويعزى هذا الضعف الى عدة عوامل، منها: غياب الرؤية البرلمانية الاستراتيجية،

(1) للمزيد حول المشاركات البرلمانية الجزائرية متعددة الأطراف، انظر: مجلس الأمة الجزائري، *الحصيلة السنوية للنشاط الخارجي لمجلس الأمة*، سنوات مختلفة (2009-2019).

(2) مجلس الأمة، "باب: النشاط الخارجي"، *مجلة مجلس الأمة*، ع. 74 (الرباعي الرابع 2017 - الثلاثي الأول 2018)، 28-32؛ مجلس الأمة، "باب: النشاط الخارجي"، *مجلة مجلس الأمة*، ع. 39 (مارس-أفريل 2009)، 42-45.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

ضعف التكوين السياسي لأعضاء هذه المجموعات، وغياب التنسيق مع الأجهزة التنفيذية، وهو ما يجعل من هذه المجموعات في الحالة الجزائرية أداة رمزية تسهم في تأثيث واجهة العلاقات الثنائية، دون أن تنتج مضمونا سياسيا مستقلا أو تأثيرا ملموسا على السياسة الخارجية.

ورغم ذلك، يمكن الإشارة الى بعض الاستثناءات النوعية المحدودة على غرار تنظيم "اليوم البرلماني الدولي لمساندة المقاومة الشعبية الصحراوية من أجل تقرير المصير وتصفية الاستعمار" من قبل مجموعة الصداقة الجزائرية الصحراوية في المجلس الشعبي الوطني سنة 2010 والذي شهد حضور برلمانيين من دول عدة كالمكسيك ونيجيريا، وتضمن مواقف تضامنية صريحة مع الشعب الصحراوي إضافة الى دعوات لتحقيق دولي حول الانتهاكات في العيون المحتلة (1). إلا أن هذه المبادرة على رمزيتها السياسية لم تتحول الى مسار دائم أو أداة تنسيقية مستقرة، بل بقيت ضمن سياق مناسباتي لا يغير من الطابع العام المحدود لتأثير مجموعات الصداقة في صياغة القرار الخارجي الجزائري.

الفرع الثالث: حدود فعالية العمل الدبلوماسي البرلماني الجزائري (2009 -

2019)

رغم الجهود المبذولة من قبل غرفتي البرلمان الجزائري لتكثيف المشاركة في الفضاءات البرلمانية الإقليمية والدولية وإنشاء مجموعات الصداقة واستقبال الوفود، فإن تقييم فعالية هذا النشاط يكشف عن جملة من الحدود البنوية والوظيفية التي كبلت قدرته على التأثير في السياسة الخارجية. ويمكن الاستئناس بتصريحات رئيس المجلس الشعبي الوطني الأسبق السعيد بوحجة، خلال احتفالية الذكرى الأربعين للدبلوماسية البرلمانية (17 ديسمبر 2017) (2) ، لاستخلاص بعض الملامح الجوهرية التي تعبر عن موقع هذا النشاط داخل منظومة القرار الخارجي للدولة الجزائرية.

يظهر بوضوح من قوله إن: «الدبلوماسية البرلمانية تشكل بمنطقها وسيرورة نشاطها دعما متواصلا ومكملا للدبلوماسية الرسمية...»، وهي تبني على القيم والثوابت والمواقف

(1) مجلس الأمة، "ملف: اليوم البرلماني الدولي لمساندة المقاومة الشعبية الصحراوية من أجل تقرير المصير وتصفية الاستعمار"، مجلة مجلس الأمة، ع. 44 (ديسمبر 2010): 82-89

(2) مجلس الأمة، "ملف خاص: الذكرى الأربعين للدبلوماسية البرلمانية"، مجلة مجلس الأمة، ع. 78 (ديسمبر 2017): 48-

والأهداف المعلنة للدولة»⁽¹⁾ ، أن البرلمان لا يمارس دبلوماسية مستقلة، بل يُوَطر نشاطه الخارجي ضمن رؤية الدولة الرسمية، مما يقلص من هامش المبادرة السياسية للنواب ويجعل الأداء البرلماني تابعا لا فاعلا.

تكرس تصريحات بوحجة الطابع التابع لأولويات السياسة الخارجية الرسمية، حين أشار الى أن: «الدبلوماسية الوطنية تحتكم مواقفها وتحركاتها الى المعالم ومرتكزات السياسة الخارجية التي كرسها بيان أول نوفمبر...، وعلى رأسها فلسطين والصحراء الغربية ومالي وليبيا».⁽²⁾ وهو ما يبرز افتقاد البرلمان لرؤية مستقلة أو مبادرات خارج هذا الإطار، مما يضعف البعد التمثيلي الشعبي في ملفات دولية شائكة.

رغم الاعتراف بوجود اختلاف في أساليب التفاعل، من خلال قوله: «أسلوب التفاعل البرلماني يتباين عن الأسلوب الحكومي، لكنه لا يتعارض معه... بل هو خادم له»⁽³⁾ ، إلا أن هذا التباين لا يرقى الى الاستقلال الوظيفي أو المؤسسي، بل يكرس الدور التكميلي، ويفرغ الدبلوماسية البرلمانية من قدرتها على لعب دور رقابي أو اقتراحي حقيقي في السياسة الخارجية. يلاحظ توظيف رمزي مكثف للثوابت الوطنية والمرجعية النوفمبرية، من خلال قوله: «هي متشعبة بقيم ثورتنا المجيدة...، وترفض الأجندات الضيقة...، وتنقل رسائل السلم من جزائر الحرية والديمقراطية والوئام والمصالحة».⁽⁴⁾ وهو توظيف يكسب النشاط البرلماني بعدا تعبويا يستثمر في تكريس الشرعية التاريخية دون أن ينعكس بالضرورة في فاعلية سياسية مؤثرة.

وعليه، يمكن القول إن الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية خلال العقد المدروس لم تتمكن من التحول الى أداة ضغط أو تأثير فعلي في توجيه السياسة الخارجية، بل ظلت في معظم الحالات نشاطا مكملا للدبلوماسية الرسمية وتفتقر الى الاستقلالية وتعاني من غياب رؤية مؤسساتية واضحة الى جانب ضعف التكوين السياسي والدبلوماسي لأغلب النواب، وهي نفس الإشكالات التي تم التطرق إليها سابقا ضمن تحليل حدود التأثير الرقابي للبرلمان في رسم وتوجيه القرار

(1) مجلس الأمة، 48.

(2) مجلس الأمة، 49.

(3) مجلس الأمة، 49.

(4) مجلس الأمة، 49.

المبحث الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في صنع القرار الخارجي في الجزائر 2009 - 2019

بعد استعراض دور الفواعل الرسمية المتمثلة في الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي في المباحث السابقة يمثل تحليل الفواعل غير الرسمية خطوة أساسية لاستكمال فهم ديناميات صنع القرار الخارجي في الجزائر، وتؤكد الأدبيات المعاصرة في العلاقات الدولية أن عملية صنع القرار لا تقتصر على البنية المؤسسية، بل تمتد لتشمل فواعل أخرى لا تشغل مواقع رسمية، لكنها تمتلك أدوات تمكنها من التأثير في التوجهات الاستراتيجية للدولة. وتتنوع هذه الأدوات بين النفوذ الاقتصادي، والقدرة على التأثير الإعلامي والاجتماعي، إضافة إلى الروابط الشخصية التي تتيح وصولا مباشرا إلى صانع القرار.

في المنظور النظري، يقدم ريتشارد سنايدر إطارا يدمج هذه الفواعل ضمن البنية الاجتماعية السياسية التي تكون المحيط الذي يعمل فيه صانع القرار، حيث تشكل شبكات النفوذ والعلاقات الشخصية بيئة حاضنة تؤثر في صياغة المواقف. أما مايكل بريتشر فيدرجها ضمن البيئة الداخلية لعملية صنع القرار مؤكدا دورها في التأثير على إدراك النخبة الحاكمة للأزمات والفرص وفي إعادة توجيه أولوياتها بما يتوافق مع مصالح هذه الشبكات.

وفي السياق الجزائري برزت أهمية الفواعل غير الرسمية بشكل خاص خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019، الدراسة حيث ساهمت التحولات الداخلية والإقليمية في إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل دائرة اتخاذ القرار. وقد أتاح التراجع النسبي للحضور الميداني لرئيس الجمهورية بعد عام 2013 مساحة أوسع لتنامي نفوذ الدائرة المقربة منه، بما في ذلك بعض المستشارين وأفراد من العائلة ورجال أعمال نافذين. وفي هذا الإطار يصبح تناول هذه الفواعل ضرورة لفهم التداخل بين الرسمي وغير الرسمي في صياغة التوجهات الدبلوماسية للجزائر خلال مرحلة اتسمت بكثافة التحديات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: دور الدائرة المقربة من رئيس الجمهورية

تعد الدائرة المقربة من رئيس الجمهورية أحد أهم الفواعل غير الرسمية المؤثرة في صياغة القرار السياسي، ولا سيما القرار الخارجي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وبحكم الطبيعة المغلقة للنظام السياسي الجزائري، اتسمت هذه الدائرة بدرجة عالية من السرية، مما جعل الوصول إلى معطيات دقيقة حول تركيبها الداخلية وآليات عملها أمرا بالغ الصعوبة خاصة قبل سنة 2019. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن معظم المعلومات المتاحة حول هذه الدائرة استقيت من تقارير وتحقيقات الصحافة الوطنية والدولية التي تكتفت بعد اندلاع الحراك الشعبي في فبراير 2019، حيث أتاح الحراك هامشا أوسع لكشف بعض تفاصيل إدارة السلطة في السنوات الأخيرة من حكم بوتفليقة، وبالنظر إلى محدودية المصادر الرسمية وندرة الوثائق الموثقة، وارتأت هذه الدراسة اعتماد مقاربة تحليلية تقوم على إسقاطات نظرية مستمدة من نموذج مايكل بريتش في تحليل صنع القرار بهدف فهم طبيعة الأدوار التي مارستها هذه الدائرة وكيفية تفاعلها مع الأزمات التي شهدتها البلاد مع التركيز على الشخصيات الأكثر تأثيرا ضمنها.

الفرع الأول: سعيد بوتفليقة ودوره في مركز القرار

منذ وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 أصبحت العائلة الرئاسية، وعلى رأسها شقيقه الأصغر سعيد، محورا أساسيا في هندسة القرار السياسي الجزائري. وتعيين سعيد كمستشار شخصي برتبة وزير "بموجب مرسوم غير منشور" لم يكن مجرد إجراء بروتوكولي، بل خطوة أولى نحو نموذج حكم يركز على الثقة العائلية أكثر من الاعتماد على المؤسسات الرسمية⁽¹⁾. ومع تدهور صحة الرئيس تدريجيا، خاصة بعد جلطة 2013 التي أقعدته عن ممارسة مهامه ميدانيا، أشارت تقارير إعلامية متعددة إلى أن سعيد بوتفليقة أصبح القناة الوحيدة تقريبا لتمرير القرارات، متوليا إدارة التعيينات العليا ومراقبة مسار العمل الحكومي في تجاوز واضح للتسلسل المؤسسي⁽²⁾.

(1) الجزيرة نت، "السعيد بوتفليقة.. شقيق الرئيس ومستشاره"، 3 سبتمبر 2017، في: <https://tinyurl.com/3subcxnj> ، شوهذ: 30 أبريل 2022.

(2) BBC Arabic، "سعيد بوتفليقة: الرجل الذي حكم الجزائر من خلف الستار"، 4 أبريل 2019، في: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47806820>، شوهذ: 30 أبريل 2022.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

هذا التمرکز في القرار ترافق - بحسب عدد من التحليلات الصحفية - مع بناء شبكة مصالح مالية متشابكة بين العائلة ونخبة رجال الأعمال، أبرزهم علي حداد، الذي تحول بدعم مباشر من الدائرة الرئاسية الى أحد أكبر المستفيدين من الصفقات العمومية والمشاريع الكبرى⁽¹⁾. والعلاقة بين الطرفين لم تكن اقتصادية فحسب، بل مثلت تحالفا يقوم على تبادل الحماية وتأمين الولاءات داخل النخبة الاقتصادية لضمان استقرار النظام مقابل تمكين هذه النخبة من النفوذ والثروة.

نفوذ سعيد لم يتجسد فقط في إدارة الملفات اليومية، بل امتد الى إعادة تشكيل البيئة السياسية المحيطة بالرئاسة. ويبرز ذلك في حركة جويلية 2014، التي شهدت إقالة خمسة من المستشارين البارزين، من بينهم شخصيات وزنة رافقت بوتفليقة منذ بدايات حكمه، مثل اللواء محمد تواتي والعقيد رشيد عيسات والمستشار الإعلامي محمد مقدم والمستشار الدبلوماسي الأمين خربي. ورغم تبرير الإقالات بأنها "تجديد دماء" داخل مؤسسة الرئاسة، إلا أن تزامنها مع تغييرات واسعة في جهاز المخابرات يوحي بعملية إعادة توزيع النفوذ، حيث تهدف الى إبعاد مراكز القرار الموازية وتعزيز الانسجام مع توجهات أخ الرئيس⁽²⁾.

وجود أحمد أويحي على رأس ديوان الرئاسة وقتها أضفى على العملية بعدا تنظيميا، إذ اعتمد مقاربة تفضل الموظف المنفذ على المستشار المستقل، وهو ما انسجم مع مسعى الدائرة العائلية لإحكام السيطرة على محيط الرئاسة وضمان ولاء كل حلقة فاعلة ضمنها في ظل توازنات جديدة أعقبت إضعاف جهاز المخابرات⁽³⁾. بذلك، برز سعيد بوتفليقة كمهندس لإعادة هيكلة الدائرة المقربة، جامعا بين إدارة القرار اليومي ورسم خريطة النفوذ داخل السلطة.

وانطلاقا من هذا المعطى، يمكن قراءة سلوك سعيد بوتفليقة والدائرة المقربة منه خلال أزمة مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ضوء نموذج مايكل بريتشير لتحليل صنع القرار في الأزمات. فرغم أن النموذج وضع أساسا لدراسة القرارات ذات الطابع الخارجي، إلا أن طبيعة

(1) Fanack، "من يحكم في الجزائر بعد 57 سنة من الاستقلال؟"، 20 مايو 2019، في: .

<https://tinyurl.com/tje3dxhw>، شوهذ: 30 أبريل 2022.

(2) النهار أونلاين، "بوتفليقة ينهي مهام 5 مستشارين برئاسة الجمهورية"، 12 جويلية 2014، في:

<https://tinyurl.com/53zmbnxx>، شوهذ: 30 أبريل 2022.

(3) ياسين بودهان، "مبررات إقالة المستشارين القدامى لبوتفليقة"، الجزيرة نت، 2014/7/18، في:

<https://tinyurl.com/4jswcmf4>، شوهذ: 30 أبريل 2022.

النظام السياسي الجزائري حيث يتركز القرار الخارجي في يد الرئيس، تجعل من أي أزمة تمس موقعه أزمة ذات أثر مباشر على السياسة الخارجية.

وعليه، فإن أزمة مرض الرئيس سنة 2013 لم تكن حدثا داخليا بحتا، بل مثلت نقطة انعطاف في ديناميكية صنع القرار الجزائري، حيث أعادت رسم أولويات القيادة، وأعادت توزيع أدوار الفاعلين الرئيسيين في مركز السلطة. وفي هذا السياق يمكن تحليل أداء سعيد بوتفليقة وفق مراحل النموذج (1) :

1- إدراك الموقف (Perception of the Situation):

وفق نموذج مايكل بريتشير، تمثل مرحلة إدراك الموقف البنية التأسيسية التي تحدد من خلالها استجابات صانع القرار تجاه الأزمات، إذ لا يقتصر الأمر على توصيف الحدث، بل يمتد الى قياس أثره المحتمل على ميزان القوى الداخلي والخارجي⁽²⁾. في الجزائر سنة 2013، شكلت الأزمة الصحية لعبد العزيز بوتفليقة لحظة فاصلة أعادت صياغة ديناميكية الحكم خاصة مع انحسار حضوره الميداني وتراجع قدرته على ممارسة صلاحياته الدستورية بشكل مباشر⁽³⁾. على مستوى إدراك الذات، كان سعيد بوتفليقة واعيا بأنه لم يعد مجرد مستشار شخصي، بل الحلقة المحورية في الهرم التنفيذي، المسؤولة عن حماية استمرارية نمط الحكم الذي أرساه شقيقه منذ 1999. كما كان مدركا أن عبد العزيز بوتفليقة منذ بداية حكمه، شيد دائرة مغلقة من المقربين الموالين تتحكم في مفاصل السيادة، مما أرسى تقليدا يقوم على إحكام السيطرة من قمة الهرم الى قاعدته عبر الولاءات الشخصية أكثر من الآليات المؤسسية⁽⁴⁾.

أما إدراك الأزمة، فقد تبلور من خلال قراءة سعيد لطبيعة التهديد الذي فرضه مرض الرئيس: فراغ قيادي محتمل في قمة السلطة يمكن أن تستثمره قوى منافسة في مقدمتها المؤسسة العسكرية خاصة جهاز المخابرات بقيادة محمد مدين (توفيق)، إضافة الى أجنحة في الحزب الحاكم ونخب إدارية ذات طموحات سياسية⁽⁵⁾. هذا التهديد تضاعف مع السياق الدولي

(1) Brecher and Wilkenfeld, *A Study of Crisis*, 3-25.

(2) Brecher and Wilkenfeld, 12-18.

(3) BBC Arabic، "سعيد بوتفليقة: الرجل الذي حكم الجزائر...".

(4) Fanack، "من يحكم في الجزائر...".

(5) الجزيرة نت، "بدأت محاكمتهم.. تعرف إلى أبرز المتهمين من رموز نظام بوتفليقة"، 24 سبتمبر 2019، في:

<https://tinyurl.com/5n6rfy68> ، شوه: 2 ماي 2022.

والإقليمي المضطرب، إذ كانت الجزائر تواجه تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008) وانعكاساتها على سوق الطاقة، وصولاً إلى الصدمة النفطية في 2014 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط وفقدان البلاد جزءاً مهماً من احتياطياتها المالية ما وضع الاقتصاد الوطني تحت ضغط مالي هيكلي (1).

في إطار إدراك التهديدات والفرص، فهم سعيد أن الأزمة لم تعد محصورة في غياب الرئيس ميدانياً، بل تحولت إلى أزمة مركبة تمس قدرة النظام على الحفاظ على استقراره الداخلي ومكانته الخارجية، خاصة وأن تقلص العائدات النفطية أضعف أداة الإنفاق الريعي التي اعتمدت عليها السلطة في شراء الولاءات السياسية والاجتماعية. أمام هذا الوضع صاغ سعيد استراتيجيته على أساس التحكم الصارم في تدفق المعلومات إلى الرئيس، ومنه وإغلاق قنوات الوصول المباشر إليه وتوجيه الموارد النادرة نحو الحلفاء الموثوقين مع حرمان الخصوم من وسائل الدعم والتمويل (2).

بهذه المقاربة، تحولت الأزمة الصحية والاقتصادية معاً من تهديد وجودي قد يؤدي إلى تراجع نفوذ العائلة، إلى فرصة استثمارها سعيد بوتفليقة لإعادة تشكيل موازين القوى الداخلية وترسيخ موقعه كفاعل رئيسي في توجيه القرار، بما في ذلك القرارات ذات الطابع الخارجي، بحكم الطبيعة الشخصية والمركزية لصناعة السياسة الخارجية في الجزائر.

2- تحديد الأهداف (Goal Setting):

تبعاً لرؤية بريتش، تأتي هذه المرحلة لترجمة إدراك الموقف إلى خطة عمل واضحة المعالم (3) بالنسبة لسعيد بوتفليقة أو الدائرة الضيقة للرئيس المريض. حيث كانت إدارة الأزمة تقتضي بلورة مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تضمن استمرار مركزية القرار في يد العائلة، وتبقي على قدرة النظام على التحكم في التوازنات الداخلية والخارجية رغم تقلص الموارد المالية وتراجع الحضور الميداني للرئيس.

وعليه، يمكن حصر هذه الأهداف في ثلاثة محاور مترابطة:

(1) International Monetary Fund, *Algeria: Staff Report for the 2015 Article IV Consultation* (Washington, DC: IMF, 2015), 6–10.

(2) نهى محمود، "سعيد بوتفليقة.. الشقيق والمستشار والرئيس الفعلي للجزائر"، سكاي نيوز عربية، 27 مارس 2019، في: <https://tinyurl.com/472jardc>، شوه: 02 ماي 2021.

(3) Brecher and Wilkenfeld, *A Study of Crisis*, 3–25.

1- حماية موقع العائلة في قمة هرم السلطة، وضمان استمرار تحكمها في دوائر القرار حتى مع غياب الرئيس عن النشاط الميداني⁽¹⁾ .

2- ضمان ولاء شبكة الفاعلين المؤثرين، سواء من السياسيين أو رجال الأعمال أو القيادات العسكرية، عبر تعيين الموالين وإبعاد الشخصيات التي قد تمثل تهديدا للانسجام المطلوب في مركز السلطة⁽²⁾ .

3- التحكم في أجندة القرارات الكبرى، بما في ذلك التعيينات في المناصب الحساسة، وتوزيع المشاريع الاقتصادية بما يخدم التحالفات القائمة، ويوفر الموارد اللازمة لاستمرار شبكة الولاء⁽³⁾ .

هذه الأهداف عكست منطق "تسيير الأزمة" (Crisis Management) بالمعنى الذي يطرحه بريتش، حيث يتحرك الفاعل ليس فقط لتفادي الخسائر، بل لتثبيت موازين القوة لصالحه وتهيئة الظروف لمرحلة لاحقة، سواء كانت انتقالا سلسا أو استمرارا للوضع القائم⁽⁴⁾ .

3- إختيار البدائل وبناء التحالفات (Alternatives & Alliances):

لتحقيق الأهداف التي حددها، تبنى سعيد بوتفليقة مقاربة متعددة المسارات، وظف فيها أدوات السياسة والاقتصاد والأمن لإحكام السيطرة على مراكز النفوذ داخل الدولة. سياسيا، حرص على الدفع بشخصيات موالية الى المواقع الحساسة في الحكومة والإدارة العليا، مثل تعيين أحمد أويحيى مديرا لديوان الرئاسة لضمان انسياب القرارات وتنفيذها دون مقاومة أو تسريب⁽⁵⁾ . اقتصاديا، عزز تحالفه مع نخبة رجال الأعمال المقربين وعلى رأسهم علي حداد، عبر منح امتيازات واسعة في الصفقات العمومية والمشاريع الكبرى، ما أتاح له قاعدة مالية تمول شبكات الولاء وتدعم الحملات السياسية⁽⁶⁾. أمنيا، عمل على تحجيم نفوذ جهاز المخابرات بقيادة محمد مدين (توفيق)⁽⁷⁾.

(1) BBC Arabi، "سعيد بوتفليقة: الرجل الذي حكم الجزائر...".

(2) الجزيرة نت، "سعيد بوتفليقة.. شقيق الرئيس ومستشاره...".

(3) Fanack، "من يحكم في الجزائر...".

(4) Brecher and Wilkenfeld, A Study of Crisis, 28-31.

(5) الجزيرة نت، "بوتفليقة ينهي مهام خمسة...".

(6) مجموعة الأزمات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 3-4.

(7) International Crisis Group, Algeria and Its Neighbours, 2-3.

وفق نموذج بريتششر، عكست هذه المقاربة ادراكا عميقا لمعادلة القوة في الأزمات، حيث يقاس نجاح صانع القرار بقدرته على التحكم في تدفق المعلومات وبناء ائتلافات داعمة. لذلك أغلق سعيد بوتفليقة دائرة القرار حول الرئيس، فباتت جميع الملفات الحساسة تمر عبره شخصيا، ما جعله "الوسيط الحصري" بين قمة السلطة وبقية الفاعلين⁽¹⁾. هذا الإغلاق لم يكن إجراء بيروقراطيا بل أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوى، إذ قاىض الولاء بالمنافع من خلال توزيع المناصب والامتيازات على الحلفاء الموثوقين مع إقصاء الخصوم وحرمانهم من الموارد التي قد تمكنهم من تشكيل بدائل شرعية، وبهذه الآلية أرسى شبكة نفوذ ضيقة لكنها متماسكة، ضمنت استمرار النمط الرئاسي المتمحور حول الشخص، وأبقت للعائلة الرئاسية القدرة على توجيه القرارات الاستراتيجية.

4- مرحلة التنفيذ (Implementation):

تمحورت عملية التنفيذ حول ترجمة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة "حماية موقع العائلة في قمة السلطة وضمان ولاء الشبكة الموالية، والتحكم في أجندة القرارات الكبرى" الى خطوات عملية واضحة. سياسيا، جرى تثبيت الشخصيات الموالية في المناصب الحساسة مع إعادة هيكلة محيط الرئاسة وإبعاد المستشارين أو المسؤولين الذين قد يشكلون مراكز قرار موازية. اقتصاديا، وجهت الصفقات العمومية والمشاريع الكبرى نحو رجال الأعمال المقربين، بما يضمن استمرار الموارد المالية اللازمة لدعم التحالفات. أمنيا، تم تحجيم نفوذ جهاز المخابرات لصالح قيادة أركان الجيش، بما عزز الانسجام مع توجهات الدائرة العائلية.

نفذت هذه الإجراءات تحت الغطاء القانوني لسلطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما منحها الشرعية الرسمية، بينما حافظت على مركزية القرار داخل الشبكة الضيقة، محققة بذلك كل الأهداف المرسومة بدقة منذ بداية الأزمة.⁽²⁾

عند تقييم هذه الاستراتيجية، يتضح أنها نجحت على المدى القصير في تثبيت مركزية القرار وحماية استقرار النظام في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، إذ أعادت رسم ميزان القوى لصالح الدائرة العائلية وحلفائها. غير أن هذه المركزية المغلقة أضعفت ديناميكية

(1) عائذ عميرة، "بوتفليقة نحو ولاية خامسة.. من الحاكم الفعلي.."، نون بوست، 11 فبراير 2019.

(2) من تحليل الباحثة بناءً على: مجموعة الأزمات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 3-4،

المؤسسات الرسمية وحدت من قدرتها على التكيف مع الأزمات المستجدة، كما جعلت السياسة الخارجية أكثر ارتباطا بالحسابات الداخلية وأولويات تأمين التحالفات. ومع اندلاع الحراك الشعبي في 2019، برزت هشاشة الأساس الذي قامت عليه الاستراتيجية، إذ أصبح تماسك النظام رهينا باستمرار ولاء الشبكة الضيقة، وقد انعكس ذلك على التوجهات الخارجية، حيث اتسمت سياسة الجزائر في تلك المرحلة بالانكماش والحذر مع ربط الانخراط في القضايا الإقليمية والدولية باعتبارات الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتحصين التحالفات القائمة أكثر من السعي الى تكريس دورها الإقليمي التقليدي (1).

هذا التداخل بين إدارة الأزمة الداخلية وصياغة المواقف الخارجية يشكل المدخل المباشر للفرع الموالي المخصص لتحليل انعكاسات هذه المعطيات على الاهتمام بالقضايا الخارجية. الفرع الثاني: تأثير إدارة الدائرة العائلية للأزمة الداخلية على الاهتمام بالقضايا الخارجية

أدت الاستراتيجية التي انتهجها سعيد بوتفليقة في مرحلة التنفيذ "المعتمدة على إعادة هيكلة مراكز النفوذ وضبط القرار عبر شبكة ولاءات سياسية واقتصادية وأمنية" الى إحداث تحول ملحوظ في ترتيب أولويات النظام السياسي، بحيث طغى الانشغال بترسيخ التوازنات الداخلية على حساب المبادرة في الملفات الخارجية. في ظل هذه المقاربة أصبح التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية يتم في إطار ضيق يغلب منطق إدارة المخاطر على صياغة المبادرات الاستراتيجية، بما يعكس تأثير الأزمة الداخلية على أدوات ومجالات التحرك الخارجي (2).

أسهم التركيز على تحصين الجبهة الداخلية في تقليص المبادرات الدبلوماسية ذات النطاق الواسع، إذ جرى إحالة معظم الملفات الحساسة الى دوائر محدودة داخل وزارة الشؤون الخارجية، مع تراجع الدور المبادر للوزراء في التفاوض أو وضع التصورات الجديدة، ما جعل المواقف الجزائرية تميل الى إعادة إنتاج الصيغ التقليدية. وقد برز هذا النمط بوضوح في التعاطي مع أزمات الجوار، مثل ليبيا ومالي، حيث اقتصر الدور على وساطة محدودة النطاق هدفها

(1) عميرة، "بوتفليقة نحو ولاية خامسة...".

(2) Brecher and Wilkenfeld, *A Study of Crisis*, 32-41.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الأساسي منع انتقال الصراع الى الداخل مع تجنب أي انخراط مباشر قد يفرض التزامات طويلة الأمد (1) .

انعكس تراجع الإيرادات بعد أزمة أسعار النفط سنة 2014 على أدوات القوة الناعمة الجزائرية، إذ تقلصت قدرة الدولة على تمويل المبادرات التنموية أو تقديم المساعدات الاقتصادية سواء في إفريقيا أو في محيطها العربي، بفعل إعادة توجيه الموارد المحدودة نحو دعم التحالفات الداخلية وتأمين الولاءات التي شكلت العمود الفقري لاستقرار الدائرة الحاكمة (2) .

ساهم تركز القرار الخارجي داخل دائرة شخصية مغلقة في جعل المواقف الدولية امتدادا للاعتبارات السياسية الداخلية، بحيث طغت المقاربة الأمنية الضيقة على معالجة الملفات المرتبطة بالأمن القومي مثل "مكافحة الارهاب في الساحل أو الهجرة غير النظامية" باعتبارها أدوات لضبط الاستقرار الداخلي، أكثر من كونها آليات لتوسيع النفوذ الإقليمي.

جعل هذا النمط المغلق من إدارة القرار السياسة الخارجية أقل قدرة على التكيف مع التحولات المفاجئة في البيئة الدولية، إذ أصبح الموقف الخارجي مرهونا بتوافقات الشبكة الضيقة أكثر من استجابته لمعطيات الميدان. بما يعكس التداخل العميق بين إدارة الأزمة الداخلية وتحديد أولويات التحرك الخارجي، وهو ما سيمثل مدخلا ضروريا لفهم انعكاسات هذه التوجهات على علاقة الجزائر بدول الجوار في [الفصل الأخير من الدراسة](#).

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية والنخب الاقتصادية والمالية

يقارب هذا المطلب دور كل من الأحزاب السياسية ورجال المال والأعمال في صنع القرار الخارجي الجزائري من خلال اقتراب النخبة، الذي يفترض أن التأثير في هذا المجال يتركز في أيدي فاعلين محددين يمتلكون الموارد والنفوذ والقدرة على الوصول الى مراكز السلطة. وفي حالة الأحزاب لا ينصرف التحليل الى الكيان الحزبي ككل، بل الى النخبة الحزبية المتمثلة في القيادات المؤثرة، لما أثبتته غالبية الدراسات في الدول النامية من أن دور الأحزاب في السياسة الخارجية غالبا ما يكون غير مباشر، ويتحقق عبر قنوات وسيطة كال دعم البرلماني أو المشاركة

(1) من تحليل الباحثة بناءً على نظريات السياسة الخارجية، أنظر: James N. Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy* (New York: Free Press, 1971), 95–123.

(2) International Monetary Fund, *Algeria: 2015 Article IV Consultation—Staff Report; Press Release; and Statement by the Executive Director for Algeria*, IMF Country Report No. 15/39 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2015), 6–10.

في التحالفات الحكومية. أما رجال المال والأعمال، فينظر إليهم كجزء من النخبة الاقتصادية التي توظف قوتها المالية وشبكاتها العابرة للحدود في خدمة مصالحها، بما ينعكس على أولويات الدولة الخارجية خصوصا في بعدها الاقتصادي والاستثماري (1).

الفرع الأول: الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية 2009 - 2019

أولا- محدودية التأثير الحزبي في السياسة الخارجية:

رغم أن النشاط البرلماني يشكل أحد قنوات حضور الأحزاب السياسية في قضايا السياسة الخارجية، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت ذلك في إطار المبحث السابق، بما فيه من لجان دائمة وأسئلة شفوية وجلسات استماع. هنا يتركز التحليل على الأحزاب كفاعل سياسي مستقل، له وجوده المؤسسي والتنظيمي ويستطيع التأثير "ولو بشكل محدود" على القرار الخارجي خارج الإطار البرلماني المباشر سواء عبر الخطاب السياسي، أو التحالفات الحزبية الإقليمية والدولية، أو الضغط الإعلامي، أو تشكيل الرأي العام حول القضايا الخارجية (2).

الأدبيات المقارنة تذهب الى وجود رؤيتين متناقضتين حول موقع البرلمان والأحزاب في صنع السياسة الخارجية: الأولى ترى فاعلية موازية للسياسات الداخلية، والثانية تفترض ضعف التأثير أمام هيمنة السلطة التنفيذية، هذه الرؤية الثانية تجد سندها في "نظرية الرئيسين" (Two Presidents Thesis) التي ترى أن الرئيس يتمتع بهامش مناورة أوسع في الشؤون الدولية، وأن احتمالية توافق القيادات الحزبية معه في القضايا الخارجية أعلى بكثير: "في السياسة الخارجية تزداد احتمالية توافق القيادة الحزبية مع الرئيس القائم." وهذا يعكس واقعا تميل فيه الأحزاب الى الاصطفاف خلف الموقف الرسمي في القضايا الخارجية (3).

في الحالة الجزائرية يمكن تفسير النمط المتمثل في ميل الأحزاب الى التماهي مع الخط الرسمي في السياسة الخارجية بثلاثة عوامل رئيسية مترابطة، تتكامل في إنتاج بيئة سياسية تحد من إمكانية بروز مواقف حزبية مستقلة أو بديلة.

(1) Tapio Raunio and Wolfgang Wagner, "The Party Politics of Foreign and Security Policy," *Foreign Policy Analysis* 16, no. 4 (2020): 515–517.

(2) Raunio and Wagner, 517-518.

(3) Gary King, "Political Parties and Foreign Policy: A Structuralist Approach," *Political Psychology* 7, no. 1 (1986): 83–101.

أول هذه العوامل هو أن القضايا الخارجية الكبرى تقدم على المستوى الرسمي والإعلامي، بوصفها "ملفات سيادة" و"أمن قومي"، ما يعني أنها تدخل ضمن نطاق "الثوابت الوطنية" التي لا يسمح بالمساومة عليها أو طرحها محل نزاع سياسي داخلي. فعندما يصاغ ملف مثل نزاع الصحراء الغربية أو الوجود العسكري الفرنسي في الساحل، فإنه لا يقدم كقضية سياسية يمكن للأحزاب أن تتباين في رؤيتها، بل كقضية وطنية ذات طابع وجودي، مما يحد من مساحة الخلاف. هذا الإطار يجعل من أي موقف حزبي مغاير للموقف الرسمي عرضة للتأويل كمساس بالسيادة أو خيانة للمصلحة الوطنية، وهو ما يدفع الأحزاب، حتى المعارضة منها، إلى تجنب اتخاذ مواقف علنية تتناقض مع توجهات السلطة التنفيذية⁽¹⁾.

العامل الثاني يتمثل في الثقافة السياسية السائدة، التي تميل إلى مبدأ الإجماع الوطني، وهو ما تصفه الأدبيات بأنه قاعدة غير مكتوبة مفادها أن السياسة الحزبية يجب أن تتوقف عند حدود المسائل الخارجية، خاصة الأمنية. كما جاء في إحدى الصياغات الأكاديمية: "ينعكس الانقسام المعرفي بين مجالي السياسة المقارنة والعلاقات الدولية في وجود قاعدة قوية للإجماع في الشؤون الخارجية وخصوصا في السياسة الأمنية، وفقا للمبدأ القائل إن السياسة الحزبية يجب أن تتوقف عند حدود الشاطئ"⁽²⁾، هذا المبدأ، في السياق الجزائري، يعني أن القضايا التي تدرج ضمن خانة الأمن القومي أو المصالح الاستراتيجية للدولة، تعامل باعتبارها "مناطق محمية" من الجدل الحزبي المفتوح، ويؤدي ذلك إلى إضعاف الدينامية التنافسية بين الأحزاب في مجال السياسة الخارجية، وجعل مواقفها تميل إلى التوحد ليس فقط بدافع الانضباط الوطني، ولكن أيضا خوفا من التهميش أو فقدان الشرعية الشعبية.

العامل الثالث هو أن التأثير الحزبي في السياسة الخارجية ظل، تاريخيا، غير مطروح كمساحة تنافس أو مجال لتسجيل نقاط سياسية. فمنذ الاستقلال ظلت السياسة الخارجية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص رئيس الجمهورية، واعتبرت امتدادا لرؤيته وتوجهاته، سواء في الحقبة البومدينية التي اتسمت بالخط الثوري، أو في الحقبة البوتفليقية التي جمعت بين الحذر الدبلوماسي والانفتاح الاقتصادي. هذا التقليد السياسي جعل الرئاسة هي المركز الوحيد

(1) من تحليل الباحثة بناءً على: نادية بن أحمد، "مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.3 (2014): 309-311.

(2) Raunio and Wagner, "The Party Politics of Foreign and Security Policy," 516-517.

لصياغة القرار الخارجي، بينما اقتصر دور الأحزاب على دعم المواقف القائمة أو إعادة إنتاجها في خطاباتها، هذا الوضع يعزز منطق احتكار الرئاسة للقرار ويجعل أي محاولة من الأحزاب لتبني مواقف مستقلة أمرا استثنائيا ونادر الحدوث (1).

بعد سنة 2011، برز متغير جديد يتمثل في تزايد التداخل بين الملفات الداخلية والخارجية، وهو ما أشارت إليه الأدبيات بقولها: «أصبح الخط الفاصل بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية أكثر ضبابية...»، مما يخلق حوافز قوية لاتخاذ اهتمام أكبر بالسياسة الخارجية والأمنية» (2). في السياق الجزائري، كان لهذا التحول بعدان أساسيان.

البعد الأول هو البعد الأمني، إذ فرضت التطورات الإقليمية مثل "انهيار الدولة في ليبيا وتنامي النشاط الارهابي في منطقة الساحل" وجود هذه القضايا ضمن الخطاب السياسي المحلي بشكل يومي، ولم تعد الحدود الجزائرية، الممتدة على آلاف الكيلومترات مع دول مضطربة أمنيا مجرد خطوط جغرافية، بل تحولت الى جبهات أمنية وسياسية في آن واحد. ومع ذلك بقي التعاطي الحزبي مع هذه الملفات سطحيًا في معظمه مقتصرًا على ترديد الخطاب الرسمي أو الإشادة بجهود الدولة في "حماية الحدود". أما البعد الثاني فهو البعد الاجتماعي الاقتصادي، إذ انعكست الأزمات الإقليمية على الداخل الجزائري في شكل ضغوط على سوق العمل وتزايد في تدفقات المهاجرين واللاجئين وارتفاع في معدلات التهريب والجريمة المنظمة. هذه القضايا وإن كانت ذات طبيعة داخلية في آثارها المباشرة. إلا أن جذورها مرتبطة بالوضع الإقليمي، ما جعل النقاش حولها يتقاطع بالضرورة مع السياسة الخارجية، غير أن هذا التداخل بدلا من أن يؤدي الى زيادة استقلالية الأحزاب في طرح مواقف بديلة جعلها أكثر التصاقا بالموقف الرسمي، باعتبار أن التهديدات المشتركة تفرض "وحدة الصف".

تلعب الأبعاد الإيديولوجية دورا محدودا في صياغة الخطاب الحزبي تجاه القضايا الخارجية في الجزائر، لكن هذا الدور لا يصل الى إنتاج مواقف مستقلة أو معارضة حقيقية للسلطة. فالأدبيات المقارنة تشير الى أن: "الأحزاب التي تميل الى اليسار تكون في المتوسط أكثر ميلا للسلم ("حمائية")، بينما تميل الأحزاب اليمينية الى اتخاذ مواقف أكثر تشددا

(1) إلهام زاير، "دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 3، ع. 2 (2019): 300-302.

(2) Raunio and Wagner, "The Party Politics of Foreign and Security Policy," 517.

(صقورية) وتأييدا لزيادة الإنفاق الدفاعي.⁽¹⁾، غير أن الخريطة الحزبية الجزائرية، بخلاف النماذج الغربية، لا تعرف انقساماً إيديولوجياً عميقاً ينعكس في خيارات سياسية خارجية متباينة، فجميع الأحزاب سواء كانت مصنفة موالية أو تُقدم إعلامياً كمعارضة، تتحرك ضمن الهوامش التي تحددها السلطة وتلتزم بالخطوط العريضة التي ترسمها الرئاسة⁽²⁾.

في هذا الإطار تتبنى الأحزاب الكبرى مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي خطاباً يركز على حماية السيادة الوطنية، ورفض التدخل الخارجي وتبرير الإنفاق الدفاعي المرتفع بحجة مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية⁽³⁾. وهي تتقاطع مع الأحزاب الأخرى في مواقفها حول القضايا المغاربية أو الإفريقية، فتدعو إلى حل النزاعات عبر الوسائل السلمية، وتعزيز الحوار والتعاون الإقليمي. وهي دعوات لا تمثل رؤية بديلة أو تحدياً للموقف الرسمي، بل تأتي منسجمة مع السياسة الخارجية للدولة التي تقوم بدورها على مبدأ عدم التدخل، ودعم الحلول السلمية، والعمل في إطار الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاعات في المنطقة⁽⁴⁾. وعليه، فإن أي اختلاف في النبرة أو ترتيب الأولويات بين الأحزاب لا يخرج عن الإطار العام للخطاب الرسمي، ولا يعكس معارضة حقيقية في السياسة الخارجية، بل يؤكد أن هذا المجال يظل تحت سيطرة القرار الرئاسي مع حضور حزبي محدود وظيفته دعم المواقف القائمة أو إعادة إنتاجها في قوالب خطابية مختلفة⁽⁵⁾.

هذا النمط من الاصطفاف يعزز ما أشارت إليه الأدبيات بقولها: «صانعو القرار في السياسة الخارجية غالباً ما يستحضرون مفاهيم الوحدة الوطنية، ويطالبون الأحزاب السياسية الكبرى على الأقل بمحاولة بناء توافق»⁽⁶⁾. وفي الواقع الجزائري، يتجسد هذا في أن السلطة التنفيذية ممثلة في الرئاسة ووزارة الشؤون الخارجية، تنظر إلى التعددية الحزبية كإطار داخلي يجب ألا ينعكس في صورة انقسامات أمام الخارج. لذلك يتم السعي إلى إشراك الأحزاب في

(1) Raunio and Wagner, 518.

(2) بن أحمد، "مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية.."، 309-312.

(3) زاير، " دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة.."، 300-302.

(4) زاير، 302؛ وانظر: -دساتير الجزائر المتعاقبة-

(5) بن أحمد، "مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية.."، 312-314.

(6) Raunio and Wagner, "The Party Politics of Foreign and Security Policy," 516-518.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الفعاليات والوفود الرسمية بصفة رمزية بهدف إظهار وحدة الموقف لا بهدف تمكينها من التأثير الفعلي في صياغة السياسة الخارجية.

حتى خارج البرلمان، حيث يفترض أن يكون للأحزاب حرية أكبر في التعبير عن مواقفها، تبقى قدرتها على التأثير في السياسة الخارجية الجزائرية محدودة. فالمناخ السياسي العام الذي يقوم على مركزية القرار في يد الرئيس وثقافة الإجماع وغياب تقاليد راسخة للتنافس الحزبي في السياسة الخارجية. يجعل مساهمة الأحزاب أقرب إلى الدعم والتزكية منها إلى صياغة البدائل أو المبادرة السياسية المستقلة. هذا يعني أن أي تدخل حزبي في السياسة الخارجية يتم إما بالتنسيق مع السلطة التنفيذية أو في إطار خطاب عام لا يتحدى المواقف الأساسية للدولة (1).

من هنا يمكن القول إن العوامل البنيوية مثل (احتكار الرئاسة للقرار) والثقافية مثل (مبدأ الإجماع الوطني) والتاريخية مثل (غياب تقاليد التنافس الحزبي في السياسة الخارجية) تتداخل جميعها لتشكيل حدود تأثير الأحزاب في السياسة الخارجية الجزائرية. وإذا كان تداخل الملفات الداخلية والخارجية بعد 2011 قد وفر فرصة نظرية لتعزيز دور الأحزاب، فإن النتيجة العملية كانت زيادة انضباطها للموقف الرسمي تحت ضغط التهديدات المشتركة والحاجة المعلنة إلى "رص الصفوف" في مواجهة المخاطر الخارجية، وهو ما تجلّى أيضا في الصمت البرامجي للأحزاب تجاه القضايا الخارجية حتى في المناطق الأكثر تضررا من امتداداتها مثل الولايات الحدودية.

ثانيا - الحكومات الائتلافية كإطار لدور الأحزاب في السياسة الخارجية الجزائرية:

رغم الحضور المحدود للأحزاب على مستوى الخطاب والمواقف المستقلة، فإن موقعها داخل الائتلافات الحكومية ظل يمثل أحد المسارات الرئيسية التي تضمن للنخبة الحاكمة إعادة إنتاج نفوذها في مجال السياسة الخارجية. فالمشاركة الوزارية للأحزاب الكبرى خاصة في حقائب ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بالملفات الخارجية، منحها صفة "الشريك المؤسسي" في إدارة هذه الملفات، لكنها لم تمنحها القدرة على صياغة توجهات بديلة. ومن هنا، يصبح تحليل الائتلافات الحكومية مدخلا ضروريا لفهم كيفية توظيف النخبة السياسية في الجزائر لهذه

(1) استنتاج تحليلي مستند إلى محدودية تمثيل الأحزاب في قنوات صنع القرار الخارجي خلال الفترة 2009-2019، انظر: بن أحمد، "مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية.."، 314-316.

الصيغة لضمان استمرارية الخط الرسمي في السياسة الخارجية، وهو ما يمكن تفسيره بوضوح من خلال اقتراب النخبة (1).

عند توظيف هذا الاقتراب في دراسة الائتلافات الحكومية خلال الفترة 2009 – 2019، يتضح أن هذه الائتلافات كانت تمثل في جوهرها آلية لاعادة توزيع مواقع النفوذ داخل شبكة النخبة السياسية، أكثر من كونها تحالفات حزبية قائمة على اختلاف البرامج أو التوجهات. فقد تشكلت هذه الائتلافات أساسا من أحزاب تقليدية، مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، التي يقودها شخصيات سياسية ذات خبرة طويلة في مؤسسات الدولة، وتمتلك موارد مؤسسية (الحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية)، ومكانة معنوية (الشرعية الثورية أو التاريخية)، وشبكات مصالح واسعة هذه الأحزاب، بحكم تموضعها في الجهاز التنفيذي، كانت جزءا من النخبة الحاكمة التي تلتزم بخط الرئاسة في السياسة الخارجية، وتعيد إنتاجه داخل الحكومة والبرلمان (2).

القنوات التي مارست من خلالها هذه النخبة تأثيرها لم تقتصر على الوزارات ذات الطابع الخارجي المباشر، مثل الشؤون الخارجية أو الجالية الوطنية بالخارج، بل شملت أيضا وزارات اقتصادية واستراتيجية كوزارة الطاقة والتجارة والثقافة، التي تعد أدوات مهمة في تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية الجزائرية. هذا الوجود الوزاري مكن النخبة الحزبية من المشاركة في إدارة ملفات مرتبطة بالعلاقات الخارجية، ولكن ضمن هامش مرسوم مسبق من الرئاسة، ما جعل تأثيرها أقرب الى الدعم والترويج للسياسة المعتمدة بدلا من صياغة بدائل جديدة. أما التجانس الإيديولوجي والمصلي بين أحزاب الائتلاف، فكان واضحا، إذ تتشارك هذه القوى رؤية متقاربة تقوم على حماية استمرارية النظام السياسي، والحفاظ على الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل، ودعم الحلول السلمية، وتكريس الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا والمغرب العربي. هذا التجانس، المدعوم بعلاقات شخصية ومؤسسية متينة بين قادة الأحزاب والرئاسة، جعل من الائتلاف الحكومي امتدادا للنخبة الحاكمة أكثر من كونه ساحة لتعددية سياسية فعلية، وأبقى السياسة الخارجية مجالا حصريا للقرار الرئاسي، مع دور حزبي

(1) Raunio and Wagner, "The Party Politics of Foreign and Security Policy," 515–518.

(2) زاير، " دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة.."، 300–302.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

يقصر على الإسناد المؤسسي والسياسي للخط المعتمد، ولتوضيح مواقع الأحزاب المشاركة في الحكومات الائتلافية خلال الفترة 2009-2019، والحقائب التي شغلتها، يبين الجدول الآتي التوزيع الوزاري للأحزاب الرئيسية داخل الحكومات، مع إبراز الوزارات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالسياسة الخارجية.

الجدول رقم (37): مشاركة الأحزاب السياسية في الحكومات الائتلافية الجزائرية والوزارات ذات الصلة بالسياسة الخارجية (2009 - 2019) ⁽¹⁾

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: المراسيم الرئاسية المتضمنة تعيين أعضاء الحكومات الجزائرية المختلفة (2009-2019)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أعداد متفرقة؛ والموقع الرسمي للوزارة الأولى/رئاسة الجمهورية؛ وسير الوزراء المنشورة في المواقع الحكومية الرسمية.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

الفترة الزمنية: 2009-2012

- حكومة أويحيى الثامنة 2010/05/28-2009/04/27
- حكومة أويحيى التاسعة 2012/09/03-2010/05/28

رئيس الحكومة/الوزير الاول	الانتماء الحزبي	الحقائب الوزارية	الوزير	الانتماء الحزبي	الصلة بالسياسة الخارجية
السيد: أحمد أويحيى	التجمع الوطني الديمقراطي RND	وزير الدولة، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية	عبد العزيز بالخادم	جبهة التحرير الوطني	مباشر
		وزارة الشؤون الخارجية	مراد مدلسي	التجمع الوطني الديمقراطي	مباشرة
		وزارة الطاقة والمناجم	شكيب خليل	/	الدبلوماسية الاقتصادية
			يوسف يوسف	التجمع الوطني الديمقراطي	
		وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات	حميد الطمار	جبهة التحرير الوطني	
			محمد بن مرادي	/	
		وزارة التجارة	الهاشمي جعبوب	حركة مجتمع السلم	
			مصطفى بن بادة		
		وزارة الثقافة	خليدة تومي	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	الدبلوماسية الثقافية
		وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	جمال ولد عباس2009-2010	جبهة التحرير الوطني	صلة تنفيذية - خدماتية

الفترة الزمنية: 2012-2017

- حكومة سلال الأولى 2013/09/11-2012/09/03 - حكومة سلال الثانية 2013/09/11-2014/03/13
- حكومة سلال الثالثة 2015/05/14-2014/04/29 - حكومة سلال الرابعة 2015/05/14-2016/06/11
- حكومة سلال الخامسة 2017/05/25-2016/06/11

رئيس الحكومة/الوزير الاول	الانتماء الحزبي	الحقائب الوزارية	الوزير	الانتماء الحزبي	الصلة بالسياسة الخارجية

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

مباشرة	التجمع الوطني الديمقراطي	مراد مدلسي 2012-2013	وزارة الشؤون الخارجية	مستقل	السيد عبد المالك سلال
	مستقل	رمطان لعمامرة 2013-2017			
مباشرة	جبهة التحرير الوطني	عبد القادر مساهل	وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية مكلف بالشؤون المغربية والأفريقية 2012-2016		
	/	عبد المجيد بوقرة			
	جبهة التحرير الوطني	عبد القادر مساهل			
مباشرة	جبهة التحرير الوطني	عبد القادر مساهل	وزارة الشؤون المغربية والافريقية والتعاون الدولي 2016-2017		
الدبلوماسية الاقتصادية	التجمع الوطني الديمقراطي	يوسف يوسف	وزارة الطاقة والمناجم		
	التجمع الوطني الديمقراطي	يوسف يوسف	وزارة الطاقة		
	/	نور الدين بوطرفة			
	/	صالح خبري			
	/	شريف رحمان	وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات		
	الحركة الشعبية الجزائرية	عمارة بن يونس			
	/	مصطفى بن بادة (1) 2012- 2014	وزارة التجارة		
	الحركة الشعبية الجزائرية	عمارة بن يونس			

(1) رغم أن وزير التجارة مصطفى بن بادة كان محسوباً على حركة مجتمع السلم، فإن الحركة أعلنت رسمياً (بيان 5 سبتمبر 2012) عدم مشاركتها في حكومة عبد المالك سلال، وتبرأت من انضمامه إليها، مؤكدة أن مشاركته تمثل موقفاً فردياً لا يعبر عن الحركة، أنظر: "حمس تتبرأ من الوزير بن بادة"، *الشروق أونلاين*، 05/09/2012 ، في: <https://tinyurl.com/2jea99aw> ، شوهذ: 02 مارس 2023.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

	التجمع الوطني الديمقراطي	بختي بلعاب 2015/07/23- 2017			
الدبلوماسية الثقافية	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	خليدة تومي	وزارة الثقافة		
	/	نادية شرابي- لعبيدي			
	التجمع الوطني الديمقراطي	عز الدين ميهوبي			

الفترة الزمنية: ماي 2017-أوت 2017

• حكومة تبون 2017/05/25-2017/08/18

الصلة بالسياسة الخارجية	الانتماء الحزبي	الوزير	الحقائب الوزارية	الانتماء الحزبي	رئيس الحكومة/الوزير الاول
مباشرة	جبهة التحرير الوطني	عبد القادر مساهل	وزارة الشؤون الخارجية	جبهة التحرير الوطني FLN	السيد عبد المجيد تبون
الدبلوماسية الاقتصادية	/	مصطفى قيطوني	وزارة الطاقة		
	جبهة التحرير الوطني	أحمد عبد الحفيظ ساسي	وزارة التجارة		
الدبلوماسية الثقافية	التجمع الوطني الديمقراطي	عز الدين ميهوبي	وزارة الثقافة		

الفترة الزمنية: 2017-2019

• حكومة أويحيى العاشرة: 2017/08/15-2019/03/11

الصلة بالسياسة الخارجية	الانتماء الحزبي	الوزير	الحقائب الوزارية	الانتماء الحزبي	رئيس الحكومة/الوزير الاول
مباشرة	جبهة التحرير الوطني	عبد القادر مساهل	وزارة الشؤون الخارجية	التجمع الوطني الديمقراطي RND	السيد: أحمد أويحيى
الدبلوماسية الاقتصادية	/	مصطفى قيطوني	وزارة الطاقة		
	/	محمد بن مرادي	وزارة التجارة		
	/	سعيد جلاب			
الدبلوماسية الثقافية	التجمع الوطني الديمقراطي	عز الدين ميهوبي	وزارة الثقافة		

تكشف معطيات الجدول أن أحزاب الموالاتة، وفي مقدمتها جبهة التحرير الوطني، استحوذت كما أسلفنا على الحصة الأكبر من الحقائق الوزارية في الحكومات الائتلافية بين 2009 و2019، وهو ما منح قياداتها موقعا مباشرا في دوائر صياغة القرار الخارجي عبر تولي حقائب أو مواقع ذات صلة بالشؤون الدبلوماسية. ومع ذلك، فإن بقاء هذه القيادات ضمن النخبة الحاكمة كان مرهونا بمدى انسجامها مع توجهات الرئاسة. ويبرز مثال عبد العزيز بلخادم، الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير الوطني ووزير الدولة مستشار رئيس الجمهورية، الذي أنهى الرئيس بوتفليقة مهامه رسميا في أوت 2014 بموجب مرسوم رئاسي، ووجه تعليمات بإبعاده من هياكل الحزب كمؤشر على قدرة الرئاسة على إعادة تشكيل النخبة الحزبية والتحكم في حضورها داخل واجهة السلطة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تأثير النخب الاقتصادية والمالية في صنع القرار في الجزائر

2009 - 2019

في سياق اقتصاد ريعي يعتمد بصورة شبه مطلقة على عائدات النفط والغاز - وهو الإطار الذي تم تفصيله في الفصل الأول - برزت نخبة رجال الأعمال في الجزائر كفاعل اقتصادي - سياسي تتحدد مكانته من خلال موقعه داخل منظومة توزيع الريع واستثماره. وقد أتاح هذا الارتباط الوثيق ببنية الاقتصاد الريعي للنخبة الاقتصادية مجالا واسعا للتأثير غير المباشر في عملية صنع القرار السياسي ليس عبر المؤسسات الدبلوماسية أو القنوات الرسمية فحسب، وإنما من خلال شبكة متداخلة من العلاقات مع السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية الموالية والشخصيات النافذة في الدائرة الرئاسية، وفي مقدمتها السعيد بوتفليقة. هذا التموضع جعل رجال الأعمال جزءا من آلية إنتاج القرار، حيث يتم تبادل المنافع بين السلطة السياسية التي تمنح الامتيازات والصفقات والنخبة الاقتصادية التي توفر الدعم المالي والسياسي، في معادلة عززت استمرار نموذج الريع وأثرت في تحديد أولويات الدولة⁽²⁾.

أولا- تطور نخبة رجال الأعمال في الجزائر داخل الاقتصاد الريعي:

(1) "الجريدة الرسمية ترسم فصل بلخادم من مهامه في الدولة"، الشروق أونلاين، 11 سبتمبر 2014، في: <https://tinyurl.com/y9nrm4xj>، شوه: 13 ماي 2023.

(2) خالد جمعي وفتحي بولعراس، "الريع البترولي كآلية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000-2018"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 5، ع 2 (2021): 162-166؛ عادل أورايج، الدولة الريعية وإشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، 2018)، 303-312.

1-مرحلة التأسيس (التسعينيات):

ارتبط ظهور ملامح نخبة رجال الأعمال بمرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث استفادت فئة محدودة من المستثمرين من إجراءات تحرير المبادلات ومنح التراخيص في ظل ضعف الأطر القانونية وانعدام الشفافية. وتوضح دراسة نخبة رجال الأعمال في الجزائر: محددات التشكل وتحديات البقاء أن هذا المسار "لم يكن نتاجا لتطور طبيعي للأسواق، بل جاء في سياق سياسي - اقتصادي سمح بتركيز النفوذ الاقتصادي في أيدي قليلة" (1). وفي هذه المرحلة كانت الامتيازات الريعية مثل العقود المربحة، والإعفاءات الضريبية، ورخص الاستيراد هي الأساس في تكوين رأس المال الأولي للنخبة الصاعدة (2) .

2-مرحلة التمكين (2000 - 2014):

شهدت هذه الفترة تضخما كبيرا في الثروات الخاصة بفعل وفرة الربح النفطي، إذ وجهت الدولة قروضا ضخمة واستثمارات عمومية الى مشاريع غالبا ما أسند تنفيذها لرجال أعمال مرتبطين بشبكات السلطة. وتشير دراسة رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر: مقارنة تحليلية الى أن "البنوك الوطنية منحت ما يزيد عن 40 ألف مليار سنتيم لرجال أعمال خواص أغلبها لم يستغل في الأهداف المعلنة، بل حول الى أنشطة تجارية ذات ربح سريع" (3) . حيث عززت هذه الموارد القدرة على توسيع النفوذ الاجتماعي والسياسي، ولا سيما عبر منظمات كمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) التي تحولت الى منصة للتنسيق بين رأس المال الخاص ومراكز القرار السياسي (4).

3-مرحلة النفوذ المباشر (بعد 2014):

مع تراجع أسعار النفط وتضييق هوامش التمويل العمومي، تحولت بعض الشخصيات في نخبة رجال الأعمال الى فاعلين سياسيين غير رسميين يمتلكون القدرة على التأثير في تحديد

(1) يحي شريفي، "نخبة رجال الأعمال في الجزائر: محددات التشكل وتحديات البقاء"، المجلة المغربية للمخطوطات 21، ع 1 (2024): 88-89.

(2) شريفي، 98-101.

(3) عزة بوعيسي ومحمد بلعسل، "رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر: مقارنة تحليلية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 6، ع 1 (2021): 1080-1088.

(4) فضيلة عكاش، "الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 1 (2011): 31-35.

أولويات الدولة الاقتصادية وحتى خياراتها الخارجية. ويعد علي حداد مثالا بارزا، إذ جمع بين قيادة الـ FCE وعلاقات شخصية وثيقة بالسعيد بوتغليقة، مما مكنه من لعب دور في صياغة التوجهات الاقتصادية الكبرى والتأثير في مواقف الجزائر تجاه ملفات الاستثمار والشراكات الإقليمية. وتصف دراسة صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة هذه الفئة بأنها "أوليغارشية جديدة استغلت أحسن استغلال الظروف التي مرت بها الجزائر لتسيطر على جانب كبير من اقتصاد البلاد"، وهو توصيف يعكس انتقال النخبة من مجرد مستفيد من الربح إلى طرف مشارك في هندسة القرار السياسي (1).

ثانيا - الموارد والقدرات: من الربح إلى الامتياز المؤسسي

تستمد النخبة الاقتصادية في الجزائر، ولا سيما نخبة رجال الأعمال، قوتها وتأثيرها من مزيج معقد من الموارد المادية (رأس المال، الأصول، القدرة على الحصول على التمويل العمومي والمصرفي)، والموارد المعنوية (المكانة الاجتماعية، الشرعية التي يمنحها القرب من السلطة)، والموارد المؤسسية (النفوذ إلى الأجهزة التنظيمية، التمتع في غرف التجارة واتحادات أرباب العمل، المشاركة في صياغة المعايير الفنية والقوانين). حيث هذه الموارد لا تنتج غالبا عبر نشاط اقتصادي تنافسي صرف، بل هي في كثير من الحالات نتاج مباشر للتفاعل مع السلطة السياسية واستغلال شبكات النفوذ المرتبطة بها (2).

خلال الفترة 2009 - 2019، عرف مسار هذه النخبة تحولا واضحا من الاعتماد على الربح النفطي المباشر إلى بناء امتيازات مؤسسية أكثر ديمومة في المرحلة الأولى من العقد، وفرت فوائض النفط فرصا غير مسبقة للثراء السريع بفضل الإنفاق العمومي الضخم الموجه إلى البنية التحتية خصوصا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2009 - 2014) الذي خصص له أكثر من 286 مليار دولار (وزارة المالية، تقرير 2015) (3). حيث استفاد رجال أعمال بارزون مثل علي حداد والإخوة كونيلاف من هذه الطفرة عبر عقود ضخمة مع وزارة الأشغال العمومية ووزارة الموارد المائية لإنجاز مشاريع استراتيجية من بينها الطريق السيار

(1) ناصر الدين باقي، "صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر"، مجلة الأدب والعلوم الاجتماعية 19، ع 1 (2022): 347-352.

(2) شريفي، "نخبة رجال الأعمال في الجزائر.."، 98-102؛ باقي، "صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية.."، 351-352.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، التقرير التمهيدي حول مشروع قانون المالية لسنة 2015، الجزائر، 2015، ص 9-12؛ كما أعلن سابقا عن البرنامج الخماسي 2010-2014 بقيمة تقارب 286 مليار دولار.

شرق - غرب، وعدد من السدود الكبرى وشبكات توزيع المياه (محاضر المحاكمات، مجلس قضاء الجزائر، 2019) (1).

غير أن تراجع أسعار النفط في 2014 كشف هشاشة هذا النمط القائم على الصفقات الظرفية ودفع النخبة الأكثر نفوذا إلى تثبيت مواقعها عبر السيطرة على مفاصل المؤسسات التنظيمية والتمثيلية. مثال ذلك الهيمنة على غرف التجارة واتحادات المقاولين واستخدامها كمنصات للتأثير على السياسات القطاعية. وإحدى أبرز الحالات تمثلت في تعديل دفتر شروط صناعة السيارات لسنة 2014، حيث مارست شركات التجميع المحلية ضغطا على وزارة الصناعة لفرض نسب مرتفعة من "المكون المحلي"، ما حال فعليا دون دخول منافسين أجانب جدد، وهو ما وثقه تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2017 (2).

يمثل هذا التحول انتقالا من منطق "ريع يوزع" إلى "امتياز ينظم"، حيث لم يعد النفوذ يقاس بكمية العقود التي تمنح، بل بمدى القدرة على صياغة البيئة القانونية والتنظيمية للسوق بما يخدم مصالح محددة، هذا النمط يتيح للنخبة حماية مواقعها حتى في فترات الأزمات المالية، من خلال توظيف ذكي أو انتهازي للإطار القانوني والمؤسسي القائم: تعديل اللوائح بما يخدم الشركات القائمة، إدراج معايير تأهيل فنية أو مالية مرتفعة تقصي الوافدين الجدد، واستغلال الغموض التشريعي لتفسير القوانين بطرق تمنح أفضلية للفئات المهيمنة. بهذه الطريقة، تتحول الموارد الاقتصادية إلى سلطة مؤسسية تمكن من التأثير غير المباشر في صياغة القرارات الاقتصادية وأحيانا الخارجية عندما ترتبط تلك القرارات بمشاريع استثمارية أو شركات دولية (3).

ثالثا - تأثير النخب الاقتصادية على صنع القرار:

(1) بوعيسي وبلعسل "رجال الأعمال والفساد المالي.."، 1085-1092؛ انظر أيضا تغطيات المحاكمات المتعلقة برجال الأعمال سنة 2019 - وكالة الأنباء الجزائرية.

(2) مجلس المحاسبة الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2017، الجزائر، قسم تقييم السياسات الصناعية؛ وانظر: تحليل ملف التركيب الصناعي للسيارات في الصحافة الاقتصادية الجزائرية خلال 2017-2018، سعاد قوفي، "التوطن الصناعي وعلاقاته الرأسية والأفقية: نحو حل استراتيجي لتفعيل صناعة السيارات في الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد 17، ع1 (2022): 421-422.

(3) شريفي، "نخبة رجال الأعمال في الجزائر"، 100-102؛ عكاش، "الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر"، 31-35.

إن الموارد المادية، المعنوية، والمؤسسية التي راكمتها النخبة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2019، لم تبقى حبيسة إطارها الوصفي، بل تحولت الى أدوات فعلية للتأثير في مسار صناعة القرار. هذا التأثير لم يقتصر على المجال الاقتصادي الداخلي، بل امتد الى الدبلوماسية الاقتصادية والسياسة الخارجية كما تجسد في علاقات النخبة مع الفاعلين السياسيين داخل هرم السلطة. وقد أتاح تداخل النفوذ الاقتصادي مع القنوات الرسمية وغير الرسمية، إضافة الى الروابط السياسية والحزبية، تكوين شبكة تأثير متعددة المستويات، تتراوح بين صياغة القوانين واللوائح وضبط شروط المنافسة في السوق والمشاركة في تحديد أجندة التعاون الخارجي وصولاً الى التأثير غير المباشر في الخيارات السياسية الكبرى (1).

ويمكن رصد هذا التأثير في ثلاثة مستويات رئيسية مترابطة: القرارات الاقتصادية الداخلية، السياسة الخارجية الاقتصادية، والتأثير السياسي عبر شبكة العلاقات.

1- التأثير على القرارات الاقتصادية الداخلية:

استطاعت النخبة الاقتصادية وخاصة رجال الأعمال المرتبطين بشبكات النفوذ وتوظيف مواردها وقدراتها لاعادة صياغة بعض السياسات الاقتصادية بما يضمن استمرار هيمنتها على قطاعات حيوية. (2). اذ برز منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) بقيادة علي حداد كفاعل مؤثر في مسار تنفيذ المشاريع العمومية وتمكن من إقناع الحكومة بتمديد آجال بعض المشاريع الممولة من الخزينة العمومية بحجة الظروف السوقية، ما أتاح لشركات بعينها الاستفادة من دفعات مالية إضافية رغم التأخر في الإنجاز، وهي ممارسة كشفتها التغطيات الصحفية آنذاك. هذا النمط من التأثير يعكس قدرة النخبة على الانتقال من مجرد التكيف مع القوانين القائمة الى اعادة صياغتها أو تعديل شروطها، بما يعزز احتكارها لمجالات النشاط الاقتصادي (3).

2- التأثير عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية في السياسة الخارجية الاقتصادي:

امتد نفوذ النخبة الاقتصادية الى المجال الخارجي من خلال مزيج متكامل من القنوات المؤسسية وغير المؤسسية. فمن جهة لعب منتدى رؤساء المؤسسات دور اللوبي الاقتصادي الأبرز بين 2014 و2019، إذ حافظ على حضور منتظم في اجتماعات مع وزارات الصناعة،

(1) شريفي، "نخبة رجال الأعمال في الجزائر.."، 98-102.

(2) قوفي، "التوطن الصناعي وعلاقاته الرأسمالية والأفقية.."، 416-417.

(3) بوعيسى وبلعسل، "رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر.."، 1088-1095.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

التجارة، والمالية، وأسهم في صياغة مقترحات للسياسات الصناعية وقوانين الاستثمار⁽¹⁾، وهو ما وثقته جريدة الخبر في مارس 2016 عند تغطية اجتماعات المنتدى مع وزير الصناعة عبد السلام بوشوارب⁽²⁾

ومن جهة أخرى، كشفت محاكمات 2019 عن تدخلات السعيد بوتفليقة لترتيب لقاءات خاصة بين رجال أعمال ومسؤولين في الوزارات أو دواوين الرئاسة، بما سمح بتمرير ملفات حساسة تتعلق برخص الاستيراد أو عقود الأشغال الكبرى، كما سمحت هذه القنوات غير الرسمية بممارسة ما يعرف بـ "الفيتو الصامت" من خلال تأجيل أو إقصاء بدائل سياسية واقتصادية.

وقد تجلّى أثر هذا النفوذ فيما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية الاقتصادية المرافقة"، حيث شارك رجال أعمال بارزون في وفود رسمية نظمتها الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية خلال زيارات ومسااعي اقتصادية الى دول شريكة، سواء في الفترة التي سبقت مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أو بعدها بقيادة وزراء ورؤساء حكومات. فقد حضر هؤلاء الفاعلون في مننديات استثمارية مع الصين وتركيا وفرنسا، وأبرمت خلالها اتفاقيات وشراكات تجارية صبت في صالح شركاتهم، ضمن خطاب رسمي يروج لاقتصاد متنوع يقلل من الاعتماد على المحروقات، وهو الخطاب الذي تبناه رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد، مؤكدا أن المنتدى لا يمارس "دبلوماسية موازية" وإنما يعمل على التعريف بإمكانات الجزائر واستقطاب شركاء أجنب مع الحفاظ على المؤسسات الوطنية. كما انعكس حضور هذه النخبة على قرارات اقتصادية ذات بعد خارجي من خلال التأثير على أولويات الشراكات التجارية وترتيب المشاريع الاستثمارية، بما يضمن حماية السوق المحلية وتعزيز مكاسبها، وهو ما يعكس التداخل بين المصالح الاقتصادية والأنشطة ذات الصلة بالسياسة الخارجية في خدمة أجندة النخبة الاقتصادية⁽³⁾.

3- التأثير السياسي عبر شبكة العلاقات:

(1) مجموعة الأزمات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 8-9، 11-12.

(2) مجموعة الأزمات الدولية، 9-10، 12.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، 11-12؛ ريكاردو فابيان، "كيف خسر بوتفليقة طبقة رجال الأعمال في الجزائر"، صدى - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 12 مارس 2019.

اعتمدت النخبة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009 - 2019 على شبكة علاقات متينة مع الدائرة الرئاسية والأحزاب المكونة للتحالف الحاكم لضمان استمرار امتيازاتها وتعزيز موقعها داخل هرم السلطة. وخلال مرحلة مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2013 - 2019)، ازدادت أهمية القناة الرئاسية غير الرسمية التي أدارها السعيد بوتفليقة، إذ تحولت إلى حلقة وصل أساسية بين رجال الأعمال وكبار المسؤولين، ما أتاح حسم ملفات اقتصادية كبرى لصالح الشركات المقربة، بعيدا عن المسارات المؤسسية التقليدية⁽¹⁾.

وعلى الصعيد الحزبي وفر الدعم المالي واللوجستي الذي قدمته شركات كبرى لجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي خلال انتخابات 2012 و2017 غطاء سياسيا مكن هذه النخبة من تمرير قوانين وسياسات تصب في مصلحتها، خاصة في مجالات الاستثمار والطاقة. هذا التداخل بين النفوذ الاقتصادي والدعم السياسي جعل من النخبة الاقتصادية شريكا غير معلن في عملية صنع القرار، قادرا على التأثير في الخيارات الاستراتيجية للدولة حتى في الملفات التي تتجاوز الشأن الاقتصادي المباشر⁽²⁾.

ويظهر تحليل مسار هذه النخبة أن تأثيرها لم يتجه نحو توسيع الحضور الخارجي للجزائر بقدر ما ركز على تحصين البيئة الداخلية التي تكفل استدامة الامتيازات القائمة. وقد انسجم هذا التوجه مع أولويات الدائرة المحيطة بالرئيس بوتفليقة، التي جعلت من استمرارية النظام السياسي وضمان استقرار الجبهة الداخلية هدفا محوريا خاصة في ظل التراجع الملحوظ في النشاط الميداني للرئيس بعد 2013.⁽³⁾

هذا التلاقي في المصالح انعكس على سلوك السياسة الخارجية التي اتسمت في تلك المرحلة بالانتقائية في الانخراط الخارجي، إذ ركزت على الملفات المرتبطة مباشرة بالأمن القومي مثل الأزمة الليبية ومكافحة التهديدات الإرهابية في الساحل مع تفضيل الحلول الدبلوماسية التي لا تستنزف الموارد الداخلية. وفي المقابل اتجه الحضور الاقتصادي الخارجي نحو مبادرات ذات طابع رمزي - سياسي، من أبرزها قرار الجزائر في ماي 2013 شطب ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة من الدول الأقل نموا الأعضاء في الاتحاد الإفريقي،

(1) مجموعة الأزمات الدولية، 12؛ باقي، "صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية.."، 351-352.

(2) باقي، 352-354.

(3) شريفي، "نخبة رجال الأعمال في الجزائر.."، 100-102.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 التي تحولت في 1999 الى الاتحاد الإفريقي، شمل القرار كلا من البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، السيشل، وتنزانيا، وكانت موريتانيا، العضو في اتحاد المغرب العربي، أكبر المستفيدين حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار (1) .

هذا القرار عزز صورة الجزائر كداعم للتضامن الإفريقي، لكنه جاء في ظرف اقتصادي داخلي حرج وتميز بتراجع عائدات النفط وازدياد العجز في الخزينة العمومية. وقد أوضح وزير الخارجية أحمد عطاف، في حوار له، أن الجزائر فضلت عدم الإعلان عن هذا القرار داخل أروقة الاتحاد الإفريقي - بعد أن صيغت لائحة شكر خاصة لها - تقاديا لردود فعل سلبية من الرأي العام المحلي (2) في ظل حالة الاحتقان الاجتماعي الناتجة عن البطالة وتآكل القدرة الشرائية. ويعكس هذا التكتم إدراك صانع القرار لحساسية الشارع الجزائري تجاه مبادرات خارجية تحمل الخزينة العمومية أعباء مالية معتبرة، في وقت كانت فيه البلاد تواجه أزمة معيشية خانقة وضغوطا اقتصادية متزايدة.

وفي المقابل برزت محاولة النخبة الاقتصادية "وعلى رأسها منتدى رؤساء المؤسسات بقيادة علي حداد لعب أدوار داعمة للدبلوماسية الاقتصادية (3)، سواء من خلال استضافة أحداث دولية على غرار المنتدى الإفريقي للاستثمار والأعمال (ديسمبر 2016) (4)، أو عبر مشاركة رجال أعمال بارزون في وفود رسمية نظمتها الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية خلال زيارات ومسااعي اقتصادية الى دول شريكة، سواء في الفترة التي سبقت مرض الرئيس أو بعدها بقيادة وزراء ورؤساء حكومات. وقد حضر هؤلاء الفاعلون في مننديات استثمارية مع الصين وتركيا وفرنسا، وأبرمت خلالها اتفاقيات وشراكات تجارية صبت في صالح شركاتهم، ضمن

(1) الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار"، العربية. نت، 29 مايو/أيار 2013، في: <https://tinyurl.com/yndnwa36>، شوهذ: 07 مارس 2024.

(2) أحمد عطاف، مقابلة بعنوان "قراءة في المشهد الجزائري مع وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف"، بوكاست نوو الشأن، 27 ديسمبر/كانون الأول 2023، فيديو، YouTube، في: <https://www.youtube.com/watch?v=Yd-i-EJYZBw>، شوهذ: 07 مارس 2024.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 11-12.

(4)

خطاب رسمي يروج لاقتصاد متنوع يقلل من الاعتماد على المحروقات. وأكد علي حداد في هذا السياق، أن المنتدى لا يمارس "دبلوماسية موازية" وإنما يعمل على التعريف بإمكانات الجزائر واستقطاب شركاء أجنب مع الحفاظ على المؤسسات الوطنية (1).

غير أن هذه التحركات ظلت خاضعة لرقابة صارمة من السلطة السياسية، وهو ما برز بوضوح في حادثة انسحاب الوزير الأول عبد المالك سلال وعدد من الوزراء من الجلسة الافتتاحية للمنتدى الإفريقي للاستثمار والأعمال 2016 ومقاطعتهم لمراسم توقيع الاتفاقيات، في إشارة سياسية إلى أن المبادرات الاقتصادية ذات الطابع الخارجي لا يمكن أن تتجاوز الحدود المرسومة للبروتوكول الرسمي أو تعيد ترتيب أولويات الانخراط الخارجي خارج المسار المؤسسي. كما أثير جدل بروتوكولي - سياسي حول ترتيب الكلمات، إذ ألقى رئيس المنتدى علي حداد كلمته قبل وزير الشؤون الخارجية رمضان لعامرة، وهو ما اعتبرته بعض الدوائر تجاوزاً للأعراف الدبلوماسية ومحاولة لإبراز المنتدى كقناة موازية للعمل الخارجي الرسمي، وفي سياق يعكس صراع الأجنحة داخل هرم السلطة. (2) وقد عكست هذه الحادثة - إلى جانب ضعف استقطاب المنتدى للشركاء الأفارقة وتحوله فعلياً إلى لقاء داخلي - أن النخبة الاقتصادية، رغم امتلاكها موارد مالية وشبكات علاقات داخلية قوية، لا تستطيع ترجمة هذا النفوذ إلى قوة مقررة في السياسة الخارجية إلا في الإطار الذي تسمح به السلطة الحاكمة.

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام والرأي العام والنزوايا والطرق الصوفية

في حقل العلاقات الدولية، يعرف جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين عبر الجاذبية والإقناع بدل الإكراه أو الحوافز المادية، مستندة إلى عناصر الثقافة، القيم، والسياسات التي تحظى بالقبول. وتكتسب القوة الناعمة أهميتها في السياق المعاصر مع تراجع كلفة الوسائل الصلبة وارتفاع فعالية الأدوات الرمزية في تشكيل الصورة الذهنية للدول وبناء شبكات التأثير الخارجي، وفي الحالة الجزائرية يتجلى البعد غير الرسمي لهذه القوة في ثلاث دوائر متميزة ومتداخلة: وسائل الإعلام، التي تحولت مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة إلى فاعل موازٍ في تشكيل الخطاب الخارجي وصورة الجزائر دولياً خاصة مع

(1) جميلة أ.، "حداد: لا أنوي نهب الجزائر ولا بيعها بل أسعى لإنقاذها"، 20 جانفي/يناير 2016، في: <https://tinyurl.com/57t376s5> ، شوهذ: 07 مارس 2024.

(2) شريفي، "نخبة رجال الأعمال في الجزائر.."، 102-100.

تتامي الإعلام الخاص الموجه وقدرته على التفاعل مع الأحداث الإقليمية. الزوايا والطرق الصوفية، التي تحمل رصيذا تاريخيا وروحيا يوظف في بناء جسور ثقافية وروحية مع دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، وفي تعزيز العمق الإفريقي والعربي الإسلامي للجزائر. الرأي العام، الذي يمثل عنصر ضغط غير مباشر على صانع القرار، إذ تتأثر به خيارات الانخراط الخارجي خاصة في القضايا ذات الحساسية الوطنية مثل فلسطين أو الأزمات في الجوار المغاربي والعربي.

إن جمع هذه العناصر ضمن إطار القوة الناعمة يتيح فهم كيفية توظيف الجزائر للأدوات الثقافية والرمزية غير الرسمية، لتعزيز حضورها الخارجي مع ملاحظة أن هذا التوظيف ظل خاضعا لتوجيهات السلطة السياسية، التي تحدد حدود الحركة ومساحات المبادرة.

الفرع الأول: وسائل الاعلام والرأي العام

مثل الإعلام خلال الفترة 2009-2019 أداة مكمل لصنع القرار الخارجي في الجزائر، حيث لم يكن فاعلا مستقلا بقدر ما كان جزءا من البيئة الاتصالية المصاحبة للسياسة الخارجية، يستخدم لشرح المواقف الرسمية، وتثبيت الصورة الخارجية للدولة، والتأثير في إدراك الجمهور الداخلي والخارجي للقضايا الإقليمية والدولية. وتذهب الأدبيات المتخصصة في العلاقة بين الإعلام والسياسة الخارجية إلى أن وسائل الإعلام قد تعمل أحيانا كقيد على صانع القرار، لكنها في كثير من الحالات، خاصة داخل الأنظمة المركزية، تتحول إلى أداة داعمة للنخبة الحاكمة وناقلة لأولوياتها⁽¹⁾.

أولا- الإعلام الرسمي كأداة دبلوماسية في الجزائر:

يشكل الإعلام الرسمي في الجزائر أحد الأعمدة المركزية في دعم وصياغة السياسة الخارجية، حيث ظل خلال الفترة 2009 - 2019 يمثل القناة الأكثر انضباطا في نقل الخطاب الدبلوماسي وصيانة صورته على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتجلى هذا الدور بوضوح في الأداء المتواصل لكل من وكالة الأنباء الجزائرية (APS) والتلفزيون العمومي، اللذين عملا

(¹) Piers Robinson, "The Media and Foreign Policy," *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, (September 2017) : 1-4, 8-10.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

بوصفهما امتدادا وظيفيا للمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار الخارجي، وعلى رأسها وزارة الشؤون الخارجية ورئاسة الجمهورية (1).

من منظور نظري، يمكن فهم هذا النمط من الأداء الإعلامي في إطار النموذج النخبوي (Elite-driven Model) في دراسات الاتصال السياسي الذي يفترض أن وسائل الإعلام، لا سيما في الشؤون الخارجية التي تميل إلى اتباع إشارات النخب السياسية والعسكرية، بحيث تتماهى رسائلها مع الأولويات التي تحددها السلطة التنفيذية خاصة في قضايا الأمن القومي والسياسة الإقليمية. ويعزز هذا المنظور ما طرحه هيرمان وتشومسكي في نموذج "تصنيع القبول" (Manufacturing Consent)، الذي يرى أن الإعلام يعمل، من خلال آليات بنوية، على تهيئة الرأي العام الداخلي والخارجي لقبول السياسات التي تتبناها النخبة الحاكمة (2). في الحالة الجزائرية، تتجسد هذه الآليات في أربعة عناصر رئيسية (3):

1. الملكية العمومية لوكالة الأنباء والتلفزيون، بما يضمن تحكم الدولة في الرسائل الأساسية.
 2. الاعتماد الكامل على المصادر الحكومية في نقل الأخبار المرتبطة بالسياسة الخارجية.
 3. غياب التعددية في السرديات نتيجة إخضاع الخطاب الإعلامي لخطوط تحريرية موحدة.
 4. تكييف الرسائل بما يخدم الموقف الرسمي في المحافل الدولية.
- في الجانب العملي، قامت وكالة الأنباء الجزائرية بوظيفة مزدوجة:
- نقل البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية ورئاسة الجمهورية مع صياغتها بأسلوب يبرز التزام الجزائر بمبادئها الدبلوماسية التقليدية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية ودعم القضايا التحررية خاصة القضية الفلسطينية والصحراء الغربية.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، 3-5.

(2) Piers Robinson, "The Media and Foreign Policy," *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, - (September 2017). 8-14.

(3) فتيحة زماموش، "الإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء"، معهد الجزيرة للإعلام، 7 يوليو 2021. في: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528k>، شوهذ: 18 مارس 2023.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

اعادة تدوير هذه الرسائل عبر وسائل الإعلام الدولية من خلال نشرها بلغات متعددة: العربية، الفرنسية.. الخ، وهو ما سمح بتوسيع نطاق وصول الخطاب الجزائري الى جمهور أوسع (1).

أما التلفزيون العمومي، فقد لعب دورا تكميليا عبر تغطيات مباشرة للأنشطة الرسمية، مثل الزيارات الرئاسية، اجتماعات الجامعة العربية، القمم الإفريقية، ومؤتمرات عدم الانحياز. وقد اتسمت هذه التغطيات بتركيز بصري ولفظي على الرموز الوطنية (العلم، النشيد، الصور الأرشيفية للثورة التحريرية) لإضفاء طابع من الشرعية التاريخية على مواقف السياسة الخارجية (2).

هذا الأداء الإعلامي لم يكن مجرد انعكاس سلبي لقرارات النخبة، بل كان جزءا من الاستراتيجية الاتصالية للدولة، التي هدفت الى ترسيخ صورة الجزائر كفاعل إقليمي متوازن ووسيط موثوق في النزاعات. على سبيل المثال: في الأزمة الليبية، ركز الإعلام الرسمي على إبراز مبادرات الجزائر للحوار بين الأطراف الليبية ورفضها التدخل العسكري الأجنبي. كانت الأخبار والتقارير تعتمد على مقابلات مع مسؤولين ليبيا زاروا الجزائر، وعلى نشر بيانات وزارة الخارجية التي تؤكد على أن الحل لا يمكن أن يكون إلا "ليبيا - ليبيا"، في أزمة مالي (2012 - 2015)، أعطت وكالة الأنباء والتلفزيون أولوية لتغطية مفاوضات الجزائر بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية مع التركيز على دور الجزائر كوسيط نزيه وإبراز المشاهد التي تجمع الوفود المالية في قاعات التفاوض تحت رعاية وزير الخارجية الجزائري في ملف الصحراء الغربية، حافظ الإعلام الرسمي على خطاب ثابت يؤكد حق تقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة، مع تغطية موسعة لأنشطة جبهة البوليساريو وزيارات مسؤوليها الى الجزائر في القضية الفلسطينية، جرى استحضار الرمزية التاريخية لدعم الجزائر للشعب الفلسطيني، مع بث تقارير خاصة في ذكرى أحداث كبرى كـ "يوم الأرض" و"النكبة"، مرفقة بخطابات رسمية تؤكد الموقف الثابت.

(1) وكالة الأنباء الجزائرية، المنشورات متعددة اللغات والتغطيات الرسمية للفترة 2009-2019؛ انظر أيضا [قانون الإعلام الجزائري](#).

(2) زماموش، "الإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام..".

ويفسر هذا النمط أيضا من خلال فرضية الفهرسة (Indexing Hypothesis) التي طرحها "بينيت"، والتي ترى أن نطاق وجهات النظر المسموح بها في التغطية الإعلامية يتطابق تقريبا مع نطاق الآراء المتداولة داخل النخبة الحاكمة نفسها. وفي الحالة الجزائرية، لم يظهر أي خطاب إعلامي رسمي يعارض أو يختلف جوهريا مع الموقف السياسي المعلن، مما جعل الإعلام الرسمي بمثابة مرآة منضبطة للسياسة الخارجية، لا منصة للنقاش أو عرض البدائل⁽¹⁾. غير أن هذا الانضباط الاتصالي لم يخل من نقاط ضعف أبرزها محدودية القدرة على المنافسة في الفضاء الإعلامي الدولي أمام الروايات التي تطرحها قوى إقليمية منافسة أو وسائل إعلام أجنبية ذات موارد أكبر وانتشار أوسع. فقد اعتمد الإعلام الرسمي الجزائري على أسلوب تقريرى مباشر، يفتقر أحيانا الى الديناميكية في الشكل والمحتوى مقارنة بالمنصات الإخبارية الدولية التي توظف السرد القصصي والتحقيقات الميدانية⁽²⁾.

رغم ذلك، فإن القيمة الاستراتيجية للإعلام الرسمي تكمن في ضبط الرسائل وتوجيهها، ما مكن الدولة من تجنب التناقضات الاتصالية التي قد تستغلها الأطراف المنافسة. هذا الضبط كان ضروريا خصوصا في فترة ما بعد 2011، حيث شهدت المنطقة تحولات عميقة بسبب ثورات "الربيع العربي" وصراعات الجوار في ليبيا ومالي، وتجدد الجدل حول قضية الصحراء الغربية في هذه البيئة الإقليمية المعقدة، حيث لعب الإعلام الرسمي دور "خط الدفاع الأول" عن الموقف الجزائري، ليس فقط عبر نقل المعلومة، بل من خلال بناء الخطاب الرسمي وإعادة إنتاجه داخليا وخارجيا⁽³⁾.

وعليه، يمكن القول إن الإعلام الرسمي الجزائري خلال الفترة 2009 – 2019، مثل ركيزة أساسية في الدبلوماسية الاتصالية للدولة، حيث جمع بين وظيفة الإخبار ووظيفة الدفاع الاستراتيجي عن المواقف الوطنية، مع الحفاظ على انضباط صارم يضمن تطابق الرسائل الإعلامية مع توجهات صانع القرار. غير أن هذا الانضباط، وإن كان ميزة في ضبط الخطاب

(1) W. Lance Bennett, "Toward a Theory of Press-State Relations in the United States," *Journal of Communication* 40, no. 2 (1990): 103–127.

(2) عثمان لحياني، "الجزائر... الإعلام والسياسة والمخاض"، *العربي الجديد*، 7 مايو 2025، في: <https://tinyurl.com/mry33vw3>، شوه 02 أبريل 2023.

(3) Piers Robinson, "The Media and Foreign Policy," 20–24.

شكل في الوقت ذاته قيда على الابتكار الاتصالي، وأبقى المجال الإعلامي الرسمي في موقع المتلقي أكثر منه مبادرا في التنافس على صياغة السرديات الدولية.

ثانيا - الإعلام الخاص بعد 2011 والسياسة الخارجية:

أفرزت التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد سنة 2011، على خلفية الاضطرابات الإقليمية المرتبطة بثورات "الربيع العربي" والاحتجاجات الداخلية المحدودة، دينامية إصلاحية جزئية شملت المجال الإعلامي - راجع الفصل الأول - حيث جاء الترخيص الجزئي للقنوات الفضائية الخاصة في هذا السياق كمحاولة من السلطة لامتصاص الضغوط الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على قدرة التحكم في الفضاء العمومي. وقد تأسس هذا الانفتاح المحدود تشريعيا من خلال القانون رقم 12 - 05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام والقانون رقم 14 - 04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الذي وضع لأول مرة إطارا قانونيا لترخيص القنوات الخاصة محدد القواعد والالتزامات المنظمة لممارسة النشاط السمعي البصري في الجزائر، وإن ظل هذا الإطار مقيدا بضوابط تعكس توجهات السلطة في ضبط المجال الإعلامي (1).

يتيح القانون رقم 12 - 05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالإعلام وإنشاء مؤسسات إعلامية خاصة، غير أن هذا الترخيص مشروط بمجموعة من القيود التي تعكس توجهات السلطة نحو ضبط المجال الإعلامي وضمان عدم خروجه عن الأطر المرسومة للسياسة الرسمية. فقد نص القانون على جملة من القيود التي حددت من استقلاليته الفعلية، من أبرزها اشتراط الجنسية الجزائرية لمالكي المؤسسات الإعلامية، ومنع التمويل الأجنبي المباشر أو غير المباشر، وإخضاع النشاط الإعلامي لنظام الاعتماد والترخيص المسبق من السلطات المختصة، مع إمكانية السحب أو التوقيف عند مخالفة ما يعد "ثوابت الأمة" أو "المصالح العليا للدولة". كما ألزم القانون وسائل الإعلام باحترام السيادة الوطنية والوحدة الوطنية وأمن الدولة

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية ؛ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-04 مؤرخ في 24 فبراير 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الوطنية، وهي صياغات واسعة سمحت عمليا بإبقاء الخطاب الإعلامي ضمن الحدود المرسومة من السلطة، بما في ذلك في القضايا الإقليمية والدولية⁽¹⁾. وقد تجسد هذا المنطق الضبطي في غلق بعض القنوات الخاصة، مثل قناة الأطلس سنة 2014، وقناة الوطن سنة 2015، فضلا عن توقيف عدد من القنوات غير المعتمد هذه الضوابط، على الرغم من أنها منحت الإعلام الخاص غطاء قانونيا وشرعية للعمل، فإنها في الوقت نفسه قيدت مجالات تحركه، وجعلت استقلاليته التحريرية رهينة بإرادة السلطة السياسية. وبهذا، يتحول القانون من إطار تنظيمي الى أداة للضبط البيئي، تستخدم لاعادة إنتاج الولاء السياسي والإعلامي وضمان بقاء الخطاب الإعلامي في حدود الإطار المرسوم من قبل الدولة⁽²⁾.

في ظل القيود على التمويل الخارجي، اعتمدت القنوات الخاصة والصحف الجديدة على استثمارات رجال أعمال محليين، كثير منهم يرتبطون مباشرة بشبكات النفوذ داخل النظام السياسي. شخصيات مثل علي حداد (رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السابق)، وأنيس رحماني (مالك قناة النهار)، ومحيي الدين طحكوت، لعبوا أدوارا بارزة في تمويل وتسيير وسائل إعلامية اكتسبت شعبية واسعة، لكنها بقيت ضمن الفضاء السياسي الموالي. هذه البنية أدت الى تشابك المصالح الإعلامية والسياسية والاقتصادية، بحيث أصبح الإعلام الخاص جزءا من شبكات الربيع السياسي، حيث يعمل على حماية مصالح الممولين، وفي الوقت نفسه يلتزم بسقف الخطاب الذي تحدده السلطة، هذا التداخل بين رأس المال والإعلام والسياسة ينسجم مع أطروحات النموذج النخبوي (Elite-driven model) في دراسات الإعلام، حيث تتحكم النخب السياسية - الاقتصادية في مضمون وأجندة التغطية الإعلامية⁽³⁾.

رغم أن الانفتاح الإعلامي بعد 2011، الذي أتاح للقطاع الخاص مساحة أوسع من حيث الشكل عبر تقديم برامج حوارية أكثر حيوية، وبث تقارير ميدانية، واستضافة ضيوف من خارج الجهاز الرسمي - فإن المضمون ظل في معظمه منسجما مع الموقف الرسمي، خصوصا في

(1) قانون الإعلام الجزائري 2012، المواد المتعلقة بالملكية، التمويل، الاعتماد، والالتزامات العامة.

(2) الشروق اليومي، "السلطة تغلق قناة ثانية في أقل من سنتين"، الشروق أونلاين، نُشر في أكتوبر 2015، في: <https://tinyurl.com/2ckmvabm>، شوهد: 12 مارس 2023.

(3) "كيف تحكم بضعة رجال أعمال نافذين بالإعلام الجزائري؟" الجزيرة نت، 24 مارس 2019، في: <https://tinyurl.com/3vjmeke7>، شوهد: 12 مارس 2023.

الملفات الخارجية الحساسة. فقد التزمت التغطية الإعلامية للأزمة الليبية بالترويج لرفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي، وتقديم الحل السياسي - الحوار كخيار وحيد، بينما ركزت في ملف مالي على إبراز دور الجزائر كوسيط رئيسي، مع تغييب أي انتقادات محتملة لأداء المؤسسات. أما في قضية الصحراء الغربية، فقد حافظ الإعلام الخاص على السردية التقليدية الداعمة لحق تقرير المصير، ويمكن تفسير هذا النمط من الأداء في ضوء فرضية الفهرسة (Indexing Hypothesis) التي صاغها "بينيت"، والتي تقيد بأن نطاق الآراء المعروضة في وسائل الإعلام يعكس حدود النقاش الدائر داخل النخبة الحاكمة، ما يؤدي عمليا الى غياب التعددية الحقيقية في الخطاب الخارجي (1).

تزامن مع بروز الإعلام الخاص مع سياق إقليمي مضطرب، حيث شهدت المنطقة سقوط أنظمة سياسية في الجوار (تونس، ليبيا) وتزايد النزاعات المسلحة، الى جانب تنامي دور القنوات الإخبارية العربية الكبرى (الجزيرة، العربية) كمؤثرات في الرأي العام الإقليمي. واشتداد المنافسة على صياغة السرديات حول أزمات المنطقة. في هذا الإطار، حرصت السلطة على أن يكون الإعلام الخاص جزءا من الآلة السردية الوطنية، حتى وإن اتخذ أشكالا أكثر دينامية مقارنة بالإعلام الرسمي، لضمان عدم خروج الخطاب الإعلامي عن المسار المرسوم (2).

يمكن القول إن الإعلام الخاص مثل إضافة شكلية للتعددية الإعلامية في الجزائر، دون أن يحدث تحولا جوهريا في استقلالية الخطاب الخارجي. فالإطار القانوني المقيد، وهيمنة البنية الاحتكارية للملكية، والارتباط الوثيق بالنخب الحاكمة، جميعها عوامل جعلت هذا الإعلام يعمل ضمن نسق مهيكّل من الضبط السياسي يمنحه مرونة أسلوبية لكنه يقيد جوهريا في تبني الموقف الرسمي. وبذلك برز الإعلام الخاص كأداة لتجميل صورة الانفتاح أمام الداخل والخارج، وفي الوقت نفسه كوسيلة فعالة لـ "تصنيع القبول" (Manufacturing Consent) بالسياسات الرسمية، على نحو ينسجم مع طرح هيرمان وتشومسكي حول البنية السياسية - الاقتصادية للإعلام في الأنظمة غير الديمقراطية (3).

(1) Bennett, "Toward a Theory of Press-State Relations 103-127

(2) لحياني، "الجزائر ... الإعلام والسياسة والمحاذير".

(3) Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988) ; Piers Robinson, "The Media and Foreign Policy," 23.

ثالثا - الروايات الإعلامية وتأثيرها على تشكيل الرأي العام الجزائري في القضايا الخارجية:

لقد تماشى الخطاب الإعلامي - الرسمي والخاص - مع توجهات الدولة الجزائرية التي فضلت تبني دبلوماسية الصمت بدلا من الدبلوماسية الهجومية في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية. فقد ركزت وسائل الإعلام بمختلف قنواتها على مرتكزات السياسة الخارجية القائمة على الحفاظ على السيادة الوطنية ومناهضة التدخلات الأجنبية، بينما امتنعت السياسة الرسمية عن الانخراط المباشر في نزاعات الجوار أو اتخاذ مواقف صدامية، مكتفية بالتحذير من مخاطر الفوضى والارهاب. وهذا النهج عزز انسجام الرأي العام مع الخطاب الرسمي، إذ لم ينظر الى الصمت باعتباره ضعفا، بل كخيار استراتيجي يعكس حذرا محسوبا في بيئة إقليمية مضطربة، خاصة وأن الذاكرة الجماعية للشعب ما تزال مثقلة بتجربة العشرية السوداء وما خلفته من حساسية عميقة تجاه قضايا الأمن والاستقرار⁽¹⁾، ورغم التذمر المزمّن من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفشي البطالة والفساد، ظل الرأي العام أقرب الى الدولة في قضايا السياسة الخارجية، حيث وجد في ثوابتها - المتمثلة في عدم التدخل ودعم قضايا التحرر - ضمانا للأمن الجماعي والشعور بالاستقرار باعتبار أن كلفة الانزلاق نحو المجهول أكبر من استمرار الأوضاع الداخلية المتأزمة.

وفي هذا السياق، عمل الإعلام الرسمي والخاص على تشكيل رواية أولى مهيمنة حول القضايا الخارجية، ركزت على تقديم صورة الجزائر كفاعل متوازن يحمي السيادة ويدعم حركات التحرر، مع تضخيم التهديدات القادمة من الجوار مثل الارهاب والانهيئات الأمنية في ليبيا ومالي. كما أولى اهتماما خاصا بالمغرب، حيث استعمل توصيف "نظام المخزن" بدلا من "الدولة المغربية" في الخطاب الإعلامي والسياسي. هذا الاختيار لم يكن اعتباطيا، بل عكس إرادة في تأطير صورة المغرب باعتباره كيانا سلطويا يرتبط بسياسات التوسع والعرقلة في ملف الصحراء الغربية، ويتقاطع مع أجندات خارجية تتعارض مع المصالح الجزائرية، وقد ساهم هذا التوظيف اللغوي في ترسيخ خطاب الجزائر المدافعة عن حق تقرير المصير والمناهضة

(1) نائلة باشا، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة: دراسة تحليلية لعينة من يوميات الشعب والخبر خلال الفترة الممتدة ما بين 24 أوت 1994 إلى 24 أوت 2013، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3، كلية الإعلام والاتصال، 2020/2019)، 2.

للتدخلات الأجنبية مقابل إبراز المغرب كطرف مهدد للاستقرار الإقليمي، والأمر الذي عزز تمسك الرأي العام الجزائري بخيارات دولته الخارجية رغم تدمره من الأوضاع الداخلية (1). في المقابل، أفرزت شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فيسبوك، رواية ثانية حاولت كسر احتكار التفسير من خلال فتح فضاءات للنقاش وإبراز وجهات نظر ناقدة أو بديلة. غير أن تأثيرها ظل محدودا، إذ اصطدم بعقبة الذاكرة الجماعية التي ربطت الانفتاح السياسي بالفوضى، ما جعل غالبية المجتمع أكثر ميلا إلى تبني الرواية الرسمية واعتبارها الضمانة الواقعية للأمن والسيادة (2).

والى جانب هذه المواجهة الداخلية بين الروائتين، برز التدفق الإخباري الأجنبي عبر الوكالات العالمية والقنوات الفضائية العربية والغربية بوصفه تحديا إضافيا للرأي العام الجزائري. فلم يقتصر على نقل الأخبار، بل حمل أجندات سياسية تستهدف زعزعة الاستقرار الداخلي عبر أخبار مضخمة أو مشوهة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد ولد ذلك حالة من الشك السياسي تمثلت في انعدام الثقة في المؤسسات والعزوف عن المشاركة السياسية، فضلا عن تعزيز الاغتراب السياسي حيث يميل المواطن إلى مقارنة وضع بلده بما يقدم من صور مثالية عن الديمقراطية الغربية، وفي بعض الحالات بلغ هذا التأثير حد التبعية السياسية، إذ انجرفت فئات إلى تبني أفكار متطرفة أو أجندات خارجية كما حدث في العشرية السوداء (3).

وهكذا، وجد الرأي العام الجزائري نفسه موزعا بين خطاب داخلي رسمي مهيمن وروايات خارجية رقمية وإعلامية، لكن الغلبة في النهاية بقيت للرواية الرسمية التي أعادت الدولة إنتاجها بمهارة عبر الإعلام التقليدي والفضاء الرقمي، مدعومة بخيار دبلوماسية الصمت الذي وفر للنظام شرعية داخلية ورسخ صورة الجزائر كفاعل متماسك في محيط مضطرب، إلى أن انفجر الاحتقان الشعبي في حراك 22 فيفري 2019، كاشفا حدود هذه المعادلة.

الفرع الثاني: دور الزوايا والطرق الصوفية في السياسة الخارجية الجزائرية

2009 – 2019

(1) باشا، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، 132 وما بعدها.

(2) سامية عواج "الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي: الأبعاد والمخاطر"، المعيار 15، ع.30 (2012): 5-7، 11-12.

(3) ناصر بدر الديحاني، التوظيف السياسي للإعلام في السياسة الخارجية: السياسة الإعلامية الأمريكية دراسة حالة، جامعة آل البيت، 2009، 45-60.

أولاً - الخليفة التاريخية والرمزية للزوايا في الجزائر:

منذ القرون الوسطى، شكلت الزوايا والطرق الصوفية أحد الأعمدة المركزية في البنية الاجتماعية والثقافية للجزائر. فالزوايا لم تكن مجرد مؤسسات دينية مخصصة للعبادة والذكر، بل تحولت الى فضاءات تعليمية واجتماعية ذات تأثير عابر للزمن. خلال الفترة العثمانية، أدت الزوايا أدوارا في نشر العلوم الشرعية وحماية الهوية الإسلامية، لكنها مع الاحتلال الفرنسي سنة 1830 أصبحت مؤسسات للمقاومة الرمزية والمادية، فقد شكلت الزوايا مراكز لإحياء الوعي الوطني وتعزيز الانتماء الديني، وأسهمت في تعبئة القبائل لمواجهة الاستعمار، مثلما كان الحال مع الزاوية القاسمية، وزوايا الطريقة التيجانية والقادرية التي ربطت بين المجال المحلي والفضاء الإفريقي الأوسع (1).

هذا الإرث التاريخي منح الزوايا مكانة خاصة في الوجدان الجزائري، حيث ارتبطت بالشرعية الدينية والوطنية في آن واحد. وعقب الاستقلال سنة 1962، ورثت الدولة الجزائرية هذا الرصيد الرمزي، فحافظت على حضور الزوايا كفاعل اجتماعي وثقافي يعزز من مشروعية النظام السياسي. لكن الأهمية الحقيقية لهذه المؤسسات تكمن في امتدادها العابر للحدود، فالطريقة التيجانية مثلا، التي تأسست في عين ماضي بالأغواط، لم تقتصر على الجزائر بل امتدت الى مالي والنيجر والسنغال وتشاد، ما جعلها شبكة روحية ذات بعد دولي، وهذا الامتداد جعل الجزائر تتمتع برأسمال رمزي مهم يمكن استثماره لاحقا في سياستها الخارجية (2).

الى جانب البعد الروحي، لعبت الزوايا دورا في الحفاظ على اللغة العربية والتعليم التقليدي خلال فترة الاستعمار، ما عزز من وظيفتها في حماية الهوية الوطنية. وبالتالي فإن الزوايا لم تكن مجرد فضاءات للتصوف، بل حواضن لصياغة الوعي السياسي والوطني الذي رافق نشوء الدولة الحديثة، وبذلك فإن إدراجها لاحقا في أدوات السياسة الخارجية لم يكن أمرا مصطنعا، بل امتدادا طبيعيا لوظيفتها التاريخية في ربط المجتمع الجزائري بمحيطه الإقليمي والدولي.

ثانيا - الزوايا كأداة قوة ناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية:

(1) عبد الكريم بليل، "الطرق الصوفية في الجزائر"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع. 18 (2018): 85-106.

(2) بلعور ومسلم، "القوة الناعمة الجزائرية تجاه إفريقيا ومنطقة الساحل 1021-1037"

مع بداية الألفية الثالثة وتحديدًا في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، برزت فكرة إعادة تفعيل أدوات القوة الناعمة الجزائرية، وكان للزوايا والطرق الصوفية نصيب معتبر من هذا التوجه. فالنظام الجزائري أدرك أن التصوف بما يحمله من رمزية روحية وتاريخية يمكن أن يشكل أداة دبلوماسية بديلة ومكملة للدبلوماسية الرسمية، خصوصًا تجاه إفريقيا ومنطقة الساحل التي ترتبط بالجزائر عبر روابط تاريخية وزوايا مشتركة (1).

أحد أبرز ملامح هذا التوظيف هو تقديم الإسلام الجزائري المعتدل بوصفه بديلاً عن الخطابات المتشددة القادمة من بعض مناطق المشرق. فالجزائر التي عانت من العشرية السوداء (1990 - 2000)، وظفت تجربتها الداخلية لتأكيد قدرتها على تسويق نموذج ديني معتدل قائم على الصوفية، وفي هذا السياق شكلت الزوايا فضاءً لإعادة إنتاج الشرعية الدينية للنظام داخلياً، وفي الوقت نفسه قناة لنشر خطاب التسامح والوسطية خارج الحدود، ومن وهنا يمكن القول إن الطرق الصوفية تحولت إلى جزء من منظومة الردع الفكري والإيديولوجي ضد التيارات المتطرفة في الساحل والصحراء (2).

من الناحية العملية برزت مساهمة الطرق الصوفية في تعزيز علاقات الجزائر مع جيرانها الأفارقة، فالطريقة التيجانية المنتشرة بقوة في مالي والنيجر والسنغال، والطريقة القادرية في جنوب المغرب وموريتانيا، مكنت الجزائر من نسج علاقات غير رسمية مع نخب دينية وقبلية مؤثرة، حيث هذه الشبكات الدينية شكلت في كثير من الأحيان جسوراً لتقريب المواقف وتسهيل وساطات الجزائر في أزمات الساحل، مثل أزمات شمال مالي، وبذلك فإن الدبلوماسية الروحية عززت الدبلوماسية التقليدية من خلال إضافة بعد اجتماعي - ثقافي إلى العلاقات الثنائية (3). كما أن إبراز الجزائر لزواياها التاريخية عبر رعاية المهرجانات الدينية وترميم الأضرحة ساعد على تثبيت صورة الجزائر كحارس للإسلام الإفريقي، مقابل منافسة إقليمية قوية من المغرب الذي يوظف بدوره مؤسسة "إمارة المؤمنين" والزوايا المغربية لتعزيز حضوره في إفريقيا.

(1) سلام توري وفاطمة بقدي، "القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا"، مجلة مدارات سياسية 8، ع. 1 (2024): 170-199

(2) بلعور ومسلم، "القوة الناعمة الجزائرية تجاه إفريقيا ومنطقة الساحل 1022-1030.

(3) حميداني وشرابيطية، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية.. 189-221.

لكن ما يميز الجزائر هو أن خطابها الصوفي يستند الى تجربة سياسية وأمنية مرتبطة بمكافحة الارهاب ما يضيف عليه شرعية عملية (1) .

إن الزوايا أصبحت أداة من أدوات القوة الناعمة الجزائرية، تمكن الدولة من الجمع بين الدبلوماسية الروحية والدبلوماسية الرسمية، وتمنحها قدرة على الوصول الى فضاءات اجتماعية لا تستطيع القنوات التقليدية بلوغها (2).

ثالثا - البعد الدبلوماسي - الأمني للزوايا والطرق الصوفية:

إذا كان البعد الروحي والثقافي للزوايا قد منح الجزائر مكانة رمزية، فإن دورها لم يتوقف عند هذا المستوى، بل اكتسب أبعادا دبلوماسية وأمنية ملموسة خاصة في منطقة الساحل والصحراء. فالتجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب خلال العشرية السوداء جعلتها تدرك أن المواجهة العسكرية الصرفة غير كافية، وأن تعزيز الإسلام المعتدل عبر القنوات الصوفية يشكل أداة ردع ناعمة ضد التطرف، ومن هنا تم استدعاء الزوايا والطرق الصوفية كجزء من مقاربة أمنية - دبلوماسية شاملة، في هذا السياق لعبت الطريقة التيجانية دورا بارزا هاما، فامتدادها في مالي والنيجر والسنغال جعلها شبكة اجتماعية ودينية عابرة للحدود، ما وفر للجزائر قنوات للتواصل مع المجتمعات المحلية والنخب الدينية في هذه البلدان، وقد استخدمت هذه الشبكات في دعم وساطات الجزائر خلال أزمات شمال مالي (2012 - 2015)، حيث ساهم القرب الروحي بين الجزائر وهذه الجماعات في بناء الثقة، وهو ما لم يكن متاحا بسهولة عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية. وبذلك أدت الطرق الصوفية وظيفية مزدوجة: تعزيز العمق الاستراتيجي الجزائري في الساحل وتسهيل أدوار الوساطة في النزاعات (3) .

الى جانب الوساطة شكلت الزوايا فضاء لاعادة بناء الشرعية الاجتماعية لمكافحة التطرف. فالجزائر قدمت نفسها كفاعل يحمي "الإسلام الإفريقي" القائم على التسامح، مقابل تهديدات التيارات السلفية الجهادية التي تسعى لاختراق المنطقة، وهذا البعد الأمني لا ينفصل

(1) محمد نفاذ وسعيد حنين، "أثر الممارسة الصوفية في بناء الأمن الروحي والدبلوماسية الموازية"، مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر 2017): 225-233.

(2) Laeed Zaghlami, "Public Diplomacy and Soft Power in Algeria's Foreign Policy," *Algerian Journal of Human and Social Sciences* 9, no. 2 (2021): 453-466.

(3) حميداني وشرائطية، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية..1028-1035.

الفصل الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الجزائري

عن السياسة الخارجية إذ منح الجزائر أداة لإقناع شركائها الأفارقة والدوليين بقدرتها على الجمع بين القوة الصلبة (الأمنية والعسكرية) والقوة الناعمة (الدينية والثقافية).

كما أن استضافة الجزائر لمؤتمرات دينية وروحية شاركت فيها وفود من الساحل عززت مكانتها كحاضنة لمشروع إسلام معتدل يواجه الفكر المتطرف. وقد ارتبط ذلك أيضا بجهود دبلوماسية رسمية، مثل دور وزارة الشؤون الخارجية، لكنه استند الى رصيد الزوايا التاريخي الذي يمنح الخطاب الجزائري صدقية داخل المجتمعات الإفريقية.

إذن، يتضح أن الزوايا لم تكن مجرد أداة ثقافية، بل تحولت الى عنصر في الأمن الدبلوماسي للجزائر. فهي تمنحها قدرة على التأثير غير المباشر في الجوار، وتسهم في تثبيت موقعها كقوة إقليمية ذات مقاربة شاملة تمزج بين الدبلوماسية والسياسة الأمنية والشرعية الروحي.

**الفصل الرابع: آليات القرار الخارجي الجزائري في إدارة أزمات
الجوار 2009 - 2019**

تمهيد:

بعد استعراض المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية، ثم تحليل الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تشكل البنية الفاعلة لصنع القرار، يبرز في هذا الفصل المستوى العملي المتمثل في الآليات. إن الآليات في التحليل النظري ليست مجرد وسائل تقنية أو إجراءات بيروقراطية، بل هي الرابط الحاسم الذي يحول المحددات والفواعل الى أفعال ميدانية، بحيث تترجم التصورات والتفضيلات الى سياسات عملية قابلة للقياس والتقييم. فهي تمثل، بتعبير مايكل بريتش، المرحلة التنفيذية ضمن دورة صنع القرار، أي الاستجابة العملية (Operational Response) التي تلي إدراك التهديدات وصياغة البدائل، فتجسد الخيارات المختارة على أرض الواقع. ومن زاوية ريتشارد سنايدر، فإن الآليات تشكل الأداة التي يتم من خلالها تحويل تفضيلات الفواعل المؤسسية والشخصية الى قرارات تنفيذية داخل بيئة مؤسسية معقدة تتسم بالتداخل والتنافس. بهذا المعنى، فإن الحديث عن الآليات هو الحديث عن البنية التطبيقية للسياسة الخارجية، وعن الوسائل التي تمكن الدولة من مواجهة الأزمات وتوجيه سلوكها الخارجي.

في الحالة الجزائرية، اتخذت الآليات موقعا محوريا خلال الفترة 2009-2019، إذ وجدت الدولة نفسها أمام بيئة إقليمية مضطربة بفعل أزمات ليبيا ومالي وتونس ومنطقة الساحل. لم تكن هذه الأزمات أحداثا عابرة، بل اختبارات وجودية فرضت على صانع القرار البحث عن منظومة أدوات عملية تضمن حماية الأمن الوطني والحفاظ على استقرار الداخل. وهنا تجلت خصوصية المقاربة الجزائرية، التي جمعت بين أدوات أمنية - عسكرية لحماية الحدود ومنع الاختراقات، وآليات دبلوماسية - سياسية لتسوية النزاعات بالوساطة والحوار، ووسائل اقتصادية - اجتماعية لتقوية الروابط مع الجوار وتخفيف هشاشة المناطق الحدودية.

غير أن قيمة هذه الآليات لا تكمن فقط في تنوعها، بل في مرجعيتها الفكرية والعقائدية. فقد تأسست على ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وفي مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض أي حلول عسكرية أجنبية، وإعطاء الأولوية للحلول السلمية وللإطار الإفريقي في معالجة النزاعات. لكن التطبيق الميداني فرض مرونة عملية، فأصبحت الآليات تعكس في الوقت ذاته ثبات المبادئ وقدرة الدولة على التكيف مع الواقع. فهي إذن تجسد لمعادلة دقيقة: الحفاظ على العقيدة التقليدية مع تطوير وسائل عملية لإدارة التهديدات.

وعليه، يهدف هذا الفصل الى تحليل طبيعة الآليات التي اعتمدتها الجزائر في إدارة أزمات الجوار خلال العقد المدروس، وذلك عبر مستويات الثلاثة: الأمنية-العسكرية، السياسية-الدبلوماسية، والاقتصادية-الاجتماعية. الغاية من ذلك ليست وصف هذه الآليات فقط، بل فهمها في إطارها النظري كأدوات لصنع القرار، وفي إطارها العملي كوسائل لترجمة مركزية الجوار الى ممارسات ملموسة، تظهر حدود القدرة الجزائرية وإمكانيات تكيفها مع محيط إقليمي شديد الاضطراب.

المبحث الأول: الآليات الأمنية الجزائرية في إدارة أزمات الجوار

لقد أظهرت المرحلة الممتدة بين 2009 و2019 أن البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر لم تكن مستقرة، بل اتسمت بتنامي التهديدات العابرة للحدود، والتحولت السياسية المفاجئة، والتدخلات الدولية المباشرة في فضاءها الحيوي. وقد جعلت هذه الظروف قضايا الجوار تتحول من محدد خارجي عام الى ملفات يومية ملحة، دفعت بصانع القرار الجزائري الى تبني مقاربة يغلب عليها الطابع الأمني. فمع سقوط نظام القذافي في ليبيا سنة 2011، وتفاقم الأزمة في مالي، وتداعيات التحولات السياسية في تونس، برزت الحاجة الى معالجة هذه التحديات باعتبارها تهديدات مباشرة للأمن القومي. وفي هذا السياق، احتكرت رئاسة الجمهورية سلطة التوجيه الاستراتيجي، بينما تولت المؤسسة العسكرية إدارة الجانب الميداني المتصل بضبط الحدود ومواجهة التهديدات.

بذلك فإن هذا المبحث ينصرف الى عرض أهم الآليات التي استخدمتها الجزائر على المستويين الأمني والسياسي، سواء من خلال الإجراءات الميدانية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، أو عبر المواقف السياسية والخطاب الرسمي الذي وفر غطاء لهذه الخيارات وأكسبها شرعية داخلية وخارجية، على أن يترك تقييم فعاليتها وحدود انعكاسها على دول الجوار للمباحث اللاحقة.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الجوار.

تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المرتكزات التي لا تتفصل عن الثوابت الوطنية الكبرى المرسخة منذ بيان أول نوفمبر 1954 والدساتير الجزائرية المتعاقبة، والتي قامت على احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتفضيل الحلول السلمية للنزاعات، ودعم حركات التحرر. هذه الثوابت لم تبقى إطارا نظريا عاما، بل وجدت ترجمتها العملية في العقيدة الأمنية التي اعتمدتها الجزائر في تعاملها مع محيطها الإقليمي، ولا سيما في فترة الدراسة، حيث تزايدت التهديدات العابرة للحدود والأزمات الإقليمية المعقدة، وقد تجسدت هذه العقيدة الأمنية في مرتكزات أساسية أبرزها:

الفرع الأول: تجريم دفع الفدية

تعد مسألة تجريم دفع الفدية إحدى الركائز المركزية في المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الارهاب، وقد تبلورت هذه القناعة من التجربة التاريخية التي مرت بها البلاد خلال العشرية

السوداء، حيث أدركت الجزائر أن الفدية تمثل أحد أهم مصادر تمويل الجماعات الارهابية، وتمنحها الإمكانيات لمواصلة أنشطتها المسلحة. ومن هذا المنطلق، انتقلت الجزائر من مرحلة الرد على التهديدات الى مرحلة الوقاية الاستباقية القائمة على تجفيف منابع التمويل (1). شير التقديرات الدولية الى أن عمليات الاختطاف مقابل الفدية أصبحت تجارة مربحة للغاية، إذ قدر الدخل السنوي منها أكثر من 150 مليون دولار، فيما حصل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحده ما بين 2008 و2012 على ما يتراوح بين 40 و65 مليون يورو، معظمها من فديات دفعتها دول أوروبية عبر وسطاء، حيث كان يصل المبلغ أحيانا الى 3 ملايين يورو لتحرير رهينة واحدة، وبذلك تحول دفع الفدية الى رافعة مالية أساسية للتنظيمات الناشطة في الساحل (2).

في مواجهة ذلك، عملت الجزائر على تجريم دفع الفدية واعتباره تمويلا مباشرا للإرهاب ضمن تشريعاتها الوطنية، ورفضت الرضوخ لمطالب خاطفي دبلوماسيتها السبعة في مالي عام 2012، مؤكدة أن أي تنازل مالي يؤدي دائما الى مزيد من تقوية نفوذ الجماعات الارهابية وزيادة نشاطاتها (3)، وعلى المستوى الدولي، دافعت الجزائر بقوة في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات ملزمة، كان أبرزها القرار 1904 لسنة 2009 والقرار 2133 لسنة 2014، اللذين نصا على منع دفع الفدية للجماعات الارهابية باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويلها وتهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين (4)، كما دعمت الجزائر الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب (1999)، التي أدرجت دفع الفدية ضمن صور التمويل غير المشروع للأعمال الإرهابية (5).

(1) الطاهر دلول، والسايح بوساحية، "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 1، ع.2 (1 ديسمبر 2014): 19-20.

(2) محمد دردور وحسين بوقارة، "تجريم دفع الفدية: بين الجهود الجزائرية والممارسة الدولية"، *مجلة الأستاذ الباحث* 7، (2022): 337-338.

(3) كروشي فريدة وبوحنية قوي، "دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية"، *دفاتر السياسة والقانون* 9، ع. 16 (2017): 51-52.

(4) مجلس الأمن، القرار 1904 (2009)، 17 ديسمبر 2009؛ مجلس الأمن، القرار 2133 (2014)، 27 يناير 2014.

(5) الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، 1999، المادة 2.

إقليميا، قادت الجزائر حراكا واسعا:

ففي الاتحاد الإفريقي، أسفرت جهودها عن اعتماد قرار قمة سرت 2009 الذي أدان بشكل واضح دفع الفدية، ودعا المجتمع الدولي الى اعتباره جريمة، وهو ما شكل سنداً إفريقيا داعماً للموقف الجزائري كما أنشأت الجزائر في 2004 المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب (CAERT) بالجزائر العاصمة كآلية لتنسيق الجهود ومتابعة قنوات التمويل (1) .

وعلى الصعيد العربي، تثبت جامعة الدول العربية بمبادرة جزائرية في دورتها العادية لسنة 2010 قرارا يجرم دفع الفدية، وتم تعميمه على مجلس الأمن كوثيقة رسمية، ما وفر دعماً إضافياً لتوجيه الجزائر في المحافل الأممية (2) .

وقد عززت هذه الجهود بتصريحات صادرة عن كبار المسؤولين الجزائريين في المحافل الدولية. ففي سنة 2010، صرح وزير الخارجية مراد مدلسي، على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن العمل الذي تقوم به الجزائر في مجال مكافحة احتجاز الرهائن وتجريم دفع الفدية «سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الارهاب» (3) . وفي سياق ذاته، أوضح كمال رزاق بارة، مستشار رئيس الجمهورية، أن دفع الفديات يشكل في الواقع شريان حياة للتنظيمات الارهابية، إذا يستغل في اقتناء السلاح وتجنيد الشباب (4) . وفي سنة 2014، أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، في نيويورك، أن «تجفيف الموارد المالية للجماعات الارهابية يشكل وسيلة فعالة لمكافحة هذه الآفة العابرة للأوطان»، مبرزا أن الفديات تعزز القدرات العملياتية لهذه التنظيمات عبر تمكينها من شراء العتاد وتوسيع عمليات التجنيد (5) . أما وزير الخارجية رمطان لعمامرة، فقد شدد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام نفسه على أن دفع الفدية للخاطفين «لا يستقيم مع

(1) حرزي السعيد، "دور الجزائر في إرساء نظام تجريم دفع الفدية كآلية تكميلية لقرار مجلس الأمن 1373"، مجلة المفكر 12، ع. 1 (2017-01-19): 352-353.

ممثلو وزارات العدل والداخلية العرب يوافقون على تجريم دفع الفدية للإرهابيين"، وكالة بتر، 16 تشرين الأول/أكتوبر (2) ، شوهذ: 07 أفريل 2023. <https://tinyurl.com/3v7fzdrw>، 2010، في:

(3) دردور وبوقارة، "تجريم دفع الفدية"، 341.

(4) دردور وبوقارة، 341.

في: مساهل من نيويورك: تجفيف الموارد المالية وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب"، الإنذاعة الجزائرية، 22 سبتمبر 2014 (5) ، شوهذ: 07 أفريل 2023. <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20140922/14329.html>

قواعد القانون الدولي والجنائي»، معتبرا أن المقاربة الفعالة لمكافحة الارهاب تقضي تبني استراتيجية متعددة الأبعاد تعالج في وقت ذاته جذور الحرمان وانتهاك الحقوق التي تدفع بعض الشباب الى التطرف (1) .

غير أن الممارسة الدولية ما تزال تعاني من تباين حاد. فبينما تلتزم دول مثل الجزائر، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة بسياسة صارمة تقوم على رفض التفاوض ودفع الفدية، تلجأ دول أخرى مثل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا الى صفقات سرية عبر وسطاء، مبررة بذلك بواجب حماية حياة رعاياها واعتبارات حقوق الإنسان، هذا الانقسام أدى الى إضعاف الجهد الجماعي الدولي، إذ تظهر الإحصاءات أن الجماعات الارهابية باتت تستهدف بشكل خاص رعايا الدول المعروفة باستعدادها للدفع، وهو ما يكرس دائرة مفرغة من الاختطاف والفدية (2) .

يتضح من ذلك أن الجزائر لم تتعامل مع الفدية كقضية أخلاقية أو ظرفية، بل كتهديد وجودي يمس الأمن الوطني والإقليمي والدولي. لذلك بلورت موقفا متكاملا يقوم على تجريم داخلي صريح، وحراك عربي وإفريقي منسق، وضغط دبلوماسي دولي أفصى الى قرارات أممية ملزمة. وبهذا جعلت الجزائر من تجفيف منابع التمويل، وفي مقدمتها الفدية، أداة أساسية لتعزيز مصداقية سياستها الأمنية في مواجهة الارهاب، حتى وإن اصطدمت هذه السياسة بممارسات بعض الدول الكبرى التي تبنت نهجا أكثر براغماتية على حساب الالتزام بالقواعد الدولية (3) .

الفرع الثاني: رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية

يمثل رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية أحد الثوابت الجوهرية في العقيدة الأمنية الجزائرية، وقد ارتكز هذا المبدأ على التجربة الدموية التي عرفت البلاد خلال العشرية السوداء (1990-2000)، حين أقدمت الجماعات المسلحة على عمليات قتل جماعي واغتيالات سياسية واختطافات واسعة النطاق، فقد خلصت الجزائر من تلك المرحلة الى أن أي شكل من أشكال التفاوض مع هذه التنظيمات لا يؤدي إلا الى إضفاء الشرعية عليها وإطالة عمرها وأن الحل الوحيد يكمن في مواجهتها عسكريا وأمنيا بالتوازي مع معالجة الأسباب الاجتماعية والسياسية

في: الجزائر تجدد تجريم دفع الفدية للخاطفين الإرهابيين"، الجزيرة نت، 28 سبتمبر 2014" (1)
، شوه: 07 أبريل 2023. <https://tinyurl.com/2s3j4k7w>

(2) درودر وبوقارة، "تجريم دفع الفدية"، 344-346.

(3) عبد القادر حالي ومحمد قاسم حاج، "تجريم دفع الفدية كآلية من آليات مكافحة الإرهاب"، مجلة الواحات 13، ع. 1 (2020): 614-625..

التي غدت بيئتها الحاضنة، ولهذا تبنت الدولة منذ منتصف التسعينات موقفا صارما قائما على قاعدة: "لا حوار مع من تلطخت يده بدماء الجزائريين" (1).

هذا المبدأ تعزز مع قانون الوئام المدني (1999) وميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005)، إذ ميزت السلطات الجزائرية بين فئتين (2):

عناصر لم تتورط في جرائم دم، حيث فتح أمامهم باب التوبة والاندماج. عناصر متورطة في القتل الجماعي أو الأعمال الإرهابية الكبرى، حيث استبعدوا نهائيا من أي تسوية سياسية أو تفاوض.

وبذلك أرست الجزائر خطا فاصلا بين المصالحة المشروطة كسياسة داخلية، والرفض المطلق للتفاوض مع الجماعات الإرهابية كخيار أمني-استراتيجي.

على المستوى الإقليمي والدولي، انعكس هذا المبدأ بوضوح على تعامل الجزائر مع أزمات الساحل والصحراء، ففي مالي تمسكت الجزائر بموقفها الداعي الى الحوار بين الحكومة المالية والحركات الانفصالية أو المجموعات المسلحة غير المصنفة إرهابية، لكنها في المقابل رفضت أي إمكانية للتفاوض مع تنظيم "القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي" أو الجماعات المرتبطة به مثل "أنصار الدين" و"المرابطون". هذا الموقف عبر عنه وزير الخارجية رمطان لعمامرة خلال مسار الوساطة الجزائرية الذي انتهى باتفاق الجزائر 2015، حيث شدد على أن "الحوار يشمل المجموعات السياسية المسلحة، أما التنظيمات الإرهابية فمكانها الطبيعي هو خارج أي عملية تفاوضية" (3).

وفي ليبيا أيضا، أكدت الجزائر منذ اندلاع الأزمة (2011) أن الحل يجب أن يكون سياسيا شاملا بين الأطراف الوطنية، مع استبعاد التنظيمات الإرهابية مثل "داعش" و "القاعدة"، التي اعتبرتها خارجة عن أي شرعية سياسية أو تفاوضية. وقد عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن هذا الموقف في أكثر من خطاب، مشيرا الى أن مكافحة الارهاب في الجوار لا يمكن أن

(1) حكيم غريب، "من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 30 نوفمبر 2016. في: <https://tinyurl.com/39mdtyrw> ، شوهذ: 06 ماي 2023.

(2) غريب.

(3) غريب؛ وأنظر: بشير حمدي، "إشكالية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية: قراءة في تجربة منطقة الساحل الإفريقي"، 23 مايو 2023

تقوم على صفقات ظرفية، بل على رؤية إستراتيجية تستند الى التجارب المريرة التي دفعت فيها الجزائر ثمنا باهظا خلال التسعينات.

قانونيا، ينسجم هذا المبدأ مع الموقف الدولي، حيث تنص قرارات مجلس الأمن (مثل القرار 1373/2001 و 2178/2014) على عدم منح الجماعات الارهابية أي اعتراف سياسي أو تفاوض، وتجريم الدعم المباشر أو غير المباشر لها. الجزائر لم تكتف بالامتنال لهذه النصوص، بل تبنت موقفا استباقيا سبق حتى بعض المبادرات الدولية، وهو ما جعلها تقدم غالبا كنموذج متميز في مكافحة الارهاب دون المساس بالشرعية الدولية (1).

الفرع الثالث: رفض التدخل الأجنبي

يعد رفض التدخل العسكري الأجنبي من الثوابت المركزية في العقيدة الأمنية الجزائرية، وهو مبدأ يستمد جذوره من التجربة الاستعمارية للجزائر (1830-1962) التي كرس في الوعي السياسي الوطني حساسية مفرطة تجاه أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدول. وقد تم ترسيخ هذا المبدأ في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، لاسيما دستور 1996 وتعديلاته، التي نصت بوضوح على احترام السيادة الوطنية، رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول تفضيل الحلول السلمية للنزاعات (2).

تاريخيا، اعتبرت الجزائر أن التدخلات الأجنبية لا تسهم في حل الأزمات بل تفاقمها، وهو ما أثبتته تجربتها الخاصة خلال العشرية السوداء، إذ رفضت أي وساطة عسكرية أو تدخل خارجي، وأصررت على معالجة الأزمة داخليا وفقا للسيادة الوطنية. هذا الوعي التاريخي انتقل ليصبح قاعدة موجهة لسياستها الخارجية، خاصة بعد 2009 حين برزت تهديدات متصاعدة في الجوار (مالي، ليبيا، الساحل الإفريقي) (3).

في حالة مالي، شكل التدخل الفرنسي المباشر سنة 2013 عبر "سيرفال" نقطة خلاف بارزة بين الجزائر وشركائها الغربيين. فبينما قدمت الجزائر دعما لوجستيا محدودا (فتح مجالها

(1) اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ملخص الجزء الثاني من تقرير التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (الجزائر، أوت 2024)، 6-8.

(2) هناء بوعشكة، "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: أي دور للمبدأ في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية 11، ع 2 (2020): 2-3.

(3) رحيمة لدغش، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 2، ع 10 (2018): 741-742.

الجوي للطائرات الفرنسية في بعض العمليات) فإنها تحفظت بشدة على التدخل العسكري الخارجي، مؤكدة أن الحل الأمثل يجب أن يكون "ماليا-ماليا"، أي من الداخل الدولة نفسها عبر الحوار الوطني والمصالحة السياسية، مع استبعاد التنظيمات الارهابية. وقد صرح وزير الخارجية رمطان لعمامرة بأن "الأزمات لا تحل بالتدخلات العسكرية الأجنبية، بل عبر حلول نابعة من الداخل"، وهو موقف يعكس فلسفة الجزائر القائمة على رفض عسكرة النزاعات من الخارج (1).

أما في ليبيا، فقد كانت الجزائر منذ 2011 من أبرز المعارضين للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي أسقط نظام العقيد معمر القذافي. فقد اعتبرت أن التدخل الخارجي عجل بانهايار مؤسسات الدولة، وفتح الباب أمام الفوضى وانتشار التنظيمات الارهابية، وصرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أكثر من مناسبة بأن "الحلول المفروضة من الخارج لا تجلب إلا الفوضى والدمار"، مؤكدا أن ليبيا تحتاج الى تسوية داخلية شاملة بين أبنائها بعيدا عن أي تدخل عسكري أجنبي. هذا الموقف استمر لاحقا عبر وساطات الجزائر الدبلوماسية بين الفرقاء الليبيين، حيث شددت دائما على أن "ليبيا لن تستقر إلا بيد الليبيين أنفسهم" (2).

ينسجم هذا الثابت مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على مبدأ السيادة وعدم التدخل، لكنه في حالة الجزائرية يتجاوز الإطار القانوني ليصبح عقيدة أمنية عملية. فالمؤسسة العسكرية الجزائرية لطالما اعتبرت أن أي وجود عسكري أجنبي قرب حدودها يمثل تهديدا مباشرا لأمنها الوطني (3).

هذا الموقف الثابت لم يمنع الجزائر من التعاون الاستخباراتي أو اللوجستي مع بعض القوى الكبرى (مثل فرنسا والولايات المتحدة) في إطار مكافحة الارهاب، لكنه تعاون مضبوط بشروط صارمة، بحيث لا يتحول الى تفويض عسكري أجنبي داخل المنطقة. وبذلك حافظت الجزائر على خط دبلوماسي واضح: التعاون مرحب به، أما التدخل العسكري فهو مرفوض (4). على المستوى الخطابي، شكلت تصريحات الرئيس بوتفليقة ووزراء خارجيته (مدلسي، لعمامرة، مساهل) ركيزة أساسية لترسيخ هذا الثابت. فقد أكد بوتفليقة أن "مبدأ عدم التدخل ليس

(1) غريب، "من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية...".

(2) غريب.

(3) لدغش، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة"، 742-743.

(4) غريب، "من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية".

شعارا بل ضمانا أساسية لحماية سيادة الشعوب"، بينما شدد لعمامرة على أن "الأمن الجماعي في إفريقيا يجب أن يبنى بإرادة إفريقية، لا بوصاية أجنبية" (1).

إن رفض التدخل العسكري الأجنبي يعكس رؤية الجزائر التي ترى أن أمنها الوطني متداخل مع أمن الجوار، وأن أي وجود أجنبي في هذا الجوار قد يحول المنطقة الى مسرح صراع بالوكالة. ومن هنا برز هذا الثابت كخيار استراتيجي يجمع بين الإرث التاريخي، النصوص الدستورية، التجربة الداخلية، والممارسة الدبلوماسية، ليصبح أحد أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية في الفترة 2009-2019.

المطلب الثاني: الآليات الأمنية الإقليمية في إدارة أزمات الجوار

أدركت الجزائر منذ مطلع العقد الثاني من الألفية أن التهديدات الأمنية في فضاء الساحل لم تعد قابلة للإدارة من خلال التنسيق الثنائي التقليدي. فطول الحدود المشتركة مع مالي والنيجر وموريتانيا، وضعف القدرات العسكرية لهذه الدول، جعل أي خلل أمني في إحداها سرعان ما ينعكس على الداخل الجزائري. في الوقت نفسه. فرضت البيئة الإقليمية بعد 2009 تحديات غير مسبقة: انتشار الجماعات الارهابية العابرة للأوطان، تصاعد شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وانهيار هياكل الدولة في ليبيا ومالي. هذه المعطيات دفعت القيادة الجزائرية الى البحث عن صيغ أكثر شمولاً تسمح بإدارة الأزمات وفق مقاربة جماعية، تضمن من جهة حماية حدودها الجنوبية والشرقية، وتترجم من جهة أخرى عقيدتها الأمنية الراسخة على مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية" ورفض التدخلات الأجنبية.

ضمن هذا السياق، جاء التفكير في إنشاء آليات مؤسسية للتنسيق الإقليمي تعكس إرادة الجزائر في الجمع بين البعد الأمني والبعد الدبلوماسي، وتظهر للفاعلين الدوليين أن دول المنطقة قادرة على تحمل مسؤولياتها الأمنية دون الحاجة الى وصاية خارجية. وقد تجسد ذلك بداية في لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) التي اتخذت من تمراسات مقراها كإطار للتنسيق العملياتي الميداني بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، ثم في وحدة الاندماج والارتباط (UFL) التي أنشئت في الجزائر العاصمة كآلية استخباراتية-تحليلية تهدف الى بناء ذاكرة أمنية جماعية وتبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة.

(1) مراد جويبي، "إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية: بين الأطر القانونية والاعتبارات السياسية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية 17، ع 1 (2024): 48-52.

وبذلك، فإن هذا المطلب يعني حصريا بدراسة الآليات الإقليمية للتنسيق الأمني التي أطلقتها الجزائر في فضاء الساحل، باعتبارها استجابة مؤسسية لأزمات الجوار، وتعبيرا عن سعيها لتكريس دورها القيادي في إدارة التهديدات الإقليمية بين 2009 و2019.

الفرع الأول: لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) - التنسيق الإقليمي -

مع بداية العقد الثاني من الألفية، أدركت الجزائر أن الاعتماد على المقاربات الثنائية في إدارة الأزمات الأمنية لم يعد مجديا في فضاء الساحل والصحراء. فالتحديات الجغرافية وحدها كانت كافية لإبراز محدودية هذا النهج، إذ تمتد حدود الجزائر مع مالي على طول 1376 كلم، ومع النيجر 951 كلم، ومع موريتانيا 463 كلم، وهي مساحات شاسعة تجعل استقرار هذه الدول جزءا لا يتجزأ من أمن الجزائر الداخلي. ضعف الجيوش الوطنية في هذه البلدان وعجزها عن مراقبة أراضيها المتزامية جعل أي خلل أمني ينعكس سريعا على الداخل الجزائري عبر تهريب السلاح، تحرك الجماعات الارهابية، أو تدفقات اللاجئين⁽¹⁾. هذه المعطيات، مضافا إليها إدراك الجزائر لخطورة التحولات التي عرفت المنطقة منذ 2009، دفعتها الى البحث عن إطار جماعي يترجم عقيدتها الأمنية القائمة على رفض التدخلات الأجنبية وتكريس مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية".⁽²⁾

غير أن هذا التوجه لم يكن وليد اللحظة، بل جاء امتداد لمسار طويل من محاولات التنسيق التي خاضتها الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية منذ الثمانينات، ثم عبر لقاءات ثنائية وثلاثية مع مالي والنيجر وموريتانيا في مطلع الألفية. لكن هذه الصيغ بقيت محدودة الطابع وظرفية، ولم ترق الى مستوى جهاز دائم للتنسيق، ما جعل فشلها في احتواء التهديدات العابرة للحدود دافعا مباشرا نحو التفكير في إطار مؤسسي أكثر استقرارا وفعالية، تجسد لاحقا في إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) سنة 2010⁽³⁾.

(1) Lofti Sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm," *International Journal of Euro-Mediterranean Studies* 15, no. 2 (2022): 156–158.

(2) Anouar Boukhars, *The Paranoid Neighbour: Algeria and the Conflict in Mali* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, October 2012), 12–13.

(3) Boukhars, , 12–13.

من الناحية النظرية، يندرج إنشاء CEMOC في إطار ما يسميه باري بوزان (Barry Buzan) بـ "المركب الأمني الإقليمي" (Regional Security Complex)، فحسب هذا المنظور "تشكل الدول الواقعة في إقليم معين شبكة مترابطة من التهديدات الأمنية، بحيث يصبح أمن كل دولة مرتبطا ارتباطا وثيقا بجيرانها". في حالة الساحل، يتجلى هذا الترابط بوضوح فضعف دولة مالي أو النيجر سرعان ما ينعكس على الجزائر، والعكس صحيح. ومن هنا فإن أي معالجة للآزمات لا يمكن أن تكون وطنية-منعزلة، بل تستلزم إنشاء هياكل جماعية. بهذا المعنى، تمثل CEMOC محاولة لترجمة هذا التصور النظري الى واقع عملي (1).

إضافة الى ذلك، يمكن فهم المبادرة الجزائرية من خلال مقارنة الأمانة كما طورتها "مدرسة كوبنهاغن" (2) فقد قامت الجزائر بـ "تأطير" ظواهر الارهاب والتخريب باعتبارها تهديدات وجودية لا تخص دولة واحدة بل تمس كامل الفضاء الساحلي. هذا الخطاب الأمني أتاح للجزائر تبرير تعبئة الموارد، ودفع الدول المجاورة الى القبول بصيغة مؤسسية للتعاون، وهي CEMOC. وبالتالي تقرأ اللجنة كآلية ليس فقط لمكافحة الارهاب عمليا، وإنما أيضا كأداة لإضفاء الشرعية على الدور القيادي للجزائر إقليميا.

لقد جاءت المبادرة الجزائرية بإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) كنتيجة لمسار من المحاولات التنسيقية السابقة التي لم ترق الى مستوى مؤسسي دائم. فقد ظل التعاون الأمني في الساحل قبل ذلك متقطعا وظرفيا، يعتمد على اجتماعات موسمية أو ترتيبات ثنائية محدودة. غير أن تزايد نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ 2007-2008، واتساع عمليات الخطف مقابل الفدية، فضلا عن اتساع شبكات التخريب عبر الصحراء، كلها عوامل أبرزت الحاجة الى إطار أكثر استدامة وشمولية (3).

انطلاقا من هذا السياق، بادرت الجزائر الى عقد اجتماع لقيادات جيوش الساحل في العاصمة الجزائرية يوم 13 مارس 2010، حيث اتفق على إنشاء قيادة عملياتية موحدة تتخذ من تمرست مقرا لها، وبعد أسابيع قليلة، في 21 أبريل من السنة نفسها، جرى تدشين لجنة

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, 43-45.

(2) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998), 21-24.

(3) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 17.

الأركان العملياتية المشتركة رسميا بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وقد اعتبرت هذه الخطوة من قبل مراقبين دولتين نقلة نوعية، كونها أول آلية مؤسسية إقليمية تعنى بمحاربة الارهاب في المنطقة ⁽¹⁾. كما أشيد بها كخطوة استباقية تسعى الى سد الفراغ الأمني وإبقاء زمام المبادرة بيد الدول الإفريقية، في واجهة احتمالات التدخل العسكري الخارجي، خصوصا من فرنسا والولايات المتحدة ⁽²⁾.

اختيار مدينة تمنراست كمقر للجنة لم يكن قرارا عابرا، بل انطوى على حسابات جيوسياسية دقيقة، فالمدينة تقع في قلب الجنوب الجزائري، بالقرب من الحدود مع مالي والنيجر، ما يجعلها موقعا مثاليا لمراقبة التحركات الميدانية للجماعات الارهابية وشبكات التهريب. كما أن البنية التحتية العسكرية المتقدمة المتوفرة في تمنراست -من القواعد جوية وبرية، وطرق إمداد، ومراكز لوجستية- جعلتها قاعدة مثالية لاحتضان هذا الجهاز الإقليمية. وجود المقر على الأراضي الجزائرية عزز كذلك صورة الجزائر كقوة إقليمية ممسكة بمفاتيح الأمن في الساحل، ورسالة واضحة بأن أي مقارنة أمنية أو سياسية تخص المنطقة لا يمكن أن تتجاوزها ⁽³⁾.

الى جانب هذا البعد الجغرافي -العملي، جاءت CEMOC أيضا في سياق إقليمي ودولي متشابك. فمن الناحية الإقليمية، كانت الجزائر واعية بأن أي فراغ أمني في الساحل سيشكل مبررا لفتح الباب أمام تدخلات عسكرية خارجية. أما دوليا، فقد كانت الولايات المتحدة تعبر مرارا عن قلقها من تحول المنطقة الى "ملاذ آمن" لتنظيم القاعدة، وتعتبر أن غياب التنسيق بين جيوش الصحراء يهدد الأمن الدولي، في المقابل، سعت فرنسا، باعتبارها القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة، الى تعزيز حضورها التقليدي من خلال التلويح بخطر الارهاب كذريعة للتدخل. أمام هذه الحسابات جاءت المبادرة الجزائرية لتقدم نموذجا مختلفا قائما على إدارة الأزمات "من الداخل"، ومنح دول الساحل الفرصة لتحمل مسؤوليات الأمن بعيدا عن الوصاية الأجنبية ⁽⁴⁾.

(1) Sour, "Algeria's Role in the African Sahel," 158.

(2) يوسف بوفيجلين، "قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى"، Deutsche Welle Arabic، 21 أبريل 2010، في : <https://tinyurl.com/2y36hbak>، شوه 24 ماي 2023.

(3) Sour, "Algeria's Role in the African Sahel," 159.

(4) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 19-21.

على المستوى الوظيفي، حددت مهام اللجنة في تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجيوش والتنسيق في مجال المعدات العسكرية وتكثيف عمليات التدريب المشترك (1)، كما كان يفترض أن تشرف اللجنة على وضع خطط عمليات استباقية لمواجهة محاولات التسلل والتهريب، وأن توفر إطارا دائما لعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أركان الجيوش. بل إن الطموح بلغ حد التخطيط لإنشاء قوة عملياتية مشتركة قوامها 25 ألف مقاتل، بينهم خمسة آلاف عنصر من الطوارق، في محاولة لدمج المكونات المحلية في جهود محاربة الإرهاب، غير أن هذه المشاريع الكبرى بقيت حبيسة الأوراق، ولم تجد طريقها إلى التنفيذ بسبب غياب التمويل الكافي وتباين الأولويات السياسية بين الدول الأعضاء (2).

ومع ذلك، فإن CEMOC لم تكن مجرد أداة أمنية صرفه، بل حملت أيضا بعدا رمزيا ودبلوماسيا مهما بالنسبة للجزائر. فهي سمحت للجزائر بتكريس نفسها كقوة إقليمية لا غنى عنها في فضاء الساحل. فوجود المقر تحت القيادة الجزائرية جعلها في موقع القيادة، وأظهر للفاعلين الدوليين أن أي معالجة للتهديدات لا يمكن أن تتم من دونها (3)، هذا البعد السياسي -الرمزي يعكس طبيعة العقيدة الجزائرية التي ترى أن حماية الأمن القومي تمر عبر تأمين الجوار، وأن تعزيز الاستقرار في الساحل يمثل شرطا أساسيا لتوسيع نفوذها الدبلوماسي في إفريقيا، خصوصا في مواجهة مساعي قوى إقليمية مثل المغرب لإيجاد موطئ قدم في المنطقة (4).

لكن رغم هذه الطموحات، واجهت اللجنة منذ نشأتها عقبات بنيوية قللت من فعاليتها. فقد ظل التنسيق الميداني محدودا، واقتصر في معظم الأحيان على تبادل المعلومات أو عقد اجتماعات، من دون أن يتحول إلى عمليات عسكرية مشتركة واسعة النطاق. كما أن التباينات في الأولويات السياسية بين الدول الأعضاء أضعفت الانسجام المطلوب، إذ كانت بعض الحكومات ترى في الجماعات المسلحة تهديدا وجوديا، بينما تعاملت معها أخرى كأداة ضغط داخلي أو وسيلة تفاوضية. وزاد التدخل العسكري الفرنسي في مالي 2013 من حدة الأزمة،

(1) بوفيجلين، "قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة...".

(2) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 22-23.

(3) Sour, "Algeria's Role in the African Sahel," 157-160.

(4) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 12-13, 23.

حيث فضلت بعض الدول التعاون المباشر مع باريس، بدل الالتزام الصارم بآلية إقليمية تقودها الجزائر. هذا المسار قلل من مصداقية اللجنة وأضعف من قدرتها على فرض نفسها كخيار وحيد لمعالجة أزمات الساحل (1).

الى جانب هذه العراقيل، برزت انتقادات صريحة من داخل المجموعة نفسها. فقد صرح وزير خارجية النيجر في جوان 2012 بأن لجنة تمنراست لم تحقق منذ إنشائها ما كان مأمولا منها، وأنها ظلت في حالة "سبات". كما أشار الى أن أهدافنا الطموحة -مثل تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألف جندي أو توسيع نطاق عملها ليشمل دولاً إضافية- لم تترجم على أرض الواقع بسبب غياب البنية الأساسية والدعم اللوجستي الكافي. الاجتماع الذي عقد في نواكشوط في جويلية من السنة نفسها لم يخرج بتدابير عملية لدعم مالي في مواجهة الأزمة التي كانت تعصف بها، ما أكد محدودية قدرة اللجنة على التعامل مع تصاعد التهديدات (2).

رغم هذه الانتقادات، يظل إنشاء CEMOC محطة تأسيسية في تاريخ التعاون الأمني بين دول الساحل، فهي أرست سابقة مؤسسية للتشاور الدائم، وأظهرت أن دول المنطقة -رغم ضعفها البنيوي- قادرة على صياغة مقاربة جماعية، ولو محدودة، لمعالجة التحديات المشتركة. كما أنها جسدت إدراك الجزائر العميق لخطورة التهديدات الإقليمية، ووعيتها بأن أمنها الوطني مرتبط عضوياً باستقرار فضائها الاستراتيجي. ومن هذا المنظور، فإن لجنة الأركان العملياتية المشتركة تمثل خطوة مهمة لترسيخ حضور الجزائر كقوة محورية في الساحل، حتى وإن ظل أداؤها الفعلي أقل بكثير من الطموحات التي صاحبت نشأتها.

الفرع الثاني: وحدة الاندماج والارتباط 2010- (UFL)

جاء إنشاء وحدة الاندماج والارتباط (Unité de Fusion et de Liaison- UFL) في أكتوبر 2010 ليشكل استكمالاً للبيئة الأمنية الإقليمية التي حاولت الجزائر بلورتها من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC). فإذا كانت هذه الأخيرة تعنى بالتنسيق الميداني والعملياتي، فإن UFL ولدت كجهاز استخباراتي -تحليلي، هدفه توفير "ذاكرة أمنية جماعية" قادرة على تتبع الشبكات الارهابية العابرة للحدود، وربط أنشطتها المحلية ضمن مشهد إقليمي متكامل، هذا الطابع المعلوماتي جاء استجابة لقناعة متزايدة لدى صانعي القرار في الجزائر بأن

(1) Sour, "Algeria's Role in the African Sahel," 160.

(2) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 24-25.

أي مواجهة فعالة للإرهاب لا يمكن أن تقوم على العمل العسكري وحده، بل تتطلب أساسا صلبا من المعرفة الاستخباراتية المشتركة (1).

لقد أظهرت الأحداث 2009-2010، خاصة سلسلة الاختطافات التي استهدفت رعايا أوربيين في شمال مالي والنيجر، حجم القصور في قدرة دول الساحل على تبادل المعلومات بسرعة وفعالية. ففي كثير من الحالات، كانت الجزائر أو النيجر تمتلك معطيات حول تحركات الجماعات المسلحة، لكن غياب آلية مشتركة حال دون إيصال هذه المعلومات في الوقت المناسب الى الأطراف الأخرى (2). هذا القصور كان أحد الدوافع المباشرة لإنشاء UFL، التي كان يفترض أن تشكل قناة اتصال دائم بين الأجهزة الأمنية للدول السبعة المنشأة (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، ليبيا، بوركينا فاسو، وتشاد)، قبل أن تلتحق بها نيجيريا نهاية سنة 2011، ليرتفع العدد إلى ثماني دول (3)، بما يسمح بتجاوز منطق الاجتماعات الدورية الظرفية الى إطار مؤسساتي دائم لتجميع وتوزيع المعلومات.

تميزت UFL منذ بدايتها بانفتاحها النسبي على المستوى الدولي مقارنة بـ CEMOC. فقد أبدى الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا بها ضمن تصور أوسع لتأمين حدوده الجنوبية، حيث اعتبر أن استقرار الساحل شرط أساسي لمنع تمدد التهديدات الى الضفة الشمالية للمتوسط. وقد وفر الأوروبيون برامج تدريب، وتجهيزات تقنية في مجالات تحليل الاتصالات ومراقبة التحويلات المالية المشبوهة، بما فيها الفديات التي دفعت مقابل إطلاق رهائن (4). أما الأمم المتحدة، فاعتبرت أن الوحدة يمكن أن تكمل جهودها في مكافحة الارهاب وتمويله، خصوصا من خلال الربط بين الأجهزة الأمنية الإفريقية ونظيرتها في أوروبا. هذا الانفتاح على البعد الدولي أكسبها طابعا مختلفا عن CEMOC، التي ظلت حصرية الإطار الإقليمي الضيق.

حظيت UFL أيضا بدعم تقني من شركاء خارجيين، شمل توفير برامج تدريب، وتبادل تقنيات تحليل البيانات والاتصالات، ما جعل الوحدة أكثر انفتاحا على البعد الدولي مقارنة بلجنة

(1) Boukhars, 14-15.

(2) International Crisis Group, *Mali: Avoiding Escalation* (Brussels: ICG, 2012), 6-9

(3) Sénat Français, *Sahel: Pour une approche globale*, Rapport d'information n° 720 (2012-2013)، présenté par Jean-Pierre Chevènement et Gérard Larcher (Paris: Sénat, 2013)، section «La coopération régionale de sécurité au Sahel»، <https://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72028.html>

(4) OECD, *Security and Development in the Sahel* (Paris: OECD Publishing, 2014), 22-25.

تمنراست التي كانت مقتصرة على الطابع الإقليمي، وحددت مهام UFL في جملة من النقاط الرئيسية⁽¹⁾:

- إعداد قواعد بيانات مشتركة تضم معلومات دقيقة عن جماعات المسلحة، قادتها، طرق تمويلها، وأساليب عملها.
- تحليل الاتصالات، خصوصا مع تطور استخدام الجماعات الارهابية للتقنيات الحديثة ووسائل الاتصال عبر الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة المبحث
- تتبع التمويلات غير المشروعة، بما في ذلك الفديات التي دفعت مقابل إطلاق سراح رهائن غربيين، والتي اعتبرتها الجزائر شريان حياة للجماعات الارهابية.
- مراقبة تحركات الارهابية والمهربين عبر الحدود، من خلال جمع معلومات الميدانية وتحليلها وثم اعادة توزيعها على الدول الأعضاء بطريقة منتظمة.
- وقد مثلت المهام نقلة نوعية في طبيعة التعاون الأمني بين الدول الساحل، حيث انتقلت من مجرد اجتماعات تنسيقية الى تآسي قاعدة معلوماتية مؤسسية.
- غير أن الفجوة بين الطموح والواقع بقيت واسعة، إذ عانت UFL منذ إنشائها من ضعف الثقة المتبادلة بين دول الأعضاء، ما جعل التعاون محدودا ومجزأ، فقد أتهمت الجزائر باحتكار المعلومات الحساسة وعدم مشاركتها بفعالية، فيما اشتكت بدورها من تسريب مالي لمعطيات أمنية الى أطراف خارجية. هذا التوتر أضعف قدرة الوحدة على أداء وظائفها الاستخباراتية كما خطط لها. وزادت الانتقادات الأوروبية من حدة هذا الوضع، حيث اعتبرت بعض التقارير أن هذه الآليات أقرب الى "قذائف فارغة" وأن الجزائر توظفها لإبراز قيادتها الإقليمية واحتواء نفوذ خصومها -خصوصا المغرب- أكثر مما تستعملها كمنصات فعالة لمكافحة الارهاب.⁽²⁾ هذه المحدودية في الأداء مهدت الطريق أمام بروز مبادرات بديلة، أبرزها مجموعة الخمس بالساحل (G5 Sahel) التي أنشئت سنة 2014 بدعم فرنسي في محاولة لملء الفراغ الناتج عن قصور CEMOC وUFL معا⁽³⁾

(1) Français, *Sahel: Pour une approche globale*.

(2) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 25.

(3) G5 Sahel Secretariat, *Convention portant création du G5 Sahel* (Nouakchott, 19 December 2014).

ومع ذلك، يبقى تأسيس UFL خطوة نوعية في مسار بناء مقاربة جماعية للأمن في الساحل، فهي جسدت تحولا من منطق التنسيق الميداني الظرفي الى منطق المؤسسة الاستخباراتية، حتى وإن ظل أداؤها دون التطلعات. كما أن وجود مقرها بالجزائر سمح لها بترسيخ موقعها كقطب محوري في إنتاج وتوزيع المعلومة الأمنية، وهو ما عزز صورتها كفاعل لا غنى عنه في معادلة تخص أمن المنطقة.

المطلب الثالث: الاتفاق الأمني الجزائري-التونسي (2017) كآلية ثنائية في إدارة أزمات الجوار.

في سياق البحث عن آليات فعالة لإدارة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، لم تكتف الجزائر بالانخراط في الأطر الإقليمية الجماعية مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) ووحدة الاندماج والارتباط (UFL)، بل سعت أيضا الى تنويع أدواتها عبر تبني صيغ ثنائية مخصصة مع بعض جيرانها. ويعد الاتفاق الأمني الجزائري- التونسي الموقع في 9 مارس 2017 أبرز هذه الصيغ، حيث شكل خطوة نوعية باتجاه مؤسسة التعاون الأمني بين البلدين، انطلاقا من إدراك متزايد بأن استقرار كل منها لا ينفصل عن الآخر.

هذا الاتفاق جاء ليجسد بوضوح البعد التراكمي في المقاربة الجزائرية، إذا لم يكن بديلا عن الأطر الجماعية القائمة، وإنما مكملا لها ومسددا لثغراتها. فبينما توفر الصيغ الجماعية إطارا واسعا لمعالجة التهديدات في فضاء الساحل والصحراء، يتيح الاتفاق الثنائي مع تونس آلية أكثر مرونة وملاءمة للتعامل مع التحديات المشتركة التي تفرضها الحدود الطويلة بين البلدين. وقد اكتسب الاتفاق أهمية خاصة لكونه نقل التعاون من التنسيق الظرفي الى مستوى مؤسسي قائم على نصوص قانونية واضحة وآليات متابعة دورية، بما يعزز الثقة المتبادلة ويوفر قاعدة صلبة للأمن المشترك.

وبذلك يمكن اعتبار الاتفاق الجزائري- التونسي محطة مفصلة ضمن مسار تدريجي اعتمدته الجزائر لتطوير أدواتها الأمنية، يجمع بين البعد الجماعي والثنائي في إطار رؤية شاملة لحماية أمنها الوطني وترسيخ الاستقرار الإقليمي.

الفرع الأول: السياق الأمني والسياسي الذي أفرز الحاجة الى الاتفاق

لم يكن الاتفاق الأمني الموقع بين الجزائر وتونس في 9 مارس 2017 محطة معزولة، بل جاء في إطار مسار طويل فرضته توازنات إقليمية متقلبة، وتهديدات أمنية عابرة للحدود طالت

البلدين بشكل مباشر. لقد تراكمت منذ 2011 معطيات أمنية جديدة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، جعلت من الحدود الجزائرية-التونسية جبهة استراتيجية ذات مقاربة خاصة، تتجاوز الصيغ الإقليمية الجماعية، وتتجه نحو صياغة إطار ثنائي مخصص قادر على الاستجابة لخصوصية التحديات المشتركة (1).

شكل سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 نقطة تحول محورية في معادلة الأمن المغربي. فقد أدى انهيار الدولة المركزية الى تدفق هائل للأسلحة نحو الدول الجوار، ومنها تونس والجزائر، ما غير طبيعة التهديدات على الحدود الشرقية للجزائر. التقارير الأممية الصادرة في 2012 و 2013 أكدت أن مخازن الجيش الليبي السابق تحولت الى مصدر رئيسي للتسلح غير الشرعي في المنطقة، وأن جزءا معتبرا من هذه الترسانة وصل الى جماعات تنشط في تونس والجزائر (2).

الى جانب السلاح، وفرت الفوضى الليبية -كما أسلفنا الذكر في محطات كثيرة- ملاذا آمنا لمجموعات إرهابية عابرة للحدود. وباتت ليبيا خاصة في مناطق الجنوب والغرب، قاعدة خلفية لتدريب المقاتلين وإرسالهم نحو تونس والجزائر. هذا التحول جعل من الحدود الجزائرية-التونسية خط تماس مباشر مع تداعيات الأزمة الليبية، ما استدعى ضرورة تنسيق أمني متقدم بين البلدين (3).

- التحديات الأمنية الخاصة بتونس:

وجدت تونس نفسها منذ 2011 أمام وضع داخلي معقد: انتقال سياسي هش بعد الثورة، ومؤسسات أمنية محدودة الموارد، وحدود ممتدة مع ليبيا يصعب السيطرة عليها. وقد تجسدت هذه الهشاشة الأمنية في بروز جبل الشعانبي منذ 2012 كمركز لنشاط الجماعات الارهابية، وفي مقدمتها "كتيبة عقبة بن نافع" المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (4).

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18-258 المؤرخ في 15 أكتوبر 2018، المتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين الجزائر وتونس في المجال الأمني، *الجريدة الرسمية*، ع. 62 (17 أكتوبر 2018) 2: وما بعدها.

(2) المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، *الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية* (تونس: المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، 2016)، 1-4.

(3) المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، 3-4.

(4) المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، 5-7.

الهجمات الارهابية التي عرفتها تونس بين 2013 و2016 أكدت عمق الأزمة، فقد شهدت كمائن متكررة ضد الجيش في الشعانبي، ثم هجوم متحلف باردو في 18 مارس 2015 الذي أسفر عن مقتل 22 شخصا بينهم سياح أوروبيون. تلاه هجوم سوسة في يونيو من السنة نفسها، وهجوم بن قردان في مارس 2016، حيث تمكن عشرات المسلحين من التسلل من ليبيا والسيطرة لساعات على المدينة، في محاولة لإعلان "إمارة" تابعة لداعش. هذه العمليات أبرزت هشاشة الحدود التونسية ووضعت الجزائر أمام خطر مباشر، بالنظر الى طول الحدود المشتركة التي تتجاوز 1000 كلم. إضافة الى ذلك، عانت تونس من أزمة ثقة داخلية في أجهزتها الأمنية والعسكرية، ما قلص من قدرتها على المواجهة المنفردة. وهنا برزت الحاجة الى شريك استراتيجي يضمن الدعم ويغطي جوانب النقص، وهو ما جعل الجزائر الوجهة الطبيعية بحكم القرب الجغرافي والتاريخ المشترك (1).

- التحديات الأمنية الخاصة بالجزائر:

بالنسبة للجزائر، كان التحدي مضاعفا، فمن جهة، تعي الجزائر أن أي انهيار أمني في تونس سينعكس مباشرة على أمنها الداخلي، ليس فقط عبر تسلل الارهابيين، بل أيضا عبر تنامي التهريب والهجرة غير الشرعية. ومن جهة ثانية، تدرك أن ضعف الجبهة الشرقية سيضعف استراتيجيتها في تأمين كامل حدودها مع ليبيا ومالي والنيجر.

ولذلك سارعت الجزائر منذ 2011 الى اتخاذ إجراءات صارمة: نشر آلاف الجنود على الحدود الشرقية، تعزيز المراقبة التكنولوجية باستخدام الرادارات الكاميرات الحرارية، ورفع مستوى التنسيق مع الأجهزة التونسية في إطار غير رسمي قبل الوصول الى اتفاقية مؤطرة. غير أن هذه الاجراءات الأحادية لم تكن كافية لضمان استقرار دائم، ما دفع الجزائر الى الدفع باتجاه اتفاقية رسمية طويلة الأمد (2).

- محدودية الآليات الإقليمية الجماعية

في بدايات سنة 2010، كانت الجزائر تراهن على الآليات الإقليمية الجماعية مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) ووحدة الاندماج والارتباط (UFL). غير أن هذين الإطارين

(1) لولا أليغا وكلي تريكو أوفاريل، مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟، (Safe World, 2018)

في: فبراير 2015 (2) "الجزائر وتونس نحو إبرام اتفاقية أمنية طويلة الأمد"، العربية نت، 9 شوه: 02 جوان 2023. <https://tinyurl.com/3j3me8ub>

بقيا محدوددي النطاق الجغرافي والوظيفي، إذ انحصرا أساسا في الفضاء الساحلي-الصحراوي، بينما ظلت تونس خارج هذه الترتيبات. وقد جعل هذا الغياب الجبهة الشرقية للجزائر غير مشمولة بأي صيغة أمنية جماعية، وأبقى فراغًا مؤسساتيًا في مواجهة التهديدات المتصاعدة القادمة من تونس وليبيا، خاصة فيما يتعلق بحركة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب عبر الحدود.

الى جانب ذلك، واجهت CEMOC وUFL صعوبات عملية، فالتباينات السياسية وضعف الموارد أعاقا قيامهما بدور فعال. ومع بروز مبادرات موازية مثل مجموعة الخمس بالساحل (G5 Sahel) سنة 2014 بدعم فرنسي، أصبح واضحًا أن الجزائر بحاجة الى أدوات مكملية تضمن تغطية ثغرات هذه الآليات. ومن هنا جاء التفكير في اتفاق ثنائي مع تونس، باعتبارها الحلقة الأضعف أمنيا والأكثر عرضة للاختراق.

أمام هذه المعطيات، برزت القناعة لدى الجزائر بأن التنسيق الأمني مع تونس لم يكن ترفًا، بل ضرورة استراتيجية. وقد ساعدت جملة من العوامل على الدفع في هذا الاتجاه: أهمها التقارب السياسي، حيث شهدت العلاقات الجزائرية-التونسية خلال عهد الرئيسين بوتفليقة والباجي قايد السبسي مستوى عال من التنسيق السياسي، تمثل في تبادل الزيارات الدولية واللقاءات الثنائية⁽¹⁾ ووعي الأطراف المعنية بخطورة التهديدات القادمة من الجنوب. وبالتالي جاء الاتفاق الأمني الجزائري-التونسي في 2017 ليرجم هذا الوعي المتبادل، وينقل التعاون من مرحلة التنسيق غير الرسمي والعمليات المشتركة الظرفية، الى مستوى مؤسسي قائم على نصوص قانونية واضحة وآليات متابعة منتظمة⁽²⁾.

الفرع الثاني: المسار التفاوضي والتحضير للاتفاق

بدأت اللقاءات الوزارية بين البلدين منذ 2013 تكتسب بعدا استراتيجيا جديدا. فقد انعقدت عدة اجتماعات بين وزراء الداخلية والخارجية من الجانبين، وكان محورها الأساسي تعزيز تبادل المعلومات الميدانية حول تحركات الجماعات الارهابية، وضبط قنوات التنسيق العملياتي على مستوى الوحدات الحدودية. وتطور هذا التعاون من مجرد إجراءات ظرفية الى تفاهات شبه

(1) "تونس والجزائر تعززان تعاونهما الأمني"، الجزيرة نت، 7 أغسطس 2013، في: <https://tinyurl.com/mpb5vfeh>، في: 02 جوان 2023.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18-258 المؤرخ في 15 أكتوبر 2018.

منتظمة شملت تبادل قوائم المطلوبين، وتنسيق الدوريات العسكرية، ومواجهة التهريب الأسلحة القادمة من ليبيا⁽¹⁾.

كما أفضت هذه التفاهات الأولية الى وضع تصور مشترك لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، إذ أدركت الجزائر أن هشاشة الوضع التونسي تمثل ثغرة خطيرة في أمنها الوطني، في حين رأت تونس في الجزائر سندا حيويا لتقوية مؤسساتها الأمنية الناشئة. هذا التلاقي في المصالح عزز فكرة أن التعاون الثنائي لم يعد خيارا ثانويا، بل ضرورة استراتيجية لاحتواء التهديدات⁽²⁾.

المنعطف الأبرز في مسار التحضير للاتفاق كان سنة 2015، حيث انتقلت العلاقات الأمنية من مستوى التنسيق الوزاري الى المستوى أكثر مؤسساتية. ففي فبراير 2015 قام الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي بزيارة رسمية الى جزائر استمرت يومين (4-5 فيفري)، التقى خلالها بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة وكبار المسؤولين العسكريين والأمنيين. وقد مثلت هذه الزيارة علامة فارقة، إذ تزامنت مع تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في الشعابي، وازدياد القلق الجزائري من تداعيات الفوضى الليبية⁽³⁾.

خلال هذه الزيارة، اتفق الجانبان على إنشاء لجنة مشتركة من الخبراء الأمنيين العسكريين، مكونة من ستة أعضاء -ثلاثة من كل طرف- ضمت هذه اللجنة خبراء من وزارتي الدفاع، ووزاتي الداخلية، إضافة الى مستشارين من وزارتي الخارجية متخصصين في القانون الدولي. كان الهدف الأساسي من هذه اللجنة هو صياغة مسودة اتفاق طويل الأمد يأخذ في الحسبان التهديدات المشتركة ويؤسس لتعاون مؤسسي قابل للتطوير⁽⁴⁾.

وقد تميزت أعمال اللجنة بتركيزها على ثلاث محاور رئيسية:

1. **التعاون العملياتي:** تنسيق العمليات العسكرية في المناطق الحدودية، ووضع خطط للتدخل المشترك في حال وقوع اعتداءات إرهابية.

(1) "تونس والجزائر تعززان تعاونهما الأمني"،

(2) منذر بالضيافي، "14 ألف عسكري تونسي وجزائري في حرب مشتركة ضد الإرهاب"، العربية نت، 20 يوليو 2014. في:

<https://tinyurl.com/4ncmespm> ، في 05 ماي 2023.

(3) "الجزائر وتونس نحو إبرام اتفاقية أمنية طويلة الأمد"،

(4) "الجزائر وتونس نحو إبرام اتفاقية أمنية طويلة الأمد"،

2. **التعاون الاستخباراتي:** تبادل المعلومات بشكل يومي ومنتظم، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة تضم شبكات التهريب والارهاب.

3. **التعاون التدريبي:** تنظيم برامج تدريب مشتركة للأمن والجيش، بهدف نقل الخبرة الجزائرية الى الجانب التونسي الذي كان يعاني من ضعف البنية الأمنية بعد 2011.

هذه المرحلة مثلت انتقالا نوعيا من التنسيق الظرفي الى التحضير لصياغة اتفاقية قانونية-مؤسسية. كما عكست إدراك الجزائر لأهمية استيعاب تونس ضمن آلياتها الأمنية بدل تركها عرضة للمبادرات الخارجية، خاصة الفرنسية التي كانت تسعى الى تعزيز نفوذها الأمني في المنطقة عبر برامج دعم مباشر للجيش التونسي⁽¹⁾.

إضافة الى ذلك ساهمت الأوضاع الإقليمية ولا سيما تصاعد الحرب في ليبيا، في تسريع أعمال اللجنة فقد اتفق الجانبان في أكثر من مناسبة على ضرورة إغلاق الثغرات الحدودية التي تستغلها الجماعات الارهابية لتنتقل بين ليبيا وتونس والجزائر. وبالفعل عقدت اللجنة خلال 2015 عدة اجتماعات بالتناوب بين الجزائر وتونس، وأفضت الى وضع مسودة أولية لاتفاق الأمني، عرضت لاحقا على السلطات السياسية في كلا البلدين⁽²⁾.

مع بداية 2016، دخل المسار التفاوضي مرحلة جديدة أكثر حسما. فقد تكتفت الزيارات الرسمية بين وزراء الدفاع والداخلية من الجانبين، إضافة الى لقاءات مباشرة بين الرئيسين بوتفليقة والسبسي. خلال هذه المرحلة، عملت اللجنة المشتركة على تطوير المسودة الأولية الى نص قانوني متكامل تضمن بنودا دقيقة حول مكافحة الارهاب، تبادل المعلومات، التعاون القضائي، والتدريب الأمني⁽³⁾.

أحد أبرز دوافع التسريع في هذه المرحلة كان هجوم بن قردان في مارس 2016، حين حولت مجموعة مسلحة السيطرة على المدينة التونسية القريبة من الحدود الليبية. هذا الهجوم شكل جرس إنذار للجزائر، التي رأت فيه دليلا على أن هشاشة الوضع التونسي يمكن أن تتحول

(1) أليغا وتريكو أوفاريل، مكافحة الإرهاب في تونس.

(2) "تونس والجزائر تعززان تعاونهما الأمني"،

(3) المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، 1-8.

الى تهديد مباشر لها. وقد دفع الحادث الى تكثيف الاجتماعات الوزارية بين البلدين وتفعيل مشاورات اللجنة المشتركة بوتيرة أسرع⁽¹⁾.

بحلول مارس 2017، كان الطرفان قد توصلا الى الصياغة النهائية للاتفاق، الذي وقع رسميا في 9 مارس 2017 بالجزائر العاصمة.

الفرع الثالث: الإطار القانوني والمؤسساتي للاتفاق

يمثل الاتفاق الأمني الجزائري-التونسي الموقع في 9 مارس 2017 تنويفا لمسار تفاوضي تراكمي دام أربع سنوات (2013-2017)، تدرج من المحادثات الوزارية الى لجان الخبراء ثم الصياغة النهائية. غير أن أهميته لم تتوقف عند كونه حصيلة ل مشاورات طويلة، بل إنه أرسى لأول مرة إطارا قانونيا ملزوما ومؤسساتيا متماسكا للعلاقات الأمنية بين البلدين. فقد صودق على مواده ونشرت في الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 62 - 17 أكتوبر 2018)، ما منحه قوة إضافية باعتباره لم يعد مجرد تفاهم سياسي ظرفي، بل وثيقة مؤسسة لشراكة أمنية طويلة الأمد. كما عكس الطابع المؤسسي للاتفاق فلسفة الجزائر في إدماج تونس ضمن منظومتها الأمنية، تقاديا لتركها عرضة للمبادرات الأجنبية، خاصة الفرنسية، التي سعت الى استغلال هشاشتها لتعزيز نفوذها في المنطقة. وبهذا تحول الاتفاق الى آلية ضامنة لاستمرارية التعاون، ورسخ قاعدة صلبة لشراكة أمنية قائمة على المأسسة والديمومة، بعيدا عن تقلبات السياسة الداخلية في البلدين.

وبالنظر الى هذا الطابع القانوني والمؤسساتي، يتضح أن الاتفاق قد تميز بجملة من البنود الأساسية، يمكن عرضها على النحو الآتي⁽²⁾:

أولاً - مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة:

كرست الاتفاقية أولوية قصوى لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بجميع أشكالها. فقد نصت على التزام الطرفين بالتعاون الميداني والاستخباراتي من أجل مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وعلى رأسها شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والجماعات المسلحة النشطة في

(1) المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، 1-8.

(2) "تفاصيل الاتفاق الأمني والاستخباراتي بين الجزائر وتونس"، العربي الجديد، 5 نوفمبر 2018. في:

<https://tinyurl.com/yr38mn6x> ، شوهذ: ماي 2023.

الفضاء الحدودي المشترك. ويعكس ذلك إدراكا مشتركا أن أمن الجزائر لا ينفصل عن أمن تونس، خصوصا بعد أحداث جبل الشعانبي 2012 وهجوم بن قردان 2016. في هذا الإطار، يلاحظ أن الاتفاق لم يقتصر على النص العام، بل أدرج صراحة مجالات التعاون مثل مكافحة تمويل الارهاب وتجفيف منابع الفديات، وهي نقطة سبق وأن دافعت عنها الجزائر في المحافل الدولية. كما شمل التعاون ضد شبكات الهجرة الغير شرعية، في قناعة أن تدفقات الهجرة الغير النظامية عبر تونس نحو الجزائر أو العكس قد تشكل غطاء لتحركات عناصر متطرفة.

ثانيا - تبادل المعلومات والمعطيات الأمنية

أبرز ما يميز الاتفاق الأمني أنه انتقل من تبادل ظرفي للمعلومات الى مؤسسة آلية تبادل منتظمة للمعطيات. فقد نص على إنشاء قنوات رسمية بين وزارتي الداخلية في البلدين، تتيح تقاسم المعلومات بشكل يومي، بما في ذلك لوائح المطلوبين وتحركات الجماعات المشبوهة. هذا التطور عكس إدراكا بأن الفجوة في المعلومات كانت من أبرز ثغرات التعاون السابق. فالجزائر لطالما اتهمت بأنها تحتكر المعلومات، فيما كانت تونس تعاني من نقص واضح في منظومتها الاستخباراتية بعد 2011. وعليه فإن الاتفاق جاء ليؤسس لقاعدة بيانات مشتركة تحدث دوريا، بحيث تكون مرجعا عمليا لكلا البلدين في مواجهة التهديدات. كما شدد الاتفاق على حماية سرية المعلومات المتبادلة، وهو ما يعكس حساسية الملف الأمني، وحرص الطرفين على عدم تسرب المعطيات الى أطراف ثالثة⁽¹⁾.

ثالثا - التعاون في مجال التدريب والتكوين

أفراد الاتفاق مواد خاصة لتأطير برامج تدريب مشتركة، حيث تلتزم الجزائر بنقل خبرتها في مكافحة الارهاب الى نظيرتها التونسية عبر تنظيم دورات تكوين مشتركة، وتبادل الوفود الأمنية والعسكرية. هذا الجانب يعكس إدراك تونس لحاجتها الى دعم قدراتها البشرية، خصوصا بعد سلسلة الهجمات التي كشفت هشاشة أجهزتها الأمنية بين 2012 و2016. كما يمثل عناصر من عناصر القوة الناعمة الجزائرية، إذ يمكنها من تكريس دورها القيادي في الإقليم عبر تصدير نموذجها الأمني. إضافة الى ذلك أتاح الاتفاق تنظيم تدريبات ميدانية مشتركة،

(1) تفاصيل الاتفاق الأمني والاستخباراتي بين الجزائر وتونس،".

على غرار تلك التي جرت في المناطق الجبلية الحدودية، والتي شارك فيها آلاف الجنود من البلدين⁽¹⁾.

خامسا - المساعدة المتبادلة وإجراءات الطوارئ:

أحد الجوانب المهمة في الاتفاق هو النص على تقديم المساعدة الأمنية المتبادلة عند الحاجة، بناء على طلب أحد الطرفين. وهذا البند يتيح للجزائر أو تونس أن تستدعي دعما مباشرا في حال وقوع هجوم إرهابي كبير أو أزمة أمنية تتجاوز قدراتها الوطنية. مثل هذه الصياغة تؤسس لمرونة عالية في التعاون، وتحول الاتفاق من مجرد وثيقة قانونية الى إطار عملي يمكن تفعيله ميدانيا. كما تعكس وجود مستوى عال من الثقة السياسية، بالنظر الى أن قبول المساعدة العسكرية والأمنية من دولة مجاورة ليس أمرا مألوفا في السياسات السيادية للدول.

سادسا - اللجنة المشتركة: المؤسسة والرقابة الدورية

أبرز ما أضفاه الاتفاق من بعد مؤسساتي هو انشاء لجنة مشتركة لمتابعة التنفيذ. هذه اللجنة تعقد اجتماعات دورية لتقييم مستوى التنسيق، ورفع التوصيات الى السلطات العليا. اللجنة تعد حلقة الوصل بين المستوى القانوني والمستوى العملي-الأمني. فهي تراقب مدى التزام الأجهزة المختلفة بتطبيق البنود، وتتيح آلية لتسوية الخلافات أو التباينات التي قد تنشأ في التطبيق. كما تمثل ضمانا لاستمرارية الاتفاق بعيدا عن تغير الحكومات أو الظروف السياسية⁽²⁾.

على المستوى السياسي، حمل الاتفاق رسالة مفادها أن الجزائر لا تكتفي بتأمين حدودها منفردة، بل تسعى إدماج تونس ضمن منظومتها الأمنية، في انسجام مع فلسفتها الراضية للتدخلات الأجنبية والمؤمنة بمبدأ «الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية». ويلاحظ أن هذا الطابع برز بوضوح في الصياغة القانونية التي كرسست مؤسسة التعاون، ووفرت له ضمانا استمرارية تتجاوز تبدل الحكومات أو الظروف الداخلية. كما يعكس الاتفاق إرادة جزائرية في الحد من المبادرات المنافسة، خصوصا الفرنسية التي حولت استغلال هشاشة الوضع التونسي بعد

(1) بالضيافي، "14 ألف عسكري تونسي وجزائري في حرب...".

(2) تفاصيل الاتفاق الأمني والاستخباراتي بين الجزائر وتونس.

2011 لتعزيز نفوذها في المنطقة. بذلك يمكن قراءة الاتفاق كآلية سياسية لتعزيز الدور القيادي للجزائر في الفضاء المغاربي- الساحلي مع إبراز تونس كشريك أساسي في منظومة أمنية مشتركة، بدل تركها ساحة مفتوحة لتجاذبات الدولية.

ولم يتوقف الاتفاق عند حدوده القانونية والوظيفية، بل امتلك أيضا قيمة واستراتيجية، إذ أكد أن أمن الجزائر وتونس وحده لا تنفصم، وأن أي خلل في أحدهما سينعكس مباشرة على الآخر. وهو ما يتوافق مع إدراك البلدين لحجم التهديدات العابرة للحدود مثل الارهاب والتخريب والهجرة غير النظامية، حيث جاء النص على مكافحة تمويل الارهاب وتخفيف منابع الفديات كأحد مجالات التعاون المعلنة. هذا البعد الرمزي وجه رسالة للفاعلين والدوليين بأن المنطقة قادرة على صياغة حلولها الأمنية الداخلية، دون الحاجة الى وصاية خارجية، كما منح تونس ثقة أكبر في التزام الجزائر بدعم استقرارها، فيما سمح للجزائر بتأكيد عقيدتها الأمنية القائمة على رفض التدخل الخارجي

المطلب الرابع: عسكرة الحدود وغلقها كآلية أحادية لمواجهة أزمات الجوار بعد 2011

يشكل خيار عسكرة وغلق الحدود أحد أبرز سمات السياسة الجزائرية بعد 2011، حيث برز كآلية أحادية لمواجهة أزمات الجوار في ظل انهيار ليبيا وتفكك شمال مالي. وقد أصبح هذا الخيار نقطة تقاطع بين القرارات العملية التي اتخذتها الدولة في الميدان، والأطر النظرية المفسرة لسلوكها الأمني. فمن منظور بريتش، يعكس الغلق لحظة إدراك التهديد كخطر مباشر يفرض اللجوء الى الاجراءات القصوى. ومن زاوية سنايدر، يسلط هذا المسار الضوء على مركزية الفواعل الرسمية- وخاصة الرئاسة والجيش- في صياغة قرارات الأمن القومي، في ظل تراجع فعالية التنسيق الإقليمي. أما من خلال مقاربة الأمانة، فإن تصوير التخريب والهجرة غير النظامية كتهديدات وجودية أسهم في إدراج عسكرة وغلق الحدود ضمن دائرة "الأولويات القصوى" في العقيدة الأمنية.

وعليه سيعالج هذا المطلب مختلف الأبعاد التي اتخذتها الجزائر في هذا السياق، بدءا من عسكرة الحدود عبر الانتشار الميداني والمخططات الاستعجالية، مروراً بالأطر المؤسسية والقانونية المشرفة على إدارتها، وصولاً الى خيار الغلق كإجراء استثنائي يعكس أولوية التحصين الأحادي في مواجهة بيئة إقليمية مضطربة..

الفرع الأول: تكثيف المراقبة على الحدود

تعد الحدود عنصرا محوريا في العقيدة الأمنية الجزائرية، إذ ارتبط أمن الدولة منذ الاستقلال بقدرتها على حماية فضائها البرية الممتدة لأكثر من 6300 كلم. غير أن هذه الأهمية تضاعفت مع تزايد التهديدات العابرة للحدود، خاصة بعد 2011 عقب انهيار الدولة الليبية وتمدد الجماعات الارهابية في شمال مالي⁽¹⁾. فقد تحولت الحدود الجنوبية والشرقية الى خطوط تماس مباشرة مع بؤر أزمات إقليمية، وهو ما جعلها مصدرا أساسيا للتهديدات الأمنية: الارهاب، التهريب، الهجرة غير نظامية، والجريمة المنظمة⁽²⁾. وفي مواجهة هذا الوضع، تبنت الجزائر خيار عسكرة وتأمين الحدود ليس كاستجابة ظرفية فحسب، بل كجزء من اعادة صياغة عقيدتها الأمنية والدفاعية .

أولا- عسكرة الحدود: من الانتشار الميداني الى المخطط الاستعجالي

شهدت الجزائر منذ بدايات الحراك الاقليمي تحولا نوعيا في سياستها الحدودية، من خلال عسكرة شاملة للفضاءات الحدودية. وقد تجسد ذلك في المخطط الاستعجالي لحماية الحدود الذي أطلقته السلطات لتأمين الشريط الحدودي مع ليبيا ومالي. نص المخطط على إنشاء 43 مركزا متقدما، وحفر خنادق بعرض أربعة أمتار وعمق مترين على مسافات تجاوزت 400 كلم، الى جانب إقامة أبراج مراقبة عالية، ونشر كمائن ليلية، وتعزيز المراقبة الجوية عبر مطارات ومهابط ميدانية صغيرة⁽³⁾ .

هذا المخطط لم يقتصر على الجبهة الليبية فقط، بل شمل أيضا الحدود المالية، حيث تم تسيير دوريات مشتركة بين الجيش الوطني الشعبي والدرك وحرس الحدود، مع نصب محطات رادار ثابتة ومتحركة. كما أولت الجزائر أهمية كبرى لتوزيع محطات المراقبة الجوية على طول الشريط الصحراوي، ما سمح بربط مباشر بين سلاح الجو والوحدات البرية المنتشرة⁽⁴⁾ .

(1) عبد النور بن عنتر، "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، العربي الجديد، 16 أغسطس 2014. في: <https://tinyurl.com/yp4ynnn2> ، شوهذ: 21 ماي 2023.

(2) نور الدين دخان وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفا تر السياسة والقانون، ع. 14 (جانفي 2016): 171-172.

(3) "مخطط استعجالي لحماية الحدود الجزائرية"، الشروق أونلاين، 15 ماي 2013. في: <https://tinyurl.com/4p8nf5xy> ، شوهذ: 21 ماي 2023.

(4) دخان والحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية.."، 173-174.

انتشرت وحدات الجيش الوطني الشعبي بعشرات الآلاف من الجنود في ولايات الجنوب الشرقي (إيليزي، تمنراست) والجنوب الغربي (أدرار، تندوف)، مدعومة بوحدات الدرك الوطني وحرس الحدود، وهو ما جعل من الحدود فضاءات عسكرية-أمنية شبه مغلقة⁽¹⁾. وبذلك انتقلت الدولة من منطق الاعتماد على التنسيق الإقليمي المحدود إلى عسكرة فعلية لحدودها باعتبارها "الواجهة الدفاعية الأولى" للأمن القومي.

وامتد خيار العسكرة كذلك ليشمل الجبهة الغربية مع المغرب، رغم أنها لم تعرف انهياراً أمنياً كالذي شهدته ليبيا ومالي. فقد أعلن وزير الداخلية دحو ولد قابلية في ماي 2013 عن إنشاء 24 مركزاً أمنياً جديداً على طول الحدود الجزائرية-المغربية في إطار خطة خاصة لمكافحة التهريب الذي تحول إلى تهديد اقتصادي وأمني متصاعد⁽²⁾. هذه المراكز جاءت لتعزيز الطوق الأمني الغربي، وتدعيم حضور وحدات الجيش والأمن في مواجهة شبكات التهريب عبر الحدود، خصوصاً تهريب الوقود والسلع.

وبذلك جسدت عسكرة الحدود الجزائرية بعد 2011 خياراً عملياً واسع النطاق، لم يقتصر على الجبهات المتأزمة في الجنوب والشرق، بل شمل أيضاً الحدود الغربية. وقد سمح هذا الانتشار بإعادة تعريف الحدود كخطوط دفاعية متقدمة، من خلال الجمع بين المراكز العسكرية والخنادق والتحصينات الميدانية، بما يعكس إدراك الدولة لضرورة الانتقال من المعالجات الجزئية إلى إستراتيجية شاملة تركز على العسكرة المباشرة للفضاءات الحدودية، وهو خيار لم يكن ممكناً لولا الارتفاع النسبي في الانفاق العسكري -تم تناوله في إطار الفصل الأول- الذي وفر الغطاء المادي لهذه الإجراءات.

(1) عثمان لحياي، "الجزائر تنتشر وحدات عسكرية وأمنية على حدودها الخطرة"، *العربية نت*، 20 فبراير 2015. في: <https://tinyurl.com/wcerpyjw> ، شوهذ: 23 ماي 2023.

(2) "الجزائر تعزز مراقبة حدودها مع المغرب لمكافحة التهريب"، *العربية نت*، 14 ماي 2013. في: <https://tinyurl.com/2hc4dp4p> ، شوهذ: 23 ماي 2023.

ثانيا - الهيئات المشرفة على مراقبة الحدود

الى جانب الإجراءات الميدانية، يندرج تأمين الحدود الجزائرية ضمن إطار مؤسساتي متكامل تشرف عليه عدة هيئات قطاعية (1) (2). إضافة الى ذلك استحدث ما يعرف بالشعاع الجمركي، وهو مجال رقابي داخلي يصل الى 30 كلم على الساحل، 60 كلم في الشمال، و400 كلم في الجنوب (ولايات تمنراست، أدرار، إليزي، تندوف)، حيث تكثف فرق الجمارك عملها لمراقبة حركة السلع والتجارة (3). ومراقبة المجاري والأودية العابرة للأوطان - مثل وادي المجرية ووادي ملاق شرقا، ووادي قير ومويلح جنوبا وغربا - ورغم أن الدراسات تؤكد ضعف احتمالية تحول هذه الموارد الى مصدر صراع، فإن مراقبتها تبقى جزءا من المهام الأمنية، باعتبارها منافذ طبيعية قد تستغل في التهريب أو التسلل (4).

ثالثا - الآليات التقليدية لتأمين الحدود

ارتكزت الاستراتيجية الجزائرية أيضا على أدوات تقليدية أثبتت فعاليتها النسبية، فقد اعتمدت على بناء خنادق وأسلاك شائكة لإعاقة تنقل المركبات المهربة، وعلى نصب أبراج مراقبة عالية لرصد التحركات في المناطق المفتوحة. كما جرى تعزيز الدوريات البرية بانتشار واسع لمركبات الدفاع الرباعي، الى جانب دوريات جوية مستمرة عبر المروحيات والطائرات المجهزة بكاميرات ليلية (5).

إضافة الى ذلك لعبت المراكز الحدودية المشتركة دورا محويا في التنسيق بين مختلف الأسلاك الأمنية. فقد انتشرت وحدات الدرك الوطني وحرس الحدود على طول الممرات النشطة للتهريب، مع اعتماد نظام "التغطية المقاطعة" الذي يسمح بتبادل الأدوار بين مختلف الأجهزة

(1) الهيئات القطاعية: حرس الحدود التابع لوزارة الدفاع الوطني بانتشار بري واسع ومدعوم بوسائط جوية وتقنية؛ الجمارك التابعة لوزارة المالية المختصة بمكافحة التهريب عبر المعابر؛ الشرطة الحدودية التابعة لوزارة الداخلية المكلفة بمراقبة حركة الأشخاص والهجرة غير النظامية؛ إضافة إلى الجيش الوطني الشعبي الذي عزز انتشاره وقدراته التقنية، ويعمل في تنسيق ميداني دائم مع مختلف الأجهزة.

(2) Abdenmour Benantar, "Sécurité aux frontières: Portée et limites de la stratégie algérienne," *L'Année du Maghreb*, no. 14(2016):147-163, <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2712>.

(3) دخان والحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية.."، 173.

(4) عبد الحفيظ ديب، "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن"، (جامعة الجزائر 3)، 3.

(5) نائلة ب، "مليار دولار لتأمين الحدود البرية الجزائرية"، *النهار أونلاين*، 23 نوفمبر 2007. في:

<https://tinyurl.com/5x38jwxa>، شوهذ: 27 ماي 2023.

في الميدان. ورغم الطابع الردعي لهذه الإجراءات، فإنها ظلت محدودة أمام طبيعة التهديدات الجديدة⁽¹⁾، فالمسافات الطويلة وضعف القدرات الأمنية لدول الجوار وانتقال شبكات الجريمة المنظمة بسرعة عبر الحدود جعل من هذه الوسائل أدوات ضبط مؤقتة وليست حلاً جذرية.

رابعاً - الآليات الحديثة: الحدود الذكية

لمواجهة التحديات الجديدة، انتقلت الجزائر إلى تبني مفهوم "الحدود الذكية" الذي يقوم على الدمج بين العنصر البشري والتكنولوجيا الحديثة. ويشمل ذلك استخدام الكاميرات الحرارية، الرادارات الأرضية والجوية، الطائرات دون طيار، وأنظمة الاستشعار اللاسلكية (WSN) القادرة على رصد التحركات في الزمن الحقيقي⁽²⁾. هذا التحول سمح بفرض مراقبة دقيقة على مساحات صحراوية شاسعة، حيث جرى إنشاء مهام جوية ومطارات عسكرية صغيرة لدعم الدوريات الجوية في الصحراء. كما ساعدت أنظمة الرصد المتنقلة على تغطية مناطق يصعب الوصول إليها برياً⁽³⁾.

مع ذلك، فإن تطبيق نموذج "الحدود الذكية" يواجه تحديات متعددة، أبرزها الكلفة المالية المرتفعة، صعوبة الصيانة في بيئة صحراوية قاسية، واستحالة نشر هذه الوسائل على طول 6300 كلم من الحدود. كما أن محدودية التنسيق مع دول الجوار تجعل فعاليتها نسبية.

خامساً - الإطار القانوني لتأمين الحدود

رافقت هذه التطورات الميدانية، مراجعات قانونية واسعة. فقد جرى تعديل قانون العقوبات لإدراج مواد جديدة تجرم تهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير النظامية، مما وفر غطاء قانونياً للوحدات المنتشرة على الحدود. هذه التعديلات عززت الطابع المؤسسي لسياسات تأمين الحدود، وأدخلت عسكرة الحدود ضمن استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة⁽⁴⁾.

كما أصدرت السلطات مراسيم تنظيمية وسعت من صلاحيات الدرك الوطني وحرس الحدود، ما سمح لهذه الأجهزة بتولي مهام شبه عسكرية في الميدان. بهذا المعنى، فإن عسكرة

(1) دخان والحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية.."، 174-175.

(2) نائلة ب، "مليار دولار لتأمين الحدود البرية..".

(3) لحياني، "الجزائر تنتشر وحدات عسكرية وأمنية على حدودها..".

(4) دخان والحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية.."، 173.

وتأمين الحدود لم تكن مجرد خيار عسكري، بل نتاج لإطار قانوني ومؤسساتي رسخ استمراريته.

- الإطار العقائدي: الأمنة وإعادة تعريف الحدود

الى جانب البعدين الميداني والقانوني، أعادت الجزائر صياغة عقيدتها الأمنية على أساس مقارنة الأمنة (Securitization). فقد صور الخطاب الرسمي التهريب والهجرة غير الشرعية كتهديدات وجودية مرتبطة مباشرة بالإرهاب، وهو ما وفر شرعية سياسية لتوسيع عسكرة الحدود داخليا وخارجيا. يؤكد عبد النور بن عنتر (2016) أن هذا التحول ساهم في إعادة تعريف الحدود من مجرد خطوط جغرافية إلى "فضاءات أمنية" تعاد صياغتها عبر ممارسات عسكرية وتقنية مستمرة، كالخنادق والرادارات والدوريات الجوية. ويتقاطع هذا مع ما طرحه باركر وفون-ويليامز، حيث اعتبر أن الحدود ليست خطوطا ثابتة بل فضاءات تتشكل من خلال الممارسات الأمنية والتكنولوجية⁽¹⁾. والحالة الجزائرية تعكس هذا المنطق بوضوح: الحدود لم تعد مجرد خط سياسي يفصل بين الدول، بل تحولت الى واجهة دفاعية أولى، ومجال تمارس فيه سياسات الأمن القومي يوميا عبر عسكرة متواصلة وإجراءات تكنولوجية متقدمة.

إن تتبع مسار تأمين الحدود الجزائرية يكشف عن انتقال تدريجي من مقارنة تقليدية قائمة على الدوريات والحواجز الى مقارنة متكاملة تجمع بين الوسائل التقليدية والتكنولوجيا الحديثة. هذا ما يعرف في الأدبيات بـ "الهندسة الأمنية للحدود"⁽²⁾. في هذا الإطار، لعب الجيش الوطني الشعبي الدور المحوري عبر:

- الانتشار الكثيف للقوات على الحدود.
 - إنشاء بنية تحتية عسكرية جديدة (مراكز متقدمة، أبراج مراقبة، مهام جوية).
 - توظيف التكنولوجيا الحديثة (رادارات، طائرات دون طيار، أنظمة استشعار).
- وبذلك، تحولت الحدود الى مجال أمني مركب يجمع بين العنصر البشري، التكنولوجي، التشريعات، والخطاب الأمني.

(1) Noel Parker and Nick Vaughan-Williams, "Critical Border Studies: Broadening and Deepening the 'Lines in the Sand' Agenda," *Geopolitics* 17, no. 4 (2012): 727-733, <https://doi.org/10.1080/14650045.2012.706111>.

(2) رضا شوادة وأمينه زرداني، "هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، مجلة *مدارات سياسية* 4، ع. 3 (2020): 108.

أثبتت تجربة الجزائر بعد 2011 أن عسكرة وتأمين الحدود لم تكن مجرد استجابة ظرفية للأزمات الإقليمية، بل تحولت إلى عقيدة أمنية راسخة. فمن خلال المخطط الاستعجالي، الانتشار العسكري، الآليات التقليدية والحديثة، الإصلاحات القانونية، وإعادة تعريف الحدود عبر خطاب الأمن، أعادت الدولة صياغة حدودها كفضاءات دفاعية أولى. ورغم أن هذه السياسات وفرت قدرة معتبرة على احتواء التهديدات القادمة من ليبيا ومالي والنيجر، إلا أنها أبرزت أيضا محدودية المقاربة الأحادية أمام تعقيدات التهديدات العابرة للأوطان. فمراقبة 6300 كلم من الحدود في بيئة صحراوية قاسية يظل مهمة شبه مستحيلة دون تعاون إقليمي فعال.

الفرع الثاني: غلق الحدود كخيار استثنائي ضمن سياسة التشديد الحدودي

اعتمدت الجزائر خيار غلق الحدود البرية كآلية استثنائية قصوى في إدارة أزمات جوارها، وذلك عند بلوغ التهديدات مستوى الخطر المباشر. ويعد هذا الإجراء تعبيرا واضحا عنما يمكن تسميته بـ "التحصين الأقصى" حيث يتحول الفضاء الحدودي من مجال للتفاعل والتبادل إلى خط تماس مغلق يعطل كل أشكال الحركة. ويكشف هذا الخيار عن إدراك استراتيجي بأن التهديدات الإقليمية ليست مجرد أخطار بعيدة، بل مخاطر مباشرة تتطلب إجراءات جذرية. بهذا المعنى، فإن الغلق لا يمثل مجرد إجراء إداري، بل هو انعكاس لعمق الهاجس الأمني الذي شكل محور العقيدة الجزائرية في التعامل مع بيئتها المضطربة⁽¹⁾.

من الناحية التاريخية، لم يكن غلق الحدود ظاهرة معزولة أو وليدة ظرف محدد، بل امتداد لمسار طويل من التوترات المرتبطة بطبيعة الجغرافيا الجزائرية. فالجزائر، بما تملكه من حدود تتجاوز 6000 كلم مع سبع دول، واجهت باستمرار معضلة ضبط فضاءات شاسعة تعجز الدول المجاورة نفسها عن مراقبتها بفعالية. وبالنظر إلى تعقد السياقات الإقليمية، كان الغلق بالنسبة للجزائر خيارا يتكرر كلما تصاعدت التهديدات الأمنية والسياسية إلى مستوى الأزمة.

فمع المغرب برزت أولى صور الغلق الكلي سنة 1994 بعد حادثة هجوم مراكش التي استهدفت فندق أطلس آسني، والتي اتهمت الرباط على إثرها الأجهزة الجزائرية بالضلوع فيها. وردت الجزائر بقرار أحادي يقضي بإغلاق حدودها الغربية كليا. ومنذ ذلك التاريخ، بقي الغلق قائما، مما جعل الحدود الجزائرية-المغربية أطول حدود برية مغلقة في العالم (1559 كلم)، هذا الوضع الاستثنائي لم يكن مجرد قطيعة سياسية بل تحول إلى عائق بنيوي أمام مشروع اتحاد

(1) لعربية نت، 2017. في : <https://tinyurl.com/4fubr48h> ، شوهذ: 07 جانفي 2024.

المغرب العربي الذي تعطل عمليا منذ منتصف التسعينات. كما انعكست القطيعة سلبا على المجتمعات الحدودية التي وجدت نفسها في عزلة اقتصادية واجتماعية خانقة، بعدما كانت تعتمد على أنشطة العبور والمبادلات الصغيرة لخلق موارد عيش يومية. وهكذا تحول الغلق الى سياسة طويلة الأمد حملت أبعاد تتجاوز البعد الأمني المباشر، لتؤسس واقعا إقليميا جديدا⁽¹⁾. على الجبهة الشرقية، كانت التجربة الليبية بعد 2011 أكثر دراماتيكية. فقد أدت الانتفاضة الشعبية وسقوط النظام الى انهيار كامل لمؤسسات الدولة، ما حول ليبيا الى مصدر تهديد غير مسبوق. في سبتمبر 2011، أقدمت الجزائر على غلق جزئي لبعض المعابر مع ليبيا، لكنها أبقت استثناءات إنسانية مثل دخول عائلة القذافي عبر معبر الدبداب. غير أن الفوضى المتسارعة وسقوط النظام بالكامل سرعان ما دفعت السلطات الجزائرية الى الانتقال الى الغلق الكلي في 19 ماي 2014. شمل القرار معابر الدبداب، تينالكوم، طارات، وتحويل 18 منطقة حدودية الى مناطق عسكرية مغلقة، مع رفع حالة التأهب القصوى وانتشار عشرات الآلاف من الجنود على الحدود الشرقية والجنوبية⁽²⁾. وقد بررت السلطات هذا الخيار بمخاوف تسلل الجماعات الارهابية وتهريب السلاح وتزوير وثائق الهوية الليبية، فضلا عن غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط المعابر⁽³⁾.

وقد شكل هذا التحول من الغلق الجزئي الى الكلي مثالا واضحا على كيفية تعاطي الجزائر مع الأزمات الإقليمية: فالمبدأ الأول هو المرونة الظرفية، لكن إذا تعمق الانهيار، فإن الدولة تتحول الى سياسة العزل التام. ويظهر هذا السلوك أن الجزائر تعاملت مع الحدود ليس كخطوط فصل إدارية، بل كساحات تماس ينبغي تحصينها بالكامل متى تحولت الى مصدر تهديد. بهذا المنطق، مثل الغلق الكلي لليبيا حالة نموذجية لانتقال الجزائر الى "التحصين الأقصى"، حيث تداخل البعد الأمني مع البعد العسكري المباشر.

(1) Ahmed Belkhodja, "La frontière algéro-marocaine: une frontière fermée, un espace de trafics," *Diploweb.com*, December 28, 2015, <https://www.diploweb.com/La-frontiere-algero-marocaine.html>.

(2) "الجزائر تغلق الحدود مع ليبيا وتسحب عمال سونطراك"، *العربية نت*، 2014. في: <https://tinyurl.com/3vt29nf2> ، شوه: 12 فيفري 2024.

(3) "4 أسباب تدفع الجزائر لتأجيل فتح الحدود البرية مع ليبيا"، *الأناضول*، 2015. في: <https://tinyurl.com/mpnaj89a> ، شوه: 12 فيفري 2024.

أما في الجنوب، فقد وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات مضاعفة نتيجة انهيار شمال مالي سنة 2012 وسيطرة الجماعات المسلحة على إقليم أزواد. هذا الانهيار خلق موجات نزوح جماعية وزاد من نشاط شبكات التهريب والارهاب. كرد فعل على ذلك، اتخذت الجزائر قرارا بغلق بعض المنافذ مع مالي بشكل مؤقت، وهو ما كشف عن صعوبة السيطرة على فضاء صحراوي واسع بوسائل تقليدية. وفي السياق نفسه، أعلنت الجزائر في 2012 غلق معبر عين قزام مع النيجر، وهو من المنافذ الاستراتيجية في الجنوب. استمر الغلق نحو تسع سنوات بدوافع أمنية مرتبطة بمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، قبل أن تعلن السلطات نيتها إعادة فتحه سنة 2021 بعد تحسن نسبي في الظروف⁽¹⁾. وقد أثبتت هذه التجربة أن الجزائر كانت تفضل خيار الغلق الأحادي بدل الدخول في ترتيبات غير مضمونة مع دول تعاني بدورها من هشاشة سيادية.

تبرز من هذه الحالات المتعددة ثلاث مبررات رئيسية كرسست خيار الغلق: أولها، مواجهة الارهاب العابر للحدود الذي وجد في المناطق الصحراوية أرضا مثالية للحركة والانتشار. ثانيها، محاربة شبكات تهريب السلاح والمخدرات التي ازدهرت بفعل غياب الرقابة الإقليمية. وثالثها، التصدي لتدفقات الهجرة غير النظامية التي تفاقمت مع انهيار الأنظمة السياسية في ليبيا ومالي. هذه المبررات عكست إدراكا أمنيا محضاً للحدود باعتبارها خطوطاً هشة ينبغي تحصينها لا فتحها⁽²⁾.

غير أن الغلق، رغم وجاهته الأمنية، يطرح أبعاداً قانونية وسياسية معقدة. فالقانون الدولي يعترف بحق الدولة في السيطرة على حدودها، لكنه في الوقت نفسه يفرض التزامات مرتبطة بحرية التنقل وحماية حقوق الإنسان. وهكذا وجدت الجزائر نفسها في وضعية متناقضة بين واجبها في حماية أمنها القومي من جهة، وبين التزاماتها في الإطارين المغاربي والإفريقي من جهة أخرى.

(1) عبد الحكيم حذاقة ورفيدة محمود، "بعد 7 سنوات من الإغلاق.. ماذا تستفيد الجزائر وليبيا من فتح معبر الدبداب؟"، الجزيرة نت، 2021، في: <https://tinyurl.com/yfmh5jmh>، شوهذ: 12 فيفري 2024.

(2) "لماذا أغلقت الجزائر حدودها مع عدة دول؟"،

ومن الناحية النظرية، يعكس غلق الحدود مرحلة متقدمة من إدراك التهديدات. وفقا لنموذج مايكل بريتشير⁽¹⁾، تمثل قرارات العزل التام استجابة للأزمات حين تبلغ مستوى "الخطر المباشر" أي عندما يصبح تهديد النظام قائما وفوريا، في مثل هذه الحالات، تتراجع البدائل الدبلوماسية لصالح الخيارات الأمنية القصوى. وهو ما حدث مع المغرب وليبيا ومالي والنيجر، حيث تحول الغلق الى أداة مركزية في ترسانة القرارات الجزائرية. غير أن هذا الطابع الدفاعي رغم فعاليته الظرفية، لا يمكنه أن يتحول الى استراتيجية دائمة دون أن يخلف كلفة سياسية واقتصادية باهظة.

مقارنة ببدائل أخرى مثل التعاون الثنائي أو إنشاء أطر إقليمية كـ CEMOC و UFL، يتضح أن الغلق جاء دوما بعد فشل هذه الآليات أو محدودية فعاليتها. بمعنى آخر، مثل الغلق خيار الضرورة لا خيار التفضيل. فعندما تعجز الأطر التعاونية عن احتواء التهديد، تتجه الجزائر الى تعطيل الحدود بالكامل. هذا المسار يوضح مركزية المقاربة الأحادية في العقيدة الأمنية الجزائرية، على الرغم من الخطاب الرسمي الذي يركز على التعاون الإقليمي.

إن غلق الحدود يمثل آلية مزدوجة المفعول. فمن جهة يوفر حماية ظرفية ويقلص حركة التهديدات المباشرة. لكنه من جهة أخرى، يؤسس لمشكلات أكثر تعقيدا على المدى الطويل، سواء بالنسبة للمجتمعات الحدودية أو مشاريع التكامل الإقليمي، أو صورة الجزائر كشريك منفتح في إفريقيا والمغرب العربي، هذه الازدواجية تجعل من الغلق خيارا ضروريا في لحظات الأزمة، لكنه في الوقت نفسه يظل محملا بإشكاليات ستبرز بوضوح عند تحليل الانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية لاحقا.

(¹) Brecher and Wilkenfeld, *A Study of Crisis* , 3-12.

المبحث الثاني: الآليات السياسية - الدبلوماسية في إدارة أزمات

الجوار

إذا كانت المقاربة الأمنية قد شكلت الخيار الأول للجزائر في إدارة التهديدات العابرة للحدود، فإن صانع القرار سرعان ما أدرك أن الاعتماد الحصري على القوة العسكرية والإجراءات الأمنية لا يكفي لمواجهة طبيعة الأزمات المعقدة في الجوار. فالأوضاع التي شهدتها المنطقة بعد 2011، من انهيار دول وتنامي النزاعات الداخلية، أبرزت أن جذور عدم الاستقرار تتجاوز الجانب الأمني لتتصل بالشرعية السياسية والانقسامات المجتمعية. من هنا برزت الحاجة إلى إدماج آليات سياسية-دبلوماسية موازية، يكون هدفها توفير فضاءات للحوار بين الأطراف المتنازعة، وصياغة حلول توافقية قادرة على احتواء التوترات.

ضمن هذا التصور، أصبحت الجزائر تعتمد على أدوات دبلوماسية متعددة: الوساطات السياسية التي رعتها في أزمات مالي وليبيا، الدعم السياسي-المؤسسي الذي قدمته لتونس في مرحلة التحول بعد 2011، ثم المرافعات الدبلوماسية في الأطر الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لتكريس مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية، وفي مقدمتها "الحلول السلمية للنزاعات" ورفض التدخلات الأجنبية". هذه الآليات صممت كامتداد عضوي للمقاربة الأمنية، بحيث تعمل بالتوازي معها لكنها تركز على إدارة الحوار، وبناء التوافقات، وتثبيت مرجعيات سياسية تضبط علاقات الجزائر بجوارها.

وعليه يشكل هذا المبحث مدخلا لعرض الآليات السياسية-الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، مع التوقف عند أشكالها المختلفة، وخصائصها، وأطرها التنظيمية، دون الخوض في نتائجها أو انعكاساتها، باعتبار أن هذه الأخيرة ستكون محل معالجة مستقلة.

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في مالي: آلية دبلوماسية-سياسية لصانع القرار بعد 2009

تعد الوساطة إحدى أبرز الأدوات الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر في مقاربتها لتسوية النزاعات الإفريقية، حيث سعت منذ الاستقلال الى تقديم نفسها كوسيط محايد وفاعل في إدارة الأزمات القارية. فالجزائر لم تكتف بدورها التقليدي كدولة مواجهة للاستعمار وداعمة لحركات التحرر، بل طورت لاحقا "عقيدة وساطات" اتخذت من مبادئ عدم التدخل، احترام السيادة، والحلول السلمية مرتكزا لها. ويبرز ذلك في تجارب سابقة مثل المساهمة الجزائرية في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتري مطلع الألفية، أو رعايتها للمفاوضات بين أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أمثلة عكست إصرار الجزائر على تحويل خبرتها التاريخية في إدارة التوازنات الداخلية الى أداة لتسوية أزمات القارة.

في هذا الإطار تأتي الوساطة الجزائرية في مالي بعد 2009 لتجسيد امتدادا لهذا التوجه. فهي لم تكن مبادرة ظرفية فرضتها التطورات الأمنية في الساحل فحسب، بل مثلت أيضا ترجمة عملية لنهج دبلوماسي متجذر يرى في الحوار والتسويات السياسية الطريق الأنجع لمعالجة أزمات معقدة تتداخل فيها أبعاد الهوية، السلطة والتنمية. إن تحليل الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية، وما توجت به من اتفاق الجزائر 2015، يتيح فهم كيف استطاعت الجزائر أن توظف أدواتها الدبلوماسية التقليدية في سياق جديد بالغ التعقيد، لتعيد من خلالها صياغة موقعها كوسيط إقليمي مؤثر وفاعل محوري في هندسة الأمن بالساحل الإفريقي.

الفرع الأول: سياق الأزمة وخيار الوساطة الجزائرية

شهدت منطقة الساحل منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون تحولات أمنية خطيرة، كان أبرزها اندلاع الأزمة في شمال مالي سنة 2012، إثر انهيار سلطة الدولة في الشمال وتمدد الحركات الأزوادية والتنظيمات الارهابية مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الى جانب اتساع نشاط شبكات التهريب والرهائن. وبالنظر الى الجوار الجغرافي والروابط القبلية والاجتماعية، مثلت هذه التطورات تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، إذ ارتبط الاستقرار الداخلي بالوضع في شمال مالي ارتباطا عضويا⁽¹⁾.

(1) بن يطو بن زيان، *المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر* (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023)، 105-110.

أدركت الجزائر انطلاقا من تجربتها الخاصة في مواجهة العشرية السوداء، أن الاختصار على المقاربة الأمنية التقليدية غي كاف لمعالجة الأزمات الإقليمية. فالحلول العسكرية مهما بلغت فعاليتها تبقى عاجزة عن معالجة جذور النزاعات إذا لم ترافقها تسويات سياسية ومجتمعية. لذلك لم تكتف الجزائر. بآلياتها الأحادية كغلق الحدود أو تكثيف المراقبة، ولا حتى بالآليات الإقليمية مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) أو وحدة الاندماج والارتباط (UFL)، بل تبنت خيار الوساطة السياسية كآلية مكملة تعكس إدراكا جديدا لمحدودية المعالجات الأمنية البحتة.

هذا التحول لم يكن وليد اللحظة، بل استند الى رصيد داخلي وخارجي عزز شرعية الجزائر في لعب دور الوسيط. داخليا، مثلت تجربة "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" (2005) نموذجا في تجاوز العنف عبر التسوية السياسية، ما منح الدبلوماسية الجزائرية مشروعية إضافية للترويج للحلول السلمية في الخارج⁽¹⁾. خارجيا، استندت الجزائر الى مبدأ ثابت في سياستها الخارجية هو رفض التدخل الأجنبي، وهو ما وضعها في تعارض مباشر مع فرنسا التي أطلقت عملية "سيرفال" العسكرية سنة 2013. هذا التناقض أتاح للجزائر تقديم نفسها كوسيط "نزيه" غير متورط في الحسابات الاستعمارية للقوى الكبرى، وهو ما عزز مصداقيتها لدى أطراف الأزمة المالية.

من زاوية أخرى، كان خيار الوساطة يعكس منطقا استراتيجيا لصانع القرار الجزائري، مفاده أن استقرار مالي ليس شأنا داخليا ماليا بحتا، بل قضية إقليمية تمس التوازنات الأمنية في الساحل والجزائر على وجه الخصوص، فالحدود الطويلة مع مالي والروابط القبلية بين الطوارق في البلدين، جعلت أي اهتزاز في الشمال المالي يرتد مباشرة على الجنوب الجزائري. لذلك تبنت الجزائر مقاربة مزدوجة: من جهة تعزيز حماية حدودها الجنوبية بالإجراءات الأمنية، ومن جهة أخرى الانخراط في تسوية سياسية للنزاع عبر الوساطة.

وهكذا فإن سياق الأزمة المالية وما أفرزه من تهديدات مباشرة، الى جانب المرجعيات الداخلية والخارجية للسياسة الجزائرية، يفسر تبني خيار الوساطة السياسية كآلية دبلوماسية-سياسية لصانع القرار بعد 2009. فالجزائر لم تكتف بدور المتأثر بالأحداث، بل سعت الى أن

(1) رياض بلحناش وتوفيق بوقاعدة، "دور الجزائر في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك والأداء"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 7، ع. 1 (2023)، 320.

تكون فاعلا مركزيا في صياغة الحلول، بما يضمن لها حماية أمنها القومي وتعزيز مكانتها كوسيط إقليمي يحظى بالثقة.

الفرع الثاني: مسار الوساطة الجزائرية (2012-2015)

عرفت الأزمة المالية منذ بدايتها سنة 2012 دينامية تفاوضية معقدة، حيث تقاطعت فيها حسابات الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، وتداخلت الأجندات الأمنية مع رهانات التنمية والهوية. في خضم هذا المشهد، برزت الجزائر كفاعل محوري قاد مسارا تفاوضيا متدرجا امتد من اللقاءات الأولية الى التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مارس 2015⁽¹⁾. إن تتبع هذا المسار يكشف عن رؤية جزائرية متكاملة في إدارة النزاعات، قوامها التدرج، توسيع قاعدة الحوار، وضبط التوازن بين أطراف متناقضة المصالح.

أولا- المرحلة الأولى: الاتصالات التمهيدية (2012-2013)

عقب اندلاع الأزمة في شمال مالي، سادت حالة من الارتباك داخل الساحة المالية، حيث سيطرت الحركات الأزوادية على مدن الشمال، بينما شهدت باماكو انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012. هذا الفراغ السياسي أعطى دفعا للجماعات المسلحة لتوسيع نفوذها. بالنسبة للجزائر، كان الوضع خطيرا لدرجة استثنائية، إذ تزامن مع ارتفاع وتيرة التهريب والعمليات الارهابية على حدودها الجنوبية. في هذه المرحلة، تبنت الجزائر سياسة مزدوجة: من جهة، عززت إجراءاتها الأمنية على الحدود مع مالي، ومن جهة أخرى، فتحت قنوات اتصال غير معلنة مع مختلف الأطراف المالية، سواء الحكومة الانتقالية في باماكو أو بعض الحركات الأزوادية⁽²⁾.

كما استغلت الجزائر شبكة علاقاتها التاريخية مع قبائل الطوارق، الذين يرتبطون بالعلاقات الاجتماعية واقتصادية وثيقة مع جنوب الجزائر، لتجس نبض الميدان وتقدير إمكانيات الوساطة هذا التحرك المبكر مكن الجزائر من تثبيت موقعها كطرف لا يسعى الى استغلال الأزمة بل

(1) سيدي أعمار شيخنا، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014. في: <https://tinyurl.com/yjcutp3m> ، شوه: 17 مارس 2024.

(2) أحلام بارش، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 48، ع. 47 (2021): 949.

الى تطويقها، خاصة في ظل غياب إجماع دولي على طبيعة الحل، وتباين المواقف بين فرنسا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، والإتحاد الإفريقي.

ثانيا - المرحلة الثانية: إطلاق المبادرة الجزائرية (2013-2014)

مع التدخل العسكري الفرنسي في جانفي 2013 عبر عملية "سيرفال"، تعقد المشهد أكثر. فبينما رحبت بعض الأطراف المالية بهذا التدخل باعتباره أنقذ باماكو من سقوط كامل، نظرت الجزائر بعين الريبة الى أبعاده الاستراتيجية، معتبرة أن أي حل مفروض من الخارج لن يكون مستداما. لذلك سارعت الدبلوماسية الجزائرية الى بلورة مبادرة وساطة بديلة تركز على "الحوار المالي-المالي" ورفض الإملاءات الخارجية⁽¹⁾.

في هذا السياق، كثفت الجزائر لقاءاتها مع الحركات الأزوادية، وشجعت الحكومة المالية على الانخراط في مسار تفاوضي برعايتها. وقد تجسد هذا التوجه في تنظيم سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة ابتداء من جانفي 2014، شاركت فيها الحكومة المالية، "تنسيقية الحركات الأزوادية"، و "منصة الحركات السياسية"، إضافة ممثلين على المجتمع المدني. هذا الانفتاح الواسع كان يعكس إدراك الجزائر أن نجاح أي اتفاق يقتضي إشراك أكبر قدر ممكن من الفاعلين، لتجنب إعادة إنتاج تهميش شمال مالي⁽²⁾.

ثالثا - المرحلة الثالثة: مفاوضات الجزائر (جويلية 2014 - مارس 2015)

تمثل هذه المرحلة قلب الوساطة الجزائرية، حيث انتقلت من المبادرات الفردية الى عملية تفاوضية منظمة، فقد استضافت الجزائر خمس جولات تفاوضية متعاقبة بين جويلية 2014 ومارس 2015، شاركت فيها الى جانب الأطراف المالية كل من الأمم المتحدة (MINUSMA)، الاتحاد الإفريقي، الإيكواس، الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. تميزت هذه المفاوضات بعدة سمات:

الطابع الشامل: إذ جمعت الحكومة الحركات الأزوادية، والفاعلين السياسيين في باماكو، ما منح العملية شرعية واسعة.

(1) توفيق بوقاعدة "جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي: دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك"، مجلة الدراسات السياسية 7، ع. 2 (2023): 251.

(2) شيخنا، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر..".

النهج التدريجي: حيث ناقشت كل جولة محورا محددا (الأمن، الحكم المحلي، التنمية، الادمج العسكري)، ما سمح ببناء أرضية توافقية تدريجيا.

الدور الجزائري المركز: فقد قاد فريق الوساطة بقيادة الوزير الخارجية رمطان لعمامرة العملية بحزم، مع الاستعانة بخبرته الإفريقية السابقة كمفوض للسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي، وقد أكد لعمامرة أن "الحل لا يمكن أن يكون عسكريا، وإنما بالحوار بين المالين أنفسهم"

هذا المسار توج في 1 مارس 2015 بتوقيع " اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر " وهو اتفاق تاريخي لم يقتصر على انتهاء النزاع المسلح، بل أرسى أسسا مؤسسية لإعادة بناء الدولة المالية على قاعدة جديدة من اللامركزية، الادمج، والتنمية (1) .

رابعا - سمات المقاربة الجزائرية في إدارة الوساطة:

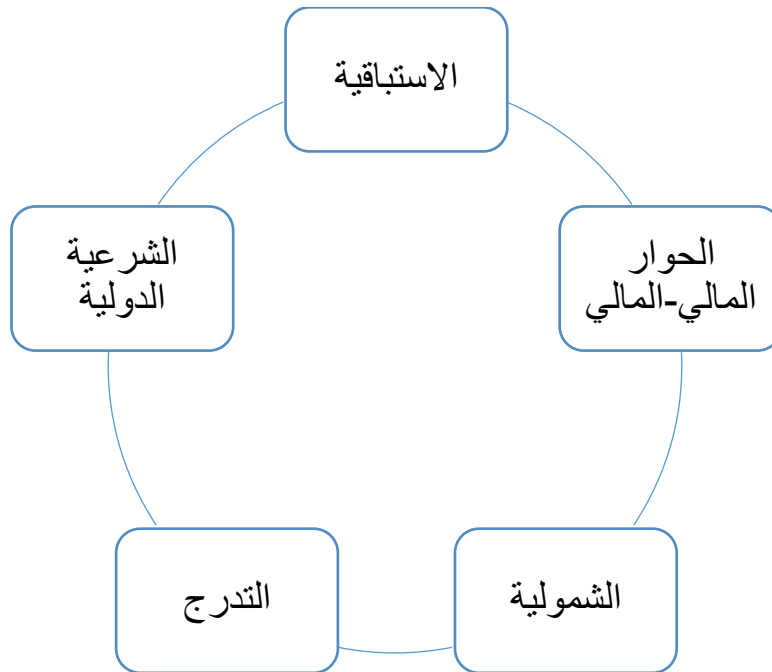
لقد اتسم مسار الوساطة الجزائرية بعدد من الخصائص التي عكست فلسفة صانع القرار في إدارة الأزمات الإقليمية فقد برزت الاستباقية من خلال تحرك الجزائر منذ 2012 لفتح قنوات اتصال مع مختلف الأطراف قبل أن تتبلور المبادرات الدولية في حين جسدت فكرة السيادة الوطنية بحيث يكون حلا "ماليا-ماليا" نابعا من الفاعلين المحليين دون وصاية خارجية. كما تميز المسار بـ الشمولية عبر إشراك الحكومة والحركات المسلحة والمجتمع المدني في جولات الحوار، وبـ التدرج الذي اعتمدته الجزائر لبناء الثقة وتجنب انهيار العملية (2). وأخيرا، ضمنت مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والفاعلين الدوليين إكساب العملية شرعية دولية أضفت عليها بعدا قانونيا وأخلاقيا (3).

(1) "فرقاء مالي يوقعون إعلان الجزائر لوقف المعارك"، العربية نت، 2015.

(2) بوقاعدة، "جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي.."، 252.

(3) بارش، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل.."، 952.

الشكل رقم (27): الخصائص الأساسية للمقاربة الجزائرية في الوساطة بالأزمة المالية
(2012-2015) (1)



غير أن هذه الخصائص، وإن كانت تعكس ملامح جوهرية في تصميم الوساطة الجزائرية، تبقى في حد ذاتها عناصر وصفية للآلية، أما الحكم على فعاليتها العملية ونتائجها الميدانية فيستوجب الانتقال الى تحليل الانعكاسات، وهو ما سيتم التطرق إليه في فصل لاحق.

خامسا - التحديات خلال مسار الوساطة

لم يكن مسار الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية مسارا سهلا أو خاليا من العراقيل، بل واجه مجموع من التحديات التي ترتبط بطبيعة الأزمة نفسها وتعقيدات السياق الإقليمي والدولي. قد شكل انعدام الثقة المتبادل بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية عقبة مزمنة، إذ ظلت كل جولة تفاوضية مهددة بالانهيار نتيجة هشاشة الضمانات وعمق الجروح التاريخية بين الطرفين. كما واجهت الجزائر تحديا آخر متمثلا في التدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية، حيث اتسمت باريس بميل واضح نحو المقاربة العسكرية (2)، ما خلق توترا غير معلن بين الخيار الدبلوماسي الجزائري والخيار العسكري الفرنسي. الى جانب ذلك برزت الهشاشة الداخلية للدولة المالية،

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: بن ملوكة خيراني وطيب عيسى، "دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي"، الحوار المتوسطي، 2020؛ ومراجع أخرى.

(2) Boukhars, The Paranoid Neighbors, 8-9.

حيث أدى ضعف المؤسسات المركزية وعدم استقرارها السياسي الى صعوبة التزامها بتطبيق ما يتم الاتفاق عليه. كما عانى المسار من تعدد الفاعلين المسلحين واختلاف أجنداتهم، إذ لم يكن من السهل توحيد المواقف بين حركات أزوادية ذات توجهات متباينة، بعضها يطالب بمزيد من الحكم الذاتي وأخرى تلوح بالانفصال.

أمام هذه التحديات، سعت الجزائر الى الموازنة بين الحزم والمرونة: الحزم في الدفاع عن ثوابت الاتفاق مثل وحدة مالي ورفض الانفصال، والمرونة في قبول توسيع صلاحيات الحكم المحلي والاعتراف بالخصوصيات الثقافية لمجتمعات الشمال. بهذا الأسلوب تمكنت من الحفاظ على استمرارية المسار التفاوضي، رغم الضغوطات الدولية والميدانية التي هددت بانتهائه.

الفرع الثالث: مضمون اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي (2015)

يمثل اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي، الموقع في مارس 2015، محطة محورية في مسار الوساطة الجزائرية، وتجسيدا لفلسفتها الدبلوماسية في إدارة الأزمات الإقليمية. فالاتفاق لم يكن مجرد وثيق تقنية تنهي النزاع المسلح بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية، بل شكل إطارا مؤسساتيا شاملا جمع بين المبادئ السياسية، الترتيبات الأمنية، الأبعاد التنموية، وآليات المتابعة. وبذلك عكس الاتفاق رؤية الجزائر القائمة على الجمع بين الحفاظ على سيادة الدولة الوطنية من جهة، الاستجابة للمطالب المحلية المشروعة من جهة أخرى، في توازن دقيق يجسد خبرتها في إدارة التناقضات (1).

أولاً- المبادئ العامة:

كرس الاتفاق في قسمه الأول جملة من المبادئ الأساسية التي تعد بمثابة أرضية مرجعية لتسوية. فقد شدد على احترام سيادة جمهورية مالي، وحدتها الترابية، طابعها الجمهوري والعلماني، وهي ثوابت كان صانع القرار الجزائري حريصا على تثبيتها منا لأي محاولة انفصالية تهدد استقرار المنطقة. في المقابل، اعترف الاتفاق بالخصوصيات الثقافية والإثنية لسكان الشمال، وعلى رأسهم الطوارق، من خلال النص على احترام تنوعهم الثقافي واللغوي وضمن مشاركتهم في الحياة العامة (2).

(1) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger, signé à Alger, 1 mars 2015

(2) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger, Titre I: *Principes et engagements*, Article 1-3.

هذا الجمع بين مبدئي وحدة الدولة والاعتراف بالتنوع يترجم بدقة مقاربة الجزائر الدبلوماسية. فمن جهة، لا تسمح الجزائر بالتنازل عن وحدة أراضي الدول، باعتبار أن أي انقسام قد يشكل سابقة خطيرة في إفريقيا كلها، ومن جهة أخرى، فهي تدرك أن إنكار الهويات المحلية يزيد من هشاشة الدولة ويغذي النزاعات المسلحة. هذا التوازن يمثل جوهر فلسفة الجزائر التي طورتها عبر تجربتها في "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" سنة 2005، حيث جمعت بين ترسيخ سلطة الدولة والانفتاح على إدماج الخصوصيات الاجتماعية والسياسة.

ثانيا - اللامركزية والحكم المحلي:

من أبرز ما تضمنه الاتفاق تكريس خيار اللامركزية المعمقة. فقد نص على نقل صلاحيات واسعة إلى السلطات المحلية المنتخبة في الشمال، مع منحها القدرة على تسيير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتماد ميزانيات خاصة بها، وذلك في إطار من "الحكم الذاتي الإداري" دون المساس بوحدة الدولة المركزية.

ولتعزيز هذا التوجه، نص الاتفاق على تخصيص 30% من موارد الدولة لصالح الجماعات المحلية، مع إعطاء الأفضلية للمناطق الشمالية التي عانت من تهديم لعقود. كما أقر إنشاء غرفة برلمانية ثانية (مجلس الشيوخ) لضمان تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية. هذه الإجراءات لا تعكس فقط إدراك الجزائر للخطورة المركزية المفرطة في تأجيج الصراعات، بل تعكس أيضا سعيها إلى إعادة بناء الدولة المالية على قاعدة جديدة من المشاركة والتوازن بين المركز والأطراف⁽¹⁾.

ثالثا - الإدماج وإعادة الهيكلة الأمنية:

خصص الاتفاق فصلا كاملا لإعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن، وهو ما يعكس التأثير المباشر للفلسفة الجزائرية المستوحاة من تجربة المصالحة الوطنية. فقد نصت المواد (19-20) على إنشاء لجنة وطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والحركات الموقعة، وبالتنسيق مع لجنة المتابعة⁽²⁾.

(1) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger. Chapitre 3 : Organisation institutionnelle et réorganisation territoriale, Articles 6-8.

(2) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger, Chapitre: Défense et sécurité. 4-5.

الى جانب ذلك نصت المواد (26-28) على إصلاح قطاع الدفاع والأمن (RSS) لاعادة تشكيل القوات المسلحة المالية على أسس أكثر تمثيلا للتنوع الوطني بما يضمن إدماج مقاتلي الحركات السابقة في مؤسسات الدولة، خاصة الجيش والشرطة (1). كما تقرر إنشاء وحدات مختلطة (MOC) ودوريات مشتركة تضم الجيش المالي وعناصر من الحركات الأزدادية بإشراف بعثة الأمم المتحدة (MINUSMA)، بهدف تأمين المناطق الشمالية تدريجيا.

هذا الترتيب يعكس فلسفة الجزائر التي تعتبر أن السلم لا يتحقق فقط عبر التوافق السياسي، بل يستلزم اعادة بناء مؤسسات الأمن على أسس توافقية، بما يضمن أن تكون قوات الدولة مرآة للتنوع الاجتماعي والجغرافي بدلا من أن تنظر إليها كأداة قمعية بيد المركز.

رابعا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أولى الاتفاق أهمية خاصة للبعد التنموي، باعتباره شرطا أساسيا لبناء السلم المستدام. فقد نص على إطلاق خطة متكاملة لتطوير الشمال المالي، تشمل مشاريع البنية التحتية، دعم الزراعة والرعي لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرصة عمل للشباب. كما تضمن الاتفاق إنشاء "صندوق خاص للتنمية" بتمويل وطني ودولي، مع دعوة المانحين الدوليين الى مؤتمر خاص لتعبئة الموارد (2).

هذا البعد يعكس إدراك الجزائر أن جذور الأزمة في شمال مالي ليست فقط أمنية أو سياسية، بل أيضا اقتصادية واجتماعية. ومن، فإن معالجة التهميش التنموي ورفع مستويات العيش يمثلان ركيزة أساسية لتجفيف منابع التمرد (3). ويلاحظ أن هذا التوجه يوازي ما تبنته الجزائر داخليا في مرحلة ما بعد العشرية السوداء، حين ربطت المصالحة الوطنية بإطلاق برامج اعادة الإعمار والتنمية المحلية.

خامسا - آليات المتابعة والتنفيذ:

لضمان عدم تحول الاتفاق الى مجرد نص قانوني غير مطبق، نصت المواد (55-60) على إنشاء لجنة (CSA) برئاسة الجزائر، وعضوية الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، المجموعة

(1) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, 6-5.

(2) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, Fonds pour le développement durable des régions du Nord, 5.

(3) بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، 225.

الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، لا والدول المجاورة مثل النيجر، موريتانيا، وتشاد، هذه اللجنة منحت صلاحيات واسعة تشمل مراقبة تنفيذ الالتزامات، حل النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف، وتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم. كما نص الاتفاق على تعيين "مراقب مستقبل" مكلف بإعداد تقارير كل أربعة أشهر عن مستوى التنفيذ (1).

وجود الجزائر على رأس هذه اللجنة لم يقتصر على تكريس دورها كوسيط، بل منحها أيضا موقعا مركزيا في ضمان التطبيق العملي لبنود الاتفاق، وهو ما جعلها ليست فقط مهندسة للتسوية، بل كذلك حارسة لتنفيذها.

من خلال استعراض المبادئ والآليات الأساسية لاتفاق الجزائر 2015، يتضح أن الاتفاق لم يكن مجرد تسوية سياسية للأزمة المالية، بل جاء كترجمة عملية لفلسفة الجزائر الدبلوماسية، التي تمزج بين تثبيت وحدة الدولة، إدماج التنوع، إعادة بناء المؤسسات الأمنية، وإطلاق ديناميكية تنموية. كما أن إدراج آليات متابعة صارمة برئاسة الجزائر يعكس رغبتها في الحفاظ على موقعها كضمان للسلم في الساحل. ومن هنا، يمكن القول إن الاتفاق يمثل نموذجا للدبلوماسية الجزائرية التي تراهن على الحلول السياسية التوافقية بدلا من التدخلات العسكرية.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في ليبيا: آلية دبلوماسية-سياسية لإدارة الأزمة (2011-2019)

شكلت الأزمة الليبية منذ اندلاعها في فيفري 2011 أحد أبرز الاختبارات التي واجهتها السياسة الخارجية الجزائرية فبحدود برية تتجاوز 900 كلم، وفضاء جغرافي شديد الهشاشة، وانهايار مؤسسات الدولة الليبية، أصبحت ليبيا مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري. صاغ صانع القرار الجزائري خيارا دبلوماسيا-سياسيا اتسم بـ الحياد النشط: رفض عسكرة الأزمة، رفض التدخلات الأجنبية، والدعوة الى حل سياسي ليبي-ليبي تحت رعاية أممية وإقليمية متوازنة. هذا الخيار لم يكن وليد اللحظة، بل امتداد لثوابت السياسة الخارجية الجزائرية منذ بيان أول نوفمبر 1954 التي جعلت من احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الدول الأخرى قاعدة مبدئية، ومن الحلول السلمية للنزاعات أداة عملية لحماية الأمن القومي.

(1) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali; 5-6.

الفرع الأول: الموقف المبدئي ورفض عسكرة الأزمة (2011-2013)

منذ اندلاع الأزمة الليبية سنة 2011 مثل التدخل العسكري الدولي لحظة مفصلية لصانع القرار الجزائري. فقد صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي فوض بحماية المدنيين عبر فرض حظر جوي، غير أن تطبيقه من قبل حلف الشمال الأطلسي سرعان ما تجاوز الهدف المعلن إلى إسقاط النظام الليبي بالقوة العسكرية. الجزائر، خلافا لعدد من القوى الإقليمية والدولية التي رحبت بالتدخل، تبنت موقفا واضحا رافضا لعسكرة الأزمة معتبرة أن تجاوز التفويض الأممي فتح الباب أمام انهيار شامل لمؤسسات الدولية الليبية وأدخل البلاد في حالة فراغ سلطوي وأمني.

هذا الموقف لم يكن مجرد تعبير دبلوماسي بل امتدادا لمنظومة مبدئية رسختها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، وتغليب الحلول السلمية للنزاعات. وفق هذه الرؤية، اعتبرت الجزائر أن التدخل الدولي لا يعالج جذور الأزمة بل يفاقمها، وأن أي حل لا بد أن يكون ليبيا خالصة عبر حوار وطني شامل (1). بالفعل، أظهرت الأدبيات اللاحقة أن موقف الجزائر لم يبن على تعاطف مع نظام القذافي، بل على قناعة بأن عسكرة النزاع ستؤدي إلى حالة فوضى إقليمية تهدد أمن الجزائر المباشر (2). على المستوى العملي، جسد هذا الرفض أساسا لسياسة الرأي عن المشاركة العسكرية، سواء في التحالف الدولي الذي قاده الناتو أو في أي تدخلات لاحقة. لقد تبنت الجزائر استراتيجية تقوم على الحياد النشط: فهي لم تتخطى في التدخل، لكنها في الوقت نفسه لم تغلق الباب أمام مساعي التسوية السلمية. ومن هنا يمكن القول أن قرار رفض العسكرة وضع أول لبنة في مسار الوساطة اللاحق، فبما أن الحسم العسكري مستبعد مبدئيا، فإن البديل الوحيد الذي يمكن للجزائر الدفاع عنه هو خيار الوساطة والحوار السياسي (3).

كما ارتبط هذا الموقف بقراءة أمنية دقيقة، فالتقارير الاستخباراتية الجزائرية رصدت منذ 2011 تدفقا واسعا للسلاح من ليبيا إلى منطقة الساحل، بما في ذلك وصول مخزونات نوعية

(1) شهرزاد أمال بريزين، أحمد الفقيه، "المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي: دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجا"، مجلة القانون والمجتمع والسلطة 21، ع. 1 (2023): 377-378.

(2) كمال مهني، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، بحث جامعة الجزائر 15، ع. 2 (2021): 24-25.

(3) علي مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع. 50 (2017)، 1-2.

الى مجموعات إرهابية في شمال مالي. هذه المعطيات عززت إدراك القيادة الجزائرية أن التدخل العسكري لم يحم المدنيين بل أطلق موجات من التهديدات العابرة للحدود. هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين الثوابت المبدئية والمحددات الأمنية الواقعية في تشكيل القرار، الجزائر رفضت عسكرة الأزمة لأنها لا تتسجم مع عقيدتها الدبلوماسية، ولأن نتائجها الأمنية على الأرض مثلت تهديدا مباشرا.

وبذلك، بين 2011 و2013 ظلت الجزائر تكرر في المحافل الدولية- خاصة في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي- أن الحل في ليبيا لا يمكن أن يكون إلا سياسيا وأن أي تدخل خارجي لا يزيد سوى من تعقيد الأزمة. هذا الموقف المبكر جعل الجزائر تنتظر إليها كطرف «متحفظ» في البداية، لكنه لاحقا أكسبها شرعية الوسيط النزيه، إذ ثبت أن التدخل العسكري لم يؤد الى استقرار، بل الى انهيار الدولة وتفشي الارهاب في المنطقة.

الفرع الثاني: المبادرة الجزائرية وتفعيل الدبلوماسية الوقائية (2014)

مع حلول عام 2014 دخلت ليبيا مرحلة أكثر تعقيدا مع انفجار أزمة الشرعية السياسية وتوزيع السلطة بين حكومتين متنافستين، حكومة المؤتمر الوطني العام في طرابلس، ومجلس النواب في طبرق. هذا الانقسام تزامن مع تصاعد المواجهات المسلحة بين الفصائل المختلفة، وانتقال التدخلات الإقليمية من الدعم غير المباشر الى الاصطفاف المعلن (1) بالنسبة للجزائر، كان هذا التطور يعني أن الموقف المبدئي الرفض لعسكرة الأزمة لم يعد كافيا، إذ أن استمرار الانقسام السياسي وتوسع دائرة الحرب الأهلية يندر بتحول ليبيا الى مصدر دائم للفوضى الأمنية والارهابية عبر حدودها الطويلة (2).

عند هذه اللحظة، قررت الجزائر الانتقال من دائرة الرفض الى دائرة الفعل المبادر، فأطلقت مبادرة سياسية في صيف 2014 ركزت على ثلاثة محاور مترابطة (3):

1- رفض التدخل العسكري الأجنبي والقواعد الأجنبية، إدراكا منها أن عسكرة الصراع ستفوض أي إمكانية لتسوية سلمية، وتزيد من تعقيد الأزمة داخليا وإقليميا.

(1) مهني، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار"، 24-25.

(2) عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع. 7 (2014): 1-2.

(3) (بريزيين، الفقيه، "المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي.."، 377.

2- الدعوة الى حوار وطني شامل يشارك فيه جميع الفرقاء الليبيين دون إقصاء، بما يعكس قناعة الجزائر أن أي حل يقصي طرفا سيبقي جذور النزاع قائمة.

3- صياغة دستور توافقي وتنظيم انتخابات شرعية كآلية لاستعادة المؤسسات، وربط الاستقرار السياسي بإعادة بناء قواعد الشرعية الدستورية (1).

هذه المبادرة لم تكن منعزلة عن البيئة الأمنية الداخلية للجزائر. فمذ هجوم عين أمناس (يناير 2013) الذي نفذته جماعات مسلحة تسللت من الأراضي الليبية، أصبح واضحا أن انهيار الدولة الليبية يشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري. ومن ثم، تحولت الوساطة الى ضرورة استراتيجية لحماية الداخل الجزائري عبر معالجة مصدر الفوضى عند الجوار. وهكذا ارتبطت المبادرة الجزائرية بثنائية الدفاع عن الثوابت الدبلوماسية وتأمين العمق الأمني (2).

الجدير بالذكر أن هذه المبادرة حملت بصمات ما يمكن تسميته بـ «الدبلوماسية الوقائية» الجزائرية، أي محاولة احتواء الأزمة قبل أن تتحول الى تهديد شامل. فبدل أن تتخربط الجزائر في اصطافات إقليمية، آثرت أن تطرح أرضها كمنصة للحوار، مؤمنة بأن معالجة جذور الأزمة -الشرعية الدستورية وتوازن القوى بين الفرقاء - هي السبيل الوحيد لمنع انزلاقها الى صراع لا نهاية له. وقد اعتبرت هذه الخطوة نقطة تحول من سياسة التحفظ السلبي (2011-2013) الى سياسة المبادرة الإيجابية (2014)، ممهدة بذلك الطريق أمام استضافة الجزائر لجلسات الحوار الليبي- الليبي سنة 2015.

المبادرة الجزائرية اكتسبت أهمية إضافية لأنها قدمت مقاربة شمولية لا تقتصر على الجانب السياسي، بل تطرقت أيضا الى الترتيبات الأمنية وبناء المؤسسات. كما أنها أكدت أن الحل في ليبيا لا بد أن يكون ليبيا-ليبيا، مع دعم إقليمي وأمني متوازن لا يلغي «ملكية الليبيين» لمسارهم. وهو ما ميز الجزائر عن قوى إقليمية أخرى اتجهت الى دعم أطراف معينة على حساب أخرى.

الفرع الثالث: جلسات الحوار وإعلان الجزائر (2015)

شكّلت سنة 2015 المنعطف الأبرز في مسار الوساطة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، إذ انتقلت الجزائر من مجرد طرح المبادرات العامة الى لعب دور المنسق الفعلي لمسار الحوار

(1) هبة خالد جمال عبد الرازق، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ 2011"، المركز الديمقراطي العربي، 2023. في: <https://tinyurl.com/48b7d5u3> ، شوه: 23 سبتمبر 2024.

(2) مهني، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار.."، 25.

الوطني الليبي. ففي ظل استمرار الانقسام المؤسسي بين طرابلس وطبرق وفشل محاولات احتواء الأزمة، استضافت الجزائر على أرضها جولات حوار برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بقيادة المبعوث الدولي برناردينو ليون، وبحضور ممثلة الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغريني، وهو ما أعطى اللقاءات صفة الشرعية الأممية-الإقليمية⁽¹⁾.

1- الجولة الأولى (10 مارس 2015): انطلقت الجولة الأولى بمشاركة ممثلين عن مختلف الأحزاب والشخصيات الليبية. البيان الختامي أكد على وحدة ليبيا وسيادتها واستقلالها، وعلى التمسك بالإعلان الدستوري، ونبذ العنف كوسيلة لحل النزاعات⁽²⁾. هذه الجولة كانت اختباراً لقدرة الجزائر على جمع طيف واسع من القوى المتناقضة في مكان واحد، وأظهرت أن الجزائر تملك ما يكفي من الثقة لدى جميع الأطراف لتكون منصة محايدة.

2- الجولة الثانية (أفريل 2015): توسع النقاش إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية باعتبارها حجر الزاوية في استعادة الشرعية السياسية، مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف. وقد اقترح المبعوث الأممي آليات عملية للتهدئة، مثل وقف العمليات العسكرية الميدانية، وتبادل السجناء، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية. الجزائر في هذه المرحلة لعبت "الميسر"، إذ وفرت البيئة الآمنة ودفعت في اتجاه إبقاء الحوار مفتوحاً رغم التباينات⁽³⁾.

3- الجولة الثالثة (جوان 2015) وإعلان الجزائر: الذروة كانت في هذه الجولة، التي انعقدت في جوان 2015، وأفضت إلى إعلان الجزائر. هذه الوثيقة نصت على:

- وحدة ليبيا ورفض أي تقسيم.
- رفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله.
- وقف العمليات العسكرية وسحب التشكيلات المسلحة من المدن.
- وضع جدول زمني لجمع السلاح المنتشر.
- إعادة بناء مؤسسات الجيش والشرطة على أسس وطنية.

(1) ياسين بودهان، "إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت"، *الجزيرة نت*، 12 مارس 2015. في: <https://tinyurl.com/kv5yw7z9> ، شوهذ: 11 أكتوبر 2024.

(2) علي مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، ع. 50 (2017): 1-2.

(3) بريزيين، الفقيه، "المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي.."، 377-378.

- تشكيل حكومة توافقية كإطار سياسي للمرحلة الانتقالية (1) .

لم يكن الإعلان مجرد إعلان نوايا، بل مثل خريطة طريق شاملة. فمن الناحية السياسية: حدد مبدأ الحكومة التوافقية كآلية لإنهاء ازدواجية الشرعية. ومن الناحية الأمنية: وضع تصورا عمليا لضبط السلاح عبر جداول زمنية وآليات رقابية. ومن الناحية المؤسساتية: أكد على إعادة بناء الجيش والشرطة بوصفهما ركيزتين لسيادة الدولة.

هذا الإعلان يعكس بوضوح المرجعية الجزائرية في إدارة النزاعات: أولا، الملكية الوطنية للحل: الحل الليبي-ليبي، بينما يقتصر دور الأطراف الخارجية على المرافقة. ثانيا، دمج السياسي بالأمني: فلا معنى لحكومة توافقية من دون ترتيبات أمنية، ولا جدوى من وقف النار دون مسار سياسي متفق عليه. ثالثا: رفض الإقصاء: منطق الحوار الشامل مستلهم من تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية التي بنيت على استيعاب الجميع.

بالنسبة للجزائر، إعلان الجزائر كان أكثر من حدث دبلوماسي، كان تجسيدا لخيار الوساطة كآلية لصنع القرار، فمن خلال هذه الوثيقة لم تعد الجزائر مجرد مضيف للحوار، بل أصبحت شريكا في صياغة المعايير السياسية والأمنية للحل (2). كما منح الإعلان الجزائر رصيدا إضافيا من الشرعية الإقليمية والدولية، خاصة أن مضامينه انسجمت لاحقا مع ما جاء في اتفاق الصخريات.

ورغم أن سنة 2015 مثلت لحظة مأسسة لمسار الوساطة الجزائرية عبر جلسات الحوار وإعلان الجزائر، فإن تنفيذ هذه الآلية لم يكن معزولا عن السياق المؤسسي الداخلي. فقد كان غياب الرئيس بوتفليقة عن المشهد بفعل وضعه الصحي يضع وزارة الشؤون الخارجية في الواجهة، حيث برز دور وزيرها رمطان لعمامرة كأحد المترجمين لخيارات الدولة في هذا الملف. غير أن حضوره لم يكن بمعزل عن التحديات إذ شهدت الخارجية خلال تلك الفترة حالة من الانقسام الوظيفي مع تعيين عبد القادر المساهل على رأس الشؤون المغاربية والإفريقية، ما جعل الجهاز يبدو في لحظات كأنه يسير برأسيين - وقد تمت الإشارة الى هذه الإشكالية بتفصيل أكبر في الفصل الثالث الخاص بالفواعل -، لذلك يكتفي هنا بالتنويه الى أن الوساطة الجزائرية

(1) بودهان، "إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت".

(2) حميد غمراسة، "الجزائر.. تهديدات داعش تخيم على جولة الحوار الليبي"، العربية نت، 3 جوان 2015. في:

<https://tinyurl.com/5n6pzsyx> ، شوهذ: 13 نوفمبر 2024.

في ليبيا لم تكن فعلا فرديا، بل جزءا من منظومة مؤسساتية عرفت تباينا داخليا لكنها حافظت على ثوبتها الكبرى وهو رفض التدخل العسكري والدفع نحو الحوار السياسي الشامل.

- اتفاق الصخريات (2015):

بينما كانت الجزائر تحتضن جولات الحوار الليبي-الليبي وتبلور "إعلان الجزائر" في جويلية 2015، كانت المغرب بدورها قد فتحت مسارا موازيا في مدينة الصخريات تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد توج هذا المسار بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015⁽¹⁾، والذي نص على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإنشاء مجلس أعلى للدولة، وتحديد مرحلة انتقالية جديدة بإشراف دولي.

بالنسبة للجزائر، لم يكن اتفاق الصخريات منافسا لمسارها، بل شكل امتدادا له. فجوهر ما تضمنه الاتفاق-أي إعادة الشريعة عبر حكومة وفاق، ووقف التصعيد والشروع في ترتيبات أمنية- كان حاضرا في خلاصات جلسات الجزائر. بمعنى آخر، رأت الجزائر أن اتفاق الصخريات لم يبلغ ما سبق أن طرحته، بل وفر غطاء رسميا أمميا لما دافعت عنه في إطار مبادرتها⁽²⁾.

وقد عبر المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية، عبد العزيز بن علي الشريف، عن هذا الموقف بوضوح حين قال:

"الجزائر تشيد بالتوقيع على اتفاق سياسي من قبل الأطراف الليبية المشاركة في الحوار بإشراف الأمم المتحدة... هذا الاتفاق مكسب من شأنه تمكين ليبيا، البلد الشقيق والمجاور من استعادة السلم والأمن والاستقرار"⁽³⁾.
وأضاف في السياق ذاته:

(1) عثمان لحياني "الجزائر والصخريات الليبي: دعم متأخر ورغبة بتقادي التدخل العسكري"، العربي الجديد، 2015. في: <https://tinyurl.com/2z5y9vb8> ، شوهذ: 22 نوفمبر 2024.

(2) مصباح، الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل.."، 1-2.

(3) خالد محمود، "الجزائر ترهن تعديل اتفاق الصخريات بإرادة الليبيين: السراج بحث مع سلال سبل حل الأزمة"، الشرق الأوسط، 2017. في: <https://tinyurl.com/3f74j6w3> ، شوهذ: 22 نوفمبر 2024.

" في هذه المرحلة الحساسة والحاسمة، تؤكد بقاءنا الى جانب الشعب الليبي، وسنضم جهودنا الى جهود دول الحوار والمجتمع الدولي الهادفة الى مساعدة هذا البلد الشقيق لتكريس السلم والأمن بشكل نهائي وتعزيز الوحدة والمصالح الوطنية" (1).

هذا الموقف يكشف جانبا مهما من آلية الوساطة الجزائرية: فهي ليست مفيدة بـ " احتكار المسار"، بل قادرة على تكييف مع تعدد المبادرات شريطة ألا تمس بجوهر ثوبتها (رفض التدخل العسكري، الحوار الشامل، الملكية الليبية للحل) (2). لذلك أكدت الجزائر مرارا أن مسار الصخيرات " مكمل لا متناقض" مع ما تحقق في الجزائر، وأن التعدد يمكن أن يكون عامل إثراء بدلا من أن يتحول الى ساحة تنافس.

من الناحية العلمية، جسد اتفاق الصخيرات تراكما للمخرجات التي ساهمت الجزائر في تهيئتها، فالحوار في الجزائر منح شرعية سياسية-اجتماعية للعملية، بينما منح اتفاق الصخيرات الشرعية التعاقدية-الأممية. هذا التوزع بين " الشرعية الاجتماعية" و" الشرعية التعاقدية" جعل الجزائر مرتاحة لنتائج الاتفاق، رغم أن رعايته تمت في بلد مجاور.

كما أن طريقة تعامل الجزائر مع الصخيرات عكست سلوك الوسيط البراغماتي، اذ لم تدخل في صراع نفوذ مع المغرب، بل حافظت على موقعها عبر الاستمرار في استقبال الفرقاء الليبيين، والمشاركة النشطة في اجتماعات الجوار، والتأكيد أن أي اتفاق دولي يحتاج الى دعم من الإقليم حتى ينجح. بهذا ضمنت الجزائر أن تبقى جزءا من "المعادلة التفسيرية" لأي حل، حتى وإن لم تكن صاحبة الاحتضان الأخير.

قبول الجزائر باتفاق الصخيرات لم يكن تنازلا، بل خطوة ذكية لحماية مكاسبها. فقد أعطى ذلك انطبعا للمجتمع الدولي أن الجزائر لا تبحث عن "أضواء الوساطة" بل أن استقرار فعلي في جوارها. وبهذا رسخت صورتها كوسيط واقعي وموثوق، قادر على القبول بتكامل المسارات بدلا من التمسك بـ "احتكار الحل". وفي هذا السياق، أوضح المحلل السياسي رشيد شويخ أن:

(1) محمود.

(2) بريزين، الفقيه، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي..، 377-378.

"الجزائر كانت أبرز القوى التي أفشلت خططا مصرية وإقليمية لتنفيذ تدخل عسكري في ليبيا"، مؤكدا أن موقفها المبدئي ضد التدخل العسكري انسجم مع ما أفرزه اتفاق الصخريات من توجه نحو الحلول السياسية (1).

الفرع الرابع: الآليات الإقليمية (2014-2019) - آلية دول الجوار والآلية الثلاثية

أولا- آلية الجوار الليبي (2014-2019):

سعت الجزائر الى تطوير مقاربة جماعية تتجاوز المعادلات الثنائية المحدودة، فكان إنشاء إطار التشاوري يضم دول الجوار المباشر لليبيا (الجزائر، تونس، مصر، السودان، النيجر، تشاد) بمشاركة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية كهيئات مساندة. الهدف المعلن من هذه المبادرة كان توفير مظلة إقليمية تمنع التدخلات الأجنبية غير المنسقة، وتضمن أن أي تسوية تمر عبر حوار ليبي-ليبي تدعمه الأمم المتحدة ويحظى بقبول الجوار (2). أما الهدف الضمني فتمثل في إضفاء شرعية جماعية على الموقف الجزائري، بما يعزز قدرتها على التأثير ويحد من احتمالات عزلها في مواجهة القوى الدولية المتنافسة.

توج هذا التوجه في الاجتماع التأسيسي الذي احتضنته الجزائر العاصمة يوم 25 ماي 2014 على مستوى وزارة الخارجية. في هذا اللقاء، أعلن رسميا عن تأسيس " آلية دول الجوار لليبيا"، وهو ما شكل لحظة مفصلية في تعاطي الجزائر مع الأزمة الليبية. البيان الختامي شدد آنذاك على رفض أي حل عسكري، وأكد أن العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة هي المسار الوحيد المقبول. بهذا المعنى يمكن القول إن الجزائر نقلت الأزمة من كونها شأنا داخليا ليبيا الى مسألة إقليمية تستدعي التشاور والتنسيق الدوري، واضعة بذلك حجر الأساس لمنطق " الإقليمية كخيار استراتيجي". (3).

تطور الآلية عبر اجتماعاتها الدورية كشف عن قدرة الجزائر على الملاءمة بين حاجتها لإطار جماعي وبين سعيها للحفاظ على ثوبتها. ففي اجتماع الخرطوم (ديسمبر 2014). تم التركيز على وقف إطلاق النار كأولوية قصوى، خاصة بالنظر الى الانعكاسات المباشرة للأزمة

(1) لحياني "الجزائر والصخيرات الليبي..".

(2) مصباح، الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، 1-2.

(3) بريزين، الفقيه، "المقاربة الدبلوماسية الجزائرية..."، 377-378.

على السودان وتشاد. هذا الاجتماع أبرز بوضوح إدماج البعد الأمني في النقاشات، لم يعد الموضوع سياسيا بحتا، بل صار مرتبطا بمخاطر الارهاب والتخريب عبر الحدود (1). أما اجتماع الجزائر (مارس 2015) فقد تزامن مع جلسات الحوار الليبي-الليبي التي احتضنتها الجزائر العاصمة وهو ما أعطى دعما مباشرا للمسار الجزائري ومنحه شرعية جماعية إضافية (2).

عقب توقيع اتفاق الصخريات في ديسمبر 2015، انعقد اجتماع تونس (مارس 2016) ليؤكد دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، باعتبارها الممثل الشرعي الجديد المعترف به دوليا. الجزائر رغم تحفظها على بعض جوانب الاتفاق، قبلت بهذا الموقف الجماعي حفاظا على وحدة الصف الإقليمي، وأبرزت من خلاله براغماتيتها الدبلوماسية: فهي لم تمنع في الاعتراف بمخرجات المسار الأممي، لكنها في الوقت ذاته حرصت على أن تمر تلك المخرجات عبر قناة إقليمية جماعية تكرر دورها الوسيط (3).

غير أن المحطة الأبرز تمثلت في الاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول الجوار بالجزائر في ماي 2017، والذي عكس بوضوح كيف نجحت الجزائر في جعل الآلية منصة لتثبيت ثوابتها. البيان الختامي دعا الى " إدخال تعديلات توافقية على اتفاق الصخريات" من دون المساس بجوهره، وشدد مرة أخرى على رفض التدخل العسكري وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل أوضح حينها أن "تعديل الاتفاق قرار سياسي بحت يعود للأطراف الليبية وحدها". هذه الصياغة تكشف التوازن الذي سعت إليه الجزائر: دعم المرجعية الأممية، لكن مع الإصرار على الملكية الليبية للحل. وهو ما جعل من آلية الجوار مظلة لاعادة تأكيد ثوابت الجزائر بطريقة جماعية (4).

في الاجتماعات اللاحقة بالقاهرة (2017-2018) ثم في الخرطوم والنيجر (2018-2019)، توسيع جدول الأعمال ليشمل قضايا تتجاوز السياسة المباشرة: تنامي خطر الجماعات الارهابية العابرة للحدود، الهجرة غير النظامية، والتنسيق الأمني الحدودي (5). هذا التحول

(1) مهني، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار.."، 24-25.

(2) بودهان، "إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت".

(3) محمود، "الجزائر ترهن تعديل اتفاق الصخريات بإرادة الليبيين".

(4) محمود.

(5) مهني، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار.."، 25.

يعكس إدراك الجزائر بأن الأزمة الليبية لا تتفصل عن أمن الساحل والصحراء، وأن مقارنة الحل السياسي يجب أن تتكامل مع ترتيبات أمنية ميدانية. بعبارة أخرى، انتقلت الآلية تدريجيا من إطار سياسي الى إطار أمني-سياسي متكامل، وهو ما يتطابق مع الرؤية الجزائرية القائمة على ربط الامن بالتسوية السياسية.

تتميز آلية الجوار بخمس خصائص أساسية تبرز أهميتها ودلالاتها: أولا، أنها شكلت إطارا إقليميا مكملا للمسار الأممي، حيث لم تنافس جهود الأمم المتحدة، بل وفرت لها غطاء إقليميا منحها مصداقية إضافية. ثانيا، أنها أبرزت مركزية الجزائر كقوة دافعة ومحرك رئيسي، بحكم استضافتها المتكررة للاجتماعات وحصرها على توجيه البيانات نحو ثوابتها. ثالثا، أنها نقلت الوساطة الجزائرية من ثنائية (مع تونسي أو مصر) الى صيغة جماعية أوسع، ما جعل استقرار ليبيا قضية إقليمية جماعية. رابعا، أنها واجهت محاولات التدويل المفرط، إذ استخدمتها الجزائر كأداة لموازنة الضغوط الفرنسية والإيطالية الساعية الى احتكار الملف الليبي. وأخيرا، أنها جسدت الطابع الأمني-السياسي المتكامل، من خلال إدماج قضايا الارهاب والهجرة والتهريب ضمن جدول الأعمال، ما يعكس واقعية في قراءة التحديات.

من منظور نظري، يمكن تحليل هذه التجربة عبر مقارنة "الامن الإقليمي المركب" لباري بوزان، حيث شكلت ليبيا بؤرة أمنية أجبرت الدول المحيطة على التعاون لمواجهة تهديد مشترك. أما في ضوء نموذج مايكل بريتشير لصنع القرار، فإن الجزائر عند إدراكها حجم التهديد (مرحلة الإدراك) طرحت بديلا جماعيا عبر آلية الجوار (مرحلة البدائل) لتجنب خيارين مكلفين: التدخل العسكري المباشر أو العزلة الدبلوماسية. وبذلك، جسدت الجزائر سلوكا براغماتيا يتفادى المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى، وفي الوقت نفسه يحفظ لها موقعا لا غنى عنه في أي تسوية.

ثانيا - الآلية الثلاثية (2017-2019): التنسيق المغاربي-المشرقي

الى جانب آلية دول الجوار الواسعة التي نشأت في 2014، برزت منذ مطلع 2017 صيغة مصغرة سميت بـ " الآلية الثلاثية" بين الجزائر وتونس ومصر، وقد جاءت استجابة لحاجة واقعية الى تنسيق أوثق بين الدول الثلاث الأكثر التصاقا بالميدان الليبي. فبعد مرور عامين على توقيع اتفاق الصخيرات (2015)، لم تعرف الأزمة الليبية استقرارا، بل زادت تعقيدا

مع الانقسام السياسي وتوسيع النفوذ المسلح، ما جعل التنسيق الإقليمي بين هذه الدول ضرورة ملحة (1).

تأسست الآلية الثلاثية رسميا في 20 فبراير/شباط 2017 بتونس، بمبادرة من الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي. وقد حضر الاجتماع التأسيسي كل من عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية وجامعة الدول العربية ممثلا للجزائر، ووزير الخارجية التونسي خميس الجهنّاوي، ووزير الخارجية المصري سامح شكري. البيان الختامي شدد على رفض التدخل العسكري في ليبيا، وأكد على التمسك بالاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخريات 2015) كمرجعية أساسية، إضافة إلى الدعوة إلى الحوار السياسي شامل لا يقصي أحدا (2).

السياق كان حساسا، مصر كانت تميل لدعم قوات الشرق بقيادة خليفة حفتر، فيما تمسكت الجزائر بموقف الحياد الإيجابي وإشراك جميع الأطراف في الحوار، أما تونس فقد لعبت دور الوسيط التوافقي. لذلك جاءت هذه الصيغة الثلاثية كأداة لتقريب المواقف وضمان حد أدنى من التنسيق الإقليمي (3).

تظهر تجربة 2017-2019 أن الآلية الثلاثية تميزت بعدة خصائص رئيسية (4) :

- إطار إقليمي مصغر: أقتصر على الجزائر وتونس ومصر، وهي الدول الأكثر التصاقا بالأزمة.
- قناة الاحتواء التباينات: وفرت منبرا لإدارة الخلاف بين الجزائر (الحوار الشامل) ومصر (أولوية حفتر والمؤسسة العسكرية)، مع دور توافقي لتونس.
- مكمل لآلية الجوار: لم تلغي الإطار الواسع، لكنها عملت كأداة أكثر ديناميكية وسرعة في التحرك.
- تركيز على المرجعية الأممية: أكدت في كل بياناتها على اتفاق الصخريات كمرجعية أساسية، مع فتح المجال لتعديله توافقيا.

(1) مصباح، الوحشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، 1-2.

(2) لحياني، "الجزائر والصخريات الليبي..".

(3) هشام عبد الحميد، "الوساطة الجزائرية بالأزمة الليبية.. حدود الاضطراب والاختيار"، الجزيرة نت، 2017. في:

<https://tinyurl.com/y88xrwxn> ، شوه: 27 نوفمبر 2024.

(4) بريزيين، الفقيه، "المقاربة الدبلوماسية الجزائرية..."، 377-378.

الآلية الثلاثية (2017-2019) كانت تجربة مهمة في الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية، فقد منحت الجزائر قناة إضافية بالتنسيق مع تونس ومصر، وأتاحت لها التأثير في مسار الأزمة عبر صيغة مصغرة، أكثر تركيزاً وديناميكية في آلية الجوار الواسعة. غير أن عمرها القصير كشف عن هشاشة التوازنات، إذ سرعان ما تراجعت مع اشتداد الخلاف بين الجزائر ومصر بعد هجوم طرابلس 2019. ورغم ذلك، فقد أبزت هذه التجربة قدرة الجزائر على التحرك في أكثر من دائرة دبلوماسية (واسعة ومصغرة)، بما يعكس مرونة وابتكاراً في آلياتها الدبلوماسية حتى نهاية العقد.

المطلب الثالث: الدعم السياسي لتونس بعد 2011 كآلية سياسية في صنع القرار الخارجي الجزائري

في ظل المحيط المتلهب الذي أعقب الحراك العربي بعد 2011، بالإضافة إلى سوء العلاقة مع المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، بدت تونس الاستثناء النسبي، إذا اعتبرت من قبل صانع القرار الجزائري "الحدود الشرقية الآمنة والوحيدة". ومن هذا جاء الخيار الجزائري في تحويل دعمها السياسي لتونس إلى آلية أساسية في سياستها الخارجية، بهدف منعها من الانزلاق إلى الفوضى وتحييد المخاطر التي قد تتبع من انهيارها (1).

الفرع الأول: المبادئ الموجهة للدعم السياسي الجزائري لتونس

أولاً- رفض التدخل الأجنبي:

منذ اندلاع الأزمة التونسية بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي، أكدت الجزائر بمبدأ رفض التدخل الأجنبي باعتباره إحدى ركائز عقيدتها الدبلوماسية. هذا المبدأ تجسد بشكل واضح بتصريح الوزير الأول عبد المالك سلال في ديسمبر 2013، حيث شدد على أن الجزائر "متفتحة على كل حل بتونس، رافضة في التدخل في شؤونها" ما قصده سلال لم يكن مجرد موقف عابر، بل امتداد لمسار طويل من السياسة الخارجية الجزائرية التي قامت منذ الاستقلال على رفض أي وصاية خارجية في الشأن الإقليمي. الجزائر وهي التي عانت خلال الحقبة الاستعمارية من الهيمنة خارجية مباشرة طورت حساسية عالية اتجاه محاولات فرض حلول من

(1) وسيلة بومدين، "الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية: بين الحياد والمصلحة الجيوسياسية"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية 1، ع. 2 (2022)، 110.

خارج السياق الوطني للدول. لذلك رأت أن معالجة الأزمة التونسية لا يمكن أن تأتي عبر مبادرات دولية أو إقليمية فوقية، بل عبر مصدر داخلي ينبع من التوازنات المحلية⁽¹⁾. هذا المبدأ كان له بعد عملي واضح: فمن خلال الرفض للتدخل الخارجي أرادت الجزائر أن تحصن تونس من التحول الى ساحة صراع بالوكالة كما حدث في ليبيا المجاورة بعد تدخل حلف الناتو. فتجربة الليبية أثبتت أن عسكرة الأزمات وفرض حلول من الخارج يؤديان الى انهيار الدولة بدل انقاذها. بالنسبة للجزائر تونس تمثل منطقة تماس مباشرة وأي انهيار مشابه لما حدث في ليبيا سينعكس على حدودها الشرقية، لذلك لم يكن رفض التدخل مجرد إعلان مبدئي بل آلية سياسية وظيفتها الوقاية الاستراتيجية. إن رفض الجزائر لأي تخل دولي في تونس كان يحمل في طياته حماية ذاتية لسيادتها وللإقليم، فكل وصاية على تونس كانت تعني بالضرورة تكبيل حرية الجزائر في إدارة أمنها الحدودي والداخلي. بهذا المعنى يمكن القول إن هذا المبدأ جسد النقاء البعد القيمي مع البعد الأمني في آن واحد⁽²⁾.

ثانيا - الحياد الإيجابي:

النقطة الثانية التي ميزت المقاربة الجزائرية هي الحياد الإيجابي، وهو مفهوم يختلف عن الحياد السلبي أو الانعزال. فالجزائر لم تكتف بالنأي بنفسها عن الاصطفافات داخل الساحة التونسية، بل سعت الى بناء شبكة علاقات متوازنة مع جميع الفاعلين السياسيين. لم تبد الجزائر انحيازاً لأي حزب أو تيار، سواء حركة النهضة الإسلامية أو القوى العلمانية مثل نداء تونس، بل تعاملت معها على أنهما مكونات أساسية في التوازن الداخلي هذا الموقف جعلها في نظر التونسيين وسيطا محايدا يعتد به، قادرا على تقريب وجهات النظر في لحظات التأزم الحاد⁽³⁾. الحياد الإيجابي كان خيارا مدروسا، إذ أدرك صانع القرار الجزائري أن أي انحياز علني لطرف سياسي تونسي سيفقد الجزائر قدرتها على التأثير في مجريات الحوار الوطني، فالجزائر لا تملك رفاهية الانحياز، لأن مصير تونس ليس قضية خارجية بحتة بل مسألة ترتبط مباشرة

(1) "علاقات مميزة... بين الجزائر وتونس"، النهار أونلاين، 2014. في: <https://tinyurl.com/4pkrrwxkt>، شوهذ: 30 نوفمبر 2024.

(2) بومدين، "الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية.."، 110.

(3) بومدين، 112.

بأمنها الوطني. لذلك، كان لابد من بناء صورة "الجار المحايد" الذي يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

من الناحية العملية، تجسد الحياد الإيجابي في مبادرات الجزائر لجمع السبسي والغنوشي في لقاءات هدفت الى احتواء الانقسام السياسي. لم يكن الهدف من هذه الوساطات فرض تسوية جاهزة، بل خلق مناخ يسمح للتونسيين بالوصول الى حلول توافقية. فالحياد الإيجابي هذا لا يعني غياب التأثير، بل ممارسة تأثير غير مباشر يقوم على خلق الثقة. وهو ما ينسجم مع فلسفة الجزائر الدبلوماسية القائمة على المرافقة لا الوصاية (1).

ثالثا- اعتبار استقرار تونس امتدادا للأمن القومي الجزائري:

المبدأ الثالث الذي وجه المقاربة الجزائرية هو النظر الى استقرار تونس باعتباره امتدادا مباشرا للأمن القومي الجزائري. هذا التصور يجد جذوره في الإدراك الجغرافي-الاستراتيجية: فبين البلدين حدود برية طويلة نسبيا (نحو 965 كلم)، تتخللها مناطق جبلية وعرة مثل جبال الشعانبي التي تحولت بعد 2012 الى معقل للجماعات الارهابية. لذلك فإن أي اهتزاز أمني في تونس كانت له ارتدادات مباشرة على الجزائر. وقد عبر عن هذا المنظور العديد من المراقبين والباحثين، حين أكدوا أن الجزائر نظرت الى تونس كحلقة ضعيفة في محيط إقليمي مضطرب، ما جعلها ترى أن استقرارها الداخلي مشروط باستقرار جارتها الشرقية (2).

من هذا المنطلق، لم يكن دعم الجزائر لتونس مجرد تضامن دبلوماسي، بل خيارا استراتيجيا نابعا من قناعة أن حماية الجبهة الداخلية تمر بتحسين عبر البيئة المحيطة. التجربة الجزائرية مع الارهاب خلال العشرية السوداء - جعلت القيادة الجزائرية أكثر وعيا بخطر انتشار الفوضى عبر الحدود. لذلك فإن أي انهيار مؤسساتي في تونس كان سيعيد سناريو التسعينات بشكل مضاعف لكن هذه المرة من الجهة الشرقية.

هذا الإدراك الأمني انعكس في الخطاب الجزائري الرسمي الذي ربط بشكل مباشر بين أمن البلدين. حين تحدث المسؤولون الجزائريون عن دعم تونس، كانوا يرونه دفاعا عن

(1) عثمان لحياني، "السبسي يزور الجزائر في أول زيارة خارجية"، العربية نت، 2015. في: <https://tinyurl.com/524fdzkb> ، في: 11 ديسمبر 2024.

(2) بومدين، "الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية.."، 113. أنظر: لحياني، "السبسي يزور الجزائر في أول زيارة خارجية".

الاستقرار المشترك، وبهذا صار استقرار تونس بمثابة "خط دافع متقدم" عن الجزائر نفسها. هذا ما يفسر سخاء الجزائر في تقديم الدعم المالي، وحرصها على المرافقة السياسية والدبلوماسية لأنها كانت تدرك أن أي تكلفة تتحملها في دعم تونس تظل أقل بكثير من تكلفة التعامل مع تداعيات انهيارها.

بهذا فإن المبادئ الثلاثة شكلت الأرضية التي بُنيت عليها الآليات العملية اللاحقة من دعم مالي، وسلطات سياسية، مرافقة الحوار الوطني، وزيارات رفيعة المستوى، ومن دون هذا الإطار المبدئي، ما كان لصانع القرار الجزائري أن يجد شرعية كافية لتبني هذه الآليات. إن الجمع بين القيم الراسخة والحسابات الأمنية العملية هو ما جعل "الدعم السياسي" آلية ممنهجة في صنع القرار الخارجي تجاه تونس بعد 2011.

الفرع الثاني: الآليات العملية للدعم السياسي الجزائري لتونس 2011-2015 أولا- الإسناد المالي المبكر (2011):

منذ اللحظة الأولى لسقوط نظام بن علي، أدركت الجزائر أن تونس تمر بمرحلة حرجية تهدد استقرارها المالي والسياسي في أن واحد. ففي مارس 2011 قام الباجي قايد السبسي، الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة، بزيارة رسمية للجزائر، حيث حصل على دعم مالي عاجل قدره 100 مليون دولار من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وُضع تحت تصرف البنك المركزي التونسي لدعم المالية العمومية، هذه الخطوة لم تكن مجرد مساعدة مالية ظرفية، بل آلية سياسية بالدرجة الأولى، فالجزائر وهي التي تراقب انهيار مؤسسات الدولة الليبية المجاورة، كانت تدرك أن أي اهتزاز في الاقتصاد التونسي سيفتح الباب أمام تفكك مؤسسات الدولة وتفاقم التوترات الاجتماعية (1).

إن ضخ هذا الدعم المالي في ظرف سريع أعطى إشارة قوية على أن الجزائر لم تكتف بالتضامن الخطابي بل ترجمت موقفها إلى فعل عملي يحصن الدولة التونسية من الانهيار، فالمبلغ وإن بدا محدودا قياسا بالموازنات الدولية، كان ذا أثر سياسي استثنائي، لأنه جسد التزام الجزائر بمنع تونس من الانزلاق إلى فوضى مالية تشبه تلك التي عاشتها ليبيا بعد 2011. من هذا المنظور كان القرض أداة سياسية تستهدف تعزيز قدرة الدولة على الصمود أمام الضغوط

(1) "الجزائر تقدم مساعدة بـ 100 مليون دولار لتونس": الشروق اونلاين، 2011/03/16، في: <https://tinyurl.com/5x292s84> ، شوهذ: 02 جانفي 2025.

الداخلية والخارجية. كما أن اختيار بوتفليقة منح هذا الدعم بصفة عاجلة يعكس وعي القيادة الجزائرية بأن الاستقرار الاقتصادي هو شرط أساسي لبقاء مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن تأمينه هو جزء من حماية الأمن القومي الجزائري نفسه.

ثانيا - الوساطة بين الفرقاء السياسيين (2012):

مع تعقد المشهد السياسي في تونس سنة 2012، خاصة بعد بروز التنافس الحاد بين حركة النهضة الإسلامية وحزب نداء تونس، اختارت الجزائر أن تتحرك في اتجاه مختلف: لعب دور الوسيط بين الفرقاء. ففي ماي 2012 عاد الباجي قائد السبسي الى الجزائر، لكن هذه المرة بصفته رئيس حزب نداء تونس حيث لعب بوتفليقة دور الوسيط بينه وبين رئيس الحركة النهضة راشد الغنوشي من أجل تقريب وجهات النظر وتجنب مواجهة سياسية كبرى كانت تهدد بإفشال مسار الانتقال الديمقراطي⁽¹⁾.

هذه الوساطة تبرز كيف تحولت الجزائر من مجرد داعم سياسي خارجي الى فاعل مباشر في صناعة التوازنات الداخلية التونسية، لم يكن بوتفليقة يسعى الى فرض تسوية من موقع القوة، بل الى توفير منصة محايدة تسمح للفرقاء التونسيين بالحوار، بهذا جسدت الجزائر مفهوم الدعم السياسي الوقائي أي التدخل الدبلوماسي المبكر لتفادي الانزلاق الخلافات السياسية الى مواجهات عنيفة.

وقد شكل هذا الدور امتدادا لتجربة الجزائر الخاصة في التسعينات، حيث أدى غياب الحوار الوطني الى انفجار أزمة دموية طويلة. لذلك كان صانع القرار الجزائري يدرك أن منع تكرار سناريو مشابه في تونس يتطلب تشجيع الأطراف على التفاوض بدل التناحر. هذه الوساطة إذن لم تكن فقط دعما لجار، بل أيضا حماية غير مباشرة للجزائر من انتقال عدوى الصراع الداخلي عبر الحدود. فالانقسام السياسي الحاد في تونس كان سيخلق بيئة رخوة يسهل استغلالها من قبل الجماعات الارهابية والمهربين المنتشرين في المنطقة، وهكذا أعطت الوساطة الجزائرية بعدا استراتيجيا لمفهوم الدعم السياسي، عبر الوقوف على مسافة واحدة من الأطراف وتعزيز التوازن الداخلي.

ثالثا - المرافقة الدبلوماسية للحوار الوطني (2013-2014):

(1) لحياني، "السبسي يزور الجزائر في أول زيارة خارجية".

بلغت الأزمة التونسية ذروتها سنة 2013 بعد سلسلة من الاغتيالات السياسية وتصاعد العمليات الارهابية في المناطق الجبلية، وهو ما هدد بشكل جدي مسار الانتقال الديمقراطي. في هذا السياق، دعمت الجزائر بقوة مبادرة "الحوار الوطني" التي قادها الرباعي الراعي، والمكون من الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، هيئة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الانسان، وقد عبر وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة عن الموقف الجزائري حين اعتبر أن الحوار الوطني هو السبيل الأمثل لتجاوز الانقسام السياسي، مؤكدا أن الجزائر تنظر إليه كترجمة عملية لثقافة الحلول السلمية الداخلية (1).

هذه المرافقة لم تكن مجرد إعلان تأييد دبلوماسي، بل امتدادا لفلسفة جزائرية تقوم على نقل تجربتها الخاصة في الوئام المدني (1999) الى جارتها الشرقية، فكما اختارت الجزائر تجاوز أزماتها الداخلية في التسعينات عبر المصلحة الوطنية بدل الحسم العسكري المطلق، سعت الى تشجيع تونس على اعتماد نفس المنهج، ومن هنا يمكن القول إن الجزائر قدمت لتونس رأسمالا رمزيا" مصدره تجربتها الخاصة، وهو ما منح دعمها مصداقية إضافية.

رابعا - ترسيم الشراكة عبر الزيارات رفيعة المستوى (2015):

مع انتخاب الباجي قايد السبسي رئيسا للجمهورية في ديسمبر 2014، اختار أن تكون الجزائر أول وجهة خارجية له في فيفري 2015، هذه الخطوة حملت دلالات عميقة تتجاوز مجرد تقليد دبلوماسي، فقد أكد السبسي خلال زيارته أن الجزائر "الشريك الأمني والاقتصادي الاستراتيجي لتونس"، وهو تصريح يعكس إدراكا تونسيا رسميا بأن الدعم الجزائري لم يكن ظرفيا، بل خيارا استراتيجيا طويل المدى (2).

هذه الزيارة رسخت الدعم السياسي الجزائري كتقليد مؤسسي قائم على التنسيق الدائم بين قيادتي البلدين. فقد ناقش السبسي مع بوتفليقة ملفات جوهرية مثل مكافحة الارهاب، الوضع في ليبيا والساحل، والتعاون الاقتصادي. بهذا ارتقى الدعم الجزائري من مستوى المبادرات الجزئية (قرض مالي، وساطة، مرافقة) الى مستوى الشراكة المؤسسية المكرسة بانتظام عبر اللقاءات رفيعة المستوى.

(1) بومدين، "الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية.."، 112.

(2) طاهر هاني، "الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في أول زيارة دولة إلى الجزائر"، *فرانس 24*، 2015. في: <https://tinyurl.com/mr2wj42x>، شوه: 05 جانفي 2025.

منحت هذه الزيارة للجزائر اعترافا صريحا بدورها المركزي في استقرار تونس. كما أنها أعادت صياغة العلاقة الثنائية ضمن إطار تكاملي: الجزائر لم تعد مجرد داعم، بل أصبحت شريكا استراتيجيا في بناء منظومة الأمن والسياسة في تونس ما بعد الثورة، هذه النقلة من "الدعم" الى "الشراكة" تبرز نجاح الآلية الجزائرية في ترسيخ نفسها كخيار ثابت في السياسة الخارجية، قوامه الدمج بين البعد السياسي والأمني والاقتصادي.

من خلال هذه الآليات الأربع، يتضح أن الدعم الجزائري لتونس بعد الثورة كان مسارا تدريجيا ومتعدد الأبعاد: بدأ بالاسناد المالي المبكر لإنقاذ مؤسسات الدولة من الانهيار، تلاه الوساطة السياسية لمنع تفجر الخلافات الداخلية، ثم المرافقة الدبلوماسية لتأمين الحوار الوطني، وأخيرا الترسيم المؤسسي للشراكة عبر الزيارات رفيعة المستوى.

الفرع الثالث: الدلالات السياسية والعملية للدعم السياسي كآلية لصنع القرار.

من منظور نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية، يمكن فهم الدعم الجزائري لتونس باعتباره آلية سياسية ممنهجة، فقد وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة إقليمية متعددة الأبعاد، وكان عليها أن تختار بين عدة بدائل ⁽¹⁾ : الاكتفاء الداخلي، التدخل المباشر أو المرافقة السياسية. فاختارت الجزائر البديل الثالث، وفعلته من خلال:

الأداة المالية: عبر القروض والودائع التي عززت الاستقرار الاقتصادي.

الأداة الدبلوماسية: عبر الوساطات بين الفاعلين التونسيين.

الأداة المؤسسية: عبر دعم الحوار الوطني والزيارات الرسمية.

هذا التوجه يعكس عقلانية سياسية تحاول التوفيق بين مبدأ عدم التدخل وضرورة حماية الأمن الوطني عبر آليات سلمية. وهو ما يجعل "الدعم السياسي" أداة مستقلة داخل السياسة الخارجية الجزائرية، تستعمل بشكل ممنهج كلما اقتضت الظروف الإقليمية.

(1) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 65-70.

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية- التنموية في إدارة أزمات الجوار

تبلورت في الأدبيات الحديثة للعلاقات الدولية مقارنة الأمن الإنساني باعتبارها نقلة نوعية في فهم الأمن، إذ لم يعد يختزل في حماية الدولة من التهديدات العسكرية التقليدية بل توسع ليشمل أمن الأفراد والمجتمعات من مظاهر الفقر، البطالة، التهميش وانعدام التنمية. وبموجب هذا المنظور، ينظر الى الاقصاء الاقتصادي والحرمان الاجتماعي على أنهما تهديدات لا تقل خطورة عن الغزو أو الاعتداء الخارجي، لأنها تضعف مناعة الدولة من الداخل وتجعلها أكثر عرضة للاختراقات العابرة للحدود. هذا الإطار النظري يوفر مدخلا لفهم السياسة الجزائرية تجاه جوارها خلال الفترة 2009-2019، إذ يمكن اختزالها في شعار غير معن لكن حاضراً بقوة: "الأمن عبر التنمية".

لقد وجدت الجزائر نفسها أمام أزمات معقدة في مالي وليبيا والنيجر، حيث أثبتت التجربة محدودية الردع العسكري التقليدي في مواجهة الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية. وبناء على ذلك اختارت توظيف الأدوات الاقتصادية-التنموية ليس كبديل عن الأمن العسكري، بل كرافد مواز يهاجم جذور الأزمات بدل الاكتفاء بمظاهرها. فالتنمية هنا لم تطرح كخيار اقتصادي أو اجتماعي صرف، بل كآلية استراتيجية لإعادة بناء الفضاءات الحدودية ودمجها في الدورة الوطنية والإقليمية.

وتتج في هذا الإطار مبادرة النيباد كإطار قاري شامل للتنمية، أسهمت فيه الجزائر بدور مؤسس وفاعل عبر الدفع بالمشاريع الهيكلية الكبرى: الطريق العابر للصحراء، خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، وشبكات الألياف البصرية. هذه المشاريع لم تقرأ فقط كبنى تحتية للنقل والطاقة، بل كأدوات جيوسياسية، تعزز تموقع الجزائر كحلقة وصل بين المتوسط وإفريقيا.

في المستوى نفسه، شكل تنظيم التبادل التجاري ومحاربة الاقتصاد الموازي آلية مركزية لتقليص الهشاشة الاقتصادية التي غدت شبكات التهريب والجريمة المنظمة. فاجأت الاتفاقيات الثنائية مع تونس ومالي والنيجر، وفتح المعابر الرسمية مثل معبر تندوف-الزويرات مع موريتانيا، لتجسد إرادة سياسية في تحويل التجارة الغير الرسمية الى مسارات قانونية.

أما تنمية المناطق الحدودية فاعتبرت أداة وقائية لتعزيز الأمن الإنساني داخليا، من خلال توفير الخدمات الأساسية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية البديلة، بما أعاد تعريف الحدود كفضاءات للتكامل لا خطوط فصل.

وبذلك يمكن القول إن الجزائر عملت على تحويل التنمية من مجرد أداة اجتماعية الى عنصر جوهري في صناعة قرارها الخارجي، بما يعكس استيعابا عمليا لمفهوم الأمن الإنساني في إدارة أزمات الجوار.

المطلب الأول: مبادرة النيباد والدور التنموي القاري للجزائر

شكلت مبادرة النيباد (NEPAD) منذ إطلاقها سنة 2001 أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي أعادت صياغة النقاش حول التنمية في القارة الإفريقية من خلال الربط بين النمو الاقتصادي، الحكم الرشيد، والأمن الإقليمي في إطار رؤية شاملة يقودها الأفارقة أنفسهم⁽¹⁾، غير أن النيباد لم تطرح كخطة تقنية للتنمية فحسب، بل كتصور سياسي-اقتصادي متكامل يهدف الى معالجة جذور الهشاشة التي كرسّت التبعية والفقر، وارساء أسس اندماج قاري قائم على الاستثمار في البنى التحتية و التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة⁽²⁾. وفي هذا السياق، برزت الجزائر كأحد الفاعلين التأسيسيين لمبادرة الى جانب جنوب إفريقيا، نيجيريا، مصر والسنغال، وهو ما منحها موقعا رياديا في الدفاع عن مقاربة "الأمن عبر التنمية" في القارة.

لقد أعطت فترة 2009-2019 لهذا الدور بعدا خاصا، إذ تزامنت مع أزمات إقليمية كبرى في الساحل وليبيا ومالي، ومع تحولات في بنية الاقتصاد الجزائري نتيجة أزمة النفط عام 2014 فوجدت الجزائر في النيباد إطارا شرعيا يتيح لها الجمع بين مصالح الوطنية مكانتها الإفريقية، عبر الدفع بمشاريع هيكلية كبرى (الطريق العابر للصحراء، خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، الكابلات المعلوماتية)، التي تتجاوز الطابع الاقتصادي لتصبح أدوات استراتيجية لاعادة تشكيل فضاءات التفاعل بين شمال إفريقيا وعمقها الإفريقي. ومن هذا المنظور فإن دراسة النيباد لا تعني العودة الى تاريخ تأسيسها فقط، بل تحليل كيفية توظيف الجزائر لها كآلية عملية لإدارة الأزمات في جوارها المباشر، واعادة تموقعها كفاعل إقليمي مؤثر يربط المتوسط بإفريقيا جنوب الصحراء.

الفرع الأول: خلفية النيباد ودور الجزائر التأسيسي:

(1) أحمد بطاطاش، "مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا (النيباد): تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني* 8، ع. 2 (2017): 132-133.

(2) بن ملوكة وطبيي، "المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا.."، 263-265.

أولاً: السياق التاريخي ودوافع إنشاء النيباد

شهدت إفريقيا في تسعينيات القرن الماضي تبديلاً بنيوياً في موقعها داخل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، تراجع وزنها الجيوسياسي، انخفضت المساعدات، تفاقمت المديونية، وتراكمت اخفاقات خطط التنمية المتفرقة ضعيفة التنسيق⁽¹⁾. في هذا المناخ برزت الحاجة إلى إطار قاري موحد يتجاوز منطق البرامج القطاعية المعزولة ويتيح للأفارقة صياغة أجندتهم التنموية في مواجهة تحديات العولمة.

عام 2011، أطلقت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد NEPAD) في قمة لوساكا باعتبارها مشروعاً استراتيجياً يتجاوز حدود البرامج السابقة، ووصفت بأنها بمثابة "عقد اجتماعي جديد" بين إفريقيا وشركائها الدوليين، يركز على الحكم الرشيد والديموقراطية والاندماج الإقليمي وربط الأمن بالتنمية. وعلى مستوى الأهداف، حددت النيباد حزمة مقاصد دنيوية: تخفيف عبء المديونية إلى ما دون 10% من الإيرادات الوطنية بإعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار الاجتماعي والانتاجي، وتحسين توظيف المساعدات عبر آليات شفافة وفعالة كما استهدفت تنويع البنى الاقتصادية وتقليل الاعتماد على تصدير الموارد الأولية، وترقية التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا لمواكبة اقتصاد المعرفة، وتعزيز الصحة العامة بمكافحة الأوبئة الكبرى كالإيدز والملاريا كجزء من أمن الإنسان. وتوجت هذه الحزمة بهدف حاكم هو ترسيخ الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد بوصف شروطاً لازمة لجذب الاستثمار وبناء بيئة آمنة للتنمية⁽²⁾.

ثانياً: الجزائر داخل "الخماسية" التأسيسية ومنظور الأمن عبر التنمية

انبثقت النيباد من دمج مبادرات وطنية لخمس فاعلين قاريين: الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، مصر، السنغال، إذ وحدت هذه الدول مبادراتها (مثل "النهضة الإفريقية" لجنوب إفريقيا و "الأمن والتنمية" للجزائر) في إطار قاري موحد. برزت الجزائر في هذا المسار عبر دور رئاسي-دبلوماسي نشط للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي نقل خبرة التعافي الداخلي بعد "العشرية

(1) بطاطاش، "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.."، 132.

(2) العالم عبد السلام عز الدين، "مبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا (NEPAD)"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 24، ع. 1 (2009): 205-206.

السوداء" وميثاق السلم والمصالحة (2005) الى مقارنة قارية تؤكد أن استدامة الأمن مشروطة بمعالجة جذور الهشاشة (الفقر/البطالة/التهميش) لا بالاكْتفاء بالأدوات الردعية (1).

هذا التمهّل يتقاطع مع أدبيات الأمن الإنساني التي وسعت تعريف الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالفقر والبطالة ليسا "مشكلات اجتماعية" فحسب بل مهددات بنيوية للاستقرار. لذلك دفعت الجزائر داخل مسار النيباد الى تثبيت الارتباط المؤسسي بين الحكم الرشيد- التنمية- السلم لإغلاق الدائرة التي تغذي النزاعات، ما جعل النيباد بالنسبة لها منصة لتسويق هذا المنظور القائم على "الأمن عبر التنمية" على المستوى القاري (2).

ثالثا: النيباد كمظلة لمأسسة المشاريع القارية وتموضع الجزائر

تميزت النيباد بقدرتها على مأسسة المشاريع للحدود العابرة وإدراجها ضمن قوائم الأوليات القارية، مع تعبئة تمويلية عبر البنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي وغيرهما. ومن بين أبرز المشاريع ذات الصلة بالجزائر:

1. الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بنيجيريا مرورا بالنيجر ومالي يحول الصحراء من هامش هش الى ممر لوجيستي منظم (3).
2. خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP) بوصفه رافعة طاوية-جيوسياسية تنتج اعتمادا متبادلا مع دول الساحل وتوطر أمن الخط كمنفعة مشتركة (4).
3. إضافة الى كابلات الألياف البصرية التي تدرج الرقمنة ضمن بنية الأمن-التنمية. وعلى مستوى التقاطع مع الجوار الجزائري (2009-2019)، وفرت النيباد إطارا لإضفاء بعد مؤسسي على أدوات الجزائر الاقتصادية-التنموية في فضاء الساحل: الطرق والأنابيب والكابلات والمعابر، بما يجعل تنظيم التدفقات (سلع/ طاقة/ معلومات/ أشخاص) وسيلة لتجفيف روافد الاقتصاد غير الرسمي والجريمة المنظمة، أي ترجمة عملية لفلسفة "الأمن عبر التنمية" في إدارة أزمات الجوار.

(1) بن ملوكة وطبيي، "المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا.."، 266.

(2) خالد بشكيط، المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، 10-12.

(3) مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الطريق العابر للصحراء، 2.

(4) Mamman Saba Abdulkadir & Usman Yusuf Bako, "Exploring the Trans-Saharan Gas Pipeline (TSGP)", *International Journal of Law, Politics & Humanities Research*, (2025):1.

واجهت النيباد منذ انطلاقتها عقبات تمويلية ومؤسسية: بطء الإنجاز تفاوتت القدرة التنفيذية بين الدول، والاعتماد المفرط على الشركاء الدوليين، مع انتقادات لكونها "برنامجا نخبويا" بعيدا عن أولويات المجتمعات المحلية، بالنسبة للجزائر، يكشف ذلك فجوة بين الطموح القاري وواقع التنفيذ، فهي تحتاج الى تحويل الشرعية القارية الى مكاسب ملموسة على خطوط التماس (مالي- النيجر-ليبيا) حيث تتجاوز الهشاشة التنموية مع مخاطر التهريب والارهاب.

مع ذلك، حافظت الجزائر على التمسك بالنيباد لأسباب ثلاثة:

1. أنها تمنح مشاريع الربط غطاء قاريا يسهل التنسيق والتمويل.
2. وتتيح تقاسم الأمن-الصيانة في المشاريع العابرة للحدود.
3. وتوفر سرديّة سياسية-دبلوماسية تبرر المزج بين الأدوات التنموية والأمنية في إدارة الأزمات.

الفرع الثاني: دور الجزائر في تفعيل النيباد عبر المشاريع الهيكلية 2009-

2019

أولا- الطريق العابر للصحراء كآلية تنموية في إدارة أزمات الجوار (2009-

2019)

يشكل مشروع العابر للصحراء (Trans-Saharan Highway/TSH) واحدا من أبرز المشاريع الهيكلية التي تبنتها الجزائر في إطار مقاربتها التنموية لمعالجة أزمات جوارها خلال فترة 2009-2019. فقد أدرك صانع القرار الجزائري أن استدامة الاستقرار في محيط إقليمي هش مثل الساحل والصحراء لا يمكن ضمانها بالوسائل الأمنية والعسكرية وحدها، بل تتطلب مقاربة شاملة تجعل من البنية التحتية وسيلة للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والأمني (1).

1-الخلفية التاريخية والاستراتيجية للمشروع:

يعد مشروع العابر للصحراء من أقدم المبادرات القارية التي تعود جذورها الى الستينيات القرن العشرين، عندما أدرج ضمن مشروع الطرق الإفريقية الكبرى (TAH) تحت إشراف اللجنة

(1) UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor: Towards an Economic Corridor* (Geneva: United Nations, 2022), 14-16.

الفصل الرابع: آليات القرار الخارجي الجزائري في إدارة أزمات الجوار 2009-2019

الاقتصادية لإفريقيا (1). كان الهدف في تلك المرحلة هو كسر عزلة المناطق الداخلية وربط شمال إفريقيا بعمقها الإفريقي.

ومع مطلع الألفية الثالثة، أعيد إحياء المشروع ضمن أجندة النيباد (NEPAD) ومشاريع الاتحاد الإفريقي، بوصفه أداة محورية لتحقيق التكامل الإقليمي (2). الجزائر بدورها تبنت منذ البداية دورا مركزيا في تمويل الجزء العابر لأراضيها، ليس فقط كالتزام تنموي، بل كاستثمار مباشر بأمنها القومي، خاصة وإن الجنوب الجزائري يمثل الواجهة الأولى أمام أزمات الساحل.

الجدول رقم (38): تمويل بعض المقاطع الأساسية في مشروع الطريق العابر

للصحراء (3)

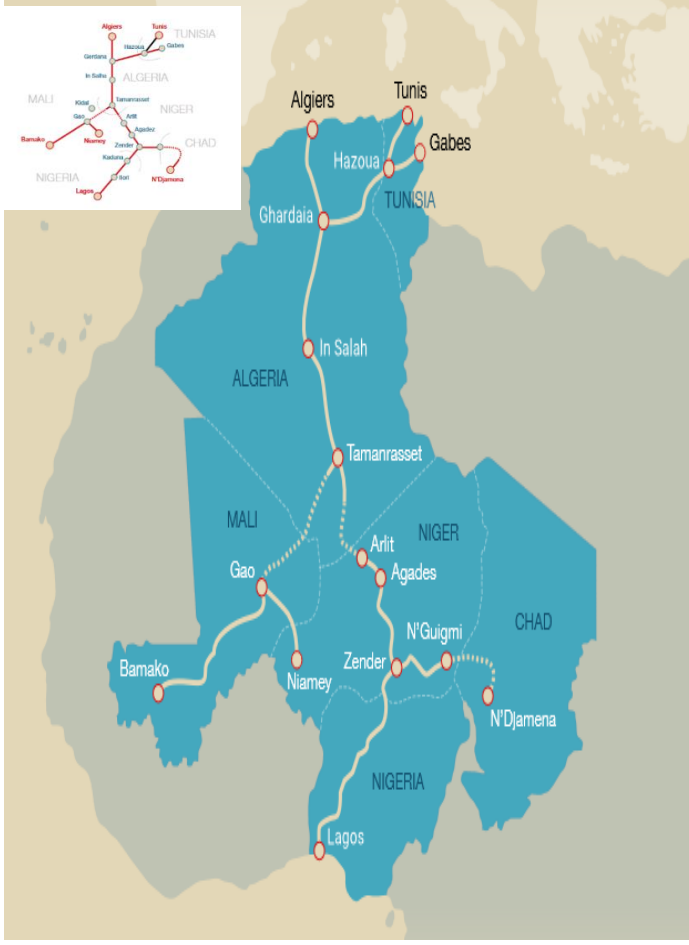
الدولة	التمويل
الجزائر	التمويل الوطني 100% لحصتها (3310 كلم)
النيجر - طريق أرليت-أسامكا (225 كلم)	ممول من البنك الإفريقي للتنمية AfDB + الدولة
النيجر - جسر فاربيه (543 م)	مشروع ممول من البنك الإفريقي للتنمية AfDB
تشاد - طريق ماساكوري-بول-الحدود مع النيجر (330 كلم)	تمويل مشترك (AfDB + البنك الإسلامي للتنمية + الدولة)

(1) African Development Bank Group, *Multinational Trans-Sahara Highway Project* (Abidjan: AfDB), 2.

(2) African Development Bank Group, 2-3.

(3) African Development Bank Group, 2-3؛ UNCTAD, *The Trans-Saharan Road*, 14-15.

2- الوصف الفني والحجم الكلي للطريق:



يمتد الطريق العابر للصحراء في مسراه الرئيسي على طول يقارب 9022 كلم، رابطا بين الجزائر العاصمة ومدينة لاغوس النيجيرية مروراً بالنيجر. غير أن إدراج الفروع الثانوية المتجهة نحو تونس ومالي وتشاد ضمن إحصاءات لجنة ربط الطريق العابر للصحراء رفع الطول الاجمالي للشبكة حوالي 9895 كلم، وهو ما يعكس توسع المشروع من مجرد محور رئيسي الى ممر قاري متكامل يربط شمال إفريقيا بغربها ووسطها. حتى سنة 2019، بلغ طول الأجزاء المعبدة منه حوالي 7771 كلم (80%)، فيما بقيت مقاطع

غير مكتملة بطول 1851 كلم، أغلبها في النيجر ومالي⁽¹⁾.

الجزائر كانت الأكثر تقدماً بين الدول الست، إذ أنجزت نحو 93% من حصتها (3070 كلم من أصل 3310 كلم) فيما بقيت فقط مسافة قصيرة (10 كلم) عند الحدود مع النيجر دون تعبيد⁽²⁾. أخرى مثل ممر الجزائر-نواكشوط عبر موريتانيا، بما يعكس رؤيتها الاستراتيجية لتوسيع محاورها الإفريقية.

(1) UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor*, 36-37.

(2) UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor*, 15-16.

الجدول رقم (39): نسب الإنجاز في مشروع الطريق العابر للصحراء حتى 2019⁽¹⁾

الدولة	الطول الإجمالي (كلم)	المعبد (كلم)	غير معبد/مسالك (كلم)	نسبة الإنجاز %
الجزائر	3310	3070	240	93%
النيجر	1985	1762	223	88%
نيجيريا	1152	1152	–	100%
تونس	699	~630– 650	<70	~90%
مالي	2180	1440	740	66%
تشاد	570	150	420	26%
المجموع	9895	8255	1693	~83%

3- الأهداف التنموية والأمنية للمشروع:

الهدف الاقتصادي: فتح الأسواق وتوسيع المبادلات: صمم المشروع لتقليص تكاليف النقل وزمن العبور، وربط الجزائر بالأسواق غرب إفريقيا ووسطها. فقد كانت الجزائر تسعى الى تنويع شركاءها التجاريين، خاصة بعد أزمة النفط 2014 التي أبرزت هشاشة اعتمادها على أوروبا الطريق العابر للصحراء يفتح المجال أمام ولوج سوق نيجيريا كقوة اقتصادية كبرى في إفريقيا، وسوق الساحل كفضاء ناشئ⁽²⁾.

الهدف الاجتماعي: تحسين معيشة السكان وربط الهوامش بالمركز: الطريق لم يكن مجرد إسفلت، بل ارتبط بمشاريع اجتماعية مكملة. ففي مناطق العبور بالنيجر وتشاد، مولت مشاريع لبناء مدارس ومراكز صحية وأسواق محلية، الى جانب آبار تعمل بالطاقة الشمسية لتلبية حاجيات الرحل والسكان المحليين. أما في الجزائر، فقد أسهم المشروع في إدماج مدن الجنوب

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: معطيات تقارير البنك الإفريقي للتنمية وتقرير الأونكتاد، مع إعادة تركيب النسب حسب الدول استناداً إلى بيانات لجنة ربط الطريق العابر للصحراء.

(2) UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor*, 15–16

مثل تمرناست وعين قزان في الدورة الاقتصادية الوطنية، وتحويلها من مناطق معزولة الى عقد لوجستية حيوية (1).

الهدف الأمني: آلية ضمن مقاربة "الأمن عبر التنمية": لم يكن خافيا على صانع القرار الجزائري أن الطريق يندرج أيضا في إطار المخاطر الأمنية. فبقدر ما ييسر العبور القانوني، بقدر ما يضيق على شبكات التهريب والارهاب التي تستغل عزلة الحدود (2).

ويؤكد تقرير الأونكتاد أن الطريق العابر للصحراء يمكن أن يتحول الى "ممر اقتصادي" يحد من اقتصاديات الظل إذا ما اقترن بتبسيط الاجراءات الجمركية والرقمنة.

الهدف الإقليمي: تكامل مؤسسي وقاري: يحمل المشروع أيضا بعدا إقليميا واضحا، إذ يربط بين ثلاث تكتلات اقتصادية كبرى: اتحاد المغرب العربي (AMU) من خلال دولتي تونس والجزائر، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، من خلال ثلاث دول مالي، النيجر ونيجيريا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا من خلال دولة تشاد (3). بذلك لا يمثل الطريق مصلحة وطنية فحسب، بل مشروعا قاريا يجسد رؤية الجزائر في تعزيز التكامل الإفريقي وتحويلها الى قاطرة إقليمية.

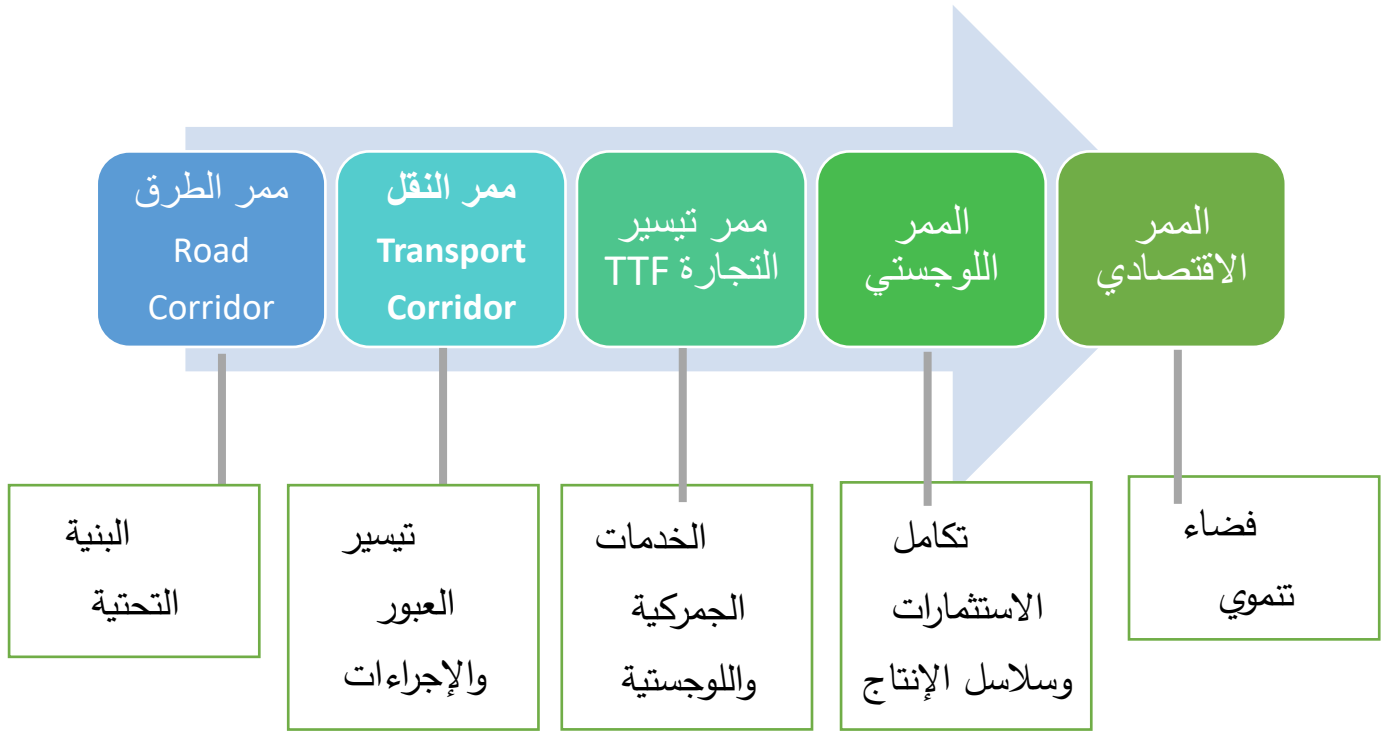
يوضح الشكل التالي المراحل التي يمر بها أي ممر إقليمي بدءا من البنية التحتية الطرقية وصولا الى التحول الى ممر اقتصادي متكامل، وهو ما ينسجم مع الرؤية الجزائرية بمشروع الطريق العابر للصحراء.

(1) African Development Bank Group, Multinational Trans-Sahara Highway Project, 2.

(2) UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor*, 88.

(3) African Development Bank Group, *Multinational Trans-Sahara Highway Project*, 2.

الشكل رقم (28): التطور من ممر طرق الى الممر الاقتصادي (1)



يبين الشكل أعلاه أن الجزائر، عبر مشروع الطريق العابر للصحراء قد تجاوزت مرحلة ممر الطرق نحو ممر النقل من خلال إنجاز البنية التحتية وربط الشمال بالجنوب. ومع فتح معابر جديدة، أبرزها معبر تندوف-الزويرات مع موريتانيا سنة 2018، وتبسيط بعض الإجراءات الجمركية، بدأت الجزائر تنتقل تدريجيا الى مرحلة تيسير التجارة، كما ساهم إدماج مدن الجنوب مثل تمنراست وعين قزام في الدورة الاقتصادية الوطنية في إرساء نواة لمستوى أعلى يتمثل في الممر اللوجستي. غير أن الوصول الى مرحلة الممر الاقتصادي المتكامل ما يزال هدفا استراتيجيا يتطلب استثمارات أوسع وربطاً مؤسسياً وثق مع المبادرات القارية، وفي مقدمتها منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AFCFTA).

إن موقع الجزائر مع نهاية سنة 2019، بين مرحلتين تيسير التجارة والممر اللوجستي، يبرز أن مشروع الطريق العابر للصحراء لم يكن مجرد بنية تحتية مادية بل مثل أيضا حاملا لأبعاد غير مادية لها انعكاسات على مستويات عدة.

ثانيا - خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP) وأبعاده الاقتصادية-الأمنية

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor*, 14.

يشكل مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (Trans-Saharan Gas Pipeline-TSGP)، المعروف أيضا باسم خط "نيغال" (NIGAL)، أحد أبرز المشاريع الهيكلية المدرجة في إطار مبادرة النيباد، بوصفه تجسيدا عمليا للمقاربة التنموية الجزائرية في إفريقيا⁽¹⁾. لم يكن المشروع مجرد استثمار في مجال الطاقة، بل مثل آلية استراتيجية لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية، حيث يتقاطع فيه الاقتصادي بالسياسي، والأمني بالطاقي، والتنمية بالاندماج القاري ويكشف تحليل هذا المشروع عن كيفية إدماج الجزائري للبنية التحتية الطاقوية ضمن أدوات سياستها الخارجية الهادفة الى تعزيز التكامل الإقليمي وربط لإفريقيا بأوروبا عبر شبكات الطاقة⁽²⁾.

1- الجذور التاريخية والتأسيس القانوني:

تعود جذور مشروع TSGP الى مذكرة تفاهم وقعت سنة 2002 بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة الوطنية النيجيرية للبترول (NNPC)، حيث تقرر القيام بدراسة جدوى لخط أنابيب يربط الغاز النيجيري بالجزائر ثم أوروبا⁽³⁾. غير أن النقلة النوعية تحققت في قمة أوجا بتاريخ 3 جويلية 2009، التي شهدت توقيع اتفاق حكومي ثلاثي بين الجزائر ونيجيريا والنيجر، يحدد الإطار القانوني والمؤسسي للمشروع. وصادقت الجزائر عليه من خلال المرسوم الرئاسي رقم 10-274 المؤرخ في 3 نوفمبر 2010⁽⁴⁾.

(1) Abubakar Liman and Fatima Abubakar Katcha, "Trans-Saharan Gas Pipeline Project and Energy Security: Prospects and Challenges," *Iconic Research and Engineering Journals* 9, no. 3 (September 2025): 82.

(2) Benjamin Augé, *Le Trans Saharan Gas Pipeline: Mirage ou réelle opportunité ?* (Paris : Institut français des relations internationales [IFRI], 2010), 4-5.

(3) Liman and Abubakar Katcha, "Trans-Saharan Gas Pipeline Project..", 84.

(4) Liman and Abubakar Katcha, 84.

هذا الانتقال من إطار تقني-شركاتي الى إطار حكومي-قانوني يعكس الطموح في تحويل المشروع الى أداة استراتيجية للتعاون الثلاثي، بما يتجاوز البعد الاقتصادي البحث ليشمل الأبعاد السياسية والأمنية.

2-المعطيات التقنية والمالية:

يمتد خط TSGP على طول يقارب 4128 كلم، منها حوالي 2130 كلم داخل الجزائر، بطاقة استيعابية تتراوح بين 20 و30 مليار متر مكعب سنويا. وقدرت كلفته الاجمالية بنحو 10 الى 13 مليار دولار، مع مساهمات متوقعة من مؤسسات مالية دولية على غرار البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية (1).

يبدأ الخط من دلتا النيجر، ويعبر النيجر وصولا الى الجزائر حيث يتصل بالشبكة الوطنية للأنابيب، ومنها الى أوروبا عبر خطوط قائمة مثل ترانس-ميد (Transmed) نحو

إيطاليا وميدغاز (Medgaz) نحو إسبانيا. بذلك يشكل TSGP امتدادا طبيعيا للبنية التحتية المتوسطة، ووسيلة لتعزيز الربط الطاقوي بين إفريقيا وأوروبا.

3-البعد الاستراتيجي-التنموي:

لم يكن إدراج المشروع في النيباد مجرد صدفة، إذ يعتبر من المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تهدف الى تعزيز الاندماج القاري. بالنسبة للجزائر، يتجاوز TSGP البعد الطاقوي ليكرسها كمحور استراتيجي في معادلة الطاقة الأوروبية-الإفريقية.

(1) Augé, *Le Trans Saharan Gas Pipeline*, 5-6.

يجسد المشروع منطق "الهندسة الإقليمية"، حيث يفرض التعاون بين الجزائر والنيجر ونيجيريا في مجالات أمنية-اقتصادية معقدة. هذا ما يجعل منه أداة لبناء مصالح مشتركة تدفع النحو الاستقرار الحدودي⁽¹⁾. ويعتبر TSGP أحد الحلول البديلة لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي، خاصة بعد أن كانت روسيا تزود أوروبا حوالي 40% من وارداتها قبل أزمة أوكرانيا⁽²⁾.

كما أن المشروع يعزز مكانة الجزائر ليس كمصدر للطاقة فحسب، بل كممر عبور رئيسي، ما يمنحها قدرة تفاوضية أوسع مع الاتحاد الأوروبي.

إن مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء لا يقرأ فقط كخيار طاقوي أو تنموي، بل يفرض نفسه أيضا كحالة تحليلية غنية تسمح بتطبيق عدد من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية⁽³⁾ فباعتباره مشروعا متعدد الأبعاد- اقتصاديا أمنيا، وسياسيا- فإنه يفتح المجال أمام قراءات متباينة تسعى الى فهم كيفية تداخل التعاون والتنافس، التنمية والهشاشة، والتكامل الإقليمي والصراع الجيوسياسي. ومن أبرز هذه المقاربات النظرية التي يمكن من خلالها تحليل المشروع. التبعية المعقدة (Complex Interdependence) كما صاغها كيوهان وناي (1977) التي توضح أن العلاقات بين الدول لا تنحصر في منطق القوة الصرف، بل تقوم على شبكة من المصالح المتداخلة⁽⁴⁾. يبرز هذا بوضوح في حالة TSGP، حيث نجد الجزائر ونيجيريا وأوروبا منخرطين في مشروع تعاوني للطاقة، رغم وجود منافسة سياسية حادة مع المغرب حول خط بديل على طول الساحل الأطلسي- اتفاقية بين نيجيريا والمغرب 2017-.

من منظور الجيوسياسية الطاقوية، يشكل المشروع ورقة نفوذ استراتيجية للجزائر التي تسعى الى تعزيز موقعها كمحور رئيسي لإمدادات الغاز نحو أوروبا فامتلاك شبكة الأنابيب

(1) Liman, *Trans-Saharan Gas Pipeline Project and Energy Security*, 82.

(2) James Henderson, *Russian Gas to Europe: The Impact of War and Sanctions* (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2022), 4-5.

(3) Daniel Yergin, *Energy Security and Global Politics*, "in *Energy and Security: Toward a New Foreign Policy Strategy*, ed. Jan H. Kalicki and David L. Goldwyn (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2005), 51-64.

(4) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977), 24-25.

المتوسطة (ترانس-ميد وميدغاز) يمنح الجزائر تفوقا بنويا يجعلها أكثر قدرة على التفاوض مع الإتحاد الأوروبي (1).

نظرية لعنة الموارد (Resource Curse)، التي تحذر من أن الثروات الطبيعية قد تتحول الى عامل هشاشة سياسية واقتصادية بدل أن تكون رافعة للتنمية، فبعض الدراسات ترى أن اعتماد الجزائر ونيجيريا المفرط على المشاريع الطاقوية الكبرى قد يرسخ التبعية للريع بدل الدفع نحو تنويع الاقتصاد (2).

ومن ناحية مقارنة التكامل الإقليمي (Regional Integration) تتيح النظر الى المشروع كآلية اندماج وظيفي، إذ إن التعاون في مجال الطاقة قد يحدث تسربا نحو مجالات أخرى كالأمن والسياسة، من خلال خلق التزامات مشتركة بين الجزائر والنيجر ونيجيريا في تأمين الخط وتنسيق السياسات.

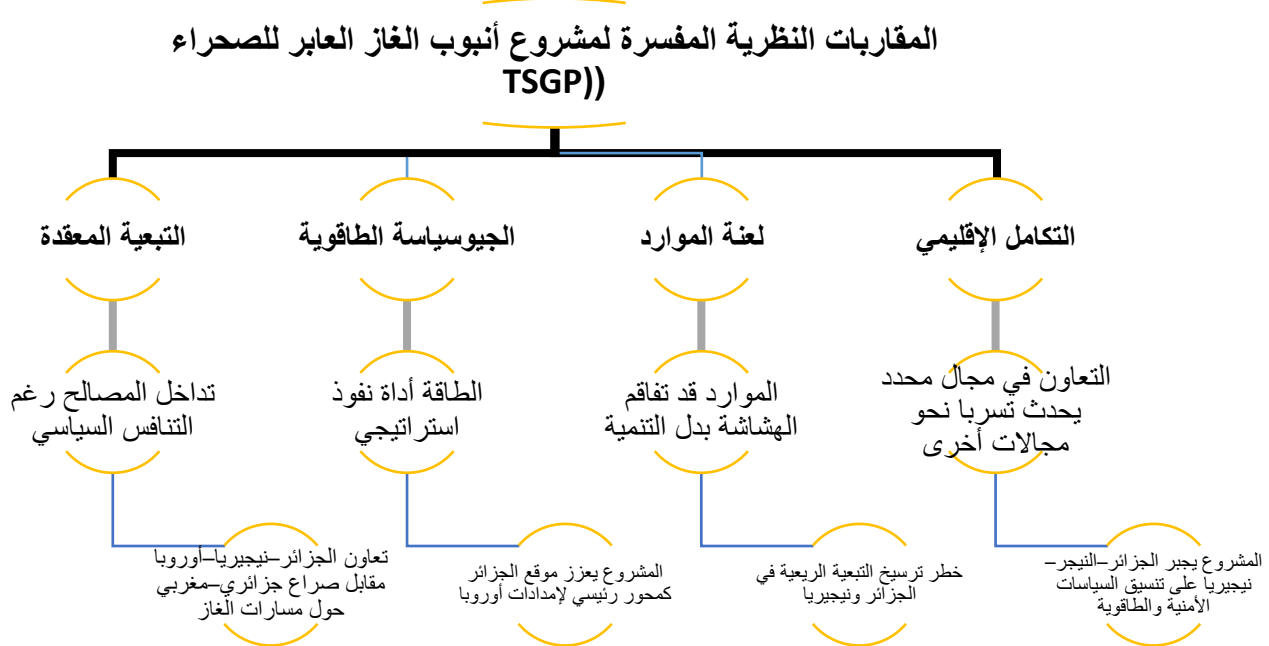
ولتوضيح ذلك بشكل مقارن، يبين الشكل الموالي كيف تنعكس هذا المقاربات النظرية على

مشروع TSGP:

(1) أحمد زكريا الشلق، "أمن الطاقة والسياسة الدولية: أبعاد الصراع والتعاون" مجلة السياسة الدولية، ع. 189 (2012): 45-47.

(2) Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkeley: University of California Press, 1997), 16-18.

الشكل رقم (29): المقاربات النظرية المفسرة لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "TSGP" (1)



وبذلك، يظهر مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) كأكثر من مجرد خط طاقي بل كمنصة تتقاطع فيها أبعاد التنمية والأمن والجيوسياسية، بما يجعله نموذجاً واضحاً للنهج الجزائري في توظيف مشاريع البنية التحتية كأدوات لصياغة فضاء إقليمي أكثر ترابطاً، وإذا كان هذا المشروع يعكس كيف يمكن للطاقة أن تتحول إلى وسيلة للاندماج والتأثير.

ثالثاً - مشروع شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء (Algiers-Abuja) (Optical Fiber):

1- الخلفية المؤسسية والجذور التاريخية:

انبثق مشروع الوصلة المحورية للألياف البصرية من إرادة سياسية مشتركة بين الجزائر ونيجيريا، حيث تقرر خلال الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة في جانفي 2002 الشروع في إنجاز كابل يربط الجزائر بأبوجا. وفي مارس 2003 انضمت النيجر رسمياً، قبل أن يتم تبني دفتر الشروط سن 2008 ما شكل انتقالاً من مخطط تقني إلى إطار تنفيذي ذي أبعاد إقليمية

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: Haas, Karl; Keohane and Nye

(1). وقد حظي المشروع بإدراج رسمي ضمن مبادرة النيباد باعتباره من المشاريع القارية ذات الأولوية، ما جعله جزءا من الهندسة الرقمية الإفريقية.

يمتد محور الجزائر -زیندر أبوجا على طول يقارب 4500 كلم، منها 2200 كلم داخل الجزائر، و900 كلم في النيجر، و800 كلم في نيجيريا (2). وقد استكملت الجزائر مقطعها الوطني سنة 2019 بإنجاز 2548 كلم من الألياف البصرية يربط العاصمة بعين قزام على الحدود النيجرية، إضافة الى خط فرعي نحو تندوف على الحدود الموريتانية. ويعد هذا المقطع امتداد للعمود الفقري الوطني لشبكة الألياف البصرية، ما يمنحه أهمية استراتيجية في ضمان استمرارية الخدمة وحماية التدفق المعلوماتي نحو الجنوب. والجدير بالذكر أن الجزائر أعلنت رسميا في 6 نوفمبر 2019 استكمال أشغالها، لتكون أول دولة من الدول الثلاث تتجر حصتها كاملة وفق المعايير الدولية.

2- البعد التنموي:

لا يقرأ المشروع كمجرد ربط بالإنترنت، بل كآلية لتنمية الاقتصاد الرقمي الإفريقي. فمن خلال تعزيز الربط العابر للصحراء، يسهم المشروع في تقليص الفجوة الرقمية بين الشمال وجنوب الصحراء، ويفتح المجال أمام الشباب للابتكار، والانخراط في التجارة الالكترونية والخدمات الرقمية. كما يعكس التزام الجزائر بأهداف التنمية المستدامة 9 و10 المتعلقة بالبنية التحتية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. ومن هذا المنظور، يصبح المشروع جزءا من فلسفة الجزائر التي ترى في البنية الرقمية عنصرا جوهريا لتحقيق الأمن عبر التنمية، خصوصا في فضاءها الحدودي (3).

3- البعد الاستراتيجي والأمني:

تنظر الجزائر الى المشروع كأداة لبناء السيادة الرقمية وتعزيز موقعها كدولة عبور إقليمية. فمن خلال ربط النيجر ومالي وتشاد، وهي دول غير ساحلية، بالكوابل البحرية المتوسطية، تتحول الجزائر الى قطب إقليمي للاتصالات، وقناة رئيسية لنفاذ إفريقيا جنوب الصحراء الى

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الجزائر)، "لوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء"، 2019. في: <https://www.mpt.gov.dz> ، شوهذ: جانفي 2025.

(2) African Development Bank, Regional ICT Infrastructure Projects in Africa, 2018

(3) لزهاري زواويد ويمينة مفاتيح، "المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): تحديات الحاضر ورؤى المستقبل"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية 9، ع. 2 (2020): 32.

أوروبا. هذا البعد الاستراتيجي يمنح الجزائر قدرة تفاوضية أكبر مع الشركاء الأوروبيين ويعزز حضورها كفاعل إقليمي يجمع بين الأمن والتنمية.

4- الحوكمة والتنسيق:

تم إنشاء لجنة الربط للوصلة المحورية للألياف البصرية (CLDT) ومقرها الجزائر، بهدف تنسيق الأشغال، وإيجاد التمويل، وتبادل الخبرات بين الدول المعنية. وقد شكلت هذه اللجنة منصة مؤسساتية لضمان انسجام المسارات الوطنية مع الرؤية القارية، وساعدت في حشد الدعم من مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية (1).

الفرع الثالث: سياسة الجزائر في إلغاء الديون الإفريقية كآلية داعمة للنيباد

أولاً: الخلفية الاقتصادية والسياسية للمبادرة

عرفت الجزائر خلال عقد التسعينيات أزمة مديونية خانقة، نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع الإيرادات، مما دفعها إلى الخضوع لبرامج إعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي وبنك باريس. هذه التجربة المريرة شكلت إحدى أبرز لحظات الضعف في التاريخ الاقتصادي والسياسي الجزائري، حيث فرضت على البلاد سياسات تقشفية قاسية أثرت بشكل مباشر على الطبقات الشعبية وزادت من هشاشة الاقتصاد الوطني. غير أن الطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية في العقد الأول من الألفية الثالثة مكنت الجزائر من إعادة ترتيب وضعيتها المالية بشكل جذري، إذ قامت بالسداد المبكر لديونها الخارجية سنة 2008، والتي بلغت حوالي 33 مليار دولار. هذا التحول جعل الجزائر تنتقل من موقع "المدين الضعيف" إلى موقع "الدائن المقتدر"، وهو ما أعطاهامامشاً أوسع للتحرك على الساحة الإفريقية من منطلق قوة مالية ودبلوماسية.

ثانياً: إلغاء الديون الإفريقية كأداة للتنمية التضامنية

قرار الجزائر في ماي 2013 بشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة إجمالية بلغت 902 مليون دولار لم يكن خطوة مالية تقنية فحسب، بل جاء في سياق رمزي وسياسي بالغ الدلالة، إذ تزامن مع الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية (1963-2013) (2)، وهو ما

(1) زواويد ومفاتيح، 32-35.

(2) "الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار"، أنظر: أحمد عطاف. قراءة في المشهد الجزائري مع وزير الخارجية الجزائري.

أضفى على المبادرة بعدا تاريخيا يعكس استمرارية الالتزام الجزائري تجاه قضايا القارة. هذا القرار حمل في طياته تجسيدا ملموسا لمفهوم "التضامن الإفريقي" الذي دافعت عنه الجزائر منذ استقلالها، حيث تجاوزت الخطابات الشعاراتية الى ممارسات عملية هدفت الى منح الدول الأكثر هشاشة فرصة لتخفيف الأعباء المالية الثقيلة الموروثة عن الاستعمار وسياسات الاقتراض غير المستدام.

وقد شملت قائمة الدول المستفيدة من هذا الإعفاء بلدانا من غرب ووسط وشرق إفريقيا، مثل موريتانيا، مالي، إثيوبيا، غينيا بيساو، موزمبيق، النيجر، السنغال، وتنزانيا، بما جعل المبادرة ذات أثر واسع المدى جغرافيا وسياسيا. وتعد موريتانيا المستفيد الأكبر بإعفاء بلغ 250 مليون دولار، وهو ما يبرز البعد الجيوسياسي للمبادرة التي أولت اهتماما خاصا لدولة الجوار ومنطقة الساحل، حيث يشكل الفقر والهشاشة الاقتصادية أحد أهم مولدات الاضطراب وعدم الاستقرار (1).

من منظور اقتصادي-تنموي، فإن الجزائر رأت أن مديونية بهذا الحجم تعد عائقا بنيويا أمام قدرة هذه الدول على توجيه مواردها المحدودة الى القطاعات الانتاجية والخدمات الأساسية مثل البنية التحتية، الزراعة، التعليم والصحة. وبذلك فإن شطب الديون يتماشى مع فلسفة "الأمن عبر التنمية" حيث يعتبر التخفيف من عبء المديونية شرطا أوليا لتعزيز قدرات الدول الإفريقية على مواجهة جذور التهميش الاجتماعي والاقتصادي.

أما على الصعيد السياسي-الدبلوماسي، فقد أرادت الجزائر أن تؤكد من خلال هذه المبادرة أنها ليست مجرد دولة غنية بالموارد الطبيعية، بل شريك مسؤول يوظف فوائضه المالية لتعزيز التنمية المشتركة. كما بعثت برسالة واضحة الى القوى الكبرى مفادها أن إفريقيا قادرة على صياغة حلول ذاتية لمشاكلها دون الارتهان الكامل للمبادرات الخارجية المشروطة، وهو ما جعل السياسة الجزائرية منسجمة مع جوهر فلسفة النيباد، القائمة على مبدأ "الملكية الإفريقية للتنمية"، إذ لم يكن القرار عملا أحاديا، بل جزءا من مشروع قاري أشمل يروم تمكين الدول الإفريقية من تحرير مواردها من عبء المديونية وتوجيهها الى المشاريع التنموية.

كما سمح هذا التوجيه للجزائر ببناء "رأسمال رمزي" جديد داخل القارة، إذ ارتبط اسمها بصورة دولة مانحة داخل إفريقيا، في وقت تتركز فيه الصورة النمطية عن القارة على تلقي

(1) "الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار".

المساعدات من الخارج. هذا البعد الرمزي عزز مكانة الجزائر الى جانب قوى إفريقية صاعدة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، وجعلها تقدم نفسها بوصفها فاعلا قادرا على المساهمة في اعادة رسم أولويات التنمية القارية انطلاقا من تجربتها التاريخية في الدفاع عن قضايا التحرر، وصولا الى موقعها الجديد كدائن يسعى لتكريس التنمية التضامنية كخيار استراتيجي (1).

رغم الرمزية الكبيرة لقرار الجزائر إلغاء الديون الإفريقية، إلا أن هذه السياسة واجهت جملة من التحديات المعقدة التي كشفت عن حدود القدرة الاستمرارية في لعب دور "الممول القاري" فابتداء من عام 2014، أدى الانهيار الحاد في أسعار النفط الى تراجع كبير في عائدات الجزائر المالية، حيث فقدت البلاد أكثر من نصف مداخيلها الخارجية، ما انعكس مباشرة على ميزان المدفوعات واحتياطي النقد الأجنبي. هذا التحول الهيكلي أجبر الحكومة على تبني سياسات مالية تقشفية، وأعاد الى الأذهان تجربة التسعينيات حين وجدت الجزائر نفسها خاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية. وفي نوفمبر 2016، لجأت الجزائر مجددا الى الاستدانة الخارجية بعد ثماني سنوات من الاكتفاء الذاتي، إذ وافق البنك الإفريقي للتنمية على منحها قرضا بقيمة 900 مليون يورو (995 مليون دولار) لدعم برنامج التنافسية الصناعية والطاقة وضبط التوازنات المالية (2).

هذا التناقض بين صورة "الجزائر الدائن السخي" وصورة "الجزائر المستدين من جديد" كشف هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على الريع الطاقوي، الذي يجعل من السياسة المالية رهينة لتقلبات السوق العالمية أكثر مما هي نتيجة تخطيط اقتصادي مستدام. فحين ارتفعت أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة، تحركت الجزائر بثقة في الساحة الإفريقية بوصفها فاعلا قادرا على تمويل مبادرات التضامن القاري ودعم النيباد. غير أن تراجع أسعار النفط لاحقا بين أن هذا الدور لم يكن مدعوما بتنوع اقتصادي حقيقي، وأن فوائض الريع لم تستثمر بما يكفي في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على تمويل السياسة الخارجية على المدى الطويل.

إضافة الى التحدي الاقتصادي، واجهت الجزائر أيضا جدلا داخليا حول أولوية توجيه الموارد المالية: هل تصرف داخليا لتغطية العجز الاجتماعي المتنامي، أم توظف خارجيا في

(1) "الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار".

(2) ياسين بودهان، "الجزائر تطرق باب المديونية الخارجية"، الجزيرة نت، 9 نوفمبر 2016. في: <https://tinyurl.com/2zh4u2kh> ، شوه: 10 فيفري 2025.

شكل مبادرات تضامنية تعزز المكانة القارية؟ هذا التساؤل برز في ظل ارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية، ما جعل بعض الأصوات تعتبر أن "دبلوماسية الكرم المالي" جاءت على حساب العدالة الاجتماعية في الداخل. وع ذلك ظل صانع القرار الجزائري يرى في دعم الدول الإفريقية امتدادا طبيعيا لدوره التاريخي في القارة، ومحاولة للحفاظ على نفوذ سياسي متوازن في محيط تتنافس فيه قوى إقليمية أخرى مثل المغرب وجنوب إفريقيا.

من هذا المنظور، لا يمكن قراءة التناقض بين "الجزائر الدائن" و "الجزائر المستدين" في بعده المالي فقط، بل يجب فهمه ضمن دينامية أوسع تظهر أن الجزائر حاولت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بناء سياسة خارجية قائمة على القوة الناعمة الاقتصادية، غير أن هشاشة بنيتها الانتاجية جعلت هذا المسار محدود المدى وقابلا للتراجع مع كل أزمة طاقت.

المطلب الثاني: تنظيم التبادل التجاري الرسمي ومكافحة الاقتصاد الموازي

في ظل تزايد الأنشطة التجارية غير الرسمية على طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار، أدركت الجزائر أن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية للحد من الاقتصاد الموازي الذي يهدد مواردها ويغذي شبكات التهريب. فقد أصبح ضبط المبادلات العابرة للحدود مسألة استراتيجية تمس الأمن القومي والتنمية في آن واحد، خصوصا مع اشتداد تداعيات أزمة النفط سنة 2014، وما تبعها من ضغوط مالية واقتصادية. من هذا المنطلق، تبنت الدولة مقاربة مزدوجة: أمنية واقتصادية، تعنى بتنظيم التبادل التجاري الرسمي ودمج النشاطات غير القانونية ضمن قنوات مؤسسية خاضعة للرقابة.

وقد تبلورت هذه الرؤية في جملة من الآليات التي شكلت ركيزة التعاون مع دول الجوار خلال الفترة 2009-2019، أهمها: الاتفاقيات الثنائية التي أرست الإطار القانوني للمبادلات، المعابر الحدودية التي مثلت قنوات عبور رسمية منظمة.

ومن خلال هذه الشبكة من الأدوات الاقتصادية-المؤسسية، حاولت الجزائر إعادة تعريف حدودها من فضاء للهشاشة والتهريب الى فضاء للتنمية والتكامل الإقليمي.

الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية كإطار مؤسسي للتبادل التجاري:

أولا- الاتفاق التفاضلي الجزائري-التونسي:

يشكل الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس، الموقع في تونس بتاريخ 4 ديسمبر 2008 والمصادق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 10-12 المؤرخ في 11 جانفي 2010، أبرز الآليات التي اعتمدتها الجزائر لتقنين المبادلات مع جوارها الشرقي.⁽¹⁾ وقد نشر البرتوكول رقم 1 المكمل للاتفاقية في الجريدة الرسمية بموجب المرسوم الرئاسي 13-271 المؤرخ في 24 يوليو 2013.⁽²⁾

تضمن الاتفاق إعفاء جمركيا كاملا للمنتجات الصناعية المدرجة في القوائم (ج1 ود1)، وتخفيضات تدرجية بنسبة 40% على المنتجات الواردة في القائمة (ج2)⁽³⁾، الى جانب حصص سنوية للمنتجات الزراعية. كما نص على قواعد صارمة للمنشأ، وأدوات إثبات محدد مثل شهادة تنقل السلع أو التصريح على الفاتورة، ما جعل التفضيلات مشروطة بالإنتاج الفعلي داخل الجزائر أو تونس. الى جانب ذلك، شمل الاتفاق التعاون الجمركي المؤسسي من خلال تبادل المساعدة بين إدارات الجمارك للتحقيق من صحة شهادات المنشأ، كما أحدث لجنة مشتركة دائمة لمتابعة التنفيذ وتوسيع القوائم عند الحاجة.

هذه العناصر مجتمعة جعلت الاتفاقية آلية قانونية لتقنين المبادلات وضبطها، وإضعاف نشاط التهريب عبر جعل التجارة الرسمية أكثر جاذبية. وتشير الدراسات التقييمية الى أن الاتفاق ساهم في رفع المبادلات الثنائية، حيث ارتفعت الصادرات الجزائرية نحو تونس بنسبة 24.7% بعد دخوله حيز التنفيذ، وبلغت المبادلات البينية حوالي 1.7 مليار دولار سنة 2022، منها 1.3 مليار صادرات جزائرية.

الى جانب هذا الاتفاق، عززت العلاقات الجزائرية-التونسية بجملة من الاتفاقات القطاعية التي شملت مجالات النقل، والطاقة، والضمان الاجتماعي، والفلاحة، والثقافية، والسياحة. ففي مجال النقل والمواصلات، وقعت اتفاقيات لتسهيل النقل البري والجوي والبحري بما يتيح انسياب حركة الأشخاص والبضائع. أما في قطاع الطاقة، فقد شملت الاتفاقيات التعاون في الكهرباء

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 11 جانفي 2010 يتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس، *الجريدة الرسمية*، ع. 12، 17 فبراير 2010، 3.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 13-271 مؤرخ في 24 يوليو 2013 يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس، *الجريدة الرسمية*، العدد 42، 21 غشت 2013، 3.

(3) مرسوم رئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 11 جانفي 2010، 4، المادة 4 (الفقرة المتعلقة بالإعفاءات والتخفيضات الجمركية).

والطاقات المتجددة، ما يعكس حرص البلدين على تنويع أسس الشراكة خارج نطاق المبادلات التجارية التقليدية. كما أبرمت اتفاقيات في مجال التكوين المهني والتشغيل والضمان الاجتماعي بهدف إدماج اليد العاملة وحماية حقوقها عبر الحدود. وتعزز التعاون في القطاع الفلاحي عبر بروتوكولات لتبادل الخبرات والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاتفاقيات الثقافية والسياحية والاعلامية التي أرسى قواعد للتواصل المؤسسي الناعم بين البلدين (1).

وعليه، فإن الاتفاق التفاضلي يشكل الإطار المؤسسي الرئيس لتنظيم التجارة الجزائرية-التونسية، بينما مثلت الاتفاقيات القطاعية آليات مكملة أضافت أبعادا اجتماعية ومهنية وثقافية، وأسهمت في تقنين النشاط الاقتصادي الحدودي والحد من جانبية الاقتصاد الموازي.

(1) مرسوم رئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 11 جانفي 2010، 4-5.

الجدول رقم (40): الاتفاقيات الجزائرية-التونسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي (2009-2019) (1)

نوع الاتفاق	التاريخ
الاتفاق التجاري التفاضلي	2008/12/04 مصادق عليه 2010/01/11
نشر بروتوكول مكمل للاتفاق التفاضلي	2013/07/24
بروتوكول التعاون في مجال الضمان الاجتماعي	2008/11/04 / مصادق عليه 2009/08/30
اتفاق التعاون في مجال التشغيل	2007/08/05 مصادق عليه 2012/03/21
ميادين التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة	2009/07/02 مصادق عليه 2012/12/11
في مجال البريد والمواصلات	2010/11/12 مصادق عليه 2013/09/30
التعاون في المجال السياحي	2010/11/26 مصادق عليه 2012/06/13
في مجال البحث العلمي الزراعي	2010/11/26 مصادق عليه 2012/06/13
في المجال الفلاحي والتنمية الريفية	2010/11/26 مصادق عليه 2012/06/13
التعاون الثقافي	2010/12/26 مصادق عليه 2012/03/21
التعاون في مجال التكوين المهني	2010/12/26 مصادق عليه 2012/03/21
البروتوكول المالي	2014/05/04 مصادق عليه 2014/09/13
اتفاق النقل الجوي	2015/10/26 مصادق عليه 2017/08/06
حماية المستهلك ومراقبة السلع والخدمات	2017/03/09 مصادق عليه 2018/01/24

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة (2009-2017)، خاصة: ع. 12، 17 فبراير 2010 (المرسوم الرئاسي 10-12 المتعلق بالاتفاق التجاري التفاضلي) ع. 42، 21 غشت 2013 (نشر البروتوكول المكمل للاتفاق التفاضلي).
مراسيم رئاسية متعلقة بالاتفاقيات الثنائية الجزائرية-التونسية في مجالات: الضمان الاجتماعي، التشغيل، الطاقة، النقل، السياحة، الفلاحة، الثقافة والتكوين المهني (2009-2017).

يظهر الجدول أن العلاقات الجزائرية-التونسية لم تختزل في الاتفاق التفاضلي فقط، بل شملت شبكة واسعة من الاتفاقيات القطاعية التي هدفت إلى مأسسة التعاون وإضعاف جانبية الاقتصاد الموازي.

ثانيا - الاتفاقيات مع مالي:

أدركت الجزائر أن استقرار حدودها الجنوبية مع مالي لا يمكن أن يتحقق عبر الوسائل الأمنية وحدها، بل يتطلب خلق إطار قانوني ينظم المبادلات الأساسية ويحمي الفئات الهشة. في هذا السياق، وقعت بين البلدين خلال الفترة 2010-2019 مجموعة واسعة من الاتفاقيات التي غطت قطاعات استراتيجية، وأدمجت ضمن المنظومة القانونية الجزائرية بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

يمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى خمسة محاور رئيسية:

- العمل والضمان الاجتماعي: نصوص تهدف إلى حماية حقوق العمال المهاجرين بين البلدين، وتوفير تغطية اجتماعية تقلص من هشاشتهم وتدمجهم ضمن قنوات رسمية.

- الطاقة النفط والغاز: اتفاقيات مكنت من تقنين تزويد السوق المالي بالمحروقات والكهرباء عبر قنوات رسمية، ما ساعد على مواجهة السوق السوداء وتثبيت حضور الجزائر كمزود رئيسي لطاقة.

- الصحة العامة والصحة الحيوانية: اتفاقيات استهدفت مكافحة الأوبئة العابرة للحدود مثل الحمى القلاعية، وضبط التبادل الزراعي عبر حجر صحي النباتي، وهو يمثل آلية وقائية لحماية النشاط الفلاحي.

- الموارد المائية: تعاون تقني في مجال استغلال الموارد المائية وتسييرها في المناطق الحدودية، بما يعزز التنمية المستدامة ويمنع النزاعات على الموارد.

- القانون والقضاء: بروتوكولات لتبادل الخبرات والمعارف القضائية، أسهمت في مأسسة التعاون القانوني وضبط الإطار المؤسسي للعلاقات الثنائية.

ورغم تنوع هذه الاتفاقيات، فإنها جميعا التقت عند هدف واحد هو تقنين النشاط الحدودي وإعادة صياغته ضمن قنوات رسمية، عبر إدخال قطاعات معيشية حساسة (الطاقة، الصحة، العمل) في منظومة التعاون الثنائي. بهذا المعنى، فإن الاتفاقيات مع مالي تمثل آليات

الفصل الرابع: آليات القرار الخارجي الجزائري في إدارة أزمات الجوار 2009-2019

اقتصادية-اجتماعية بامتياز، تهدف الى تقليص الاقتصاد الموازي وتحسين الاستقرار الحدودي.

الجدول رقم (41): الاتفاقيات الجزائرية-المالية (2009-2019) (1)

نوع الاتفاق	التاريخ
في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	2016/11/03 المصادق عليه 2018/01/24
في مجال البحث الجيولوجي والمنجمي	2016/11/03 المصادق عليه 2019/02/23
التعاون التقني في مجال الموارد المائية	2016/11/03 المصادق عليه 2019/02/23
في ميدان الصحة الحيوانية	2016/11/03 المصادق عليه 2019/02/23
اتفاق تعاون في مجال النفط والغاز	2016/11/03 المصادق عليه 2018/07/02
اتفاق تعاون في مجال الطاقة	2016/11/03 المصادق عليه 2018/07/02
اتفاق في مجال الصحة	2016/11/03 المصادق عليه 2018/02/05
اتفاق في مجال حماية النباتات والحجر الزراعي	2016/11/03 المصادق عليه 2018/02/25
اتفاق تبادل المعارف والخبرات في المجال القانوني والقضائي	2017/05/15 المصادق عليه 2018/10/15

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الاتفاقيات الجزائرية-المالية وقعت في نوفمبر 2016، غير أن المصادقة عليها لم تتم إلا خلال سنتي 2018 و2019. هذا التأخير لا يمكن اعتباره اجراء تقنيا فحسب، بل يحمل دلالات سياسية، إذ جاء بعد اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي (2015)، ما يوحي بأن الجزائر أرادت التحقق أولا من جدية مسار التسوية قبل تحويل هذه الاتفاقيات الى التزامات قانونية نافذة. كما يعكس ذلك أولوية المقاربة الأمنية في المرحلة الأولى، ليأتي تفعيل الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ثانية كآلية داعمة للاستقرار، إضافة

(1) من إعداد الباحثة بناءً على: الجريدة الرسمية الجزائرية. (2018-2019)

الى ما يعكسه من طبيعة البيروقراطية الجزائرية التي تفضل التريث والتحوط في إدماج الاتفاقيات الدولية ضمن منظومتها القانونية.

ثالثا - الاتفاقيات مع النيجر:

ظل التعاون الثنائي بين الجزائر والنيجر محدودا في قطاعات هامشية كالإعلام والاتصال، من دون أن يرقى الى مستوى اتفاقيات اقتصادية-جمركية كبرى خلال الفترة 2009-2019⁽¹⁾. غير أن الاتفاق الثلاثي حول أنبوب الغاز العابر للصحراء، الموقع في أبوجا بتاريخ 3 جويلية 2009 والمصادق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 10-274 المؤرخ في 3 نوفمبر 2010⁽²⁾. شكل الاستثناء البارز.

ورغم طابعه الطاقوي-الاستراتيجي، فإن إدماجه في إطار مؤسسي رسمي منح الجزائر والنيجر ونيجيريا شبكة مصالح مشتركة، وجعل من تدفقات الطاقة عنصرا في محاربة النشاط غير النظامي عبر توفير قنوات قانونية لنقل المحروقات والحد من تهريب الوقود عبر الحدود الجنوبية. وهنا يتضح أن الجزائر، وإن لم تبرم من النيجر اتفاقيات تجارية-جمركية تقليدية، فقد وظفت هذا المشروع لتقنين جزء حيوي من المبادلات الطاقوية التي كانت عرضة للاقتصاد الموازي، وهو ما ينسجم مع منطق هذا الفرع المتعلق بإدماج النشاط الاقتصادي في قنوات رسمية.

الفرع الثاني: المعابر الحدودية كآلية اقتصادية مؤسسية في إدارة أزمات الجوار

مع تفاقم التحديات الأمنية والاجتماعية في الجوار الاقليمي بعد سنة 2011، أدركت الجزائر أن التحكم في حدودها لم يعد يقتصر على المقاربة الأمنية، بل يتطلب معالجة تنموية موازية تعيد تعريف الحدود كفضاءات للتكامل بدل الهشاشة. ومن هذا المنطلق اعتمدت الدولة مقاربة مزدوجة تمزج بين الأمن والتنمية، كان من أبرز تجلياتها إنشاء وتفعيل المعابر البرية الرسمية كآليات مؤسسية لتنظيم المبادلات، ومحاربة الاقتصاد الموازي، وتنشيط الولايات الحدودية. وقد جاءت هذه السياسة في سياق أزمة مالية داخلية فرضتها تقلبات أسعار النفط بعد

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 47-18 مؤرخ في 24 يناير 2018، يتضمن التصديق على مذكرة تفاهم بين الجزائر والنيجر في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، *الجريدة الرسمية*، ع. 05، 30 يناير 2018..

(2) مرسوم رئاسي رقم 10-274 مؤرخ في 3 نوفمبر 2010، يتضمن التصديق على الاتفاق الحكومي المشترك بين الجزائر ونيجيريا والنيجر حول مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، *الجريدة الرسمية*، ع. 72، 28 نوفمبر 2010

2014 ما دفع الجزائر الى البحث عن أدوات اقتصادية جديدة تؤمن موارد بديلة وتعزز استقرار محيطها الحدودي..

أولاً- المعبر الحدودي الجزائري-الموريتاني: آلية اقتصادية مؤسسية في سياق استراتيجي

مثل قرار الجزائر بفتح المعبر الحدودي مع موريتانيا سنة 2018 محطة مفصلية في سياستها تجاه جوارها الإفريقي. فلم يكن المعبر مجرد مشروع لوجستي لتسهيل حركة التنقل، بل تجسيدا لخيار سياسي-اقتصادي استراتيجي اتخذ في ظرف داخلي واقليمي بالغ الحساسية (1). بهذا المعنى، يقدم المعبر كأوضح مثال على توظيف الجزائر لآليات الاقتصادية- وفي مقدمتها المنافذ الحدودية- كأدوات عملية في سياستها الخارجية.

ارتبط توقيت القرار بظرف اقتصادي داخلي اتسم بتراجع حاد في عائدات النفط بعد أزمة 2014، ما دفع الجزائر الى البحث عن منافذ جديدة لتصريف منتجاتها خارج السوق الأوروبية التقليدية، والتوجه نحو أسواق القارة الإفريقية، أما على المستوى الإقليمي، فقد تزامن مع انسداد مسار اتحاد المغرب العربي، في مقابل توسع نفوذ قوى إقليمية- خصوصا المغرب- في غرب إفريقيا هذه المعطيات عززت إدراك صانع القرار الجزائري بضرورة الانفتاح على عمقه الإفريقي عبر مسارات عملية، كان إنشاء المعبر أحد أبرز أدواتها.

جاء القرار مؤطرا قانونيا ومؤسسا على اتفاقية ثنائية وقعت في نواكشوط بتاريخ 8 نوفمبر 2017، نصت على إنشاء مركز حدودي بري مشترك بين الجزائر وموريتانيا. وقد صودق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 18-441 المؤرخ في 12 ماي 2018، والمنشور في الجريدة الرسمية، تضمنت الاتفاقية تفاصيل دقيقة حول تجهيزات المعبر، تقاسم تكاليف التسيير، تواجد مصالح الأمن والجمارك، وآليات التنسيق المشترك. وهو ما يجعل المعبر مؤسسة قائمة بذاتها ذات بعد اقتصادي وأمني متداخل، وليس مجرد منفذ للعبور (2).

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي رقم 18-144 مؤرخ في 21 ماي 2018 يتضمن التصديق على اتفاق إنشاء مركز حدودي بري بين الجزائر وموريتانيا، الموقع بنواكشوط بتاريخ 8 نوفمبر 2017"، الجريدة الرسمية، ع. 32، 3 جوان 2018، 3-4.

(2) حمزة زلال وسفيان مصطفى، "استشراف أفق التبادل التجاري بين الجزائر وموريتانيا على إثر افتتاح المعبر الحدودي"، مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي 11، ع. 02 (أوت 2025): 1-2.

اقتصاديا، يمثل المعبر استجابة لحاجة الجزائر الى تنويع شركائها التجاريين وتوسيع مجال تصريف منتجاتها، من مواد فلاحية واستهلاكية ومواد بناء، نحو السوق الموريتانية ومنها الى أسواق غرب إفريقيا. كما دعم هذا التوجه إنشاء الطريق الرباط بين تندوف والزويرات بطول يقارب 984 كلم، والذي اعتبر شريانا مكملًا للمعبر في آلية العبور التجاري (1).

أمنيا، أدى تقنين حركة الأشخاص والبضائع في فضاء صحراوي كان عرضة تقليديا لتهريب والنشاطات الغير مشروعة الى تقليص المخاطر المرتبطة بتجارة السلاح والمخدرات من خلال إخضاع العبور الى آليات مراقبة رسمية ومنظمة. وبذلك فإن المعبر يشكل نقطة التقاء بين ضرورات الأمن الاقتصادي المتطلبات الأمن الحدودي.

أما على المستوى الاستراتيجي، فإن المعبر يقرأ في سياق سعي الجزائر الى تكريس موقعها كبوابة عبور بين شمال القارة وعمقها، وكمشارك فاعل في المبادرات الإفريقية الكبرى، مثل منطقة التجارة الحرة القارية. فتح المعبر لم يكن خطوة معزولة، بل جزءا من رؤية أوسع تهدف الى اعادة تعريف الحدود كفضاء للتعاون الاقتصادي المنظم، بدل أن تبقى مجالا للأنشطة غير الرسمية أو التهديدات الأمنية.

ويلاحظ أن الخيار لم يتوقف عند حدود 2018، بل تأكد لاحقا مع إعلان الجزائر وموريتانيا إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري مطلع 2024، الى جانب مشاريع فتح معابر جديدة. ورغم أن هذا التطور يخرج عن الإطار الزمني للدراسة، إلا أنه يكشف عن استمرارية الرؤية الجزائرية في توظيف المنافذ الحدودية كآليات استراتيجية للتكامل الاقتصادي (2).

ورغم أن النقاش الرسمي حول إنشاء أسواق حدودية ومناطق تبادل حر مع دول الجوار ظل حاضرا خلال الفترة 2009-2019 سواء في شكل مشاريع في تونس أو مبادرات محلية في ولايات الجنوب فإن هذه الآلية لم تتبلور مؤسسيا إلا في مرحلة لاحقة. لذلك يظل فتح المعابر الحدودية، وخاصة مع موريتانيا سنة 2018 الأداة الأكثر دلالة في هذه المرحلة، في حين يمكن النظر الى الأسواق الحدودية كخيار مكمل سيعالج ضمن تقييم الانعكاسات.

(1) بن عبد العزيز سفيان، "السياسة التجارية الجزائرية نحو الدول الإفريقية عبر المعابر الحدودية: المعبر الحدودي الجزائري-الموريتاني نموذجا"، مجلة دراسات اقتصادية 09، ع. 02 (جوان 2021): 35.

(2) "المعابر الحدودية والتجارة الحرة: منافذ الجزائر الاستراتيجية للتوغل في أسواق إفريقيا"، تقرير اقتصادي، في:

<https://tinyurl.com/yztw4w98> ، شوه: 25 فيفري 2025.

ثانيا - المعابر الجزائرية-التونسية والنيجرية والليبية

1-المعابر الجزائر-التونسية:

تعد الحدود الجزائرية-التونسية من أكثر المناطق الحدودية نشاطا وتنظيما في شمال إفريقيا. فبفضل الاستقرار النسبي بين البلدين ، أصبحت المعابر البرية تمثل رئة اقتصادية مشتركة تسهل حركة الأشخاص والبضائع. وقد بلغ عدد المعابر الرسمية بين الجزائر وتونس تسع معابر، من بينها ثلاثة دولية رئيسية هي: أم الطبول-ملولة (الطارف/جندوبة)، بوشبكة-بوشبكة (تبسة/ القصرين)، وطالب العربي-حزوة (الوادي/توزر). أما المعابر الأخرى في محلية موجه أساسا لسكان المناطق الحدودية.

الجدول رقم (42): المعابر الحدودية بين الجزائر وتونس (1)

اسم المعبر من الجهة الجزائرية	اسم المعبر من الجهة التونسية	ملاحظات
1 -أم الطبول- الطارف	-ملولة- ولاية جندوبة	أكبر وأهم المعابر وأكثرها نشاطا
2 -العيون- الطارف	-ببوش- ولاية جندوبة	/
3 -أولاد مومن- سوق اهراس	-غار دماء جليل- ولاية جندوبة	/
4 -حدادة- سوق اهراس	-ساقية سيدي يوسف -ولاية الكاف.	معبر تاريخي يرمز الى التضامن الجزائري-التونسي
5 -المريج- تبسة	-قلعة سنان -ولاية الكاف	/
6 -راس العيون-ولاية تبسة	-حيدرة -ولاية القصرين	/
7 -بوشبكة- ولاية تبسة	-بوشبكة -ولاية القصرين	معبر تجاري وسياحي نشط
8 بععطية/ بير العاتر - ولاية تبسة	-تغمزة- ولاية توزر	/
9 -طالب العربي-ولاية الوادي	-حزوة- ولاية توزر	من أهم المعابر في الجنوب

تكتسي هذه المعابر أهمية خاصة لأنها تشكل نموذجا للمقاربة الاقتصادية الوقائية التي تبنتها الجزائر في إدارة الحدود، فبدل غلقها أو عسكرة المنطقة بعد 2011 عملت على تفعيلها قانونيا وتنظيميا ضمن اتفاقيات ثنائية مع تونس، شملت التعاون الجمركي، تسهيل العبور،

(1) الجمهورية التونسية، وزارة النقل، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، في: <https://www.onpft.tn> ، شوهود: 20 فيفري 2025.

وتبادل المعلومات كما ارتبطت هذه المعابر باتفاقية التبادل التجاري التفاضلي (2008) التي منحت المنتوجات الجزائرية والتونسية امتيازات جمركية، ما شجع التجار المحليين على التعامل ضمن القنوات الرسمية بدل السوق السوداء.

بعد أزمة الارهاب في تونس (2013-2015)، أصبحت هذه المعابر أيضا أداة أمنية وقائية إذ ساهمت في تبادل المعلومات حول تنقل الأشخاص والمركبات، مع الحفاظ على انسيابية الحركة التجارية. وبهذا، جمعت السياسة الجزائرية تجاه الحدود الشرقية بين المرونة الاقتصادية والانضباط الأمني، مما سمح بتقليص ظاهرة التهريب دون الاضرار بالتنمية المحلية. كما ساهمت في حركة السياح التونسيين والجزائريين في تعزيز التواصل الاجتماعي والثقافي، وهو ما دعم بدوره الاستقرار الحدودي.

من منظور التنمية الإقليمية، مثلت هذه المعابر أيضا وسيلة لتنشيط الولايات الحدودية الشرقية (الطارف، تبسة، الوادي) عبر فتح الأسواق الجهوية وتنمية البنية التحتية (طرق، محطات جمركية، مناطق لوجستية). وتؤكد الدراسات أن هذه المناطق استفادت من تحولات مالية وتدفقات تجارية قانونية متزايدة، مما قلص من جاذبية الاقتصاد الموازي. وهكذا، تجسدت في المعابر الجزائرية-التونسية فلسفة "الأمن عبر التنمية"، التي تعتمد على الجزائر في إدارة الأزمات المجاورة.

2- المعابر الجزائرية-النيجيرية:

على الرغم من الطابع الصحراوي القاسي وصعوبة التحكم في الحدود الجزائرية-النيجيرية التي تمتد على نحو 951 كلم، إلا أن الجزائر حرصت على الحفاظ على معبر عين قزام-أسامكا بوصفه شريانا اقتصاديا واستراتيجيا يربط شمال إفريقيا بغيرها. هذا المعبر يعد المنفذ الرسمي الوحيد بين البلدين ويقع على الطريق العابر للصحراء الذي يمتد من الجزائر العاصمة الى أبوجا في نيجيريا مروراً بالنيجر.

وظفت الجزائر هذا المعبر في سياق تنمية الجنوب الكبير، إذ ربطته بشبكة طرق ومشاريع اقتصادية تهدف الى تنشيط التجارة الرسمية مراقبة الحركة في المناطق النائية. فالطريق المعبد حتى عين قزام مثل أحد أعمدة مشروع الطريق العابر للصحراء الذي تتقاطع أهدافه الاقتصادية مع الابعاد الأمنية. فكلما زاد النشاط الرسمي في المنطقة، تقلصت قدرة شبكات التهريب على العمل بحرية.

قد سعت الجزائر الى جعل هذا المعبر منصة لتسهيل التبادل التجاري بين شمال وغرب إفريقيا، خاصة بعد إدراجه ضمن مشاريع مبادرة النيباد. (NEPAD) الهادفة الى الربط القاري. وبذلك فإن المعبر لم يكن مجرد بنية تحتية، بل آلية لتكريس حضور الجزائر في فضاءها الإفريقي، ومواجهة ظاهرة التهريب العابر للحدود من خلال تطوير البدائل القانونية للنقل والتجارة. ورغم ضعف الكثافة السكانية في المنطقة، لعب المعبر دورا اجتماعيا مهما عبر خلق فرص عمل في النقل والخدمات اللوجستية، وتوفير منفذ قانوني للسلع القادمة من النيجر (خاصة المنتجات الزراعية والحيوانية). كما ساهم في تنظيم حركة المهاجرين، إذ أصبحت عين قزام محطة مراقبة رسمية ضمن استراتيجية الجزائر لمكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر (1).

إلا أن المعبر ظل يواجه تحديات كبيرة، منها هشاشة البنية التحتية، ونقص الخدمات اللوجستية، وصعوبة التنسيق مع السلطات النيجرية التي تعاني من ضعف القدرات الإدارية والأمنية ومع ذلك، يبقى المعبر عنصرا محوريا في إستراتيجية الجزائر لبناء فضاء اقتصادي منظم في الجنوب، وتحويل الحدود من مصدر تهديد الى مجال تكامل.

3-المعابر الجزائرية-الليبية:

تعد الحدودية الجزائرية-الليبية الأكثر حساسية نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا بعد 2011 (2)، ويعتبر معبر الدبداب-غدامس المعبر الرسمي الأبرز بين البلدين، لكنه ظل مغلقا لفترات طويلة بسبب الصراع الداخلي في ليبيا (3)، ثم فتح جزئيا في بعض الفترات لتسهيل عبور الحالات الإنسانية والبضائع الأساسية. وقد نوقشت عدة مبادرات لاعادة فتحه بشكل كامل، كان آخرها في 2017 و2018- حدود الدراسة-.

يكتسب هذا المعبر بعدا استراتيجيا مزدوجا: فمن جهة، يمثل بوابة الجزائر نحو ليبيا، ومن جهة أخرى يتيح لها مراقبة تحركات الجماعات المسلحة التهريب العابر للصحراء. فبينما كانت المقاربة الأمنية ضرورية لضبط الوضع، حاولت الجزائر أن تبقى على المعبر في وضع "نصف

(1) نسيم لكحل، "الجزائر تفتح المعابر البرية مع دول الساحل"، الإخبارية+، 10 ديسمبر 2021. في:

<https://tinyurl.com/34rhnn8j> ، في: 03 مارس 2025.

(2) أحمد عزيز، "4 أسباب تدفع الجزائر لتأجيل فتح الحدود البرية مع ليبيا"، وكالة الأناضول، 8 أكتوبر 2015. في:

<https://tinyurl.com/mpnaj89a> ، شوه: 07 مارس 2025.

(3) "الجزائر تغلق الحدود مع ليبيا وتسحب عمال سوناطراك".

مفتوح" يسمح بمرور المساعدات الإنسانية والسلع القانونية، حتى لا يتحول الفراغ الحدودي الى مصدر تهديد أكبر.

كما تمت مناقشة مشاريع تنمية مرتبطة بالمنطقة الحدودية في إطار اللجان الجزائرية- الليبية المشتركة التي تناولت موضوعات التجارة، الطاقة، البنية التحتية. غير أن هشاشة المؤسسات الليبية حالت دون تفعيلها. ومع ذلك، ظلت الجزائر تؤكد أن إعادة فتح المعابر مع ليبيا يجب أن تتم في إطار مؤسسي منظم يضمن الأمن والتعاون الاقتصادي معاً، وهو ما يعكس مقاربتها الوقائية القائمة مع الدمج بين التنمية والاستقرار (1).

تظهر مختلف التجارب الحدودية -من موريتانيا غرباً الى ليبيا شرقاً- أن الجزائر لم تتعامل مع المعابر كمجرد منشآت تقنية، بل كآليات اقتصادية-مؤسسية تترجم مقاربتها الوقائية في إدارة أزمات الجوار. فهي تقنن الحركة وتؤطر التبادل وتمنع الفراغ الأمني، دون المساس بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة.

المطلب الثالث: برامج التنمية الحدودية كآلية ميدانية في إدارة أزمات الجوار (2009-2019)

شكلت المناطق الحدودية الجزائرية، بما تحمله من امتداد جغرافي واسع وموارد بشرية اقتصادية محدودة، أحد أبرز مواطن الهشاشة التي كشفتها أزمات الجوار خلال الفترة 2009-2019. فقد تداخلت في هذه الفضائات تحديات أمنية معقدة، مثل التهريب والجريمة المنظمة والارهاب العابر للحدود، مع أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، تجسدت في ضعف الخدمات العمومية ونقشي البطالة وغياب فرص الاستثمار. في هذا السياق أدرك صانع القرار أن تحقيق الاستقرار لا يمكن أن يتحقق بالوسائل الأمنية الصرفة، بل يستلزم معالجة جذور الهشاشة عبر إدماج الأطراف في السياسات العمومية الوطنية.

من هذا المنطلق، برزت التنمية المحلية كأداة سيادية في إدارة الأزمات، انسجما مع فلسفة الأمن الإنساني التي ترى أن الأمن لا ينفصل عن تلبية حاجات الأفراد السياسية وضمن شروط العيش الكريم. لذلك انتقلت الدولة من النظر الى الحدود باعتبارها خطوطاً عسكرية فاصلة، الى التعامل معها كفضاءات استراتيجية للتنمية والاندماج الاقتصادي الاجتماعي. وقد

(1) عبد الحكيم حذاقة ومحمود رفيعة، "بعد 7 سنوات من الإغلاق.. ماذا تستفيد الجزائر وليبيا من فتح معبر الدبداب؟"، الجزيرة نت، 13 ديسمبر 2021، في: <https://tinyurl.com/yfmh5jmh> ، شوهذ: 07 مارس 2025.

ترجم هذا التوجه الى برامج وطنية مؤسسات مخصصة مثل إنشاء الوكالة الوطنية للتهيئة وجاذبية الإقليم، وأطلاق مشاريع واسعة في التعليم والصحة والتشغيل والبنية التحتية.

الفرع الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للتنمية الحدودية

تعد التنمية المحلية في المناطق الحدودية إحدى أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في إدارة أزمات الجوار، حيث لم يعد ينظر الى الحدود باعتبارها حدود عسكرية فاصلة، وإنما كفضاءات اجتماعية واقتصادية ينبغي ادماجها في السياسات العمومية الوطنية، ويعكس هذا التحول نقلة في التصورات الاستراتيجية، حيث انتقل التركيز من المقارنة الأمنية الصرفة الى مقارنة أكثر شمولية تدمج الأمن بالتنمية. فالحدود لم تعد مجرد خطوط دفاعية أمام التهديدات القادمة من الخارج بل أصبحت فضاءات ذات قيمة استراتيجية يمكن من خلالها تعزيز الاستقرار وبسط سلطة الدولة وإعادة دمج السكان في الدورة الوطنية (1). وقد برزت هذه المقاربة مع إدراك صانع القرار أن الاستقلال لا يتحقق بالوسائل الأمنية وحدها، بل عبر توفير شروط العيش الكريم لسكان الأطراف وربطهم بالمركز، على نحو ينسجم مع فلسفة الأمن الانساني التي تجمع بين متطلبات الأمن والتنمية (2).

إن هذا المنظور يندرج ضمن التحولات النظرية في الدراسات الأمنية، التي لم تعد تختزل الأمن في حماية الدولة من الاعتداء الخارجي، بل وسعته ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي تؤثر مباشرة على استقرار المجتمع. ومن هذا المنطق، فإن ربط الجزائر بين التنمية الحدودية تحقيق الأمن القومي يعكس استيعابا عمليا لمفهوم الأمن عبر التنمية. فالتنمية ليست مجرد سياسة اجتماعية لتحسين ظروف المعيشة، بل أداة وقائية ذات وظيفة استراتيجية، توازي في أهميتها الأدوات العسكرية والدبلوماسية، لأنها تهاجم جذور الأزمات بدل الاكتفاء بمظاهرها (3).

(1) بلقاسم ميموني وهليل بومجعة، "واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر"، مجلة السياسة العالمية، ع. 5، 1 (2021): 154-155.

(2) صلاح الدين طاليب، "السياسات الاقتصادية العمومية لتنمية المناطق الحدودية"، مجلة العلوم الاقتصادية، ع. 13، ع. 1 (2021): 388-389.

(3) سامي بن طالب، "من أحادية الأمنة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة"، دفا تر السياسة والقانون 13، ع. 3 (2020): 654-655.

لقد انطلقت هذه الفلسفة التنموية من تشخيص موضوعي للهشاشة التي ميزت الأقاليم الحدودية، خاصة في الجنوب. فالجنوب الجزائري، الممتد على آلاف الكيلومترات والمتاخم لبلدان تعاني من هشاشة سياسية وأمنية مثل مالي والنيجر وليبيا، ظل يعاني من ضعف في البنى التحتية الأساسية: نقص المدارس والمستشفيات، محدودية شبكات النقل، قلة فرص الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المنظمة. هذا الوضع خلق فراغا تنمويا جعل من هذه المناطق بيئة خصبة لتنامي الأزمات، وتوسع الأنشطة غير الشرعية العابرة للحدود مثل التهريب والجريمة المنظمة، فضلا عن كونها ممرا للجماعات الارهابية. وبالنظر الى هذا الواقع، تحولت التنمية الى أداة سياسية لحماية الأمن القومي، والى سياسة وقائية بامتياز توازي الاجراءات الأمنية التقليدية⁽¹⁾.

هنا تتضح إحدى النقاط الجوهرية: أن التنمية لم تطرح باعتبارها خيارا اقتصاديا أو اجتماعيا معزولا، بل باعتبارها مدخلا لبسط سلطة الدولة في فضاءات بعيدة لطالما شعرت بالتهميش. وبالتالي، فإن فلسفة الدولة الجزائرية في هذا المجال جمعت بين بعدين متكاملين: البعد الداخلي المتمثل في تعزيز ولاء السكان وتخفيف الفوارق الجهوية والبعد الخارجي المتمثل في تحصين الجبهة الحدودية أمام الأزمات الإقليمية. هذا ما جعل التنمية تتحول الى عنصر من عناصر السياسة الخارجية بالمعنى الواسع لأنها تسهم في إدارة التفاعلات مع الجوار غير مستقر.

ولإعطاء هذا التوجه طابعا مؤسساتيا يضمن استمراريته، أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لهيئة وجاذبية الإقليم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-137 الصادر في 28 مارس 2011. وقد أسندت لهذه الوكالة جملة من المهام ذات الطابع الاستراتيجي: إعداد الدراسات والأطالس الإقليمية لرسم صورة دقيقة عن الإمكانيات الطبيعية والبشرية، واقتراح البرامج التنموية التي تتلاءم مع خصوصيات كل إقليم حدودي والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية لضمان شمولية التدخلات. بهذا، لم تعد التنمية الحدودية مبادرات ظرفية أو قطاعية، بل أصبحت سياسة وطنية مهيكلية تدار ضمن إطار قانوني ومؤسساتي واضح⁽²⁾.

(1) طالب، "السياسات الاقتصادية العمومية لتنمية المناطق...", 389.

(2) ليلي مدايني وسلمة بورايح، "تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية"، *السياسة العالمية* 5، ع. 1 (2021): 63-64.

ويمكن القول إن مؤسسة التنمية الحدودية تعكس إرادة الدولة في تجاوز الطابع الارتجالي أو المناسباتي الذي طبع السياسات السابقة. فالاعتماد على الوكالة الوطنية كذراع تقني مكن من توفير قاعدة معرفية وعلمية لصنع القرار، حيث أصبحت الأطالس الإقليمية أداة عملية لفهم الموارد وتحديات، بدل اتخاذ قرارات فوقية قد لا تتلاءم مع الواقع الميداني. كما أن الطابع البين-قطاعي للوكالة عزز منطق التكامل، إذ لم تعد الوزارة الداخلية وحدها مسؤولة عن التنمية الحدودية، بل تحولت إلى قيادة مركزية تنسق بين وزارات أخرى مثل الفلاحة، الطاقة، النقل، التعليم، الصحة، مع إشراك الولايات كجهات تنفيذية مسؤولة عن تكيف البرامج وفق الخصوصيات المحلية (1).

وهنا تمكن أهمية البنية المؤسساتية: فهي لا توفر فقط إطارا قانونيا، بل تعكس فلسفة جديدة في الحكم تقوم على التشاركية والتكامل. فعلى المستوى المركزي، تضطلع وزارة الداخلية بدور القيادة والتنسيق، على المستوى التقني، تؤدي الوكالة الوطنية دور العقل المفكر الذي يقدم الدراسات والاقتراحات، وعلى المستوى القطاعي، تتولى الوزارات تنفيذ البرامج ضمن مجالات اختصاصها، أما على المستوى المحلي فتلعب الولايات دور الوسيط بين المركز والميدان. هذه الهندسة المؤسسية تعكس إدراك الجزائر أن نجاح أي سياسة تنمية حدودية يتطلب تنسيقا متدرجا بين المستويات الوطنية والمحلية، بما يضمن الملاءمة بين الرؤية المركزية والواقع المحلي (2).

إلى جانب ذلك، فإن الطابع المؤسساتي للتنمية الحدودية يضمن استمراريته عبر الزمن، بغض النظر عن تغير الظروف أو السياقات ففي مواجهة التهديدات المتقلبة في الجوار الإقليمي تصبح المؤسسات المتخصصة بمثابة آلية لحماية الدولة من الارتجال وضمان استدامة استراتيجيات. وهنا يمكن القول إن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم شكل نقطة تحول في التعاطي الجزائري مع التنمية الحدودية: من سياسات ظرفية مرتبطة بردود أفعال إلى سياسة هيكلية قائمة على التخطيط والتقييم (3).

(1) بن طالب، "من أحادية الأمنة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة.."، 655.

(2) ميموني وبومجعة، "واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية.."، 156.

(3) عائشة قادة بن عبد الله، محمد سمير عياد، "الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية: الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم أنموذجا"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية 17، ع.02(2022): 145-146.

إن هذا الإطار النظري والمؤسساتي لا ينفصل عن السياق الإقليمي المضطرب خلال العقد 2009-2019. فمع انهيار الدولة الليبية وتوسع الجماعات الارهابية في شمال مالي وتزايد شبكات التهريب في الساحل، بات واضحا أن الحدود الجزائرية الجنوبية والشرقية لم تعد مجرد مناطق طرفية بل تحولت الى خطوط تماس مع الأزمات الكبرى ومن هنا فإن فلسفة التنمية لم تكن مجرد تحسين للخدمات أو معالجة للتفاوتات الجهوية، بل مثلت استجابة استراتيجية تهدف الى تحصين الجبهة الداخلية أمام المخاطر الخارجية.

وبذلك، يمكن القول إن التنمية الحدودية في الجزائر جسدت تداخلا بين ما هو داخلي وما هو خارجي وبين ما هو اجتماعي-اقتصادي وما هو أمني-سياسي. فهي من ناحية تستجيب لمطالب السكان في التعليم والصحة والعمل، ومن ناحية أخرى تؤدي وظيفة وقائية واستباقية في مواجهة التهديدات الإقليمية. وهذا ما يجعل الإطار النظري والمؤسساتي لهذه السياسة عنصرا جوهريا لفهم كيفية تعامل الجزائر مع أزمات جوارها، وكيفية تحويل التنمية الى ترسانة أدوات صنع القرار.

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والخدماتية للتنمية الحدودية

وقد ترجمت هذه المقاربة الى مشاريع ميدانية واسعة استهدفت مختلف جوانب الحياة اليومية للسكان. ففي قطاع التعليم، بنيت مدارس جديدة وثانويات داخلية في تدارك العجز في القرى والمناطق النائية، بينما عزز قطاع الصحة بإنشاء مراكز صحية وعيادات متنقلة لتلبية حاجيات الرحل. أما الخدمات العمومية فشملت توسيع شبكات الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب لربط المناطق الطرفية بالمستوى نفسه من الخدمات المتاح في الشمال.

وبالتوازي مع ذلك، ركزت الدولة على دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية عبر تشجيع الفلاحة الصحراوية والرعي باعتبارها موردين تقليديين للسكان، فضلا عن تحفيز الصناعات الصغيرة والحرفية وتسهيل القروض الموجهة للشباب لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تبعدهم الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي (1).

الفرع الثالث: الأبعاد الاقتصادية والتشغيلية والبيئة للتنمية

برامج التشغيل استهدفت معالجة البطالة أحد أبرز عوامل الهشاشة، من خلال استحداث مناصب عمل مؤقتة في ورشات البناء والأشغال العمومية، وإدماج الشباب في مشاريع البنى

(1) مدايني وبورايج، "تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة.."، 63.

التحتية، مع تخصيص برامج إدماج موجهة نحو الولايات الحدودية التي تمثل بؤرا للتوتر الاجتماعي. وبهذا، تحولت السياسة التشغيلية الى أداة وقائية تساهم في تحصين المجتمع المحلي ضد مخاطر الانخراط في شبكات التهريب أو الهجرة الغير نظامية.

ولم يقتصر الأمر على البعد الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل شمل أيضا الاعتبارات البيئية والمستدامة، إذ أن 82.7% من مساحة الجزائر مهددة بالتصحّر والتدهور الأرضي (1). لذلك تم إطلاق برامج لاستصلاح الأراضي وحماية الواحات والسهوب، واستغلال الموارد المائية بشكل عقلاني في الزراعة الصحراوية، ودمج مقاربة الاستدامة في التخطيط التنموي. هذا التوجه عزز إدراك الدولة بأن استدامة التنمية شرط أساسي لبقاء السكان في مناطقهم، ومن ثم ضمان استقرار الحدود على المدى الطويل.

الفرع الرابع: التوزيع الجغرافي، النماذج التطبيقية والتحديات العملية

على الصعيد الجغرافي اعتمدت الاستراتيجية منطق الأولوية والتصنيف، فميزت بين الأحزمة القريبة ذات الكثافة السكانية العالية التي تتطلب تدخلا مباشرا في الخدمات والمناطق المتوسطة التي تحتاج الى مشاريع بنى تحتية وتنظيم عمراني، والفضاءات شبه الخالية حيث الأولوية للمشاريع الاستراتيجية الكبرى كالمحاور الطرقية، وأخيرا الهوامش الواسعة مثل أجزاء من تندوف وإليزي التي ينظر إليها باعتبارها مجالات مراقبة وربط إقليمي أكثر منها فضاءات خدمتية محلية. ووفق هذا المنطق، غطت البرامج 262 بلدية عبر 12 ولاية حدودية، وهو ما يعكس الطابع الوطني الشامل لهذه الآلية (2).

تتجلى هذه السياسات بوضوح في عدد من الأمثلة التطبيقية، حيث استفادت ولاية أدرار من مشاريع استصلاح زراعي واسعة وبناء مدارس داخلية وربط القرى بالكهرباء، في حين عرفت تمنراست إنشاء أسواق حدودية ومراكز تشغيل للشباب وعيادات متنقلة للرحل. أما إليزي فركزت على ربط التجمعات بالمياه والكهرباء وتشجيع الصناعات التقليدية، بينما شهدت تندوف مشاريع ربط طرق استراتيجي نحو موريتانيا لتأطير المبادلات التجارية. هذه النماذج تظهر

(1) مجموعة البنك الدولي، في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=DZ>

(2) سليم براقدي، "الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الإقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الامن عبر المجالات الحدودية"، في إدارة الامن الحدودي: المقاربات والنماذج، تح. نسيم بهلول (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018): 236.

كيف وظفت التنمية لتثبيت الحضور المؤسسي للدولة وتحويل الأطراف الى فضاءات مندمجة في السياسات العمومية الوطنية.

ومع ذلك، فإن هذه البرامج لم تخلو من بعض المحدوديات المرتبطة بضعف التنسيق بين-قطاعي أحيانا، وطء وتيرة الإنجاز في مواجهة التحديات الميدانية الكبرى مثل الامتداد الجغرافي الشاسع أو قلة الموارد المالية في بعض الفترات. غير أن هذه النقائص لا تقل من أهميتها كآلية استراتيجية ضمن إدارة أزمات الجوار إذ إن جوهرها يكمن في إعادة تعريف الحدود كفضاءات للتنمية لا كخطوط فصل، وفي جعل التنمية ركيزة موازية للأمن والدبلوماسية. وبهذا المعنى، يمثل هذا الفرع حلقة أولى لفهم كيف نسجت الجزائر مقاربة شاملة في تعاملها مع جوارها، على أن يتم الانتقال في الفروع التالية الى مشاريع كبرى عابرة للحدود مثل الطريق العابر للصحراء أو المعابر الرسمية أو شبكات الطاقة، التي أعطت لهذا التوجه أبعاد إقليمية أوسع.

**الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية على
دول الجوار 2009-2019**

تمهيد:

يعد هذا الفصل محطة حاسمة في مسار البحث، حيث ينتقل التحليل من دراسة المحددات التي وجهت السياسة الخارجية والفواعل التي صاغت القرار، والآليات التي جسدتها الى اختبار الانعكاسات العملية لهذه السياسة على دول الجوار والاستقرار الإقليمي خلال الفترة 2009-2019، فالانعكاسات ليست مجرد مخرجات تلقائية بل تمثل المختبر التطبيقي الذي يقاس فيه مدى نجاعة الخيارات التي تبنتها الجزائر في بيئة إقليمية شديدة التعقيد، فالمحيط الجزائري - الممتد من تونس مروراً بليبيا الى منطقة الساحل الأفريقي - كان المصدر الرئيس للتهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما فيها الارهاب العابر للحدود، وانهايار الدول والتدخلات الأجنبية وإزمات التنمية والهشاشة الاجتماعية، ومن ثم فإن تحليل الانعكاسات يمنح القدرة على قياس حدود القوة الجزائرية ومدى قدرتها على تحويل أدواتها النظرية والعملية الى نتائج واقعية. من الناحية النظرية يندرج هذا الفصل فيما يسميه مايكل بريشر بمرحلة التقييم والتغذية الراجعة (Feedback) ضمن دورة صنع القرار في الأزمات، حيث تفحص القرارات السابقة على ضوء مخرجاتها، ويعاد النظر في صلاحية البدائل المختارة، أما ريتشارد سنايدر فيقدم مدخلا لفهم الانعكاسات كحلقة توضح الى أي مدى استطاعت الفواعل المختلفة - الرسمية وغير الرسمية - فرض خياراتها في سياق مؤسسي واجتماعي متشابك، ومن زاوية باري بوزان ونظرية المركب الأمني الإقليمي، فإن الانعكاسات تعكس واقع الترابط البنيوي بين الأمن الجزائري وأمن جواره، بحيث يصبح التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي أمراً نسبياً، بل يتداخل الطرفان في شبكة واحدة من التهديدات والفرص.

تكمن أهمية هذا الفصل في كونه كذلك لا يقتصر على رصد مظاهر النجاح والقصور، بل يتجاوز ذلك الى تفكيك ديناميات التفاعل بين المحددات والفواعل والآليات والنتائج، فالانعكاسات الإيجابية مثل تعزيز الدور الوسيط للجزائر، أو الحد من بعض التهديدات الحدودية والانعكاسات السلبية، مثل محدودية القدرة على التأثير في مسار الأزمة الليبية أو احتواء تداعيات انهيار مالي، ليست سوى شواهد جزئية على عملية أوسع تتعلق بمدى قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على التكيف مع محيط مضطرب، ومن هنا يهدف هذا الفصل الى

تقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه الانعكاسات ، باعتبارها المؤشر الأوضح على حدود وفاعلية الدور الجزائري في محيطه الإقليمي.

المبحث الأول: الأثر الأمني والسياسي للسياسة الخارجية على دول

الجوار

يشكل هذا المبحث القلب التحليلي للفصل الخامس، اذ ينتقل البحث فيه من تفكيك منطق صنع القرار الخارجي الجزائري الى اختبار مآلاته الفعلية وانعكاساته الأمنية والسياسية على المحيط الإقليمي خلال الفترة 2009-2019، فبعد ما تطرقت له الفصول السابقة من محددات بنيوية وبيئية وفواعل رسمية وغير الرسمية والآليات التي وظفت في إدارة أزمات الجوار، يصبح من الضروري مساءلة النتائج التي أفرزتها تلك الخيارات، ليست من زاوية النوايا او الخطاب بل من خلال مؤشرات قابلة للقياس والتحليل المقارن.

ينطلق هذا المبحث من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على المقاربة الدفاعية الوقائية ومبدأ عدم التدخل، قد أسهمت في تحقيق درجة معتبرة من الاستقرار الداخلي، لكنها في المقابل واجهت صعوبات بنيوية في تحويل هذا الاستقرار الى أمن إقليمي جماعي، وعليه لا يقاس الأثر هنا بوصفه نجاحا أو إخفاقا مطلقا، بل بوصفه حصيلة تفاعل معقد بين خيار استراتيجي جزائري محافظ، وبيئة إقليمية شديدة الاضطراب تميزت بانهيار الدول وتصادد الارهاب، وتكثف التدخلات الأجنبية.

يعتمد المبحث في مقارنته التحليلية على دمج المؤشرات الكمية- مثل مؤشر الارهاب العالمي GTI، ومؤشر السلام العالمي GPI، ومؤشرات الحوكمة WGI- والقراءة النوعية للسلوك الدبلوماسي والأمني الجزائري، بما يسمح بتفكيك العلاقة السببية بين القرار والأثر، كما يعالج الآثار الأمنية والسياسة على ثلاث مستويات مترابطة: مستوى الدينامية الارهابية في الفضاء الساحلي والمغاربي، ومستوى التنسيق الأمني المغاربي، ومستوى النفوذ الدبلوماسي الجزائري، بهذا المعنى يسعى هذا المبحث الى تقديم قراءة تقييمية متوازنة تربط مواطن القوة في لتجربة الجزائرية، كما تكشف في الوقت ذاته حدودها الموضوعية في إدارة أمن الجوار الإقليمي.

المطلب الأول: أثر المقاربة الدفاعية الجزائرية على دينامية الأمن والاستقرار الوطني

يقتضي تحليل أثر المقاربة الدفاعية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) تجاوز المقاربة الأحادية التي تختزل الأمن في مستوى التهديدات الارهابية، نحو مقاربة أكثر تركيباً تربط بين تطور هذه التهديدات ومستوى الاستقرار الداخلي، فالتراجع أو التصاعد في النشاط الارهابي لا يكتسب دلالة الكاملة إلا عند ربطه بمدى قدرة الدولة على احتواء انعكاساته داخليا، وضبط التوازنات السياسية والأمنية ضمن حدودها.

ومن هذا المنطلق، لا ينظر الى الارهاب والاستقرار الداخلي كمجالين منفصلين، بل كديناميتين متداخلتين تعكسان في مجموعهما مخرجات المقاربة الدفاعية، سواء من حيث قدرتها على تقليص العنف المنظم، أو من حيث نجاحها في منع تحول الضغوط الإقليمية الى حالة عدم استقرار داخلي، وعليه يتم تناول هذا الأثر عبر محورين متكاملين: يتعلق الأول بتطور التهديد الارهابي، فيما يرتبط الثاني بمستوى الاستقرار الداخلي، بما يسمح بفهم العلاقة بين احتواء التهديد وحدود انعكاسه على تماسك الدولة..

الفرع الأول: أثر المقاربة الدفاعية الجزائرية على تطور التهديد الارهابي

(GTI)

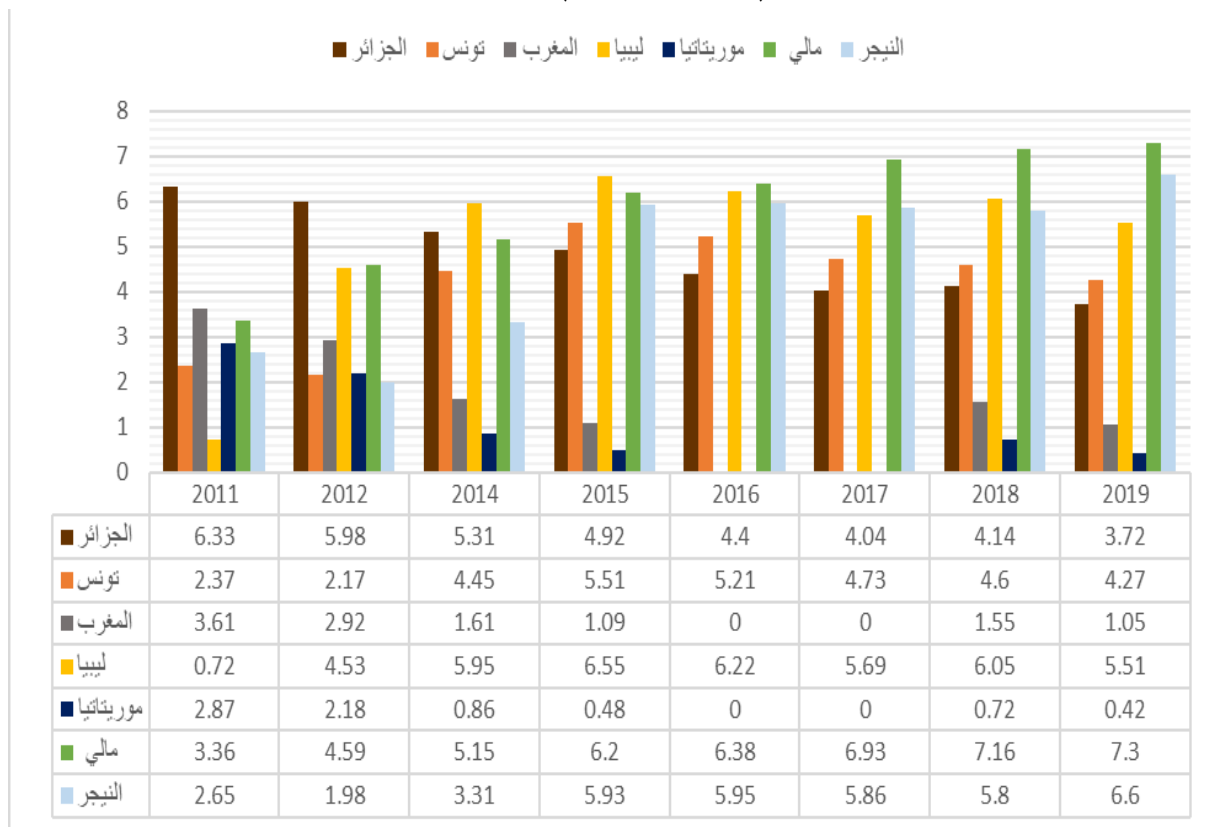
إذا كانت التهديدات الارهابية قد شكلت في مرحلة سابقة أحد المحددات الخارجية التي أسهمت في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو تبني مقاربة دفاعية وقائية، فإن معالجتها في هذا السياق تأتي من زاوية مختلفة، بوصفها أحد الانعكاسات الأمنية المباشرة لتلك المقاربة بين 2011-2019، ويقصد بالانعكاس هنا تتبع كيفية تطور مستوى التهديد الارهابي داخل الجزائر مقارنة بدول الجوار، في ضوء السياسات الأمنية والدبلوماسية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية.

فتاريخيا وكما أسلفنا الذكر في محطات كثيرة من هذه الاطروحة ، تأثرت الجزائر بظهور تنظيمات إرهابية محلية منذ تسعينيات القرن الماضي، أبرزها الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، قبل ان تشهد الظاهرة تحولا نوعيا مع تدويل الارهاب واندماجه في الفضاءين المغاربي والساحلي، فمع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أصبحت ثلاث تنظيمات تشكل التهديد الأبرز للأمن الجزائري، وهي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تنظيم المرابطون، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، غير

الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية على دول الجوار 2009-2019

ان تطور هذه التنظيمات وتأثيرها لم يكن متجانسا، أين افرزت المؤشرات تباينات واضحة في تنامي نشاط هذه الجماعات في الجزائر ودول جوارها -راجع المبحث الأول في الفصل الثاني. تؤكد مؤشرات الارهاب العالمية التي تصدر عن موقع "Vision of Humanity" أن الجزائر واجهت تحديات أمنية كبيرة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث شهدت ارتفاعا في معدلات النشاط الارهابي بيد أن مجموعة من العوامل بما في ذلك التحسينات الأمنية والتعاون الإقليمي، ساهمت في تحسين الوضع الأمني بالجزائر بشكل ملحوظ، كما يوضحه المخطط المرفق الذي يعني بمؤشرات تأثير الارهاب في الجزائر وجوارها الإقليمي في الفترة 2011-2019

الشكل رقم (30): تطور مؤشر الارهاب العالمي/10 (GTI) في الجزائر ودول الجوار (2011-2019) (1)



الجدول المعروض يظهر تطور نسب النشاط الارهابي في بعض الدول المغاربية والصحراء الكبرى بين عامي 2011 و2019، فمن خلال التحليل يمكن ملاحظة أن الجزائر

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: Institute for Economics & Peace, "Global Terrorism Index – Map," Vision of Humanity, <https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index> accessed 15 April 2025.

شهدت تناقصا في نشاط الارهاب بين عامي 2011 و2019، شهدت الجزائر انخفاضا في نسبة النشاط الارهابي من 10/6.33 في عام 2011، حيث كانت تحتل المرتبة 13 عالميا من أصل 163 دولة، الى 10/3.72 في عام 2019، لتحتل المرتبة 39 عالميا، هذا التناقص يعكس نجاح الجزائر في تقليل النشاط الارهابي داخل حدودها، بفضل الجهود الأمنية والعمليات العسكرية المكثفة. ومع ذلك، فإن الوضع الأمني الإقليمي المعقد يشير الى تحديات اخرى تواجهها الجزائر، فقد شهدت بعض دول الجوار مثل ليبيا ومالي والنيجر زيادة ملحوظة في النشاط الارهابي، وهو ما يعكس توجهها مقلقا.

في ليبيا، ارتفعت نسبة النشاط الارهابي بشكل ملحوظ من 10/0.72 في عام 2011، حيث كانت تحتل المرتبة 85 عالميا، الى 10/5.51 في عام 2019، مما وضعها في المرتبة 21 عالميا، هذا التعبير يعكس الفوضى وعدم الاستقرار الذي شهدته البلاد بعد سقوط نظام القذافي. ونفس الشيء شهدته تونس إثر تداعيات ثورة الياسمين وتغيير النظام.

في مالي، ارتفعت النسبة من 10/3.36 في عام 2011، حيث كانت تحتل المرتبة 40 عالميا، الى 10/7.30 في عام 2019، مما جعلها من بين الدول العشر الأوائل من حيث تأثير الارهاب، واحتلت المرتبة الثامنة عالميا، أما النيجر، فقد شهدت زيادة في النسبة من 10/2.65 الى 10/6.60 خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (43): ترتيب الجزائر ودول الجوار وفق النشاط الارهابي (2011-2019)

(1)

الترتيب من أصل 163 دولة							
الدولة السنة	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا	مالي	النيجر
2011	13	55	36	85	43	40	50
2012	15	54	45	<u>23</u>	53	<u>22</u>	60
2014	20	<u>22</u>	64	<u>15</u>	76	<u>21</u>	<u>34</u>
2015	27	<u>24</u>	77	<u>14</u>	88	<u>16</u>	<u>19</u>
2016	32	<u>23</u>	لا يوجد نشاط	<u>15</u>	لا يوجد نشاط	<u>13</u>	<u>19</u>
2017	37	<u>28</u>	لا يوجد نشاط	<u>19</u>	لا يوجد نشاط	<u>10</u>	<u>18</u>
2018	36	<u>28</u>	71	<u>16</u>	83	<u>09</u>	<u>19</u>
2019	39	<u>33</u>	78	<u>21</u>	90	<u>08</u>	<u>14</u>

تكشف معطيات الجدول المقارن الخاص بترتيب الجزائر ودول الجوار وفق النشاط الارهابي خلال الفترة 2011-2019 عن ثلاث ملاحظات أساسية: أولاً، حافظت الجزائر على موقع متقدم نسبياً ضمن الدول المتأثرة بالارهاب، رغم التحسن التدريجي في ترتيبها من المرتبة 13 سنة 2011 الى المرتبة 39 سنة 2019، بما يدل على أن التهديد لم يختف كلياً، وإنما تراجع من حيث الحدة والامتداد وثانياً شهدت دول الساحل، وعلى رأسها مالي والنيجر، تدهوراً واضحاً في ترتيبها، بما يعكس انتقال مركز النقل الارهابي نحو المجال الساحلي الأكثر هشاشة مؤسساتياً وأمنياً، أما ثالثاً، عرفت ليبيا منذ 2011 موقعا متقدما ضمن الدول المتأثرة بالنشاط الارهابي، في حين بدت تونس أقل تضرراً من ليبيا ومالي، لكنها مع ذلك سجلت تدهوراً ملحوظاً مقارنة ببداية الفترة، ويدل هذا التباين في مجمله على أن البيئة الأمنية الإقليمية لم تعرف انحساراً موحداً، بل شهدت اعادة توزيع جغرافي لمصادر الخطر.

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: <https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index>

ويكتسب التحسن النسبي في ترتيب الجزائر دلالاته الحقيقية عند ربطه بحجم الخسائر المترتبة على النشاطات الارهابية داخلها، كما يوضحه الجدول الموالي، إذ تظهر المعطيات أن الجزائر سجلت في بداية الفترة مستويات مرتفعة من حيث عدد الحوادث (76 حادثة سنة 2011) والوفيات (107 حالة) والإصابات (168 إصابة) وهو ما يعكس شدة التهديد خلال هذه المرحلة. ورغم التراجع التدريجي لهذه المؤشرات في السنوات اللاحقة، فإن بعض الحالات الاستثنائية خاصة سنة 2013 التي عرفت ارتفاعا كبيرا في عدد الرهائن (800 رهينة)، تؤكد أن التهديد لم يكن قد اختفى بل ظل قائما بأشكال مختلفة، وعليه فإن هذا التباين بين تراجع عدد الحوادث واستمرار بعض الخسائر النوعية يفسر بقاء الجزائر ضمن الدول المتأثرة بالإرهاب، حيث لا يقاس التأثير فقط بعدد العمليات، بل أيضا بحجم تداعياتها البشرية والأمنية. ومن ثم، فإن انخفاض ترتيب الجزائر لا يعكس زوال التهديد بقدر ما يدل على تحوله من نمط واسع الانتشار الى نمط أكثر احتواء وأقل كثافة، لكنه ظل حاضرا ضمن الحسابات الأمنية الوطنية.

الجدول رقم (44): حجم الخسائر المترتبة على النشاطات الارهابية في الجزائر

(2019-2011) (1)

السنة	2011	2012	*2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الخسائر									
الحوادث	76	41	10	10	12	6	8	8	7
الوفيات	107	43	71	33	22	11	7	18	2
الإصابات	168	135	55	00	14	00	16	15	17
عدد الرهائن	2	1	800	00	00	00	00	00	00

ومن منظور الأثر، لا توجي هذه المعطيات بأن المقاربة الجزائرية قضت على التهديد الارهابي إقليميا، وإنما تشير الى أنها أسهمت في احتوائه نسبيا داخل المجال الوطني، في وقت

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: <https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index>

* تم إدراج عدد الرهائن في عام 2013 بناءً على حادثة "تيفنتورين"، حيث احتجز المسلحون مئات الرهائن لفترة قصيرة فقط، لكن لم تتمكن الإحصائيات من تقديم عدد دقيق في هذه السنة، لذلك الأرقام تمثل تقديرا عاما.

واصل فيه هذا التهديد تمدده داخل البيئات الأكثر هشاشة في الجوار، لا سيما في ليبيا وفضاء الساحل، فالتشديد الحدودي ورفض الانخراط العسكري المباشر خارج الحدود وتفضيل المعالجة الدبلوماسية للأزمات، كلها خيارات حدت من اختراق المجال الجزائري بدرجات كبيرة، لكنها تزامنت مع إعادة تموضع النشاط الارهابي في الفضاءات المجاورة التي عانت هشاشة مؤسساتية أكبر، خاصة مالي والنيجر بعد انهيار التوازنات الإقليمية منذ 2011. ومن ثم، فإن أحد أبرز انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه المرحلة يتمثل في تحقيق نوع من الاحتواء الداخلي النسبي للتهديد، مقابل استمرار الطابع الإقليمي للأزمة الأمنية، بل واتساعها في بعض دوائر الجوار، وهو ما يعكس تموقع الجزائر كدولة عازلة⁽¹⁾ تتحمل ارتدادات الأزمات الإقليمية أكثر مما تصدرها.

غير أن قياس الأثر لا يكتمل بالوقوف عند مستوى التهديدات الارهابية فقط، إذ إن تراجعها لا يعني بالضرورة تحقق الاستقرار الداخلي، وهو ما يستدعي الانتقال الى تحليل مستوى السلم داخل الدولة.

الفرع الثاني: أثر المقاربة الدفاعية الجزائرية على استقرار المجال الداخلي (GPI)

إذا كان تحليل النشاط الارهابي قد سمح بإبراز طبيعة التهديدات الأمنية ذات الطابع العنيف، فإن تقييم مستوى الاستقرار الداخلي يقتضي توسيع زاوية التحليل لتشمل مؤشرات أكثر تركيباً تعكس ديناميات السلم داخل الدولة. وفي هذا الإطار، يعد مؤشر السلام العالمي (GPI) أداة تحليلية مناسبة لقياس مستوى الاستقرار بالنظر الى اعتماده على مجموعة من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالعنف السياسي وحدة التظاهرات ومستوى الصراع الداخلي.

لذلك يهدف هذا الفرع الى تحليل أثر المقاربة الدفاعية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) على مستوى الاستقرار الداخلي، من خلال ربط تطور هذه المؤشرات بطبيعة

(1) الجزائر لا تنطبق عليها شروط "الدولة العازلة" Buffer State بالمعنى الكلاسيكي، الذي يفترض وجود دولة صغيرة بين قوتين متنافستين، إلا أنها تؤدي عملياً وظيفة عازلة داخل محيطها الإقليمي. إذ تعمل سياساتها الأمنية والدبلوماسية على احتواء تداعيات الأزمات الإقليمية ومنع انتقالها الى الداخل، بما يجعلها أقرب الى فاعل يقوم بدور "الحاجز الجيوسياسي" (buffer role) بدلاً من كونه دولة عازلة بالمعنى التقليدي. ومن ثم، فإن تحليل موقع الجزائر ينبغي أن يتم في إطار "وظيفة العزل" أكثر من "وضعية الدولة العازلة".

الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية على دول الجوار 2009-2019

السياسات الأمنية والدبلوماسية المعتمدة، وتحديد مدى إسهامها في إضعاف انتقال ديناميات عدم الاستقرار الإقليمي إلى الداخل الوطني.

الجدول رقم (45): تطور بعض مؤشرات السلام الداخلي في الجزائر (2009-2019)

(1)

السنة	الترتيب العالمي 163/(GPI)	مؤشر السلام العام/5	عدم الاستقرار السياسي/5	العنف السياسي/5	التظاهرات/5	الصراع الداخلي/5
2009	127	2.25	2.62	3.5	2.25	3
2011	134	2.33	4	2.5	1.75	3
2013	127	2.25	3.25	3	2.5	3
2019	112	2.16	3.25	2.5	2.5	(3- 2.01)

يظهر تتبع مؤشرات السلام الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 مساراً متدرجاً يتسم بالتذبذب في بدايته، قبل أن يتجه نحو تحسن نسبي في السنوات اللاحقة، ففي سنة 2009 سجلت الجزائر مستوى سلام متوسط (2.25) وهو ما يعكس وضعاً مستقراً نسبياً في مرحلة ما قبل التحولات الإقليمية الكبرى. غير أن سنة 2011 عرفت تراجعاً نسبياً في مستوى السلام (2.33) واحتلال المرتبة 134 عالمياً، وهو ما يرتبط بسياق إقليمي متوتر عقب اندلاع الثورات العربية، حيث ارتفعت مؤشرات عدم الاستقرار السياسي (5/4) رغم بقاء التظاهرات في مستويات منخفضة نسبياً.

وفي سنة 2013 ورغم استمرار بعض مظاهر التوتر خاصة على مستوى العنف السياسي، فإن المؤشر العام عاد إلى مستوى 2.25، ما يعكس قدرة النظام على احتواء الضغوط الداخلية دون انزلاق نحو صراع مفتوح، أما في سنة 2019 فقد سجلت الجزائر تحسناً ملحوظاً حيث انتقلت إلى المرتبة 112 عالمياً بمؤشر 2.16، وهو ما يدل على استقرار نسبي في

Institute for Economics & Peace, Vision of Humanity: Global Peace Index Data and Maps, (1) من اعداد الباحثة بناءً على: <https://www.visionofhumanity.org/maps> accessed April 20, 2025/#/

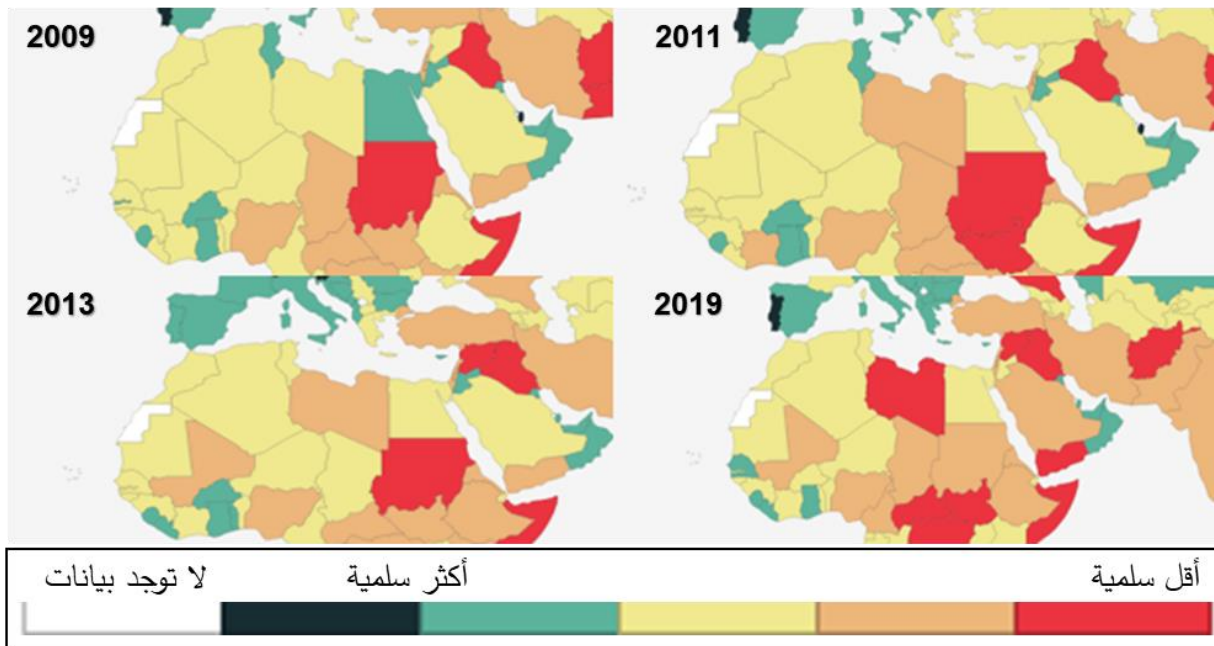
مؤشرات الصراع الداخلي والتظاهرات، مع بقاء التوترات السياسية ضمن حدود يمكن التحكم فيها (1).

ومن منظور الأثر، يكشف هذا المسار أن المقاربة الدفاعية التي اعتمدتها الجزائر خاصة بعد 2011، أسهمت في منع تحول التوترات الداخلية الى صراع عنيف، من خلال احتواء ديناميات العنف الإقليمي داخل الحدود، رغم استمرار الضغوط في المحيط الإقليمي، خاصة في ليبيا ومنطقة الساحل. وعليه، فإن استقرار مؤشرات السلام الداخلي في الجزائر لا يعكس غياب التحديات، بل يعبر عن قدرة نسبية على التحكم فيها ضمن بيئة إقليمية غير مستقرة.

وتؤكد الخريطة المرفقة هذا الاتجاه، حيث تظهر الجزائر ضمن نطاق استقرار نسبي مقارنة بدول الجوار، خاصة ليبيا ومالي، التي شهدت تدهورا حادا في مستويات السلام، وهو ما يعكس التباين بين المجال الوطني والمحيط الإقليمي من حيث ديناميات الاستقرار.

الشكل رقم (31): تطور مؤشر السلام العالمي (GPI) في الجزائر ومحيطها (2009-

2019)(2)



(1) ياسين بوطيبة ، قياس السلام الإيجابي حسب معهد الاقتصاد والسلام: دراسة حالة الجزائر (2015-2019)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 7، ع.2 (2020):3441-3467.

(2) من تجميع الباحث بناء على: <https://www.visionofhumanity.org/maps/#/>.

المطلب الثاني: أثر المقاربة الدفاعية الجزائرية على دينامية الأمن والاستقرار الإقليمي

بعد عرض مختلف آليات التنسيق الأمني التي اعتمدتها الجزائر في تعاملها مع محيطها الإقليمي، سواء في صيغها الثنائية أو ضمن الأطر الإقليمية الأوسع، يقتضي الانتقال من مستوى توصيف هذه الآليات إلى مستوى تقييم أثرها الفعلي على ديناميات الأمن والاستقرار في الجوار، فلا تكتسب هذه الآليات أهميتها من حيث بنيتها المؤسسية أو منطقتها الوظيفية فحسب، بل من خلال ما أحدثته من تحولات ملموسة في أنماط التهديد، وقدرتها على الكبح من انتقاله عبر الحدود، أو إعادة تشكيله داخل الفضاء الإقليمي.

وفي هذا السياق، يطرح تحليل الأثر إشكالية منهجية أساسية تتمثل في كيفية الانتقال من "فعل الدولة" إلى "نتائجه"، أي من السياسات الأمنية المعلنة والمطبقة، إلى انعكاساتها الفعلية في بيئة إقليمية تتسم بالتعقيد والتداخل، إذ لا يمكن افتراض علاقة خطية مباشرة بين مستوى التنسيق الأمني ودرجة الاستقرار، بقدر ما يتطلب الأمر قراءة هذه العلاقة في إطار تفاعل متعدد المستويات، تتداخل فيه العوامل الأمنية مع المتغيرات السياسية والمؤسسية في دول الجوار.

وعليه، ينصرف هذا المطلب إلى تحليل أثر التنسيق الأمني الجزائري على استقرار الجوار، من خلال التمييز بين الحالات التي أسهم فيها هذا التنسيق في تعزيز الاستقرار الحدودي، وتلك التي ظل فيها أثره محدودا أو غير حاسم، في ظل هشاشة بعض البيئات الإقليمية وتباين أنماط التفاعل الأمني، كما يعتمد هذا التحليل على الجمع بين المؤشرات الكمية المرتبطة بالإرهاب والاستقرار، والتحليل النوعي لطبيعة العلاقات الأمنية، بما يسمح بتقديم قراءة مركبة لحدود وفعالية هذه الآليات في سياق إقليمي متغير.

الفرع الأول: أثر التنسيق الأمني الجزائري-التونسي في تعزيز الاستقرار

الحدودي بعد 2013

شكل التعاون الأمني بين الجزائر وتونس بعد سنة 2013 أحد أبرز النماذج التي يمكن من خلالها رصد أثر التنسيق الأمني الثنائي على الاستقرار الحدودي في الجوار المغربي. فقد جاء هذا التعاون في سياق تصاعد التهديدات الإرهابية في المناطق الجبلية والحدودية، خاصة في جبل الشعانبي، وفي ظل إدراك متبادل لدى البلدين بأن أي اختلال أمني في تونس ستكون

له ارتدادات مباشرة على الجزائر، ليس فقط عبر تسلل العناصر المسلحة بل أيضا عبر تنامي التهريب والهجرة غير النظامية وتزايد هشاشة الجبهة الشرقية (1).

وقد دفع هذا الإدراك الجزائر الى تجاوز المقاربة الأحادية القائمة على ضبط الحدود من جانب واحد، نحو تبني مقاربة تنسيقية ثنائية تقوم على تقاسم الأعباء الأمنية، حيث بدأ التعاون منذ سنة 2013 في شكل ترتيبات عملية وميدانية، قبل أن يتطور تدريجيا نحو مستوى أعلى من المؤسسة، توج بتوقيع الاتفاق الأمني لسنة 2017، الذي منح هذا التنسيق إطارا قانونيا ومؤسسانيا دائما (2).

وتكمن أهمية هذا النموذج في أن أثره لا يظهر في النصوص القانونية بقدر ما يتجلى في طبيعة الآليات العملية التي اعتمدها الطرفان، والتي ارتكزت على ثلاثة مستويات مترابطة: أولا، التعاون العملي من خلال تنسيق التحركات العسكرية والأمنية في المناطق الحدودية وثانيا، التعاون الاستخباراتي عبر تبادل منتظم للمعلومات حول شبكات الارهاب والتهريب وثالثا، التعاون التدريبي من خلال نقل الخبرة الجزائرية الى الأجهزة الأمنية التونسية، خاصة في مرحلة ما بعد 2011.

وقد عكست هذه الآليات انتقالا واضحا من منطق رد الفعل الى منطق الوقاية المشتركة، ومن حماية الحدود بشكل منفرد الى تصور أمني يقوم على ترابط المجال الحدودي كوحدة أمنية واحدة. ومن حيث النتائج، تسمح المؤشرات المرتبطة بالنشاط الارهابي والاستقرار السياسي بالحديث عن فعالية نسبية لهذا النموذج. ولتدعيم هذا التقييم بمعطيات كمية دقيقة، يبين الجدول التالي تطور الخسائر المرتبطة بالنشاط الارهابي في تونس خلال الفترة (2011-2019):

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18-258 المؤرخ في 15 أكتوبر 2018، 2 وما بعدها.

(2) "تونس والجزائر تعززان تعاونهما الأمني".

الجدول رقم (46): حجم الخسائر المترتبة على النشاطات الارهابية في تونس (2011-
(2019) (1)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الخسائر									
الحوادث	4	3	14	11	19	12	16	18	19
الوفيات	4	00	22	28	99	28	5	16	4
الإصابات	4	00	9	31	106	31	17	37	18
عدد الرهائن	00	5	00	00	00	1	00	00	8

يكشف تحليل المعطيات الواردة في الجدول عن تطور غير خطي للنشاط الارهابي في تونس، يمكن تقسيمه الى ثلاث مراحل أساسية: فقد اتسمت المرحلة الأولى (2011-2012) بمستويات منخفضة نسبياً، بما يعكس بداية تشكل التهديد دون بلوغه درجة عالية من التنظيم والتأثير، أما المرحلة الثانية (2013-2015)، فقد مثلت ذروة النشاط الارهابي، حيث ارتفع عدد الحوادث الى 19 حادثة سنة 2015، مع تسجيل أعلى عدد من الوفيات (99 حالة) والإصابات (106)، وهو ما يعكس تصاعد قدرة الجماعات المسلحة على تنفيذ عمليات ذات أثر كبير، خاصة في المناطق الحدودية.

في المقابل تظهر المرحلة الثالثة (2016-2019) اتجاهها نحو تراجع نسبي في حدة الخسائر، حيث انخفض عدد الوفيات بشكل واضح الى 4 حالات فقط سنة 2019، رغم استمرار عدد الحوادث في مستويات متوسطة، ويشير هذا التحول الى انتقال التهديد من نمط عالي الكلفة البشرية الى نمط أكثر احتواء من حيث الأثر.

ومن منظور الأثر يمكن تفسير هذا التحول في ضوء تكثيف التنسيق الأمني الجزائري-التونسي بعد 2013 حيث ساهمت آليات تبادل المعلومات وتعزيز المراقبة الحدودية والعمليات المشتركة في تقليص قدرة الجماعات المسلحة على تنفيذ هجمات واسعة النطاق. ويجدر التمييز في هذا الإطار بين فترتين أساسيتين: فترة أولى (2013-2016) اتسمت بتفعيل ميداني للتنسيق الأمني، وفترة ثانية ابتداء من سنة 2017 تم خلالها تأطير هذا التعاون ضمن اتفاقية

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: <https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index/#/>

رسمية ذات طابع قانوني ومؤسساتي، ومته فإن التحسن المسجل في المؤشرات الأمنية يعكس تراكما تدريجيا لآليات التنسيق وليس نتيجة مباشرة للإطار القانوني وحده.

وبذلك فإن الأثر الفعلي لهذا التنسيق لا يتمثل في القضاء النهائي على التهديد، بل في خفض شدته وتحويله الى مستوى يمكن التحكم فيه، خاصة على مستوى المجال الحدودي. وهو ما يجعل من الحالة التونسية نموذجا واضحا لما يمكن أن ينتجه التنسيق الأمني الثنائي عندما يقترن بآليات تنفيذية فعالة وإرادة سياسية مشتركة.

وبالتالي يمكن القول هنا إن هذا النموذج يعكس نمطا من الاستقرار الحدودي المدعوم بالتنسيق المؤسسي، حيث ساهمت المقاربة الجزائرية في تقليص انتقال التهديدات عبر الحدود وتعزيز قدرة الدولة التونسية على الاحتواء، دون أن يعني ذلك أن هذا التنسيق كان العامل الوحيد المفسر لهذا التحسن، بل أحد أبرز العوامل المساندة له.

الفرع الثاني: تباين أثر التنسيق الأمني الجزائري في دول الجوار (2009-

2019)

يمكن تقييم أثر آليات التنسيق الأمني التي اعتمدتها الجزائر في محيطها الإقليمي خلال الفترة 2009-2019 انطلاقا من وجود هذه الآليات في حد ذاتها، أو من كثافة ما انطوت عليه من اجتماعات واتفاقات وترتيبات ميدانية، لأن الأثر الفعلي لا يتحدد فقط بمدى نشاط الفاعل المبادر، بل كذلك بقدرة البيئة المستقبلية على تحويل هذا الجهد الى نتائج ملموسة على مستوى الاستقرار. ومن ثم فإن القيمة التفسيرية الحقيقية لهذا الفرع لا تكمن في إعادة وصف آليات التنسيق ذاتها، بما أنها عولجت سابقا ضمن فصل الآليات، وإنما في تحليل التفاوت في مخرجاتها بين دولة وأخرى، أي في تفسير لماذا أفضى التنسيق في بعض الحالات الى أثر نسبي ظاهر، بينما بقي أثره محدودا أو شبه منعدم في حالات أخرى. وبهذا المعنى يصبح التفاوت في الأثر نتيجة مباشرة للتفاعل بين متغيرين: أولهما الفعل الأمني الجزائري بما يتضمنه من مبادرات للتنسيق والضبط والوساطة والرقابة الحدودية، وثانيهما قدرة الدولة المجاورة على الاستيعاب والتنفيذ والمتابعة ⁽¹⁾. لذلك فإن هذا الفرع ينطلق من فرضية مفادها أن أثر التنسيق الأمني الجزائري كان أثرا غير متجانس، لأن الدول المعنية لم تكن تمتلك الدرجة نفسها

(1) Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy*, 54-56

من التماسك المؤسسي ولا من القدرة على تحويل الدعم أو التنسيق أو التفاهم الأمني الى استقرار فعلي ومستدام (1) .

وتبرز الحالة التونسية بوصفها المثال الأوضح على الأثر النسبي الإيجابي للتنسيق الأمني الجزائري حين يتوافر الحد الأدنى من الدولة القادرة على التفاعل، فرغم ما شهدته تونس بعد سنة 2011 من انتقال سياسي هش وارتفاع نسبي في منسوب التوترات الداخلية وتزايد نشاط الجماعات المسلحة في بعض المناطق الحدودية. فإن الدولة التونسية لم تنهز مؤسسيا ولم تفقد مركزها كفاعل قادر على الضبط (2) . وهذا المعطى كان حاسما، لأن الجزائر لم تكن تتعامل هنا مع فراغ أمني شامل، بل مع دولة قائمة يمكن التنسيق معها أمنيا واستخباراتيا وميدانيا. وقد سمح ذلك بأن يتحول التعاون الحدودي وتبادل المعلومات والتنسيق العملياتي الى نتائج نسبية على الأرض، خاصة من حيث احتواء انتقال التهديدات عبر الحدود، وتقليص أو كبح تمدد الجماعات المسلحة، وتقوية اليقظة الأمنية في الشريط الحدودي المشترك.

ولا يعني هذا أن تونس أصبحت فضاء مستقرا تماما، بل المقصود أن أثر التنسيق ظهر فيها بشكل نسبي لأن البنية الداخلية للدولة كانت قادرة على استقباله، وهنا يمكن تدعيم التحليل بالأرقام دون تحويل الفقرة الى وصف إحصائي، إذ تظهر مؤشرات الحوكمة أن الاستقرار السياسي في تونس تراجع من حوالي 60 نقطة سنة 2009 الى أقل من 50 نقطة بعد 2011، قبل أن يتحسن نسبيا الى حدود 52-55 نقطة سنة 2019، مع بقاء مؤشرات فعالية الحوكمة وجودة التنظيم في مستويات متوسطة تقارب 50-60 نقطة (3) ، وهو ما يعكس أن التنسيق الأمني حين يلتقي مع مؤسسات قابلة للعمل ينتج أثرا يمكن رصده. وعليه فإن الحالة التونسية لا تثبت فقط فاعلية التنسيق، بل تثبت بالدرجة نفسها أن فاعلية هذا التنسيق مشروطة بوجود شريك دولتي يملك المستوى الأدنى من التماسك والقدرة التنفيذية.

أما الحالة الليبية، فتقدم النموذج المقابل الذي يبرز حدود الأثر الأمني الجزائري عندما يغيب الطرف المؤسسي القادر على الاستيعاب. فمنذ انهيار بنية الدولة الليبية بعد 2011، لم

(1) International Crisis Group, *The Central Sahel: Scene of New Climate Wars?* Africa Report No. 284 (Brussels, 2020), 8-10.

(2) International Crisis Group, *Tunisia: Managing Security Threats Along the Libyan Border* (Brussels, 2016), 3-6.

(3) "تونس: دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا 2024: نتائج الفترة 2014-2023"، 7، أنظر: <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>

تعد الحدود الشرقية للجزائر تواجه دولة مركزية متماسكة يمكن التفاهم معها على نحو مستقر، بل أصبحت مجاورة لفضاء متعدد المراكز، تتنازع فيه الميليشيات والسلطات المتنافسة ومراكز النفوذ المحلية. وفي مثل هذا السياق، يصبح التنسيق الأمني، مهما بلغ من الجدية، محدود الجدوى من حيث النتائج النهائية، لأنه يفقد الى الحلقة الأساسية التي تحول الفعل الأمني الى أثر سياسي وأمني دائم، أي الدولة المنفذة⁽¹⁾. ولهذا، فإن محدودية أثر الجزائر في الحالة الليبية لا ينبغي تفسيرها بوصفها تعبيراً عن قصور في المبادرة أو عجز في المقاربة الأمنية الجزائرية، بل بوصفها نتيجة منطقية لانهايار البيئة المستقبلية نفسها. فالمجال الحدودي الليبي ظل خلال هذه المرحلة منفذا مفتوحا لحركة السلاح والعناصر المسلحة وشبكات التهريب، ولم يكن ذلك بسبب غياب التحرك الجزائري، وإنما بسبب غياب الفاعل الليبي الموحد القادر على تثبيت مخرجات التعاون أو ترجمتها الى بنية أمنية مستدامة، ومن ثم فإن الحالة الليبية تؤكد أن كثافة التهديد لا تعني بالضرورة قابلية أعلى للتنسيق المثمر، بل قد تعني العكس تماماً، وهو ما تؤكد البيانات التي تظهر انهيار مؤشر الاستقرار السياسي من حوالي 70 نقطة سنة 2009 الى أقل من 30 نقطة بعد 2011، مع تراجع فعالية الحكومة وسيادة القانون الى مستويات ضعيفة⁽²⁾، الأمر الذي يفسر محدودية الأثر رغم كثافة الانخراط الجزائري.

تبرز الحالة المغربية بوصفها نموذجاً ثالثاً يختلف عن كل من الحالتين التونسية والليبية، إذ لا ترتبط محدودية الأثر فيها بضعف الدولة كما هو الحال في ليبيا أو مالي، ولا بوجود تعاون فعلي يسمح بترجمة التنسيق الى نتائج كما في الحالة التونسية، بل تعود أساساً الى غياب التفاعل المؤسسي المباشر بين الطرفين. فرغم أن المغرب يتمتع بدرجة معتبرة من التماسك المؤسسي، وقدرة نسبية على ضبط المجال الداخلي ومراقبة حدوده، فإنه حافظ على مستويات مستقرة نسبياً في مؤشر الاستقرار السياسي تراوحت بين 55 و65 نقطة خلال الفترة 2009-2019، كما استقرت مؤشرات فعالية الحكومة وجودة التنظيم في حدود 50-60 نقطة،

(1) International Crisis Group, *Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts* (Brussels: International Crisis Group, 2020), 1-5.

(2) World Bank, *Worldwide Governance Indicators: Libya (2009-2019)* (Washington, DC: World Bank).

غير أن طبيعة العلاقات السياسية مع الجزائر خلال الفترة المدروسة حالت دون تفعيل آليات تنسيق أمني ثنائي مباشر يمكن أن ينتج أثرا مشتركا (1).

وبذلك فإن محدودية الأثر في هذه الحالة لا تعكس ضعفا في القدرة الداخلية، بل تعكس غياب "المدخل" الذي يسمح بانتقال الفعل الأمني من مستوى المبادرة الى مستوى النتيجة. فالتنسيق الأمني، بوصفه أداة من أدوات السياسة الخارجية، يفترض وجود حد أدنى من التفاعل والتعاون بين الأطراف المعنية، وهو ما لم يكن متحققا في العلاقات الجزائرية-المغربية، خاصة في ظل استمرار إغلاق الحدود البرية وتوتر السياق السياسي العام. ومن ثم، فإن توفر مؤسسات قوية نسبيا في المغرب لم يكن كافيا لإنتاج أثر مرتبط بالسياسة الأمنية الجزائرية، لأن هذا الأثر يظل مشروطا بوجود قنوات تفاعل فعلية تسمح بتبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

وإذا كانت هذه الحالات تمثل حالات متباينة داخل المجال المغاربي، فإن المجال الساحلي يتيح اختبارا أكثر عمقا لفكرة تفاوت الأثر، لأن الجزائر لم تتعامل فيه فقط مع دول جوار مباشر، بل مع فضاء أمني ممتد كانت تهديداته تترد مباشرة على أمنها القومي. ولهذا، فإن إدراج دول الساحل في هذا التحليل لا يمثل خروجاً عن حدود الدراسة، بل يدخل ضمن الامتداد الوظيفي لآليات التنسيق الأمني الجزائرية. وفي هذا السياق، تظهر الحالة المالية (2) بوضوح حدود هذا الأثر، إذ تراجع مؤشر الاستقرار السياسي من حوالي 65 نقطة سنة 2009 الى أقل من 40 نقطة سنة 2019، مع بقاء مؤشرات فعالية الحكومة في مستويات منخفضة تقارب 35-45 نقطة، وهو ما يعكس هشاشة الدولة وعجزها عن تحويل التنسيق الى استقرار مستدام.

وفي مستوى قياس النتائج، يمكن الاستعانة بمؤشرات الارهاب العالمي (GTI) ومؤشر السلام العالمي (GPI) بوصفها أدوات كمية تعكس مخرجات الاستقرار الفعلي. إذ تظهر هذه المؤشرات أن الحالة التونسية حافظت على مستويات متوسطة من التهديد مع تحسن نسبي بعد 2016، في حين سجلت ليبيا ومالي مستويات مرتفعة من العنف وعدم الاستقرار، بما يعكس عجز الدولة عن تحويل التنسيق الأمني الى نتائج ملموسة. أما المغرب، فرغم استقراره النسبي وانخفاض مستويات التهديد، فإن هذا الاستقرار لا يرتبط بالتنسيق الأمني مع الجزائر بقدر ما

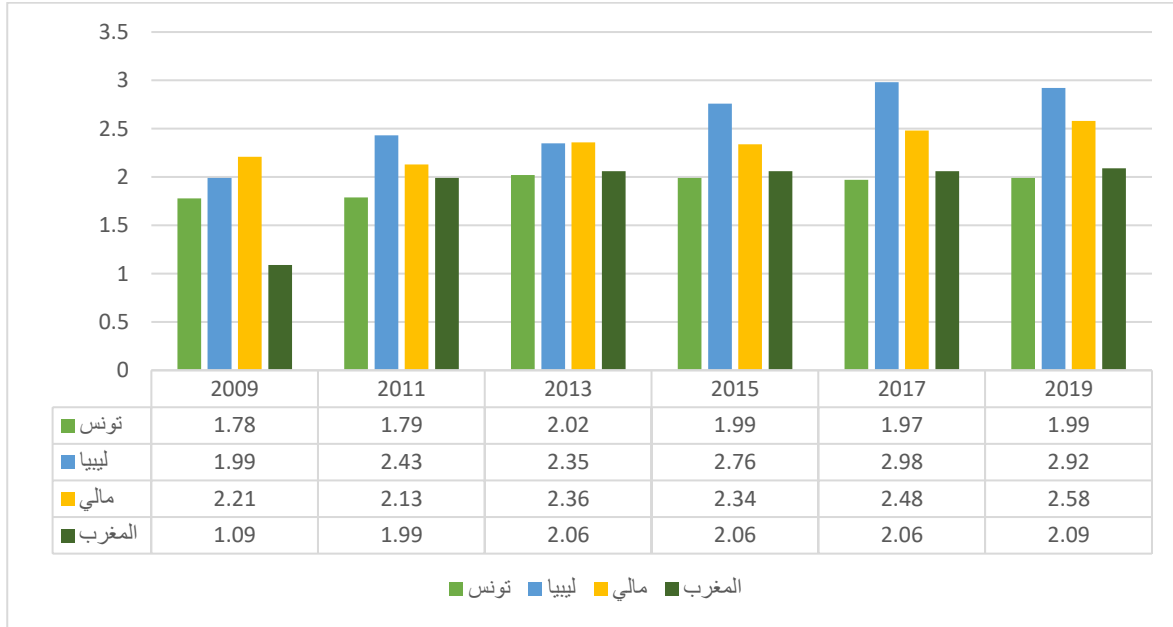
(1) World Bank, *Worldwide Governance Indicators (2009–2019)* (Washington, DC: World Bank).

(2) International Crisis Group, *Mali: Avoiding Escalation* (Brussels: International Crisis Group, 2020), 5–8.

الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية على دول الجوار 2009-2019

يعكس قدرته الداخلية، وهو ما يؤكد أن أثر التنسيق يظل مشروطاً بوجود التفاعل الى جانب القدرة. كما يوضح الشكل الموالي:

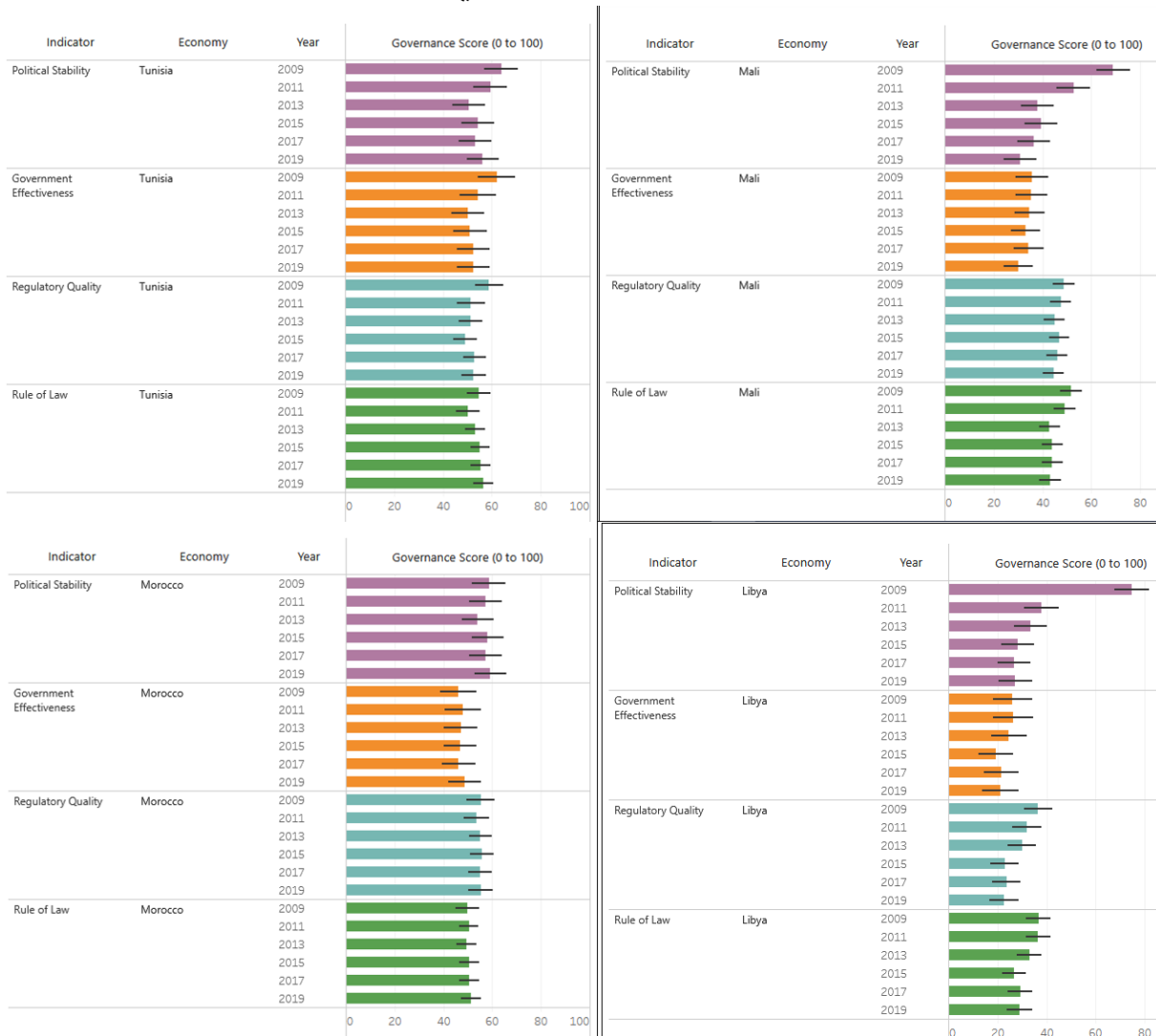
الشكل رقم (32): تطور مؤشرات السلام العالمي في دول الجوار 5/GPI (2009-2019)⁽¹⁾



ومن الناحية المنهجية، فإن توظيف مؤشرات الحوكمة يظل أداة تفسيرية تساعد على فهم هذا التفاوت، دون أن يتحول الى وصف مستقل للأوضاع الداخلية للدول. وفي هذا الإطار، يمكن الاستعانة بالشكل أدناه الذي يوضح مسارات الحوكمة في دول الجوار خلال الفترة 2009-2019، حيث يظهر بوضوح تباين المسارات بين الاستقرار النسبي في المغرب، والمرونة المؤسسية في تونس، مقابل التدهور الحاد في ليبيا ومالي، وهو ما يفسر اختلاف قابلية هذه الدول لاستيعاب أثر التنسيق الأمني الجزائري.

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: مؤشرات السلام العالمي 5/GPI ، في: <https://www.visionofhumanity.org/maps/>

الشكل رقم (33): تطور مؤشرات الحوكمة (WGI) في دول الجوار (2009-2019) ⁽¹⁾



وفي هذا السياق، يتأكد أن فعالية التنسيق الأمني الجزائري كانت فعالية سياقية، تتحدد وفق تفاعل شرطين أساسيين: وجود التنسيق، وقدرة الدولة على استيعابه. ويعزز هذا الاستنتاج بما تعكسه مؤشرات التفاعل الإقليمي، حيث يظهر مؤشر علاقات الجوار الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) تقييماً متوسطاً في حدود (5/3) خلال الفترة 2009-2019 ⁽²⁾، وهو ما يدل على أن علاقات دول الجوار لم ترتقِ إلى مستوى التنسيق المؤسسي

(1) من تجميع الباحثة بناءً على بيانات مجموعة البنك الدولي، في :

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>

(2) Economist Intelligence Unit, Global Peace Index 2019: Measuring Peace in a Complex World (London: EIU, 2019), "Neighbouring Relations." (5/3)

المستقر، كما لم تصل الى القطيعة التامة، بل ظلت محكومة بمنطق التفاعل المحدود والانتقائي.

الفرع الثالث: حدود التأثير الإقليمي للمقاربة الدفاعية الجزائرية

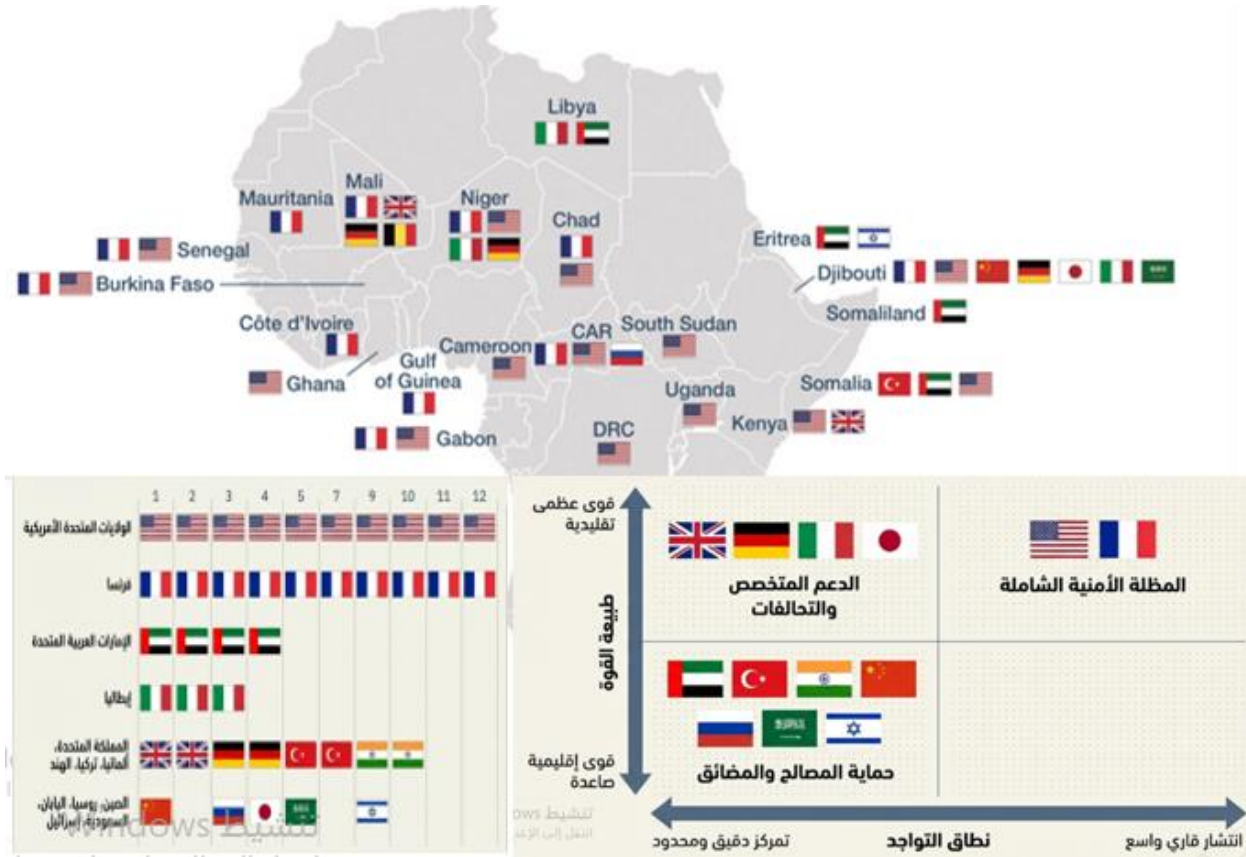
من خلال المؤشرات والاحصائيات أظهرت المقاربة الدفاعية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) قدرة واضحة على احتواء التهديدات الأمنية داخل المجال الوطني، غير أن أثرها ظل محدودا على مستوى الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل تصاعد التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل (1).

وفي هذا السياق، يكشف استمرار التهديدات الأمنية في المجال الساحلي أن المقاربة الدفاعية الجزائرية، القائمة على تحصين المجال الوطني ورفض التدخل العسكري المباشر خارج الحدود، أسهمت في تقليص انتقال عدم الاستقرار الى الداخل، لكنها لم تمتلك نفس الفعالية في التأثير على ديناميات الصراع الإقليمي. فغياب الفعل الميداني المباشر جعل من الدور الجزائري دورا غير حاسم في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الفضاء الساحلي، خاصة في ظل تعدد الفاعلين الدوليين وتضارب أجنداتهم الأمنية. بل وتحولت في بعض الحالات الى موضوع تدخل دولي مباشر (2)، وهو ما انعكسه أنماط الانتشار العسكري الأجنبي في المنطقة كما يوضحه الشكل التالي.

(1) صخري، التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي..، 3-4

(2) بلحاج، "أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.."، 194.

الشكل رقم (34): التواجد العسكري الأجنبي والقواعد العسكرية في منطقة الساحل ومحيط الجزائر (2013-2019) (1)



تبين الخريطة تمركزا واضحا للقواعد العسكرية الأجنبية في دول الساحل، خاصة مالي والنيجر، مقابل غياب هذا التمركز داخل المجال الجزائري، وهو ما يعكس اختلافا جوهريا في أنماط إدارة التهديدات الأمنية بين المقاربة الدفاعية الجزائرية والمقاربات التدخلية التي تبنتها قوى دولية. كما يبرز هذا التوزيع انتقال مركز الثقل الأمني نحو الفضاءات الأكثر هشاشة مؤسسانيا، بما يعزز الطابع الدولي المتزايد للأزمة الأمنية، ويؤكد أن ديناميات عدم الاستقرار لم تعد محصورة في الإطار الإقليمي، بل أصبحت مرتبطة بتدخلات متعددة المستويات. وفي هذا الإطار، تكتسب المقاربة الدفاعية الجزائرية أهمية إضافية من كونها أسهمت في الحفاظ على استقرار المجال الوطني في بيئة إقليمية مضطربة (2)، حيث إن أي تدهور

(1) Institute for Security Studies, 'Proceed with Caution: Africa's Growing Foreign Military Presence,' ISS Today, August 27, 2019, <https://issafrica.org/iss-today/proceed-with-caution-africas-growing-foreign-military-presence/>

(2) Yahia H. Zoubir, "Algeria's Regional Security Strategy," *The Journal of North African Studies* 22, no. 3 (2017): 390-392.

محتمل في الوضع الداخلي لدولة بحجم الجزائر وثقلها الجيوسياسي كان من شأنه أن يفاقم من اختلال التوازنات الأمنية في الفضاء المغاربي-الساحلي، دون أن يعني ذلك ارتباط استقرار المنطقة بها بشكل حصري.

ومن زاوية أعمق، يكشف هذا الوضع عن نمط من إعادة توزيع عدم الاستقرار بدل القضاء عليه، حيث أسهمت السياسات الدفاعية الصارمة في إضعاف اختراق المجال الجزائري، في مقابل ديناميات إقليمية أوسع أعادت تشكيل توزيع التهديدات الأمنية خارج حدود التأثير الوطني، خاصة نحو البيئات الأكثر هشاشة مؤسساتيا، وعلى رأسها مالي والنيجر. وهو ما تعكسه مؤشرات انتشار التهديدات العابرة للحدود، خاصة تنامي الجريمة المنظمة وتدفقات السلاح، بما يعبر عن استمرار الترابط البنيوي بين الفضاءات الأمنية في المنطقة رغم محاولات العزل الحدودي.

كما يعكس تصاعد التدخل الأجنبي، في هذا السياق، ليس فشل المقاربة الجزائرية، بل حدودها الموضوعية، حيث يكشف عن فجوة بين القدرة على التحكم في المجال الوطني، ومحدودية التأثير في بيئة إقليمية مفتوحة ومعقدة. فبينما نجحت الجزائر في تثبيت مستوى معين من الاستقرار الداخلي، ظلت التهديدات الإقليمية تتطور خارج نطاق تأثيرها، بل وتحولت في بعض الحالات إلى موضوع تدخل دولي مباشر، وهو ما يعكس تحول الأزمة الأمنية من مسألة إقليمية قابلة للاحتواء إلى مسألة دولية متعددة الفاعلين (1).

وعليه، فإن أحد أبرز انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه المرحلة يتمثل في إنتاج نمط مزدوج من النتائج: استقرار داخلي نسبي قائم على الضبط الأمني والاحتواء، مقابل استمرار هشاشة الاستقرار الإقليمي، بما يكشف عن مفارقة بنيوية بين فاعلية المقاربة الدفاعية داخل الحدود وحدود تأثيرها خارجها، ويعزز في الوقت ذاته تموقع الجزائر كفاعل دفاعي يحجم من امتداد الأزمات أكثر مما يعيد تشكيلها على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: الأثر السياسي والدبلوماسي للسياسة الخارجية الوقائية

إذا كانت الآليات السياسية-الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر في إدارة أزمات الجوار قد عكست، كما تم بيانه في الفصل السابق، قدرة واضحة على المبادرة وتفعيل أدوات الوساطة والحوار، فإن الانتقال إلى تحليل الأثر يقتضي تجاوز مستوى وصف هذه الآليات إلى تفكيك

(1) يونس، بن سليمان، "التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي.."، 536..

مخرجاتها الفعلية على مستويين مترابطين: المستوى السياسي المرتبط بإدارة الأزمات وإعادة تشكيل التوازنات داخل دول الجوار، والمستوى الدبلوماسي المتعلق بمكانة الجزائر وفاعليتها كوسيط إقليمي.

وفي هذا الإطار، لا يمكن تقييم المقاربة الوقائية الجزائرية فقط من خلال ما أتاحتها من مسارات تفاوضية أو ما كرسته من مبادئ كالحلول السلمية ⁽¹⁾ ورفض التدخل الخارجي، بل ينبغي قياس قدرتها على إحداث تحولات ملموسة في بيئات الأزمات ذاتها، سواء من حيث تقليص شدة النزاعات، أو دعم بناء ترتيبات سياسية مستقرة، أو التقليل من ديناميات الانقسام الداخلي. كما يستدعي ذلك، في المقابل، تحليل مدى نجاح هذه المقاربة في تعزيز الرصيد الدبلوماسي للجزائر، من خلال تكريس صورتها كفاعل محايد ووسيط موثوق، مع الوقوف عند حدود هذا الدور في ظل تزايد تدخلات القوى الدولية والإقليمية.

ومن ثم، فإن دراسة الأثر السياسي والدبلوماسي للمقاربة الوقائية تندرج ضمن مرحلة التقييم والتغذية الراجعة في نموذج صنع القرار، حيث يتم الانتقال من تحليل الأدوات إلى تحليل النتائج، بما يسمح بتحديد الفجوة بين الأهداف المعلنة والواقع الفعلي. وعليه، يسعى هذا المطلب إلى تفكيك هذا الأثر من خلال التمييز بين نتائجه السياسية على مستوى إدارة الأزمات الإقليمية، وانعكاساته الدبلوماسية على مكانة الجزائر، وصولاً إلى إبراز حدود هذه المقاربة في سياق إقليمي ودولي معقد.

الفرع الأول: الأثر السياسي للمقاربة الوقائية على إدارة الأزمات الإقليمية

تمثل الحالة المالية نموذجاً دالاً على الطابع المركب للأثر السياسي. فقد أفضت الوساطة الجزائرية إلى فرض مسار تفاوضي توج بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة سنة ⁽²⁾ 2015، وهو ما يعكس نجاحاً أولياً للمقاربة الوقائية في نقل الأزمة من منطق المواجهة المسلحة إلى منطق التسوية السياسية ⁽³⁾. كما سمح هذا الاتفاق بإدماج جزء من الحركات المسلحة ضمن العملية السياسية، وفتح المجال أمام إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف من خلال تبني صيغ

(1) بارش، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، 948.

(2) Accord pour la paix et la réconciliation au Mali; 5-6.

(3) بوقاعدة، "جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي"، 253-254.

موسعة من اللامركزية. ومن حيث المبدأ، يشكل هذا التحول مكسبا سياسيا مهما، لأنه يحد من منطق الإقصاء ويؤسس لإدماج الفاعلين المحليين في بنية الدولة.

غير أن هذا الأثر، رغم أهميته، ظل محدودا من حيث نتائجه الفعلية على مستوى الاستقرار السياسي. إذ لم تتجح الترتيبات التي أفرزها الاتفاق في إعادة بناء سلطة مركزية قادرة على فرض سيطرتها على كامل التراب الوطني، كما لم تتمكن من تفكيك البنى العميقة للنزاع المرتبطة بتعدد الفاعلين المسلحين، وتداخل شبكات التهريب، وامتداد الجماعات الارهابية عبر الحدود. وبهذا المعنى، بقيت الدولة المالية تعاني من هشاشة مزمنة، انعكست في استمرار التوترات السياسية وتكرار مظاهر العنف، وهو ما يدل على أن المسار التفاوضي، رغم ضرورته، لم يكن كافيا لإنتاج استقرار سياسي مستدام (1).

أما في الحالة الليبية، فإن الأثر السياسي للمقاربة الوقائية يتخذ طابعا أكثر تقييدا، حيث لم تقض الجهود الدبلوماسية الجزائرية، رغم تعددها، الى إعادة بناء وحدة الدولة أو إنهاء حالة الانقسام المؤسساتي. فقد ساهمت الجزائر في توفير فضاءات للحوار، ودفعت نحو تبني مقاربة قائمة على الحل السياسي الليبي-الليبي، غير أن هذه المبادرات اصطدمت بواقع ميداني معقد، يتمثل في تعدد مراكز القوة داخل ليبيا (2)، واحتدام التنافس بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو ما جعل مخرجات الحوار غير قادرة على التحول الى ترتيبات سياسية ملزمة. وبذلك، يظهر أن المقاربة الوقائية، القائمة على الحياد ورفض التدخل العسكري، واجهت حدودها في سياق يتسم بضعف الدولة وغياب إطار جامع يمكن البناء عليه سياسيا (3).

ويتأكد هذا الطابع المحدود للأثر السياسي من خلال الاستئناس بمؤشرات الهشاشة السياسية، حيث يظهر الشكل المرفق استمرار تصنيف كل من مالي وليبيا ضمن الدول شديدة الهشاشة وفق مؤشر الدول الهشة (FSI) (4) مع اتجاه تصاعدي للهشاشة منذ سنة 2012، أي منذ بداية تفكك المنظومات السياسية في المنطقة. كما لا يسجل المؤشر تحسنا بنويا بعد

(1) شيخنا، "المفاوضات المالية-الأزواضية في الجزائر..".

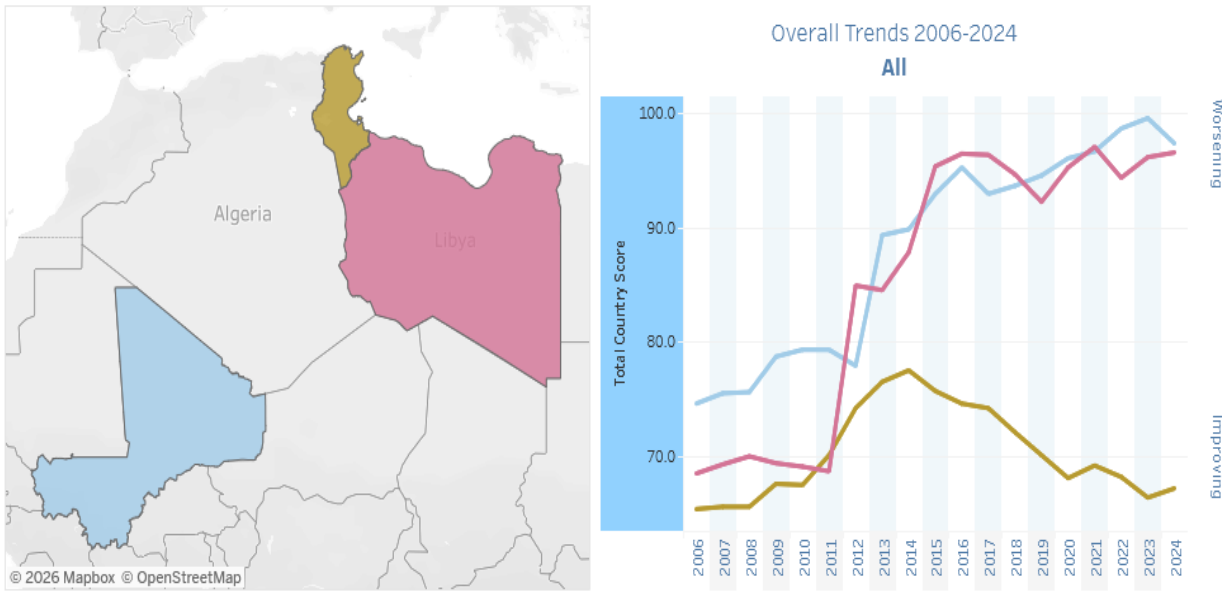
(2) مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، 1-2.

(3) هبة خالد جمال عبد الرازق، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ 2011".

(4) Fund for Peace, *Fragile States Index: Comparative Analysis*, <https://fragilestatesindex.org/comparative-analysis/> accessed March 29, 2025

إطلاق المسارات التفاوضية، بما في ذلك اتفاق الجزائر 2015، وهو ما يدل على أن هذه المسارات لم تنجح في إحداث تحول جوهري في بنية الدولة أو في مستوى تماسكها المؤسسي. ويعكس هذا المعطى فجوة واضحة بين إنتاج الحلول السياسية على المستوى التفاوضي، وبين قدرتها على الترسخ ميدانيا في بيئات تتسم بالهشاشة والتعقيد.

الشكل رقم (35): تطور مؤشر الدول الهشة (FSI) في مالي وليبيا وتونس (2006-2024)⁽¹⁾



في المقابل، تقدم الحالة التونسية نموذجا مغايرا نسبيا، يسمح بإبراز الطابع السياقي للأثر السياسي للمقاربة الوقائية. فقد اتسمت تونس بدرجة أعلى من تماسك مؤسسات الدولة مقارنة بمالي وليبيا، وهو ما مكنها من إدارة مرحلة الانتقال السياسي دون الانزلاق الى انهيار شامل. وفي هذا السياق، لعبت المقاربة الجزائرية دورا داعما، من خلال الإسناد السياسي والتنسيق الأمني، دون التدخل المباشر في مسار الأزمة. ويعكس تموقع تونس في مستويات أقل هشاشة ضمن مؤشر (FSI) أن نجاح الاستقرار السياسي لا يرتبط فقط بطبيعة المقاربة الخارجية، بل أيضا بخصوصية البيئة الداخلية وقدرتها على استيعاب التحولات.

وعلى هذا الأساس، يكشف التحليل المقارن أن الأثر السياسي للمقاربة الوقائية الجزائرية لا يمكن فهمه بمعزل عن طبيعة السياقات الداخلية لدول الجوار. ففي البيئات شديدة الهشاشة،

(1)Fund for Peace, *Fragile States Index: Comparative Analysis*, <https://fragilestatesindex.org/comparative-analysis/> accessed March 29, 2025

كما في مالي وليبيا، تظل الوساطة الدبلوماسية عاجزة عن إحداث تحول بنيوي في غياب دولة مركزية قوية، بينما تكون أكثر قابلية للاندماج في سياقات انتقالية أقل هشاشة، كما في تونس. وهو ما يؤكد أن فاعلية المقاربة الوقائية تبقى مشروطة بعوامل داخلية تتجاوز حدود الفعل الدبلوماسي ذاته.

وعليه، يمكن القول إن الأثر السياسي للمقاربة الوقائية الجزائرية اتخذ طابعا احتوائيا أكثر منه تحويليا، حيث ساهم في إدارة الأزمات والحد من تصاعدها، من خلال فتح قنوات التفاوض وإنتاج أطر سياسية للحوار، لكنه لم ينجح في إعادة بناء استقرار سياسي مستدام داخل دول الجوار. ويعكس هذا الواقع حدود الفاعلية السياسية للوساطة في بيئة إقليمية تتسم بتداخل الأزمات وتعدد الفاعلين، وهو ما يبرز الفجوة بين القدرة على إدارة الأزمات والقدرة على حلها بشكل نهائي.

الفرع الثاني: الأثر الدبلوماسي للمقاربة الوقائية على مكانة الجزائر الإقليمية

يتجاوز تقييم الأثر الدبلوماسي للمقاربة الوقائية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) مجرد تتبع أدوار الوساطة التي اضطلعت بها، ليشمل تحليل انعكاس هذه الأدوار على مكانتها الإقليمية وفعاليتها داخل توازنات الفضاء المغاربي والساحلي. فالمقاربة الوقائية، القائمة على الحياد النشط، ورفض التدخل العسكري، وتغليب الحلول التفاوضية، لم تكن فقط أداة لإدارة الأزمات، بل شكلت أيضا إطارا لإعادة تموقع الجزائر كفاعل دبلوماسي يسعى إلى التأثير في مسارات الأمن الإقليمي دون الانخراط في منطق القوة الصلبة⁽¹⁾

في هذا السياق، أسهمت الوساطة الجزائرية في مالي في تعزيز صورة الجزائر كوسيط إقليمي موثوق، قادر على جمع أطراف متنازعة ضمن مسار تفاوضي شامل. فقد أتاح احتضان مسار المفاوضات (2014-2015) وإدارة جولات الحوار بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية، إلى جانب إشراك الفاعلين الدوليين، تكريس دور الجزائر كمنصة مركزية للحوار في منطقة الساحل. كما أن رئاسة الجزائر للجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة (CSA) منحها

(¹) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 5-7.

موقعا مؤسساتيا يتجاوز دور الوسيط التقليدي، ليجعلها طرفا فاعلا في مراقبة تنفيذ مخرجات التسوية، وهو ما يعكس انتقالا من دبلوماسية المبادرة الى دبلوماسية التأطير والمتابعة (1). وعلى نحو مماثل، عززت المبادرات الجزائرية في الأزمة الليبية من رصيدها الدبلوماسي، خاصة من خلال تبني مقاربة تقوم على الحياد وعدم الانحياز لأي طرف داخلي. فقد مكنها هذا الموقف من الحفاظ على قنوات اتصال مع مختلف الفاعلين الليبيين، في وقت اتجهت فيه قوى إقليمية أخرى الى دعم أطراف محددة، مما أضعف قدرتها على لعب دور الوسيط. كما أن استضافة جولات الحوار الليبي-الليبي سنة 2015، والمساهمة في صياغة إعلان الجزائر، عززت من صورة الجزائر كفضاء للحلول السياسية، ورسخت حضورها كفاعل يسعى الى تثبيت مبدأ "الملكية الوطنية للحلول" في مواجهة التدخلات الخارجية (2).

غير أن هذا التعزيز للمكانة الدبلوماسية لم يكن مطلقا، بل ظل محكوما بجملته من القيود البنيوية المرتبطة بطبيعة البيئة الإقليمية. ففي الحالة المالية، ورغم الدور المركزي الذي لعبته الجزائر في إطلاق المسار التفاوضي، فإن مخرجات الاتفاق لم تترجم الى استقرار فعلي، وهو ما قلص من قدرة الجزائر على تحويل نفوذها الدبلوماسي الى تأثير سياسي مستدام. كما أن الحضور العسكري الفرنسي في الساحل، من خلال عملية "سيرفال" ثم "برخان"، أعاد تشكيل موازين القوة في المنطقة، وجعل من المقاربة الأمنية الدولية عنصرا حاسما في إدارة الأزمة، بما قلص من هامش تأثير الوساطة الجزائرية (3).

أما في الحالة الليبية، فقد واجهت الجزائر تحديات أكبر على مستوى الفاعلية الدبلوماسية، حيث اصطدمت مقاربتها القائمة على الحياد برهانات الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين انخرطوا بشكل مباشر في الصراع، سواء عبر الدعم العسكري أو السياسي لأطراف معينة. وفي هذا السياق، لم تتمكن الجزائر من فرض مسار تفاوضي مهيمن، بل ظلت أحد الفاعلين ضمن شبكة معقدة من المبادرات المتنافسة، خاصة مع بروز مسارات موازية برعاية أممية أو إقليمية

(1) Ministry of Foreign Affairs Algeria, "Algeria Chairs the CSA Committee," Official Statement, 2016.

(2) بودهان، "إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت".

(3) بلحناش وبوقاعدة، "دور الجزائر في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك والأداء.."، 321.

أخرى. وهو ما يعكس محدودية القدرة على تحويل الشرعية الدبلوماسية الى نفوذ فعلي في بيئة تتسم بتعدد مراكز القرار (1).

وعلى مستوى أوسع، أسهمت المقاربة الوقائية في تكريس مجموعة من المبادئ كمرجعيات ثابتة في الدبلوماسية الجزائرية، وعلى رأسها رفض التدخل الخارجي، واحترام سيادة الدول، وتغليب الحلول السلمية (2). وقد عززت هذه المبادئ من اتساق الخطاب الدبلوماسي الجزائري، ومنحتها قدرا من المصداقية في المحافل الإقليمية والدولية، خاصة داخل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. غير أن هذا التمسك بالمبادئ، رغم أهميته، طرح في بعض الحالات إشكالية التوازن بين الشرعية المعيارية والفاعلية العملية، إذ أن الالتزام الصارم بعدم التدخل حد من قدرة الجزائر على التأثير في بعض السياقات التي تتطلب أدوات أكثر صلابة.

وفي المقابل، يمكن رصد أثر دبلوماسي أكثر مرونة في الحالة التونسية، حيث ساهمت المقاربة الوقائية في دعم الاستقرار دون الظهور كفاعل مهيمن (3). فقد اعتمدت الجزائر على التنسيق السياسي والأمني، وتقديم الدعم غير المباشر لمسار الانتقال، وهو ما سمح لها بالحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الفاعلين داخل تونس، دون الانخراط في تفاصيل الصراع الداخلي. ويعكس ذلك قدرة المقاربة الوقائية على التكيف مع السياقات الأقل هشاشة، حيث تكون الدبلوماسية الداعمة أكثر فاعلية من الوساطة المباشرة (4).

انطلاقا من ذلك، يكشف تحليل الأثر الدبلوماسي للمقاربة الوقائية الجزائرية عن مفارقة أساسية: فمن جهة، نجحت الجزائر في تعزيز مكانتها كفاعل دبلوماسي موثوق، واستطاعت أن تفرض نفسها كوسيط إقليمي يحظى بدرجة من الشرعية والقبول، خاصة في بيئات النزاع التي تتطلب أطرافا محايدة. ومن جهة أخرى، ظلت قدرتها على تحويل هذا الرصيد الدبلوماسي الى تأثير سياسي حاسم محدودة، بفعل تعقيد الأزمات، وتعدد الفاعلين، وهيمنة بعض القوى الدولية على مسارات إدارة النزاعات (5).

(1) لحياني "الجزائر والصخيرات الليبي: دعم متأخر ورغبة بتفادي التدخل العسكري".

(2) Yahia H. Zoubir, *Algeria's Foreign Policy: Between Non-Intervention and Regional Leadership* (London: Routledge, 2020), 112–115.

(3) ICG, *Tunisia's Transition: Consolidation or Decline?* Report No. 177 (2017), 12.

(4) بومدين، "الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية: بين الحياد والمصلحة الجيوسياسية.."، 111–112.

(5) SIPRI, *Yearbook 2019* (Oxford: OUP, 2019), 156–160.

إن الأثر الدبلوماسي للمقاربة الوقائية الجزائرية اتخذ طابعا رمزيا-وظيفيا أكثر منه حاسما، حيث عزز من حضور الجزائر ومكانتها داخل الإقليم، دون أن يرقى في كثير من الأحيان الى مستوى التأثير المباشر في مخرجات الأزمات. وهو ما يعكس حدود القوة الدبلوماسية في غياب أدوات مرافقة قادرة على ترجمة المبادرات السياسية الى نتائج ميدانية مستدامة، ويبرز في الوقت ذاته خصوصية النموذج الجزائري القائم على تغليب الشرعية والمبادئ على منطق القوة الصلبة.

الفرع الثالث: حدود التأثير السياسي والدبلوماسي للمقاربة الوقائية الجزائرية

إقليميا

يكشف تحليل الأثرين السياسي والدبلوماسي للمقاربة الوقائية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) عن حدود بنيوية لا ترتبط فقط بأداء الفاعل، بل بطبيعة البيئة الإقليمية التي طبقت فيها هذه المقاربة⁽¹⁾. فبالرغم من نجاح الجزائر في إطلاق مسارات تفاوضية، والحفاظ على رصيد دبلوماسي معتبر كوسيط إقليمي، ظلت قدرتها على تحويل هذا الحضور الى تأثير مستدام في بنية الأزمات محدودة، بما يعكس فجوة بين إدارة الأزمات وإعادة تشكيلها. أول هذه الحدود يرتبط بطبيعة الأدوات المعتمدة، إذ تقوم المقاربة الوقائية الجزائرية على الحياد النشط وعدم التدخل العسكري وتغليب الحلول السياسية التفاوضية، وهذه الخصائص تمنحها شرعية دبلوماسية عالية، خاصة في بيئات تتحسس من التدخلات الخارجية، لكنها في المقابل تقيد قدرتها على التأثير في السياقات التي تتسم بضعف الدولة وتعدد الفاعلين المسلحين. ففي مثل هذه البيئات، لا يكفي إنتاج اتفاقات سياسية، بل يتطلب الأمر أدوات مرافقة قادرة على ضمان تنفيذها ميدانيا، وهو ما لم يكن ضمن نطاق المقاربة الجزائرية⁽²⁾.

ويرتبط الحد الثاني بالبنى الداخلية لدول الجوار، فقد أظهرت حالتا مالي وليبيا أن الوساطة، مهما بلغت درجة تنظيمها وشمولها، تظل عاجزة عن إحداث تحول بنيوي في غياب دولة مركزية فعالة. فضعف المؤسسات وتداخل الولاءات المحلية وانتشار الفاعلين المسلحين، كلها عوامل تقوض مخرجات التسويات السياسية وتحد من قابليتها للتنفيذ⁽³⁾. وتؤكد مؤشرات الهشاشة السياسية هذا المعطى، حيث ظل تصنيف هذه الدول ضمن مستويات مرتفعة من

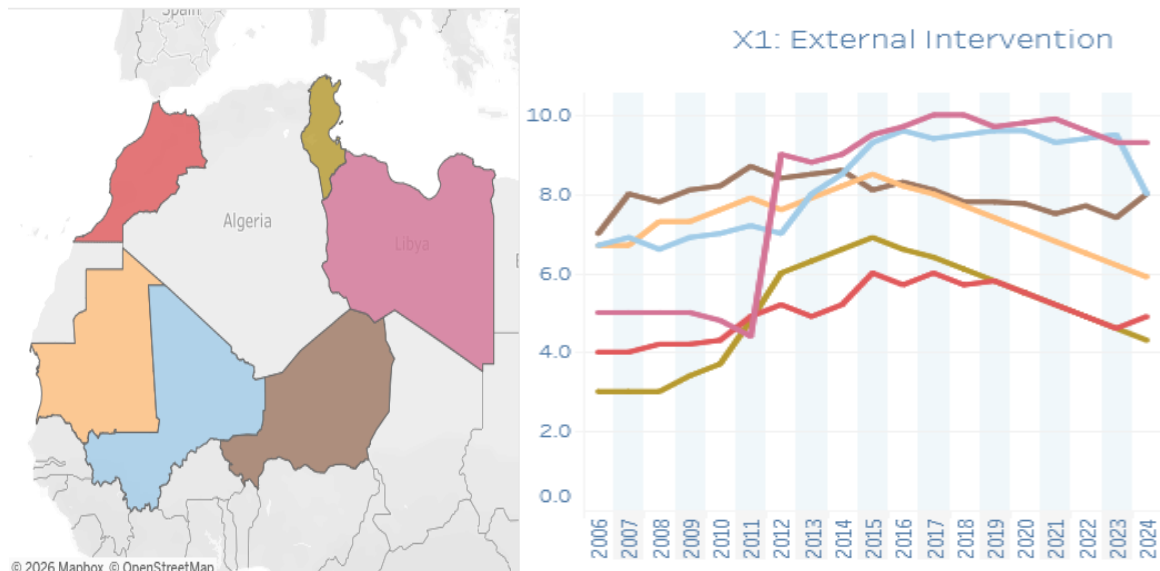
(1) Snyder et al., Foreign Policy Decision-Making, 67.

(2) براج، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، 262-263.

(3) Fund for Peace, *Fragile States Index Reports* (2012-2019).

الهشاشة، دون تحسن بنيوي يذكر بعد إطلاق المسارات التفاوضية، بما يعكس أن الأثر السياسي للمقاربة الوقائية يظل رهينا بقدرة البيئة الداخلية على استيعاب مخرجاتها. أما الحد الثالث، فيرتبط بتحول طبيعة البيئة الإقليمية، حيث شهدت المنطقة تصاعدا في التدخلات الخارجية، وانتقالا تدريجيا نحو منطق القوة الصلبة في إدارة الأزمات، ففي منطقة الساحل، أعادت العمليات العسكرية الدولية تشكيل موازين الفعل، بينما في ليبيا أدى التنافس الإقليمي والدولي الى تعدد مسارات التفاوض وتكثك مرجعيات الحل. ويعكس هذا التحول أيضا الارتفاع الملحوظ في مؤشر التدخل الخارجي (X1) ضمن مؤشرات الدولة الهشة خلال الفترة التي تلت 2011، بما يدل على تعاظم حضور الفاعلين الدوليين وتكثف تدخلاتهم في إدارة الأزمات الإقليمية. وفي هذا السياق، تراجعت قدرة الجزائر على الحفاظ على مركزية دورها، وأصبحت أحد الفاعلين ضمن شبكة معقدة من المبادرات المتنافسة، وهو ما قلص من تأثيرها الدبلوماسي (1).

الشكل رقم (36): تطور مؤشر التدخل الخارجي (X1) في دول الجوار الجزائري (2006-2024)⁽²⁾



(1) بن زيان، "المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، 107.

(2) Fund for Peace, *Fragile States Index: Comparative Analysis*, <https://fragilestatesindex.org/comparative-analysis/>, accessed April 29, 2025

وتدعم مؤشرات الدولية أخرى هذا الاتجاه، حيث تظهر بيانات مقياس الارهاب السياسي (Political Terror Scale) استمرار مستويات مرتفعة من العنف والقمع في عدد من دول الجوار (1)، خاصة ليبيا وبعض دول الساحل، وهو ما يعكس بيئات سياسية غير مستقرة لا تسمح بترسيخ مخرجات الحلول التفاوضية. كما تشير مؤشرات السلم والاستقرار الى استمرار حالة السيولة الأمنية (2)، بما يقلص من فعالية المقاربات الدبلوماسية غير التدخلية، ويعزز من دور الفاعلين الذين يعتمدون أدوات أكثر صلابة.

ويبرز حد رابع يتمثل في التوازن بين الشرعية والفاعلية في السياسة الخارجية الجزائرية. فتمسك الجزائر بمبادئ عدم التدخل واحترام السيادة منحها مصداقية وشرعية دبلوماسية، لكنه في الوقت نفسه قيد قدرتها على استخدام أدوات ضغط أكثر تأثيرا. وفي هذا الإطار، تميل المقاربة الوقائية الى ترجيح الشرعية المعيارية على حساب الفاعلية العملية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على إدارة الأزمات من قدرتها على حسمها (3).

كما يمكن الإشارة الى حد خامس يتعلق بعدم تكامل الأدوات، فعلى الرغم من إدماج البعد التنموي ضمن المقاربة الجزائرية، إلا أن الربط بين الأمن، والتنمية، وإعادة بناء المؤسسات لم يبلغ مستوى التكامل الكافي على المستوى الإقليمي. ففي حالات مثل شمال مالي، ظلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية، المرتبطة بالتهميش وضعف التنمية، قائمة دون معالجة جذرية، مما ساهم في إعادة إنتاج أسباب النزاع، وأضعف من أثر التسويات السياسية (4).

وعلى هذا الأساس، يظهر تحليل الأثر السياسي والدبلوماسي للمقاربة الوقائية الجزائرية أنها، رغم نجاحها في إدارة الأزمات واحتواء تداعياتها، ظلت محدودة في إحداث تحولات بنيوية داخل دول الجوار، سواء على مستوى إعادة بناء الدولة أو تثبيت استقرار سياسي مستدام. وهو ما يكشف عن حدود الفاعلية السياسية-الدبلوماسية في بيئات تتسم بالهشاشة وتعقيد التفاعلات الإقليمية.

(1) Political Terror Scale, *Political Terror Scale Dataset* (2011–2019).

(2) Institute for Economics & Peace, *Global Peace Index 2019* (Sydney, 2019), 10–15.

(3) Yahia H. Zoubir, *Algeria's Foreign Policy: Between Non-Intervention and Regional Leadership* (London: Routledge, 2020), 132–134.

(4) International Crisis Group, *Mali: Peace from Below? Africa Report No. 262* (2018), 9–12.

غير أن هذا القصور لا يعني غياب التأثير الكلي للسياسة الخارجية الجزائرية، بل يعكس حدود الأثر السياسي-الدبلوماسي في معالجة الأزمات المعقدة، ويفرض توسيع زاوية التحليل نحو مستويات أخرى من الفعل الخارجي. فالمقاربة الوقائية الجزائرية لم تقتصر على الوساطة السياسية، بل امتدت الى أدوات اقتصادية واجتماعية استهدفت معالجة الجذور البنيوية لعدم الاستقرار، خاصة في الفضاءات الحدودية (1) .

ومن هذا المنطلق، يقتضي تحليل الأثر الانتقال من مستوى "إدارة الأزمات" الى مستوى "إعادة إنتاج شروط الاستقرار"، وذلك من خلال دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسة الخارجية الجزائرية، باعتباره امتدادا تكامليا للمقاربة الوقائية، وعذا ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

(1) International Crisis Group, 10.

المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للآليات الاقتصادية-

التنمية الجزائرية على دول الجوار (2009-2019)

يندرج تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي للآليات الاقتصادية-التنمية التي اعتمدتها الجزائر تجاه دول الجوار خلال الفترة (2009-2019) ضمن منطق الانتقال من دراسة الأدوات الى فحص مخرجاتها الفعلية على مستوى البيئات المستهدفة. فإذا كانت الجزائر قد وظفت، في إطار مقاربتها الإقليمية، جملة من الآليات المرتبطة بالبنى التحتية العابرة للحدود، وتنظيم المبادلات الاقتصادية، وتعزيز الربط الطاقوي والرقمي، فإن الإشكال التحليلي لم يعد يتمثل في توصيف هذه الأدوات أو إبراز تنوعها، بقدر ما ينصرف الى تقييم أثرها الفعلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار، خاصة في السياقات التي تنسم بارتفاع مستويات الهشاشة وضعف الاندماج.

وفي هذا الإطار، لا يمكن اختزال الأثر في بعده الاقتصادي المباشر، بل يتعين مقارنته ضمن منظور مركب يربط بين التحولات الاقتصادية والانعكاسات الاجتماعية، حيث تتداخل مؤشرات الربط والتبادل التجاري مع مؤشرات أعمق تتعلق بالهشاشة الاجتماعية، والاندماج الحدودي، وأنماط النشاط الاقتصادي المحلي. ذلك أن جوهر الآليات الاقتصادية-التنمية الجزائرية لم يكن موجها نحو تحقيق مكاسب اقتصادية آنية، بقدر ما استهدف إعادة تشكيل الفضاءات الحدودية في دول الجوار، وتحويلها من مجالات معزولة وهشة الى مجالات أكثر قابلية للتفاعل الاقتصادي.

غير أن تحليل هذا الأثر يقتضي تجاوز الافتراضات الخطية التي تربط آليا بين تحسين البنى التحتية أو تنشيط المبادلات من جهة، وتعزيز الاستقرار من جهة أخرى، والانطلاق نحو قراءة تجريبية تستند الى مؤشرات كمية ونوعية تسمح برصد التحولات الفعلية التي عرفتتها دول الجوار خلال الفترة المدروسة. فالسياقات التي شهدتها دول مثل مالي والنيجر وليبيا، بما تميزت به من هشاشة مؤسسية وتداخل للتدخلات الخارجية، تفرض التعامل مع الأثر بوصفه نتيجة مركبة تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية، وهو ما يحد من إمكانية عزو التحولات بشكل مباشر الى الآليات الجزائرية وحدها.

وعليه، يسعى هذا المبحث الى تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي للآليات الاقتصادية-التنمية الجزائرية على دول الجوار من خلال مقارنة مزدوجة، تقوم على تتبع أثر هذه الآليات في إعادة تشكيل أنماط الربط والاندماج الاقتصادي من جهة، واستكشاف انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية ومستويات الهشاشة من جهة أخرى، بما يسمح بتحديد طبيعة هذا الأثر وحدوده، دون الانزلاق الى تقويم عام للسياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: أثر البنى التحتية العابرة للحدود على إعادة تشكيل أوضاع دول الجوار

يندرج تحليل أثر البنى التحتية العابرة للحدود التي طورتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) ضمن مقارنة تتجاوز عرض المشاريع في حد ذاتها، نحو استكشاف ما أحدثته فعليا داخل دول الجوار من تحولات على مستوى أنماط الاتصال الاقتصادي. فهذه البنى، بما توفره من إمكانيات للربط، تعد مدخلا لإعادة إدماج دول الساحل ضمن شبكات إقليمية أوسع، بما يطرح تساؤلات حول مدى انعكاس هذا الربط على أوضاعها الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يبرز إشكال أساسي يتمثل في طبيعة العلاقة بين تحقق الربط المادي، وإمكانية تحوله الى اندماج اقتصادي فعلي. إذ لا يكفي توفر البنية التحتية في حد ذاته لإحداث تحول في أنماط التبادل أو إعادة توجيه التدفقات الاقتصادية، ما لم تتوفر شروط مرافقة تسمح باستثمار هذا الربط. ومن ثم، فإن تحليل الأثر لا يقتصر على رصد ما إذا كانت هذه المشاريع قد ساهمت في تقليص العزلة، بل يتجاوز ذلك الى التساؤل حول مدى قدرتها على إحداث ديناميات تبادل منتظمة، وطبيعة الحدود التي قد تواجه هذا التحول.

وعليه، يقتضي تناول هذا الأثر التمييز بين مستويات مختلفة، تتعلق بما أحدثته هذه البنى على صعيد إعادة الربط، وما أفرزته من أشكال اندماج اقتصادي، إضافة الى الوقوف على حدود هذا التأثير في بيئة إقليمية تتسم بتحديات بنيوية متعددة.

الفرع الأول: تقليص العزلة وإعادة الربط الجغرافي

يعد تحليل أثر البنى التحتية العابرة للحدود في منطقة الساحل مدخلا أساسيا لفهم التحولات التي طرأت على موقع دول الجوار في الفضاء الإقليمي، خاصة تلك التي ظلت لعقود تعاني من العزلة الجغرافية والهامشية الاقتصادية. وفي هذا السياق، لا يمكن مقارنة مشاريع مثل الطريق العابر للصحراء، والربط الطاقوي، وشبكات الألياف البصرية بوصفها مجرد منشآت مادية، بل باعتبارها أدوات لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية والسياسية لدول الساحل، عبر تقليص المسافات الفعلية والرمزية التي كانت تفصلها عن المجال المتوسطي⁽¹⁾.

أول مظاهر هذا الأثر يتمثل في تقليص العزلة الجغرافية التي لطالما ميزت دولاً مثل النيجر ومالي، حيث ظلت هذه الدول تعاني من ضعف شديد في البنى التحتية للنقل، وارتفاع تكاليف الربط بالموانئ، ما حد من قدرتها على الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي. غير

(1) UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor, 14-16.

أن مشروع الطريق العابر للصحراء، الذي يربط الجزائر بعمق إفريقيا عبر النيجر ومالي، ساهم في فتح ممرات برية جديدة، مكنت هذه الدول من الوصول الى الواجهة المتوسطية عبر الأراضي الجزائرية، وهو ما يمثل تحولا نوعيا في موقعها الجغرافي الوظيفي، ويتجلى هذا التحول بشكل أكثر دقة عند النظر الى الامتداد الجغرافي والبشري للطريق العابر للصحراء داخل دول الجوار، حيث يمر عبر 16 منطقة و39 مدينة كبرى، ويشمل مجالا سكانيا يقدر بـ 13.6 مليون نسمة، وهو ما يعكس اتساع نطاق تأثيره المجالي والبشري⁽¹⁾.

الجدول رقم (47): الامتداد الجغرافي والبشري للطريق العابر للصحراء في دول الجوار

(2)

الدولة	عدد المناطق	عدد المدن الكبرى	طبيعة المناطق	المسافة/ مليون كلم	عدد السكان / مليون نسمة
الجزائر	05	11	حضرية /حدودية	2,360	1.7
النيجر	06	13	صحراوية / هامشية	2,461	6.6
مالي	05	15	داخلية / هشة	1.007	5.3
المجموع	16	39	-		13.6

ويظهر تحليل هذه المعطيات أن أثر الطريق لا يقتصر على الربط بين مراكز حضرية، بل يمتد الى إدماج فضاءات داخلية كانت خارج ديناميات التبادل، خاصة في النيجر ومالي، حيث يخترق مجالات صحراوية وهامشية. ومن زاوية اقتصادية، يعني ذلك تقليص تكاليف النقل وتحسين إمكانية النفاذ الى الأسواق، بما يهيئ شروطا أولية لتنشيط المبادلات التجارية، خاصة على المستوى الحدودي.

وفي هذا الإطار، تشير الدراسات الى أن الطريق العابر للصحراء لم يعد مجرد محور عبور، بل أصبح "شريانا أساسيا في التبادلات التجارية بين الدول الست المشاركة"، حيث ساهم

(1) UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor, 14.

(2) من إعداد الباحثة بناءً على:

UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor: 14-16, 36-37.

وندير طروبيا، "الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الإفريقية"، مجلة التكامل الاقتصادي 10، ع.2 (جوان 2022): 243.

في رفع حركية السلع والبضائع، خاصة في المناطق الحدودية التي كانت تعاني من التهميش، يعكس هذا التحول انتقال هذه المناطق من وضع العزلة الى حالة من الانفتاح النسبي، حتى وإن ظل هذا الانفتاح محدودا من حيث العمق الاقتصادي.

ولا يقتصر أثر هذا الربط على البعد الطريقي فقط، بل يمتد ليشمل البنية الطاقوية، خاصة من خلال مشروع خط الغاز العابر للصحراء (الجزائر-النيجر-نيجيريا)، الذي يعد أحد أهم مشاريع الربط الاستراتيجي في المنطقة. فبالنظر الى حجم الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، تبرز أهمية هذا المشروع في كونه يسعى الى ربط احتياطات الغاز في إفريقيا جنوب الصحراء بالأسواق الأوروبية عبر الجزائر، بما يخلق شبكة ترابط طاقي عابرة للحدود. وقد أشارت الدراسات الى أن هذا المشروع يحمل "مكاسب اقتصادية مهمة للدول الثلاث"، ويعزز اندماجها في شبكات الطاقة العالمية.

ومن زاوية تحليل الأثر، يمكن القول إن هذا النوع من الربط الطاقي لا يعزز فقط موقع الدول المعنية في السوق الدولية، بل يساهم أيضا في إعادة إدماجها في ديناميات الجوار الإقليمي، من خلال تحويلها من فضاءات عبور هامشية الى عقد طاوية ذات أهمية استراتيجية. فدولة مثل النيجر، التي كانت تصنف ضمن الدول الأكثر هشاشة، تجد نفسها ضمن شبكة إمداد دولية، وهو ما يغير من وزنها النسبي في التفاعلات الإقليمية (1).

الى جانب ذلك، تلعب مشاريع الربط الرقمي، خاصة الألياف البصرية العابرة للصحراء، دورا متزايد الأهمية في تقليص العزلة غير المادية، حيث تساهم في إدماج دول الساحل في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتسهيل تدفق المعلومات والخدمات. ورغم محدودية المعطيات الكمية حول أثر هذه المشاريع خلال الفترة (2009-2019)، إلا أن إدراجها ضمن سياسات الربط يعكس تحولا في تصور الأمن والتنمية، من التركيز على البنية الصلبة الى إدماج البنية الرقمية كأداة للاندماج. (2)

غير أن الأثر الأكثر دلالة في هذا السياق لا يكمن فقط في تقليص العزلة، بل في إعادة تشكيل أنماط التفاعل الحدودي. إذ تشير بعض الدراسات الى أن الطريق العابر للصحراء ساهم في تنشيط أشكال من التبادل المحلي، خاصة في إطار المقايضة الحدودية، من خلال تسهيل

(1) UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor: 14-16,.

(2) UNCTAD, 17.

حركة السلع بين الجزائر ودول الجوار، وهو ما يعكس بداية انتقال هذه المناطق من فضاءات مغلقة الى فضاءات تفاعلية (1).

ومع ذلك، فإن هذا التحول نحو الربط لا ينبغي تضخيمه، إذ تكشف المعطيات أن هذا الربط ظل في كثير من الحالات ذا طابع "عبوري" أكثر منه "اندماجي"، بمعنى أن البنى التحتية ساهمت في تسهيل المرور عبر هذه الدول، دون أن تؤدي بالضرورة الى اعادة هيكلة اقتصاداتها أو دمجها بشكل فعلي في شبكات الإنتاج والتبادل. وهو ما يظهر بوضوح في استمرار ضعف المؤشرات الاقتصادية في دول الساحل، رغم تحسن نسبي في مؤشرات النفاذ. كما أن الأثر يبقى متفاوتا بين الدول، حيث استفادت النيجر بدرجة أكبر بحكم موقعها الوسيط، في حين ظلت مالي تعاني من قيود أمنية أضعف من استفادتها الكاملة من هذه المشاريع، وبالنسبة الى ليبيا، فرغم موقعها الجغرافي المهم، فقد أعاق عدم الاستقرار السياسي بعد 2011 قدرتها على الاندماج في هذه الشبكات (2).

ومن هنا يمكن القول إن البنى التحتية العابرة للحدود التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) أسهمت في تقليص العزلة الجغرافية لدول الجوار واعادة ربطها نسبيا بالمجال المتوسطي، غير أن هذا الربط ظل في معظمه وظيفيا ومحدود الأثر، ولم يتحول الى اندماج اقتصادي فعلي، وهو ما يفتح المجال للتساؤل حول طبيعة هذا الربط وحدوده، وهو ما سيتم التعمق فيه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: أثر الربط الجغرافي على ديناميات الاندماج الاقتصادي في

دول الجوار (2009-2019)

يمثل تحليل أثر الربط الاقتصادي الذي أتاحتها الآليات التنموية الجزائرية، خاصة مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، مدخلا أساسيا لتقييم مدى تحول هذا الربط الى اندماج اقتصادي فعلي في دول الجوار، فإذا كان الربط قد ساهم في تقليص تكاليف النقل وتسهيل حركة السلع، فإن السؤال المركزي يتمثل في مدى انعكاس ذلك على كثافة المبادلات الاقتصادية وطبيعتها

(1) طرويبا، "طريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية.."، 243-244.

(2) UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor: 23-25.

الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجزائرية على دول الجوار 2009-2019

واستقرارها ⁽¹⁾ وفي هذا الإطار، تكشف المعطيات الكمية عن مفارقة واضحة بين توسع الربط واستمرار محدودية الاندماج.

الجدول رقم (48): تطور الصادرات الجزائرية نحو دول الجوار /ألف دولار (2010-

(2017) ⁽²⁾

السنة	مالي	النيجر	تونس	الإجمالي الكلي
2010	278	13,553	536,252	550,083
2011	1,022	13,355	650,330	664,707
2012	581	13,950	1,018,687	1,033,218
2013	704	12,244	1,649,047	1,661,995
2014	20,567	11,882	1,574,586	1,607,035
2015	814	2,492	846,023	849,329
2016	999	311	603,483	604,793
2017	1,185	330	753,422	754,937
المجموع الكلي	26,150	68,119	7,631,829	7,726,098

تظهر بيانات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017) اختلالاً بنيوياً في توزيع المبادلات، حيث تستحوذ تونس على الحصة الأكبر بفارق كبير مقارنة بدول الساحل، فقد بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية نحو تونس حوالي 7.63 مليار دولار خلال هذه الفترة، مقابل 68.1 مليون دولار فقط نحو النيجر و 26.1 مليون دولار نحو مالي، ويعكس هذا التفاوت الحاد تمركز

⁽¹⁾ عبد الغني حدادي، "مساهمة الموانئ الجافة والطريق العابر للصحراء في إنعاش تجارة المقايضة بين الجزائر ودول الجوار"، مجلة التكامل الاقتصادي 10، ع. 02 (جوان 2024):352.

⁽²⁾ من إعداد الباحثة بناءً على:

Banque d'Algérie, Bulletin Statistique Annuel, éditions 2010-2017 (rubrique: Commerce extérieur)؛

Office National des Statistiques (ONS), Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2010-2017

UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor: 23-25.

العلاقات الاقتصادية الجزائرية في المجال المغربي، مقابل ضعف اختراقها للأسواق الساحلية (1)، رغم توفر مشاريع الربط مثل الطريق العابر للصحراء.

ويتأكد هذا الاختلال عند تحليل البنية الزمنية لهذه المبادلات، حيث تسجل الصادرات نحو دول الساحل طابعا متذبذبا وغير مستقر، فالصادرات نحو النيجر مثلا بلغت حوالي 13.5 مليون دولار سنويا بين 2010 و2012، قبل أن تتخفض بشكل حاد إلى 2.4 مليون دولار سنة 2015، ثم إلى مستويات شبه هامشية (311 ألف دولار سنة 2016)، وهو ما يعكس غياب ديناميكية تجارية منتظمة. وينطبق هذا النمط أيضا على مالي، حيث بقيت الصادرات في مستويات منخفضة ومتقطعة، دون أن تعكس أي منحنى تصاعدي مستدام.

وفي المقابل، يظهر المسار الزمني للصادرات نحو تونس نمطا مغايرا، حيث ارتفعت من حوالي 536 مليون دولار سنة 2010 إلى أكثر من 1.64 مليار دولار سنة 2013، قبل أن تعرف تراجعا نسبيا لاحقا، دون أن تتخفض إلى مستويات هامشية كما هو الحال بالنسبة لدول الساحل. ويعكس هذا المسار درجة أعلى من الاستقرار النسبي في المبادلات الثنائية، بما يوحي بوجود قاعدة تبادل أكثر انتظاما مقارنة بالعلاقات الاقتصادية مع دول الساحل.

غير أن هذا التفاوت لا يمكن تفسيره فقط بعوامل جغرافية أو لوجستية، بل يرتبط أيضا بطبيعة الإطار المؤسسي المنظم للعلاقات الاقتصادية. فرغم وجود الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس، الذي يفترض أن يعزز التبادل ويعمق التكامل، تشير المعطيات إلى أن أثره ظل محدودا، حيث لم تشهد التجارة البينية تحسنا نوعيا يعكس انتقالا نحو اندماج اقتصادي فعلي. وهو ما يدل على أن الأطر المؤسسية، رغم أهميتها، لا تشكل شرطا كافيا بحد ذاتها، بل يظل تأثيرها مرهونا بمدى تكامل الهياكل الإنتاجية، وقدرة الاقتصادات المعنية على استثمار فرص التحرير التجاري ضمن ديناميات إنتاجية مستدامة (2).

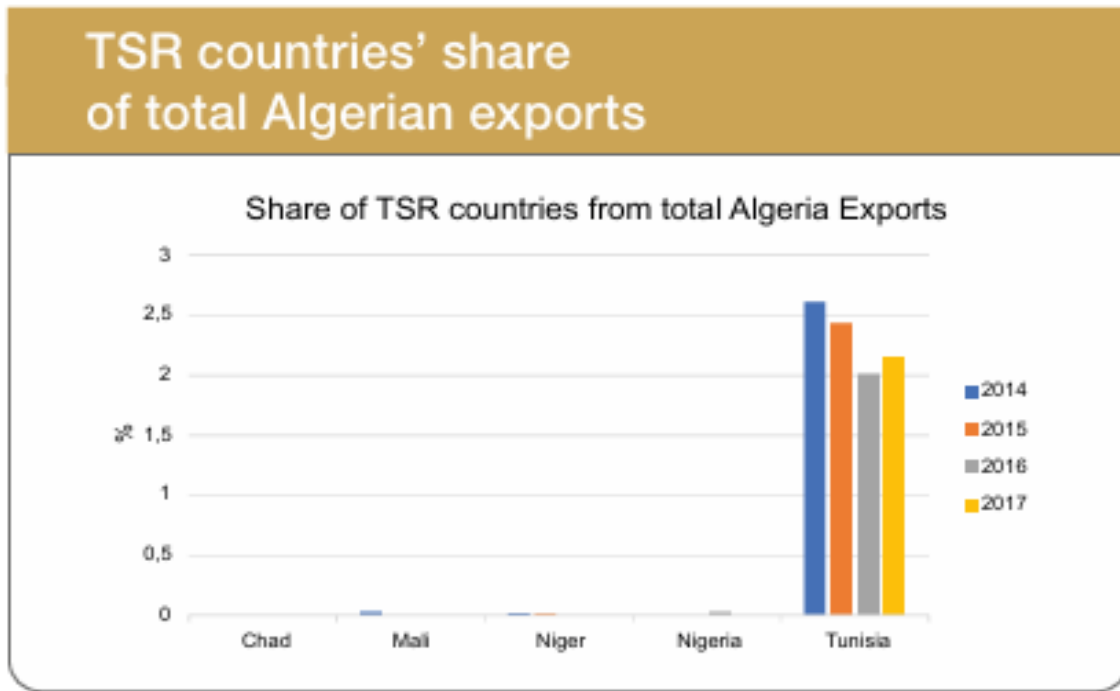
ومن زاوية تحليل الحصص النسبية، تؤكد الرسوم البيانية أن مساهمة دول الطريق العابر للصحراء في إجمالي الصادرات الجزائرية تبقى محدودة، حيث تظل النسب ضعيفة جدا بالنسبة

(1) الأم أقاري، "فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 09، ع. 05 (2020): 274-275.

(2) جليل حمزة ورشاش عباسية، "دراسة تقييمية للاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس وتأثيرها على تجارتها البينية للفترة 2004-2018"، مجلة التكامل الاقتصادي 09، ع. 01 (أفريل 2023): 130.

لمالي والنيجر، مقابل حضور نسبي لتونس فقط. كما تظهر البيانات المقابلة (حصة هذه الدول من صادراتها) أن الجزائر لا تمثل شريكا تجاريا رئيسيا لدول الساحل، وهو ما يعكس ضعف الاعتماد المتبادل، أحد أهم مؤشرات الاندماج الاقتصادي.

الشكل رقم (37): توزيع حصة دول المسار الصحراوي من إجمالي الصادرات الجزائرية (2014-2017) ⁽¹⁾



ولا يقتصر ضعف الاندماج على حجم المبادلات، بل يمتد الى طبيعتها، حيث تكشف معطيات الواردات الجزائرية عن طابع أولي وبسيط للتبادل. فالواردات من مالي تتركز أساسا في القطن (حوالي 7.9 مليون دولار)، ومن النيجر في الوقود المعدني وبعض المواد الأولية، ومن نيجيريا في الزيوت والبذور الزيتية، في حين تهيمن المنتجات الصناعية وشبه المصنعة على الواردات من تونس، مثل الحديد والمواد الكيميائية، التي تجاوزت قيمتها 400 مليون دولار

(1) . UNCTAD, The Trans-Saharan Road Corridor: 64.

لكل فئة. ويعكس هذا التفاوت غياب تكامل إنتاجي مع دول الساحل، مقابل وجود روابط صناعية نسبية مع تونس (1).

كما تشير هذه المعطيات الى أن المبادلات الجزائرية مع دول الساحل لا تزال أقرب الى نمط "تبادل أولي محدود"، حيث لا تتجاوز التجارة مستوى السلع الأساسية دون أن تتطور الى سلاسل قيمة مشتركة أو شبكات إنتاج عابرة للحدود. وهو ما يحد من قدرتها على إحداث أثر اقتصادي هيكلي في هذه الدول.

وتبرز هذه النتائج أن مشاريع الربط، رغم دورها في تحسين النفاذ، لم تترجم الى اندماج اقتصادي فعلي، حيث بقيت العلاقات التجارية ضعيفة الحجم، غير مستقرة، ومحدودة من حيث التنوع. كما أن غياب بنى إنتاجية قوية في دول الساحل، الى جانب التحديات الأمنية، ساهم في تقليص قدرة هذه الدول على الاستفادة من فرص الربط.

وعليه، يمكن القول إن أثر الآليات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2009-2019) تجسد في تحقيق اندماج وظيفي محدود قائم على الربط، دون أن يرتقي الى اندماج اقتصادي هيكلي قائم على التكامل والإنتاج، وهو ما يعكس فجوة بين توفر البنية التحتية وضعف استغلالها اقتصاديا. وتطرح هذه النتيجة إشكالية جوهرية تتعلق بمدى قدرة سياسات الربط وحدها على تحقيق التنمية في بيئات تتسم بالهشاشة البنيوية.

الفرع الثالث: تحول الحدود الى ممرات عبور بدل فضاء إنتاج

يكشف تحليل أثر الآليات الاقتصادية-التنموية الجزائرية، خاصة تلك المرتبطة بمشاريع الربط والبنى التحتية العابرة للحدود، عن مفارقة بنيوية في مسار التحول الاقتصادي للفضاءات الحدودية في دول الجوار. فبالرغم من أن هذه الآليات ساهمت في تقليص العزلة الجغرافية وإعادة ربط هذه المناطق بشبكات التبادل الإقليمي، إلا أن هذا الربط لم يفض الى تحول نوعي في بنيتها الاقتصادية، بل ظل أثره محصورا في تنشيط الحركة التجارية دون أن يرتقي الى مستوى بناء اقتصاد إنتاجي قادر على خلق القيمة المضافة.

ويرتبط هذا القيد أساسا بالخصائص البنيوية التي تميز المناطق الحدودية في دول الساحل، حيث تتسم هذه الفضاءات بضعف القاعدة الإنتاجية، وهشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الاستثمارات الصناعية، رغم ما تزخر به من موارد طبيعية وإمكانات

(1) الأم أقاري، "فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية"، 275.

كامنة. وتشير الأدبيات الى أن هذه المناطق لطالما عانت من التهميش وضعف التنمية في مختلف القطاعات، ما جعلها غير قادرة على استثمار فرص الربط والانفتاح الإقليمي بشكل فعال. وعليه، فإن الربط الجغرافي، في غياب قاعدة إنتاجية محلية، يتحول الى عامل لتكثيف الحركة دون أن يكون أداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية (1).

ويتضح هذا الأثر بشكل أكثر دقة عند إسقاطه على دول الجوار، خاصة مالي والنيجر، حيث لم تسجل هذه الدول تحولات نوعية في البنية الاقتصادية لمناطقها الحدودية رغم إدماجها ضمن شبكات الربط الإقليمي، ففي شمال مالي، الذي يعد أحد أهم الفضاءات المتصلة بمحور الطريق العابر للصحراء، ظل النشاط الاقتصادي يعتمد أساسا على التجارة غير المنظمة والأنشطة المرتبطة بالنقل، دون أن تتطور قطاعات إنتاجية قادرة على امتصاص هذه التدفقات وتحويلها الى قيمة اقتصادية محلية. كما أن المناطق الشمالية في النيجر، رغم تحسن نفاذها الجغرافي، لم تتحول الى أقطاب اقتصادية جاذبة، بل استمرت في أداء دورها كممرات عبور للسلع، وهو ما يعكس محدودية الأثر التنموي لمشاريع الربط (2).

وفي هذا الإطار، يمكن توصيف التحول الذي شهدته هذه الفضاءات بأنه انتقال من "العزلة الجغرافية" الى "الاندماج الوظيفي المحدود"، حيث تم إدماجها ضمن شبكات الحركة والتبادل، دون أن يتم دمجها ضمن سلاسل الإنتاج الإقليمي. وهو ما يفسر استمرار ضعف مساهمة هذه المناطق في النشاط الاقتصادي الوطني لدولها، وغياب تحولها الى مراكز إنتاج أو تصدير، مقابل استمرار اعتمادها على أنشطة أولية أو غير رسمية.

كما أن هذا النمط من الاندماج يرتبط بشكل وثيق بانتشار الاقتصاد غير الرسمي، الذي يشكل سمة مهيمنة في الفضاءات الحدودية لدول الجوار، فقد ساهمت سهولة الحركة عبر الحدود، التي أتاحتها الربط الجغرافي في تنشيط أنشطة مثل المقايضة والتهرب، خاصة في ظل ضعف الأطر المؤسسية، وغياب آليات رقابة فعالة. ورغم أن هذه الأنشطة تلعب دورا في توفير مصادر دخل محلية، إلا أنها تعمق هشاشة الاقتصاد، من خلال إضعاف القاعدة

(1) (UNCTAD), *The Trans-Saharan Road Corridor*: 17-19

(2) أقاري، "فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية"، 274-275.

الضريبية، وتقويض الاقتصاد المنظم، والحد من قدرة الدولة على توجيه النشاط الاقتصادي (1).

ولا يمكن فصل هذا الوضع عن البعد الأمني، الذي يشكل عاملا حاسما في تفسير محدودية الأثر الاقتصادي لهذه الآليات، إذ تشير الدراسات الى أن ضعف الاستقرار الأمني في المناطق الحدودية، خاصة في دول الساحل، يمثل عائقا رئيسيا أمام جذب الاستثمارات وتطوير الأنشطة الاقتصادية المنظمة، مما يؤدي الى استمرار هيمنة الاقتصاد غير الرسمي وتراجع فرص التحول الإنتاجي، وبالتالي، فإن الربط الاقتصادي، في غياب بيئة أمنية مستقرة، يظل عاجزا عن إحداث تحول اقتصادي هيكلي.

ومن جهة أخرى، يعكس هذا القيد غياب سياسات تنموية مرافقة قادرة على تحويل الربط الى اندماج اقتصادي فعلي. فبالرغم من توفر البنية التحتية، لم يتم تطوير مناطق صناعية حدودية، أو إنشاء سلاسل قيمة مشتركة، أو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية، وهو ما أدى الى بقاء هذه المناطق في موقع هامشي داخل الاقتصاد الإقليمي. وتؤكد الأدبيات أن غياب مثل هذه السياسات يحول دون انتقال المناطق الحدودية من فضاءات عبور الى أقطاب إنتاج اقتصادي قادرة على خلق الثروة ومناصب الشغل.

كما أن ضعف التنسيق الاقتصادي الإقليمي، وغياب أطر مؤسسية مشتركة بين الجزائر ودول الجوار، ساهم في الحد من استثمار مشاريع الربط في تحقيق اندماج اقتصادي فعلي. فهذه المشاريع، رغم طابعها العابر للحدود، لم تواكب بإصلاحات تجارية أو إنتاجية مشتركة، تسمح بتحويل تدفقات السلع الى علاقات اقتصادية متكاملة، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين البعد المادي للربط والبعد المؤسسي للاندماج.

وعليه، يمكن القول إن الأثر الاقتصادي للآليات التنموية الجزائرية خلال الفترة (2009-2019) اتخذ طابعا مزدوجا: فمن جهة، ساهم في تقليص العزلة الجغرافية وتعزيز الحركية التجارية في دول الجوار، ومن جهة أخرى، لم ينجح في تقليص الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تميز هذه الدول، بل في بعض الحالات أعاد إنتاجها ضمن نمط اقتصادي قائم على العبور بدل الإنتاج. وهو ما يعكس حدود المقاربة القائمة على الربط، عندما لا تدعم سياسات إنتاجية ومؤسسية متكاملة.

(1) طرويبا، "الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية"، 243-244.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن تحقيق أثر اقتصادي فعلي في دول الجوار لا يرتبط فقط بتوفير البنية التحتية، بل يتطلب إعادة بناء القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الاستقرار الأمني، وتطوير أطر مؤسساتية مشتركة قادرة على استثمار فرص الربط. ومن دون ذلك يظل الربط عاملاً لتحسين النفاذ، لا أداة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي، وهو ما يكرس تبعية هذه الفضاءات ضمن منظومة تبادل غير متكافئة، بدل تمكينها من الاندماج كفاعلين اقتصاديين حقيقيين.

المطلب الثاني: أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة على الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار

يقتضي الانتقال من تحليل الآليات الاقتصادية-التممية التي اعتمدتها الجزائر تجاه دول الجوار الى مستوى أعمق من التحليل، يتجاوز دراسة التحولات التي أحدثتها هذه الآليات في الفضاء الاقتصادي، نحو مساءلة طبيعة نتائجها الفعلية على مستوى الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. فبينما أظهرت هذه الآليات قدرة نسبية على تعزيز الربط الجغرافي وتنشيط المبادلات التجارية، يظل التساؤل قائماً حول مدى انعكاس ذلك على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار، خاصة في بيئات تتسم بضعف البنى الإنتاجية، وهشاشة الأطر المؤسساتية، وتداخل العوامل الأمنية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، تطرح المبادلات الاقتصادية المنظمة، سواء في إطار التجارة الرسمية أو المقايضة الحدودية أو المعابر المنظمة، كمدخل أساسي لتقييم الأثر التتموي لهذه السياسات، من خلال تحليل قدرتها على تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، وخلق فرص اقتصادية مستدامة، والمساهمة في تقليص مظاهر الهشاشة. غير أن هذا التقييم لا يمكن أن ينفصل عن طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار، التي قد تحد من تحويل هذه المبادلات الى ديناميات تنمية فعلية.

وعليه، يسعى هذا المطلب الى تحليل أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة على الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار خلال الفترة (2009-2019)، من خلال تفكيك العلاقة بين تنشيط التبادل التجاري من جهة، واستمرار أو تراجع مظاهر الهشاشة من جهة أخرى، وذلك عبر مقارنة تجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، وتستند الى قراءة نقدية لحدود هذا الأثر في سياق إقليمي يتسم بتفاوت القدرات واختلال الشروط البنيوية.

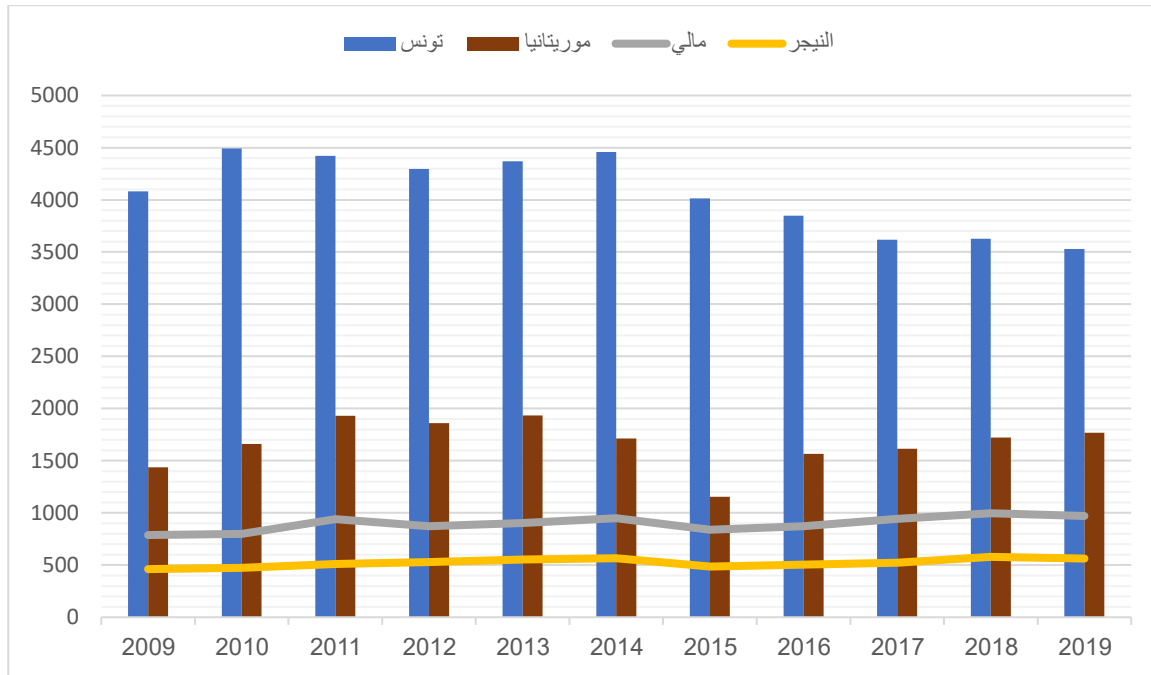
الفرع الأول: أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة على ديناميات النشاط الاقتصادي المحلي في دول الجوار (2009-2019)

لا يمكن فهم أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة بين الجزائر ودول الجوار من خلال قياس كثافة التدفقات التجارية أو اتساعها الجغرافي فقط، بل يقتضي ذلك تفكيك طبيعة هذا الأثر داخل البنية الاقتصادية المحلية، والتميز بين مستويين متميزين: مستوى تنشيط التداول التجاري، ومستوى توليد القيمة الإنتاجية. فإذا كان المستوى الأول قد تحقق نسبيا في الفضاءات الحدودية، فإن الإشكال الحقيقي يتمثل في مدى انتقال هذه الديناميات الى المستوى الثاني، أي تحول المبادلات الى محرك فعلي للنشاط الاقتصادي المنتج.

في هذا السياق، تشير المعطيات المرتبطة بالمناطق الحدودية في كل من مالي والنيجر الى أن تنظيم المبادلات، سواء عبر المعابر الرسمية أو من خلال تأطير تجارة المقايضة، قد أدى الى إعادة تنشيط الأسواق المحلية، خاصة من خلال زيادة عرض السلع وتكثيف حركة النقل والخدمات المرتبطة بها. غير أن هذا النمط من الحركية يظل مرتبطا بوظيفة تداولية صرفة، حيث تتمثل القيمة الاقتصادية في نقل السلع وإعادة توزيعها، دون أن يفضي ذلك الى إدماجها في دورة إنتاجية محلية قادرة على توليد قيمة مضافة.

ويظهر هذا التمييز بوضوح عند الانتقال الى تحليل المؤشرات الكلية، وعلى رأسها تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي يعد مؤشرا مركزيا لقياس ديناميات النشاط الاقتصادي. فكما يبينه الشكل المرفق، سجلت موريتانيا تحسنا نسبيا في هذا المؤشر خلال الفترة (2009-2014)، حيث ارتفع من حوالي 1.4 ألف دولار الى ما يقارب 1.9 ألف دولار، قبل أن يعرف تراجعاً لاحقاً، في حين ظل المؤشر في كل من مالي والنيجر في مستويات منخفضة لم تتجاوز في معظمها حدود 1 ألف دولار، دون تسجيل مسار تصاعدي مستقر.

الشكل رقم (38): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الجوار (2009-2019)
(1) (2019)



ويكشف هذا التباين، كما يظهر في الشكل، عن مفارقة بنيوية أساسية تتمثل في أن توسع المبادلات لم يواكب بأي تحسن موازٍ في مستويات الدخل، وهو ما يدل على وجود انفصال واضح بين ديناميات التبادل وديناميات الإنتاج. وهو ما يعني أن هذه الاقتصادات لم تستفد من المبادلات بوصفها مدخلا لتوليد الثروة، بل بقيت في موقع المتلقي السلعي، دون أن تنتقل إلى موقع المنتج داخل الدورة الاقتصادية.

ويفسر هذا القيد من خلال طبيعة الاقتصادات المحلية في دول الجوار، التي تتسم بضعف القدرة الاستيعابية، أي عدم قدرتها على تحويل التدفقات الخارجية إلى ديناميات داخلية منتجة. ففي غياب قاعدة إنتاجية، ومؤسسات اقتصادية فاعلة، وبنية تحتية داعمة، تتحول المبادلات إلى مجرد قنوات لإدخال السلع، دون أن تحفز إنشاء أنشطة إنتاجية مرتبطة بها. وبهذا المعنى، فإن المبادلات لا تولد نموا اقتصاديا، بل تعيد توزيع موارد محدودة داخل اقتصاد ضعيف البنية. ومن زاوية تحليل الأثر المضاعف، يمكن القول إن المبادلات الاقتصادية في هذا السياق لا تنتج سلسلة من التفاعلات الاقتصادية المتتابة، بل تتوقف عند الحلقة الأولى، أي البيع

(1) من اعداد الباحثة بناءً على: البنك الدولي، "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الجاري)"، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، في: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=ML-NE-TN-MR>

وإعادة البيع. فلا تظهر أنشطة تحويلية، ولا تتشكل سلاسل قيمة محلية، ولا يحدث اندماج بين القطاعات الاقتصادية، وهو ما يحد من قدرة هذه المبادلات على إحداث تحول في بنية النشاط الاقتصادي. وبذلك، فإن ما يتحقق هو "نشاط اقتصادي ظاهر" دون "ديناميكية اقتصادية عميقة".

كما أن هذا النمط من النشاط الاقتصادي يرتبط بدرجة عالية من الهشاشة البنيوية، حيث يعتمد بشكل مباشر على استمرارية التدفقات التجارية عبر الحدود. فغياب الاستقرار الأمني في بعض مناطق الساحل، إلى جانب القيود التنظيمية المتغيرة، يجعل هذا النشاط عرضة للتذبذب، وهو ما ينعكس على عدم استقرار الأسواق المحلية نفسها. وبالتالي، فإن الاقتصاد المحلي في هذه المناطق لا يستند إلى قاعدة إنتاجية داخلية، بل إلى عامل خارجي غير مستقر، وهو ما يحد من قدرته على التطور.

ويزداد هذا القيد وضوحاً عند تحليل بنية التشغيل المرتبطة بهذه المبادلات، حيث تتركز فرص العمل في أنشطة منخفضة القيمة، مثل النقل والتجارة الصغيرة والخدمات غير المنظمة. وهذه الأنشطة، رغم دورها في امتصاص جزء من اليد العاملة، لا تسهم في رفع الإنتاجية أو تحسين المهارات، كما أنها لا تخلق تراكمات اقتصادية يمكن البناء عليه. ومن ثم، فإن أثر المبادلات على التشغيل يظل كمياً أكثر منه نوعياً، وهو ما يفسر محدودية انعكاسه على المؤشرات الاقتصادية الكلية (1).

ومن زاوية التوزيع المجالي، يكشف تحليل الأثر أن هذه الديناميات الاقتصادية تظل محصورة في نطاق جغرافي ضيق، يتمثل في المناطق الحدودية، دون أن تمتد إلى الداخل الوطني لدول الجوار. ويعني ذلك أن المبادلات لا تسهم في إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الوطني، بل تخلق "جيوباً اقتصادية" محدودة التأثير، وهو ما يحد من قدرتها على إحداث تحول شامل في النشاط الاقتصادي.

وبعبارة أدق، فإن المبادلات الاقتصادية في هذا السياق لا تعمل كآلية لإنتاج النمو، بل كآلية لإعادة توزيع الهشاشة داخل اقتصاد محدود القدرات، حيث يظل النشاط الاقتصادي قائماً على التداول دون أن يتحول إلى إنتاج. وعليه، فإن قراءة الأثر من خلال هذه المؤشرات تبرز

(1) ليلي عياد وأحمد هلاي، "التبادل التجاري الحدودي وأثره في تسويق المنتج السياحي الصحراوي"، *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*، (2018): 74.

أن المبادلات الاقتصادية المنظمة، رغم نجاحها في خلق حركية تجارية ملموسة، لم تتمكن من تحويل هذه الحركية الى نمو اقتصادي فعلي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة على ديناميات النشاط الاقتصادي المحلي في دول الجوار خلال الفترة (2009-2019) اتسم بطابع وظيفي محدود، حيث ساهم في تنشيط الأسواق دون أن يحدث تحولا في بنيتها. وهو ما يؤكد أن المبادلات التجارية، في غياب شروط بنيوية داعمة، لا تشكل في حد ذاتها رافعة للنمو، بل قد تسهم في تكريس نمط اقتصادي قائم على التداول دون إنتاج، وهو ما يحد من إمكانيات التحول التنموي في دول الجوار.

الفرع الثاني: أثر المبادلات الاقتصادية المنظمة في تقليص الهشاشة البنيوية في دول الجوار (2009-2019)

إذا كان تحليل المبادلات الاقتصادية المنظمة قد أظهر قدرتها على تنشيط التداول التجاري في الفضاءات الحدودية، فإن تقييم أثرها على مستوى أعمق يقتضي مساءلة مدى انعكاس هذه الديناميات على البنية الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار، خاصة فيما يتعلق بتقليص مظاهر الهشاشة البنيوية. فالإشكال لم يعد يتعلق بوجود التبادل في حد ذاته، بل بمدى قدرته على إعادة تشكيل الشروط الأساسية للتنمية داخل هذه الدول.

في هذا السياق، تكشف قراءة المؤشرات البنيوية المتاحة، وعلى رأسها نسب الفقر ومستوى الوصول الى الخدمات الأساسية، عن فجوة واضحة بين توسع المبادلات واستمرار الهشاشة. فكما يبينه الجدول الموالي، ظلت نسب الفقر مرتفعة في مالي والنيجر خلال الفترة (2009-2019)، رغم تسجيل تراجع نسبي في بعض السنوات، حيث بقيت في مستويات تفوق 40% من السكان في مالي، في حين ظلت النيجر ضمن نطاق مرتفع يعكس هشاشة مزمنة. ويشير هذا المعطى الى أن المبادلات الاقتصادية، رغم دورها في تنشيط الأسواق، لم تترجم الى تحسن ملموس في مستويات العيش أو تقليص فعلي للفقر.

الجدول رقم (49): تطور نسبة الفقر في دول الجوار % من السكان (2009-2019)

(1)

السنة الدولة	2009	2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مالي	41.1 0	45.4 0	47.10	46.90	47.20	46.80	44.90	43.80	42.30
النيجر	-	-	-	-	-	-	-	40.80	-
موريتانيا	-	-	-	34.3 0	-	-	-	-	31.80

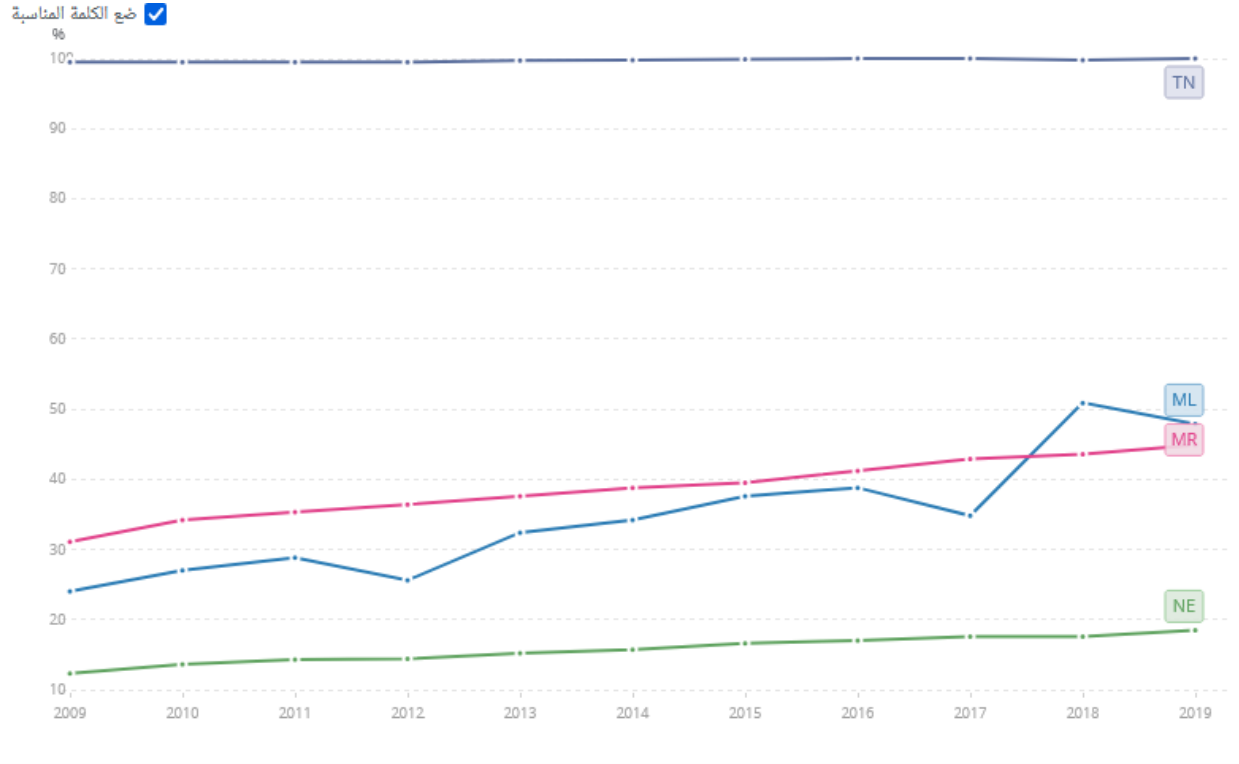
ولا يمكن تفسير هذا الوضع إلا من خلال طبيعة العلاقة غير الخطية بين التبادل التجاري والتنمية، حيث لا يؤدي توسع المبادلات بالضرورة الى تحسين المؤشرات الاجتماعية، ما لم يكن مدعوما بقاعدة إنتاجية قادرة على توليد الدخل. ففي حالة دول الجوار، ظلت المبادلات محصورة في إطار تداولي، دون أن تقضي الى خلق فرص اقتصادية ذات قيمة مضافة، وهو ما يحد من أثرها على الفقر.

ومن زاوية البنية التحتية، يعمق تحليل مؤشر الوصول الى الكهرباء هذا الاستنتاج، حيث يكشف الشكل الموالى عن استمرار ضعف البنية الأساسية في دول الساحل، خاصة في النيجر ومالي، مقارنة بمستويات أعلى نسبيا في موريتانيا. ويعكس هذا التفاوت أن البيئة الاقتصادية في هذه الدول لا تزال غير مهيأة لاحتضان ديناميات إنتاجية، حيث يشكل ضعف الكهرباء قيدا مباشرا على النشاط الاقتصادي، ويحد من إمكانيات تطوير الصناعة أو الخدمات ذات القيمة المضافة.

(، في: World Bank Data (1) من اعداد الباحثة بناءً على: البنك الدولي)

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?end=2019&locations=ML-NE-MR&start=2009>

الشكل رقم (39): تطور نسبة الوصول الى الكهرباء في دول الجوار (2009-2019) ⁽¹⁾



ويكشف هذا المؤشر عن بعد أساسي في فهم محدودية أثر المبادلات، يتمثل في أن غياب البنية التحتية يحول التبادل الى نشاط استهلاكي بدل أن يكون إنتاجيا. فحتى في ظل توفر السلع وتدفقها عبر الحدود، تظل القدرة على استثمارها اقتصاديا ضعيفة، بسبب غياب الشروط التقنية والمؤسسية اللازمة لذلك. وبالتالي، فإن المبادلات لا تندمج في دورة إنتاجية، بل تبقى منفصلة عنها.

ومن منظور تحليلي أعمق، يمكن القول إن هذه المعطيات تعكس مفارقة تنموية مزدوجة: فمن جهة، تتوسع المبادلات وتحسن شروط الوصول الى السلع، ومن جهة أخرى، تستمر مؤشرات الهشاشة في مستويات مرتفعة، دون تحسن مواز. ويعني ذلك أن أثر المبادلات ظل محصورا في المستوى الظاهري للاقتصاد، دون أن يمس بنيته العميقة.

ويفسر هذا الوضع أيضا بغياب سياسات مرافقة قادرة على تحويل المبادلات الى أدوات للتنمية، حيث لم تدعم هذه الديناميات التجارية بإجراءات تستهدف تطوير الإنتاج المحلي أو

(1) البنك الدولي (World Bank Data) في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?end=2019&locations=ML-NE-TN-MR&start=2009>

تعزيز التكامل الاقتصادي. فتنظيم المعابر وتسهيل التبادل لم يترجم الى إنشاء قواعد إنتاجية، أو مناطق صناعية، أو مشاريع مشتركة قادرة على تجميع التدفقات التجارية. وهو ما أدى الى بقاء هذه المبادلات في إطار وظيفي محدود.

كما أن البيئة الأمنية الهشة في بعض مناطق الساحل أسهمت في تعميق هذه القيود، حيث أدى عدم الاستقرار الى إضعاف الاستثمار وتعزيز هيمنة الاقتصاد غير الرسمي، الذي يستوعب جزءا كبيرا من المبادلات. ويؤدي هذا الوضع الى تقليص قدرة الدولة على توجيه النشاط الاقتصادي أو الاستفادة منه، مما يعيد إنتاج أنماط اقتصادية غير مستقرة.

وعليه، فإن قراءة الأثر من خلال هذه المؤشرات تبرز أن المبادلات الاقتصادية المنظمة، رغم أهميتها في تنشيط التبادل، لم تتمكن من تقليص الهشاشة البنوية في دول الجوار، بل ظل تأثيرها محدودا ضمن إطار تجاري ضيق. وهو ما يؤكد أن العلاقة بين التبادل والتنمية ليست علاقة آلية، بل تظل مشروطة بتوفر بنية اقتصادية قادرة على استيعاب هذه المبادلات وتحويلها الى نمو فعلي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن أثر هذه المبادلات خلال الفترة (2009-2019) لم يرتق الى مستوى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية، بل اقتصر على تحسينات جزئية في ديناميات السوق، دون معالجة الأسباب العميقة للهشاشة. وهو ما يعكس فجوة واضحة بين تنظيم التبادل وتحقيق التنمية البنوية في دول الجوار..

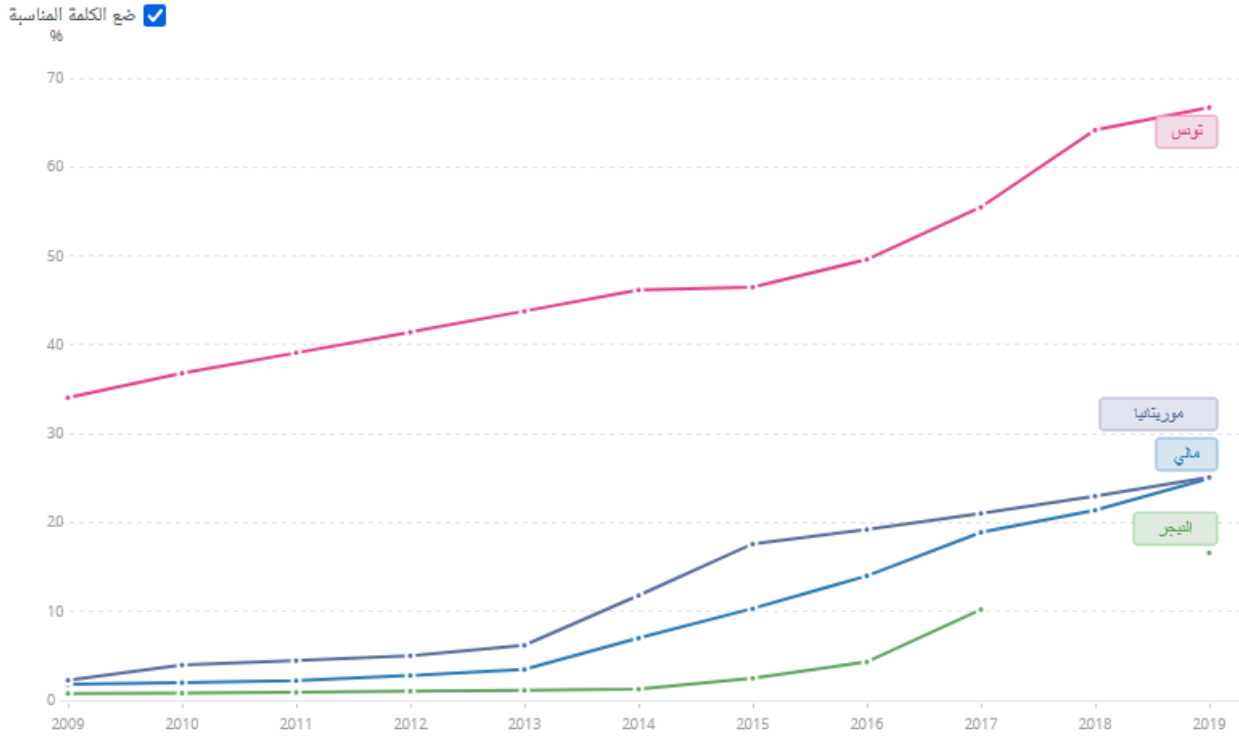
الفرع الثالث: الأثر الاجتماعي للمبادلات الاقتصادية المنظمة في دول الجوار (2009-2019)

يظهر تحليل الأثر الاجتماعي للمبادلات الاقتصادية المنظمة بين الجزائر ودول الجوار أن هذه المبادلات لم تحدث تحولا نوعيا في أوضاع السكان، بل بقي تأثيرها محصورا في تحسين نسبي لتوفر السلع، دون أن يمتد الى تحسين شروط العيش. فبالرغم من تنشيط الأسواق الحدودية في كل من مالي والنيجر، ظل هذا الأثر ذا طابع استهلاكي، غير مصحوب بارتفاع موازٍ في الدخل أو استقرار في فرص العمل، وهو ما يحد من انعكاسه الاجتماعي الفعلي.

ويتعزز هذا الاستنتاج عند تحليل مؤشر الإدماج الرقمي، حيث يظهر الشكل المبين أدناه المتعلق بنسبة استخدام الإنترنت عن ضعف واضح في مستويات الاندماج في الاقتصاد الحديث، خاصة في النيجر ومالي، مقارنة بموريتانيا. فبحلول 2019، بقيت نسب الاستخدام

في هذه الدول في حدود منخفضة، ما يعكس استمرار فجوة رقمية تحد من فرص الانخراط في أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة.

الشكل رقم (40): تطور نسبة استخدام الإنترنت في دول الجوار (2009-2019) (1)



ولا يقتصر أثر هذه الفجوة على الجانب التكنولوجي، بل يمتد الى البنية الاجتماعية، حيث يبغي فئات واسعة خارج ديناميات الاقتصاد الحديث، ويحد من قدرتها على تحسين أوضاعها المعيشية. وبذلك، فإن ضعف الإدماج الرقمي لا يعد مجرد مؤشر تقني، بل يعكس حدود التحول الاجتماعي في هذه الدول.

ومن زاوية التشغيل، أسهمت المبادلات في خلق فرص عمل، غير أنها تركزت في أنشطة منخفضة القيمة، مثل التجارة الصغيرة والنقل والخدمات غير المنظمة (2)، وهي أنماط تشغيل تتسم بعدم الاستقرار وغياب الحماية الاجتماعية. ويعني ذلك أن الأثر الاجتماعي للمبادلات يظل كميا أكثر منه نوعيا، حيث لا يؤدي الى تحسين مستدام في مستويات العيش.

(1) البنك الدولي (World Bank Data) في:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?end=2019&locations=ML-NE-MR-TN&start=2009>

(2) جليل ورشاش، "دراسة تقييمية للاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس"، 130.

كما ارتبطت هذه الديناميات بتوسع الاقتصاد غير الرسمي، الذي يشكل الإطار الرئيسي لهذه الأنشطة، في ظل ضعف التنظيم الاقتصادي ومحدودية قدرة الدولة على تأطير السوق. ويؤدي ذلك الى تكريس أنماط اجتماعية هشة، تتسم بعدم الاستقرار وغياب الأمان الاقتصادي.

المطلب الثالث: حدود التأثير الاقتصادي الجزائري في ظل المنافسة الإقليمية

لا يكتمل تحليل أثر الآليات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر في محيطها الإقليمي بالوقوف عند ما أحدثته من نتائج على مستوى الربط أو المبادلات أو التخفيف النسبي للهشاشة، بل يقتضي الانتقال الى مستوى أكثر تركيبا يتمثل في مساءلة حدود هذا التأثير ومدى قدرته على التحول الى نفوذ اقتصادي مستدام داخل دول الجوار. فإذا كانت المعطيات السابقة قد أظهرت أن هذه الآليات أسهمت في تحسين بعض المؤشرات الوظيفية المرتبطة بالبنية التحتية أو التبادلات، فإنها في المقابل تكشف عن فجوة واضحة بين تحقيق أثر جزئي ظرفي، وبين القدرة على اعادة تشكيل البنى الاقتصادية لدول الجوار على نحو عميق ومستدام.

وفي هذا السياق، يطرح تحليل الحدود إشكالية مزدوجة تتجاوز التفسير الأحادي المرتبط بطبيعة الأدوات الجزائرية، لتشمل كذلك ديناميات البيئة الإقليمية التي اشتغلت ضمنها هذه الآليات. فمن جهة أولى، يرتبط محدود الأثر بطبيعة المقاربة الاقتصادية الجزائرية نفسها، التي ظلت في جزء كبير منها ذات طابع خدماتي أو تضامني، دون أن تتحول الى أدوات اختراق اقتصادي مؤسساتي قائمة على الاستثمار والتمويل. ومن جهة ثانية، يتصل الأمر بتصاعد منطق المنافسة الإقليمية ودولية، خاصة منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث برزت فواعل إقليمية أخرى اعتمدت أدوات اقتصادية أكثر قدرة على التغلغل داخل اقتصادات دول الجوار، الأمر الذي أسهم في اعادة توزيع فرص التأثير الاقتصادي في المنطقة. وعليه، فإن هذا المطلب لا ينصرف الى تقييم السياسات في ذاتها بقدر ما يسعى الى تفسير لماذا بقي أثرها محدودا في كثير من الحالات، رغم أهميتها، من خلال تحليل تفاعل ثلاثة مستويات مترابطة: طبيعة الآليات الاقتصادية الجزائرية، المحددات الداخلية المؤطرة لها، ثم البيئة الإقليمية التنافسية التي أعادت تشكيل شروط الفعالية الاقتصادية. وبذلك، يشكل هذا التحليل حلقة انتقالية بين قياس الأثر، وتفكيك محدداته البنيوية، تمهيدا للانتقال الى التقويم الشامل لنتائج السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي.

الفرع الأول: المنافسة الإقليمية وتآكل الفعالية الاقتصادية

يكشف تحليل الأثر الاقتصادي للآليات التي اعتمدتها الجزائر في جوارها خلال الفترة (2009-2019) عن مفارقة بنيوية تتمثل في وجود استثمار معتبر في مشاريع البنى التحتية العابرة للحدود، مقابل محدودية القدرة على تحويل هذا الاستثمار الى نفوذ اقتصادي فعلي داخل اقتصادات دول الجوار. فالمقاربة الجزائرية، التي ارتكزت على منطق "الأمن عبر التنمية"، نجحت في تحسين شروط الربط الجغرافي وتسهيل حركة السلع والأشخاص، غير أنها لم تفض الى اعادة تشكيل أنماط التفاعل الاقتصادي الإقليمي بما يسمح بتموقع الجزائر كفاعل اقتصادي مهيكّل. ويعكس هذا الوضع فجوة واضحة بين الإنجاز المادي للبنى التحتية، والقدرة على تحويلها الى شبكات إنتاج وتمويل مستدامة، وهي فجوة لا يمكن تفسيرها فقط بحدود الأدوات الجزائرية، بل ينبغي ربطها بسياق إقليمي أوسع اتسم بتصاعد المنافسة الاقتصادية وتعدد الفاعلين (1).

في هذا السياق، برزت المملكة المغربية كأحد أبرز المنافسين الإقليميين، من خلال تبنيها مقاربة تقوم على التغلغل الاقتصادي المؤسساتي، بدل الاكتفاء بمنطق الربط الفيزيائي. فقد شهدت المبادلات التجارية بين المغرب ودول الساحل تطورا ملحوظا، حيث بلغت نحو 11.7 مليار درهم سنة 2010، مع تسجيل ارتفاع في الصادرات المغربية من 5.8 مليارات درهم سنة 2000 الى 7.2 مليارات درهم سنة 2010، وهو ما يعكس انتقال الحضور المغربي من مستوى التبادل المحدود الى ديناميكية اقتصادية أكثر انتظاما. غير أن الأهمية الحقيقية لهذا الحضور لا تكمن في حجمه الكمي فقط، بل في طبيعته النوعية، حيث ارتكز على بناء شبكات اقتصادية متكاملة تشمل التمويل، الاستثمار، والخدمات، بما يسمح بإعادة إنتاج النفوذ داخل الاقتصادات المحلية (2).

ويعد القطاع البنكي الأداة المركزية في هذه المقاربة، حيث تمكنت المصارف المغربية من بناء انتشار واسع داخل القارة الإفريقية، من خلال فتح فروع في ما لا يقل عن 17 دولة، مع توسع لاحق في دول الساحل وغرب إفريقيا، وهو ما منحها قدرة مباشرة على التحكم في قنوات

(1) UNCTAD, *The Trans-Saharan Road Corridor*: . 17-19

(2) الجزيرة نت، "كيف عزز المغرب حضوره التجاري والاقتصادي في أفريقيا؟"، 12 جانفي 2025، في:

<https://tinyurl.com/bheej5yu>

التمويل والتدفقات المالية. ولم يقتصر هذا التوسع على الحضور الجغرافي، بل شمل أيضا الاستحواذ على حصص مؤثرة داخل بنوك محلية، حيث استحوذت مجموعة التجاري وفا بنك على 51% من بنك مالي الدولي و66.67% من رأس البنك السنغالي-التونسي، كما ساهم البنك المغربي للتجارة الخارجية بنسبة 35% في مجموعة "بنك إفريقيا" ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وهو ما أتاح له الاندماج في منظومات التمويل الإقليمي، والتأثير في توجهات الاستثمار داخل هذه الدول. ويعكس هذا النمط من التوسع انتقال الفاعل المغربي من موقع الشريك التجاري الى موقع الفاعل المالي الذي يساهم في تشكيل بنية السوق نفسها (1).

ولم يقتصر التغلغل المغربي على القطاع المالي، بل امتد الى قطاعات استراتيجية أخرى، مثل الاتصالات، حيث استحوذت "اتصالات المغرب" على حصص مهيمنة في شركات إفريقية، منها 51% من "أونا تيل" في بوركينا فاسو و51% من "غابون تليكوم"، إضافة الى حضورها في السوق الموريتانية، وهو ما مكنها من التحكم في جزء من البنية التحتية الرقمية داخل هذه الدول. كما توسعت الاستثمارات المغربية في قطاعات المناجم والنقل، من خلال شركات مثل "مناجم" والخطوط الملكية المغربية التي تؤمن أكثر من 23 خطا بين الدار البيضاء ومدن أخرى من القارة، بما يعكس تنوع أدوات التغلغل الاقتصادي وتكاملها (2).

في مقابل هذا النموذج، برزت الصين كفاعل دولي رئيسي اعتمد مقاربة مختلفة تقوم على التمويل الضخم لمشاريع البنية التحتية، حيث تجاوزت قيمة مشاريعها في بعض دول المنطقة 9.5 مليارات دولار خلال فترات معينة، وهو ما مكنها من ترسيخ حضورها الاقتصادي عبر نموذج "التمويل مقابل النفوذ". وتقوم هذه المقاربة على توفير قروض واستثمارات كبيرة لتمويل مشاريع الطرق والطاقة والموانئ، مقابل تعزيز الحضور الصيني داخل هذه الاقتصادات، سواء من خلال الشركات أو عبر التحكم في بعض الموارد. كما سجلت تركيا حضورا متناميا في المنطقة، من خلال الجمع بين الاستثمار المباشر والمقاولات والخدمات، مع التركيز على

(1) محمد المودن وزكرياء أزم، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية 1، ع. 4 (مارس 2018)، 239.

(2) الجزيرة نت، "كيف عزز المغرب حضوره التجاري والاقتصادي في أفريقيا؟"،

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعكس تعدد نماذج التنافس الاقتصادي داخل الفضاء الإفريقي (1).

وأمام هذا التنوع في أدوات المنافسة، يتضح أن طبيعة القوة الاقتصادية داخل المنطقة قد شهدت تحولا نوعيا، حيث لم تعد البنية التحتية وحدها كافية لإنتاج النفوذ، بل أصبح التحكم في التمويل والاستثمار، وبناء شبكات مؤسساتية داخل الاقتصادات المحلية، شرطا أساسيا لذلك. وهنا تحديدا تتجلى حدود المقاربة الجزائرية، التي ظلت تركز على منطق الربط الفيزيائي دون أن تواكبه بأدوات مالية واستثمارية قادرة على تثبيت هذا الربط داخل البنية الاقتصادية لدول الجوار. فمشاريع الطرق والمعابر، رغم أهميتها، بقيت في كثير من الحالات ممرات عبور، أكثر منها فضاءات إنتاج وتبادل فعلي، وهو ما حد من قدرتها على خلق ديناميكيات اقتصادية مستدامة.

وقد أدى هذا التباين في طبيعة الأدوات الى إعادة توزيع فرص التأثير الاقتصادي داخل المنطقة، حيث تمكن الفاعلون المنافسون من استثمار نفس الفضاءات التي سعت الجزائر الى ربطها، لكن عبر آليات أكثر قدرة على التغلغل والاستدامة. فبينما وفرت الجزائر البنية التحتية، نجح المنافسون في استغلالها عبر أدوات التمويل والاستثمار، ما جعلهم أكثر قدرة على ترسيخ حضورهم داخل اقتصادات دول الجوار. ويعكس ذلك وجود فجوة بين القدرة على الإنجاز المادي، والقدرة على تحويل هذا الإنجاز الى نفوذ اقتصادي فعلي.

وعليه، يمكن القول إن تآكل الفعالية الاقتصادية للآليات الجزائرية لا يعكس فقط قصورا داخليا، بل هو نتيجة لتفاعل معقد بين طبيعة الأدوات المعتمدة، وديناميات المنافسة الإقليمية التي أعادت تشكيل قواعد التفاعل الاقتصادي في المنطقة. فقد فرضت هذه المنافسة نموذجا قائما على المرونة، التمويل، والتغلغل المؤسسي، وهو ما لم تنجح الجزائر في مجاراته بشكل كامل خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي حد من قدرتها على تحويل مشاريعها الهيكلية الى أداة نفوذ اقتصادي مستدام داخل جوارها الإقليمي.

(1) China Africa Research Initiative (SAIS-CARI), "Chinese Investment in Africa," Johns Hopkins University, , [Chinese Investment in Africa](#) .

الفرع الثاني: قصور الأدوات المالية والاستثمارية الجزائرية

إذا كان تحليل الفرع السابق قد أظهر أن تآكل الفعالية الاقتصادية للآليات الجزائرية يرتبط بتصاعد المنافسة الإقليمية، فإن هذا التفسير يظل غير مكتمل دون تفكيك البنية الداخلية لهذه الآليات ذاتها، والتي كشفت عن قصور بنيوي حال دون تحولها إلى أدوات نفوذ اقتصادي فعلي داخل دول الجوار. فالإشكال لا يكمن فقط في وجود فواعل أكثر قدرة على التغلغل، بل في محدودية النموذج الاقتصادي الجزائري نفسه، الذي لم ينتج الأدوات الكفيلة بتحويل مشاريع الربط إلى اندماج اقتصادي مستدام (1).

في هذا السياق، يتضح أن المقاربة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2009-2019) ظلت محكومة بمنطق وظيفي قائم على تحسين شروط النفاذ والتبادل، دون الانتقال إلى منطق بنيوي يقوم على إعادة التوضع داخل الاقتصادات المحلية لدول الجوار. إذ ركزت على تطوير البنية التحتية وفتح المعابر وتنظيم المبادلات، لكنها لم ترافق ذلك ببناء شبكات مالية واستثمارية قادرة على تحويل هذه البنية إلى فضاء إنتاج وتراكم اقتصادي. وهو ما يعكس غياب التكامل بين الأداة المادية (البنية التحتية) والأداة المؤسسية (التمويل والاستثمار)، وهو شرط أساسي في أي عملية اندماج اقتصادي فعلي.

ويتجلى هذا القصور بشكل أكثر وضوحا عند النظر إلى غياب الأدوات المالية الجزائرية في الفضاء الإفريقي، حيث لم تشهد الفترة المدروسة انتشارا فعليا للمؤسسات البنكية الجزائرية في دول الساحل وغرب إفريقيا، وهو ما حرم الجزائر من إحدى أهم آليات التموقع الاقتصادي، المتمثلة في التحكم في قنوات التمويل وتوجيه التدفقات الاستثمارية. فالبنوك لا تقتصر وظيفتها على تمويل المبادلات، بل تمثل ركيزة أساسية في بناء النفوذ الاقتصادي، من خلال دعم الفاعلين المحليين، تمويل المشاريع، والمساهمة في هيكلة الأسواق، وهو ما غاب في الحالة الجزائرية، وجعل حضورها الاقتصادي محدودا في بعده التجاري أكثر منه الاستثماري (2).

ولا يقتصر هذا الغياب على البعد المالي، بل يمتد إلى البنية اللوجستية الداعمة للتكامل الاقتصادي، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع عمقها الإفريقي ضعفا في شبكات

(1) United Nations Economic Commission for Africa, *STEPS: Algeria—Structural Transformation, Employment, Production and Society* (Addis Ababa: UNECA, 2019), 13–15.

(2) African Development Bank, *African Economic Outlook 2019: Macroeconomic Performance and Prospects* (Abidjan: African Development Bank, 2019), 141–145.

الربط الجوي المباشر خلال الفترة (2009-2019)، وهو ما حد من كثافة التبادلات الاقتصادية وحركية رجال الأعمال والاستثمار. فغياب خطوط جوية منتظمة ومباشرة نحو عدد من العواصم الإفريقية جعل من الصعب تحويل القرب الجغرافي الى اندماج اقتصادي فعلي، في وقت أصبحت فيه منظومات النقل، وخاصة النقل الجوي، أحد الشروط الأساسية لتكثيف المبادلات وبناء شبكات اقتصادية عابرة للحدود (1).

كما يرتبط هذا القصور بطبيعة الاقتصاد الجزائري ذاته، الذي ظل خلال الفترة المدروسة يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مع محدودية تنوع قاعدته الإنتاجية، وهو ما انعكس على ضعف قدرته التنافسية في الأسواق الإفريقية، وعلى محدودية انخراط القطاع الخاص في التوسع الخارجي. فغياب نسيج اقتصادي متنوع وقادر على الاستثمار الخارجي جعل من الصعب تحويل الإمكانيات الاقتصادية المتاحة الى حضور فعلي داخل اقتصادات دول الجوار، خاصة في بيئات تتطلب مرونة استثمارية وقدرة على التكيف مع المخاطر.

الى جانب ذلك، لم يتبلور إطار استراتيجي واضح لتوجيه الاستثمار الجزائري نحو إفريقيا خلال هذه الفترة، حيث بقيت المبادرات محدودة وغير منسقة ضمن رؤية شاملة للتموقع الاقتصادي الإقليمي. كما أن البيئة التنظيمية والتمويلية لم تكن محفزة بما يكفي لدفع الفاعلين الاقتصاديين نحو التوسع خارج الحدود، في ظل غياب آليات فعالة لتأمين الاستثمار وتقاسم المخاطر، خاصة في فضاء الساحل الذي يتسم بارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي والأمني.

وقد انعكس هذا القصور البنوي بشكل مباشر على طبيعة الأثر الاقتصادي داخل دول الجوار، حيث لم تتمكن الجزائر من بناء علاقات اقتصادية قائمة على الإنتاج والاستثمار، بل ظل تأثيرها في حدود تحسين شروط التبادل والربط. ونتيجة لذلك، بقيت دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا خارج دائرة التأثير الاقتصادي العميق للجزائر، رغم القرب الجغرافي والمشاريع المشتركة، وهو ما يعكس فشل الانتقال من منطق "الربط" الى منطق "الاندماج".

كما أن غياب التكامل بين الأدوات المختلفة حد من فعالية البنى التحتية نفسها، حيث أن هذه الأخيرة، رغم أهميتها، تحتاج الى ديناميكيات اقتصادية مرافقة حتى تتحول الى ممرات

أنظر: ابتسام أوعشرين، 17، 15، *STEPS: Algeria*, United Nations Economic Commission for Africa (1).

“الدبلوماسية الجزائرية... الأدوات الاقتصادية”، 314.

إنتاج وتبادل حقيقي. وفي غياب التمويل والاستثمار، بقيت هذه المشاريع أقل من إمكانياتها الاقتصادية، ولم تسهم في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية لدول الجوار، بل ظلت في كثير من الحالات مجرد فضاءات عبور يمكن أن تستفيد منها فواعل أخرى أكثر قدرة على التوظيف الاقتصادي.

وعليه، فإن تحليل الأثر في هذا المستوى يبرز أن محدودية التأثير الاقتصادي الجزائري لا تعود فقط إلى الضغط الخارجي الناتج عن المنافسة، بل ترتبط بشكل أساسي بحدود النموذج الاقتصادي المعتمد، الذي لم يتمكن من إنتاج أدوات فعالة للتموقع داخل الاقتصادات الإقليمية. وهو ما يجعل الاندماج الاقتصادي الذي سعت إليه الجزائر خلال الفترة المدروسة يبقى جزئياً ومحدود الأثر، وغير قادر على التحول إلى نفوذ اقتصادي مستدام داخل جوارها الإقليمي.

المبحث الثالث: التقويم العام لنمط صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية في إدارة الجوار (2009-2019)

يشكل الانتقال من تحليل الأثر الى تقويم التجربة لحظة منهجية حاسمة في دراسة صنع القرار في السياسة الخارجية، إذ لا يقتصر البحث في هذه المرحلة على رصد ما أفرزته السياسات من نتائج داخلية أو إقليمية، بل يتجه نحو مساءلة نمط القرار ذاته في ضوء تلك النتائج. وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث الى تجاوز المقاربة الوصفية للأثر، كما تم تناولها في المباحث السابقة، نحو بناء قراءة تقييمية شاملة للتجربة الجزائرية في إدارة جوارها الإقليمي خلال الفترة (2009-2019)، من خلال تحليل دلالات المخرجات الفعلية للسياسة الخارجية على مستوى طبيعة القرار وحدوده وإمكاناته.

ويندرج هذا التوجه ضمن منطق مرحلة التقييم والتغذية الراجعة في نماذج صنع القرار، خاصة كما بلورها كل من مايكل بريشر وريتشارد سنايدر، حيث يعاد النظر في العلاقة بين الأهداف المعلنة، والأدوات المعتمدة، والنتائج المتحققة، بما يسمح باستخلاص الخصائص البنوية لنمط القرار الخارجي. ومن هذا المنطلق، لا يقاس الأداء الخارجي الجزائري فقط بمدى نجاحه في تحقيق الاستقرار الداخلي أو احتواء التهديدات، ولا بمدى تأثيره في اعادة تشكيل البيئة الإقليمية، بل يقرأ باعتباره مؤشرا على طبيعة مقاربة القرار: هل هي دفاعية أم تحويلية؟ تفاعلية أم استباقية؟ متوازنة الأدوات أم منحازة نحو بعد دون آخر؟

وعليه، يسعى هذا المبحث الى تقديم تقويم عام لنمط صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال ثلاثة مستويات مترابطة: أولها تحليل دلالات الأثر في الكشف عن طبيعة القرار، وثانيها تفسير حدود فعاليته في ضوء المحددات البنوية التي تحكمه، وثالثها استكشاف أنماط التكيف الممكنة والدروس المستفادة في أفق اعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية في إدارة محيطها الإقليمي.

المطلب الأول: طبيعة نمط القرار الخارجي الجزائري: قراءة تقييمية

ينطلق تقويم نمط صنع القرار الخارجي الجزائري من اعادة قراءة النتائج التي أفرزتها السياسة الخارجية خلال الفترة (2009-2019)، ليس بوصفها معطيات قائمة بذاتها، بل باعتبارها مؤشرات كاشفة عن طبيعة القرار وحدود فعاليته. فالمخرجات التي تم تحليلها في

المباحث السابقة، سواء على مستوى تحصين المجال الوطني أو محدودية التأثير في البيئة الإقليمية، تكتسب في هذا السياق بعدا تفسيريا يتجاوز توصيفها، لتمثل مدخلا لفهم خصائص المقاربة التي وجهت الفعل الخارجي الجزائري.

وفي هذا الإطار، لا يتم التعامل مع النجاح النسبي في احتواء التهديدات الأمنية داخليا باعتباره مجرد نتيجة إيجابية، بل يقرأ كدليل على تمركز القرار حول منطق دفاعي يقدم أولوية حماية المجال الوطني على حساب الانخراط في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. بالمقابل، فإن محدودية التأثير في استقرار دول الجوار لا تعهم فقط كإخفاق ظرفي، بل كمؤشر على حدود القدرة التحويلية للقرار الخارجي، وما يرتبط بها من اختيارات استراتيجية وأدوات عمل محددة. وعليه، يهدف هذا المطلب الى تفكيك دلالات الأثر في ضوء منطق تقويمي، من خلال الانتقال من سؤال "ماذا حدث؟" الى سؤال "ماذا يكشف ذلك عن طبيعة القرار؟"، بما يسمح بإبراز السمات الأساسية لنمط صنع القرار الخارجي الجزائري، وتحليل مدى اتساقه بين الأهداف والأدوات والنتائج، في إطار مقارنة تحليلية تستند الى منطق التقييم والتغذية الراجعة في نماذج صنع القرار.

الفرع الأول: هيمنة المنطق الدفاعي في توجيه القرار الخارجي

لا تفسر محدودية تأثير السياسة الخارجية الجزائرية في إعادة تشكيل استقرار الفضاء الإقليمي خلال الفترة (2009-2019) باعتبارها مجرد نتيجة ظرفية مرتبطة بتعقيد الأزمات في دول الجوار، بل تكشف، في إطار قراءة تقويمية أعمق، عن خاصية بنيوية في نمط صنع القرار الخارجي، تتمثل في طابعه التفاعلي غير التحويلي. فالمخرجات التي تم تحليلها سابقا، خاصة على مستوى الأثر الإقليمي المحدود، لا تعبر فقط عن حدود ظرفية، بل تعكس طبيعة المقاربة التي حكمت سلوك الجزائر في إدارة الأزمات، والتي اتجهت الى الاستجابة للتطورات أكثر من سعيها الى إعادة تشكيلها أو التأثير في بنيتها العميقة (1)(2).

وفي هذا السياق، يرتبط الطابع التفاعلي للقرار الخارجي بطبيعة إدراك صانع القرار للبيئة الإقليمية، حيث تم التعامل مع الأزمات بوصفها معطيات قائمة ومعقدة ينبغي احتواؤها أو الحد

(1) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* 45-52.

(2) رمضان مفتاح، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* 6، ع. 2 (2021): 681-683.

من تداعياتها، بدل اعتبارها فرصا لاعادة بناء التوازنات أو التأثير في مساراتها بشكل استباقي. ووفقا لمنطق بريتشير، فإن مرحلة تعريف الموقف لا تحدد فقط طبيعة التهديدات، بل تؤثر كذلك حدود الفعل الممكن، وهو ما يؤدي في هذه الحالة الى تضيق نطاق الخيارات الاستراتيجية ضمن بدائل ذات طابع تفاعلي، تركز على إدارة الأزمة بدل اعادتها هندستها (1).

وانطلاقا من هذا الإدراك، تتجه عملية الاختيار داخل نمط القرار الجزائري نحو تبني أدوات ذات طبيعة دبلوماسية ووسائطية، تهدف أساسا الى تخفيف حدة الأزمات أو احتوائها مرحليا، دون الانخراط في مسارات اعادتها تشكيلا على المدى الطويل. فقد برز هذا النمط بوضوح في انخراط الجزائر في عدد من المبادرات السياسية، خاصة في السياقين المالي والليبي، حيث سعت الى توفير فضاءات للحوار وتيسير التفاوض بين الأطراف، مع الحرص على الحفاظ على مسافة معينة من ديناميات الصراع المباشرة (2)(3). غير أن هذا الدور، رغم أهميته في إدارة الأزمات، ظل محكوما بمنطق "الوساطة التفاعلية" التي تتعامل مع الأزمة في صورتها الظاهرة، دون امتلاك أدوات كافية للتأثير في جذورها البنيوية (4).

ويعكس هذا الطابع التفاعلي كذلك طبيعة الأدوات المعتمدة، حيث تغلب الوسائل الدبلوماسية التقليدية على حساب أدوات أكثر قدرة على إحداث تحول في البيئة الإقليمية، مثل الأدوات الاقتصادية أو المؤسسية طويلة المدى. فالدبلوماسية الجزائرية، رغم ما تتمتع به من رصيد تاريخي وشرعية سياسية، لم تقترن في هذه المرحلة ببناء شبكات نفوذ موازية قادرة على دعم هذا الحضور وتحويله الى تأثير فعلي (5). وهو ما يؤدي الى مفارقة واضحة بين مستوى الانخراط الدبلوماسي ومستوى التأثير في مخرجات الأزمات.

وفي هذا الإطار، تبرز مفارقة تقويمية يمكن توصيفها بـ "مفارقة الحضور دون التأثير"، حيث تتمتع الجزائر بقدرة معتبرة على الولوج الى مسارات التفاوض، وطرح مبادرات سياسية، والحفاظ على موقعها كوسيط مقبول نسبيا، لكنها في المقابل تواجه صعوبة في تحويل هذا الحضور الى قدرة على توجيه مسار الأزمات أو اعادتها تشكيل نتائجها بشكل مستدام. ويعكس

(1) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* 45-52.

(2) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 63-70.

(3) رابحي، "الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، 167-170.

(4) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 7-10

(5) مفتاح، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية"، 681.

هذا الوضع، في ضوء تحليل سنايدر، أن الفاعل قد يمتلك شرعية الدخول الى الفعل، دون أن يمتلك بالضرورة أدوات التحكم في مخرجاته⁽¹⁾.

كما أن الطابع التفاعلي للقرار الخارجي ينعكس أيضا على مستوى الزمن الاستراتيجي، حيث يتم التركيز على التعامل مع الأزمات في إطارها الزمني القصير أو المتوسط، المرتبط بإدارة التصعيد واحتواء التداعيات، دون تطوير استراتيجيات بعيدة المدى تهدف الى معالجة الأسباب البنيوية لعدم الاستقرار⁽²⁾. وهو ما يؤدي الى اعادة إنتاج نفس الأزمات في أشكال جديدة، ويحد من قدرة السياسة الخارجية على إحداث تحول نوعي في البيئة الإقليمية.

ومن جهة أخرى، يرتبط هذا النمط التفاعلي ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم التدخل، الذي يشكل أحد المحددات الأساسية للقرار الخارجي الجزائري⁽³⁾. فبقدر ما يمنح هذا المبدأ شرعية دبلوماسية للفاعل الجزائري، بقدر ما يقيد في الوقت ذاته هامش المبادرة، ويحد من إمكانية الانخراط في أدوات أكثر تأثيرا، خاصة في سياقات تتطلب تدخلات متعددة الأبعاد. وهو ما يعزز الطابع التفاعلي للقرار، ويجعل منه أقرب الى إدارة الأزمات منه الى اعادة تشكيلها.

وعليه، فإن محدودية الأثر الإقليمي لا يمكن اختزالها في عوامل خارجية مرتبطة بتعقيد البيئة الإقليمية، بل يجب فهمها في ضوء طبيعة نمط القرار ذاته، الذي يتسم بطابع تفاعلي يركز على الاستجابة أكثر من المبادرة، وعلى الاحتواء أكثر من التحويل. وهو ما يشكل أحد المحددات البنيوية لفعالية السياسة الخارجية الجزائرية، ويفسر الفجوة بين مستوى الحضور الدبلوماسي ومستوى التأثير الفعلي في إدارة أزمات الجوار⁽⁴⁾.

ويشكل هذا الطابع التفاعلي، في النهاية، امتدادا منطقيا للمنطق الدفاعي الذي تم تحليله في سياقات سابقة حيث يفضي التركيز على حماية المجال الوطني الى تبني مقاربة خارجية حذرة، تتجنب المخاطرة وتسعى الى إدارة التهديدات ضمن حدود يمكن التحكم فيها، بدل

(1) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 71.

(2) أنظر الى:

Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2019* (Sydney: IEP, 2019), 14-20.

Fund for Peace, *Fragile States Index 2019* (Washington, DC: Fund for Peace, 2019).

(3) كمال بوعشة، "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: أي دور للمبدأ في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية 11، ع. 2 (2022): 3-1.

(4) إبراهيم عبد العلي، "أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وبعدها الإفريقي (1962-1994)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 13، ع. 1 (2023): 870-868.

الانخراط في اعادة تشكيلها. وهو ما يكرس نمطا من الفعل الخارجي يتميز بالاستمرارية والاحتواء، لكنه يظل محدود القدرة على إحداث تحول بنيوي في البيئة الإقليمية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الطابع التفاعلي غير التحويلي للقرار الخارجي

لا تفسر محدودية تأثير السياسة الخارجية الجزائرية في اعادة تشكيل استقرار الفضاء الإقليمي خلال الفترة (2009-2019) باعتبارها مجرد نتيجة ظرفية مرتبطة بتعقيد الأزمات في دول الجوار، بل تكشف في إطار قراءة تقويمية أعمق، عن خاصية بنيوية في نمط صنع القرار الخارجي، تتمثل في طابعه التفاعلي غير التحويلي⁽²⁾⁽³⁾ فالمخرجات التي تم تحليلها سابقا، خاصة على مستوى الأثر الإقليمي المحدود، لا تعبر فقط عن حدود ظرفية، بل تعكس طبيعة المقاربة التي حكمت سلوك الجزائر في إدارة الأزمات، والتي اتجهت الى الاستجابة للتطورات أكثر من سعيها الى اعادة تشكيلها أو التأثير في بنيتها العميقة.

يرتبط الطابع التفاعلي للقرار الخارجي بطبيعة إدراك صانع القرار للبيئة الإقليمية، حيث تم التعامل مع الأزمات بوصفها معطيات قائمة ومعقدة ينبغي احتواؤها أو الحد من تداعياتها، بدل اعتبارها فرصا لاعادة بناء التوازنات أو التأثير في مساراتها بشكل استباقي. ووفقا لمنطق بريتش، فإن مرحلة تعريف الموقف لا تحدد فقط طبيعة التهديدات، بل تؤطر كذلك حدود الفعل الممكن، وهو ما يؤدي في هذه الحالة الى تضيق نطاق الخيارات الاستراتيجية ضمن بدائل ذات طابع تفاعلي، تركز على إدارة الأزمة بدل اعادة هندستها⁽⁴⁾.

وانطلاقا من هذا الإدراك، تتجه عملية الاختيار داخل نمط القرار الجزائري نحو تبني أدوات ذات طبيعة دبلوماسية ووساطية، تهدف أساسا الى تخفيف حدة الأزمات أو احتوائها مرحليا، دون الانخراط في مسارات اعادة تشكيلها على المدى الطويل، وبرز هذا النمط بوضوح في الفترة المدروسة-2009-2019- وذلك بانخراط الجزائر في عدد من المبادرات السياسية، خاصة في السياقين المالي والليبي، حيث سعت الى توفير فضاءات للحوار وتيسير التفاوض

(1) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, 49.

(2) Brecher, 53.

(3) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 8.

(4) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, 50-53.

بين الأطراف، مع الحرص على الحفاظ على مسافة معينة من ديناميات الصراع المباشرة (1). غير أن هذا الدور رغم أهميته في إدارة الأزمات، ظل محكوماً بمنطق "الوساطة التفاعلية" التي تتعامل مع الأزمة في صورتها الظاهرة، دون امتلاك أدوات كافية للتأثير في جذورها البنوية (2). ويعكس هذا الطابع التفاعلي كذلك طبيعة الأدوات المعتمدة، حيث تغلب الوسائل الدبلوماسية التقليدية على حساب أدوات أكثر قدرة على إحداث تحول في البيئة الإقليمية، مثل الأدوات الاقتصادية أو المؤسسية طويلة المدى. فالدبلوماسية الجزائرية، رغم ما تتمتع به من رصيد تاريخي وشرعية سياسية، لم تقترن في هذه المرحلة ببناء شبكات نفوذ موازية قادرة على دعم هذا الحضور وتحويله إلى تأثير فعلي. وهو ما يؤدي إلى مفارقة واضحة بين مستوى الانخراط الدبلوماسي ومستوى التأثير في مخرجات الأزمات (3)(4).

وفي هذا الإطار، تبرز مفارقة تقويمية يمكن توصيفها بـ "مفارقة الحضور دون التأثير"، حيث تتمتع الجزائر بقدرة معتبرة على الولوج إلى مسارات التفاوض، وطرح مبادرات سياسية، والحفاظ على موقعها كوسيط مقبول نسبياً، لكنها في المقابل تواجه صعوبة في تحويل هذا الحضور إلى قدرة على توجيه مسار الأزمات أو إعادة تشكيل نتائجها بشكل مستدام (5). ويعكس هذا الوضع، في ضوء تحليل سنايدر، أن الفاعل قد يمتلك شرعية الدخول إلى الفعل، دون أن يمتلك بالضرورة أدوات التحكم في مخرجاته (6).

كما أن الطابع التفاعلي للقرار الخارجي ينعكس أيضاً على مستوى الزمن الاستراتيجي، حيث يتم التركيز على التعامل مع الأزمات في إطارها الزمني القصير أو المتوسط، المرتبط بإدارة التصعيد واحتواء التداعيات، دون تطوير استراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى معالجة

(1) محمد بليل، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي: مالى نموذجاً"، مجلة أكاديمية، (2022): 676-678.

(2) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 8-9.

(3) رقية بوقراس، "الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية (الانتشار، الأداء، التأثير)"، مجلة التمكين الاجتماعي، 6، ع. 4 (2024): 77-80.

(4) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 9.

(5) بوقراس، "الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية.."، 77-80.

(6) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 69-70..

الأسباب البنيوية لعدم الاستقرار وهو ما يؤدي الى اعادة إنتاج نفس الأزمات في أشكال جديدة، ويحد من قدرة السياسة الخارجية على إحداث تحول نوعي في البيئة الإقليمية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، يرتبط هذا النمط التفاعلي ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم التدخل، الذي يشكل أحد المحددات الأساسية للقرار الخارجي الجزائري. فبقدر ما يمنح هذا المبدأ شرعية دبلوماسية للفاعل الجزائري، بقدر ما يقيد في الوقت ذاته هامش المبادرة، ويحد من إمكانية الانخراط في أدوات أكثر تأثيرا، خاصة في سياقات تتطلب تدخلات متعددة الأبعاد. وهو ما يعزز الطابع التفاعلي للقرار، ويجعل منه أقرب الى إدارة الأزمات منه الى اعادة تشكيلها.

وعليه، فإن محدودية الأثر الإقليمي لا يمكن اختزالها في عوامل خارجية مرتبطة بتعقيد البيئة الإقليمية، بل يجب فهمها في ضوء طبيعة نمط القرار ذاته، الذي يتسم بطابع تفاعلي يركز على الاستجابة أكثر من المبادرة، وعلى الاحتواء أكثر من التحويل. وهو ما يشكل أحد المحددات البنيوية لفعالية السياسة الخارجية الجزائرية، ويفسر الفجوة بين مستوى الحضور الدبلوماسي ومستوى التأثير الفعلي في إدارة أزمات الجوار.

ويشكل هذا الطابع التفاعلي، في النهاية، امتدادا منطقيا للمنطق الدفاعي الذي تم تحليله في الفرع السابق، حيث يفضي التركيز على حماية المجال الوطني الى تبني مقاربة خارجية حذرة، تتجنب المخاطرة وتسعى الى إدارة التهديدات ضمن حدود يمكن التحكم فيها، بدل الانخراط في اعادة تشكيلها. وهو ما يكرس نمطا من الفعل الخارجي يتميز بالاستمرارية والاحتواء، لكنه يظل محدود القدرة على إحداث تحول بنيوي في البيئة الإقليمية⁽²⁾.

الفرع الثالث: محدودية عقلنة القرار بين الأهداف والأدوات

لا يمكن تقييم فعالية القرار الخارجي لأي دولة من خلال نتائجه المباشرة فقط، بل يتطلب ذلك تحليل درجة عقلانيته الداخلية، أي مدى قدرته على تحقيق انسجام بنيوي بين الأهداف المعلنة، والأدوات المعتمدة، والمخرجات الفعلية⁽³⁾. وفي هذا الإطار، تكشف قراءة التجربة الجزائرية خلال الفترة (2009-2019) عن درجة من الاختلال في هذا التناسق، حيث لم يكن

(1) Fund for Peace, *Fragile States Index 2019*.

(2) محمد عبد الحكيم شريف "السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي: المحددات واستراتيجيات التفاعل"، مجلة مصداقية 6، ع. 2 (2024): 104-106.

(3) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, 50-51.

دائماً هناك تطابق واضح بين الطموح الاستراتيجي للسياسة الخارجية-خاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار الإقليمي وترسيخ موقع الجزائر كفاعل محوري في محيطها- وبين طبيعة الأدوات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأهداف (1).

فمن حيث مستوى تحديد الأهداف، يظهر أن الخطاب الرسمي للسياسة الخارجية الجزائرية قد انطوى على تصور طموح للدور الإقليمي، يقوم على دعم الاستقرار، وتعزيز الحلول السياسية، والاضطلاع بدور الوسيط النزيه في الأزمات الإقليمية. غير أن هذا الطموح، عند إدراجه ضمن منطق صنع القرار، لم يترجم دائماً الى بناء منظومة أدوات متكاملة قادرة على دعمه وتحقيقه. وهنا تبرز إحدى الإشكاليات الأساسية في عقلنة القرار، حيث يتم أحيانا صياغة الأهداف في مستوى معياري أو رمزي، في حين تبقى الأدوات المتاحة محكومة بقيود واقعية أو اختيارات استراتيجية تحد من قدرتها على تحقيق تلك الأهداف(2).

وفي هذا السياق، يمكن تفسير هذا الاختلال من خلال تحليل مراحل صنع القرار كما بلورها بريتش، حيث يظهر أن مرحلة تحديد الأهداف (goal definition) لم تكن دائماً متصلة بشكل عضوي بمرحلة اختيار البدائل (choice of alternatives). فبينما يتم التعبير عن أهداف ذات طابع إقليمي واسع، تظل البدائل المختارة أقرب الى أدوات محدودة التأثير(3)، تركز على الوساطة الدبلوماسية أو الإجراءات الأمنية الوقائية، دون مرافقتها بأدوات اقتصادية أو مؤسسية قادرة على إحداث تحول بنيوي في البيئة الإقليمية. وهو ما يعكس فجوة بين مستوى الإدراك الاستراتيجي ومستوى التفعيل العملي(4)(5).

كما أن هذا الاختلال لا يرتبط فقط بطبيعة الأهداف والأدوات، بل يمتد الى العلاقة بين الوسائل والنتائج، حيث لم تؤد الأدوات المعتمدة دائماً الى تحقيق النتائج المرجوة على المستوى الإقليمي. فالحضور الدبلوماسي الجزائري، رغم ما يوفره من شرعية سياسية، لم يتحول في كثير

(1) شريفي، "السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي.."، 104-108.

(2) بوقراس، "الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية.."، 77-80.

(3) Brecher, The Foreign Policy System of Israel, 45-52.

(4) بليل، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية.."، 676-678.

(5) يعتبر كريستوفر هيل، من أهم المنظرين الذين تحدثوا عن أن: -فعالية السياسة الخارجية لا تتحدد فقط بطبيعة الأهداف، بل بمدى ملاءمة الأدوات المستخدمة لتحقيقه- أنظر: Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003), 115-120.

من الحالات الى قدرة فعلية على توجيه مخرجات الأزمات أو إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل دول الجوار. وهو ما يشير الى محدودية فيما تسميه بعض الأدبيات بـ "الكفاءة التحويلية للأدوات"، أي قدرتها على نقل القرار من مستوى النية الى مستوى التأثير⁽¹⁾.

ومن منظور سنايدر، يمكن قراءة هذا الوضع باعتباره نتيجة لتفاعل معقد بين القيود البنوية التي تحيط بعملية صنع القرار، سواء كانت داخلية أو خارجية. فالأدوات المتاحة لا تختار في فراغ، بل تتأثر بإدراك صانع القرار للمخاطر، وبطبيعة البيئة الإقليمية، وبالقيود المرتبطة بالمبادئ الموجهة للسياسة الخارجية، مثل مبدأ عدم التدخل. وفي هذا الإطار، قد يتم تفضيل أدوات أقل فعالية من حيث التأثير، لكنها أكثر انسجاما مع هذه القيود، وهو ما يؤدي الى نوع من "العقلنة المقيدة" (bounded rationality)، حيث يتم اتخاذ قرارات تبدو عقلانية ضمن حدود معينة، لكنها لا تحقق بالضرورة أقصى درجات الفعالية الممكنة⁽²⁾.

كما يرتبط هذا الاختلال في عقلنة القرار بطبيعة توزيع الأدوات، حيث يلاحظ هيمنة واضحة للبعد الأمني والدبلوماسي التقليدي، مقابل ضعف نسبي في توظيف الأدوات الاقتصادية والتنموية. وهذا التوزيع غير المتوازن لا يعكس فقط طبيعة الموارد المتاحة، بل يعكس كذلك تصورا معيناً لطبيعة الدور الخارجي، يركز على إدارة التهديدات أكثر من بناء النفوذ. وهو ما يؤدي الى تضيق نطاق التأثير، ويحد من القدرة على تحقيق أهداف استراتيجية ذات طابع طويل المدى⁽³⁾.

وهنا يمكننا الحديث عن مفارقة تقويمية أخرى، تتمثل في مفارقة "الأهداف المرتفعة والأدوات المحدودة"، حيث يتم التعبير عن طموح إقليمي واسع، في حين تبقى الأدوات المستخدمة أقرب الى أدوات إدارة الأزمات منها الى أدوات إعادة تشكيلها. ويؤدي هذا الوضع الى فجوة بين مستوى الخطاب ومستوى الممارسة، وهو ما ينعكس في محدودية القدرة على تحويل الحضور السياسي الى تأثير فعلي داخل البيئة الإقليمية⁽⁴⁾.

(1) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 8.

(2) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 73-75.

(3) بوقراس، "الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية.."، 77-80.

(4) International Crisis Group, *Algeria and Its Neighbours*, 8.

كما أن هذه المحدودية في عقلنة القرار تنعكس أيضا على مستوى الزمن الاستراتيجي، حيث يتم التركيز على تحقيق أهداف قصيرة أو متوسطة المدى، مرتبطة بالاستقرار الفوري واحتواء التهديدات، على حساب تطوير رؤية بعيدة المدى تقوم على بناء نفوذ إقليمي مستدام. وهو ما يعزز الطابع التفاعلي والدفاعي للقرار، ويحد من قدرته على التحول الى نمط استراتيجي أكثر شمولاً.

وعليه، فإن اختلال التناسق بين الأهداف والأدوات والمخرجات لا يعد مجرد خلل تقني في تنفيذ السياسة الخارجية، بل يمثل مؤشرا تقويميا عميقا على حدود عقلنة القرار الخارجي الجزائري. فهو يعكس نمطا من صنع القرار يتسم بوجود طموح استراتيجي معتبر، لكنه يواجه قيودا بنيوية- تمت معالجتها في إطار المحددات- تحول دون ترجمته الى أدوات فعالة، وهو ما يؤدي في النهاية الى فجوة بين ما يراد تحقيقه وما يمكن تحقيقه فعليا (1).

ويشكل هذا الاختلال أحد المفاتيح الأساسية لفهم محدودية الفعالية الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث يفسر كيف يمكن لفاعل يمتلك شرعية سياسية وحضورا دبلوماسيا معتبرا أن يظل محدود التأثير في مخرجات الأزمات. كما يمهد هذا التحليل للانتقال الى المطلب الموالي، الذي يسعى الى تفسير هذه المحدودية في ضوء المحددات البنيوية التي تحكم عملية صنع القرار، خاصة ما يتعلق بمركزيته، والمبادئ التي توجهه، وطبيعة الأدوات التي يعتمد عليها..

المطلب الثاني: محددات الفعالية في نمط صنع القرار

ينتقل تقويم نمط صنع القرار الخارجي الجزائري، بعد تحديد ملامحه العامة، الى مستوى أكثر عمقا يتعلق بتفسير حدود فعاليته في الفضاء الإقليمي. فإذا كانت المخرجات التي تم تحليلها تكشف عن طابع دفاعي وتفاعلي للقرار، فإن فهم الأسباب الكامنة وراء هذه الخصائص يقتضي العودة الى المحددات البنيوية التي تؤثر عملية صنع القرار وتوجه اختياراته الاستراتيجية.

لا تفسر محدودية التأثير الخارجي فقط بعوامل مرتبطة بطبيعة البيئة الإقليمية المضطربة، بل ترتبط كذلك بكيفية تشكل القرار ذاته، من حيث درجة مركزيته، وطبيعة المبادئ التي تحكمه، وكذا نوعية الأدوات التي يتم توظيفها في تنفيذه. فهذه العناصر لا تمثل مجرد سياق

(1) Fund for Peace, *Fragile States Index* 2019

محيط بالقرار، بل تشكل جزءاً من بنيته الداخلية، وتؤثر بشكل مباشر في مستوى مرونته وقدرته على التكيف، وبالتالي في فعاليته على المستوى الإقليمي.

يسعى هذا المطلب إلى تحليل محددات فعالية القرار الخارجي الجزائري من خلال ثلاث زوايا مترابطة: أولها تأثير مركزية القرار على مرونته الاستراتيجية، وثانيها القيود التي يفرضها الالتزام بمبدأ عدم التدخل في بيئة إقليمية متغيرة، وثالثها اختلال التوازن في توظيف الأدوات بين البعد الأمني والاقتصادي. ويهدف هذا التحليل إلى إبراز الكيفية التي تتفاعل بها هذه المحددات لتشكل إطاراً يفسر حدود الفعل الخارجي الجزائري، ويوضح أسباب الفجوة بين مستوى الحضور ومستوى التأثير في إدارة أزمات الجوار.

الفرع الأول: مركزية القرار وتأثيرها على المرونة الاستراتيجية

في ضوء ما تم التوصل إليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة، والذي أبرز أن بنية صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة (2009-2019) قد اتسمت بدرجة عالية من التمركز حول مستويات محدودة من السلطة التنفيذية⁽¹⁾، فإن الانتقال إلى المستوى التقويمي يقتضي تحليل انعكاسات هذا النمط على فعالية القرار الخارجي، خاصة من حيث قدرته على التكيف مع التحولات الإقليمية وإدارة الأزمات ضمن بيئة دولية متغيرة.

لا تفهم مركزية القرار، في هذا السياق، بوصفها مجرد خاصية تنظيمية ترتبط بشكل النظام السياسي، بل باعتبارها محدداً بنيوياً يعيد تشكيل منطق الفعل الخارجي ذاته. فتركيز سلطة اتخاذ القرار داخل دائرة ضيقة من الفاعلين - احتكار -، كما تم بيانه سابقاً، يفضي إلى إعادة تعريف طبيعة البدائل المتاحة، ويؤثر بشكل مباشر في آليات إنتاج القرار، من حيث جمع المعلومات، وتقييم الخيارات، واتخاذ المواقف. ووفقاً لهذا المنظور، فإن تحليل فعالية القرار الخارجي لا ينفصل عن تحليل درجة انفتاحه المؤسسي، ومستوى التعدد في مصادره⁽²⁾.

في هذا الإطار، يظهر أن مركزية القرار الخارجي الجزائري قد أسهمت في تعزيز درجة من الانسجام في التوجهات العامة للسياسة الخارجية، حيث سمحت بتفادي التناقضات المؤسسية، وضمنت استمرارية نسبية في الخطاب والمواقف، خاصة في القضايا ذات الحساسية

(1) محمد الطاهر عديلة، دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية (باتنة: مخبر الأمن الإنساني، 2019): 7-8.

(2) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 73-75.

العالية. غير أن هذه الميزة، رغم أهميتها في الحفاظ على استقرار التوجهات، لم تكن خالية من كلفة استراتيجية، تمثلت أساساً في تقليص هامش المرونة، والحد من القدرة على التكيف الديناميكي مع التحولات المتسارعة التي شهدتها البيئة الإقليمية، خاصة بعد 2011 (1).

فمن حيث آليات إنتاج القرار، يؤدي تمركز السلطة داخل نطاق ضيق إلى تقليص تنوع المدخلات المعرفية، وإضعاف دور المؤسسات الوسيطة التي يفترض أن تساهم في إثراء النقاش الاستراتيجي وتقديم بدائل متعددة. وهو ما ينعكس في تضيق نطاق الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، وتغليب أنماط معينة من التفكير، غالباً ما تميل إلى الحذر والمحافظة. وفي هذا السياق، لا يكون القرار نتاج تفاعل مؤسسي واسع، بل حصيلة تقييم محدود نسبياً، يخضع لاعتبارات إدراكية وسياسية متقاربة، وهو ما يحد من إمكانية إنتاج حلول مبتكرة أو مقاربات بديلة. ويتعزز هذا الاختلال بفعل ما يمكن وصفه بترهل الجهاز الدبلوماسي - راجع المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الثالث - خلال جزء من الفترة المدروسة، حيث لم يتمكن، في كثير من الحالات، من أداء دوره كقناة رئيسية لإنتاج المعرفة الخارجية وتقديم التقديرات الاستراتيجية الدقيقة، نتيجة ضعف الديناميكية، ومحدودية المبادرة، وتراجع فعالية التمثيل الخارجي (2).

ومن منظور نموذج سنايدر، يمكن تفسير هذا النمط باعتباره تجسيدا لما يعرف بـ"وحدة القرار الضيقة"، حيث يؤدي تركيز السلطة إلى تقليص التفاعل بين الفاعلين، وإضعاف قنوات التغذية الراجعة داخل النظام، مما ينعكس على جودة القرار ومرونته. فكلما ضاقت دائرة الفاعلين المؤثرين، تقلصت القدرة على استيعاب تعقيد البيئة الخارجية، وتراجعت إمكانية تعديل القرار أو مراجعته في ضوء المعطيات المستجدة (3).

أما في إطار نموذج بريتشير، فإن هذا التمرکز يؤثر بشكل مباشر على مختلف مراحل صنع القرار، بدءاً من إدراك الموقف، حيث يتم تأطير البيئة الخارجية من خلال زاوية إدراكية محدودة، مروراً بمرحلة اختيار البدائل، التي تتقلص فيها الخيارات الممكنة، وصولاً إلى مرحلة

(1) شريفي "السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي.."، 106-107.

(2) يحيى بوزيدي، *السياسة الخارجية الجزائرية: تغيير تحت إكراهات بيئة مضطربة* (الكويت: مركز الجون للدراسات والبحوث، 2021)، 18.

(3) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 73-75.

التنفيذ، التي تظل محكومة بنفس المنطق المركزي. وبهذا، لا يكون القرار مجرد استجابة موضوعية للبيئة، بل انعكاساً لبنية إدراكية وتنظيمية تحدد مسبقاً حدود الفعل الممكن (1).

وعلى المستوى التطبيقي، انعكس هذا النمط المركزي في ميل السياسة الخارجية الجزائرية إلى تبني خيارات تتسم بدرجة عالية من الحذر، وتجنب الانخراط في مبادرات ذات طابع تصعيدي أو تحويلي، خاصة في سياقات إقليمية معقدة مثل الأزمة الليبية أو المالية. ورغم ما وفره هذا التوجه من قدرة على تقادي المخاطر المباشرة، إلا أنه قد في المقابل من إمكانية التأثير الفعلي في مسارات هذه الأزمات (2).

كما أن مركزية القرار أسهمت في إضعاف القدرة على التكيف السريع مع التحولات المفاجئة، حيث تتطلب البيئات الإقليمية المتقلبة آليات اتخاذ قرار مرنة وقابلة لإعادة التقييم المستمر. غير أن النمط المركزي، بحكم طبيعته، يميل إلى البطء النسبي في التفاعل، وإلى المحافظة على الاستمرارية بدل التغيير، وهو ما يؤدي إلى نوع من "الجمود النسبي" في بعض المواقف، خاصة عندما تتسارع وتيرة التحولات الخارجية (3).

وعليه، يمكن القول إن مركزية القرار في الحالة الجزائرية قد أنتجت مفارقة تقويمية واضحة، تتمثل في تحقيق قدر من الانسجام والاستقرار في التوجهات، مقابل تراجع في مستوى المرونة الاستراتيجية. فبينما ساهم هذا النمط في ضبط القرار وتوحيد مرجعيته، فإنه في المقابل حد من قدرته على التكيف مع بيئة إقليمية ديناميكية، وأضعف من إمكانياته التحويلية.

وبذلك، لا تعد مركزية القرار مجرد خاصية مؤسسية، بل تمثل أحد المحددات الأساسية لفعالية السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تفسر جانباً مهماً من محدودية تأثيرها الإقليمي، وتبرز كعامل مفسر للفجوة بين مستوى الحضور السياسي ومستوى التأثير الفعلي في إدارة أزمات الجوار.

الفرع الثاني: قيود مبدأ عدم التدخل في بيئة إقليمية متغيرة

إذا كان تحليل الفعالية في الفرع السابق قد أبرز أثر مركزية القرار على مستوى المرونة الاستراتيجية، فإن فهم حدود التأثير الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية يقتضي التوقف عند

(1) Brecher, The Foreign Policy System of Israel, 45-52.

(2) بوزيدي، السياسة الخارجية الجزائرية، 13، 18.

(3) Snyder, Bruck, and Sapin, Foreign Policy Decision-Making, 73-75.

أحد أهم محدداتها المعيارية، والمتمثل في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بوصفه ركيزة ثابتة في الخطاب والممارسة الدبلوماسية الجزائرية⁽¹⁾. غير أن هذا المبدأ، رغم ما يوفره من شرعية سياسية وأخلاقية، يطرح في السياق التقويمي إشكالية تتعلق بحدود قدرته على التكيف مع بيئة إقليمية اتسمت بدرجة عالية من السيولة وعدم الاستقرار خلال الفترة (2009-2019).

لا ينظر الى مبدأ عدم التدخل هنا باعتباره مجرد خيار ظرفي، بل كإطار مرجعي يوجه عملية صنع القرار الخارجي ويؤطر طبيعة البدائل الممكنة. فقد ارتبط هذا المبدأ في الحالة الجزائرية بإرث تاريخي وسياسي يعكس تجربة الدولة مع الاستعمار، وحرصها على الدفاع عن سيادة الدول واستقلالها⁽²⁾، وهو ما منحها رصيدا من المصداقية في محيطها الإقليمي، خاصة في البيئات التي تتحسس من التدخلات الخارجية. غير أن هذا الالتزام، عند إدراجه ضمن منطق صنع القرار، يتحول الى قيد بنيوي يحد من نطاق الفعل الخارجي، خاصة في السياقات التي تتطلب أدوات أكثر تدخلية لإعادة ضبط التوازنات⁽³⁾.

وفي هذا السياق، يكشف تحليل سلوك السياسة الخارجية الجزائرية خلال الأزمات الإقليمية، خاصة في ليبيا ومالي، عن تمسك واضح بهذا المبدأ، حيث فضلت الجزائر تبني مقاربات تقوم على الوساطة، وتيسير الحوار، ودعم الحلول السياسية، مع تجنب الانخراط المباشر في مسارات التدخل العسكري أو فرض ترتيبات سياسية بالقوة⁽⁴⁾. ورغم ما وفره هذا التوجه من شرعية دبلوماسية، فإنه حد في المقابل من قدرة الجزائر على التأثير في مسار الأزمات، خاصة في بيئات تميزت بتعدد الفاعلين، وتداخل الأجندات الإقليمية والدولية⁽⁵⁾.

ومن منظور نماذج صنع القرار، يمكن تفسير هذا النمط في ضوء ما يشير إليه سنايدر من أن القيم والمبادئ التي يتبناها صانع القرار لا تشكل فقط إطارا توجيهيا، بل تتحول الى قيود إدراكية تحدد طبيعة البدائل المقبولة. فحين يتم استبعاد خيارات معينة مسبقا - كالتدخل

(1) خديجة غرداين، الإطار النظري والقانوني لمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، مجلة الأستاذ الباحث (2017) 221:.

(2) نوال بوشاك، "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (2020): 2.

(3) رابحي، الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، 157.

(4) عبد العالي، أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر، 869.

(5) بوشاك، "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.."، 2-3.

العسكري أو الضغط القسري - فإن مجال الاختيار ينحصر ضمن أدوات أقل تأثيراً من حيث القدرة التحويلية، وهو ما يؤدي إلى تقليص هامش المناورة الاستراتيجية.

أما في إطار نموذج بريتش، فإن مبدأ عدم التدخل يؤثر بشكل مباشر على مرحلة اختيار البدائل، حيث يتم تضيق نطاق الخيارات الممكنة، بغض النظر عن طبيعة الموقف أو مستوى التهديد. وبهذا، لا يكون القرار نتاج تقييم مفتوح لكافة البدائل، بل نتيجة انتقاء مسبق ضمن إطار معياري محدد، وهو ما يعزز الطابع التفاعلي للقرار، ويحد من إمكانياته التحويلية (1).

اذ يمنح مبدأ عدم التدخل السياسة الخارجية الجزائرية درجة عالية من القبول والشرعية الإقليمية، لكنه في المقابل يحد من قدرتها على التأثير الفعلي في مخرجات الأزمات. فكلما تمسكت الجزائر بهذا المبدأ، ازدادت قدرتها على الحفاظ على صورتها كفاعل محايد، لكنها في المقابل تفقد جزءاً من قدرتها على توجيه مسار الأحداث أو فرض حلول معينة (2).

كما أن هذا المبدأ، في ظل بيئة إقليمية متغيرة، أصبح يواجه تحديات متزايدة، خاصة مع تصاعد أنماط جديدة من التدخل، سواء عبر الفاعلين الدوليين أو الإقليميين، الذين اعتمدوا أدوات متعددة، عسكرية واقتصادية، للتأثير في مسارات الأزمات. وفي هذا السياق، يؤدي التمسك الصارم بعدم التدخل (3) إلى نوع من "الاختلال التنافسي"، حيث تجد الجزائر نفسها في مواجهة فواعل تمتلك هامش تحرك أوسع، وتستخدم أدوات أكثر تنوعاً، مما يحد من قدرتها على موازنة هذا التأثير.

ومن جهة أخرى، لا يعني هذا التحليل أن مبدأ عدم التدخل يمثل خياراً غير عقلاني، بل يعكس في جانب منه إدراكاً لمخاطر الانخراط في بيئات صراعية معقدة، خاصة في ظل تجارب إقليمية أظهرت أن التدخل العسكري لا يؤدي بالضرورة إلى استقرار مستدام. غير أن الإشكال التقويمي لا يتعلق بوجود المبدأ في حد ذاته، بل بدرجة مرونته، ومدى قابليته لإعادة التأويل بما يسمح بتوسيع نطاق الفعل الخارجي دون فقدان شرعيته.

وعليه، فإن مبدأ عدم التدخل، رغم كونه أحد مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية، يتحول في السياق التقويمي إلى أحد المحددات الأساسية لفعالية القرار الخارجي، حيث يفسر جانباً

(1) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, , 64-68.

(2) غرداين، الإطار النظري والقانوني لمبدأ عدم التدخل، 222.

(3) غرداين، 223.

مهما من محدودية القدرة على التأثير في البيئة الإقليمية. فهو يمنح القرار إطارا أخلاقيا واضحا، لكنه في المقابل يقيد ضامن نطاق أدوات محدودة، ويحد من إمكانياته التحويلية، وهو ما يستدعي التفكير في صيغ أكثر مرونة تسمح بالتوفيق بين الحفاظ على المبدأ وتعزيز الفعالية. وبذلك، يشكل هذا المبدأ عنصرا مركزيا في فهم التوازن الذي يحكم السياسة الخارجية الجزائرية بين الشرعية والتأثير، ويبرز كعامل مفسر للفجوة بين الطموح الإقليمي والقدرة الفعلية على إعادة تشكيل التوازنات في محيط متغير.

الفرع الثالث: اختلال التوازن بين الأدوات الأمنية والاقتصادية في ضوء المقاربات

المفسرة

لا يمكن تقويم فعالية القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة (2009-2019) من خلال طبيعة الأهداف المعلنة أو حجم الحضور الدبلوماسي فقط، بل يقتضي ذلك تحليل البنية الفعلية للأدوات التي جرى توظيفها في تنفيذ هذا القرار، ومدى انسجامها مع متطلبات التأثير الإقليمي المستدام. وفي هذا الإطار، تكشف القراءة التركيبية لمسار السياسة الخارجية الجزائرية عن اختلال واضح في توزيع الأدوات، تمثل في هيمنة المقاربة الأمنية والدبلوماسية الوقائية على حساب الأدوات الاقتصادية والتنموية⁽¹⁾، وهو اختلال لم يكن مجرد خيار تقني في إدارة الملفات الخارجية، بل عكس تصورا أعمق لطبيعة الدور الخارجي، وحدود الانخراط الممكن، وأولويات صانع القرار في بيئة إقليمية مضطربة.

فمن الناحية التطبيقية، أظهرت الجزائر قدرة معتبرة على تعبئة أدوات أمنية متعددة في إدارة جوارها، سواء عبر تعزيز الرقابة الحدودية، وتكثيف الانتشار العسكري، وتطوير التعاون الاستخباراتي، أو من خلال الانخراط في أطر تنسيق أمني إقليمي، فضلا عن توظيف المقاربة الوقائية في التعامل مع التهديدات القادمة من ليبيا ومالي ومنطقة الساحل عموما⁽²⁾. وقد انسجم هذا التوظيف المكثف للأدوات الأمنية مع الإدراك السائد لدى صانع القرار، الذي تعامل مع الجوار الإقليمي بوصفه في المقام الأول مصدرا للتهديدات لا فضاء لإعادة بناء النفوذ.

(1) أنور بوخرص، الجار المصاب بجنون العظمة: الجزائر والصراع في مالي (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،

(2012)، 3-4، "La sécurisation des frontières terrestres algériennes: quel rôle pour l'Armée Nationale Populaire?", Recherches Juridiques et Politiques 6, no. 1 (2021): 649-650.

(2) بوخرص، الجار المصاب بجنون العظمة، 6-7.

ومن ثم، فإن أولوية التحصين لم تكن مجرد استجابة عملية، بل شكلت المدخل الرئيس لترتيب الأدوات وتحديد سلم أولوياتها.

ويمكن تفسير هذا النمط في ضوء نموذج مايكل بريتشير، الذي ينطلق من أن القرار الخارجي يتشكل عبر مراحل متداخلة تبدأ بإدراك الموقف وتحديد طبيعته، ثم اختيار البدائل المناسبة في ضوء هذا الإدراك ⁽¹⁾. فإذا كان صانع القرار الجزائري قد أدرك البيئة الإقليمية، خاصة بعد 2011، من زاوية يغلب عليها التهديد الأمني والانهيال المؤسساتي وتصادد الفواعل المسلحة، فإن من الطبيعي أن تتجه عملية الاختيار نحو أدوات تتلاءم مع هذا الإدراك، أي الأدوات الأمنية والوقائية، لا الأدوات الاقتصادية بعيدة الأثر. وبهذا المعنى، فإن اختلال التوازن بين الأدوات لا يرجع فقط إلى تفاوت في الإمكانيات، بل إلى اختلال سابق في تعريف الموقف نفسه، حيث جرى تأطير الجوار ضمن معجم أمني ضيق ⁽²⁾، جعل التنمية والاندماج الاقتصادي عناصر ثانوية أو لاحقة وليست مكونات أصلية في استراتيجية التأثير الخارجي.

أما في ضوء نموذج ريتشارد سنايدر، فإن هذا الاختلال يمكن فهمه باعتباره نتاجا لطبيعة البيئة التنظيمية التي يتم داخلها صنع القرار، حيث تتفاعل البنية المؤسسية مع تصورات النخبة الحاكمة لتحديد نوعية الأدوات المستخدمة. فحين تكون عملية صنع القرار محكومة بنواة ضيقة، وتميل إلى تغليب الاعتبارات السيادية والأمنية، فإن الأدوات الاقتصادية لا تستبعد بالضرورة من حيث المبدأ، لكنها تتراجع من حيث الأولوية، لأنها تحتاج إلى تنسيق مؤسسي أوسع، وإلى انخراط فاعلين اقتصاديين وإداريين متعددين، وإلى رؤية تراكمية طويلة المدى. في المقابل، تبدو الأدوات الأمنية أكثر انسجاما مع نمط القرار المركزي، لأنها أكثر قابلية للتحكم، وأسرع استجابة، وأقرب إلى منطق الدولة الحارسة التي تدير الأخطار بدل الدولة المؤثرة التي تعيد تشكيل البيئة المحيطة بها ⁽³⁾.

ومن زاوية اقتراب الدور، فإن اختلال الأدوات يعكس بدقة طبيعة الدور الذي أسندته الجزائر لنفسها إقليميا خلال هذه المرحلة. فقد تصرفت الدولة أساسا بوصفها فاعلا حارسا للاستقرار وحدود السيادة، لا بوصفها قوة إقليمية صاعدة تسعى إلى بناء شبكات نفوذ اقتصادي

(1) Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, 11-18.

(2) Boukhars, *The Paranoid Neighbour*, 8-9

(3) Snyder, Bruck, and Sapin, *Foreign Policy Decision-Making*, 65-74.

وتتموي داخل جوارها. ويعني ذلك أن الدور الخارجي الجزائري لم يكن غائبا، بل كان محددا ضمن تصور دفاعي-وقائي، يعطي الأولوية لمنع التهديدات واحتوائها، أكثر من إعطاء الأولوية لخلق الاعتماد المتبادل أو تشكيل فضاء اقتصادي تابع أو متكامل مع الجزائر. ومن ثم، فإن غلبة الأدوات الأمنية لم تكن انفصالا عن تصور الدور، بل كانت التعبير التنفيذي الأكثر اتساقا معه (1). غير أن الإشكال التقويمي هنا يتمثل في أن هذا الدور، رغم وجاهته من حيث حماية المجال الوطني، لم يكن كافيا لإنتاج أثر إقليمي تحويلي، لأن الأمن من دون امتداد اقتصادي وتتموي يبقى أثره دفاعيا ومحدودا ومؤقتا.

كما يمكن توسيع هذا التحليل من خلال مقارنة الاقتصاد السياسي، التي تسمح بتفسير محدودية الأدوات الاقتصادية ليس فقط من زاوية الاختيار الاستراتيجي، بل أيضا من زاوية البنية الاقتصادية الداخلية للدولة الجزائرية نفسها. فالاقتصاد الريعي، المعتمد أساسا على المحروقات، لم ينتج خلال الفترة المدروسة قاعدة تصديرية متنوعة، ولا مؤسسات استثمار خارجي ذات قدرة عالية على التغلغل في اقتصادات الجوار، كما لم يترجم الفائض الريعي—حتى في فترات ارتفاع الأسعار—الى دبلوماسية اقتصادية نشطة قادرة على تحويل القرب الجغرافي الى مجال نفوذ اقتصادي فعلي. وبهذا المعنى، فإن محدودية الأداة الاقتصادية لم تكن فقط نتيجة لتفضيل سياسي واعٍ للأمن، بل كانت أيضا تعبيراً عن قيود بنيوية ترتبط بضعف التنوع الاقتصادي، وبمحدودية المؤسسات الاقتصادية القادرة على التمدد الخارجي، وبغياب رؤية متكاملة تجعل من التجارة والاستثمار والبنية التحتية أدوات استراتيجية في إدارة الجوار (2).

وهنا تبرز مفارقة جوهرية، فبينما امتلكت الجزائر مشاريع مهمة كان يمكن أن تتحول الى أدوات تأثير إقليمي—مثل الطريق العابر للصحراء، ومشروعات الربط، وبعض برامج التنمية الحدودية—فإن هذه الأدوات ظلت في معظمها مبادرات ذات أثر أكثر منها أدوات نفوذ (3). والسبب لا يكمن فقط في هشاشة دول الجوار أو ضعف بيئة الاستثمار فيها، بل كذلك في غياب الدمج الاستراتيجي بين الأمن والاقتصاد، فالأمن ظل يدار باعتباره مجالا منفصلا يهدف

(1) Holsti, "National Role Conceptions in the Study.. " 245-246, 263-270.

(2) Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework," in *The Arab State*, ed. Giacomo Luciani (Berkeley: University of California Press, 1990), 65-84

(3) UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2013, 12-25.

الى التحصين، بينما لم تصغ الأدوات الاقتصادية ضمن رؤية تجعلها امتدادا للأمن ورافعة له. ومن ثم، لم يتحول الربط الى اندماج فعلي، ولم تتحول المشاريع الى اعتماد متبادل، ولم تتحول التنمية الحدودية الى هندسة مستدامة للاستقرار الإقليمي في العقد المدروس.

ومن منظور الأمن الإنساني، يتأكد هذا القصور بصورة أوضح، لأن هشاشة الجوار لم تكن ناتجة عن العامل العسكري وحده، بل عن تداخل الفقر، والتهميش، وضعف الخدمات، وانهايار مؤسسات الدولة، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي⁽¹⁾، وهي كلها عوامل لا يمكن احتواؤها بالأداة الأمنية وحدها. وبالتالي، فإن اختلال التوازن بين الأدوات الأمنية والاقتصادية يكشف أن السياسة الخارجية الجزائرية، رغم إدراكها للصلة بين الأمن والاستقرار، لم تتجح بالقدر الكافي في ترجمة هذا الإدراك الى مقاربة شاملة تعالج مسببات الهشاشة، لا مظاهرها فقط. وهذا ما يفسر استمرار الفجوة بين النجاح النسبي في تحصين الداخل، ومحدودية التأثير في إعادة تشكيل شروط الاستقرار داخل دول الجوار.

وعليه، فإن اختلال التوازن بين الأدوات الأمنية والاقتصادية لا ينبغي فهمه بوصفه مجرد خلل في توزيع الوسائل، بل باعتباره مؤشرا تقويميا على طبيعة نمط القرار الخارجي الجزائري نفسه. فهو يكشف أن القرار كان أكثر قدرة على تعبئة أدوات الردع والاحتواء من قدرته على إنتاج أدوات النفوذ البنيوي طويل المدى⁽²⁾. كما يبرز أن السياسة الخارجية الجزائرية، خلال الفترة محل الدراسة، ظلت أسيرة تصور يربط الفعالية أساسا بالأمن، بينما كانت البيئة الإقليمية تتطلب فعالية مركبة تجمع بين الأمن والتنمية، والردع والربط، والتحصين وبناء الاعتماد المتبادل.

وبذلك، يمكن القول إن هيمنة الأدوات الأمنية لم تضعف فقط البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية، بل حدث أيضا من قدرتها التحويلية ككل، لأن النفوذ الإقليمي المستدام لا يبنى بالتحصين وحده، وإنما بامتلاك مزيج متكامل من الأدوات الصلبة والناعمة، الوقائية والتنموية، الوطنية والعابرة للحدود. ومن هنا، فإن أحد أهم الدروس التقويمية المستخلصة من هذه التجربة يتمثل في أن مستقبل الفعالية الخارجية الجزائرية في إدارة الجوار لن يتوقف على تعزيز الأدوات

(1) ياسين شكيمة، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 10، ع. 01 (2019): 230-232.

(2) Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), 5-11.

الأمنية فقط، بل على اعادة تركيب العلاقة بين الأمن والاقتصاد ضمن تصور استراتيجي موحد، يجعل من التنمية الحدودية، والربط القاري، والدبلوماسية الاقتصادية، امتدادا وظيفيا للأمن القومي لا مجالا منفصلا عنه.

المطلب الثالث: التكيفات والتحولت في منطق صنع القرار الخارجي بعد 2019 (الدروس المستفادة)

لا يكتمل تقويم أثر صنع القرار الخارجي الجزائري خلال الفترة 2009-2019 من دون تتبع ما أفضت إليه تلك التجربة من مراجعات لاحقة في بنية التفكير الاستراتيجي للدولة-التغذية الراجعة-. فمرحلة ما بعد 2019 لا تمثل مجرد تعاقب زمني للمرحلة السابقة، بل تشكل لحظة اعادة صياغة للمنطق الذي يحكم الفعل الخارجي نفسه، سواء على مستوى تعريف الأولويات، أو توزيع الأدوات، أو تصور الدور الإقليمي المنوط بالجزائر. وقد أسهم الحراك الشعبي، والتحولت التي مست بنية الشرعية الداخلية، الى جانب تقاوم هشاشة المجال الإقليمي، في دفع السلطة الى اعادة تحريك ملف السياسة الخارجية ضمن تصور أكثر ديناميكية.

وفي هذا السياق، يكتسي مخطط عمل الحكومة أهمية خاصة، لأنه قدم تصورا رسميا واضحا تحت عنوان: «من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية»، بما يعكس انتقالا واعيا من منطق الحذر الدفاعي والانكفاء النسبي الذي طبع جزءا من المرحلة السابقة، الى منطق يسعى الى استعادة الحضور، وتوسيع هامش المبادرة، واعادة توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والبشرية في خدمة موقع الجزائر الإقليمي والدولي. كما تؤكد الدراسة المرفقة أن هذه المرحلة ارتبطت بعودة الدبلوماسية الجزائرية بعد «غياب دام عشرية كاملة»، وبالانتقال من سياسة تقوم على رد الفعل الى سياسة «نشطة واستباقية» وأكثر تركيزا على البعد الاقتصادي

وعليه، يهدف هذا المطلب الى تحليل طبيعة التكيفات التي طرأت على منطق صنع القرار الخارجي الجزائري بعد 2019، من خلال إبراز أوجه الاستمرارية في المرجعيات، ومجالات التحول في الأدوات، ثم الوقوف عند اعادة تعريف الفاعلية ذاتها بوصفها إحدى أهم الدروس المستفادة من تقويم التجربة السابقة.

الفرع الأول: استمرار المرجعية التقليدية وتكيفها مع السياق الجديد

تكشف القراءة التحليلية لمرحلة ما بعد 2019 أن التحول الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية لم يكن تحولاً قطعياً يلغي المرجعيات السابقة⁽¹⁾، بل جاء في صورة إعادة تكييف واعية للثوابت التقليدية ضمن بيئة داخلية وإقليمية جديدة. فقد ظلت المبادئ المؤسسة للسلوك الخارجي الجزائري حاضرة بوضوح⁽²⁾، وفي مقدمتها الدفاع عن سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سلامتها الترابية، وتغليب الحلول السلمية، والتمسك بدعم القضايا العادلة، وهي كلها مبادئ أعاد النص الحكومي التأكيد عليها⁽³⁾، سواء من خلال الحديث عن "الدفاع عن المصالح العليا للأمة"، أو عبر ربط التحرك الخارجي بالمساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين، أو بتعزيز مكانة الجزائر كشريك يسعى إلى السلم والشراسة.

غير أن أهمية ما بعد 2019 لا تكمن في بقاء هذه المبادئ فحسب، بل في الطريقة الجديدة التي جرى بها توظيفها. ففي المرحلة السابقة، كانت هذه الثوابت تمارس غالباً في إطار أقرب إلى التحفظ والاقتصر على حماية المجال الوطني من تداعيات الأزمات المجاورة، وهو ما جعلها ترتبط في الممارسة بنوع من المقاربة الدفاعية الحذرة. أما بعد 2019، فقد أصبحت هذه المرجعيات نفسها تقدم باعتبارها أساساً لفعل خارجي أكثر حركة، لا يكتفي برد الفعل، بل يسعى إلى المبادرة في محيط إقليمي يوصف رسمياً بأنه "محفوف بالمخاطر"⁽⁴⁾. وهذا التحول مهم، لأنه يعني أن عدم التدخل لم يعد مرادفاً للغياب، بل صار أقرب إلى حياد نشط يسمح للجزائر بالتحرك كوسيط، وكفاعل يسعى إلى تسوية النزاعات دون الانخراط العسكري المباشر فيها.

ويؤكد العديد من الباحثين هذا المعنى حين يتم ربط "السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة" بإعادة فهم الواقع والمتغيرات الإقليمية والدولية، وبالانتقال من مجرد المشاركة الرمزية إلى

(1) محمد زيتوني، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019-2023)"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، ع. 2 (2024): 483-484.

(2) زيتوني، 485.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، المواد 30-31، 6-7.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية (الجزائر: مصالح الوزير الأول، 2021)، في: <https://tinyurl.com/y5szswvj>، شوه: 13 جويلية 2025.

سياسة تقوم على الحركية والاستباقية والفاعلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على "المسلمات التاريخية" للسياسة الخارجية الجزائرية. ومن ثم، فإننا لا نكون أمام قطيعة مع النموذج التقليدي، بل أمام استمرارية معاد توظيفها؛ أي استمرار في المبادئ، وتحول في كيفية تنزيلها ضمن السياق الجديد (1).

كما أن النص الحكومي نفسه يعكس هذا المنحى، إذ يربط بين حماية الدولة من التهديدات، والمحافظة على وحدتها وسلامتها وحيادها، وبين استمرار دورها "كفاعل هام في الساحتين الإقليمية والدولية" (2). وهذه الصياغة تكشف تحولا ضمنيا في فهم وظيفة المرجعية التقليدية، فهي لم تعد تستخدم فقط لتبرير الامتناع أو التحفظ، بل أصبحت تستخدم أيضا للعودة الى المجال الخارجي من موقع الفاعل المسؤول. وبهذا المعنى، فإن ما بعد 2019 لم يشهد إلغاء العقيدة التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية، وإنما شهد إعادة عقلنتها وتكييفها مع ضرورات بيئة أكثر اضطرابا وتنافسية.

وعليه، يمكن القول إن أولى التكيفات الكبرى التي أفرزها تقييم تجربة 2009-2019 تمثلت في إدراك أن الحفاظ على الثوابت لا يقتضي الجمود، وأن المرجعية التقليدية ذاتها قابلة لإعادة التوظيف ضمن رؤية أكثر براغماتية، تسمح بمزاوجة الشرعية التاريخية مع مقتضيات الفاعلية المعاصرة.

الفرع الثاني: إعادة التوازن بين الأدوات الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية

إذا كانت المرحلة السابقة قد أظهرت ميلا واضحا الى تغليب الأدوات الأمنية في إدارة المجال الإقليمي، فإن من أبرز الدروس التي بدأت تتبلور بعد 2019 هو الوعي بأن الاستناد المفرط الى الأداة الأمنية لا يكفي وحده لإنتاج نفوذ إقليمي مستدام. فقد بينت التجربة أن نجاح الجزائر في تحصين حدودها وتقليص انتقال بعض التهديدات الى الداخل لم يكن موازيا لقدرتها على إعادة تشكيل البيئة الإقليمية أو الحد من هشاشتها البنيوية، وهو ما أفضى الى مراجعة تدريجية في توزيع أدوات الفعل الخارجي (3).

(1) زيتوني، "التوجهات الجديدة..."، 486.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

(3) زيتوني، "التوجهات الجديدة..."، 483-485.

وتبرز هذه المراجعة بوضوح في مخطط عمل الحكومة، الذي لم يحصر السياسة الخارجية في حماية الأمن الوطني أو إدارة الأزمات، بل وسعها لتشمل الدبلوماسية الاقتصادية، وعصرنة الأداة الدبلوماسية، وتعبئة الموارد البشرية، وتفعيل الجالية في الخارج، الى جانب اعادة توطيد الروابط مع الفضاءين العربي والإفريقي. ويكشف هذا التعدد في المحاور أن السلطة بدأت تنظر الى الفعل الخارجي بوصفه حزمة مركبة من الأدوات، لا مجرد امتداد للهاجس الأمني⁽¹⁾.

ويعد إدراج الدبلوماسية الاقتصادية ضمن المحاور الأساسية من أهم المؤشرات على هذا التحول؛ لأنه يعكس انتقالا من منطق يرى الاقتصاد عاملا داخليا مساندا للسياسة الخارجية، الى منطق جديد يجعل منه أداة مباشرة من أدواتها. فحين يربط النص الحكومي بين الدبلوماسية الاقتصادية ومخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، فإنه يعبر عن إرادة لجعل السياسة الخارجية جزءا من استراتيجية التنمية، وليس فقط أداة لإدارة المخاطر⁽²⁾ وهذا يتقاطع مع ما ذهب إليه العديد من الباحثين حول أن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية أصبحت أكثر تركيزا على الأبعاد الاقتصادية، وأن الدبلوماسية الاقتصادية باتت عنصرا من عناصر الرؤية الجديدة بعد 2019⁽³⁾.

كما أن توسيع الاهتمام بـ عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية يكشف بدوره أن التكيف لم يقتصر على مستوى الخطاب أو الأهداف، بل شمل كذلك البنية التنفيذية نفسها⁽⁴⁾. فالتشديد على تعزيز مكانة الشباب والنساء والكفاءات، وتوظيف الإطارات في المؤسسات الإقليمية والدولية، وتكثيف التكوين عبر المعهد الدبلوماسي، كلها مؤشرات على إدراك أن استعادة الفاعلية الخارجية لا تتحقق فقط بصواب المبادئ، بل أيضا بكفاءة الجهاز الذي يترجمها الى حضور ومبادرة وتأثير.

الى جانب ذلك، تعكس العودة القوية الى الفضاءين العربي والإفريقي محاولة لاعادة ترتيب الأولويات الجيوسياسية للجزائر. فربط هذين البعدين بالعمق الاستراتيجي والتجذر

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده، (الجزائر: مصالح الوزير الأول، 2020)، في: <https://tinyurl.com/nhjeckbd>، شوه: 25 جويلية 2025.

(3) سهام بن عاشور، "وجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد: الواقع والتحديات"، مجلة المفكر 8، ع. 1 (2024): 528-530.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

الحضاري للبلاد لا يحمل بعدا هوياتيا فقط، بل يكشف أيضا عن وعي بأن النفوذ الإقليمي لا يبنى عبر أدوات أمنية صرفه، وإنما عبر شبكات صداقة، وشراكات، وحضور دبلوماسي متواصل، وقدرة على الربط بين الانتماء الجغرافي والوزن السياسي.

غير أن هذا التحول، رغم أهميته، لا يعني أن البعد الأمني فقد مركزيته. بل الأصح أن نقول إن ما بعد 2019 شهد إعادة دمج الأمن داخل مقاربة أوسع،⁽¹⁾ حيث لم يعد ينظر إليه بصفته غاية قائمة بذاتها، وإنما بوصفه عنصرا ضمن منظومة أشمل تربط بين الاستقرار، والتنمية، والتموقع الإقليمي، وحماية المصالح العليا. ومن هنا، فإن التغير الحقيقي لا يكمن في تراجع الوزن الأمني بقدر ما يكمن في كسر احتكاره لمنطق الفعل الخارجي.

ومن بين المؤشرات الدالة على أن مرحلة ما بعد 2019 لم تقتصر على إعادة تنشيط الخطاب الدبلوماسي، بل مست أيضا الإطار المؤسسي المنظم لأدوات الفعل الخارجي، ما حمله التعديل الدستوري لسنة 2020 من فتح إمكانية مشاركة وحدات من الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود، ضمن شروط دستورية محددة وبعد مصادقة البرلمان، وهو ما نصت عليه:

المادة 91: يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:

- (1) - هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني
- (2) - يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان⁽²⁾

ولا يعني هذا التحول بالضرورة انتقال الجزائر إلى عقيدة تدخلية، بقدر ما يعكس إدراكا متزايدا لدى صانع القرار بأن تعقيدات البيئة الإقليمية، خاصة في الساحل وليبيا، تفرض توسيع هامش الخيارات المتاحة للدولة. ومن ثم، يمكن فهم هذا التعديل باعتباره أحد تجليات التغذية الراجعة التي أفرزها تقويم المرحلة السابقة، حيث لم يعد الاكتفاء بالمقاربة الدفاعية الصرفة كافيا من منظور التخطيط الاستراتيجي، حتى وإن ظل التفعيل العملي لهذا المقتضى محكوما بالحدز السياسي والثقافة الاستراتيجية التقليدية.

(1) زيتوني، "التوجهات الجديدة.."، 483-484.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، المادة 91، 21.

الفرع الثالث: نحو إعادة تعريف الفاعلية في السياسة الخارجية الجزائرية

لعل أعمق تحول يمكن رصده في مرحلة ما بعد 2019 يتمثل في أن النقاش لم يعد يدور فقط حول الأدوات أو الأولويات، بل امتد الى إعادة تعريف الفاعلية ذاتها في السياسة الخارجية الجزائرية. ففي المرحلة السابقة، كانت الفاعلية تفهم غالبا من زاوية دفاعية، أي بمدى قدرة الدولة على حماية حدودها، ومنع انتقال الفوضى الى الداخل، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الوطني في بيئة إقليمية مضطربة. وقد حققت الجزائر بالفعل نتائج معتبرة في هذا المستوى، خاصة من حيث تحصين المجال الوطني وتقادي الانزلاق المباشر الى نماذج الانهيار التي عرفتتها بعض دول الجوار.

غير أن تقويم أثر تلك المرحلة أبرز أن النجاح الدفاعي لا يساوي بالضرورة النجاح التأثيري (1). فحماية الداخل، على أهميتها، لا تعني القدرة على صياغة التوازنات في الخارج، ولا على ملء الفراغات التي تنتجها الأزمات الإقليمية، ولا على الحد من تدخل الفواعل الأخرى الأكثر نشاطا. ومن هنا بدأ يتبلور بعد 2019 إدراك جديد مؤداه أن الفاعلية لا ينبغي أن تقاس فقط بمقدار ما يتم احتواؤه من تهديدات، بل أيضا بمقدار ما تستطيع الدولة إنتاجه من مبادرة، وحضور، وتأثير في محيطها.

ويعكس النص الحكومي هذا التحول بوضوح حين يتحدث عن مساهمة الجزائر "أكثر من أي وقت مضى" في تسوية الأزمات والنزاعات، وحين يربط بين ترقية السلم في العالم وبين "تعزيز مكانتها كفاعل نشيط" قادر على التأثير في مجرى الأحداث. كما أن الحديث عن "نشاط استباقي ومتعدد الأشكال" يؤكد أن الفاعلية لم تعد تختزل في مجرد المحافظة على المواقف المبدئية، بل أصبحت تشمل أيضا القدرة على تحويل تلك المواقف الى أفعال دبلوماسية منظمة ومستمرة (2).

وهذا المعنى تؤيده أيضا أغلب الدارسات التي تناولت السياسة الخارجية الجزائرية، التي ترى أن السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة بعد الحراك الشعبي لم تعد تكتفي بسياسة قائمة على رد الفعل أو تسجيل المشاركة، بل تتجه نحو أداء دور استباقي وديناميكي، مدعوم بإدراك

(1) زيتوني، "التوجهات الجديدة.."، 483.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية.

جديد لمقومات الدولة ومكانتها المحتملة كقوة إقليمية صاعدة⁽¹⁾ وبعبارة أخرى، فإن ما بعد 2019 شهد انتقالا في مستوى الطموح من منطق التحصين الى منطق التموقع والتأثير. غير أن اعادة تعريف الفاعلية بهذه الصورة تطرح في الوقت ذاته مجموعة من التحديات البنيوية. فأول هذه التحديات يتمثل في أن توسيع الطموح الخارجي يقتضي أدوات أكثر تنوعا واستدامة مما كان متاحا في المرحلة السابقة، ولا سيما في المجال الاقتصادي⁽²⁾. وثانيها أن الانتقال من دور دفاعي الى دور أكثر تأثيرا يتطلب قدرا أعلى من التنسيق بين مختلف مؤسسات صنع القرار وتنفيذه، بما يمنع التشتت بين الخطاب والوسائل. أما ثالثها، فيرتبط بطبيعة البيئة الإقليمية ذاتها، التي أصبحت أكثر ازدحاما بالفاعلين وأكثر تنافسا من حيث الأجندات والمصالح، بما يجعل مجرد استعادة الحضور غير كاف ما لم يقترن بقدرة على الاستمرار وتراكم النفوذ.

لذلك، فإن المرحلة الحالية لا يمكن توصيفها بوصفها مرحلة اكتمال لهذا التحول، بل هي أقرب الى مرحلة انتقالية في فهم الفاعلية. فمن جهة، ما تزال المرجعيات التقليدية والبنية الحذرة للقرار الخارجي حاضرة بقوة؛ ومن جهة أخرى، ظهرت إرادة واضحة لاعادة تعريف النجاح الخارجي بحيث لا يقتصر على عدم الخسارة، بل يشمل أيضا القدرة على المبادرة وصناعة الأثر⁽³⁾. وهذا ما يجعل من هذا التحول أحد أهم الدروس المستفادة من تقويم تجربة 2009-2019، لأن الدولة بدأت تدرك أن أمنها لم يعد منفصلا عن قدرتها على التأثير في بيئتها، وأن الانكفاء النسبي قد يحمي الداخل مرحليا، لكنه لا يكفي لبناء موقع إقليمي فاعل على المدى الأبعد.

وعليه، يمكن القول إن اعادة تعريف الفاعلية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2019 تمثل جوهر التكيفات الجديدة، لأنها لا تتعلق بتغيير بعض الوسائل فحسب، بل تعكس تحولا في تصور الغاية نفسها: من الاكتفاء بالاحتواء الى السعي نحو التأثير، ومن منطق تقليل الأضرار الى منطق بناء الحضور والنفوذ.

(1) زيتوني، "التوجهات الجديدة.."، 483.

(2) بن عاشور، "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية..."، 528-529.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن التكييفات التي أعقبت مرحلة 2009-2019 لم تنتج قطيعة مع النموذج التقليدي للسياسة الخارجية الجزائرية، وإنما أفضت الى عملية مراجعة تدريجية أعادت ترتيب العلاقة بين الثوابت والفاعلية. فقد حافظت الدولة على مرجعياتها المؤسسة، لكنها أعادت توظيفها ضمن خطاب رسمي يؤكد على النشاط والاستباقية، كما سعت الى تجاوز اختلال التوازن الذي طبع المرحلة السابقة عبر توسيع نطاق الأدوات لتشمل الدبلوماسية الاقتصادية⁽¹⁾، وعصرنة الجهاز الدبلوماسي⁽²⁾، وإعادة تفعيل العمقين العربي والإفريقي، الى جانب الحفاظ على البعد الأمني ضمن رؤية أشمل. والأهم من ذلك أن ما بعد 2019 شهد بداية إعادة تعريف لمفهوم الفاعلية ذاته، بحيث لم يعد يقاس فقط بتحسين الداخل، بل أيضا بالقدرة على صناعة حضور وتأثير في الخارج. ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تزال تصطدم بقيود بنيوية تتعلق بالأداة، والمؤسسة، والبيئة الإقليمية، ومن ثم، فإن الدرس المركزي الذي تكشفه هذه المرحلة هو أن مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية لن يتحدد بمدى حفاظها على الثوابت فحسب، بل بقدرتها أيضا على ترجمة تلك الثوابت الى موارد فعل وتأثير مستدامة.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية.

(2) في هذا السياق، أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري أحمد عطاف، في حديثه عن "الدبلوماسية الجديدة"، أن الجهاز الدبلوماسي الجزائري يشهد عملية تجديد نوعي من إشراك جيل شاب من الكفاءات، بما يعكس توجهها نحو تحديث الأداء الدبلوماسي وتعزيز قدرته على التكيف مع التحولات الدولية الراهنة. ويكشف هذا التصريح عن وعي رسمي بأهمية البعد البشري والمؤسسي في استعادة الفاعلية الخارجية، وليس الاقتصاد على إعادة تعريف المبادئ أو الأهداف. انظر:

أحمد عطاف، "قراءة في المشهد الجزائري"، مقابلة منشورة على منصة YouTube،

<https://www.youtube.com/watch?v=Yd-i-EJYZBw>

الاستنتاجات:

تكشف هذه الدراسة أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009-2019، كانت نتاجا لتفاعل معقد بين محددات داخلية تاريخية وسياسية واقتصادية من جهة وضغوط إقليمية ودولية شديدة من جهة أخرى، وهو ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تعيش بين ثنائية الثابت العقائدي والتكيف الحذر، وبين خطاب الدور الإقليمي التقليدي وحدود القدرة العملية على تفعيله داخل محيط مضطرب، وقد أثبت التحليل المعتمد من على نموذج بريتش و سنايدر أن القرار لم يكن مجرد صياغة مؤسسية، بل كان عملية ادراكية- بنيوية يختلط فيها ادراك النخبة لمصادر التهديد والفرص مع السياق البنوي للتوازنات الداخلية والاقتصاد الريعي، ومع طبيعة تموضع الجزائر في بيئة الإقليمية مضطربة غير مستقرة.

أولا بخصوص المشكلة البحثية، أظهرت النتائج ان صناعة القرار الخارجي الجزائري ليست معزولة عن البنية السياسية الداخلية ولا عن الإرث التاريخي الذي كرس مركزية الرئاسة وربط السياسة الخارجية بالشرعية الثورية، وبمبادئ السيادة وعدم التدخل ، غير ظان هذه الثوابت واجهت تحديات حقيقة خلال المرحلة المدروسة بسبب مرض الرئيس بوتفليقة، وهشاشة الوضع الاقتصادي ، والتحول الحادة والجذرية في دول الجوار، ما جعل القدرة على مواءمة الثابت والمتغير محدودة نسبيا، تين من خلالها ان الجزائر كانت أمام صعوبة تحقيق توازن بين المحافظة على خطابها التاريخي وبين متطلبات بيئة إقليمية تسارعت فيها الازمات الأمنية والدولية، الامر الذي جعل القار يميل نحو الحذر والانكفاء الوقائي أكثر من المبادرة والقيادة الفعلية.

ثانيا بخصوص العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي خلصت الدراسة الى أن المحددات السياسية الداخلية، وعلى رأسها الطابع الرئاسي المركزي كانت العامل الأكثر تأثيرا في صياغة القرار الخارجي، فقد حافظت الرئاسة بالرغم من مرض الرئيس على احتكار ادارة الملفات الخارجية، مما أدى الى تقليص حجم المشاركة المؤسسية، كما ان محدودية التنوع داخل النخبة الحاكمة وضعف الدور البرلماني جعل من عملية التقييم والرقابة على القار الخارجي عملية شكلية ، أما العوامل الاقتصادية وخاصة اعتماد الدولة على الربيع النفطي ، فقد كانت

محددا بنيويا مهما ، لأنها قيدت أدوات الجزائر إقليميا، وعمقت الميل الى ضبط الانفاق الخارجي والاكتفاء بالدبلوماسية الوقائية بدل الدبلوماسية الاستثمارية والاقتصادية، وهذا ما أكدته مقارنة الاقتصاد السياسي التي وظفتها الدراسة، والتي بينت طان طبيعة الاقتصاد الريعي لا تترك مجالا كبيرا للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية، خصوصا أوقات الازمات المالية.

ثالثا بخصوص تفاعل البيئة الإقليمية مع القرار الجزائري، أثبتت الدراسة أن البيئة الإقليمية خلال العقد السنوات العشرة المدروسة، كانت بيئة ضغط عالي على الجزائر، خاصة مع انهيار الدولة في ليبيا، وتصاعد الارهاب في الساحل والصحراء - مالي والنيجر - والتدخلات الأجنبية في المنطقة، الى جانب التحولات السياسية في تونس واستمرار التوتر مع المغرب، هذه البيئة انتجت إدراكا أمنيا متزايدا لدى صانع القرار، وهو ما جعل المقاربة الأمنية تتقدم على المقاربات الأخرى بالرغم من طبيعتها الوقائية، مع توظيف أدوات الوساطة بدل التدخل أو الانخراط الميداني.

رابعا بخصوص أدوار الفواعل الرسمية وغير الرسمية، خلص التحليل الى أن اختلال ميزان الفواعل الرسمية وغير الرسمية أصبح أكثر وضوحا بعد 2013 ، بفعل التراجع الصحي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وما ترتب عنه من تقلص حضوره الميداني وضعف مشاركته المباشرة في إدارة في إدارة الملفات الخارجية، وقد أدى هذا الفراغ النسبي الى اعادة تشكيل دائرة التأثير حول الرئيس، بحيث برزت نخب اقتصادية ذات طبيعة ريعية تمتلك شبكات مصالح واسعة، ونجحت في التغلغل داخل مراكز القرار مستفيدة من هشاشة الرقابة المؤسسية، وقد ساهم هذا الوضع في توجيه جزء من القرار الخارجي وفق اعتبارات داخلية مرتبطة بالحفاظ على الربوع النفطية، أكثر منه وفق رؤية دبلوماسية استراتيجية.

في المقابل ، تعرضت وزارة الشؤون الخارجية الى تهميش تدريجي في بعض مراحل العقد المدروس، فقد اقتصر دورها في عدة مناسبات على تنفيذ توجيهات الرئاسي والمؤسسة العسكرية، بدل صياغة المبادرات أو اقتراح البدائل، وتم التعامل مع التحولات الكبيرة في المنطقة ضمن منطق أمني احترازي غطى على المقاربة الدبلوماسية-رغم بعض الاستثناءات المتعلقة ب، اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2015، وجلسات الحوار الليبي- ما قلص من مساحة الوزارة بالمقارنة بالمؤسسة العسكرية التي عززت حضورها في ملفات الساحل ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.. وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية تصاغ في اطار مركزي ضيق،

يتقاطع فيه البعد الأمني مع حسابات النخب الريفية، مقابل دور دبلوماسي محدود رغم حفاظها على خبرة دبلوماسية متراكمة. وفي ذات الإطار أمدت الدراسة أن مركزية القرار الرئاسي في تلك المرحلة أدى الى استمرارية الحفاظ على الثوابت من جهة لكنه قيد القدرة على تبني سياسات جديدة من جهة ثانية، اذ انه وفي ظل مرض الرئيس وتراجع الحضور الميداني، أصبحت عليه صنع القرارات أكثر بطئا وأقرب الى رد الفعل.

خامسا وبخصوص انعكاسات القرار الخارجي على الدور الإقليمي ، خلصت الدراسة الى أن السياسة الخارجية حافظت على مكانتها الإقليمية من حيث الخطاب والدور الاخلاقي، لكنها واجهت محدودية فعلية في التأثير المباشر على مسار الازمات ، فرغم مبادرات الوساطة في مالي وليبيا، لم تستطع الجزائر كما عهدت أن تتحول الى فاعل قيادي في المنطقة بسبب قيود داخلية - اقتصاد ريعي ، ومركزية القرار ، وضعف توظيف الأدوات الاقتصادية، بالمقارنة مع دول إقليمية استغلت هذا الضعف في توجيه ألياتها الاقتصادية الى العمق الافريقي - وقيود خارجية - تعدد الفواعل و تنافس قوى دولية وإقليمية والتغير في أنماط التحالفات -

فيما يتعلق بـ الفرضيات، أوضحت النتائج أن اختبار الفرضيات الخمسة التي قامت عليها الدراسة كشف تباين واضح في مستوى انطباق كل فرضية على الحالة الجزائرية، فقد أثبتت بعض الفرضيات صحتها بدرجة كبيرة في ضوء المعطيات المتوفرة، بينما تأكدت أخرى بصورة جزئية، في حين ارتبطت بعض الفرضيات بظروف سياسية واقتصادية محددة داخل السياق الجزائري، ويعرض ما يلي نتائج تحليل كل فرضية على حدة، مع اظهار انعكاساتها المباشرة على السلوك الخارجي للجزائر خلال 2009-2019.

اثبتت النتائج الفرضية الأولى، اذ تبين أن مركزية القرار في الرئاسة، خاصة بعد تراجع الرئيس صحيا، خلقت نمطا من السلوك الخارجي يميل الى المحافظة واستمرار التمسك بالثوابت الدبلوماسية التقليدية. هذا التمرکز أدى الى غياب التنوع في المقاربات، وقلص قدرة المؤسسات الأخرى - البرلمان ووزارة الخارجية- على اقتراح بدائل أو تقديم قراءة مختلفة للبيئة الإقليمية، انعكس ذلك ببطء التفاعل مع التحولات المحيطة، أين حافظت الجزائر على خط ثابت من عدم التدخل رغم تغير طبيعة التهديدات.

كما اكدت نتائج التحليل صحة الفرضية الثانية ، اذ ظهر أن الادراك السياسي للنخبة ظل مرتبطا بالحسابات الأمنية والتاريخية، ما جعل الاطار الأمني هو المحدد الأساسي لسلوك

الجزائر الخارجي خلال الفترة المدروسة، وقد أدى هذا الإدراك الى اعتماد الأدوات الأمنية - مثل التعاون الاستخباراتي، والتنسيق الأمني، وعسكرة الحدود - كآلية مركزية للفعل الخارجي، مقابل تراجع واضح في استخدام الأدوات الاقتصادية والثقافية كوسائل للتأثير الإقليمي، حيث حدثت المقاربة الأمنية من قدرة الجزائر علة توظيف الدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة-رغم لجوئها الى اعتماد آليات على غرار " مسح الديون"، التي لم تستثمر بالشكل الكافي داخل أروقة الاتحاد الافريقي لتعزيز حضورها وتأثيرها-في وقت استغلت فيه دول أخرى توسيع نفوذها عبر الاستثمار وتقديم المساعدات.

بينت نتائج الاختبار صحة الفرضية الثالثة، أذ تبين أن تزايد تعقيد البيئة الإقليمية وتعدد الفواعل المتدخلة في الأزمات دفع صانع القرار الى تقليص مستوى الانخراط المباشر والاعتماد على مقاربة تقوم على الحذر والوساطة بدل التدخل الميداني، وقد أظهرت مرحلة ما بعد 2011 تشابكا واسعا في أدوار القوى الدولية، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الإقليمية كتركيا وقطر والامارات، بالإضافة الى التغلغل الإسرائيلي في المنطقة، وكذلك فواعل من غير الدول، الامر الذي جعل البيئة الاستراتيجية أكثر هشاشة، في مواجهة هذا الوضع، فضلت الجزائر تبني مسار الوساطة والحلول السياسية كما تجلى ذلك في رعايتها لاتفاق السلم والمصالحة المالية سنة 2015، وبالتالي جعلت حركتها الخارجية اقل تكلفة لكنه في المقابل حد من قدرتها على التأثير المباشر في مخرجات الازمات مقارنة بفواعل أكثر انخراط ميدانيا.

أفادت القراءة التحليلية صحة الفرضية الرابعة، إذ تبين أن هيمنة البنية الاقتصادية الريعية وما يرتبط بها من مصالح للنخب الاقتصادية والسياسية دفعت الجزائر وسلوكها الخارجي نحو خيارات أكثر حذرا ومحافظه، فقد أدت سيطرة الربيع النفطي الى بروز نخبة حريصة على تثبيت الاستقرار الداخلي والمحافظه على الوضع القائم وتجنب الانخراط المكلف، ما انعكس في تفضيل الجزائر الابتعاد عن التحالفات البعيدة المدى والالتزامات المالية الثقيلة، كما فضلت شبكات المصالح المرتبطة بالربيع توجيه الموارد الى الداخل للحفاظ على التوازنات الاجتماعية، بدل الاستثمار في مشاريع توسعيه في الساحل وافريقيا، المر الذي منح السياسة الخارجية الجزائرية طابعا دفاعيا اكثر من كونه هجوميا.

وأخيرا أظهرت نتائج التحليل كذلك، انسجام الفرضية الخامسة مع الواقع الجزائري، حيث بينت الأزمة النفطية 2014-2017 أن انخفاض الموارد المالية وتراجع الإيرادات الريعية دفع

الدولة الى اعادة ترتيب أولويات الانفاق، مفضلة الالتزامات الداخلية على الأعباء الخارجية، وقد انعكس ذلك في تراجع واضح لرامج المساعدات والمنح التي كانت توجهها الجزائر لدول الساحل، ما أضعف أدوات القوة الناعمة لديها لصالح فاعلين آخرين كالمغرب- التي استفادت من غياب الجزائر وتموقعت في الاتحاد الافريقي من جديد- وتركيا والصين، هذا التحول أثر مباشرة على الحركة الخارجية، وقيد قدرة الجزائر على الحفاظ على حضور اقتصادي ودبلوماسي مؤثر في محيطها.

بخصوص المقاربة النظرية وجدارتها في معالجة موضوع صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية واثره على دول الجوار 2009-2019، بين نموذج بريتشير وسنايدر أن تحليل القرار في الحالة الجزائرية يحتاج الى الجمع بين مستوى الادراك الفردي ومستوى البنية المؤسسية ، لقد ساعد بريتشير على تحليل كيفية انسياب القرار داخل المؤسسات ، وقدم اقتراب الدور اطارا لفهم التناقض بيم الدور الخطابي والقدرة الفعلية ، في حين وفرت مقاربة الاقتصاد السياسي تفسيراً لبنوية القيود الاقتصادية ، وبالتالي اثبتت الدراسة أن الاعتماد على هذا المركب التحليلي- الهجين- يسهم في بناء تفسير أكثر واقعية للحالة الجزائرية، وأن الاختصار على أحدها يقلل من فهم التعقيد البنوي في القرار.

وتأسيساً عليه خلصت اليه هذه الدراسة من نتائج تحليلية، وما أظهره البحث من تفاعل معقد بين المحددات الداخلية والخارجية وبين المستويات المؤسسية والادراكية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف الى تعزيز فاعلية القرار الخارجي الجزائري ورفع قدرته على التأثير في محيطه الإقليمي، تنطلق هذه التوصيات في بعدها النظري الى:

- ضرورة تعميق استخدام مقاربة الاقتصاد السياسي في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية داخل الادبيات الأكاديمية الجزائرية وربط تحليل القرار الخارجي بالتوزيع الداخلي للثروة والسلطة، لان الاقتصاد الريعي يشكل المحدد البنوي الأكثر تأثيراً في خيارات الدولة.
- توصي الدراسة بإعادة قراءة السياسة الخارجية الجزائرية على ضوء تحليل دور الدولة كما تراه هي، وكيف يراه الآخرون، وما هو الدور الممكن فعلياً في ضوء القدرات، لأنه يوفر إطار لفهم الفجوة بين الخطاب المعلن- دور وسيط أو الحيا أو الحوار- وبين القدرة الواقعية على العمل.

- تعزيز الاعتماد على النماذج النظرية في التحليل القراري مثل نموذج ريتشارد سنايدر ومايكل بريشر لسلوك الدول الخارجي خلال الازمات، ويمكن تطوير هذا النموذج في الحالة الجزائرية بإدماج التحليل السوسيولوجي لنخبة القرار والرمزية التاريخية المؤثرة في الإدراك، هذا الدمج يسمح ببناء نموذج ملائم للبيئات السياسية العربية ذات نفس الخصوصية مع الجزائر.
- الدعوة الى تبني دراسات ذات بعد مقارن في تحليل القرار الخارجي اتجاه إدارة الازمات، ويكون ذلك بين الجزائر ودول مشابهة في بنية النظام السياسي ومستوى الريعية، مما يسمح بفهم السمات المشتركة والفوارق في معالجة الازمات.
أما التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة فتتمثل في:
- ضرورة توسيع المشاركة المؤسسية في صنع القرار الخارجي، بما يشمل اعادة ضبط الأدوار بين رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة العسكرية، بحيث تستعيد الوزارة موقعها الطبيعي كفاعل مشارك في بلورة القرار لا مجرد منفذ له، ويتطلب ذلك الاستثمار في التكوين العالي للدبلوماسيين، وتحديث منظومة اعداد الكوادر — واعادة الاعتبار لشبكة السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية في الخارج بوصفها أدوات اتصال سياسي أساسية بعد سنوات من التراجع ومحدودية الأداء.
- ينبغي العمل على تطوير الدبلوماسية الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار الخارجي والتعاون الطاقوي والمساعدات الإنمائية، واستغلال موقع الجزائر كمصدر للطاقة لتعزيز نفوذها، الشيء الذي يساهم في تحويل السياسة الخارجية من خطاب سياسي الى أدوات فعلية. وأن تتبنى الجزائر اطارا امنيا اقليميا يقوم على الشراكات المتعددة المستويات مع الدول الإقليمية، مع ادماج البعد التنموي والاقتصادي.
- ضرورة تعزيز أدوات الوساطة الاحترافية عبر مراكز دراسات- المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية-، شبكات خبراء تعمل على التخطيط الاستراتيجي والاستشراف ومسارات دبلوماسية موازية، لتحسين قدرة الجزائر على لعب دور قيادي في المنطقة.
- وبالتالي توصي الدراسة أيضا بإنشاء وحدة دائمة لتقييم السياسة الخارجية داخل وزارة الخارجية، تعنى بمتابعة تنفيذ القارات الخارجية وتحليل نتائجها، مما يعزز من آليات التغذية

الراجعة ويحد من أخطار سوء التقدير ويقلل من مستويات المخاطرة المرتبطة بالخيارات الخارجية.

- على الجزائر أن تبني تحالفات اقتصادية وأمنية مع دول افريقية صاعدة من أجل استعادة دورها الافريقي التاريخي، عبر شركات استراتيجية بدل العلاقات الدبلوماسية التقليدية.
- توصي الدراسة بضرورة أن تتجه الجزائر نحو تنويع مصادر الدخل وتحسين الفعالية الاقتصادية الداخلية، لان السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون فعالة دون اقتصاد قوي ومستقر.
- أخيرا ضرورة تطوير المقررات الجامعية في العلاقات الدولية - ليسانس - المرتبطة بمقياس " الجزائر في البيئة الدولية والإقليمية " ، من خلال توسيع محتواها ليشمل التحولات العميقة في دول الجوار المغربي والساحلي، كما يمكن دعم هذا التوجه بإعادة ادراج متخصصة للعمق الافريقي للجزائر، كمقياس - ملتقى الجزائر حول افريقيا - أو - ملتقى العالم العربي - لأنها تعزز فهم الطلبة والباحثين للبعد الاقليمي الحيوي وترابطها المباشر مع البيئة الأمنية والسياسة لدول الجوار، هذا التكامل بين البعدين المغربي والساحلي يتيح تكويننا أكاديميا أكثر انسجام مع التحديات التي تناولتها هذه الاطروحة.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .دستور 1963 .
2. ———. دستور 1976 .
3. ———. دستور 1989 .
4. ———. دستور 1996 .
5. ———. التعديل الدستوري 2008 .
6. ———. دستور 2016 .
7. ———. دستور 2020 .
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون العضوي رقم 99-02 المتعلق بتنظيم البرلمان .
9. ———. القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام .الجريدة الرسمية، 2012 .
10. ———. القانون العضوي رقم 16-12 لسنة 2016 .
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .قانون المحروقات (الأمر 06-10)، 2006 .
12. ———. قانون السمعي البصري، 2014 .

المراسيم الرئاسية:

13. مرسوم رئاسي رقم 90-359، 1990 .
14. مرسوم رئاسي رقم 02-403، 2002 .
15. مرسوم رئاسي رقم 08-162، 2008 .
16. مرسوم رئاسي رقم 10-12، 2010 (الاتفاق التجاري الجزائري-التونسي) .
17. مرسوم رئاسي رقم 10-274، 2010 (أنبوب الغاز العابر للصحراء) .

18. مرسوم رئاسي رقم 13-271، 2013 .
19. مرسوم رئاسي رقم 17-262، 2017 .
20. مرسوم رئاسي رقم 18-144، 2018 .
21. مرسوم رئاسي رقم 18-258، 2018 .
22. مرسوم رئاسي رقم 19-244، 2019 .

وثائق سياسية وتاريخية

23. جبهة التحرير الوطني. وثيقة مؤتمر طرابلس. 1962 .
24. الأرشيف الوطني الجزائري. خطابات عبد العزيز بوتفليقة. (1999-2000)
25. Bouteflika, Abdelaziz. *Statements and Speeches (1967-2005)*.

تقارير وهيئات رسمية جزائرية

26. وزارة المالية الجزائرية. التقرير الاقتصادي السنوي، 2019 .
27. الديوان الوطني للإحصائيات. (ONS) الديموغرافيا الجزائرية، 2019 .
28. وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. تاريخ الجيش الوطني الشعبي .
29. وزارة العلاقات مع البرلمان. حصيلة النشاطات. (2012-2021)
30. وزارة العدل الجزائرية. تقارير المخدرات 2012، 2014، 2016 .
31. وزارة الطاقة والمناجم. تقارير رسمية .

مؤسسات رسمية وشبه رسمية

32. مجلس الأمة. مجلة مجلس الأمة. (2009-2018)
33. الاتحاد البرلماني العربي. النظام الأساسي .
34. الاتحاد البرلماني الإفريقي. تقارير رسمية .
35. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (AAPI)

تقارير وطنية استراتيجية:

36. اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .التقرير الوطني، الجزائر، 2024.

الكتب:

1. أبو عيطة، السيد .سياسات الأمن الوطني في عالم متغير: نحو مجتمع دولي آمن . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.
2. أبو هيف، علي صادق .القانون الدبلوماسي .الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005.
3. ابن عنتر، عبد النور .البعد المتوسطي للأمن الجزائري .الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
4. ابن عنتر، عبد النور .السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والتوجهات .الجزائر: دار الخلدونية، 2013.
5. إبراهيم الطائي، حنان علي .السياسة الروسية اتجاه سوريا: 1992-2014 .عمان: دار الأكاديميون، 2016.
6. إسماعيل، إسرائ أحمد .العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر .القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.
7. الأقداحي، هشام محمود .السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية .الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
8. بالحبيب، عبد الله .السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة .(1992-1997) عمان: دار الراية، 2012.
9. بن خرف الله، الطاهر .المنخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989): بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية .في جزأين. الجزائر: دار هومة، 2007.
10. بن سلطان، عمار .مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية .الجزائر: طاكسيج. كوم، 2009.
11. بن غربي، ميلود .موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية .الجزائر: كنوز الحكمة، 2011.

12. بوقارة، حسين .السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل .الجزائر: دار هومة، 2012.
13. بوعشة، محمد .الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية .القاهرة: دار العالم العربي، 2016.
14. جارش، عادل .تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري .القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.
15. دبش، إسماعيل .سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي . الجزائر: دار هومة، 2017.
16. دورتي، جيمس، وروبرت بالاستغراف .النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .ترجمة: وليد عبد الحي . الكويت: كاظمة، 1985.
17. دراجي، هشام .المساعدات القتالة في إفريقيا .الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2022.
18. سعد الله، عمر .الحدود الدولية: النظرية والتطبيق .الجزائر: دار هومة، 2007.
19. سعد الله، داود .الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر .الجزائر: دار هومة، 2013.
20. سعود، صالح .الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 .الجزائر: طاكسيج. كوم، 2009.
21. الخطيب، سعادة راغب .تطور السياسة الخارجية .عمان: دار الإعصار العلمي، 2017.
22. حاروش، نور الدين .رؤساء الجزائر .ط. 2. الجزائر: دار الأمة، 2022.
23. حسين، خليل .العلاقات الدولية: النظرية والواقع .بيروت: منشورات الحلبي، 2011.
24. بلعجوز، حسن .المدخل لنظرية القرار .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
25. قوجلي، سيد أحمد .الدراسات الأمنية النقدية .عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
26. قطوش، عز الدين .الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة .الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015.

27. قدي، عبد المجيد. *الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاك للنفط*. الجزائر: دار هومة، 2016.
28. قوراية، أحمد. *عبد العزيز بوتفليقة: بين الموهبة والقيادة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
29. مغيث، كنزة. *جدلية التحالف والانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر*. الجزائر: الدار الجزائرية، 2017.
30. مالك، أنور. *المخابرات المغربية وحروبها السرية على الجزائر*. الجزائر: الشروق، 2011.
31. مصباح، عامر. *المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
32. مصباح، عامر. *تحليل السياسة الخارجية*. الجزائر: دار هومة، 2010.
33. مصباح، عامر. *دراسات في نظرية العلاقات الدولية*. الجزائر: دار هومة، 2011.
34. مصباح، عامر. *نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
35. النعيمي، أحمد نوري. *عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة أنموذجاً*. عمان: دار زهران، 2015.
36. الياس، فراس محمد. *تحليل السياسة الخارجية التركية*. عمان: دار الأكاديميون، 2016.
37. عياد، محمد سمير. *العلاقات الأورو-مغربية*. تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017.
38. الحياي، عمر هاشم ذنون. *السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003*. عمان: دار الأكاديميون، 2016.
39. الزبيدي، منذر صالح جاسم. *دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي*. عمان: دار الحامد، 2013.
40. عبد الحي، وليد. *الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية*. باتنة: الشهاب، 1991.
41. لخضاري، منصور. *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات والميادين والتحديات*. الدوحة: المركز العربي، 2015.

42. فرحاتي، عمر، ويسرى أوشريف. *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر*. الجزائر: الدار الجزائرية، 2016.

43. نايف، علي عبيد. *السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة*. بيروت: المؤسسة الجامعية، 2004.

الدراسات المشورة:

1. بن أحمد، نادية. "الأحزاب السياسية في الجزائر". *مجلة الباحث*. (2014)
2. بن العربي، هاجر. "الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية". *مجلة آفاق* 3، ع. 6. (2020)
3. بن لمخربش، أسماء. "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات". *مجلة المفكر*، ع. 17 (2018): 304-303.
4. بن ملوكة، خيراني، والطيب عيسى. "دور الجزائر في النزاعات الإفريقية". *مجلة آفاق للعلوم* 5، ع. 3. (2020)
5. بصيلة، نجيب. "المقاربة التاريخية لسلوك صانع القرار". *مجلة تحولات*. (2018)
6. بلحاج، حسين. "امتثال الجزائر لاتفاق باريس". *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* 10، ع. 2. (2023)
7. بوعشكة، هناء. "مبدأ عدم التدخل". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*. (2020)
8. بوعيسى، عزة، ومحمد بلعسل. "رجال الأعمال والفساد في الجزائر". *مجلة الأستاذ الباحث*. (2021).
9. بوعيسى، سمير. "أشكال نهب المال العام في الجزائر". *حوليات جامعة الجزائر* 34، ع. 4. (2020)
10. بوقصة، إيمان. "معضلة الفساد المالي في الجزائر". *مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية* 3، ع. 1. (2018)
11. بوشقيفة، حميد، ومصطفى بلقربوز. "الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية". *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية* 2، ع. 1. (2019)

12. بومرزاق، محمد، وأياد محمد سمير. "الهجرة غير الشرعية في الجزائر". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 10، ع. 2. (2023)
13. حميداني، سليم، وسميرة شرايطية. "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية". *مجلة الراصد العلمي* 7، ع. 2. (2020)
14. حسان، سعاد. "مظاهر سيادة الدولة على بحرها الإقليمي". *المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية* 1، ع. 2 (2017): 76.
15. حركاتي، فاتح، ونشأت الوكيل. "قطاع المحروقات في الجزائر". *المجلة العلمية للدراسات التجارية* 32، ع. 2. (2018)
16. دبش، إسماعيل. "سياسة المحاور الجديدة وأثرها". *مجلة الناقد للدراسات السياسية* 7، ع. 1. (2023)
17. دردور، محمد، وحسين بوقارة. "تمويل الإرهاب". *مجلة الأستاذ الباحث*. (2022)
18. دريدي، محمود. "أثر سياسة المحاور الجديدة". *مجلة الناقد للدراسات السياسية* 7، ع. 1 (2023): 236.
19. دغبار، رضا. "الإطار الدستوري للسياسة الخارجية الجزائرية". *دفاتر السياسة والقانون*. (2016).
20. دغبار، رضا. "الأجهزة المتدخلة في السياسة الخارجية". *دفاتر السياسة والقانون*. (2016).
21. دلول، الطاهر، وبوساحية السايح. "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*. (2014)
22. راشد، سامح. "دول الجوار كآلية للعمل الجماعي". *شؤون عربية*، ع. 159 (2014): 3-2.
23. زروقي، أبو بكر الصديق، ومحمد مكيدش. "أثر صدمات أسعار النفط". *مجلة السياسات الاقتصادية* 5، ع. 2. (2017)
24. زغيب، شهرزاد. "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط". ضمن *إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

25. سليمان، عبد القادر. "الطاقة والسياسة الخارجية الجزائرية". *مجلة الدراسات المتوسطية*، ع. 9. (2018).
26. شريف، نور الدين، ودليلة بن عمارة. "صندوق ضبط الإيرادات". *المجلة المغربية للاقتصاد* 5، ع. 2. (2018).
27. صخري، نجية. "التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي". *مجلة الدراسات القانونية* (2022).
28. عبد العالي، إبراهيم. "أسس السياسة الخارجية الجزائرية". *مجلة العلوم الاجتماعية* 13، ع. 1. (2023).
29. غردان، خديجة. "مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية". *مجلة الأستاذ الباحث* (2017).
30. قشي، عشور. "الأمن الإقليمي". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 11، ع. 2. (2022): 44.
31. قدر، دينا. "مخاطر تغير المناخ في الجزائر". *مجلة الطاقة* (2022).
32. لقوش، عقيلة. "الطاقات المتجددة في الجزائر". *مجلة دراسات اقتصادية* 12، ع. 2. (2025).
33. مغيش، كنزة. "الانتقال الطاقوي في الجزائر". *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* 9، ع. 2. (2021).
34. محامد، يحيى لعمارة. "التركيبة السكانية في الجزائر". *مجلة العلوم الإنسانية* 13، ع. 4. (2021).
35. عميرة، جويده. "إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر". *مجلة الباحث* 3، ع. 1. (2011).

الرسائل والاطروحات:

1. بعيو، لعل. *إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا: حالة ليبيا*. أطروحة دكتوراه، 2023.
2. باشا، نائلة. *العلاقات الجزائرية المغربية في الصحافة*. أطروحة دكتوراه، 2020.
3. بونقطة، محمد مسعود. *البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي*. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.

4. تلي، عبد الله. *الإدارة الدبلوماسية لقضية الصحراء الغربية*. أطروحة دكتوراه، 2019.
 5. خليفي، محمد. *دور السلطة التشريعية في السياسة الخارجية*. أطروحة دكتوراه، 2024.
 6. دالع، وهيبة. *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)*. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.
 7. صابر، سالم. *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي*. أطروحة دكتوراه، 2018.
 8. صخري، نجية. *التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي*. أطروحة دكتوراه، 2022.
 9. مكاي، نور الدين. *العلاقات الجزائرية-الأمريكية بعد 11 سبتمبر*. أطروحة دكتوراه، 2021.
 10. جعبوب، محمد. *المتغير القيادي في السياسة الخارجية*. مذكرة ماجستير، 2011.
 11. عديلة، محمد الطاهر. *العوامل الشخصية في السياسة الخارجية*. مذكرة ماجستير.
 12. الغربي، إيمان. *العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية*. مذكرة ماجستير.
 13. معاشو، رابح. *مكانة مجلس الأمة في النظام السياسي الجزائري*. مذكرة ماجستير.
 14. بلال، نورة. *أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجزائرية*. مذكرة ماجستير، 2016.
- ثانيا- باللغة الأجنبية:

Official Documents

1. African Union. *Constitutive Act of the African Union*. Lomé, 2000.
2. United Nations. *Charter of the United Nations*. San Francisco, 1945.
3. United Nations. *United Nations Convention on the Law of the Sea*. Montego Bay, 1982.
4. United Nations Security Council. *Final Report of the Panel of Experts on Libya*. S/2013/99, 2013.
5. United Nations Security Council. *Letter S/2020/277*. 2020.
6. Inter-Parliamentary Union. *Parliamentary Oversight of Foreign Policy*. Geneva, 2011.

Books

7. Addi, Lahouari. *Army, State and Nation in Algeria: The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. New York: Zed Books, 2001.

8. Allison, Graham T. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston: Little, Brown, 1971.
9. Allison, Graham T., and Philip Zelikow. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. 2nd ed. New York: Longman, 1999.
10. Aron, Raymond. *Peace and War: A Theory of International Relations*. New Brunswick: Transaction Publishers, 2003.
11. Benchicou, Mohamed. *Bouteflika: Une imposture algérienne*. Alger: Éditions Le Matin, 2004.
12. Bourdieu, Pierre. *The Algerians*. Boston: Beacon Press, 1962.
13. Boum, Aomar, and Thomas K. Park. *Historical Dictionary of Morocco*. Lanham: Rowman & Littlefield, 2016.
14. Brecher, Michael. *Crises in World Politics: Theory and Reality*. Oxford: Pergamon Press, 1993.
15. Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel*. New Haven: Yale University Press, 1972.
16. Brecher, Michael, and Benjamin Geist. *Decisions in Crisis: Israel, 1967 and 1973*. Berkeley: University of California Press, 1980.
17. Brecher, Michael, and Jonathan Wilkenfeld. *A Study of Crisis*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1997.
18. Byrne, Jeffrey James. *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order*. Oxford: Oxford University Press, 2016.
19. Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
20. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder: Lynne Rienner, 1998.
21. Fanon, Frantz. *A Dying Colonialism*. New York: Grove Press, 1965.
22. Greenstein, Fred I. *The Presidential Difference*. New York: Free Press, 2000.
23. Haass, Richard N. *Foreign Policy Begins at Home*. New York: Basic Books, 2013.
24. Hudson, Valerie M. *Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations*. Lanham: Rowman & Littlefield, 2005.

25. Iliffe, John. *Africans: The History of a Continent*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
26. Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1976.
27. Karl, Terry Lynn. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley: University of California Press, 1997.
28. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence*. Boston: Little, Brown, 1977.
29. Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.
30. Martinez, Luis. *The Violence of Petro-Dollar Regimes: Algeria, Iraq and Libya*. London: Hurst, 2010.
31. Morin, Jean-Frédéric. *La politique étrangère: Théories, méthodes et références*. Paris: Armand Colin, 2013.
32. Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 6th ed. New York: Alfred A. Knopf, 1985.
33. Nye, Joseph S. Jr. *The Future of Power*. New York: PublicAffairs, 2011.
34. Nye, Joseph. *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization*. Boston: Little, Brown, 1971.
35. Organski, A. F. K. *World Politics*. New York: Alfred A. Knopf, 1958.
36. Pierson, Paul. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis*. Princeton: Princeton University Press, 2004.
37. Ratzel, Friedrich. *Politische Geographie*. Leipzig: R. Oldenbourg, 1897.
38. Spykman, Nicholas J. *America's Strategy in World Politics*. New York: Harcourt, Brace, 1942.
39. Spykman, Nicholas J. *The Geography of the Peace*. New York: Harcourt, Brace, 1944.
40. Walker, Stephen G., ed. *Role Theory and Foreign Policy Analysis*. Durham: Duke University Press, 1987.
41. Williams, Paul D. *War and Conflict in Africa*. 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 2016.
42. Zoubir, Yahia H. *Algeria's Foreign Policy: Between Non-Intervention and Regional Leadership*. London: Routledge, 2020.

Journal Articles

1. Antwi-Danso, Vladimir. "Understanding the Sahel Intervention Failures." *International Journal for Multidisciplinary Research* 7, no. 4 (2025).
2. Beasley, Ryan K., Juliet Kaarbo, and Kai Oppermann. "Role Theory, Foreign Policy, and the Social Construction of Sovereignty." *Global Studies Quarterly* 1, no. 1 (2021): 1-23..
3. Bernus, Edmond. "Les Touareg du Sahel nigérien." *Les Cahiers d'Outre-Mer* 19, no. 73 (1966): 5-6.
4. Economou, Andreas, and Bassam Fattouh. "OPEC at 60." *OPEC Energy Review* (2021): 1-4.
5. Gasparyan, Aram. "Algerian-Russian Military Cooperation." *Contemporary Eurasia* 12, no. 1 (2023).
6. Ghilès, Francis. "Escalating Rivalry between Algeria and Morocco." *CIDOB Notes Internacionais* no. 260 (2021): 1-5.
7. Ghilès, Francis, and Akram Kharief. "How Libya Impacts North Africa." *CIDOB Notes Internacionais* no. 227 (2020): 1-3.
8. Hermann, Margaret G. "Explaining Foreign Policy Behavior." *International Studies Quarterly* 24, no. 1 (1980): 7-46.
9. Holsti, K. J. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly* 14, no. 3 (1970): 233-309.
10. Mackinder, Halford J. "The Geographical Pivot of History." *The Geographical Journal* 23, no. 4 (1904): 421-437.
11. Marsh, Nicholas. "Arms Proliferation from Libya." *PRISM* 6, no. 4 (2017): 80-85.
12. Neuman, Iver B. "A Region-Building Approach to Northern Europe." *Review of International Studies* 20, no. 1 (1994): 53-74.
13. Parker, Noel, and Nick Vaughan-Williams. "Critical Border Studies." *Geopolitics* 17, no. 4 (2012): 727-733.
14. Perlo-Freeman, Sam, and Jennifer Brauner. "Natural Resources and Military Expenditure: Algeria." *Economics of Peace and Security Journal* 7, no. 1 (2012): 15-21.
15. Raunio, Tapio, and Wolfgang Wagner. "The Party Politics of Foreign and Security Policy." *Foreign Policy Analysis* 16, no. 4 (2020): 515-518.
16. Robinson, Piers. "The Media and Foreign Policy." *Oxford Research Encyclopedia of Politics* (2017).
17. Rosenboim, Or. "The Value of Space." *International History Review* (2019).

18. Sour, Lotfi. "Understanding Algeria's Updated Military Doctrine." *World Politics* 6, no. 1 (2022).
19. Stern, Eric Kevin. "Crisis Studies and Foreign Policy Analysis." *International Studies Review* 5, no. 2 (2003): 183–184.
20. Theis, Cameron G. "Role Theory and Foreign Policy." ISA Compendium Project (2009): 2–3.
21. Zardo, Federica, and Chiara Loschi. "EU-Algeria Migration Relations." *Mediterranean Politics* 27, no. 2 (2022): 148–169.
22. Zoubir, Yahia H. "The Resilience of Algeria's Hydrocarbon Sector." *Journal of North African Studies* 23, no. 4 (2018): 611–615.
23. Zoubir, Yahia H. "Algeria and China: Political and Military Relations." *Global Policy* 14 (2023):

Reports

24. African Development Bank. *Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt*. Tunis, 2012.
25. African Development Bank. *Trans-Sahara Highway Project*.
26. CEDARE. *Algeria Water Sector M&E Rapid Assessment Report*. Cairo, 2014.
27. Congressional Research Service. *Algeria: In Focus*. Washington, DC, 2020.
28. DIIS. *Regional Security Deterioration after the Collapse of Libya*. Policy Brief, 2015.
29. European Commission. *Euro-Mediterranean Partnership: Algeria Country Report*. Brussels, 2005.
30. European Commission. *Trade in Goods with Algeria*. Brussels, 2020.
31. Food and Agriculture Organization (FAO). *Fisheries and Aquaculture Country Profile: Algeria*. Rome, 2020.
32. Food and Agriculture Organization (FAO). *Water Resources and Irrigation in Algeria*. 2018.
33. Gas Exporting Countries Forum (GECF). *Member Countries Profiles: Algeria*. Doha, 2019.
34. Global Initiative Against Transnational Organized Crime. *Global Organized Crime Index: Algeria Profile*. 2021.
35. Hanlon, Querine, and Matthew M. Herbert. *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2015.

36. Herbert, Matt, and Max Gallien. *A Rising Tide: Trends in Drug Trafficking in North Africa*. Geneva, 2020.
37. Institute for Economics & Peace. *Global Terrorism Index*. Sydney, various years.
38. International Crisis Group. *Protests and Social Pressures in Algeria*. Brussels, 2019.
39. International Crisis Group. *The Sahel: Tuareg Rebellions and Regional Security*. Report No. 189, 2012.
40. International Crisis Group. *The Central Sahel: Scene of New Climate Wars?* Brussels, 2020.
41. International Energy Agency. *Gas Market Report*. Paris, 2022.
42. International Trade Centre. *Trade Map: Algeria Trade Statistics*.
43. Medgaz S.A. *Annual Report*. Madrid, 2021.
44. Oxford Business Group. *The Report: Algeria*. London, 2017.
45. OPEC. *Annual Statistical Bulletin*. Vienna, 2019.
46. UNCTAD. *The Trans-Saharan Road Corridor*. Geneva, 2022.
47. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *Impact of Transnational Organized Crime in the Sahel*. New York, 2024.
48. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *Fuel Trafficking in the Sahel*. New York, 2022.
49. United States Africa Command. *Posture Statement*. Washington, DC, 2019.
50. U.S. Energy Information Administration. *Country Analysis Brief: Algeria*. 2019.
51. U.S. Geological Survey. *Minerals Yearbook: Algeria 2019*. Washington, DC, 2023.
52. World Bank. *World Development Indicators*.
53. World Bank. *Algeria Economic Monitor*.
54. World Bank. *Algeria Economic Update: Restoring Growth Momentum*. 2019.

University of Algiers 03
Faculty of Political Sciences and International
Relations



Decision-Making in Algerian Foreign Policy and its Impact on Neighboring Countries 2009-2019

**Doctoral Thesis in Political Science and International Relations
Specially: Comparative Politics**

Submitted by:
Necib Atika

supervised by:
Pr. Derradji Mekki

Committee:

Pr. Debbech Ismail	University of Algiers 3	President
Pr. Derradji Mekki	University of El Oued	supervisor and reporter
Dr. Badoud Soumia	University of Algiers 3	Examiner
Pr. Ben Khelif Abdelouaheb	University of Algiers 3	Examiner
Pr. Beggas Khaled	University of El Oued	Examiner
Dr. Boussaid Abdelhak	University of El Oued	Examiner

202-2025